1 – الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة

1-1: الاطار المنهجي.

1-2: الدراسات السابقة.

1-1 الإطار المنهجي للدراسة

تمهيد:

إن مشكلة نقص الغذاء وسوء التغذية اصبحت على رأس قائمة الموضوعات الرئيسية في العالم وذلك منذ الأزمة العالمية للغذاء في اوائل السبعينات (1972 – 1973) والتي أدت إلى موت الملايين من الناس في قارات آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية بسبب المجاعة. وفي اعقاب هذه الأزمة اصدر المؤتمر العالمي للغذاء المنعقد في روما عام 1974 عدة توصيات من أهمها أنه على جميع الحكومات أن توافق على هدف يتبناه المجتمع العالمي، وهو ازالة الجوع وسوء التغذية الذي يصيب الملايين من البشر. غير أن الانجازات الحقيقية التي حققتها الهيئات الدولية لحل مشكلة الغذاء على الصعيد العالمي تعد متواضعة للغايه. [1]

وفي ظل البحث عن المزيد من الحلول تم انعقاد مؤتمر الألفية العالمي بروما (إيطاليا) 1996م والذي تم الاتفاق من خلاله على ضرورة استئصال (الجوع والفقر وسوء التغذية) في بلدان العالم وتخفيض عدد الجياع الناقصي التغذية من العالم إلى النصف في موعد لا يتجاوز عام 2015م باعتبارها من أهم القضايا التي تواجه الانسانية .

وتعد مشكلة الغذاء إحدى مظاهر الأزمة الاقتصادية في الوطن العربي وعلامة من علامات فشل السياسات الاقتصادية والتنموية العربية. وقد أضحى تمويل استيراد الغذاء عبئا تعاني منه الموازين الاقتصادية لمعظم الدول العربية. ويستنزف جزءا لا يستهان به من الدخل القومي العربي الذي يتجه نحو الأسواق العالمية لسد الحاجة المتفاقمة إلى الغذاء في الوطن العربي[2]

و قامت معظم دول العالم العربي بإطلاق حزمة من السياسات والإستراتيجيات الزراعية بغية تقليص حجم الفجوة الغذائية وتحقيق قدر مناسب من الأمن الغذائي، لكن لا تزال الفجوة الغذائية في العالم العربي مرتفعة حيث تعبر عن عمق الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه .

وقد تواصل هذه الفجوة الاتساع إذا ما استمرت عمليات التنمية الزراعية في الدول العربية بمعدلاتها المتواضعة حاليا، وبقاء الاستثمارات الموجهة للمشروعات الزراعية على ضعفها، رغم تمتع الدول

---

(1) عيسى بن ناصر (2005)، مشكلة الغذاء في الجزائر 1970 – 2002 م (دراسة تحليلية وسياسات علاجها) الجمهورية الجزائرية الديموغراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة منتوري، قسطنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أطروحة لنيل شهادة دكتوراة الدولة في العلوم الاقتصادية، فرع الإقتصاد، ص 7

(2) اياد بدر زيتي 2010م، الفجوة الغذائية العربية في ظل تقلبات الاسعار العالمية، رسالة ماجستيرفي العلاقات الدولية، جامعة تشرين، سوريا، ص 10

العربية بموارد مالية وطبيعية وفيرة لو أحسن توزيعها فإنها تخلق تكاملا بين هذه الدول مما يمكنها من تحقيق أمنها الغذائي والاقتصادي. وبالتالي لابد من أن تتضافر الجهود بين الدول العربية في هذا الاتجاه ووضع الخطط والسياسات التي تساعد على سد هذه الفجوة وإيجاد حلول لمشكلة عدم الأمن الغذائي في الدول العربية .

مشكلة الدراسة:

على الرغم من أن العالم العربي يمتلك موارد ضخمة تمكنه من تحقيق الأمن الغذائي وعلي الرغم من الجهود المبذولة في العالم العربي لتحقيق الأمن الغذائي وسد الفجوة الغذائية إلا أننا نجد أن العالم العربي لا زال يعاني من وجود مشكلة في الأمن الغذائي لشعوبه.

تتركز المشكلة في أن معظم السلع الغذائية الإستراتيجية (مجموعة الحبوب، القمح والدقيق، الأرز، الذرة الشامية، الشعير، ومجموعة البقوليات، البطاطس، ومجموعة اللحوم (حمراء، بيضاء)، ومجموعة الخضر، ومجموعة الفاكهة، والزيوت والشحوم، السكر، البيض، الأسماك والألبان ومشتقاتها) تعاني من فجوة كبيرة بين الإنتاج الغذائي والاحتياجات الكلية، بفعل عدم مواكبة نمو الإنتاج الغذائي معدلات الطلب على الغذاء.

يضاف إلى ذلك ارتفاع نسبة السكان الذين يعانون من نقص الغذاء وسوء التغذية، مما جعل دول العالم العربي تعتمد علي استيراد الغذاء من الخارج .

تزداد حدة المشكلة في ضوء ما يشهده العالم في الوقت الراهن من العديد من الظواهر الطبيعية والاقتصادية ذات التأثير على الأمن الغذائي للشعوب والتي من أهمها التغيرات المناخية والتي من نتائجها التأثير على حجم المعروض العالمي من المنتجات الزراعية، بالإضافة إلى ما ترتب على توجه الدول المتقدمة لاستخدام المحاصيل الزراعية الأساسية مثل القمح والذرة وقصب السكر وفول الصويا كمصادر للطاقة البديلة المصنعة، الأمر الذي ترتب عليه تناقص المعروض من الغذاء من تلك المحاصيل وارتفاع أسعارها. وبالتالي السؤال الرئيسي الذي يطرح نفسه في هذه الدراسة هو:

ما هو حجم الفجوة الغذائية الموجودة في العالم العربي ؟

ومما سبق يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

1- ما هي الأسباب الأساسية التي تؤدي إلي وجود فجوة غذائية في العالم العربي ؟

2 - ما هي الآثار المترتبة على وجود فجوة غذائية في العالم العربي ؟

3- إلى أي مدى يمكن لدول العالم العربي أن تستطيع سد الفجوة الغذائية لبعض السلع الغذائية الرئيسية في ؟

4- إلى أي مدى تعتمد دول العالم العربي في استيراد غذائها على الخارج ؟

5- ما هو مستوى الاكتفاء الذاتي المحقق في دول العالم العربي؟

6- ما هي الحلول المتاحة لدول العالم العربي لسد الفجوة الغذائية العربية؟

فرضيات الدراسة:

1- إن معظم السلع الغذائية الإستراتيجية تعاني من وجود فجوة كبيرة بين الإنتاج، والاحتياجات الغذائية الكلية.

2- الفجوة الغذائية لبعض السلع الرئيسية في الدول العربية متزايدة مع مرور الزمن.

3- نسبة الاكتفاء الذاتي في الدول العربية متدنية لمعظم السلع الغذائية.

4- نسبة الاعتماد على الغير في الحصول على الغذاء مرتفعة في الدول العربية.

5- كمية الواردات الغذائية في الدول العربية مرتفعة مقارنة مع كمية الصادرات الغذائية .

منهجية الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة المنهج التاريخي من خلال التعرض لمشكلة الأمن الغذائي والفجوة الغذائية في العالم العربي. واعتمدت الدراسة منهجية تقوم على الجمع بين التحليل الكمي والكيفي في التعامل مع البيانات والمعطيات التي تم جمعها من المراجع العلمية المتوفرة، سواء منها الكتب أو المجلات والدوريات أو البحوث والدراسات السابقة والانترنت، إلى جانب ما يمدنا به الواقع الاقتصادي من حقائق. كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. ايضا اعتمدت الدراسة على بعض الأساليب الإحصائية الضرورية كاستعمال جداول وأشكال بيانية واحتساب نسب مئوية لمعدلات الاكتفاء الذاتي ونسبة التبعية الغذائية وحجم الفجوة الغذائية وما إلى ذلك، وذلك من أجل تقديم صورة معبرة عن حقيقة الإنتاج الزراعي في العالم العربي خلال فترة الدراسة .

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسه إلى الآتي :

1- إلقاء الضوء علي حجم الفجوة الغذائية الموجودة في العالم العربي .

2- معرفة الأسباب التي تؤدي لظهور الفجوة الغذائية في العالم العربي .

3- معرفة الآثار المترتبة على وجود هذه الفجوة الغذائية في دول العالم العربي .

4- معرفة مستوى الاكتفاء الذاتي المتحقق في دول العالم العربي .

5- التعرض لنسبة الاعتماد على الخارج بالنسبة لدول العالم العربي .

6-التعرف على الجهود المبذولة لسد الفجوة الغذائية في العالم العربي .

7- وضع بعض التوصيات والمقترحات التي تساعد في اتباع سياسات يمكن ان تعزز من أوضاع الأمن الغذائي في العالم العربي والمساهمة في سد الفجوة الغذائية العربية .

أهمية الدراسة :

الأهمية العلمية: تتجلى الأهمية العلمية لهذه الدراسة في الآتي:

1- سد الفجوة التي تركتها الدراسات السابقة .

2- المساهمة في اثراء المعرفة العلمية في مجال الاقتصاد عامه وفي مجال اقتصاديات الأمن الغذائي بصفة خاصة. وكذلك الاستفادة منه بالنسبة للطلبة والباحثين في مجال اقتصاديات الأمن الغذائي .

3- تحليل المشكلة الغذائية في العالم العربي ومعرفة الحلول المتاحة لسد الفجوة الغذائية في العالم العربي.

الأهمية العملية:

1. التعرف على الأسباب الأساسية التي تؤدي إلى وجود الفجوة الغذائية في العالم العربي .
2. إبراز الآثار الاقتصادية للفجوة الغذائية في العالم العربي.
3. وضع مقترحات عمليه تساعد الجهات المعنيه علي تقليص الفجوة الغذائية في العالم العربي.

مصادر جمع البيانات والمعلومات :

تتمثل في المصادر الثانوية من خلال الكتب والمراجع واوراق المؤتمرات والبحوث الاكاديمية والمجلات والانترنت، و تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة والتقرير الاقتصادي العربي الموحد .

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية : 1997 – 2015م

الحدود المكانية : العالم العربي.

هيكل الدراسة :

تتكون هذه الدراسة من خمسة فصول، الفصل الأول الاطار المنهجي للدراسة ويتكون من مبحثين المبحث الأول الاطار المنهجي للدراسة والمبحث الثاني الدراسات السابقة، أما الفصل الثاني فيتناول الاطار النظري للدراسة ويتكون من مبحثين، المبحث الأول يتحدث عن مفهوم الأمن الغذائي وتعريفاته ونظريات عدم الأمن الغذائي ومفهوم الفجوة الغذائية ومؤشراتها وأسبابها، والفصل الثالث مقومات الأمن الغذائي العربي يتكون من ثلاثة مباحث المبحث الأول المقومات الطبيعية والبشرية للأمن الغذائي العربي، المبحث الثاني إنتاج السلع الغذائية في العالم العربي خلال الفترة (1997- 2015)، المبحث الثالث المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية في العالم العربي خلال الفترة (1997- 2015)، وفي الفصل الرابع تم تحليل الفجوة الغذائية في العالم العربي حيث قمنا بتحليل البيانات الخاصه بالفجوة الغذائيه ومعرفة حجم الفجوة الغذائية الموجودة في العالم العربي. ويتكون من ثلاثة مباحث المبحث الأول واردات السلع الغذائية في العالم العربي، المبحث الثاني صادرات السلع الغذائية في العالم العربي، المبحث الثالث تحليل الفجوة الغذائية في العالم العربي، الفصل الخامس التعاون العربي المشترك ودوره في سد الفجوة الغذائية في العالم العربي ويتكون من ثلاثة مباحث، المبحث الأول الجهود الدولية للتصدي لأزمة الغذاء العالمية، المبحث الثاني الجهود العربية لسد الفجوة الغذائية في العالم العربي، المبحث الثالث دور السودان في سد الفجوة الغذائية في العالم العربي. واخيرا الخاتمه وقائمة المراجع والملاحق.

2-1 الدراسات السابقة:

في هذا الجزء من الدراسة تم تناول الدراسات السابقه التي تناولت موضوع الأمن الغذائي من زوايا مختلفه .

دراسة: عيسي بن ناصر (2005) [1]

تتمثل مشكلة الدراسة في انه على الرغم من ان الجزائر تتوفر على مقومات نجاح الزراعة واعتمادها منذ استرجاع الاستقلال الوطني سياسات زراعية تهدف إلى تطوير القطاع الزراعي، وتحقيق الأمن الغذائي، غير أن السياسات الاقتصادية والزراعية المطبقة لم تأت بثمارها المنتظرة بل اسفرت على نتائج سلبية، اثرت على التنمية الزراعية، واوقعت البلد في مشكلة غذائية حادة . وتتركز هذه المشكلة اساسا في أن معظم السلع الاستراتيجية تعاني من فجوة كبيرة بين الانتاج الوطنى والاحتياجات الكلية، بفعل عدم مواكبة نمو الانتاج الزراعي معدلات الطلب على الغذاء . ويضاف الى ذلك ارتفاع نسبة السكان الذين يعانون من نقص الغذاء، وسوء التغذية بسبب الاصلاحات الاقتصادية وخاصة برنامجي التكيف، والتعديل الهيكلي المقترحين من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير اللذين ترتب عنهما تحرير الاسعار، ورفع الدعم عن المواد الغذائية الاساسية، ومواد ووسائل الإنتاج الزراعي ....إلخ . وزاد من حدة المشكلة الغذائية تدهور الأوضاع السياسية والأمنية في اغلب جهات الوطن خلال التسعينات الذي تسبب في هجرة الفلاحين وسكان القرى والارياف نحو المدن .

وقد قامت الدراسة على عدد من الفرضيات وهي انه تتحدد ملامح المشكلة الغذائية في الجزائر من خلا عدد من المؤشرات، أهمها أن معظم المواد الغذائية الإستراتيجية تعاني من وجود فجوة كبيرة بين الإنتاج والاحتياجات الغذائية الكلية. وكذلك ارتفاع نسبة عدد السكان الذين يعانون من الجوع ونقص الغذاء وسوء التغذية، وخاصة منذ تطبيق برنامجي الاستقرار والتصحيح الهيكلي .ايضا تفاعلت مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في نشوء واستفحال مشكلتي الفجوة الغذائية والتغذوية في الجزائ . وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والأسلوب الوصفي الذي يعتمد على عرض بيانات إنتاج، وتجارة، واستهلاك المواد الغذائية في شكل جداول وتحليلها . وتوصل البحث إلى عدد من النتائج أهمها أن اغلب الدول النامية وخاصة العربية تعاني من مشكلة غذائية حادة، يكمن جوهرها في قصور معدل نمو الإنتاج الزراعي الغذائي، وخاصة المواد الغذائية الأساسية ومنها

---

(1) عيسى بن ناصر (2005)، مشكلة الغذاء في الجزائر 1970 – 2002م (دراسة تحليلية وسياسات علاجها)، رسالة دكتوراه غير منشوره ، الجمهورية الجزائرية الديموغراطية الشعبية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة منتوري، قسطنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع الاقتصاد .

الحبوب عن معدل نمو الطلب على الغذاء، وزيادة الاعتماد على الخارج في تغطية الاحتياجات من المواد الغذائية الاستراتيجية . وتعود المشكلة الغذائية في الجزائر بدرجة أساسية إلى قصور الإنتاج الوطني عن مواجهة تطور الاستهلاك الغذائي للسكان، ومن ثم فإن مسببات هذه المشكلة ترجع إلى المعوقات التي يواجهها الإنتاج الزراعي، وكذلك الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع الطلب على الغذاء. ومن أهم التوصيات التي قدمتها الدراسة لتخفيف حدة المشكلة الغذائية في العالم وتفادي خطر المجاعة في الدول النامية مستقبلا، يجب على كل دول العالم، وخاصة الدول النامية التي تعاني من هذه المشكلة التنسيق والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية لاتخاذ التدابير والاجراءات الكفيلة بمساعدة الدول النامية منخفضة الدخل على تنمية القطاع الزراعي، وتحسين الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني بصفة عامة، والمواد الغذائية الأساسية على الخصوص، ولتفادي التحديات والمخاطر المترتبة عن مشكلتي الفجوة الغذائية والتغذوية في الجزائر، وتحقيق الأمن الغذائي للسكان مستقبلا يجب اعادة الاعتبار للقطاع الزراعي ضمن السياسة الاقتصادية، ومنح الأولوية لتحسين وتكثيف الإنتاج الزراعي الغذائي، وتخصيصها بما تستحق من موارد وجهود إنمائية خصوصا وأن الموارد الزراعيه تسمح بذلك . ويعتبر ذلك هو المدخل الصحيح لتفادي مخاطر التبعية الغذائية، والتغلب على الارتفاع في الأسعار العالمية وبالتالي تكاليف استيراد المواد الغذائية، والاستعداد لمرحلة ما بعد البترول والغاز التي لا يمكن الاستمرار في الاعتماد عليها لتمويل الواردات والتنمية .

دراسة: بلال احمد ابكر علي(2004)[1]:

تتركز مشكلة الدراسة داخل ولاية الخرطوم باعتبارها من اكثر ولايات السودان ازدحاما بالسكان وبالتالي الطلب المتزايد علي الغذاء كما ان زيادة دخل الفرد داخل العاصمة له اثر واضح في زيادة استهلاكه من الغذاء لأن معدل استهلاك الفرد من الغذاء يتناسب طرديا مع معدل دخله، كما تناول الباحث مشكلة الغذاء علي الصعيد العربي مع إبراز أهمية تعاون البلدان العربية في سبيل حل مشكلة الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي العربي مع التركيز علي الدور الذي تقوم به الهيئة العربية للإستثمار والانماء الزراعي واسهاماتها في سد الفجوة الغذائية داخل ولاية الخرطوم. وقد قامت الدراسة علي عدد من الفرضيات وهي: زيادة استهلاك الغذاء داخل ولاية الخرطوم أدى إلى حدوث فجوة غذائية داخل الولايه، إنتاج الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي من الغذاء داخل ولاية الخرطوم أدى إلى تقليل

(1) بلال احمد أبكر علي (2004)، أثر الهيئة العربية للإستثمار والانماء الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في السودان للفتره من 1991– 2000م، رسالة دكتوراه غير منشورة، تنمية الريفية، جامعة امدرمان الإسلاميه، معهد دراسات وبحوث العالم الاسلامي.

الفجوة الغذائية . وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التاريخي والاحصائي والتحليلي. وتوصلت إلى عدد من النتائج أهمها: تعتبر ولاية الخرطوم من اكثر ولايات السودان كثافة بالسكان نتيجة للهجرات التي تعرضت لها كما ساهمت مشاريع الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي في سد جزء من الفجوة الغذائية داخل ولاية الخرطوم في بعض السلع الغذائية. وأن الأمة العربية تعاني من نقص في الغذاء وأن ذلك العجز الغذائي ناتج عن عدم التناسب بين الكميات المنتجة من الغذء داخل البلدان العربية وحوجة الاستهلاك نتيجة زيادة عدد السكان المضطرد من ناحيه وزيادة استهلاك الفرد من الغذاء من ناحية اخرى. وقدمت الدراسة عدد من التوصيات أهمها الاهتمام بتطوير الريف الذي يعتبر القوة المحركة للقطاع الزراعي ومصدر الإمدادات الغذائية للمدن لاعتماد اغلب سكانه علي الزراعة والتنسيق بين السياسات الزراعية للاقطار العربية ووضع خطة استراتيجية قومية في مجال التنمية الزراعية تهدف لتوفير الغذاء داخل البلدان العربية علي ان تستصحب تلك الخطه دراسة الانماط الاستهلاكية من السلع الغذائية المختلفة في الأقطار العربية مع وضع البدائل السلعية المناسبة. كذلك يجب ان تستهدف استراتيجية الأمن الغذائي العربى في المدى القصير زيادة الإنتاجية " التوسع الرأسي " وذلك عن طريق استخدام الأساليب التكنولوجية المتطورة في مجال الزراعة والحزم التقنية المتكامله " التوسع الأفقى " في المدى الطويل عبر استقلال أراضي زراعية جديدة.

دراسة: سعودي حسن سالم عز الدين (2005م)[1]:

اعتبر الدارس مشكلة الغذاء واحدة من أهم خمس مشاكل رئيسية في العالم " الغذاء، الطاقه، التضخم، السكان، التلوث " لما تنطوي عليه من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيره خاصة تجاه الدول النامية باعتبارها اكثر الدول تبعية في مجال الغذاء .

وبالنسبة للوطن العربي فالمشكلة اكبر حيث نجد أن الطلب علي الغذاء يزداد اتساعا لتزايد السكان وبمعدلات أعلي من مثيلاتها العالمية ولإرتفاع مستوي دخل الفرد دون أن يقابله زيادة مماثلة في الإنتاج. وبالنسبة للامارات وبقية دول الخليج العربي فالمشكلة ايضا خطيرة بل معقدة لمحدودية الأراضي القابلة للزراعة وندرة المياه وقسوة المناخ وقلة الأيدي العاملة، أما بالنسبة للدول العربية ذات الامكانات الزراعية واهمها السودان تبقى الطاقات معطلة لافتقارها لرؤوس الاموال اللازمة للاستثمار والتكنولوجيا الحديثة بينما تتكدس الأرصدة الخليجية والعربية في البنوك الأجنبية. وقد اعتمدت الدراسة علي التحليل الوصفي الاحصائي للبيانات اضافة إلي التحليل النوعي " الكيفي " للاراء والافكار

(1) سعودي حسن سالم عز الدين (2005م)، الأمن الغذائي العربي " دراسة حالة امكانات ومشكلات التكامل الغذائي بين دولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية السودان، رسالة دكتواره غير منشورة، اقتصاد ، اقتصاد، جامعة النيلين.

المختلفه بالدراسة. وهناك نتيجة عامة توصلت اليها الدراسة هي أن هناك فجوة غذائية مصحوبة بفجوة تقنية وتطورات عالمية غير مواتية في أغلبها وزيادة سكانية متواترة ترفع بالوطن العربي إلي شفير الأزمة الغذائية وتعرض سائر دوله إلي التبعية السياسية والابتزاز الاقتصادي والاضطرابات المجتمعية ومن ناحية أخري يمتلك الوطن العربي من الموارد والتجارب ما يمكنه أن يحقق اذا اراد اكتفاءً ذاتياً وفوائض تصديرية وأمنا غذائياً في حالة الاستغلال السليم لموارده في اطار تكاملي. أماالسودان الطرف الثابت في معادلة الأمن الغذائي العربي قادر وراغب علي أن يقدم للدول العربية الموارد الطبيعية والخبرات التي تحتاجها لتحقيق أمنها الغذائي في مناخ استثمارى معافى وجاذب. و قدمت الدراسة عدد من التوصيات في مجال التكامل الغذائي الزراعي العربي بحيث تراعي استراتيجية التكامل الغذائي العربي المزايا النسبية للدول وضرورة قيام السوق العربية المشتركة وتفعيل منطقة التجارة العربية الكبرى وتفعيل دور الاعلام الاقتصادى الزراعي والترويج للتكامل الاقتصادى الزراعى العربى وضرورة أن تقوم بالدراسات والبحوث الخاصة بسياسات التخطيط الزراعي في الوطن العربى خبراء عرب وتقديم التمويل اللازم وترشيد الاستهلاك عن طريق برامج التوعية لتعميم انماط التغذية الصحيحة واقامة شبكة معلومات حول الأمن الغذائي العربى، وبالنسبة لدولة الامارات يجب توقيع اتفاقيات ثنائيه مع السودان تصل إلى مستوى الشراكة في مجالات الإنتاج والتسويق والتصنيع الغذائي وأي مجالات اخري ذات علاقه لإقامة مشروعات زراعية تسهم في سد الفجوة الغذائية لدولة الامارات في السلع الغذائية الأساسية وغيرها من التوصيات .

دراسة: عادل رمضان لوكنه (2005)[1]

تناقش هذه الدراسة اشكالية اقتصاديات الأمن الغذائي في جنوب السودان في ضوء بيان اثر عمليتي الحصر والاحتياج في جنوب السودان مع بيان اثر هذه العملية علي سكان الجنوب خصوصاً في مناطق الفجوات والنزوح بتركيز خاص علي الفترة من 1989- 2001 م بالتركيز علي النظريات والتصورات التنموية مع ضرورة ربطها مع الحاجة لوجود أمن غذائي في منطقة الدراسة. وافترضت الدراسة عدم مقدرة الدولة علي التنبؤ بالفجوات الغذائية لمحدودية الامكانات وقلة الكوادر الفنية لتقييم الإنتاج والإنتاجية، ضعف اجهزة الدولة في رصد الظواهر واستقراء مؤشرات الفقر الغذائي ونزوح السكان لانكشاف هذه الولايات غذائيا طوال فترة الدراسة، تمكنت المنظمات الطوعية من سد العجز

(1) عادل رمضان لوكنه "2005" . اقتصاديات الأمن الغذائي فى جنوب السودان 1990 . 2001م . رسالة دكتوراه غير منشوره ، اقتصاد، جامعة النيلين، الخرطوم

الغذائي والفجوات الغذائية المتكرره لقدرتها في الوصول إلي مناطق الخلل عبر برامجها الإغاثية طوال فترة الدراسة.

وقد اعتمدت هذه الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت إلي عدد من النتائج أهمها أن سكان الجنوب يعتمدون علي الزراعة بنسبة تصل إلي 75% واكثر مما يعاني منه ضرورة وجود مشاريع إنتاج الغذاء وهوالسبيل الوحيد لخروج العديد من الأسر الفقيرة من دائرة الفقر باعتبار أن الفقر ظاهرة ريفية بحتة وأن النمو الزراعي في الجنوب يعتبر حجر الزاوية لتطور الاقتصاد الشامل رغم الاداء السئ الموجود في القطاع الزراعي ولكن يبقي التعويل علي هذا القطاع هو المخرج لتأمين الغذاء والأمن الأسري والريفي . و قدمت الدراسة عدد من التوصيات أهمها الاهتمام بتمويل مشروعات التنمية الريفية وخاصة المشاريع التي تهدف إلي زيادة معدلات التنمية الزراعية والاكتفاء الذاتي والمشاريع ذات المردود الايجابي في قضايا التعليم والثقافة والصحة، وضع اولويات قصيرة المدى لدفع وانجاح عملية تنمية وتأهيل ما دمرته الحرب .

دراسة: محمد الفاتح الفكي محمد احمد(2006)[1]

تتناول هذه الدراسة مشكلة الغذاء في السودان علي الرغم من انه يمتلك من الموارد والامكانات التي تمكنه من أن يصبح سلة غذاء العالم بعد أن اصبحت قضية الغذاء تطرح في زمننا هذا من منطلقات متباينة، والسودان رغم امكانياته اصبح سلة توضع عليها المعونات والاغاثات واضحي استيراد الغذاء احد السمات البارزه للاقتصاد السوداني. وافترضت الدراسة أنه علي الرغم من الامكانيات الكبيرة التى يتمتع بها السودان إلا أنه لم يحقق الأمن الغذائي ناهيك عن المساعدة في في تحقيق الأمن الغذائي علي المستوى الاقليمى والعالمى والذي رشحه لان يكون سلة غذاء العالم. وترجع أسباب فشل حق الانتفاع إلي تدخل الكثير من العوامل أهمها سوء توزيع الغذاء وعدم توفر البنيات الأساسية والسياسات الحكومية في مجال الغذاء وعدم وضوح السياسات الزراعية المرتبطة بانتاج الغذاء وعدم اهتمام السياسات الحكومية بدعم صغار المزارعين والأسر الفقيرة في ظل النمو السكاني المتسارع، امكانية تحقيق التكامل في ظل النظام العالمي الجديد ومدى الاستفادة من التكتلات العربية والافريقية والاسلامية والعالمية، امكانية السياسات والاستراتيجيات التي تم وضعها في تحقيق الأمن الغذائي في السودان هل يمكنها استنهاض ورفع كفاءة الامكانيات والموارد التي يتمتع بها السودان .

---

(1) محمد الفاتح الفكي محمد احمد 2006م، ملامح واستراتيجيات الأمن الغذائي في السودان " دراسه تحليليه علي المستوي القومي 1990 . 2003 م، رسالة دكتوراه غير منشورة، اقتصاد، جامعة النيلين.

وقد اعتمدت الدراسة علي المدخل الاستقرائي المبني على دراسة الحاله " السودان" كما تضمنت الدراسة مصادر وأساليب معينة لجمع وتحليل البيانات الوصفية والكمية الحديثة التي توفرت. وتوصلت إلي عدد من النتائج من أهمها أن السودان تتوافر لديه كل مقومات إنتاج الغذاء ولكنها لم تستغل الاستغلال الأمثل، التحدي الذي يواجه الدولة والذي ظلت تتصدي له هو إنتاج الغذاء اعتمادا علي الذات الأمر الذي يفرض وضوح الرؤيا في تحديد أهداف السياسة الزراعية وأولوياتها، وأن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب ضمان توفير العرض الكافي من الغذاء وجعله متوازنا مع الطلب مع تدخل الدولة لتحقيق ذلك التوازن، كذلك نجد أن مشكلة الغذاء في السودان ليست مشكلة موارد وإنما فشل في السياسات الزراعية التي تنتهجها الدولة، وأن الإعانات الغذائية وإن كانت تخفف قليلا من حدة الأزمة الاقتصادية في المدى القصير ولكنها تشكل في الحقيقة سلاحا تستخدمه الدول المالكة للغذاء للهيمنة علي اقتصاديات الدولة إذ أن توزيع هذه المعونات يتم وفق اعتبارات سياسية وتجارية تسهل تحقيق الهدف. وأوصت الدراسة بصيانة الاقتصاد لتلبية متطلبات الأمن الغذائي في ظل ما يتعرض له السودان من موجة ومنافسة واعادة هيكلة المؤسسات الإنتاجية لتصبح قادرة علي الإنتاج ومقابلة الصدمات التي اصبحت تلازم الدول الخارجة علي الهيمنة الامريكية، ومن هنا كان لابد من وضع برامج متكاملة لإصلاح الإنتاج ليصبح قادراً علي مواجهة وامتصاص تلك الصدمات وتحريك القطاعات الإنتاجية عن طريق ازالة الاختناقات التي تعوق نمو الإنتاج وتعزيز جهود تحديث الزراعة وتنمية وصيانة الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة وتحسين اداء وفعالية القطاع الزراعي ورفع الإنتاجية الزراعية عن طريق الاستقلال الامثل للموارد .

دراسة: وفاء محمد سعيد زياد(2006)[1]

تتلخص مشكلة الدراسة في وجود عجز في الميزان التجاري علي الرغم من أن الناتج الزراعي العربي بلغ نحو 79,57% مليار دولار في عام 2002 م إلا أن الفجوة الغذائية ما زالت مستمره لصالح الواردات لذلك استمر الخلل في الميزان التجاري الزراعي العربي وهو ما يجعلها اكثر عرضة للتأثيرات السلبية الناجمة عن اتفاقية الزراعة لتحرير التجارة العالمية في السلع الزراعية.

(1) وفاء محمد سعيد زياد 2006م، الوضع الزراعي والغذائي في الوطن العربي ومدي مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي العربي في الفتره من 1993 . 2002، رسالة ماجستير غير منشورة، اقتصاد زراعي، جامعة ام درمان الإسلاميه، كلية الزراعه.

وافترضت الدراسة أن حجم المعروض من الإنتاج في الوطن العربي لا يفي بمتطلبات الاستهلاك، نصيب الفرد العربي من المكونات الغذائية الرئيسية لا يسد الاحتياجات اليوميه لنمو الجسم البشري، تحقيق الدول العربية فوائض تصديرية لكثير من المحاصيل الزراعية الغذائية، الإعتماد علي الزراعة المطرية يزيد من نسبة المخاطره في القطاع الزراعي . وتستند هذه الدراسة علي اسلوب التحليل الاقتصادي الوصفي من خلال تحليل الاحصاءات المنشورة . و توصلت إلي عدد من النتائج أهمها أن الاقطار العربية المنتجة لكثير من المحاصيل الغذائية تعاني من عجز في الميزان التجاري لها نتيجة لانخفاض إنتاجية الهكتار في الوطن العربي وكذلك لعدم تغطية المعروض من الإنتاج لحجم الطلب علي السلع الغذائية. وأوصت الدراسة بالعمل علي الاستفادة من الأراضي الزراعية غير المستغلة في كثير من الدول العربية، و نظرا لتركز قاعدة الموارد الزراعية العربية في اقطار محدودة فان استراتيجية الاكتفاء الذاتى العربى ينبغى أن تقوم علي خطط قومية وذلك من خلال توظيف الموارد المالية والخبرة الفنية والقوى البشريه، انشاء بعض المشاريع الصناعية الزراعية في المناطق الريفية للاستفادة من الإنتاج الزراعي كمادة أولية بالاضافة لتشغيل أكبر عدد من الأيدى العاملة للحد من الهجرة من الريف إلي المدن، تشجيع التجارة الزراعية البينية بين الاقطار العربية .

دراسة: ابو بكر عبدالله سليمان الطيب 2008[1]

تتلخص المشكلة الأساسية لهذه الدراسة في أنه علي الرغم من ان مجموعة الحبوب الغذائية " القمح، الذره، والدخن " تشكل حيزا كبيرا في السياسة الزراعية في السودان باعتبارها من أهم المحاصيل الغذائية والاستراتيجية المرتبطة بالأمن الغذائي حيث يتم الاعتماد عليها لاشباع احتياجات الطلب المتزايد وبالرغم من أن السودان يمتلك اراضى صالحة للزراعة ولكن بالرغم من ذلك يعانى من عدم الاكتفاء الذاتى من هذه السلع ويرجع ذلك لنمو الطلب المتزايد وقلة العرض نتيجة لغياب الاستراتيجيات والخطط طويلة المدى التى تهدف لتأمين الغذاء بالسودان وضعف التمويل في استغلال الأراضي الزراعية وكذلك ضعف التقانة الحديثة وغياب التكامل الزراعي العربي فضلاً عن محدودية دور المنظمات العاملة في الارتقاء بالاستثمار الزراعي بالسودان، وافترضت الدراسة أن ضعف التمويل الممنوح للقطاع الزراعي يؤثر سلباً علي الانتاج الزراعي، يؤثر الجفاف والتصحر في هجر

(1) ابو بكر عبد الله سليمان الطيب "2008م" ، الابعاد والاثار الاقتصادية والاستراتيجية لانتاج الحبوب الغذائية بالسودان " دراسة حالة الذره ، القمح ، والدخن " من 1970 . 2007 م ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، اقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

المناطق الزراعية باتجاه الحضر مما يؤثر سلبا علي الانتاج الزراعي، ضعف التكامل الغذائي العربي يساهم في تدني الإنتاج الزراعي وبالتالي تفاقم الفجوة الغذائية، الحروب والنزاعات الأهلية ونزوح السكان من الاراضي المنتجة يؤثر سلبا علي عرض الانتاج الزراعي، ضعف البنية التحتية وتدهورها يؤدى إلى تدني الإنتاج، تضافر الجهود المحلية والاقليمية والدولية يسهم في تحقيق الأمن الغذائى. وقد اتبعت هذه الدراسة الاسلوب الاحصائي الوصفي التحليلي القائم علي الاستقراء والاستنباط لتحليل المعلومات الأولية والثانوية واستخدام نموذج الاتجاه العام لمعرفة اتجاه الفجوة من الحبوب الغذائية. وتوصلت إلى عدد من النتائج من أهمها أن السودان يتمتع بموارد طبيعية تتفاوت في كمياتها وانتشارها الجغرافي مما يجعله يحقق الأمن الغذائي على المستوى العالمي والقومي، عدم الاستقرار الاقتصادي تبعا للاستقرار السياسي، كذلك الحروب والنزاعات، ارتفاع اسعار القمح نتيجة لتغيير النمط الاستهلاكي للسكان، عدم تطبيق نتائج الدراسات العلمية في مجال استخدام الميكنة الزراعية وعدم وجود التمويل اللازم للزراعة وكذلك تذبذب الإنتاج نتيجة لتذبذب الامطار وقلة وسائل النقل والترحيل غياب التسويق واهمال التخزين وغيرها من النتائج التي توصلت اليها الدراسه . وقدمت الدراسة عدد من التوصيات أهمها انه لابد من تفعيل التكامل العربي لاجل استثمار الموارد المشتركة في ظل ظروف السودان الذي يتمتع بموارد زراعية ومائية هائلة، توفير التمويل الزراعي وتنشيط البحوث في هذا المجال، ايضا مضاعفة الجهود لتحقيق الاستقرار السياسي والاهتمام بالتخزين والاستثمارات الزراعية والبني التحتيه واستغلال الموارد المائية .

دراسة: فوزية غربي (2008) [1]

انطلقت هذه الدراسة من مشكلة تضمنت سؤال رئيسي وهو :

هل الزراعة الجزائرية قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي في المواد ذات الاستهلاك الواسع بما يضمن لها استغلالا اقتصاديا ؟

ومن بين السؤال الرئيسي تم طرح الاسئلة التالية :

1-هل معدل انتاج بعض المحاصيل الزراعية (نباتية ، وحيوانية) يحقق مستوى من الأمن الغذائي للسكان، ويضمن استقلالية اقتصادية للدولة ؟

(1) فوزية غربي (2008م)، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعيه، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة منتوري قسطنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسييير، فرع الاقتصاد، أطروحة دكتوراة دولة في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد.

2 – هل السياسة الزراعية المتبعه تراعي تحقيق تنمية زراعية مستدامة ؟ وذلك من حيث ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ؟ بما يجنب الدولة تبعية اقتصادية حاضرا ومستقبلا . وقد قامت الدراسة على الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى : بناء على الخصائص الموردية التي تتمتع بها، يمكن للزراعة الجزائرية تحقيق اكتفاء ذاتي نسبي .

الفرضية الثانية : أن إنتاج محاصيل أساسية (نباتية وحيوانية) قادر على تحقيق مستوى من الأمن الغذائي للسكان، وضمان استقلالية اقتصادية للدولة .

الفرضية الثالثة : وجود امكانيات وفرص غير مستغلة لتحقيق تنمية زراعية مستدامة من اجل اكتفاء ذاتي وفقا لاستراتيجية تراعي :

1– البعد الاقتصادي، من خلال مؤشرات اقتصادية واقعية (رفع قدرات الإنتاج وتحسين الإنتاجية) .

2–البعد الاجتماعي، من خلال مشاركة واستفادة كل فئات المجتمع .

3– البعد البيئي، من خلال سياسات عملية تراعي حق الاجيال القادمة وتحافظ على البيئة.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي في تتبع تطور الظاهرة عبر مراحل تاريخية محددة لتصل إلى المنهج الاستشرافي من خلال الوقوف على آفاق تطور الإنتاج مسقبلا، ايضا تم الاعتماد على بعض الأساليب الاحصائية . وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

– توجد مجموعات زراعية متناقصة الإنتاج : من الواضح أن خاصية التراجع المستمر ليست واردة، وربما تكون قد سجلت في فترة زمنية محددة.

– مجموعات مستقرة الإنتاج : من خلال متابعة وتيرة الإنتاج النباتي والحيواني تبين وجود سلعتين مستقرتين نوعا ما، ويتعلق الأمر بإنتاج كل من اللحوم البيضاء والبيض .

– مجموعات متزايدة الإنتاج : إن حدث وتم تسجيل تزايد خلال موسم أو موسمين فما يلبث حتي يتراجع واحيانا يتقهقهر. وبالتالي فالتزايد النسبي المنتظم غير وارد ما عدا فيما يتعلق بالحمضيات والتمور.

– مجموعات متذبذبة الإنتاج : وهذه الحالة هى التي تطبع إنتاج وإنتاجية اغلب المحاصيل الغذائية وبخاصة ذات الاستهلاك الواسع، والتي يمكن اعتبارها سلعا استراتيجية، ذات علاقة كبيرة بالأمن الغذائي. وتأتي في مقدمتها الحبوب والبقول والحليب .

وأوصت الدراسة بوضع سياسات زراعية واضحة تمكن الفلاح الجزائري من العمل في إطارها بإطمئنان من ناحية الأسعار والاستيراد والتصدير والدعم، كما يجب أن تكون تلك السياسة مستقرة ومستمرة على

الأقل على المديين القصير والمتوسط . ايضا صيانة الموارد الطبيعية من غابات وتربة ومصادر مياة ... الخ ، وترشيد استغلالها وإعادة صياغة القوانين والتشريعات الزراعية لحمايتها. وكذلك توفير الخبرة والأيدي المدربة لتنفيذ وإدارة مشروعات التنمية الزراعية لإحداث التغيير الكمي والنوعي .

دراسة: رحاب مصطفي خلف الله(2010)[1]

تتمثل المشكلة الأساسية لهذ الدراسة في أنه علي الرغم من أن قارة افريقيا تزخر بالكثير من الموارد الطبيعية من انهار كثيرة وامطار غزيرة وغابات استوائية وتنوع مناخي أدى إلى تنوع حيواني ونباتي واراضي زراعية وخصبة بالإضافة إلي تنوع سكاني وثقافي وعلى الرغم من توفر الاراضي الزراعية والمياه وعناصر الإنتاج الغذائي الأخري إلا أن الحكومات الأفريقية تواجه عجزا في توفير الغذاء لمواطنيها ومنطقة دول حوض النيل لا تتجزأ من هذه القاره. وإفترضت الدراسة أن أسباب أزمة الغذاء في جوهرها نتاج قرارات سياسية، المعالجات السياسية فقط ليست كافيه لحل الاشكالات في دول حوض النيل، على الرغم من تجزؤ دول حوض النيل سياسيا إلا أنها متكاملة اقتصاديا وتعتبر مستودع للغذاء في العالم. وقد اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي والقانوني والإحصائي. ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة. أن المعونات الغذائية كانت وما زالت وسيلة ضغط علي الحكومات لتغيير مواقفها السياسية، و أن سيطرة بعض الشركات العالمية علي الإنتاج الزراعي في العالم أدى إلى إفقار صغار المزارعين مما جعلهم عرضة لضغط بنوك التمويل، يترتب علي الحروب والصراعات وعدم الاستقرار الداخلي في افريقيا زيادة عدد النازحين واللاجئين وتدمير البنية التحتية للبلاد، إن المشاكل الاقتصادية تمثل عامل تقارب بين الدول الافريقية علي عكس المشاكل السياسية التي تؤدي إلى تنافر الدول الافريقية. وقدمت الدراسة عدد من التوصيات من اهمها أنه يجب على الدول الأفريقية الإهتمام بتوفير الغذاء الكافي والصحي للفئات المختلفة بين السكان وخاصة الفقيرة، ضرورة وجود أجهزة أمنية متطورة ووسائل تقنية حديثة لضبط حالات الغش والتلاعب في المواد الغذائية.

دراسة: فاضل موسى حسن (2010م) [2]

---

(1) رحاب مصطفي خلف الله "2010 م "تأثير ازمة الغذاء علي دول حوض النيل، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، علوم سياسية .

(2) فاضل موسى حسن (2010م)، الامن الغذائي العربي مع اشارة خاصة للعراق، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الثامن، العدد الرابع .

تمثلت مشكلة الدراسة في أن فشل السياسات الزراعية والتصنيعية لإنتاج المواد الغذائية أدى إلى عدم تحقيق الأمن الغذائي رغم توفر الموارد والعنصر البشري المتخصص لتحقيق الإنتاج الزارعي . وقد افترضت الدراسة أن الأمن الغذائي لم يعد مسألة تخص دولة أو جهة معينه بل هي قضية عالمية تخص الجميع وأن حلها ومعالجة المجاعة يتطلب تعاوناً قومياً واقليمياً ودولياً من خلال إعداد إستراتيجيات متكاملة لتطوير الإنتاج الغذائي. وهدفت الدراسة إلى بيان مفهوم الأمن الغذائي والعوامل المؤثره فيه والتعرف على الأبعاد الحقيقية لمشكلة الأمن الغذائي وما يحيط بها من خطط وسياسات لتوفير المنتجات الغذائية وسلامتها، بيان واقع الأمن الغذائي في العراق والوطن العربي. وقد تم التوصل إلى عدد من النتائج من أهمها أن حالة الغذاء في الوطن العربي والدول النامية عموما تواجه مخاطر جدية، الأمر الذي يتطلب بذل المزيد من الجهود والاهتمام بالسياسات الزراعية وتطوير الموارد المتاحة (الطبيعية والبشرية) والمحافظة عليها من الهدر واستغلالها لتحقيق الأمن الغذائي، وقد اثبتت الدراسة أن هناك فرقاً كبيراً بين الإنتاج والاستهلاك وتزايد حجم الفجوة الغذائية وهذا ينذر بالخطر. خصوصا بالنسبة للمحاصيل الزراعية الأساسية كالحبوب والسكر والبقوليات والمنتجات الغذائية وغيرها. أما بالنسبة للأمن الغذائي في العراق فإن الخطورة أكبر بكثير حيث يعتمد العراق اعتمادا شبه كليا على المنتجات الغذائية المستورده سواء النباتية أو الحيوانية الطازجة أو المصنعة ويعتمد على ايرادات النفط لتغطية مبالغها. ومن أهم التوصيات التي قدمتها الدراسة العمل على تكثيف الجهود وزيادة التنسيق بين الدول العربية لاتخاذ الخطوات الحاسمة والسريعة لتشجيع الاستثمار العربي والأجنبي في القطاع الزراعي والتوسع في مجال الصناعات الغذائية وتأسيس الشركات الزراعية المساهمة بما يخدم الإنتاج الزراعي الواسع والكثيف، أن تتعاون الدول العربية والإسلامية الإقليمية على تحقيق المستوى النسبي للأمن الغذائي.

دراسة: محمد الرشيد احمد المدني (2011)[1]

تكمن مشكلة الدراسة في ظهور ازمة الغذاء العالمية، ومما زاد هذه الازمة سوءاً وظهوراً عامل مساعد ضاعف من آثار هذه الازمة وساهم مساهمة فعالة في نقص إنتاج الغذاء في المعمورة وجعل الدول الفقيرة أكثر فقرا والنامية تعاني من عدم مقدرتها على إطعام سكانها بسبب تأثير هذا العامل في عوامل الإنتاج الزراعي عامة والإنتاج الغذائي خاصه وهو ظاهرة الإحتباس الحراري و تتبع هذه الدراسة

(1) محمد الرشيد احمد المدني "2011 م"، الاحتباس الحراري ودوره في تفاقم ازمة الغذاء في السودان في الفتره من 1984 . 2011 م، رسالة دكتوراه غير منشورة، اقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

طريقة المنهج العلمي الوصفي لدراسة ظاهرة الإحتباس الحراري. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها أن الاحتباس الحراري يؤثر سلباً على مصادر المياه ونقص كميتها بتأثيره علي هطول الامطار بالنقصان وعدم انتظام هطولها، وأن الاحتباس الحراري يؤثر سلباًعلى الإنتاج الزراعي عموماً والإنتاج الزراعي الغذائي بصفه خاصه، ايضا يؤثر علي الأراضي الزراعية الخصبة والجزر المنخفضة وكذلك يؤثر على إنتاجية الفرد وعلى العلاقات بين السكان ويؤدي إلى ظهور المشاكل والاحتكاكات بين القبائل الرعوية والمزارعين، أيضاً يؤثر على الاستقرار السياسي والتوزيع الديموغرافي للسكان. وقدمت الدراسة عدد من التوصيات أهمها الإهتمام بموارد المياه بتنميتها والحفاظ عليها والعمل علي زيادة الإنتاج الزراعي ويجب خفض الغازات الدفيئه حتي لا تؤدي إلي ذوبان الجليد في القطبين وفي أعالي الجبال والأنهار الجليدية فقد تختفي مدن وأراضي ساحلية خصبة، أيضاً الإهتمام بالعمل والعامل والإنتاجية والإهتمام بالأراضي الزراعية الخصبة والعمل علي تثبيت الاستقرار السياسي والاجتماعي. ومن التوصيات العامة التي قدمتها الدراسة تقوية الوازع الديني والتوعية بخطورة تلوث الهواء وإبعاد الملوثات الضاره عن الهواء الجوي وكذلك تحويل الملوثات إلي مركبات غير سامه قبل قذفها في الهواء الجوي، ايضاً التحول إلي مصادر بديلة للطاقة وإبراز وتوضيح أهمية التعاون الدولي في مجال معالجة أسباب الإحتباس الحراري .

دراسة: نزار قنوع وآخرون (2011)م [1]

تستمد الدراسة أهميتها من كون أن الفجوة الغذائية تعتبر من الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد السوري، حيث تتمحور مشكلة الدراسة في أن نمو القطاع الزراعي في سوريه لا يتطور بنفس نسبة تطور الطلب على الاستهلاك، بالإضافة إلى تراجع معدلات مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية في سوريه، وما يرافق ذلك من تدني الكفاءة الإنتاجية لهذا القطاع بسبب الظروف المناخية أو لعدم الكفاءة في ادارته، وما لذلك من انعكاسات على القطاعات الأخرى وخاصة القطاع الصناعي وبالتحديد الصناعات التحويلية التى تراجعت نسبة مساهمتها في الناتج القومي الإجمالي بنسبة كبيرة خلال الفترة الماضية لتصبح سوريه في أدنى القائمة بين الدول العربية في هذا المجال، إضافة إلى أن السلع الغذائية كسلع استهلاكية من الطبيعي أن يؤدي إنتاجها إلى زيادة في إنتاج السلع الصناعية أوالتحويلية. خاصة أن النمو المتوازن يفرض إيجاد النشاطات في القطاعين الزراعي

(1) نزار قنوع – وآخرون 2011م، واقع وملامح الفجوة الغذائيه في سوريه، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (33)، العدد (1)

والصناعي. وفي حال اصبح القطاع الزراعي غير قادر على خلق الفائض من الإنتاج الغذائي، عندها يصبح النمو النسبي للصناعات المختلفة متأثرا بامكان استقطاب الصناعات في ذلك القطاع. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والاحصائي القائم على جمع المعلومات وتحليلها، حيث تم الاعتماد على أرقام المجموعة الإحصائية في سوريه واحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية والنشرات الدورية لاستقراء واقع الفجوة الغذائية في سوريه ومحاولة التنبؤ بافاقها المستقبلية. وتوصلت الدراسة إلى أنه لابد من اتخاذ اجراءات سريعة وعاجلة للحد من الإنخفاض المستمر في مستويات الإنتاج الزراعي، سواء بسبب العوامل المناخية أو بسبب إنخفاض الاستثمار في هذا القطاع الحيوي والهام، الأمر الذي يؤدي إلي اتساع الفجوة الغذائية في سوريه، علما أن هذا القطاع هو من أقل القطاعات التي تستحوذ على الاستثمارات. فالقطاع الزراعي المتطور من خلال فوائضه الاقتصادية والبشرية يغطي بقية القطاعات بالأيدي العاملة والغذاء والمواد الأولية المعدة للإستخدام الداخلي أو التصدير. ومن خلال زيادة دخل هذا القطاع ورفع مستوى معيشة العاملين فيه ستتوفر القوة الشرائية اللازمة لامتصاص واستهلاك منتجات القطاعات الاقتصادية الوطنيه الأخرى. لذلك يجب الإهتمام بالقطاع الزراعي وتطويره وإعادة تنظيمه من الجوانب المادية والمؤسساتيه والبنى والقوانين المنظمة لكل عمليات الإنتاج الزراعي. وأوصي الباحث بوضع خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للقطر تتضمن أهدافا محددة في مجال الإنتاج الزراعي تقوم على تأمين ما يمكن من حاجة الاستهلاك. ودراسة أثر السياسات التجارية العالمية على واقع الإنتاج الزراعي والعمل على زيادة الإهتمام بالزراعة، ولاسيما مع توجه اغلب الدول لإنتاج الوقود لحيوي (ايثانول ، ميثانول) من المنتجات الزراعية .

دراسة: ابراهيم أحمد سعيد (2011)[1]

حددت مشكلة الدراسة من خلال وجود مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، وتوافر تريليونات الدولارات مستثمرة في خارج الوطن العربي أو في البنوك الأجنبية، ومع استيراد ملايين الأطنان من المواد الغذائية سنويا بمليارات الدولارات، ومع أن الأمن الغذائي العربي يعد مقوما مهما من مقومات الأمن القومي العربي، ومع وجود 45% من العرب يقطنون في الأرياف ونحو 31% من قوة العمل العربية تعمل في الزراعة إلا أنه يوجد عزوف عن الاستثمارات في القطاع الزراعي. تهدف الدراسة

(1) ابراهيم احمد سعيد (2011)، أهمية الإستثمارات في الأمن الغذائي العربي (الاقتصاد الزراعي واقعا طبيعياً وبشرياً) ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 27 ، العدد الثالث + الرابع

إلى التعرف على مقومات الأمن الغذائي العربي ومدخلاته الأساسية وتحليل أسباب مشكلة الأمن الغذائي وتحديد دور الاستثمارات في تفعيل القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي، كذلك وضع تصور مناسب للمساهمة في تقليل الفجوة الغذائية والاقتراب من حالة الأمن الغذائي، وقد استخدمت الدراسة منهج النظم الذي يساعد في تحديد المدخلات الطبيعية والبشرية والاقتصادية لمشكلات الأمن الغذائي والتفاعلات التي تحدث بين هذه المدخلات ومعرفة المخرجات المتوقعه والتي تسهم في حل تلك المشكلات. كما تم استخدام المنهج الكمي ومنهج الادارة المتكاملة الذي استخدم بشكل خاص في الموارد المائية. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن ازمة الغذاء عالمية الإنتشار، وقد تفاقمت بتحول الأزمة العالمية إلى ازمة اقتصادية بدأت نتائجها الاجتماعية تظهر في كثير من الدول وزادت من جيوش الجياع إلى أكثر من مليار نسمة. بعض أسباب أزمة الغذاء طبيعية ومختلطة كالجفاف وتكراره، ولكن معظم الأسباب بشرية بالدرجة الأولى ويمكن التحكم بها كتدني الاستثمارات وضعف التنمية الريفية وسيطرة الفقر والمضاربة في السلع الغذائية وإرتفاع أسعار الطاقة فضلا عن سوء الادارة. تحقق الأمن الغذائي من بعض المنتجات كالأسماك والخضار والفواكه وهذا يشكل حافزاً مهماً للآمال المعقودة على القطاع الزراعي في زيادة الإنتاج. وجود علاقة جدلية في المياه والعجز في الأمن الغذائي أو الفجوة الغذائية. ومن أهم الاقتراحات التي قدمتها الدراسة العمل على ايجاد إستراتيجية عربية في التنمية الزراعية تدعم مسارات التكامل الزراعي العربي وتتضمن إقامة المشاريع الإنتاجية الضخمة وتنفيذ مخزون قومي استراتيجي من السلع الغذائية الرئيسية. وتوجيه القطاع الخاص نحو الاستثمارات الزراعية المشتركة بينه وبين الدولة من جهة والمزارعين من جهة ثانية، وذلك من خلال الإستخدام التكاملي للموارد البيئية والبشرية المتاحة في الأرياف. بما يضمن تحقيق الربح الاقتصادي المناسب للمستثمرين في مجالات إنتاجية بعيدة عن الاستثمارات الوهمية وغير الإنتاجية، وهذا يحافظ على الأموال العربية داخل المنطقة العربية فيحميها من التآكل الذي تتعرض له من خلال الأزمات الاقتصادية والسياسية العالمية. توجيه الإهتمام بالمشاريع الزراعية التكاملية ذات الميزات الإستراتيجية والمؤثرة في الأمن الغذائي العربي كإنتاج الحبوب والسكر والزيوت، أي التوجه نحو المشاريع ذات الإنتاج الكبير .

دراسة: رقيه خلف حمد الجبوري 2012م[1]

---

(1) رقيه خلف حمد الجبوري "2012م، السياسات الزراعية واثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، رسالة دكتوراه منشورة في فلسفة الاقتصاد الزراعي، جامعة الموصل، كلية الإداره والاقتصاد، مركز دراسات الوحدة العربية . سلسلة اطروحات الدكتوراه "103 " لبنان، بيروت، الطبعه الاولي .

تتلخص مشكلة الدراسة في ان ادوات السياسة الاقتصادية الزراعية واجهت قيوداً ومحددات في مقدمتها التشوهات الهيكلية في بنيتها الاقتصادية التي ادت إلي عدم استجابة النمو الزراعي لهذه السياسات ومن ثم احدثت تغييرا غير مرغوب به في أوضاع الأمن الغذائي والأخيرة تعد من المشكلات الاقتصادية والاساسية التي اهتمت بها السياسات الزراعية لاسيما في النصف الثاني من القرن العشرين في البلدان التي اتسمت بكونها صافي مستورد بعض المجموعات الغذائية الرئيسية من الحبوب التي قادت بمرور الزمن إلي اتساع الفجوة الغذائية فضلاً عن إرتفاع أسعار المواد الغذائية واعتماد بعض البلدان العربية على المعونات الغذائية التي اتسمت بتقلبات واسعة خلال العقدين الماضيين لارتباطها بمتغيرات خارجية. وقد واجهت الاقتصادات الزراعية العربية ضغوطاً داخلية وأخرى خارجية قادت إلي عدم توفير مستويات مرضية من الأمن الغذائي. بينت المؤشرات الاقتصادية لذلك الأمن قدرا من العجز والنقص النسبي للغذاء في معظم البلدان العربية وفي ضوء هذا جاءت فرضية الدراسة التي مفادها أن السياسات الزراعية في بعض البلدان العربية لها تأ ثيرات متباينة في أمنها الغذائي. و اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي إضافة إلي استخدام المنهج الكمي الذي يستند إلي مفاهيم النظرية الاقتصادية لقياس أثر متضمنات السياسات الاقتصادية الزراعية في الأمن الغذائي لبعض البلدان العربية. وقد توصلت الدراسة إلي مجموعة من الإستنتجات والمقترحات من أهمها أن المشكلة الغذائية التي تعانيها أغلب البلدان العربية تتلخص في عجز الإنتاج الزراعي عن مواكبة الزيادة السريعة والمطردة في السكان والهجرة من الريف إلى المدن ومن ثم الطلب علي الغذاء من المنتجات الزراعية بعبارة أخري اختلال التوازن بين الموارد البشرية والموارد الزراعية التي تمثل مصدر الإنتاج الزراعي، فكما تكون الزيادة السكانية وهجرتها مصدراً يرتبط بزيادة الطلب علي الغذاء فهي ايضاً مصدر مؤثر في المعروض المحلي من الغذاء. ومن أهم التوصيات التي قدمتها الدراسة.. أن تدخل البلدان العربية في تنظيم سوق الغذاء يتطلب ان يتسم بقدر من المرونة ترتبط بوجود الحالات التي تبعد السوق عن آلياته نسبياً وأن يتم التدخل في تنظيم السوق بالتأثير في السياسات السعرية الزراعية باتجاه اقتصاديات مؤدية إلى تحقيق الاستقرار النسبي للأسعار الزراعية وأن لا تؤثر في الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع ولا سيما الناحية الغذائية.

دراسة: مها عبد الفتاح، وآخرون (2012) م[1]

---

(1) مها عبد الفتاح وآخرون (2012) م، دراسة اقتصادية لتقدير الفجوة الغذائية العربية وامكانية التنبؤ بها، جامعة المنصورة، المجلة الاقتصادية والاجتماعية، العدد الثاني عشر

تتمثل المشكلة البحثية في عدم كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء على مواجهة الاحتياجات الاستهلاكية المتزايدة للسكان . وتهدف الدراسة لدراسة الوضع الراهن لإنتاج المحموعات الغذائية والمتاح للاستهلاك من تلك المجموعات ومحاولة التنبؤ بقيمة هذه الفجوة في المستقبل . وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الإحصائي لتوضيح مشكلة الدراسة وتحليل مكوناتها المختلفة وذلك من خلال المتوسطات والأهمية النسبية ومعدلات النمو، كما استخدمت الدراسة أساليب التحليل الاحصائي الكمي وذلك من خلال أسلوب التحليل الانحداري بالإضافة إلى تقدير الفجوة الغذائية لمجموعة السلع الغذائية الرئيسية وتوصلت الدراسة إلى أن أوضاع الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي من سلع الغذاء الرئيسية للمواطن العربي تتجه إلى التفاقم ومن هنا تأتي أهمية تحسين الأوضاع الإنتاجية الذاتية للسلع لتقليل الإعتماد على الخارج في المستقبل لما ينطوي عليه من تداعيات سلبية على الأمن الغذائي العربي. ومن أهم التوصيات التي قدمتها الدراسة محاولة تحسين الأوضاع الإنتاجية الذاتية المساهمة في حجم الفجوة الغذائية العربية ومن جانب آخر التوقع بزيادة قيمة هذه الفجوة في المستقبل .

دراسة: محمد ترقو (2014) م (1)

هدفت الدراسة إلى تحليل الفجوة الغذائية في الجزائر باعتبارها من أهم العوامل الأساسية المسببة لاشكالية الأمن الغذائي إضافة إلى النمذجة القياسية للفجوة الغذائية في الجزائر والتنبؤ بمستوياتها حتى عام 2020 باستخدام منهجية " بوكس – جيكنز " وتتبلور الإشكالية الرئيسية التي تسعى الدراسة إلى معالجتها في السؤال الرئيسي التالي :

ماهي الاتجاهات المستقبلية للفجوة الغذائية في الجزائر ؟

وقد تم استخدام المنهج الاستنباطي باداتيه الوصف والتحليل من خلال وصف اشكالية الأمن الغذائي والفجوة الغذائية وتحليل مسبباتها واتجاهات الفجوة الغذائية. اضافة إلى استخدام المنهج الاستقرائي من خلال استخدام الأدوات القياسية في عملية النمذجه والتنبؤ بالإتجاهات المستقبلية للفجوة الغذائية. ومن خلال نتائج الدراسة التطبيقية إتضح أن هناك احتمال لتفاقم الفجوة الغذائية في الجزائر، حيث أن سبب ارتفاعها هو زيادة الطلب على السلع الغذائية أمام عجز إنتاج الغذاء في البلد مما يؤدي إلى زيادة الواردات الغذائية وتفاقم حدة الفجوة الغذائية . وأوصت الدراسة بضرورة اعداد وتبني إستراتيجية عربية

(1) ترقو محمد2014، النمذجة القياسية والاتجاهات المستقبيلة للفجوة الغذائية في الجزائر آفاق 2020م، الجهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة حسيبه بوعلي بالشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، الشلف 23 –24 نوفمبر 2014م

متكاملة لسد الفجوات الغذائية وتنمية التعاون والتكامل العربي في مجال الاكتفاء الذاتي حيث يمكن القيام بأنشطة تسويقية للمنتجات الزراعية من أجل تعميق التعاون العربي في مجال تجارة الغذاء .

دراسة: عماد النجفي وآخرون (2015)[1]

تكمن مشكلة الدراسة بعدم قدرة القطاع الزراعي في الدول العربية علي تأمين احتياجات المجتمع من المتطلبات الغذائية ومن ثم انخفاض نسبة انخفاض وتذبذب نسبة الاكتفاء الذاتي من مختلف المجاميع السلعية وزيادة حجم الفجوة الغذائية. وتقوم هذه الدراسة علي فرضية ضعف القدرة الإنتاجية من القمح في مواجهة الطلب المحلي عليه أدي إلي انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي ومن ثم زيادة حجم الفجوة الغذائية. وقد اعتمد الدارس في منهجه علي أسلوب الربط بين اتجاهين رئيسيين :

الأول : نظري مستندا إلي النظرية الاقتصادية والدراسات التي في الموضوع نفسه .

والثاني : كمي يستند إلي طرائق الاقتصاد القياسي وأساليبه ومن ثم تفسير نتائج الأسلوب الكمي لتقييم الجانب التجريبي من الدراسة . تضمنت الدراسة سلسلة زمنيه مداها 17 سنه " 1996 ــ 2012 م "

وقد توصلت إلى عدد من الاستنتاجات أهمها أن التزايد السكاني في كمية الاستهلاك من القمح في دول العينه لم يأتي من التزايد في الإنتاج فحسب انما اسهمت الواردات من القمح بجزء منه خلال فترة الدراسة، توجد فجوة غذائية حادة في الدول العربية ومنها العراق في أغلب السلع الغذائية ومنها القمح وهذا يعود إلى عجز القطاع الزراعي عن تلبية الاحتياجات من هذه السلع، انخفاض نسبة اسهام الناتج المحلي الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي مؤشر على ضعف قدرة القطاع على تحقيق الأمن الغذائي. وقدمت الدراسة عدد من التوصيات أهمها اتباع سياسات زراعية ناجحة ومشجعة للمستثمرين والمنتجين الزراعيين في البلدان العربية سواءً كانوا يعملون في القطاع الزراعي أو المختلط، وذلك عن طريق توفير مدخلات ومستلزمات الإنتاج الزراعي من أسمدة ومبيدات وتقنيات حديثة وبأسعار مناسبة، إنشاء مشاريع خزن المواد الغذائية الإستراتيجية على المستوى القومي الإقليمي إذ أن ذلك يمكن اقطار اقليم معين بالاحتفاظ بعرض غذائي مناسب لا سيما في ظل الأزمات الاقتصادية والسياسية والبينية، التوسع في المساحات المزروعة من محصول القمح وذلك لعدم قدرة الإنتاج المحلي من المحصول المذكور مواكبة الطلب المتزايد عليه كونه سلعة رئيسة فضلا عن ذلك أهميته على المستوى العربي.

---

(1) عماد النجفي وآخرون (2015) تقدير مؤشرات الامن الغذائي وتحليلها في بلدان عربيه مختاره للفترة (1996 ــ 2012م)، كلية الاقتصاد والادارة، جامعة الموصل، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 21، العدد84

دراسة: خيري خليل سليم الساطوري وآخرون (2015م)[1]

تكمن مشكلة الدراسة بضرورة توفير المحاصيل الغذائية الإستراتيجية لأجل سد النقص بين كمية الإنتاج المحلي لهذه المحاصيل وبين الحاجة الفعلية لها في ظل الزيادة السكانية والإرتفاع في أسعار المواد الغذائية، وترتكز الدراسة على فرضية مفادها أن مشكلة الغذاء تعد من أهم المشاكل التي تواجه اقتصادات البلدان النامية والناتجة عن عدم التوازن بين ماهو معروض من محاصيل الحبوب والطلب عليها وذلك ناتج من قصور في الإنتاج الزراعي وعدم مواكبته للنمو المتزايد في الاستهلاك ، مما أدي إلى اتساع حجم الفجوة الغذائية والذي أخذ يزداد يوما بعد اخر، مما يتطلب اجراءات مناسبه بهذا الخصوص، منها التدخل الحكومي لاسيما دعم البنى التحتية وإنتاج كل مكونات الحزمة التكنولوجية . ولقد تم استخدام أسلوب التحليل الوصفي بتفسير وتحديد العلاقة الوصفية بين المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية، في حين تم استخدام القياس الاقتصادي لتحديد المقدار الكمي لتلك العلاقه.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها تنامي معدلات الفجوة الغذائية للمحاصيل الإستراتيجية في العراق للفترة (1990 – 2012) والوصول إلى أعلى مستوياتها عام (2012م) . كما أظهرت نتائج الدراسة أن الحصول على أعلى معدلات الفجوة لمحصول الأرز في العراق عام 2002 وأن أقل إنتاج كان في سنة 2001 م، وقد اثبتت الدراسة التغير الواضح في معدلات النمو السنوية ما بين السالب والموجب لجميع المؤشرات وذلك لتذبذب تلك المؤشرات ما بين الارتفاع والانخفاض وذلك لتذبذب الري واختلاف الأنظمة السياسية مما يؤدي إلى اختلاف في السياسات الزراعية. وقد أوصت الدراسة بالعمل الجاد على سد الفجوة الغذائية عن طريق التدخل الحكومي والدعم، لا سيما البنى التحتيه وإنتاج كل مكونات الحزمة التكنولوجية بما يسهم في تحقيق الأمن الغذائي المنشود .وتطوير سياسات الإستثمار في مجال الزراعة والأمن الغذائي، وبذل الجهود لتحسينها لتشمل قطاعات الإنتاج الزراعي في مجالات الري واستصلاح الاراضي ومشاريع الأمن الغذائي .

دراسة: رزينة غراب (2015م)[2]

تمثلت مشكلة الدراسة في أن الجزائر تواجه تحديات صعبة لضمان أمنها الغذائي في السنوات المقبلة في ظل تبعيتها للخارج حيث اصبحت قيمة الواردات في تزايد مستمر كما صنفت التقارير

---

(1) خيري خليل سليم الساطوري، وآخرون (2015)، تقدير حجم الفجوة الغذائية لمحصولي الحنطة والأرز في العراق للفترة (1990 – 2012م)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصاديهة والادارية ،المجلد 7 العدد13

(2) رزينة غراب (2015م)، إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر : واقع وآفاق ، جامعة سطيف، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، العدد13

الدولية لسنة 2013م الجزائر في المرتبة 73، وراء كل من تونس في المرتبة 50 والمغرب في المرتبة 59، من حيث توفرها للأمن الغذائي، من بين 105 دولة في العالم. وتكمن أهمية الدراسة في أهمية استقرار الأمن الغذائي المستدام الذي أضحى مهددا بإرتفاع الأسعار العالمية للغذاء وعدم استقرارها، وهدفت الدراسة إلى الوقوف على ظاهرة عجز الجزائر عن الوفاء باحتياجاتها ومتطلباتها الغذائية لتفسير ابعادها ومحاولة البحث عن التدابير اللازمة للتخفيف من حدتها. وتوصلت إلي عدد من النتائج من أهمها أن الإنتاج الزراعي في الجزائر لا يزال قاصرا على تلبية الطلب الغذائي المتزايد، وما زالت الواردات الغذائية تتزايد سنه بعد أخري وقد أدى كل ذلك إلى زيادة العجز الغذائي (الفجوة الغذائية)، ولقد تبين أيضا أن العجز الغذائي سيتضاعف السنوات القادمة، وهذا يعني أن الجزائر تعاني من مشكلة تتطور وتتفاقم في وقت تدهور أسعار البترول. وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تخفف من حدة العجز الغذائي منها :

اولاً : من جانب الطلب محاولة التأثير على النمط الاستهلاكي للمواطنين ولو في الفترة القصيرة الأجل، لأن واقع تدهور مستوى الغذاء كما ونوعا يجعل التركيز على جانب الطلب أمرا مشكوكا في فعاليته في الفترة الطويلة الاجل .

ثانياً : من جانب العرض، يجب العمل على تحقيق تنمية زراعية مستدامة وذلك من خلال :

دفع عملية الاستثمار في المجال الزراعي. استغلال الأراضي الزراعية احسن استغلال، القيام باستصلاح مساحات جديدة خصوصا في الهضاب العليا وفي المنطقة الصحراوية، تطوير البحث العلمي وتعميم الخبرات في مجال الإرشاد خاصة في الحبوب لاختيار واستخدام البذور المحسنة وكذا استخدام الأسمدة لتحسين مردود الأراضي، أيضا دعم الزراعات الإستراتيجية وفي نفس الوقت تشجيع ودعم منتجات التمور والحوامض والزيتون، التي اذا ما قورنت بغيرها لها حظوظ في اقتحام الأسواق الخارجية .

دراسة: محمد أحمد المقداد ، وآخرون (2015)م [1]

تكمن إشكالية الدراسة عند تناول موضوع الأمن الغذائي العربي، بأنها ليست أزمة عرضية بل تراكمية فهي تراكمية في البحث عن حلول علمية وعملية لمواجهة التحديات التي تفرضها، كون قضية الأمن الغذائي لا تقل تأثيرا عن قضايا الأمن المختلفة كالأمن السياسي والإجتماعي والصحي، بل هي أشد

(1) محمد أحمد المقداد وآخرون (2015) م، أثر دور المنظمات الدولية والسياسات الحكومية في الأمن الغذائي العربي، معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية، جامعة آل البيت المفرق، الأردن، دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية المجلد 42، العدد3

خطورة خاصة عند نقص الغذاء الحاجة الأساسية للحياة الذي يخلق كافة المشكلات التي تهدد الاستقرار الذي تنشده الدولة بكل مكوناتها. كما أن إشكالية الدراسة ترتبط بموضوعات متعددة كسيادة الدولة وتحدي التبعية وينتج عند غياب مفهوم الإكتفاء الذاتي أو قدرة الدولة في توظيف معطيات الاعتماد المتبادل أو التكاملي الإقليمي وبكل ما يرتبط بالإرادات الحكومية سياسيا واقتصاديا وضعف توجيه قدرات القطاع الخاص، كما أن أزمة الغذاء في العالم العربي ذات نسب تصاعدية، فمنذ عام (1997) ارتفع العجز الغذائي من (12)مليار دولار ليصل إلى حوالي (37) مليار دولار في نهاية عام (2012م) (المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2009م) بالمقابل فإن إشكالية العلاقة الرقمية بالتكلفة ترتبط بالزيادة الديموغرافية، وذلك استنادا إلي نظرية مالتوس ذات العلاقة بالمتتالية الهندسية السكانية، والمتتالية الحسابية الغذائية. في عام (1997) كان عدد سكان العالم العربي (252) مليون نسمة، واصبح في نهاية عام (2012م) حوالي (360) مليون نسمة مما يعني اختلال التوازن بين اختلال القدرة في تقليص فجوة العجز الغذائي مقابل تزايد السكان. وعلى ضوء المشكلة البحثية تستند الدراسة على فرضية رئيسية مفادها كلما تدنت كفاءة استغلال الأراضي الزراعية مع عدم كفاية المياه المخصصة للزراعة قلت فرصة تحقق الأمن الغذائي العربي. وتقوم الدراسة على توظيف المنهج الإحصائي المقارن وذلك في المبحث المتعلق بتشخيص العوامل التي تسهم في زيادة فجوة الغذاء العربي بالإضافة إلى إستخدام المنهج الوظيفي عند التعرف على الادوار اللازمة لتعزيز الأمن الغذائي العربي المنشود. وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها أن تحقيق الغذاء للفرد العربي حاجة أساسية تستلزم اهتماما أكبر لدى السياسات الحكومية العربية لأن الفجوة الغذائية باتت متزايدة بشكل واضح في السنوات الأخيرة، وأن الوصول للأمن الغذائي العربي المنشود، يستدعي إيجاد إستراتيجية غذائية متكاملة تعتمد على عامل التكامل الإقليمي العربي والاستثمار الأمثل للموارد المتاحة، وانسجام مستمر في تطبيق المشاريع النظرية والتعاون مع المنظمات الدولية والاقليمية ذات العلاقة . ومن أهم التوصيات التي قدمتها الدراسة العمل على تخفيض الهدر في الموارد الزراعية، ولا سيما الأرض والمياه وذلك من خلال نشر الوعي بأهمية هذه الموارد والمحافظة عليها، واستثمارها بالأساليب العلمية الحديثة دون الاستخدام غير المنضبط لها. إيجاد جهاز عربي متخصص لتقديم دراسات عالمية وإقليمية، يتبني حلول وقائية لتجنب آثار تداعيات إنتاج وسوق الغذاء، ويستند على نظام إنذار متقدم يقلل من نتائج السلبيات التي يمكن حدوثها آنيا ومستقبلا .

الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة :

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقه التي تم تناولها في الآتي :

1- تتناول هذه الدراسة حجم الفجوة الغذائية في كل دول العالم العربي عكس الدراسات السابقة التي غالباً ما تتناول مشكلة الأمن الغذائي في منطقة جغرافية معينة أو تكتل جغرافي معين .

2- هذه الدراسة تتناول كل المنتجات الغذائية في العالم العربي عكس بعض الدراسات التي تتناول منتجات زراعية معينة وغالبا ما تكون الحبوب الغذائية .

3 – تتناول هذه الدراسة أسباب الفجوة الغذائية في العالم العربي والآثار المترتبة علي وجود هذه الفجوة ومعرفة الحلول المطروحة لسد هذه الفجوة الغذائية وفي هذه النقطة قد تتفق مع معظم الدراسات السابقة.

2 – الاطار النظري للدراسة

2–1 : مفهوم الأمن الغذائي ومستوياته وابعاده و نظريات عدم الأمن الغذائي.

2–2 : مفهوم الفجوة الغذائيه وابعادها و أسبابها .

2-1 مفهوم الأمن الغذائي ومستوياته

تمهيد:

إن موضوع الأمن الغذائي يعتبر مسألة في غاية الأهمية حيث أصبح يؤرق كثيراً من مسؤولي الدول والحكومات والمنظمات وقد بدأت مشكلة الغذاء في الإستفحال مع بداية السبعينات حتى أصبحت الآن واحدة من أخطر المعضلات التي تواجه الدول حيث وصلت إلى مستويات حرجة واتسعت الفجوة الغذائية في الدول العربية حيث يتزايد فيها الطلب المحلي على الغذاء باستمرار مما يجعلها تعاني دائما من نقص في تلبية كل حاجيات مواطنيها من الغذاء واللجوء إلى الاستيراد من الخارج وبأسعار باهظة أثقلت موازينها التجارية. وفي هذا المبحث تناول الدارس مفهوم الأمن الغذائي ومستوياته وابعاده ونظريات عدم الأمن الغذائي .

2-1-1 تعريف الأمن :

قبل الخوض في موضوع الأمن الغذائي لابد لنا ان نعرف الأمن :

فالأمن يركز على الحماية من خطر الجريمة والجوع والمرض والبطالة والتلوث وانتهاكات حقوق الانسان بصورة عامة. وبالتالي يعتبر مفهوم الأمن من المفاهيم متعددة الجوانب ويتكون من عدة حلقات مترابطة ومتداخلة مثل الأمن الغذائي والأمن البيئي والأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي والأمن الثقافي .....الخ

بالرغم من أن مفهوم الأمن مرتبط بدرجه كبيره بثقافة وقدرة المجتمع وتبعا لذلك تختلف أهمية كل هذه الحلقات في تحقيقه من مجتمع لآخر.

الأمن لغة : ضد الخوف والأمن نقيض الخوف وأصل الأمن طمأنينة النفس وزوال الخوف والأمن أيضا سكون الطلب وإطممئنانه .

وفي الإصطلاح : الأمن هو عدم توقع مكروه في الزمن الآتي . ويكون في الاحتياجات البشرية المادية وغيرها وعلى رأسها الأمن من الجوع والأمن من العدو [1]. وفي القرآن الكريم (والذي اطعمهم من جوع وآمنهم من خوف) [2]

وبالمقابل الخوف توقع مكروه كما أن الرجاء والطلب توقع محبوب. وضد الخوف الأمن ويستعمل ذلك في الأمور الدنيوية والأخروية، فهو توقع مكروه أو فوات محبوب.

---

(1) احمد حسن احمد الخضر 2017، دور توطين القمح في تحقيق الأمن الغذائي بالسودان " 1990 – 2013م" دكتوراه ،اقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، ص ص 20 -21

(2) سورة قريش، الآيه (5)

وكما يدخل في معني الأمن والأمانه في في اللغه ضد الخيانه وفي الإصضلاح الشرعي لها وجهان قسمين : أمانة بين العبد وربه وأمانة بين العباد. فأما الأمانة التي بين العبد وربه فهي الأمانة في الدين أي آداء الفرائض الشرعية على حقها ومستحقها. وأما الأمانه بين الناس فهي اداء الحقوق والواجبات وجه القسط والعدل .

عموما أصل الأمن نفي الخوف بالسكينة والطمانينة فهو زوال الحزن على مصلحة قائمة أو زوال الهم من توقع مفسدة في الحاضر والمستقبل .

2-1-2 تعريف الغذاء :

الغذاء لغة : بمعنى ما يتغذي به. قيل ما يكون في الجسم من الطعام والشراب واللبن .

واصطلاحا : إن الغذاء يتكون من الإنتاج المحلي وناتج من التجارة الخارجية والعون الخارجي " الإغاثة، ويعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية في معظم الدول التي تتوفر بها امكانيات زراعية ويستند اليه دور كبير في توفير الغذاء .

إن إتاحة الغذاء يجعل الحصول عليه في مقدور القطاعات المختلفة من السكان وهذا يتطلب النظر بعين الإعتبار للفئات الضعيفة وتمكينها من الحصول على الغذاء وطرق عرض السلع الغذائية والتوعية الغذائية من خلال المجموعات الأكثر تعرضا لسوء التغذية .

وقد أدى تفاقم مشاكل الغذاء في اوائل السبعينات إلى اهتمام العالم اجمع بهذه المشكلة نظرا لأهميتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى اضافة أمن للغذاء وصار العالم يتحدث عن الأمن الغذائي . ولا يعني مفهوم الأمن الغذائي أن تقوم الدولة بإنتاج كل ما تحتاجه من غذاء وأن تنطوي الدولة علي نفسها وتنعزل عن العالم فلا تربطها علاقات تجارية أو مصالح متبادلة كما لايعني الأمن الغذائي أن يتوفر للدولة العملات الصعبة التي تستطيع بها أن تستورد كل ما يحتاجه مواطنيها من الغذاء.

إن مفهوم الأمن الغذائي يعني أن تنتج كل دولة أكبر قدر ممكن مما تحتاجه من الغذاء بطريقة اقتصادية تراعي الميزة النسبية لتلك الدولة في إنتاج السلع الغذائية التي تحتاجها وفي حدود ما تملكه من موارد ومقومات وأن تكون منتجاتها قادرة علي التنافس مع المنتجات الأجنبية وأن يتوفر صادرات زراعية وغيرها تحقق دخلا من العملات الأجنبية يمكن من خلالها استيراد المواد الغذائية التي لا تتوافر لها ميزة نسبية في إنتاجها وأن يتوفر لمواطنيها ما يكفي الفرد من الغذاء بالكم والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة مع مراعاة توزيع الغذاء لكل افراد الشعب وخاصة ذوي الدخل المحدود

وتحقق في نفس الوقت مخزونا كافيا من الغذاء بما لايقل عن ثلاثة اشهر لمواجهة الظروف غير الطبيعية أو الإضطرارية [1]

قد استحوذ مفهوم الأمن الغذائي وكيفية تحقيقه علي اهتمامات جميع الدول النامية وقد أدي تفاقم مشكلة الغذاء إلي زيادة العبء علي موازين تلك المدفوعات إذ اضطرت تلك الدول إلي تخصيص جزء لا يستهان به من ارصدتها من العملات الصعبة إلي استيراد السلع الغذائية، لذلك لجأت بعض الدول إلي وضع سياسات تهدف لتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية لتأمين الغذاء لمواطنيها ويمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي هما :

الأمن الغذائي المطلق.

الأمن الغذائي النسبي .

الأمن الغذائي المطلق :

وهذا يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي وهذا المستوي مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي .

الأمن الغذائي النسبي :

وهو يعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول علي توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئياً وضمان الحد الأدني من تلك الاحتياجات بانتظام [2]

ويتحقق الأمن الغذائي بتوفير أربعة شروط هي :

1 – ضمان توافر امدادات غذائية كافيه .

2 – استقرار هذه الامدادات .

3 – امكانية الحصول على الأغذية باسعار مناسبة .

4 – نوعية الأغذية وسلامتها .

ويتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع كافة المواطنين في جميع الأوقات بفرص الحصول علي الغذاء من ناحية توفر الغذاء أو القدرة المالية علي الشراء وذلك بالحصول علي الأغذية بأسعار ميسورة لجميع شرائح المجتمع .

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية "1996م" . حلقة عمل السياسات الزراعية حول الأمن الغذائي العربي في ظل محددات الموارد المائية والتجارة الدولية . القاهره . ص28

(2) ابتهاج محمد نورداعه "2008" . الفجوه الغذائيه في انتاج واستهلاك القمح بولاية الخرطوم 200. 2007. بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في التخطيط التنموي ، جامعة الخرطوم، ص8 .

وهناك فارق بين مفهوم الأمن الغذائي ومفهوم الاكتفاء الذاتي خاصة وان الأمن الغذائي كمفهوم يعتبر اكثر شمولية ويضم العديد من المكونات الأساسية علي النحو التالي[1]:.

. تطوير الإنتاج علي أسس اقتصادية تراعي فيها الميزة النسبية .

. تحقيق الميزة التنافسية عند التصدير لتوفير العملات الصعبة لإستيراد المواد الغذائية التي لا تتوافر لها ميزة نسبية لإنتاجها محليا .

. توفير الغذاء للمواطنين بالكمية والنوعية اللازمة للنشاط والصحه مع مراعاة عدالة التوزيع وبالأخص لذوي الدخل المحدود.

. تحقيق مخزون استراتيجي لمدة لاتقل عن ثلاثة اشهر.

2-1-3 تعريف الأمن الغذائي :

نظراً لتداخل مفهوم الأمن الغذائي مع تعريفه لدرجة التوحد نبدأ عرض لمفهوم الأمن الغذائي بتقديم ملخص للتعريفات المختلفة للأمن الغذائي:

تعريف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية " ايفاد" :

وفقاً لإيفاد يعرف الأمن الغذائي حسب مستوياته الأربعة الرئيسية الآتيه :

- **الأمن الغذائي الأُسري :**

تعرف الأسرة الآمنة غذائياً بأنها التي يتوفر لديها غذاء كافياً لتأمين الحد الأدني من التغذية لافرادها.

- **الأمن الغذائي الاقليمي :**

هو تأمين غذائي كافي بالنسبة لمجموع الأُسر المعيشية الذي يؤمن لها الحد الادني من المتطلبات الاستهلاكية الغذائية في وقت معين وفي اقليم معين داخل الدولة .

- **الأمن الغذائي القومي :**

هو تأمين توفر حد معين من الغذاء علي المستوي القومي لتلبية المتطلبات الغذائية الأدني للفرد في وقت محدد أو لتلبية النقص الطارئ في الغذاء خلال فترة معينة تقدر بثلاث سنوات[2]

- **الأمن الغذائي العالمي :**

هو تأمين عرض غذاء كاف أو تأمين فرص الوصول للغذاء للجميع علي المستويين الإقليمي والدولي

---

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية" 1997م" . الافاق المستقبليه لتحسين واقع الأمن الغذائي العربي، ورقة عمل مقدمة الي ندوة الامن الغذائي العربي، الخرطوم، السودان، ص 1

(2) سعودي حسن سالم"2005"، الأمن الغذائي العربي " دراسة حالة امكانات ومشكلات التكامل الغذائي بين دولة الامارات العربيه المتحده وجمهورية السودان، ماجستير، اقتصاد، جامعة النيلين، الخرطوم ، ص 4 ــ 5

وقد جاء تعريف الأمن الغذائي في وثائق الأمم المتحده علي النحو التالي[1]:

(تأمين الغذاء بكميات كافية ومستقرة وسليمة صحياً وذات نوعية جيدة ومغذية وبأسعار معقولة ومناسبة لمقابلة احتياجات المواطنين كافه وتمكينهم من الحصول عليه وقد تبنت المنظمة العربية للتنمية الزراعية هذا التعريف مع اضافة تأمين الغذاء من مصادر عربية ومن ثم فقد اصبح الغذاء من مصادر عربية ملزما لكل الاقطار العربية) .

تعريف الأمن الغذائي من وجهة نظر المنظمة العربية للتنمية الزراعية :

(توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والحيويه وبصوره مستمره لكل افراد الأمه العربية اعتمادا علي الإنتاج المحلي أولا وعلي أساس الميزة النسبيه لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر واتاحته للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وامكانياهم الماديه) [2]

تعريف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) :

عرفته بانه تأكيد للإمكانيات الطبيعية والاقتصادية والسياسية الأساسية . **اما التعريف المحسن الذي تتخذه اللجنه الدوليه للأمن الغذائي للأسره يكتب كما يلي** " هو الإمكانيات لجميع افراد الأسره دون مواجهة مخاطر غير لازمه تفقده هذه الامكانيات "

هذا التوصيف يتضمن ثلاثة أبعاد للأمن الغذائي هي تحديدا توافر الأغذية وفرص الحصول عليها واستقرار امداداتها علي مختلف المستويات الكلية، العالمية، القطرية، الأسرية والفردية[3]

2-1-4 أنواع عدم الأمن الغذائي:

عدم الأمن الغذائي الحاد : يعاني الأفراد والأسر والأقاليم والبلاد من عدم الأمن الغذائي الحاد إذا كانوا يفقدون سبل الحصول المناسبة للاحتياجات اليومية بغض النظر عن الموسم أو الوقت من السنة ويصعب تحديد الذين يعانون من عدم الأمن الغذائي الحاد بمجرد النظر إلي مؤشر حركة السوق وربما لا يظهر عدم الأمن الغذائي الحاد في شكل زياده في الأسعار لأن أهم الأسباب هي عدم وجود الموارد التى يمكن تحويلها إلى قوة شرائية للغذاء وترتبط حالة عدم الأمن الغذائي الحاد في معظم

---

(1) سليمان سيد احمد"2005"، سبيل السودان نحو النهضة الزراعية الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ص 165

(2) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، حلقة عمل السياسات الزراعية حول الأمن الغذائي العربي في ظل محددات الموارد المائيه والتجارة الدولية . مصدر سبق ذكره ص 29

(3) عادل رمضان لوكنه "2005 " اقتصاديات الأمن الغذائي في جنوب السودان 1990 ـ 2001، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة النيلين، الخرطوم، ص 24

الاحوال بالفقر و تتطلب الاستجابة للمشكلة إلى جرعات من الموارد الخارجية ويعني هذا ادخال برامج مستهدفه في مستوى الأسرة والإقليم .

عدم الأمن الغذائي الموسمي والدائري: ينتج عدم الأمن الغذائي الموسمي دائماً انماطاً منتظمة لنشاطات مرتبطة بالطقس في السوق وفرص العمالة الزراعية وربما يكون هناك ايضاً نواحي اخرى من النشاط الاقتصادي لها عنصر موسمي قوي، يجوز أن تكون العمالة في اسواق صناعة السياحة وفي مجال التصنيع الزراعي والحيواني عناصر موسمية قوية، كما أن البلاد التي تتميز بمواسم امطار غزيره قد تكون اعمال التشييد مكوناً موسمياً قوياً، قد تؤدي كل هذه العوامل إلي عدم الأمن الغذائي الموسمي لاختلاف مصدر وحجم المنتجات الغذائية خلال العام ويمكن تحديد حالة عدم الأمن الغذائي الموسمي عن طريق حساب استهلاك الغذاء خلال فترات مختلفه من العام ويمكن حدوث الاختلافات الموسمية في حالات سؤ التغذيه .

عدم الأمن الغذائي المؤقت :

يجوز أن تكون الهزات الفجائية المؤدية إلى عدم الأمن الغذائي مؤقته أو مرحليه بمعني أنه إذا استطاعت الأسره احتمال تلك العلاقه سيعود الوضع إلي الحالة الطبيعية وتتمثل الهزات الطبيعية من هذا النوع في الجفاف، الفيضانات، هجوم الآفات الذي يؤدي إلي فقدان المحاصيل، الفصل من الخدمه أو مرض العامل يمكن أن يدخلا أيضا في في هذا النطاق وهناك نوع آخر من الهزات التي يمكن أن تقود إلي آثار كالجفاف غير أن الوضع لن يعود إلى الحالة الطبيعية في الفترة القادمة والأسرة سريعا ما تنحدر نحو عدم الأمن الغذائي الحاد، تتكون هذه الصدمات من فقدان الأصول والممتلكات مثلا [1] .

بما أنه من الصعوبة بمكان تحديد مفهوم للأمن الغذائي نظراً لتباين الاجتهادات والتفاسير حوله تبعاً لاختلاف حالاته فمفهوم الأمن الغذائي في الحالات الطارئة يختلف عنه في حالة المجاعة كما أن مفهوم الأمن الغذائي في حالة مواجهة فجوة غذائية يختلف عنه في حالة مواجهة الضغوط السياسية . كما تختلف مفاهيم الأمن الغذائي بتباين نظرة واضعيها إلى مشكلة الأمن الغذائي فمنهم من اعتبرها مشكلة عالمية ومنهم من نظر اليها علي انها مشكلة اقليمية ومنهم من اعتبرها قومية. وكان من الطبيعي أن نري تفاسير تركز علي درء مخاطر المجاعة وسوء التغذية وتفاسير تركز علي الجانب السياسي في مفهوم الأمن الغذائي ودرء التبعيه للخارج الأمر الذي يعني تحقيق الاكتفاء الذاتي وقد

(1) منظمة الأغذيه والزراعة للأمم المتحده 1998م، اثر السياسات الاقتصادية علي الأمن الغذائي، مواد تدريبية للتخطيط الزراعي، مرشد تدريبي رقم (40)، روما، ص ص 75 – 77

اتسعت بعض المفاهيم ليشمل جميع العوامل التي تعمل ليس علي استهلاك الغذاء فحسب، انما علي توفيره وتأمين الاحتياجات الأخرى عبر تحالفات، وبعضها اتسم بالشمولية باعتبار ان الأمن الغذائي قدرة بلد ما علي مواجهة حاجات مواطنيه في الظروف الحرجة أو الطارئة .

2-1-5 مفهوم الأمن الغذائي والميزان التجاري الغذائي والعام :

كلما كانت الفجوة بين قيمة الواردات الغذائية والصادرات الغذائية أصغر كلما كان وضع الدوله افضل علي ضوء مفهوم الأمن الغذائي. كما أن الميزان التجاري الغذائي مرتبط بالميزان التجاري العام فيصبح مفهوم الأمن الغذائي مرتبط في الميزان التجاري الكلي الذي يحدد مقدرة الدولة أو تلك الدول على تأمين ما تعجز عن إنتاجه من غذاء من خلال موارد اخرى.

مما تقدم نخلص إلى أن مفهوم الأمن الغذائي مفهوم عملي وغير مطبوع بالطابع الايدلوجي وهو ينطوي علي حالة نسبييه من مقدرة دولة ما على تأمين الغذاء لسكانها بمواصفات تحدد الكم والنوع والتوزيع لجميع فئات العمر والجنس والحالة الاجتماعية والاقتصادية، ولا يعني هذا المفهوم باية حال من الاحوال مقدرة الدولة علي تأمين احتياجات سكانها من المواد الغذائية من مواردها فقط .

ويري الدكتور صبحي القاسم في مقاربته لمفهوم الأمن الغذائي الذي اطلق عليه مفهوم الأمن الغذائي الحديث انه لكي تتمتع أي دوله بمستوي جيد من الأمن الغذائي لابد أن تستوفي الشروط التاليه :

ا/ إنتاج اكبر قدر من المواد الغذائية التي يحتاجها سكانها كماً ونوعاً من مواردها الذاتية أو من موارد دولة متحالفه معها.

ب/إنتاج أكبر عدد من المواد الغذائية وفق أسس الميزة النسبة والجدوى الاقتصادية التي تلبي الطلب داخل الدولة وخارجها .

ج / تمكين السكان من جميع الأعمار والطبقات الاجتماعية والاقتصادية وفي كل الأوقات من الحصول علي الغذاء بالكم والنوع المناسبين للجميع اطفالاً ونساءً ورجالاً.

د / تحقيق أكبر نسبة مئويه من الميزان التجاري العام وفق أسس تجارية مستقرة وعادلة تضمن مصلحة جميع الاطراف.

هـ / توفير خزين احتياطي للمواد الغذائية الأساسية يكفي طلب السكان من الغذاء لفترة لا تقل عن ستة أشهر .

و / توفير قوة تفاوضية ذاتيه أو من خلال الإنتماء لعضوية تحالف إقليمي أو غير إقليمي يضمن تأمين الغذاء وتبادله بشروط عادلة ومناسبة اقتصادياً وسياسياً.

وفي ذات السياق يري " د. عادل محمد خليفه " ان قضية الأمن الغذائي تتعلق بمدى قدرة المجتمع علي توفير احتياجات التغذية الأساسية لافراده وضمان حد ادنى من تلك الاحتياجات بانتظام " ووفق هذا التصور يتم توفير احتياجات الغذاء بإنتاج السلع الغذائية محلياً أو بتوفير حصيلة كافيه من عائد الصادرات يمكن استخدامها في استيراد ما يلزم لسد النقص في الإنتاج من تلك الاحتياجات .

وبناءً عليه فإن تحقيق الأمن الغذائي لا ينطوي بالضروره على إنتاج الإحتياجات الغذائية الأساسية أو حتي الجانب الأكبر منها محليا بل ينطوي علي توفير الموارد الضرورية لتلبية هذه الاحتياجات، إما بإنتاجها مباشرة أو باستيرادها مقابل تصدير منتجات أخرى قد تتمتع بميزة نسبية مرتفعة ومن ثم فإن ضرورة توفير مخزون استراتيجي كاف من السلع الغذائية انما يمثل فقط جانب المدي القصير في الاطار العام لقضية الأمن الغذائي للدوله. ووفقا للمفهوم الحديث للأمن الغذائي، تتباين البلدان في العالم بدرجات كبيره في كمية العجز أو الفائض في ميزانها التجاري الغذائي، فمنها ما يصنف ببلدان الفائض الغذائي بصورته الإجماليه أو بتملكه فائضا من سلعة بعينها وهناك بطبيعة الحال بلدان العجز التجاري الغذائي. فالولايات المتحدة الامريكية على سبيل المثال هي من بلدان الفائض بالصورة الإجمالية ولتملكها بالإضافة إلى ذلك فائضا من المواد الغذائية الأساسية مثل القمح والذرة الصفراء والزيوت النباتيه وغيرها .

تتمايز بلدان الفائض التجاري الغذائي فيما بينها في كم الفائض الذي تحققه من خلال تبادل السلع المنتجه من مواردها، مثلما تتمايز بلدان العجز في النسبه التي تحققها من الميزان. وبطبيعة الحال فكلما قل العجز كلما كان الوضع الغذائي افضل وهنالك تباين بين أوضاع العجز الغذائي. فمنها ما يملك فائضا تجاريا من مواد صناعية أو معدنية أو خامات أخرى يستطيع تصديرها ليسد بها العجز الغذائي. ومنها من لا يملك، وبالتالي فإن الميزان التجاري الغذائي يجب أن يرتبط بالميزان التجاري العام للبلد، فتوضيح مفهوم الأمن الغذائي مرتبط في الميزان الكلي للبلد الذي يحدد مقدرة هذا البلد أو ذاك على تأمين ما يعجز عن إنتاجه من غذاء من خلال موارد اخرى [1]

2-1-5 الانتقادات الموجهة إلى مفاهيم الأمن الغذائي ومحاولة صياغة مفهوم ينأى عن النقد :

ولم تسلم مفاهيم الأمن الغذائي السابقه من عدة انتقادات توجه اليها في الواقع العملي من قبيل :.

أ / لم تحدد المفاهيم السابقه السياسات التي يجب علي الدولة اتباعها للوصول إلى مستوي الأمن الغذائي المستهدف .

---

(1) صبحي القاسم 1993، الأمن الغذائي العربي حاضره ومستقبله، عمان، الاردن، مؤسسة عبد الحميد شومان، ص ص 173 - 174

ب/ صعوبة الحد الأدنى من الإحتياجات الأساسية من الغذاء والتي يتعين على المجتمع توفيرها للأفراد فضلا عن صعوبة تحديد كمية الغذاء ونوعيته الضرورتين لحياة افراد المجتمع .

ج / لم تحدد المفاهيم نوعية السلع الغذائية التي يتعين إنتاجها محلياً والسلع التي يتم استيرادها من الخارج ورغم وجود اتفاق على أن تركز الدول على إنتاج السلع الغذائية الضرورية والإستراتيجية محلياً مثل القمح.

د / فكرة تحقيق العداله في توزيع الغذاء قد تكون مهمله في بعض المجتمعات المتقدمة والتي يوجد فيها تقارب في توزيع الدخل والثروه ولكن على العكس في بعض المجتمعات النامية التي يوجد فيها تفاوت في توزيع الدخل والثروه ففيها اهتمام بمشكلة الأمن الغذائي وكيفية تحقيق العداله في توزيع الغذاء قد تتعارض مع تحقيق هدف عملية التنميه الاقتصاديه.[1]

وعلي ضوء المفاهيم السابقه للأمن الغذائي استنبط الدكتور السيد محمد السريتي مفهوماً للأمن الغذائي يتفادى معظم الانتقادات الموجهه للمفاهيم السابقه، نصه هو " قدرة المجتمع على توفير (المستوى المحتمل) من الغذاء لافراده في حدود دخولهم المتاحه مع ضمان مستوى الكفاف من الغذاء للافراد الذين لا يستطيعون الحصول عليه بدخلهم المتاح سواء كان عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد اعتماداً علي الموارد الذاتيه "

لكن ماذا يقصد هنا بالمستوي المحتمل، المستوى المحتمل هو المستوي الثالث في مستويات الأمن الغذائي ويقصد به قدرة المجتمع على رفع مستوى الغذاء لافراده إلى المستوى الذي يمكنهم من القيام باعمالهم الإنتاجيه علي اكمل وجه.

أما مستوى الكفاف فهو المستوى الأول ويقصد به قدرة الدولة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية لابقاء الفرد على قيد الحياه وهناك مستوى ثان يتمثل في مستويات وسطى تبدأ بعد مستوى الكفاف وتتسم المستويات الوسطى بوجود ظاهرة سوء التغذية بدرجات تتناقص كلما اقتربنا من المستوى المحتمل وطبقا لهذا المستوى يقصد بالأمن الغذائي التخلص من ظاهرة سوء التغذية، فالفرد في هذا المستوى يتعرض لسوء التغذية دون ان يتعرض لنقص الغذاء (الجوع) إذا عدنا إلى المستوى الثالث نجد أنه نتاج تفاعل كل من البعد الإنتاجي للمشكلة امكانات الإنتاج . ومستوى دخل الفرد المتاح بوصفه ممثلاً للطلب علي الغذاء أي أن المستوى المحتمل من الغذاء يركز على جانبي معادلة الأمن الغذائي وهما :

---

(1) سعودي حسن سالم عز الدين، مصدر سبق ذكره، ص 7

أ . عرض الغذاء سواء من خلال الإنتاج أو التخزين أو التجارة .

ب . الطلب علي الغذاء وكيفية الحصول عليه .

ان توفير عرض الغذاء وتحقق احد جانبي معادلة الغذاء لا يعني بالضرورة تحقيق الجانب الآخر منها وهو حصول الافراد علي الغذاء الملائم " المستوى المحتمل " وبناءً على ذلك فإن الجانب الأول من معادلة الغذاء (عرض الغذاء) يعتبر شرطاً ضرورياً وليس كافياً لتحقيق الأمن الغذائي ولذا كلما زاد مستوى دخل الفرد المتاح ارتفع المستوى المحتمل من الغذاء الذي يوفر للفرد القدرة على القيام باداء دوره الإنتاجي في الاقتصاد بأعلى كفاءة ممكنه مما يرفع مستوى الناتج القومي بصوره تحسن الحالة الاقتصادية ويرفع مستوى التنمية بصورة تقرب من واقع الدول المتقدمة مثل امريكا واليابان، حيث يرتفع المستوى المحتمل من الغذاء إلى حده الاقصى .

2-1-6 المحاور " الأعمدة الرئيسية للأمن الغذائي :

يقوم الأمن الغذائي علي خمسة محاور أو أعمدة رئيسية يمكن توضيحها فيما يلي :

أولا : كفاية الإمدادات الغذائية: ويقصد بها اتاحة الغذاء وكفاية المعروض منه من حيث الكم والنوع، حيث يجب أن تأخذ سياسات الغذاء (إنتاج وتجارة توزيع وتداول وتخزين .... الخ) بعين الإعتبار كيفية توفير الاحتياجات الغذائية للسكان سواء من المصادر المحلية أو الخارجية. وبخاصة في ظل الزيادة العالمية في معدلات النمو السكاني والطلب المتزايد على الغذاء للأستخدامات الأخرى، ويعتمد مدي كفاية الغذاء على طاقة الدول فيما يتعلق بالإنتاج المحلي من الغذاء والقدرة على الإستيراد لتغطية العجز في المتاح من الغذاء في الأسواق المحلية وكفاءة الأنظمة التسويقيه " الاداء السوقي " وبتفصيل أكثر فإن قدرة الدول على توفير إمدادات كافية من الغذاء تعتمد على ما يلي:

الإنتاج المحلي من السلع الغذائية وهذا يعتمد على ما يلي :

أ- مدي توفر الموارد الزراعية الأرضية والمائية والبشرية والمالية وكذلك مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الزراعة .

ب- توجهات السياسات الزراعية والغذائية .[1]

ج – مدي توفر البني التحتية الزراعية .

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2008، ورشة العمل الاقليمية حول ازمة الغذاء العالميه واثرها على الأمن الغذائي العربي، تونس، الجمهورية التونسية 11- 13 نوفمبر " تشرين ثاني " 2008م، ص ص114 -116

د – توجهات السياسات الإستثمارية ومدي قدرتها على خلق البيئة المناسبة للإستثمار في إنتاج السلع الغذائية .

ثانيا: الواردات الغذائية والتي يعتمد توفيرها علي ما يلي :

أ – الأسعار العالمية للسلع الغذائية والتي تعتمد بدورها على عوامل العرض والطلب .

ب – السياسات التجارية السائدة ومدى انفتاحها على العالم الخارجي .

ج – القيود الجمركية وغيرالجمركية على الواردات الغذائية .

د – السياسات الاقتصادية الكمية وخاصة ما يتعلق منها بأسعار الصرف ومعدلات التضخم .

هـ – الميزان التجاري ومدى توفر العملة الصعبة .

3– الكفاءة السوقيه وتؤثر على مدي إتاحة الغذاء بالإعتماد على ما يلي :

أ – التركيب السوقي من حيث كونه احتكاري أو تنافسي .

ب – المخزون الإستراتيجي وكفاءة إدارته والسياسات الخاصه به .

ج – مدى توفر ومدي كفاءة البني التحتية السوقية .

د – التشريعات والإنظمة التسويقية .

ثالثا: إستقرار الإمدادات الغذائية : ويقصد بذلك استقرار المعروض من الغذاء من عام لآخر، وهو يشير إلى ضرورة أن تأخذ سياسات الغذاء ضرورة توفير مخزون إستراتيجي مناسب لفترة لا تقل عن 3– 6 أشهر، وذلك لضمان استقرار إمدادات الأغذية في الظروف غير الطبيعية كالجفاف والحروب وخاصة بالنسبة للسلع الإستراتيجية المهمة وفي مقدمتها الحبوب . ويتم قياس هذا المؤشر عن طريق عدد من المؤشرات منها [1]:

– كفاية الكميات المعروضة من الغذاء وهو مؤشر مركب يقيس توافر الغذاء من خلال الإمدادات الغذائيه بالكيلو غرام / الفرد / اليوم ومستويات المعونة الغذائية وهو مقياس يتدرج من " صفر – 100 " وكلما ابتعد من الصفر كان المؤشر ايجابيا .

– متوسط عرض الغذاء : هو تقديرات لمتوسط نصيب الفرد من الأغذية المتاحه للاستهلاك " كيلو كالوري للفرد / اليوم " .

– البنية التحتية الزراعية : وهو مؤشر مركب يقيس القدره على تخزين ونقل المحاصيل إلى السوق (كلما ارتفعت قيمة المؤشر دل ذلك على جودة البنيه التحتيه الزراعيه.

(1) المنظمة العربيه للتنميه الزراعيه، التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي العربي 2016، ص 36

– تقلب الإنتاج الزراعي : الانحراف المعياري . كنمو الانتاج الزراعي على مدى فترة العشرين سنه الأخيره التي تتوافر عنها البيانات .

– الفاقد من الغذاء : مؤشر يقيس كميات فاقد ما بعد الحصاد وقبل الاستهلاك كنسبه من اجمالي العرض المحلي " الإنتاج وصافي الواردات وتغيرات المخزون " من المحاصيل والمنتجات الحيوانية والسمكية بالطن. ويؤثر هذا المكون على مكون القدره تحمل تكاليف الغذاء حيث ان مؤشر القدره على تحمل التكاليف لا يكون ذا قيمة في ظل عدم توفر الأغذيه أو في ظل صعوبة الوصول اليها .

رابعا: القدرة على الحصول الأغذية :

وتعتبر من المحاور المهمة في تحقيق الأمن الغذائي لأنه حتي اذا توافرت كميات كافية من الأغذية، فان جميع الافراد والأسر أو الأسر الزراعية تحتاج إلى فرص الحصول على هذه الأغذية من الناحيتين المادية والاقتصادية. وتؤثر جميع الخطوات في نظام الأغذيه في القدرة على الحصول عليها إلا أن الخطوات التي تؤثر فيها بصوره مباشره تشمل نقل وتداول الأغذية بحيث يمكن ايصالها من مناطق الإنتاج إلى مناطق الأستهلاك بكفاءة عالية وتكاليف منخفضة وبخاصة للفئات الأقل حظا سواء في الريف أو المدن وتشمل العوامل التى تؤثر في القدرة على الحصول على الأغذية. كذلك مستويات الدخل الفردي والأسعار والأمن والإستقرار السياسي. حيث أن ذلك يمكن أن يقلل من القدرة على الحصول على الأغذية نتيجة لخوف وعدم تمكن المستهلكين من الانتقال إلى بعض المناطق نتيجة للحروب والعصابات وغير ذلك من الإخطار التي تهدد الأمن، ويمكن لسياسات الغذاء زيادة القدرة على الحصول على الأغذية من خلال تحسين قدرات الكسب لدى جميع الناس فضلا عن تحسين الخدمات الحكوميه " الطرق وشبكات النقل " والأنظمة التسويقيه والتجاريه وتحسين شروط الاتفاقيات التجاريه والدوليه والإقليميه .ويتم قياس القدرة على تحمل التكاليف عن طريق عدد من المؤشرات منها [1]:

– استهلاك الغذاء كنسبه من الإنفاق الأسري " % " ويقيس هذا المؤشر نسبة ما تنفقه الأسره من دخلها على الغذاء .

– نسبة السكان الذين يعيشون تحت مستوى خط الفقر العالمي ، وهو مؤشر لقياس انتشار الفقر محسوبا وفقا ل the economic and intelligence unit كنسبة مئوية من السكان الذين يعيشون على اقل من (1،3) دولارامريكي في اليوم .

– متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي " دولار / فرد "

(1) المصدر السابق، ص 33

– وجود برامج بسلامة الغذاء وهو مقياس للمبادرات العامه لحماية الفقراء من الصدمات المرتبطة بالغذاء. ويختص هذا المؤشر ببرامج سلامة الأغذيه التي تشمل المساعدات الغذائية العينية وقسائم الأغذيه " الكوبونات " وبرامج التغذية المدرسية من جانب الحكومة أو المنظمات غير الحكومية والقطاعات الأخرى ويندرج تحت هذا المؤشر من " 0 – 4 " حيث يعني الصفر عدم وجود برامج حمائيه ويعني الرقم "4" وجود كامل لبرامج سلامة الغذاء .

– يرتبط مكون القدرة على تحمل تكاليف الغذاء بدرجة كبيرة بمتوسط دخل الفرد المحلي الاجمالي .

خامسا: نوعية وسلامة الأغذية :

وهذا يمكن تحقيقه من خلال انتهاج سياسات غذائية تركز على ضرورة تطبيق المعايير الضرورية لسلامة الغذاء الآمن وملاءمته للاستهلاك الآدمي على طول السلسلة الغذائية .

وهو مؤشر مركب يقيس مدى ملاءمة البيئة لسلامة الغذاء ويتراوح بين " صفر – 100 " ويضم كل مؤشر عدد من المؤشرات الفرعية. يذهب مكون الجودة والسلامة إلى ما هو أبعد من مقاييس الرعاية الاجتماعية التقليدية مثل الفقر وقضايا الوصول والإمدادات، حيث يعمل على استعراض شامل لنوعية الغذاء، علي أساس أن الأمن الغذائي يتطلب حصول الناس على أغذية مغذية تلبي الاحتياجات الغذائية [1].

وتواجه نظم سلامة الغذاء في الوطن العربي عددا من الصعوبات منها :

– إن معظم الدول العربية ليس لها جهاز أو كيان مؤسسي مستقل واحد معني بسلامة الغذاء والرقابة على الأغذية، ولذلك تعاني العديد من الدول العربية من تعدد وتشابك الاختصاصات بين الوزارات والهيئات المختلفة المنوط بها مهام التفتيش والرقابة على الأغذية وإصدار التشريعات.

– عدم كفاية الكوادر الفنية المتخصصة بالإضافة إلى قلة فرص التدريب وبرامج تنمية القدرات.

– صعوبة تطبيق معايير الجودة والسلامة، وصعوبات الرقابة والتفتيش على الأسواق المحلية في العديد من الدول العربية .

– كثير من الدول العربية ليس لديها نظم لتقييم وتحليل المخاطر في الأغذية.

– قلة أو ضعف قواعد بيانات سلامة الغذاء ونظمها في العديد من الدول العربية .

– قلة ومحدودية أنشطة جمعيات حماية المستهلك في العديد من الدول العربية .

– عدم وجود إستراتيجية واضحة لسلامة الغذاء في معظم الدول العربية .

---

[1] المصدر السابق، ص36

سادسا: الأمن التغذوي :

يقصد به حصول كافة افراد الأسره على الكميات المناسبة من البروتين والطاقة والعناصر الصغرى والمعادن. ولا يعتمد الأمن التغذوي للأسرة فقط على توافر الغذاء لدى الأسره ولكن كذلك على عوامل أخري مثل الحاله الصحية للأطفال، المياه النظيفة، الصرف الصحي، والحالة التغذوية للأمهات .[1]

2-1-7 مؤشرات الأمن الغذائي :

وفيما ياتي بعض المؤشرات الرئيسية التي تستخدم لتبيان تطور وضع الأمن الغذائي في عدد من البلدان النامية على الصعيدين القطري والإقليمي :

أ - الإكتفاء الذاتي :

اختلط لدى الكثيرين مفهوم الأمن الغذائي مع تعبير الإكتفاء الذاتي وقد أدى هذا الاختلاط إلى تبني سياسات اضرت بالأمن الغذائي بدلا من دعمه . فالإكتفاء الذاتي لا يعني[2] المقاطعه التجاريه مع العالم الخارجي كما أنه لا يعني إنتاج سلع غذائيه على مستوى الدوله دون الوضع في الحسبان تكلفتها الاقتصادية ولايعني إنتاج جميع ما يحتاجه سكان الدولة من المواد الغذائية لأن هذا ببساطه مستحيل . إن تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلعة أو عدة سلع يحسن من وضع الأمن الغذائي شريطة ان يبني ذلك علي أسس اقتصاديه مرنه ويتم حساب الاكتفاء الذاتي علي أن نسبه الإنتاج المحلي إلى الاستهلاك مضروبا في مائه.وتتجلي نسبية مفهوم الاكتفاء الذاتي في الغموض الذي يسود الاجابه عن حقيقة الاكتفاء الذاتي الغذائي [3]. هل هو عند الحد الأدنى في توفير الاحتياجات الغذائية أو الحد المتوسط أو الحد الأعلى ، وفي هذا الصدد لابد من ربط مستوى الإكتفاء الذاتي بالمستوى الاقتصادي والمعيشي للمجتمعات أو المجتمع موضع الدراسة، ومن الصعوبة عدم امكانية تحقيق هذا الهدف عمليا إذ أن الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل هدفا قوميا نبيلا، إلا أن تحقيقه مرتبط بالدرجة الأولى بالموارد المتاحة وقدرتها على الوفاء بالاحتياجات، وقد يقرر احد الاقطار المضي في تحقيق هذا الهدف، إلا أن ذلك يكلفه تضحيات اقتصادية وباهظة الثمن إذا ما قورنت بحلول أكثر وسطيه. وعليه

---

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ورشة العمل الاقليمية حول ازمة الغذاء العالمية واثرها على الأمن الغذائي العربي، مصدر سبق ذكره، ص 116

(2) سعودي حسن سالم عز الدين، مصدر سبق ذكره، ص 4

(3) فوزيه غربي 2010م، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي "حالة الجزائر " مركزدراسات الوحدة العربية، بيروت، (حزيران) الطبعة الاولى، ص 51

فنسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي تعطي انطباعا اكثر واقعيه عن حالة الغذاء على المستوى الوطني فهي تعكس قدرة الإنتاج على مواجهة متطلبات الاستهلاك وهنا مفهوم اخر يفرض نفسه بشده الا وهو:

ب – المخزون الاستراتيجي : حيث يعرف على انه ((الاحتياجات القطرية من الحبوب التي يقوم القطر المعني بالاحتفاظ بها وادراتها مركزيا، وتخضع لقواعد واضحة من حيث السحب منها، والسياسات المتبعة في ادارتها سواء في تحديد احجامها أو مواقعها أو طرق تحويلها. كما يمكن تعريفه بصورة عامه على أنه ((عباره عن سلع غذائية محدده تعتبر ذات ضروره في حياة الانسان ونمط سائد، ويتم فيه الاحتفاظ بكميات من هذه السلع تحت اشراف الحكومه، وتستخدم في حالات معينه وتحدد كمية ونوعية هذا المخزون بظروف البلد نفسه وقراراته الفنية والاقتصادية))، وقد حددت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) حجم هذا المخزون بما يعادل (17%) من حجم الاستهلاك السنوي للبلد، إلا أن التحليل الاقتصادي لحجم المخزون يعتمد على العرض منه سواء استقرار الأسعار وهو عن طريق تقليل تذبذبات العرض السنوي أو يستخدم لتكوين حجم مناسب من المحاصيل الإستراتيجية لتغطية مخاطر ناتجة عن تشابكات سياسية واقتصادية . [1]

ج– متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي : يوضح متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي مدى كفاءة القطاع الزراعي في سد الاحتياجات الاستهلاكية من الغذاء للسكان ويعتمد متوسط نصيب الفرد من قيمته الناتج الزراعي على عدد من العوامل أهمها عدد السكان والزيادة في الناتج الزراعي المتحققة من توسع المساحات الزراعية واستخدام التقانات المتقدمة وطبيعة السياسات الزراعية التي تعتمدها الدول ولاسيما في اطار تحرير أسعار المنتجات الزراعية وتخفيض الدعم الحكومي لتوجيه الناتج الزراعي نحو مسار النمو المطرد فضلا عن تقديم التسهيلات اللازمة للنشاط الخاص في الزراعة.

د – الاحتياجات الغذائية : تعرف بأنها معدلات الطاقة اليومية الضرورية لفئة من الافراد لممارسة حياتهم الطبيعية وهم بحالة صحية جيدة . وتختلف الاحتياجات الغذائية بحسب العمر والجنس والوزن والنشاط الفيزيائي . وتستخدم المقادير المرجعية كمؤشرات لحساب وتقييم كفاية الإحتياجات الغذائية بحيث يحدد افضل وضع ممكن صحيا فيحسب المتوسط زائدا ناقص حدي الانحراف المعياري مع الاخذ بالحسبان هامش الفروق الفردية وهذه المؤشرات تلائم 97% من السكان [2]

---

(1) مضحي واخرون ، الاكتفاء الذاتي والعجز الغذائي لمحاصيل الحبوب الرئيسيه في بعض الاقطار العربيه للمده 2005 – 2015م ، مجلة العلوم الزراعيه العراقيه – 43(1) : 130 –146 ، 2012 – ص 132

(2) عماد حسن النجفي و آخرون 2015م ، تقدير مؤشرات الأمن الغائي وتحليلها في بلدان عربية مختاره للفترة 1996– 2012 م، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 84، ص 301

هـ- الفجوة الغذائية :هي التعبير الكمي لأزمة الغذاء المترتبة عن عدم كفاية الطاقات الإنتاجية المحلية في توفير الكمية اللازمة للحاجات الغذائية وهذا ما يضطرنا إلى الأستيراد من الخارج ويجب الإشارة إلى الفرق بين الفجوة الغذائية والتغذوية، حيث تعبر الأخيرة عن القيمة الغذائية للسلع الإستهلاكية وهذا هو الجانب النوعي للمشكلة عكس الفجوة الغذائية التي تركز على الجانب الكمي من المشكلة، فالفجوة الغذائية تقاس في اقتصاد ما بالفرق بين الإنتاج المحلي والاستهلاك من السلع الغذائية ومن ثم تعكس مقدار العجز المحلي للسلع الغذائية في تلبية احتياجات السكان منها [1]

و – آمان الغذاء: عرفت منظمة الصحة العالمية آمان الغذا على أنه توفر جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عملية إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع الغذاء اللازم لضمان الغذاء الآمن والموثوق به صحياً والملائم للاستهلاك [2]

ك – التبعية الغذائية: تعرف على أنها نسبة الاستهلاك المستند إلى مصادر خارجية . وتبدأ هذه النسبة من مستويات دنيا قريبة من الصفر، في الدول ذات الإنتاج الزراعي والمائي النشط، لترتفع قريباً من المائة، في الدول شديدة الإعتماد على الخارج [3]

2-1-8 العناصر الإستراتيجيه للأمن الغذائي :

هناك مجموعة من العوامل تتوقف عليها مستويات الأمن الغذائي الفعلي لكل دوله، يمكن ان نسميها العناصر الإستراتيجية للأمن الغذائي ويمكننا تقسيمها إلى نوعين [4]

أ / عوامل داخلية:

_ حجم السكان والمتطلبات الغذائية لهؤلاء السكان مع الوضع في الاعتبار أن هذه الاحتياجات قد تتحددعند مستويات مختلفة .

_ امكانيات الإنتاج الغذائي والسياسات المتبعة في ذلك .

---

(1) جبارة مراد وآخرون 2016، الأمن الغذائي في الوطن العربي، انجازات وتحديات 2000- 2012، الجزائر ، جامعة الشلف ، الاكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية ، قسم العلوم الإقتصادية والقانونية، العدد15 ، جانفي، ص 73

(2) رزينة غراب 2015، إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر : واقع وآفاق ، جامعة سطيف 1 ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، العدد13 ، ص 53

(3) ترقو محمد 2014، النمذجة القياسية والاتجاهات المستقبلية للفجوة الغذائية في الجزائر – آفاق 2020، الجمهورية الجزائرية الديقراطية الشعبية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة حسيبة بوعلي بالشلف، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا ، مخبر تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات المحلية البديلة ، الملتقي الدولي التاسع في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية ، الشلف 23-24نوفمبر 2014م ، ص 3

(4) سعودي حسن سالم عز الدين، مصدر سبق ذكره، ص ص 8- 9

اذا جاز لنا ان نجزئ هذا البند إلى الموارد الزراعية والإنتاج كلٍ على حده تبقي هناك عدة نقاط في هذين السياقين جديرة بالتنويه. غني عن القول أن مدى توفر الموارد الزراعية في دولة ما يعتبرمن العناصر المهمة المحددة للأمن الغذائي وان الموارد الزراعية التي تاخذ معني اضافياً في حالة توفر الموارد المالية أو عدمه. بيد ان توفر أو عدم توفر الموارد الزراعية في حد ذاته لايعني توفر الأمن الغذائي أو انعدامه، ان المسأله في نهاية المطاف معادلة تدخل فيها الموارد الاقتصادية والمناخ الإقليمي والدولي والإرادة السياسية للدول والنظم الإجتماعية السائدة في الدول ... الخ، اما الإنتاج الغذائي الذي يقصد به نسبة مشاركة الإنتاج الغذائي المحلي في تغطية الإحتياجات الغذائية الفعلية للمستهلكين التي يمكن احتسابها من المعادلة التالية :

$$\frac{\text{الإنتاج المحلي}}{\text{المتاح للاستهلاك}} \times 100$$

يمكن ان يحتوي تعبير الإنتاج الغذائي على دلالة مضللة عن وضع الأمن الغذائي، هب مثلا أن دولة ما تظهر درجة عالية من الاكتفاء الذاتي من مادة غذائية معينة وتعيق الإستيراد من هذه المادة ليحصل المستهلك علي كميات قليلة منها فان هذا لن يعني بالضروره تمتع هذه الدوله بالأمن الغذائي ناهيك عنما يعرف بالأمن الصوري أو الظاهري وهو ان تظهر الأرقام الاحصائيه أن إنتاج دولة ما يغطي مثلا 90% من احتياجاتهامن مادة معينة، قل لحوم الدواجن مثلا بينما تستورد هذه الدولة معظم مدخلات هذه الصناعة وهكذا فان الرقم مضلل ولا يعبر عن الواقع.

_ الدخل الحقيقي وطريقة توزيعه بين السكان بما يضمن امكانية توفير الاحتياجات الأساسيه للسكان ككل .

ويجدر بنا في هذا المقام ان نتطرق إلي مجموعة من المتغيرات الأساسية . الدخل والسعر والذوق وعدد السكان وتعرف بعناصر داله الاستهلاكيه وعلاقتها بالاستهلاك . أي أن الاستهلاك = د(الدخل، السعر، الذوق، السكان) فمن غير المتوقع حصول المستهلك علي الغذاء المطلوب من غير دخل اللهم إلا إذا كان عن طريق الهبات، والسعر هو القوة الفعلية التي تربط الدخل بالواقع. وإذا كان بامكاننا قياس الدخل والأسعار فان قياس الذوق اصعب لأنه يخضع للمواقف الشخصيه والفهم الذاتي للاشخاص وعدد السكان عامل مهم في تحديد حجم الاستهلاك الوطني والسعر قد يكون حقيقيا يعبر عن الواقع الاقتصادي في جانبي العرض والطلب إلا أن سعر السوق يفتقر إلى الحس الاجتماعي ولا يميز بين الفقير والغني مما دفع كثير من حكومات الدول الفقيرة للتدخل في السوق وتحديد أسعار

المواد الغذائية . وكما ان للسعر الحر مآخذ فان لتحديد الأسعار مآخذ اخري من اهمها سوء استخدام وتوزيع الموارد الاقتصادية مما ينعكس سلباً علي الأمن الاقتصادي.

ب . عوامل خارجية :

تتعلق بالظروف المحيطه بالاقتصاد موضع الدراسة وتمارس تأثيرها فيه مثل :

– **موارد النقد الأجنبي :** التي يمكن اكتسابها بالمقدرة الذاتية للدولة عن طريق فائض الصادرات .

– **السوق العالمية للغذاء:**مدي توفر المعروض الغذائي في تلك السوق ودرجة استقرار الأسعار فيها.

– الفائض من المعروض في السوق العالمي للغذاء (مثل معونات الغذاء والتسهيلات الممنوحة من قبل الهيئات الدولية) ومدي استقراره عبر الزمن. وفي سياق العوامل الخارجية ننوه إلى حركة التجارة الخارجية كعنصر توازن مهم للسوق المحلية يؤدي إلى تطابق العرض والطلب وعندها تعتدل الأسعار للمستهلكين والمنتجين علي حد سواء ونري أنه إذا اريد للتجارة الخارجية ان تخدم قضية الأمن الغذائي فيجب ضبط حركة التجارة الخارجية بضرورات السوق المحلية من جهة ومصلحة الإنتاج المحلي من جهة ثانية ومعطيات السوق الخارجية والاقتصاد العالمي من جهة ثالثة مع مراعاة تكاليف النقل بالدراسة عن مصادر لاستيراد المواد الغذائية من مصادر قريبة ومأمونة ضماناً لتدنية التكليف .

2-1-9 أبعاد الأمن الغذائي :

علي ضوء التعريفات السابقه لمفهوم الأمن الغذائي يمكن أن نستخلص عدداً من الأبعاد المختلفه التي يدور حولها مفهوم الامن الغذائي ومن أهمها[1] :

أ – البعد الاقتصادي :

يتضح هذا البعد من العلاقة التي تربط بين الأمن الغذائي والفجوة الغذائية والتي تقتضي دراسة جانبى الطلب والعرض على الغذاء لمعرفة حجم الفجوة الغذائية ومدى استقرار هذه المواد .

– تشير تعريفات سابقة إلى أهمية توفير الغذاء سواء من المصادر المحلية أو الخارجية فليس من الضروري ان يتم توفير الغذاء من المصادر المحلية فقط (حالة الاكتفاء الذاتي) .

– يتضمن البعد الاقتصادي جانباً تنموياً يتمثل في أثر مستوي الأمن الغذائي داخل الدولة في عملية التنميه الاقتصادية، حيث توجد علاقه طرديه بين الغذاء الجيد والصحة وعملية التنمية كما أن شعور الطبقات الفقيره بأنها لا تواجه مشكلة غذائية يخلق نوعاً من الاستقرار الداخلي الذي يسهم في معدلات التنمية الاقتصادية والعكس بالعكس .

---

(1) سعودي حسن سالم عز الدين، مصدر سبق ذكره، ص ص 9– 10

ب . البعد الاجتماعي والسياسي :

يتمثل في ابراز اهمية الغذاء كاحد حقوق الانسان ومن ثم فإن تحقيق الأمن الغذائي يمثل الوجه الآخر لحق الغذاء أي أن الأمن معادل لقدرة المجتمع علي كفالة حق الغذاء لكل مواطن، إذ يتعين توافر حد الكفاف من الغذاء لكل فرد من افراد المجتمع لتستمر حياته بصورة صحيحة ونشطة. إن عدم توفر مستوي الكفاف من الغذاء في المجتمع وعدم تحقيق عدالة توزيعه بين افراد المجتمع لابد ان يسهما في عدم تحقيق الاستقرار الاجتماعي داخل الدوله. وتبرز أهمية توفير الغذاء لاستقرار النظام السياسي داخل الدولة حيث أن حدوث عجز غذائي خاصة في السلع الأساسية قد يؤدي إلى تهديد حياة الافراد مباشرة ويشكل تهديدا لاستقرار الأمن الداخلي .

ج – البعد الحركي :

وبالتالي فإن مفهوم الأمن الغذائي لابد ان يكون مفهوما حركيا يتكيف وفق جميع الظروف التي تمر بها الدوله ويختلف من فترة زمنية إلى اخرى حسب الحالة الاقتصادية .

د . البعد الفسيولوجي وأثره :

يؤدي نقص الغذاء إلى ضعف قدرة الاطفال وصغار السن على التعلم وإلى تدهور قواهم العقلية والبدنية مثلما يخلق استعداداً عفوياً للهيجان الذي يؤدي بطبيعة الحال إلى انفجارات اجتماعية فجائية .

هـ – البعد الديموغرافي : (السكاني)

يعد مقياسا للكفاية الغذائية لأنه محدث للأزمة الغذائية التي تستدعي التأمين لها، ولقد بدأ هذا واضحا بعدد التزايد السكاني المذهل الذي عرفته مجمل بلدان العالم، خاصة في العالم العربي في العقود الماضية، من المبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء في المنطقة العربية، فقد شهد حجم السكان تسارعا ملحوظا بمعدل بلغ تقريبا حوالي 3% سنويا عام 2000م هذا من ناحية ومن ناحية اخرى ، فإن " التزايد الكمي للسكان رافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر، فقد ادت الهجرة الريفية إلى المدن داخل البلد الواحد أو بين الدول العربية (الطالبه للعماله)، إلى تزايد كبير لسكان المدن وحرمان القطاع الزراعي في هذه المناطق " هذا يعني ان تأثير البعد الديموغرافي بالزيادة النوعية و بالزيادة الكمية له تأثير غير محدود في الأمن الغذائي (1)

ل–البعد الثقافي :

إن البعد الثقافي يختلف عن الأبعاد السالفة الذكر كليا، لأنه لا يتطلب قرارا سياسيا أو امرا واجباً

(1)احمد حسن احمد الخضر، مصدر سبق ذكره، ص 32

للتنفيذ أو يتوقف على مقدار راس المال المستثمر فيه لأن القضية هنا تتعلق بدرجة كبيره بنوع معتقدات الفرد، ودلالات تلك المعتقدات في اطار الأرض والعمل بها وقيمة العمل الفلاحي، من هنا يدخل البعد الثقافي للشعوب في تعزيز إستراتيجية الأمن الغذائي المعتمدة من طرف الدولة التي وجب على الشعب المشاركه فيها، لقد اكد (علم الانسان من خلال الدراسات التي قام بها عدد من العلماء امثال تايلور، مالينو فيسكي، انطوان توماس، واجريت هذه الدراسات على الكثير من الشعوب على اختلاف رؤاهم حول الأرض والعلم بها والزراعة فيها و انواع منتجاتها، اضافة إلى اختراع اساليب مختلفه للأمن الغذائي وتطويرها وابدع في الوسائل التكنولوجيه، بالنسبة للقضيه الأولى اختلاف رؤاهم حول الأرض فإن ثقافة أي شعب من الشعوب تحمل الكثير من القيم المتعلقه بحب الأرض وحب العمل الفلاحي وتحث عليه وتعتبر الفلاح اكثر المواطنين شرفا لأنه يكسب ارضا ويعمل بحريه وبالتالي تمنحه دافعية قوية للعمل بها وتحدي كل انماط الصعوبات المتعلقة بالظروف الاقتصادية للبلاد أو السياسية، وبالتالي يصبح التمسك بالأرض نوعا من القداسة التي تعطيه معني لوجوده يعتبر الفلاح الذي يعيل عائلته ويوفر لها القوت " خضر وفواكه طازجه " بشكل مستمر من ارضه على مدار السنه وهو نوع من مشاركة الشعب في تجسيد الأمن الغذائي، اما بالنسبه للقضية الأخيرة والمتمثلة في اختراع اساليب مختلفة للأمن الغذائ فقد كشف علماء الانثر بولوجيا والاكيولوجيا اشكالا كثيرة اوجدها الانسان منذ القدم للتأمين الغذائي كل حسب البيئه التي يعيش فيها المجتمع ومعطيات الواقع الجغرافي، فقد عرف الاسكيمو التجميد وسكان الجبال التقديد وسكان التلال التمر المهم في هذه القضية ان دلالة الأمن الغذائي كظاهرة اجتماعية هي ممارسة الانسان منذ الازل لهذه السلوكيات،إن اثر البعد الثقافي على الأمن الغذائي يقصد به قدرة الشعب على ايجاد طرق كثيرة وكيفيات تناسب وضعه وظروفه وهذا يدخل في " اطار حق الشعوب في تقرير المصير الممزوج بحقه في الغذاء (1)

2-1-10 أهداف الأمن الغذائي :

يهدف الأمن الغذائي إلى الاهتمام بالنقاط التالية :

1 – السيطرة على الفجوة عن طريق توفير الغذاء بما يحد من التبعية الغذائية ويحقق درجة عالية من الاستقلال الغذائي .

(1) سلا طينية بلقاسم 2009، معالجة تصويريه لمفهوم الأمن الغذائي وابعاده ، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد الخامس ، جامعة محمد خيضر، بسكره، الجزائر، ص 15

2 – توفير الاحتياجات الأساسية الغذائية للموطنين كحدأادني والارتقاء بالمستوى الغذائي خاصة للفئات الفقيرة اى المحرومه .

3 – الارتقاء بالقطاع الزراعي على المستوى القومي ليصبح قادرا على توليد مستويات داخلية أعلى للمزارعين وبالتالي خلق فرص عمل جيده ومتطوره .

4 – تطوير ودعم الروابط الخلفية والأمامية لقطاع الزراعة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى وهذا يشمل دعم صناعة مستلزمات الإنتاج الزراعي والصناعي حتي يمكن للزراعة القيام بدور فعال في التنمية الاقتصادية الشاملة .

5 – ادخال درجة أعلى من المرونة في الزراعة لتصبح قادرة على التكيف ومواجهة المتغيرات الدولية في مجال الغذاء . (1)

2-1-11 استراتيجيات الأمن الغذائي :

أ – استراتيجية الاكتفاء الذاتي :

إن الاكتفاء الذاتي لا يعني تحقيق الأمن الغذائي، انما هو وسيلة أو اداه لتحقيق الأمن الغذائي، فهو يعني العمل على رفع معدلات إنتاج الغذاء لحد يوفر الحد الأدني من متطلبات الغذاء الضروري لقطر ما للإنتاج كالميزه التفضيليه لإنتاج سلعة معينه بل تكون الدوافع دائما سياسيه كتقليل تبعية القطر للخارج وتحرير قراره وارادته الوطنيه .

مضمون هذه الاستراتيجيه ان زيادة الإنتاج الغذائي هو الشرط الضروري لتحقيق الأمن الغذائي، وقد بدأ ظهور هذا الراي في بداية السبعينات من القرن العشرين، وبدأ التركيز عليه في مؤتمر روما للأغذيه عام 1972م، أي أن القضيه هنا هي قضية إنتاج وعرض هذا يعني أن انصار هذه الإستراتيجيه يميلون إلى أن مشكلة الأمن الغذائي عموما هي مشكلة توافر الأغذيه وهي نظره لها ارتباط معين بالإنتاج الغذائي .

ب – استراتيجية التجارة الخارجية :

يري انصار هذه الإستراتيجية بأنه ذات فعالية واضحة حينما يكون للقطر ميزة نسبية في إنتاج سلعة أو سلع معينة، وهو ما يعرف في علم الاقتصاد بسياسة ترقية الصادرات ذات الفعاليه من حيث التكاليف وتوفير النقد الأجنبي لشراء الواردات الغذائية مثال لذلك ان يتنج القطر الذي يمثل ميزة نسبية في قطر ما على ان يصدر ويباع خارجه، ويوجه عائده لشراء القمح من قطر يملك ميزة نسبية فيه

(1) احمد حسن احمد الخضر ، مصدر سبق ذكره ، ص 32

يلاحظ أن هذه الإستراتيجية ترتكز على نظرة اقتصادية بحتة إلا أن مكمن خطورتها هو اعتمادها على الخارج لتلبية احتياجات ذات إستراتيجية ونعني بذلك الغذاء، قد يرتبط ذلك بالتقلبات السياسية التي تؤدي إلى حرمان القطر المستورد من غذائه لأي سبب من الأسباب لذا تفضل كثير من الاقطار الاعتماد على الذات رغم عدم جدواها الاقتصاديه احيانا .

بعض الدول تنتهج سياسة الاكتفاء الذاتي " لتحقيق أمنها الغذائي القومي وذلك لأسباب تتعلق بالسياسة العامة للدولة مثال قلة العملات الأجنبية بسبب الحروب أو خلافه . وكذلك فإن دولا اخرى تتبع منهج أو سياسة " تحرير التجارة الخارجية " في سبيل تحقيق الأمن الغذائي القومي لاسباب تتعلق ايضا بالسياسة العامة للدولة مثل انعدام الميزة النسبية في إنتاج السلع الغذائية . وذلك لاعتمادها على اقتصاد اساس هيكله ليس الزراعة اقتصاد معدني .

وعموما، وفي اطار محاربة مشكلة انعدام الأمن الغذائى بشقيه المزمن والطارئ هناك خيارات لتحقيق ذلك من بينها على سبيل المثال " سياسة الأمن الغذائي االداخليه وسياسة الأمن الغذائي الخارجيه "

اما سياسة الأمن الغذائي الداخلية أي النابعة من داخل الدولة فإن أهم اهدافها زيادة إنتاج الأغذية وزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي منها وصولا لإنشاء المخزون الإستراتيجي الذي يضمن حفظ كرامة البلد وتوفير الأمن الغذائي القومي الدائم لها .

كذلك فإن أهم ما يميز سياسة الأمن الغذائي الخارجية، أي المتوجه إلى الخارج، اهتمامها بزيادة عائدات الصادرات الوطنية من النقد الأجنبي والعمل على استمرار تلك الزياده في حصيلة الصادرات، وذلك يعني بالطبع تصدير السلع أو المحاصيل النقدية والاعتماد على استيراد الأغذية بهدف تأمين الاستهلاك الغذائي، وللدوله خيارات وبدائل عدة من السبل التي يمكنها انتهاجها لتنفيذ سياسات محاربة انعدام الأمن الغذائي بشقيه المزمن والطارئ في المديين الطويل والقصير لكن من المهم جدا للدوله مراعاة التكلفة التي يحتاجها تنفيذ تلك السياسات ومدى تماشيها مع معايير الكفاءة الاقتصادية .(1)

2-1-12 العوامل التي تؤثر على الأمن الغذائي:

في مقدمة هذه العوامل وأهمها هو مدي وفرة المياه فلا يمكن أن يتحقق الأمن الغذائي ما لم تتوفر المياه بانسيابية كافية لأن اية زيادة في الإنتاج الزراعي والحيواني تعتمد عليها اعتمادا كليا، وهناك تنافس شديد على مصادر المياه وكثير ما تشير التقارير إلى أن الحرب القادمة أو الصراعات القادمة

(1) احمد حسن احمد الخضر، مصدر سبق ذكره، ص 46

ستكون على الماء وتحقيق الأمن المائي . فإن أزمة المياه تؤدي إلى نقص كبير في الإنتاج الزراعي والحيواني وإلى اتخاذ قرارات بتخفيض مساحات الأراضي المستخدمة للأغراض الزراعية .

ومن العوامل الأخرى التي لها تأثير مهم على الأمن الغذائي هي :

- تناقص خصوبة الأرض مما يؤثر على إنتاجيتها كماً ونوعاً .
- السياسات الاقتصادية ومستوى الدعم الحكومي إلى القطاع الزراعي وحجم الاستثمارات فيه .
- مدى توفر العمالة الزراعية ودرجة تأهلها .
- التجارة الخارجية .
- التغيرات المناخية الإقليمية والعالمية .
- الإضطرابات السياسية والحروب سواء الداخلية منها أو الخارجية .
- مستوى الخدمات الصحية والعادات في تناول الغذاء أو نمط الاستهلاك بما يمنع من هدر المواد الغذائية .
- مدى استخدام العلوم والتكنولوجيا والأساليب الحديثة في الزراعة والتوسع في شبكات الري واستصلاح الأراضي ومكافحة التصحر والجفاف والآفات الزراعية [1].

2-1-13 نظريات عدم الامن الغذائي :

إن مشكلة الغذاء ليست حديثة وإنما هي اقدم من ذلك طالما انها نتيجة عدم التوازن بين الموارد الطبيعية من ناحية وبين السكان من ناحية اخرى . فقد سبق لكثير من الفلاسفة والمفكرين ان عالجوها وبحثوا وحللوا ابعادها ومستقبلها . واختلفت في ذلك مواقفهم ووجهات نظرهم فمنهم من كان متشائما، فرأى أن العالم في نهاية الأمر مقبل على كارثة ستقضي علية وتدمره . ومنهم من عارض هذا الرأي وكان التفاؤل شعاره، وقال بأن الانسان مخلوق ذكي قادر على تذليل العقبات، وحل المشكلات، وان الحاجة ام الاختراع وان في الكون افاقا رحبة ومجالات فسيحه وموارد كامنه لم يستغل منها الانسان الا القليل . وكلما زاد ضغط السكان على رقعة الأرض عمل الانسان على استثمار ما لم يكن قد استثمره من قبل (2)

ومن أهم النظريات التي تناولت موضوع الأمن الغذائي ما يلي :

---

(1) فاضل موسى حسن 2010م ، الامن الغذائي العربي مع اشارة خاصة للعراق ، مجلة جامعة كربلاء ، المجلد الثامن ، العدد الرابع ، ص 65

(2) محمد علي الفرا 1978م ، مشكلة انتاج الغذاء في الوطن العربي ، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ص ص11 ، 12

نقص الغذاء (العرض) ونظرية فشل حقوق الانتفاع (الطلب) ، نظرية إختلال النسق الغذائي .

نظرية نقص الغذاء (العرض)

هذه النظريه فكرتها الأساسية ان مشكلات الغذاء كالمجاعات مثلا هي نتيجه لنقص الغذاء أي لهبوط توافر الغذاء أي هبوط نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي الاجمالي، بسبب عوامل خارجية طارئه مثل الكوارث الطبيعيه كالجفاف أو الأزمات السياسيه كالحرب، وهي نظريه ترجع اصولها الفكريه إلى (المالتوسيه) و(المالتوسيه الحديثه) التي تلخص مشكلة الغذاء في اختلال نسبة الغذاء إلى السكان، حيث يري مالتوس ان قدرة الانسان على إنتاج الغذاء تقل عن قدرته على التكاثر، ويعبر عن ذلك بقوله ان السكان يزيدون وفقاً لمتواليه هندسيه أي 2،4،8،16 بينما تزيد الموارد الطبيعيه الضروريه لمعيشة السكان وفقاً لمتواليه حسابيه أي 1،2،3،4 لذا تعمل الطبيعه على تحقيق التوازن بين حجم السكان وحجم الموارد. عن طريق الأوبئه والحروب والكوارث الطبيعية ويسميها مالتوس الموانع الموجبه، إلا إن مالتوس كان أقل تشاؤما في الصيغة الثانية من بحثه حيث أخذ يدعو إلى الموانع الواقيه لتحديد افراد الأسرة وذلك بتأخير سن الزواج والتعفف الادبي وقد استوحت من المالتوسيه نظرية جديدة هي المالتوسية الحديثة وتدعو ايضا إلى تحديد المواليد بأي وسيلة صناعية كشرط اساسي لتحسين مستوي المعيشة والقضاء علي البؤس والفقر والميزة الأساسية لنظرية نقص الغذاء هي عدم اهمالها عامل الإنتاج الغذائي وتوفر الغذاء في تحليل مشكلة الغذاء (1)

وقد تعرضت هذه النظرية لانتقادات عديدة أهمها :

أ / ان الاطروحات المالتوسية الحديثة القائلة بأن (الندره سبب الجوع) و (الجوع وليد الازدحام السكاني) ما هي إلا محض خرافات سائده ويدعم ذلك شواهد علمية وتاريخية كثيرة فمثلا اذا كانت كثرة الناس تسبب الجوع فالاولي ان نتوقع المجاعة في البلدان التي فيها اكبر عدد من السكان بالقياس إلي كل فدان مزروع لكننا لا نجد مثل هذه العلاقه .

ب/ نظرية نقص الغذاء لا تعطي تفسيرا لحدوث الجوع في أوضاع تتميز بوفرة الإنتاج الغذائي الإجمالي وتوافر الغذاء ومن الأمثله البارزه المدروسه جيدا لذلك، مجاعة بنغلاديش عام 1974 م حيث وقعت المجاعه علي الرقم من توافر الغذاء كان في الذروه .

---

(1) سعد الدين عبد الحي2002، تهافت الإغاثة(دراسة نقدية في منطق الجوع وإشكالية الإغاثة الدولية في السودان)، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم، السودان ، ص ص 10 – 12

ج / وانها لا تعطي تفسيرا عن سبب التمايز في الجوع، أي جوع جماعات اجتماعيه دون أخري في نفس الأسره أو الاقليم أو البلد مثلا الفقراء دون الاغنياء والنساء والاطفال دون الرجال واطراف البلاد دون مراكزها.

د / وانها اسهمت في الإبقاء علي أوضاع المجاعة بجعلها الحكومات تتنصل عن مسؤليتها في تردي الوضع الغذائي، لتلقي باللائمة علي الطبيعة ومن ثم تفشل السياسات الافتصادية تجاه درء المجاعة

نظرية الفقر الغذائي :

الأطروحه الأساسية في نظرية الفقر الغذائي، الذي ابدعه المفكر الاقتصادي البارز امارتيا سن هي (ان الجوع وليد الفقر) والجوع عنده ينقسم إلي جوع مزمن ومجاعة، فالجوع المزمن (نقص التغذية) هو الحرمان التغذوي المستمر بينما المجاعة هي التضور الشديد أو المسغبة التي تؤدي إلى ارتفاع حاد في معدلات الوفيات [1]، وعن أسباب المجاعة فهو يرى أن الناس لا يموتون جوعا بالضرورة بسبب نقص الإمدادات بالغذاء، بل لأنهم لا يملكون هيمنة كافية على الغذاء أو إمكانية الحصول عليه[2] والفقر الغذائي هو عدم المقدره علي تحصيل غذاء كاف بسبب فشل حق الانتفاع به، ويمكن تعريف حقوق الانتفاع بانها : طقم من الحزم السلعية البديلة التي يمكن للمرء الحصول عليها خلال طقم من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية القانونية التي تضمن له استهلاك الغذاء الكافي، ويشتمل حق الانتفاع في اقتصاد السوق علي نوعين رئيسيين متكاملين هما :

أ) حق الانتفاع المباشر أو الطبيعي لشخص ما وهو الذي يتحدد عن طريق حزمة الملكية الخاصة به وتسمي الهبة الطبيعية مثل ملكية قوة العمل والارض الزراعية.

ب) حق الانتفاع المتبادل وهو طقم الحزم السلعية البديلة المتنوعة التي يمكن للمرء الحصول عليها ابتداء من كل هبة طبيعية عن طريق التجارة أو الإنتاج .

ج) وهناك نوع ثالث يسمي (حق الانتفاع الممتد) وهو حق ناشئ من العرف السائد في منطقة معينة وله أهمية خاصة عند تحليل التمايز داخل الأسرة قبالة الغذاء والرعاية الصحية علي سبيل المثال. وفي الواقع تعتبر نظرية الفقر الغذائي (فشل حق الانتفاع الغذائي) اسهاماً كبيراً في سياق تطور دراسات مشكلة الجوع في المجتمعات الفقيرة خصوصاً على المستوي المحلي ومع ذلك تعرضت لبعض الانتقادات العملية أهمها :

---

(1) المرجع السابق، ص14

(2) رانية ثابت الدروبي2008، مصدر سبق ذكره ، ص 287

أ) إن نظرية الفقر الغذائي تركز على البعد الاقتصادي لمشكلة الجوع دون ابعادها الأخرى المختلفة (القانونيه والسياسيه والاجتماعيه) .

ب) كما أنه يهمل المنظور التاريخي في تفسير مشكلة الجوع، مما يؤدي إلي احادية التحليل أو عدم كفايته ولعل السبب في ذلك بسيط اذ ان لكل مشكله تاريخ وعليه فإن الجذور المتشعبه لمشكلة الجوع تكمن في تاريخها وينبغي استباطها من هناك (1) .

نظرية اختلال النسق الغذائي :

ينقسم النسق الغذائي إلي ثلاثه انساق فرعية (عناصر) هي

أ) النسق الفرعي البيئي (الطبيعي).

ب)النسق الفرعي الإنتاجي الزراعي .

ج) النسق الفرعي الاقتصادي الاجتماعي.

والأطروحه الأساسية في نظرية اختلال النسق هي أن مشكلة الأمن الغذائي في بلدان العالم الثالث لا تنشأ كثيرا من الإنتاج الغذائي المحدود ولا من النمو السكاني السريع، بل من تحولات ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية وسياسية وان هذه التحولات هي بدورها نتاج لتفاعلات معقده تتم بين الأنساق الفرعية للنسق الغذائي وبصفه أساسية يرجع ابداع نظرية تحليل الأنساق الغذائية إلى رولاندو غارسيا في مقاربة مفهومية ومنهجية رائده والذي يؤسسس نموذجه على مفاهيم النسق والانساق الفرعيه والعلاقه بينهما وبصفه عامه تعتبر نظرية اختلال النسق الغذائي خطوة مهمة نحو الامام في دراسات الجوع في بلدان العالم الثالث وذلك بادخالها في التحليل العوامل الغير اقتصادية كأثر البيئة والمجتمع والسياسة في توليد الجوع (2).

(1) سعد الدين عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص 16

(2) المرجع السابق، ص 17

2-2 مفهوم الفجوة الغذائية وتداعياتها

2-2-1 إشكالية الفجوة الغذائية :

استحوذت قضية الغذاء على معظم الدراسات الزراعية والاقتصادية وكانت حديث كثير من الباحثين والمهتمين بقضية الأمن الغذائي، ليس منبع هذا الإهتمام ما متعارف عليه بأن الغذاء يشكل جوهر صراع الإنسان من أجل البقاء لأن هذا أمر مسلم به، لكن هذا الإهتمام جاء لفشل الجهود التي رسمت لتجاوز المشكلة التي عانت منها الدول والتي تمثلت في تنامي الطلب على المنتجات الزراعية عموما والغذائية على وجه الخصوص نتيجة لإرتفاع معدلات النمو الديموغرافية والقفزة النوعية في الدخول الفردية في بعض الدول بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية وتقلص الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الهياكل الاقتصادية، نجم عن هذا الوضع تفاقم العجز الغذائي وبالتالي اللجوء إلى المصادر الأجنبية لسد هذا العجز، وركزت كل تلك الدراسات على ضرورة تقييم ومراجعة مسألة الغذاء وامكانية توفيره، وقد اتفقت معظم هذه الدراسات على إتساع حجم الفجوة الغذائية نتيجة الاستهلاك بمعدلات تفوق نمو الإنتاج الأمر الذي جعل كثير من الدول تعتمد في سد الفجوة الغذائية الناتجة من الفرق بين الاستهلاك والإنتاج المحلي على العالم الخارجي، هذا خلق كثير من المشاكل والإختلالات الأمنية والتدخلات الأجنبية، وما يدور الآن في العالم يعزز ذلك القول حيث أصبحت الدول المالكة للغذاء تستخدمه كسلاح تضغط به على الدول التى في حاجة إليه .(1)

وفي الزمن الحديث تهتم الحكومات وكثير من المنظمات الدوليه والإقليمية والوطنيه بالغذاء وتوفيره وتشجيع إنتاجه والعمل على تنميته وجعله في متناول عدد اكبر من الناس في مختلف ارجاء المعمورة. وقد اكتسبت هذه المشكلة ابعادا جديدة بعد الأزمة العالمية للغذاء والتي ظهرت جليه في الجزء الأول من السبعينات الميلادية من هذا القرن وتركزت بعد العام 1971 الى مابعد 1974 م(2) . وفي اعقاب هذه الأزمة العالمية للغذاء في أوائل السبعينات (1972- 1973م)، والتي أدت الى موت الملايين من الناس في قارات آسيا، وافريقيا، وأمريكا اللاتينية أصدر المؤتمر العالمي للغذاء المنعقد في روما عام 1974م عدة توصيات أهمها (3):

---

(1) محمد الفاتح الفكي محمد احمد (2006)، مصدر سبق ذكره، ص 130

(2) عبد الله ثنيان الثنيان 1410هـ، 1990م، الامن الغذائي والعمل العربي المشترك، الطبعه الأولى، لبنان، بيروت، ص23

(3) عيسى بن ناصرطوش 2005م ، مصدر سبق ذكره ص ص 6- 7

1- على جميع الحكومات أن توافق على هدف يتبناه المجتمع العالمي، وهو إزالة بلاء الجوع وسوء التغذية الذي يصيب الملايين من البشر .

2- يجب أن يتفق على هدف ينبغي بلوغه بعد عشر سنوات وهو : الا ينام طفل طاويا من الجوع ولا تخشي اسرة الا تجد طعاما في مقرها والا يصاب أي فرد في صحته، وفي طاقته بسبب سوء التغذية .

3- إعداد نظام للأمن الغذائي عن طريق الإحتفاظ بمخزون دائم من المواد الغذائية الأساسية وضرورة اجراء تعديلات في الانماط الزراعية، وتنظيم التجارة الدولية .

غير أن الإنجازات الحقيقية التي حققتها الهيئات الدولية لحل مشكلة الغذاء على الصعيد العالمي تعد متواضعه للغاية، خاصة في ظل تزايد عدد الجياع في البلدان النامية بشكل لم يسبق له مثيل من قبل، بالرغم من تحقيق أرقام قياسية في الإنتاج العالمي من الغذاء. وقد أكد من جديد المؤتمر العالمي للغذاء المنعقد في روما من 13 – 17 نوفمبر 1996م على حق كل انسان في الحصول على أغذية سليمة، ومغذية، وبقدر كاف من ناحية، وتحرير الإنسان من ناحية أخرى. وأن عدم حصول اكثر من 800 مليون نسمة في جميع أنحاء العالم وبالذات في الدول النامية على ما يكفي من الغذاء اللازم لتلبية احتياجاتهم الأساسية أمر لا يحتمل ووضع لا يمكن قبوله والسكوت عنه. ومن هذا المنطلق يجب ان تلتزم الحكومات بما يلي :

1- تحقيق الأمن الغذائي واستئصال الفقر من جميع البلدان، ومن ثم خفض عدد من يعانون من نقص التغذية إلى نصف مستواه (في سنة 1993م) إلى موعد لا يتجاوز عام 2015م .

2- خلق البيئة السياسية والإجتماعية والإقتصادية المواتية التي يسودها السلام، والاستقرار، ومن ثم تمكين الدول من إعطاء أولوية للأمن الغذائي، وإستئصال الفقر .

3- توجيه السياسات المتعلقة بالتجارة في مجال السلع الزراعية، والغذائية إلى تعزيز الأمن الغذائي من خلال تطبيق نظام عالمي عادل يعتمد على قوى السوق .

4- تخصيص واستخدام استثمارات القطاعين العام والخاص على النحو الأمثل من أجل تعزيز الموارد البشرية، والنظم الغذائية، والتنمية الريفية، والاجتماعية والسياسية .

2-2-2 مظاهر الازمة الغذائية العالمية [1]

ظهرت في الفترة 2006 – 2007م أزمة الغذاء بقوة خلال هذه الفترة وكان هناك مظاهر واضحة لهذه الأزمة التى ظهرت خلال هذه الفترة، وهذه المظاهر يمكن تلخيصها في ارتفاعات قياسية في

(1) بو ثلجة عائشة وآخرون 2016م ، اهمية الاستثمار الزراعي في الدول العربية في ظل ازمة الغذاء العالمية ، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد 15 ، جانفي ، ص 97

أسعار الغذاء، وبلغت ذروتها في منتصف سنة 2008 م فمثلا سنة 2008 بلغ سعر البترول الذي له ارتباط وثيق بأسعار الغذاء نحو 135دولار للبرميل الواحد، في حين وصلت أسعار المواد الغذائية إلى ثلاثة اضعاف ما كانت عليه سنة 2005م، وزادت أسعار القمح في السوق السوداء حوالي 130% والأرز بنسبة 84% والصويا بنسبة 87% . بعد عام 2008 م شهدت أسعار الغذاء قفزتين، كانت أولاهما في مسهتل عام 2011م حيث ارتفع بشدة مؤشر البنك لأسعار الغذاء بعد تراجعه بنسبة 30% خلال منتصف 2008م ومنتصف 2010، ليعود مرة أخرى في فبراير / شباط 2011م إلى ذروته التي بلغها عام 2008 م، أما القفزة الثانية فكانت في منتصف عام 2012م عندما عاودت أسعار الغذاء العالمية ارتفاعها وصعد مؤشر البنك لأسعار الغذاء بنسبة 14% خلال العام 2012م، مع ارتفاع الأسعار العالمية للذرة إلى مستوى لم يسبق ان بلغه من قبل في 2012م متجاوزة ذروتها في عامي 2008 و2011م، إذ قفزت بنسبة 45% في غضون شهر واحد، وتدل استمرارية الإرتفاع المطرد في أسعار المنتجات الزراعية على نطاق واسع على وجود نقاط ضعف هيكلية في نظام الامدادات الغذائية العالمية. واصبح إرتفاع أسعار الغذاء العالمية وتقلبها يشكلان ظاهرة طويلة الأمد مثلما يشير تحليل حديث ورد ضمن تقرير لجنة التنمية الصادر في ربيع علم 2011م والتقرير المشترك للمنظمات الدولية إلى مجموعة العشرين، وتقرير الرصد العالمي لعام 2012م الصادر عن البنك الدولي. ومن المرجح ان تستمر زيادات الأسعار وتقلباتها خلال المستقبل المنظور، مع استمرار حالة عدم وضوح الرؤية على جانب العرض، بما في ذلك استمرار الانخفاض في مستويات مخزون الحبوب في ظل زيادة الطلب والضعف المتوارث في قدرة النظام الغذائي العالمي على مواجهة الصدمات. كما حدث انخفاض الإحتياطي الغذائي العالمي إلى أدنى مستوياته على مدى ثلاثين سنة وكذلك اصبحت اسواق السلع سريعة التقلبات نتيجة للمضاربات .

2-2-3 اسباب ازمة الغذاء العالمية :

وتعود ازمة الغذاء في العالم للأسباب الآتية[1]:

1- ارتفاع اسعار الغذاء، وبشكل خاص الأساسي منه، لدرجة بات من الصعوبة على كثير من الدول تأمين احتياجاتها من الأسواق العالمية .

2- ارتفاع أسعار الوقود الأحفوري نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية، مما دفع كثير من شركات إنتاج الغذاء لتقوم بتحويل مساحات واسعه من إنتاج المحاصيل الحقلية إلى إنتاج محاصيل تنتج

(1) ابراهيم أحمد سعيد 2011م ، اهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي (الاقتصاد الزراعي واقعا طبيعيا وبشريا) ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 27 ، العدد الثالث + الرابع ، ص ص 551- 552

الوقود العضوي مما أدى إلى نقص واضح في كميات المعروض من الغذاء في الأسواق الدولية وحرمان كثير من الدول الفقيرة من توافر المحاصيل الغذائية بشروط مقبولة (انخفضت كميات الحبوب المنتجة في كندا واستراليا بنسبة 20% نتيجة للظروف الطبيعية في عامي 2007 – 2008 م) .

3- المضاربة في أسعار المواد الغذائية من قبل الشركات العالمية، حيث تسيطر سبع شركات عالمية على نصف تجارة الغذاء العالمية، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل غير معهود سابقا. فخلال عام 2008 م ارتفعت الأسعار بنسبة 43% .

4- تحسن القدرة الشرائية للطبقة الوسطى في الصين والهند (التي قدرت بنحو 300 مليون نسمة) مما زاد من احتياجاتهم الغذائية وقلل من عرض السلع الغذائية في الأسواق العالمية .

5- اصابة قطاع واسع من صغار المنتجين الزراعيين بالعجز في إنتاج سلع غذائية تصل إلى السوق الغذائي لإرتفاع مدخلات الإنتاج، وعدم قدرتهم على تسديد ديونهم أو إيجاد التمويل اللازم لمنتجاتهم .

6- تراجع الاحتياطي المخزن من الحبوب منذ عام 2007م نتيجة الجفاف وتكراره في كثير من الدول الغنية والفقيرة على حد سواء (وصل الاحتياطي في عام 2008 في الولايات المتحده إلى أدنى مستوياته منذ 60 عاما) مما جعل الفقر مسيطرا على مجتمعات كثيرة .

7- ضعف التنمية بخاصة في المجتمعات الريفية، مما أدى إلى قصور في فعالية القطاع الزراعي وعدم وجود دينامكية قوية لدفعه نحو الأمام .

8- العزوف عن الاستثمار في القطاع الزراعي، لأن العائد فيه ليس سريعا، والتحول إلى قطاعات استثمارية ذات ربحية سريعه في ظل أزمة مالية واقتصادية عالمية. وقد تدفع هذه الظروف الاقتصادية الجديدة بأزمة الغذاء للتفاقم بمستويات أعلى ليزداد عدد ناقصي الغذاء إلى اكثر من مليار نسمة .

2-2-4 العوامل المؤثرة في زيادة مشكلة الغذاء :

إن تطور الإنتاج الغذائي في أغلب الدول النامية واتساع الفجوة الغذائية وزيادة الاعتماد على المستوردات الغذائية لتغطية الاحتياجات الغذائية وخاصة من المواد الغذائية الأساسية منذ أوائل السبعينات يؤكد عمق المشاكل وضخامة المعوقات الطبيعية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجه تطور الإنتاج الزراعي والغذائي في الدول المتخلفة .

وبصورة عامة، يمكن تصنيف العوامل المسببة لقصور الإنتاج الغذائي في الدول المتخلفة إلى أربعة مجموعات رئيسية هي :

1- : العوامل الديموغرافية .

يعتبر الإنسان عنصراً جوهرياً في العملية الإنتاجية، وبالتالي فإن عدد ونوع الأيدي العاملة الزراعية وقدرتها، وكفاءتها لها أهمية عظمى في تحديد مستوى الإنتاجية الزراعية وحجم الإنتاج الزراعي الغذائي.

إن مايزيد عن ثلثي العاملين في معظم دول أفريقيا، وآسيا يعملون في الزراعة، وتتراوح النسبة بين ربع ونصف السكان في أقطار أمريكا اللاتينية (بإستثناء الأرجنتين وفنزويلا)، وتقل نسبة العاملين بالزراعة بشكل واضح في الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، واستراليا، ونيوزلندا لأن الزراعة فيها تعتمد على الآلات أكثر من البشر .

وعموما تتصف العمالة الزراعية في الدول النامية وخاصة العربية منها بوجود وفرة في العمالة غير الماهرة، وعجز كبير في المهارات والخبرات. ففي بعض الدول العربية تزيد نسبة العمالة غير الماهرة عن 75% من إجمالي العمالة كما في اليمن، ويعود السبب في نقص المهارات والخبرات الزراعية إلى الاعتبار غير الكافي الممنوح للمزارعين من حيث القيم الإجتماعية، والسياسية، والحوافز الاقتصادية، وخاصة مستويات الأجور في القطاع الزراعي مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية .[1]

2- العوامل الطبيعية .

رغم الإمكانات والموارد الطبيعية الكبيرة الهائلة التي تحظى به الدول النامية بما فيها الدول العربية والتي تتميز بوجود مساحات زراعية ضخمة وتنوع في المناخ إلا أن هذا لم يفلح في إشباع حاجيات مواطنيه من إنتاج أراضيه وعدم الإستفادة مما أتيح لها من إمكانيات وهذا بدوره عمق من مشكلة الغذاء وتفاقم الفجوة [2]

ويعزى قصور الإنتاج الزراعي العربي بشكل عام عن إشباع الحاجيات الغذائية إلى عدد من العوامل منها انخفاض نسبة الأراضي الصالحة للزراعة مقارنة مع المساحة الكلية وتدني نسبة ما هو مزروع منها وندرة المياه وسوء استغلالها وإهدارها [3].

3- البحث العلمي في مجال الزراعة :

يهدف البحث العلمي في مجال الزراعة إلى تحسين الإنتاج الزراعي واختيار أفضل طرق الانتاج

---

(1) عيسى بن ناصر طوش 2005، مصدر سبق ذكره، ص 39

(2) منى رحمة 2000، السياسات الزراعية في البلدان العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ص 13.

(3) محمد الفاتح الفكى، مصدر سبق ذكره، ص 135

وأكثرها اقتصادية بما يناسب وظروف البلد وطبيعته، وهو يكتشف آفاقا جديدة لكشف مصادر غذائية متنوعة للإنسان الذي يسعي لتطوير الإنتاجية الزراعية عبر أنواع جديدة للأنواع المعهودة أكثر تحملا للإجهاد البيئي مثل الجفاف والملوحة والآفات وبمواصفات وراثية جديدة واختبارها ثم تعميم زراعتها، وزيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية للأنواع النباتية، إلا أن البحوث الزراعية في الدول العربية تعاني من صعوبات كثيرة تحد من قدرتها على تحقيق هذه الأهداف، وأهم هذه الصعوبات ضعف التمويل وعجز العديد منها عن مواجهة مشاكل التنمية دون عون خارجي والإفتقار إلى أسلوب لإدارة الموارد البشرية والمادية ونقص الأيدي البشرية المدربة [1]

4- العوامل الإقتصادية :

تختلف العوامل الاقتصادية المؤثرة في الإنتاج الزراعي عن العوامل الطبيعية بمرونتها، أي بقابليتها للتغيير من وقت لآخر مع ارتفاع درجة التحكم فيها .

وتشمل هذه العوامل جميع السياسات الاقتصادية، والتنظيمية مثل نظام الحيازة الزراعية والسياسات السعرية، والتمويلية، وأجهزة، وأنظمة التسويق وهي تؤثر تأثيرا مباشرا على كفاءة وتشغيل عناصر الإنتاج من أرض وأيدي عاملة ومياه. وان العامل الأساسي الذي كانت له مرتبة متميزة عن بقية العوامل الأخرى في التأثير على الإنتاج الزراعي هو منح الأولوية للقطاع الصناعي وسكان الحضر .

1- السياسات الاقتصادية : لقد تبنت دول نامية عديدة منذ تحررها في عقدي الستينات والسعينات نماذج للتنمية تعطي الأولوية للقطاع الصناعي وسكان الحضر، اعتقادا بأن الصناعة هي القطاع الذي يحقق التقدم الاقتصادي، في حين أهملت الزراعة في إطارها المحلي، أو الإقليمي سواء من حيث نسبة النفقات الاستثمارية المخصصة لها أو من حيث سياسات تسعير السلع الغذائية والزراعية، أو من حيث توفير الخدمات الاجتماعية، والاقتصادية في المناطق الريفية. إن منح الأولوية للقطاع الصناعي بالنسبة للإستثمارات من جهة، ولإنتاج المزروعات التجارية التصديرية على حساب المنتجات الغذائية الأساسية بغرض توفير الأموال للتصنيع من جهة ثانية، يعد من الأسباب الرئيسية في تعميق مشكلة الغذاء في بعض الدول النامية .

2- السياسات السعرية : إن السياسة الزراعية الخاصة بالأسعار يمكن أن تلعب دورا مهما في تحقيق نمو كبير في الزراعة والإنتاج الغذائي إذا جرى رسمها وتنفيذها بصورة سليمة وكفوءة.

إن سياسة تحديد أسعار المنتجات الزراعية وخاصة الأساسية منها لصالح المستهلكين في أغلب الدول

---

[1] رانية ثابت الدروبي 2008، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 24، العدد الأول ، ص 303

النامية بصورة جبرية دون الإعتماد على الأسس الاقتصادية كتكاليف الإنتاج وأخطار الزراعة، والعائد المناسب لتعويض جهود المزارعين، مع محدودية الدعم في تعويض المزارعين قد أضر بالمعروض من الإنتاج الزراعي والغذائي، خاصة وأن هذه السياسة ليست شاملة، بل جزئية لا تأخذ في الإعتبار العلاقات التشابكية بين مكونات القطاع الزراعي نفسه، أو بينه وبين القطاعات الاقتصادية الأخري والعالم الخارجي .

إن معظم البلدان النامية تضمن أسعار الزراعات التصديرية ولا تضمن أسعار المحاصيل المعيشية بهدف تأمين النقد الأجنبي مما قاد إلي استقرار أسعار المواد التصديرية فزاد إنتاجها، في حين تذبذبت أسعار المواد المعيشية فأحجم المنتجون عن زراعتها .

إن زيادة الإنتاج الزراعي، وخاصة من المحاصيل المعيشية، ومن ثم المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي يتطلب تقديم أسعار تشجيعية للمنتج الزراعي تحفزه على تحسين الإنتاج كما ونوعا، وكذلك ضرورة تبني سياسة دعم مسلزمات الإنتاج، وتشجيع استخدامها .

3- **نظام الحيازة الزراعية :** يؤثر نظام الحيازه الزراعية (بنية الملكية العقارية) تأثيرا كبيرا في الكميات المعروضة من الإنتاج الزراعي وحتى في نوع المزروعات، ففي البلدان المتقدمة حلت مسألة البنية العقارية على أساس التملك ووضوح العلاقات بين المالكين والعمال الزراعين وكذلك بين المالكين والدولة، حيث تم التخلص من الحقوق العقارية المؤقتة واستبدالها بنظام عقاري ثابت ومستقر منذ القرن الثامن عشر. ولكن في عدد كبير من البلدان النامية ما تزال الحقوق العقارية ضمنية غير محددة، تحكمها الأعراف، أو أن ملكيتها ما تزال بيد الدولة. مثل هذا الوضع لا يشجع المزارعين على الاستثمار في الأرض، أو إدخال تحسينات عليها، كما أن الحقوق العقارية لا تساعد في الحصول على القروض الزراعية التي أصبحت ضرورية لكل تنمية زراعية [1]

2-2-5 مفهوم الفجوة الغذائية :

الفجوة الغذائية هي تعبير عن مدى كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك على المستوى المحلي، وتوضح مدى حجم المشكلة الغذائية التي يواجهها البلد وتقاس بمقدار الفرق بين إجمالي الإحتياجات من المنتجات الغذائية المختلفة وبين إجمالي المنتج منها محليا. وكلما زاد الفرق دل ذلك على عدم قدرة الإقتصاد على الوفاء باحتياجات الغذاء. لذلك تلجأ الدولة لسد هذه الفجوة عن طريق الإستيراد من الخارج [2] ولعل هذا المفهوم يقودنا إلى التعرف علي مفهومين للفجوة

(1) عيسي بن ناصر، مصدر سبق ذكره ، ص ص 41- 43

(2) عبد الغفور إبراهيم أحمد 2016، الأمن الغذائي (مفهومه، قياسه، متطلباته) ، عمان، ص 189

الغذائية أولهما الفجوة الغذائية الفعلية وثانيهما الفجوة الغذائية المعيارية ويتم قياس الأولى على المستوى المحلي بالفرق بين الاحتياجات الغذائية أو الاستهلاك الفعلي للغذاء وحجم الإنتاج الفعلي للغذاء ومن هنا يمكن القول أن الفجوة الغذائية توضح لنا عجز الإنتاج المحلي من الغذاء في تغطية حاجات الاستهلاك من السلع الغذائيه واذا بحثنا عن امكانية سد تلك الفجوة فنجد انه عمليا يتم عن طريق الواردات والمعونات الغذائية وتقاس الفجوة الغذائية الفعلية بالمتطابقه التالية :

الاستهلاك الفعلي للغذاء – الانتاج المحلي من الغذاء = الواردات الغذائية + المعونات الغذائية

مما لاشك فيه أن وجود فجوة غذائية فعلية قد لا يدل علي وجود مشكلة أمن غذائي لأن بعض الدول لديها القدره علي تغطية تلك الفجوة بالواردات اعتمادا علي مواردها الذاتيه المستمدة من حصيلة الصادرات والشاهد علي ذلك ما نراه الآن في اليابان وتمتعها بدرجة عالية من الأمن الغذائي لأن الصادرات اليابانيه تغطي الواردات الغذائية رغم وجود فجوة غذائية حقيقية باعتبار أن الإنتاج المحلي من الغذاء لا يسد رمق الطلبات المتزايده من استهلاك الغذاء، إذا حصل العكس وتجاوزت الفجوة الغذائية الحقيقية حجم الموارد الذاتيه فانه يكون هناك متطابقه لكيفية قياس فجوة الأمن الغذائي .

فجوة الأمن الغذائي = الفجوة الحقيقية – الجزء المغطي بالموارد الذاتية – حجم الواردات والمعونات الغذائية مقابل الصادرات – نسبة الصادرات إلي قيمة الواردات [1]

واذا اردنا ان نعبر بشئ من الدقه لمشكلة الأمن الغذائي وتدارك انعكاساتها السالبه فلابد من دراسة الفجوه الغذائية الحقيقية وتسمي المعيارية وهي تعبير عن مدى كفاية الغذاء للفرد من حيث الكميات والنوعيان الغذائية المختلفة، ونظراً لأن حاجة الفرد الحقيقية تتغير من مرحلة إلى أخرى، ومن مكان إلى آخر، فانه يمكننا اخذ المعايير المتفق عليها في بعض المؤسسات الدولية مثل (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية. واذا أخذنا بمثل هذه المعايير الموضوعية فإننا نرى إمكانية تسمية الفجوة المحسوبة على أساسها الفجوة الحقيقية أو الموضوعية. وعلى هذا الأساس فان ذلك سيمثل في الأهمية النسبية لكل مجموعة غذائية من حيث مدى مساهمتها في إمداد الفرد بالسعرات الحرارية والبروتين. إن الحاجة الغذائية الحقيقية التغذوية للسكان يمكن حسابها على ثلاث أسس سواء للبلدان الفقيرة أو الغنية وهذه الأسس:

– الحد الأدنى : مستوى الحد الأدنى من الغذاء الموصي به من قبل منظمة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية .

---

[1] محمد الفاتح الفكي، مصدر سبق ذكره، ص ص 140– 141

– الحد المتوسط : مستوى الاستهلاك العالمي للفرد سنويا .

– الحد الأمثل : مستوى إستهلاك الفرد في البلدان الرأسمالية .

لذلك فإن مشكلة الفجوة الغذائية هنا تتمثل في سوء التغذية الناجم عن نقص مقدار ونسبة السعرات والبروتين .

الفجوة الغذائية الحقيقية = المتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية – السعرات الحرارية الفعلية .

أي أن :

الفجوة الغذائية الحقيقية = الاستهلاك – الحاجة الفسيولوجية [1]

2-2-6 مؤشرات الفجوة الغذائية :

تتصف معدلات الفجوة الغذائية عموما بالتذبذب بسبب التغير في الإنتاج النباتي والحيواني وحجم الاستهلاك وتقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية ونجد أن هناك تزايد كبير في حجم الفجوة الغذائية وخاصة في الدول النامية منذ السبعينات واصبح يمثل استيراد الغذاء عبئا تئن تحت وطأته كل الموازنات المالية بمعظم الدول النامية، وتستنزف جزءا لا يستهان به من دخلها القومي والذي اصبح يتجه نحو الأسواق العالمية لسد العجز المتفاقم من السلع الغذائية، وتعتبر الحبوب الغذائية من أكثر السلع التي بها عجز وخاصة القمح وللاستدلال علي حجم تلك الفجوة وقياسها يتم ذلك باستخدام ثلاثة مؤشرات هي :

– نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية .

– حجم الواردات والمعونات الغذائية مقابل الصادرات .

– مؤشر مستويات التغذية .

وهنا سوف نتناول هذه المؤشرات بشئ من التفصيل .

اولا : نسبة الإكتفاء الذاتي :

التدهور في معدلات الإكتفاء الذاتي يعتبر من الاخطار الكبيره التي تهدد تحقيق الأمن الغذائي باعتباره أحد المكونات الأساسية للأمن الغذائي من المنظور الاقتصادي ويمكن احتساب الإكتفاء الذاتي بالمتطابقه الاتيه :

الإكتفاء الذاتي = الإنتاج المحلي / المتاح للاستهلاك × 100

لنحصل علي رقم نسبي فاذا كان الناتج منه 80 % فهذا يعني أن الإنتاج المحلي يعطي ما نسبته

(1) عبد الغفور ابراهيم احمد، مرجع سبق ذكره، ص 191

80% من احتياجات السكان من مادة غذائية معينة واذا كانت النسبة منخفضة انخفضت نسبة الإكتفاء الذاتي واذا زادت هذه النسبة زادت نسبة الاكتفاء الذاتي وبالتالي فإن حجم الفجوة الغذائية الحقيقية يقاس بالفرق بين حجم الاستهلاك الفعلي من الغذاء وحجم الإنتاج المحلي منه وتظهر الفجوة الغذائية اذا كان حجم الاستهلاك الفعلي من الغذاء اكبرمن حجم الإنتاج المحلي من الغذاء ويجوز لنا ان نقول انه كلما اقتربت النسبة من الواحد الصحيح يصاحبها انخفاض في مستوي الفجوة الغذائية وعندما تكون نسبة الإكتفاء الذاتي تساوي 100 % يعني هذا أن الفجوة الغذائية تساوي صفر أي أن الإنتاج المحلي يساوي الاستهلاك الفعلي واذا ابتعدت النسبة عن الواحد الصحيح باشارة موجبة دل ذلك علي انخفاض في نسبة الاكتفاء الذاتي وارتفاع في مستوي الفجوة الغذائية، واذا ابتعدت النسبة عن الواحد الصحيح باشارة موجبة دل ذلك علي ارتفاع نسبة الإكتفاء الذاتي وكان هناك فائض في الإنتاج وبالتالي فان نمو الاستهلاك بمعدل أسرع من الإنتاج قد يؤدي إلى اتساع الفجوة الغذائية وبالتالي انخفاض نسبة الإكتفاء الذاتي من الغذاء الذي ينتج عنه النتائج الآتيه : .

– انخفاض نصيب الفرد من الإنتاج المحلي من الغذاء .

– ارتفاع معدلات سوء التغذية والمجاعة .

– زيادة اعتماد الدوله على العالم الخارجي لتغطية وسد الفجوة الغذائية بواسطة الواردات والمعونات الغذائية .

– تصدير الدوله لبعض السلع الغذائية الحيوية من أجل استيراد سلع أقل جودة تحتاج لها .

ثانيا : مؤشر الواردات والمعونات الغذائية مقابل الصادرات الغذائية :

كان من نتائج ارتفاع مستوى الفجوة الغذائية واتساع حجم الهوة بين الإنتاج والاستهلاك زيادة الاعتماد على الخارج من ما تحتاجه الدول النامية من سلع ومنتجات غذائية، أدى بها إلى اختلال في الميزان التجاري لمعظم تلك الدول منذ السبعينات وكان لهذا السبب ان تغيرت أوضاع الأمن الغذائي في كثير من الدول واصبحت تعتمد على استيراد الغذاء من الخارج لسد العجز من احتياجاتها من الغذاء وهنا لابد من ذكرالحقائق التاليه :

– ان التركيب السلعي للواردات الغذائية يعكس أهمية السلع الغذائية الضرورية للحياة والتي يصعب الاستغناء عنها أو التقليل من حجمها بسهولة الا بقدر ضئيل ومن هذه السلع التي لا يمكن الاستغناء عن استيرادها أو التقليل منها الحبوب والتي تعتبر من السلع الحساسة في نظام المستهلك .

– طبيعة الأسواق الغذائية التي تحتكرها مجموعة قليلة من الدول والشركات المتعددة الجنسيات وما تملكه هذه القوي من امكانية التأثير علي هذه الاسواق والتحكم في أسعار السلع الغذائيه واستخدام الغذاء كسلاح ضغط وعقوبه لترويض الحكومات.

– ضعف القدرة التفاوضية للدول المستورده للغذاء بسبب تعاملها منفردة مع القوي الفاعلة والضاغطة في الأسواق الغذائية الدولية وضعف هامش المساومة نتيجة حساسية الغذاء ودوره في الاستقرار السياسي والاقتصادي .

واذا تمعنا النظر في هذا المؤشر فنجده يستخدم لقياس الفجوة الغذائية حيث يساوي مجموع الواردات الغذائية مطروح منها الصادرات الغذائية = الفجوة الغذائيه فاذا كانت قيمة هذا المؤشر موجبه كان هذا يعني ان هناك فجوة غذائية حقيقية وبالتالي تظهر مشكلة الأمن الغذائي حينها يتم تغطية الفجوة الغذائية بموارد غير محليه أو مستوردة، وامكانية الدوله في تغطية وارداتها يعتبر مؤشر جيد يمنع حدوث فجوة غذائية، وبالعكس إذا زادت قيمة الواردات الغذائية عن نسبة الصادرات فتكون هناك زيادة في حدة الفجوة الغذائية وتختلف هذه النسبة من دولة إلى أخرى حسب هيكل الإنتاج المحلي، ولاشك فإن قدرة الدولة في امكانية حصولها على النقد الأجنبي يعتبر عنصراً حيوياً في تحديد قدرة الدولة على استيراد الغذاء للمحافظة على الاتجاه العام الغذائي .

نخلص إلى أن إرتفاع نسبة الواردات عن نسبة الصادرات يؤدي إلى زيادة حدة الفجوة الغذائية وبالتالي حدوث مشكلة في الأمن الغذائي، حيث نلاحظ عدم كفاية قيمة الصادرات للوفاء بالواردات الغذائية يدل علي عدم كفاية الموارد الذاتيه لتغطية الواردات الغذائية ومن ثم الاعتماد على الخارج وزيادة معدل الديون والمعونات التي تكون مقابلها اشياء قد تؤي إلى فقدان الدولة لكرامتها وارتهان قرارها.

ثالثا : مؤشر مستويات التغذية:

يقاس المستوي الغذائي عادة بمقدار ما يكفي الفرد من السعرات الحرارية في اليوم والسعر الحراري (كيلو كالوري) يعبر عن مقدار الحرارة اللازمة لرفع حرارة الكيلو جرام في الماء درجة مئوية واحدة ولايفوتنا ان نذكر ان كمية السعرات الحرارية التي يحتاجها جسم الانسان تتفاوت بحسب المناطق التي يعيش فيها السكان وحسب فصول السنه وسن الانسان ونوعه (ذكر . انثي) ونوع العمل الذي يزاوله، وبناء علي ذلك لا يمكن تحديد السعرات الحراريه التي يحتاجها الفرد بشكل مطلق ولكنه يتم تحديد مستويات يغتدى بها عالميا وكان هذا حسب التصنيفات التي اعدتها المنظمات الدولية وتم استخدام مؤشر لقياس الحجم النسبي للفجوة المعيارية حيث نجد انها تساوي الفرق بين متوسط السعرات الحرارية المتاحه للفرد في اليوم ومتوسط المتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية التي توصي بها المعايير

الدولية، واذا كان متوسط السعرات الحرارية المتاحه للفرد في اليوم اكبرمن المتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية فيعني ذلك ان الدولة لا تعاني من فجوة معيارية والعكس اذا كان متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد في اليوم اقل من متوسط المتطلبات الأساسيه [1]

2-2-7 الأزمة الغذائية في العالم العربي :

وبعد ان تم استعراض اسباب ونتائج الأزمة الغذائية العالمية بإيجاز شديد من منظور عالمي يبرز سؤال أساسي وهو " اين موقع العالم العربي من هذا كله " ومن البديهي ان الدول العربية عانت وتعاني من أزمة الغذاء مثلها مثل بقية الدول النامية غير أن المشكلة اكثر حدة واعمق ضررا في العالم العربي عنها في بقية الدول النامية لكون المنطقة العربية منطقة عجز غذائي وربما تخلف غذائي وكذلك كان تأثرها اكثر عمقا واشد حدة. ولقد اهتم الباحثون في الوطن العربي بمسألة الأمن الغذائي من الناحية النظرية والعملية منذ السبعينات من القرن الماضي نظرا لتأثير العديد من المتغيرات المحلية والعالمية وفي مقدمتها حالة الجفاف التي سيطرت على اقاليم مختلفة من العالم والاتجاهات التضخمية للأسعار في الأسواق العالمية والتكتلات الاقتصادية في مجال التجارة الخارجية وخاصة بالنسبة للسلع الإستراتيجية. فضلا عن متغيرات محلية عربية كتزايد السكان وارتفاع معدلات النمو ومتوسط دخل الفرد في بعض الدول العربية " النفطية " ومن ثم تنامي الطلب على المنتجات الزراعية عموما والغذائية خصوصا. ترافق مع تقلص الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الهياكل الاقتصادية العربية، الأمر الذي أدى إلى تزايد العجز الغذائي. واستطاعت الدول العربية المصدره للنفط سد هذا العجز من خلال تحويل عوائد النفط لاستيراد الغذاء، إلا أن الدول العربية غير المصدره للنفط كانت معاناتها كبيره بحيث اضطرت إلى تخفيض جزء كبير من دخلها لاستيراد الغذاء. واستمرت حالة العجز الغذائي في الثمانينات حيث أخذت تتحول إلى تبعية مقلقة وبخاصة مع عدم توفر العملات الصعبة لإستيراد الغذاء بالكمية والنوعية المناسبة في بعض الدول العربية. وقد ساء الوضع في الدول العربية بحسب معدلات نمو الإنتاج والطلب الاستهلاكي على المنتجات الغذائية بحيث وصلت إلى مرحلة حرجة مع :

أولا : تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي وتدهور حصة الفرد من الناتج الزراعي في بعض الدول العربية .

ثانيا : وهو نتيجه عن السبب الأول الذي تمثل بتزايد الاعتماد على المصادر الخارجية لتأمين الغذاء

(1) محمد الفاتح الفكي، مصدر سبق ذكره، ص ص 141- 145

والذي انعكس في تزايد حجم الفجوة الغذائية كمياً وقيمياً [1].

2-2-8 معوقات التنمية الزراعية العربية :

ان شدة انخفاض الإنتاجية الزراعية العربية وجمودها واتساع الفجوة الغذائية وزيادة الاعتماد على الدول الخارجية لتغطية الإحتياجات الغذائية الأساسية تؤكد شدة المشاكل والمعوقات التي تواجه الإنتاج الزراعي، وتدعو إلى بذل جهود غير عادية للسيطرة عليها. ان تخطيط التنمية الزراعية ضمن خطط التنمية الاقتصادية الوطنية لم يوقف اتساع الفجوة الغذائية، كما ان الموارد الزراعية والمالية والبشرية الضخمة للبلاد العربية مجتمعة لم تجد بعد طريقها للعمل المشترك المنسق لمواجهة اشد ما تواجهه الأمة من تحديات .

ان مشكلة الأمن الغذائي تكمن في المعوقات القطرية والقومية معا، وان مواجهتها تتطلب السيطرة على هذه المعوقات التي يمكن ان نناقشها بايجاز فيما يلي :

1- التنمية الانفرادية القطرية :

سادت التنمية الزراعية حتي منتصف السبعينات على اساس قطري اذ اعتمدت كل دولة عربية على مواردها الطبيعية والمالية والبشرية في وضع وتنفيذ خطة تنميتها الاقتصادية مع قيام الدول غير النفطية بمحاولات تدبير جانب من التمويل الخارجي اللازم لخططها عن طريق القروض أو المساهمات وفي منتصف السبعينات تم انشاء بعض المشروعات العربية المشتركة ولكنها لا يكاد تؤثر لضآلة وزنها في التنميه القطريه السائده. ولما كانت الموارد الزراعية الطبيعية والمالية والبشرية والعلمية والتنفيذية موزعة توزيعا شديد التفاوت بين البلدان العربية، لذلك لم تتكامل جميع الموارد اللازمة لتحقيق معدلات نمو قطريه مرتفعة، فالبلاد البترولية التي تتوافر بها الموارد المالية الكبيرة لا تتوافر لها الموارد الزراعية الطبيعية والبلاد التي تتوافر بها الموارد الزراعية الكبيرة كالسودان والمغرب وسوريا والصومال تفتقر إلى الموارد المالية الكافية وبسبب تخطيط التنمية الزراعية على مستوى قطري استمرت معدلات النمو المنخفضة واستمرت الفجوة الغذائية في الاتساع. ولم تقتصر نتائج التنمية القطرية الانفرادية الزراعية على ضآلة معدلات النمو فحسب، بل ترتب عليها ايضا سوء توزيع الموارد المستثمره.

ففيما هو واضح ان هناك ضياع اقتصادي للموارد نتيجة توجيه قدر اكبرمن الاستثمارات إلى حيث تفتقر الموارد الزراعية الطبيعية، ومقدار أقل إلى حيث تتوافر هذه الموارد.

---

(1) رانيه ثابت الدروبي 2008، مصدر سبق ذكره، ص 289

(2) جامعة الدول العربية 1986م، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، برامج الأمن الغذائي العربي، الجزء الاول، استراتيجية الأمن الغذائي العربي، الخرطوم، ص 6

2 . قصور التمويل الزراعي من صناديق التمويل العربية :

اقترنت الانفرادية القطرية في التنمية الزراعية بتأخر اولوية التمويل الزراعي التى اتاحتها صناديق التمويل العربية مما ترتب عليه وجود فجوة تمويلية ضخمة ادت وما زالت تؤدي إلي ضآلة معدلات نمو الاستثمار والإنتاج في البلاد التي تتوافر فيها الموارد الزراعية ولكنها تفتقر إلى الموارد التمويلية ومن ناحية اخرى فقد اتيحت للمشروعات غير الزراعية قروضا اكبر في المتوسط عما اتيح للمشروعات الزراعية، وكانت نسبة القروض لقيمة المشروعات غير الزراعية اكبر في المتوسط عن نسبة القروض لقيمة المشروعات الزراعية وكان للتيسيرات التمويلية التي عملت بها صناديق التمويل العربية للأنشطة غير الزراعية اثرها في الحد من التدفقات المالية إلى نشاط الزراعة .

3. – تأخر أولوية قطاع الزراعة في خطط التنمية الوطنية :

على الرغم من محدودية معدل نمو الإنتاج الزراعي في البلاد العربية نتيجة التنمية الانفرادية القطرية وقصور التمويل المتاح من المصادر العربية، فإن خطط التنمية الوطنية لم تخصص للقطاع الزراعي حجما كافيا من الاستثمارات من مجموعة الموارد المخصصة للتنمية الوطنية ويعكس ذلك الأولوية المتأخرة التي توليها البلاد العربية للزراعة، وعلى الرغم من التغير في الفكر الاقتصادي والتنموي وما انتهي اليه من ضرورة اعطاء أولوية عالية لقطاع الزراعة تتناسب مع اهميته في عملية التنميه والمسانده القويه لهذا التغير الفكري فإن خطط التنمية الاقتصادية العربية ما زالت تولي قطاع الزراعة أولوية متأخرة في جهود التنمية، وبالإضافه إلى ضعف معدل التكوين الرأسمالي في الزراعة وما يترتب عليه من ضآلة معدلات نمو إنتاجها فإن اتجاهات هذا التكوين لا تحدد وفقا لما تمليه الاعتبارات الاقتصادية، فبينما تعطي الاستثمارات مردودا عاليا في مشروعات التنمية الرأسية كما يتمثل ذلك في انخفاض معامل رأسمالها فإن جانبا كبيرا من الاستثمارات يخصص لمشروعات التوسع الأفقي التي يرتفع فيها معامل رأس المال ويقل العائد منها [1]

4_ ضآلة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار الزراعي :

على الرغم من مساهمة القطاع العام في التنمية الزراعية فإن هذه المساهمة تعد المصدر الأساسي لتمويل هذه التنمية، ذلك أن مساهمة القطاع الخاص ضئيلة للغايه فضلا عن ان جانبا منها مستمد من المصارف الزراعية التابعه للقطاع العام . ان اكثر ما يوجه اليه التمويل العام هو المشروعات الكبري كمشروعات الري والصرف واصلاح الأراضي في حين ان هناك استثمارات على جانب هام من الجدوي الاقتصاديه يمكن تنفيذها في نطاق المزرعة أو في نطاق عدد محدود من المزارع ولكن

[1] المصدر السابق، ص7

لايتوافر التمويل الخاص لتنفيذها بسبب نقص مدخرات القطاع الخاص في الزراعة المترتب على سياسات الأسعار والضرائب. ان سياسات الأسعار توضع حاليا في اكثر البلدان العربية لصالح المستهلك في المدن وعلي حساب صالح المنتجين الزراعيين، كذلك يتعرض القطاع الزراعي لعدد من انواع الضرائب الظاهره والمستتره التي تمتص جانبا كبيرا من دخله، ومع التسليم بأن على قطاع الزراعه تمويل التنمية الاقتصادية في مراحل النمو المبكره إلا أن ما يحدث عن طريق التسعير والضرائب هو اعتصار شطر كبير من دخل قطاع الزراعة وبالتالي نقص مدخراته واستثماراته، واستخدام الحصيلة لا في تنمية باقي القطاعات بل في تشجيع استهلاك الغذاء في الحضر عن طريق خفض اسعاره . لقد اصبح مطلوبا من الزراعة في الواقع تمويل التنمية في القطاعات الأخرى بالإضافة إلى تحمل اعانة الاستهلاك في الحضر مما استتبعه نقص الدخل والادخار والاستثمار في الزراعه وتوالي هجرة العمال ورأس المال منها نظرا لضآلة العائد اليه. ان قطاع الزراعة قد اصبح قطاعا طاردا للعمل ورأس المال بسبب نقص الحوافز وسلبياتها وبالتالي اصبح يعاني جمود الإنتاجية والنمو .

5 . التخلف التكنولوجي للإنتاج :

يعكس تخلف الإنتاجية الزراعية العربية المستوى التكنولوجي للإنتاج فما زالت الزراعة العربية تعتمد في اكثر عملياتها الإنتاجية على مستلزمات الإنتاج المزروعة التي يترتب عليها قيام الزراعة الخفيفة بإنتاجيتها الشديدة الإنخفاض، وما زال استخدام المستلزمات التكنولوجية المشتراه محدودا للغايه وسيئا في كثير من الاحوال على الرغم من ان استخدام المستلزمات الحديثة المناسبه هو السبيل الوحيد لتكثيف الإنتاج ورفع مستوياته الإنتاجيه. ويبدو التخلف التكنولوجي للإنتاج واضحا بدءاً من البذور والتقاوي المستخدمه التي لا تناسب مشاكل البيئه مثل مشاكل انخفاض معدلات الامطار والمقاومه للامراض مثل صدا القمح أو تفرط السمسم في السودان أو تدهور الاصناف المستخدمه من المحاصيل السكريه أو صعوبات الحصول علي بذور البنجر والتعرض لاستغلال الشركات الأجنبية المحتكرة لإنتاج وتجارة هذه البذور . وتعتبر طاقة الدراسة العلمية والتكنولوجية العربية متواضعة جدا في مجال تحسين البذور والسلالات واكثار البذور المحسنه ونقل التكنولوجيا المناسبة للانتفاع بالسلالات العالمية المرتفعة الغلة كما يعتري القصور شبكة توزيع البذور المحسنه على قلة ما يجهز منها، اذ كثيرا ما تصل إلى المزارع في مواعيد غير مناسبة وبتكلفه مرتفعة وبدون ارشاد عن كيفية استخدام هذه البذور ومتطلباتها من عمليات الخدمة الزراعية. ان عدم تحقيق الانتفاع حتي الان ببذور السلالات المرتفعة الغلة من القمح والذره والأرز وعدم تحقيق الثوره الخضراء في البلاد العربية على

الرغم من تحقيقها في مناطق أخري من العالم يؤكد مدى تخلف نشاط تحسين البذور وضرورة بذل جهود علميه وتجريبيه مكثفه لرفع هذا التحسين الذي يعد نقطة البدء في رفع مستوي الإنتاج. ومن نتائج نقص استخدام القوة الميكانيكيه وعدم كفاية القوي البشرية والحيوانية البديله عدم اتمام العمليات الزراعية وفقا للمستوى الفني اللازم لادائها، ويرجع عدم التوسع في استخدام الالات الزراعية الميكانيكية إلى ضعف الحيازات وتبعثرها وبالتالي عدم قدرة صغار المزارعين على اقتناء الالات خصوصا مع ارتفاع اسعارها وعدم وجود الدعم الحكومي لاقتنائها أو مصادر ائتمان تمكمن المزارع من الشراء، كذلك هناك نقص واضح في توخي المعلومات الفنيه لدى الزراع عن نوعية الالات ومدي مناسبتها لاداء مختلف العمليات الزراعيه كما يمتد النقص الى الكوادر الفنيه لتشغيل وصيانة الالات والى قطع الغيار ومحطات الصيانه .

6 . نقص الأيدي العاملة :

من اخطر العوائق التي تواجه تقدم الإنتاجية الزراعية العربية نقص الأيدي العاملة الزراعية المدربة بسبب هجرة العمال من الريف إلى الحضر، وتمثل الهجرة في اغلب الاحيان هروبا من الظروف المعيشية المقترنة بالتقشف والاجهاد إلى ظروف معيشية حضرية افضل وقد اصبحت الزراعه بهذه الهجره قطاعا طاردا للعمل مثل ما اصبح قطاعا طاردا لرأس المال، وفي الوقت الحاضر اصبح قسما كبيرا من الخسائر التي تلحق بالأغذيه والمحاصيل سببه عدم توفر الأيدي العاملة اللازمه للجني والحصاد وزراعة الممحاصيل الصالحة للزراعة وتعد السياسة الاقتصادية والاجتماعية مسئوله إلى حد كبير عن الهجرة من الريف إلى الحضر وعن نقص الخبره وزيادة التقاليد، ان سياسات الأسعار يغلب ان تكون تمييزيه لصالح سكان المدن وعلى حساب سكان الريف، ففي سبيل المحافظة على القوة الشرائية للدخول الحضريه تلجأ هذه السياسات إلى تقرير أسعار" مخفضة للمحاصيل من شأنها ان تؤدي إلى انخفاض الدخول الزراعية وارتفاع الدخول الحقيقية الحضرية، وان تشكل عائقا لزيادة الإنتاج التي تمثل الحل الحقيقي لمشاكل المستهلكين، كذلك تميز سياسات الخدمات سكان المدن بكثير من الخدمات التي يحرم منها الكثير من مناطق الريف وسكانه . لذا اصبحت الهجرة من الريف إلى المدن امرا واقعا في معظم الدول العربية وبالتالي التأثير علي قطاع الزراعة .

7. حيازة الأراضي الزراعية :

يتسم نظام حيازة الأراضي الزراعية في البلاد العربية بسيادة الحيازات الصغيره، وبذلك تسود زراعة الكفاف وليس زراعة الكفاءة، وتستهدف ادارة الحيازات الصغيره اشباع الاستهلاك العائلي المزرعي اكثر مما تستهدف الإنتاج للسوق لتحقيق أقصي ربح ويترتب على عدم الإنتاج اساسا للسوق الابتعاد

عن التخصص والتركيز الجغرافي للمحاصيل، وكذلك الابتعاد عن اعتبارات الكفاءة الاقتصادية وفقا لضوابط الأسعار والتكاليف والابتعاد عن الزراعة الكثيفة لأن الإنتاج يعتمد على المستلزمات المتاحه مزرعيا على الاكثر وبالتالي تسود الزراعة الخفيفة، وكثيرا ما يسود نظام حيازة الأراضي المشاكل المرتبطة بعدم حصر وتحديد الحيازات والزراعة على الشيوع وانتشار وضع اليد وحقوق الاستغلال القبلي في الأراضي والمياه وهذه المشاكل بالغة التعقيد اجتماعيا وسياسيا ولا تسمح بانطلاق الحوافز ورفع الإنتاجيه. وبالنسبة لمزارع الدولة وهي وحدات كبيره لا تعاني من مشاكل الحيازة الخاصة الا انها تعاني من مشاكل الاداره .

8 . قصور البنية الأساسية :

علي الرغم من توفر الموارد الزراعية من ارض وماء في بعض البلاد العربية إلا أن عدم توفر المرافق والبنية الأساسية من طرق وتخزين وطاقه وغيرها يشكل عقبه تحول دون الاستغلال الكامل لتلك الموارد. على ان توفير البنيه الأساسية في ابسط صورها ما زال يتطلب استثمارات ضخمة وفي أي برنامج طموح للتنمية الزراعية لابد من الأخذ في الاعتبار التكاليف الإستثمارية والجارية للمرافق المطلوبة لحسن استغلال الموارد وتسويق منتجاتها الا ان انخفاض معدل العائد على تلك الاستثمارات لا يشجع على جذب رأس المال لإنشائها .[1]

9- معوقات في مجال التسويق الزراعي :

وهي معوقات مرتبطه اما بالخدمات التسويقيه ومدي توفرها أو بالسياسات والتنظيمات التسويقيه .

أ / الخدمات التسويقيه :

تعاني معظم الاقطار العربية من القصور الشديد في الخدمات المرتبطة بالتسويق الزراعي. فقصور وسائل النقل والترحيل وقلة الطرق المعبده أو انعدامها يمثل صعوبة أساسية لنقل وترحيل المحاصيل الزراعية ويؤدي إلى ارتفاع تكلفة توصيل هذه المنتجات إلى الاسواق ومن ثم تضع عائقا هاما في التوسع في انتاج هذه المحاصيل .

وتعوز الاقطار العربية الوسائل المقبولة لترحيل الحاصلات الزراعية مما يقلل نسبة الفاقد. كذلك عدم وجود الوسائل الحديثة للتخزين. ومراكز التسويق " ان وجدت " في الدول العربية فهي في الغالب مراكز مكانية لا تؤدي الخدمات المطلوبة والتي تتوافق مع متطلبات التسويق الحديث الهادفه نحو خدمة المستهلك والمزارع على حد سواء .

---

(1) المصدر السابق، ص 9

ب/ السياسات التسويقيه :

يمكن تقسيم الدول العربية في هذا الصدد إلى قسمين تلك التي تترك العملية التسويقية لعوامل السوق وظروف العرض والطلب مع بعض المداخلات التنظيمية وتلك التي تتبع الاقتصاد الموجه وتقوم بتنظيم العملية التسويقيه بشكل مباشر ومن المشاكل الأساسية التي تجابه المزراعين ورجال الأعمال المشتغلين بالزراعة في الدول التي تترك العملية التسويقية دون تدخلات أساسية هي المنافسه غير العادلة التي يتعرض لها القطاع الزراعي من قبل الشركات الأجنبيه التي يتم دعم منتوجاتها من قبل الحكومات المعنيه مثل دول السوق الأوروبية المشتركة التي تدعم الصادرات لبقية دول العالم لذلك نجد ان السلع الزراعية مثل لحوم الدواجن والبيض والفواكه والخضار تأتي من مناطق مختلفه من العالم إلى دول مجلس التعاون الخليجي مثلا وتمثل منافسا أساسيا للمنتجات المحلية. وحينما تضع هذه الدول رسوما جمركيه هدفها اعطاء ميزة نسبية للمنتوجات المحلية نجد ان دول التصدير يزيد من اعاناتها لتصدير منتجاتها مما يمكنها من المنافسة. بالرغم من وجود الرسوم الجمركية وتتبع الشركات الأجنبية سياسة الاغراق مستغلة الحرية الاقتصادية الموجودة في هذه الدول بما لذلك من اثار سلبية على القطاع الزراعي ولا تقوم بعض الدول العربية بدعم وحماية المنتوجات المحلية، وخاصة في بداية الإنتاجية للمشروعات المحلية، فكثير من الدول العربية لا توفر الأراضي اللازمة لتلك المشروعات، ولا توفر بعض مستلزمات الإنتاج المتوفره محليا مثل الكهرباء والمياه ووسائل الاتصال والنقل والتخزين باسعار تشجيعيه أو تسيير البعض الآخر غير المتوفر محليا ولان كثيرا من مستلزمات الإنتاج يتم استيرادها من الخارج، فإن تكلفة إنتاج السلع الزراعية محليا يفوق كلفة السلع المستورده، ومن ثم تفقد قدرتها على منافسة نظيرتها المستورده ذات الأسعار المنخفضه والتي لاتواجه أي عوائق عند استيرادها إلى بعض الدول العربية[1] .

وفي الدول العربية التي تتبع النظام الاقتصادي الموجه. إما ان يتم وضع تسعيره للمنتجات الزراعية يلتزم بها المزارعون، أو ان يحصر تداول المنتجات بأجهزة القطاع العام نظير ثمن معين يدفع للمزارعين وفي كلتا الحالتين تحدد الأسعار من منطلقات غير اقتصادية وتتسم هذه الأسعار بالتدني الذي لا يمكن معه تحقيق ربح معقول للمزارعين ولذلك نجد ان القطاع الزراعي قد تدهور كثيرا في معظم هذه الدول الأمر الذي دفع بعضا منها إلى التخلي عن هذه السياسيات وتصفية جزء كبير من مؤسسات القطاع العام. ولو استعرضنا السياسات السعرية في بعض الدول لوجدنا ان الأسعار المحدده

---

(1) عبد الله ثنيان الثنيان، مرجع سبق ذكره، ص ص175 -177

لا تتناسب وكلف الإنتاج ويعمق المشكلة ان الدول التي تتبع مثل هذا النمط من التسعير هي غالبية الدول العربية الزراعية. ولا تقتصر المشكلات في هذا المجال على السياسات السعرية بل تتعداها إلى أمور أخري تتمثل في حصر التسويق في جهات القطاع العام ومنع انتقال السلع بين المحافظات وهذه المحددات تجعل الدوافع ضعيفه لدي المزارعين لتطوير اعمالهم وتوسيع نشاطهم مما ينعكس سلبا على الأمن الغذائي العربي .

10 عقبات تجابه التصنيع الزراعي :

التصنيع الزراعي في معظمه هو عمليات صناعية تحويلية تجعل المنتج صالح للاستهلاك بصورة مقبولة من المستهلك ويندرج تحت هذا المفهوم الكثير من الصناعات الزراعية، مثل صناعة الألبان ومشتقاتها واللحوم الحمراء والبيضاء والخضار والفاكهة ومطاحن الحبوب ومضارب الأرز وتوجد لدى العالم العربي صناعات زراعية خفيفه جدا وابرز ماهو متوفر هي صوامع الغلال ومطاحن الدقيق وهي تعاني من العجز لسد الاحتياج المحلي وضعف طاقتها التخزينية والتسويقية. اما الصناعات الزراعية كصناعة الألبان بشكلها المتطور فلا تتواجد في اغلب البلدان العربية واذا استثنينا السعوديه ودول الخليج العربي بالنسبة لصناعة الألبان واللحوم الحمراء والدواجن، فان العالم العربي فقير لهذه الصناعات بل يسوده التخلف فيها إلى الدرجة التي يمكن معها اعتبار ان هذا القطاع غير متواجد في بعض الدول العربية الأمر الذي يفقد القطاع الزراعي أحد وسائل تنشيطه وتطويره من قطاع تقليدي يقوم بالإنتاج لسد الإحتياج المباشر لسكانه إلى قطاع إنتاجي ينتج للأسواق بصورة شبه أساسية ويواجه التصنيع الزراعي في معظم الدول العربية عدة مشاكل من ابرزها :

أ / عدم توخي الخامات الأساسية بشكل يتناسب مع الطاقات الاقتصادية للوحدات الإنتاجيه لهذه الصناعات، مما يمنع قيامها أو يؤدي إلى ارتفاع الكلفه لمنتوجاتها. ومن ثم تحملها خسائر كبيره تؤدي في كثير من الاحيان إلى توقف هذه المصانع واندثارها وهذا أمر واضح في مجال تصنيع الفواكه والخضر والورق والسكر. الأمر الذي جعل كثيرا من هذه المصانع تتوقف. مما ينعكس سلبا على التحول الإيجابي للقطاع الزراعي. ويقصد بهذه المشكله إنتاج نوعيات من المواد الخام لا تلائم العملية التصنيعية مثل إنتاج انواع من المحاصيل الزيتية والسكرية لا يمكن استغلال المعدات الصناعية معها بكفاءة اقتصادية وهذا واضح في مصانع سكر البنجر حينما يتم إنتاج سكري يحتوي على نسبة متدنية من السكر، يجعل الكفاءة التحويلية منخفضة وبالتالي ارتفاع كلفة التشغيل.

ب/ ان النظره السائده للصناعات الزراعية هي امتصاص الفوائض الزراعية وليست هدفا بحد ذاتها، وهذا افقدها الكثير من الاهتمام، وعدم إنتاج انواع تتلائم ومتقلبات هذه الصناعة وهذه النظرة الخاطئة

ساهمت مساهمة أساسية في تخلف هذا القطاع، فلم تظهر روافد لهذه الصناعه تدعمها بالمواد الخام اللازمه .

ج / تجابه الصناعات الزراعية المحلية منافسة شديدة من الشركات العالمية سواء من حيث النوعية أو السعر .

د/ يضاف إلى العوامل السابقة ضعف الدراسة العلمية في مجال التصنيع الزراعي، سواء من حيث المستوى التقني المطلوب أو من حيث المواد الخام الملائمه.

هـ/ يضاف إلي ما تقدم من اسباب ادت إلى تخلف قطاع التصنيع الزراعي تدخل السياسات السعرية بفرض اسعار لا تتناسب وكلف الإنتاج الأمر الذي يعرض هذه الصناعات لخسائر دائمه تقضي على نسبه كبيره منها وتحول دون قيام فعاليات صناعية اضافية وهذا ناجم عن محاولات الدول الحد من التضخم في الأسعار عملا على تحقيق قدر من العداله الاجتماعيه . [1]

2-2-9 أسباب ازمة الغذاء في العالم العربي :

ليس من السهولة بمكان تحديد أسباب أزمة الغذاء في الوطن العربي لتداخل الأسباب مع بعضها وتشابكها وتنشيط بعضها بعضا كمنظومة واحدة متعددة الأوجه والمستويات، وذلك وفقا لتنوع العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية على حد سواء، ويمكن تحديدها بالآتي [2]:

1- النمو السكاني والهجرة من الارياف .

2- تدهور الاراضي الزراعية .

3- نقص موارد المياة وتدني جودتها وسوء استغلالها .

4- تدني الاستثمارات الزراعية تدنيا كبيرا .

5- تدني الانتاجية الزراعية نتيجة لتخلف طرائق الزراعه المتبعه في اغلب المناطق الزراعية الرئيسة.

6- تدني قصور التخطيط الزراعي بشقيه النباتي والحيواني .

7- تدني التجارة البينية الزراعية وعدم الاستفادة من الخصائص الجغرافية للإنتاج الزراعي.

8- السماح بتصدير بعض السلع الغذائية الأساسية ،القمح والذرة ، وارتفاع اسعارها في الاسواق العاليمة .

9- اسباب أخرى (بيئية وأمنية وإجتماعية ...)

---

(1) المرجع السابق، ص 172 - 174

(2) ابراهيم احمد سعيد 2011م، مصدر سبق ذكره ، ص 555

2-2-10 آثار وانعكاسات الأزمة الغذائية العالمية علي العالم العربي :

اولا:الفئات المعرضه لخطر الجوع وانعدام الأمن الغذائي :

هناك عدد من الفئات المعرضه لخطر الجوع وانعدام الأمن الغذائي منهم :

أ – **فقراء الريف** : الذين يضمون المزراعين الذين لا أرض لهم والرعاه الرحل وافراد مجتمعات الصيد الصغيرة وهم كثيرا ما يعانون الجوع وسوء التغذية ونقص المغذيات الدقيقه فعدم كفاءة الإنتاج ونقص فرص الحصول على القروض والبذور والأسمدة والخدمات الارشاية وفرص الوصول إلى قنوات التسويق عوامل تؤدي كلها إلى خفض إنتاجهم الغذائي وفي المجتمعات الزراعية الفقيره يصبح الجوع امرا شائعا قبيل الحصاد اذ تكون المخزونات الغذائية قد نفدت والمحاصيل الجديده لم يجدي حصادها بعد لعدم وجود الإمكانيات المادية والتقنية .

ب – **فقراء المدن** : الذين يحتاجون لامدادات طاقة اقل بشكل عام في المدن. فان عدم كفاية الدخول يؤدي إلى سوء التغذية الذي يقترن بظروف معيشيه تتسم بالاكتظاظ العددي والافتقار إلى مرافق الرعاية الصحية مما يجعل فقراء المدن عرضه للاصابه بنقص التغذية والأمراض الفتاكة والمعدية .

ج – **اللاجئون والنازحون** : وهم ضحايا الإضرابات السياسيه والكوارث الطبيعيه ويعتمدون أساسا على المعونات الغذائية التي تقدم في حالات الطوارئ .

د – **النساء** : وقد يحصلن بسبب تواضع مراكزهن في بعض المجتمعات على أغذيه أقل من الرجال منذ طفولتهن المبكره وطوال حياتهن. وتعمل اعداد كبيره من النساء ساعات اطول من الرجال بالرغم من ان قوتهن ضعيفة وتنتشر الانيميا في صفوف النساء ويأتي سوء التغذية ليزيد من احتمال ولادة ناقصي الوزن وتوقع وفاتهم في عمر الرضاعه .

هـ– اطفال الأسر الفقيره : وهؤلاء الاطفال يعيشون في ظروف غير صحيه ويضطرون إلي الكد لساعات طويله في اعمال صعبه وعنما يصاب هؤلاء الاطفال بالعدوي يتحول نقص التغذيه الهامشي الذي يعانون منه إلى سوء التغذيه الحاد .

و – كبار السن : وهم يعانون انهيار نظام الأسره الممتده وعدم كفاية الخدمات الاجتماعيه المتخصصه لرعايتهم وتتزايد اعمارهم بإطراد وتشمل الفئات الرئيسيه التي تعاني من عدم الأمن الغذائي، الريف والحضر واصحاب الدخول المحدوده [1]

ثانياً: آثار الأزمة الغذائية العالمية على العالم العربي:

---

(1) محمد قيلي عبد الرازق2006م، التنمية الريفية المستدامة وقضايا الغذاء في العالم (الفقر– الجوع– سوء التغذية تنمية اقتصادية –اجتماعية– بيئية) دمشق، سوريا ، ص ص 192 . 193

توضح الصورة العامة لأزمة الغذاء العالمية أن هناك نحو 37 دولة في العالم تواجه أزمة غذائية حادة، علما ان نصيب افريقيا والعالم العربي من آثارها ليس بالقليل والتي يمكن ايجازها فيما يلي[1] :

- **على المزارعين** : نظراً لأن سوق تجارة السلع الزراعية يمثل احتكار قلة، فان المستفيد من ارتفاع الأسعار هو الشركات المسيطرة على تلك التجارة. لأن السعر الذي يتلقاه المزارعون في العاده يمثل نسبة ضئيلة من سعر تجزئة المنتجات النهائية، كما تحصل شركات التجارة الدولية والموزعون وبائعو التجزئة على 88% من سعر التجزئة ويذهب حوالى 10% إلى البلدان المنتجه، و2%فقط للعاملين في الزراعة، وكل ذلك بسبب سياسة الاحتكار .

- **ارتفاع نسبة الفقراء :**

أثرت أزمة الغذاء العالمية تأثيرا سيئا على المستهلكين خاصة الفقراء منهم لا سيما في البلدان النامية، حيث يمثل الإنفاق على السلع الغذائية نسبة تتراوح بين 70 و 80% من دخلهم، وبذلك فان ارتفاع الأسعار يؤثر على نقص الكمية المستهلكة من الغذاء كما يؤثر على تدهور نوعية سلامة الأغذية والتوجه نحو السلع الرديئه، مما يؤدي إلى سوء التغذية في عدد ناقصي التغذية الذي بلغ اقصاه في الفتره 2007 – 2009 .

- **الاثر على التضخم:**

ساهمت أزمة الغذاء العالمية بصفة كبيرة في ارتفاع معدلات التضخم العالمية، نتيجة الارتفاع الحاد في اسعار السلع منذ منتصف عام 2007، حيث ساهمت بنسبة 44% في معدل التضخم العالمي، وبنسبه بلغت 67.5% في آسيا مما يؤدي إلى استجابات غير ملائمة في مجال السياسات الاقتصادية الكلية من شأنها أن تزيد العبء على كاهل الفقراء وتقويض الاستقرار الاقتصادي الكلي.

- **اثر ازمة الغذاء على الاسواق :**

منذ اواخر عام 2007م اتخذت معظم الدول المتقدمة والنامية على السواء مجموعة من التدابير في مجال السياسات التجارية والضريبية لمواجهة ازمة الغذاء، تتممثل هذه التدابير في مجال السياسات كضوابط الأسعار المباشرة أو قيود التصدير أو زيادة الاجور.

ويمكننا تناول هذه الآثار ايضا من خلال الآثار الاقتصادية والاجتماعية بتفصيل اكثر :

1 – الآثار الاقتصادية:

علي المستوى الاقتصادي اسهمت الأزمة الغذائية في إعاقة حركة النمو والتنمية عن طريق تأثيرها

(1) بو ثلجه عائشه وآخرون ، 2016 مصدر سبق ذكره، ص 98

على موازين المدفوعات حيث أن هناك تصاعد في ارقام الواردات دون أن يقابلها زيادة في حجم الصادرات، هذا اضافة إلى أن ضعف الإنتاجية الزراعية اصاب بقية القطاعات الاقتصادية بالعديد من الآثار. ذلك بحسبان ان القطاع الزراعي في الدول النامية يعتبر مصدرا للغذاء والدخل القومي والعملات الأجنبية ونتيجة لما سبق اتجهت الدول إلى استيراد الغذاء في محاولة منها لسد النقص من المنتجات الزراعية حيث شهد الوطن العربي في فترة السبعينات اتساع حجم الفجوة الغذائية وبالتالي تزايد اعتماده على المصادر الأجنبية في سد النقص في احتياجاته من الموارد الغذائية الرئيسية (1).

وبما أن المنطقه العربية منطقة عجز غذائي دائم يدفع بدول المنطقة العربية إلي التبعيه الغذائية الدائمة للاسواق الخارجية مما يعني زيادة الاعباء الماليه على الميزانيه واعاقة مسيرة التطور والتنمية والالتفات إلى ضرورة توفير الغذاء تحت أي ظرف واي ثمن .

يترتب على هذا الاعتماد على الخارج جلب نوع من التضخم المستورد للاقتصاد العربي ويظهر هذا النوع من التضخم بين الدول العربية نتجة للعلاقات بين الدول العربية والدول الصناعية الكبرى وامكانية استخدام الغذاء كورقة توازن في حوار منتجي النفط والدول الصناعية أو مستهلكيه. (2)

الآثار الاجتماعية :

على المستوى الاجتماعي نجد ان الأزمة الغذائية تركت بصماتها واضحة. فالغذاء هو قوام البشرية والمورد الرئيسي للقوى العامله ذات الأثر الفاعل في عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي فان نقص الغذاء أو سوء التغذية و الجوع يعصفان بقوي العمل الرئيسية ويهددان مسيرة العمل التنموي فضلا عن تأثيرهما على المقدرات البشرية العقلية منها والجسدية. ومن جهة أخرى فإن الأزمة الغذائية مارست اثارها الاجتماعية من خلال خلق حاله من عدم التوازن في توزيع الواردات الغذائية حيث برز ذلك من خلال اهمال المناطق الريفية وتركيز معظم الواردات الغذائية في المدن. ودون شك فان هذا ساهم في تعميق ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن بحثا عن الغذاء وعليه فإن الهجرة من الريف إلى الحضر تؤدي إلى هجر الأراضي الزراعية واهمال القطاع الزراعي وعدم تمكنه من الاضطلاع بدوره في زيادة المنتجات الغذائية وبالتالي تتحول جموع المواطنين إلى مستهلكين للمواد الغذائية ومن ثم

---

(1) سعودي حسن سالم عز الدين ، مصدر سبق ذكره ، ص 58

(2) اسامة ميرغني عوض الله ابراهيم 1990، التكامل العربي في مجال انتاج الغذاء ، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد ، جامعة ام درمان الاسلامية ، ص 26

تتوقف عمليات التنمية في دول هي بالأساس تحمل مؤهلات التنمية الزراعية ويمكن من خلالها حفز النمو من بقية القطاعات الصناعية والخدمية [1].

ان الفجوة الغذائية تتنامى وتزداد وليس هناك مؤشرات تحسن في المستقبل القريب، بما ينطوي ذلك على آثار سلبية من الناحية الاجتماعية، إذ أن زيادة الفجوة سوف تزيد نسبة السكان الذين يعيشون تحت مستوى الكفاف ويجعل من الصعب على جميع افراد المجتمع الحصول على السلع الغذائية . وهذا بدوره يؤدي إلى مخاطر اجتماعية واقتصادية تؤثر في روافد الحياه .

اضافة إلى الأبعاد الاقتصاديه للأزمة الغذائية واثرها المبدد لثروات وامكانات العالم العربي واعاقة التنمية الاقتصادية الزراعية ، هناك ابعاد إستراتيجية وحيوية منها :

أ – ان استنزاف الموارد العربية لتوفير ضروريات الغذاء يبطئ وربما يمنع تكوين الأصول الزراعية والزراعية الصناعية التي يمكن ان تمد المنطقه بالاحتياجات الغذائية أو امداد معظمها، لكي تتوفر الموارد المالية لدفع عجلة التنمية في مختلف قطاعاتها الاقتصادية، ويضاعف من الأزمة ان العجز مستمر في الزيادة والتأصل مما يجعل المنطقة العربية حبيسة لقوى وعوامل جهنمية تعمل على تآكل وتلاشي مواردها .

ب – اما كون المنطقة العربية منطقة عجز غذائي دائم فهي تعتمد على بقية العالم في توفير السلع الغذائية المختلفه، وليس هذا فحسب. بل إن الفجوة الغذائية تبلغ حدتها فى سلع استراتيجية لا غني عنها مثل الحبوب وان الفجوة تتسع سنة بعد أخرى في هذه السلع مما يصرف الإهتمام عن تطوير وتنمية المجتمعات العربية .

ج – ان النظرة المتعمقه لتطور الفجوة الغذائية وتوقع استمرار اتساعها وخاصة في السلع الإستراتيجية الضرورية وعلى رأسها الحبوب والتي تقوم بتصديرها دول قليلة العدد متقدمه اقتصاديا يمكن ان تمارس سياسات احتكاريه اذا اقتضت مصالحها ذلك، كل هذا يشير إلى أن المستقبل غير البعيد يحمل في طياته قيدا على حرية القرار السياسي والاقتصادي العربي ليس فقط في مجال الغذاء .

د – ان استمرار المنطقه العربية على استيراد جل موارها الغذائية وتدهور القطاع الزراعي وتخلفه وخاصة تدهور البنية الأساسية فيه وقصوره عن الوفاء بالحد الأدنى لجذب رؤوس الأموال وخاصة العربية منها وقصور الأنظمة والتسهيلات، جعل هناك عزوفا من قبل اصحاب رؤوس الأموال عن

(1) المصدر السابق ، ص 27

توظيف اموالهم في تنمية وتطوير القطاع الزراعي. كما كان لعدم اعطاء هذا القطاع الاهتمام المطلوب تأثير كبير في خلق عدم الثقه لدى اصحاب رؤوس الاموال .

أي أن المنطقة العربية ليست فقط منطقة عجز غذائي بل وايضا منطقة غير مؤهلة لاجتذاب رؤوس الأموال وبالذات في المجال الزراعى[1] .

(1) عبد الله الثنيان الثنيان ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 47 ، 48

3- مقومات الأمن الغذائي في العالم العربي

3-1 :المقومات الطبيعية والبشرية في العالم العربي.

3-2: إنتاج السلع الغذائية في العالم العربي.

3-3: المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية في العالم العربي.

3-1 المقومات الطبيعية والبشرية في العالم العربي خلال الفترة 1997- 2015

تمهيد :

تعتمد قدرات الدول وإمكاناتها للإنتاج الزراعي ومدى ماتحققه في مجال أمنها الغذائي على الرصيد الذي تملكه من الموارد الزراعية الأساسية، وأيضا على معدل ما تبلغه من مستويات الكفاءة في استغلال وتوزيع تلك الموارد بين أوجه استخداماتها البديلة، والتوليف الأمثل فيما بينها. وبصفة عامة تزخر المنطقة العربية بقدر وافر من الموارد الزراعية الطبيعية التي تتيح لها إمكانية زيادة الإنتاج وتحقيق مستويات أفضل من الأمن الغذائي إذا ما أحسن استخدام تلك الموارد وتوفر مناخ الاستثمار الزراعي الملائم بما في ذلك الآلية المناسبة لتوفير التمويل للتنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي .

3- 1-1 الموقع والمساحة :

يشمل الوطن العربي مساحه شاسعة تقدر بنحو ثلاثة عشر مليونا ونصف المليون كيلو متر مربع أو ما يعادل 10,6% من مساحة العالم، وتمتد اراضيه من مياه الخليج العربي في اقصى الشرق عند خط الطول 60 شرقا تقريبا إلى شواطئ المحيط الاطلسي في اقصى الغرب عند خط الطول 10 غربا تقريبا وبذلك يضم الوطن العربي نحو سبعين درجة طوليه ويبلغ امتداد الوطن العربي حوالى سبعة ألاف كيلو متر وذلك من شواطئ المحيط الاطلسي غربا حتى ساحل خليج عمان شرقا أي ما يوازي سدس محيط الكرة الأرضية. وتبدأ حدود الوطن العربي من تركيا شمالا عند دائرة العرض 37 شمالا وحتى افريقيا المدارية المطيرة حيث يقع السودان الجنوبي والقرن الافريقي أي عند دائرة العرض 3 درجات جنوبا وبذلك فإن الوطن العربي يشتمل على نحو 40 درجة عرضية هذا ونحو ثلاثة ارباع مساحة الوطن العربي تقع في قارة افريقيه، والباقي في قارة اسيا وبموجب هذه المساحة الواسعة فإن الوطن العربي يتفوق على مساحة القارة الأوروبية بكاملها بل ومساحة الولايات المتحدة الأمريكية . ولموقع الوطن العربي مزايا فريدة اكسبته أهميه بالغه على مر العصور والأجيال فهو وسط بين المناطق الحارة وبين المناطق المعتدلة والباردة وهو كذلك نقطة الاتصال وهمزة الوصل بين العالمين القديم والجديد ببحاره ومحيطاته وجسر عبور بين الشمال والجنوب وإقليم وصل بين العالم النامي والمتقدم [1].

(1) محمد علي الفرا 1979، مشكلة انتاج الغذاء في الوطن العربي (سلسلة كتب ثقافيه شهريه يصدرها المجلس الوطني للثقافه والفنون والاداب)، الكويت ،صدرت السلسله في يناير 1978 باشراف احمد مشاري العدواني (1923-1990)،عالم المعرفه، 21 سبتمبر 1979م، ص ص43 -44

3-1-2 الأراضي الزراعية :

تتأثر الكميات المعروضة من الغذاء بالمساحات المتوفرة من الأراضي للزراعة، ونوعيتها ومقدرتها على الإنتاج، وكذلك ما تم حصاده فعلا من جملة الأراضي المزروعة. وتنحصر معظم مساحة الوطن في بيئات جافة وشبه جافة [1]

تقدر مساحة الوطن العربي ب1383 مليون هكتار وتقدر مساحة الأراضي القابلة للزراعة بنحو 200مليون هكتار. تعادل المساحة الإجمالية للوطن العربي نحو 10.6 % من مساحة اليابسة والمقدرة ب 13014 مليون هكتار في حين تعادل المساحة المزروعة عالميا والمقدرة ب 1549.4 مليون هكتار. وإذا كانت المساحة المزروعة في الوطن العربي تعادل نحو 5.2% من المساحة الإجمالية للعالم. وهذا يبين ان نسبة المزروع في الوطن العربي عالميا إلى المساحة العامة لا تمثل سوى 42.9 فقط من نسبة المزروع عالميا إلى المساحة العالمية. وهناك فرق كبير بين نصيب الفرد في أعلى دولة كالسودان 0.6 هكتار (6000 م^2) وبين أدنى دولة كالكويت (20 م^2) فقط أو جيبوتي بنحو 60 مترا مربعا. ومن المفيد ذكره أن المساحة المزروعة تعادل نحو 35.57% من مجمل المساحة الصالحه للزراعة، مما يفتح المجال واسعا امام مضاعفة المساحات الزراعية اذا توافرت الشروط الأخرى اللازمة لذلك. وبالوقت نفسه نجد أن نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة في الوطن العربي يبلغ نحو (6024 م^2) أي ما يعادل نصيب الفرد من الأراضي الزراعية في السودان بالنسبة للسودانيين وتقدر مساحة الأراضي المروية بنحو 14.04 مليون هكتار وهي تعادل نحو 19.6 من مساحة الأراضي المزروعة، وتعادل بالوقت نفسه نحو 5% من مساحة الأراضي المروية عالميا (278.1 مليون هكتار). وتعد نسبة الأراضي المروية عربيا أعلى من النسبة العالمية والبالغة 17.9 % وهذا عائد إلى جملة من الأسباب أهمها :

1- الظروف المناخية العربية لا تتوافق كثيرا في معظم المناطق مع الزراعة المطرية.

2- الاهتمام التاريخي التراكمي بالأراضي الزراعية كونها مهدا للحضارات العربية .

3- وجود اغلب الأراضي الزراعية الجديدة في احواض الأنهار ومحاولة الاستفادة منها بالقدر الكبير.

4- المشاريع الطموحة التي نفذت في الدول الزراعية الأساسية كمصر وسورية والعراق والمغرب.

من هنا يمكن القول أنه توجد مصداقية مرتفعه في جزء مهم من الأراضي الزراعية العربية كونها

---

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2004م، الخرطوم، يوليو (تموز) 2005م ، ص 18

تعتمد على الري، ولكن ما يؤخذ على الأراضي الزراعية العربية تدني إنتاجيتها التي تعود لجملة من الأسباب هي :

1- تخلف طرائق الزراعة .

2- قلة الاستثمارات الموجهة اليها.

3- تراجع مستوى استخدام التقانه .

4- ضعف الإرشاد الزراعي واختيار المركبات المحصولية المناسبة .

5- ضعف البحث العلمي .[1]

وعلى الرغم من كبر مساحة المراعي والغابات في الوطن العربي والتي تبلغ في مجملها نحو (449.38) مليون هكتار، تمثل حوالي (37.2%) من المساحة الجغرافية للوطن العربي، فإنها تعاني من العديد من المعوقات والتي من أهمها الرعي الجائر، والحرائق، ونقص الموارد المائية، وتحويل بعض اراضي الغابات إلى ارضي زراعية [2].

(1) إبراهيم أحمد سعيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 557- 559

(2) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقرير السنوي لأوضاع الامن الغذائي العربي 2016م ، ص 2

جدول رقم (3-1-1)

الأراضي الزراعية واستخداماتها في الدول العالم العربي خلال الفترة (1997- 2015)

السنوات	مساحة المحاصيل المستديمة		مساحة المحاصيل الموسمية		المساحة المتروكة	المساحة المزروعة	نصيب الفرد من المساحة(هكتار) المزروعة	نصيب الفرد من المساحة المتروكة	مساحة الغابات	مساحة المراعي
	المطرية	المروية	المطرية	المروية						
1997	6579.86	-	32969.50	10580.91	16993.43	66686.65	0.26	5.47	93893.40	346146.72
1998	6627.12	-	02؛34400	10663.27	15085.64	66882.08	0.25	5.32	93977.07	349530.07
1999	6961.30	-	33009.00	10329.95	16830.74	67130.79	0,25	5.17	92127.01	341005.37
2000	4470.75	2733.29	32998.10	9500.48	15725.22	64752.46	23	4.96	93782.13	420943.30
2001	4692.08	2751.11	30430.28	9261.25	17684.55	64819.25	0.22	4.85	93801.64	420365.86
2002	5081.79	2844.07	33657.95	9536.32	17348.97	68469.11	0.23	4.72	84600.25	398965.96
2003	5128.17	2923.26	34508.88	9765.39	16776.53	69102.23	0.23	4.59	84615.31	451699.50
2004	4729.65	3182.90	32396.95	10727.56	18540.13	69577.19	0.23	4.55	93632.65	457988.65
2005	4897.40	3353.41	33104.08	10657.43	19399.70	71412.02	0.23	4.43	92686.98	468646.97
2006	4960.45	3399.92	35611.73	9446.15	17891.81	71310.06	0.22	4.33	92704.08	468585.79
2007	4671.52	3057.74	29544.01	10311.08	15261.49	71027.00	0.21	4.22	91456.36	581393.79
2008	5016.80	3571.01	34398.15	10506.01	17688.20	71201.77	0.21	4.10	95382.88	497986.30
2009	5083.24	3534.25	35309.02	10086.52	14064.30	71270.44	0.19	3.99	94688.13	493990.75
2010	5213.75	3798.69	37455.71	8481.51	13558.58	68508.24	0.19	3.90	94872.72	493904.72
2011	556.99	3757.18	35459.18	11137.08	10028.43	69332.87	0.19	3.63	49008.24	494288.3
2012	5601.52	3788.87	32858.73	11208.31	16351.35	69808.79	0.19	3.63	48790.17	425295.3
2013	5702.10	3704.20	36713.28	11024.14	12482.20	69625.91	0.18	0.18	51971.62	325321.09
2014	5742 21.	3775.93	33588.47	10152.02	16664. 11	70131.43	3.56	0. 9	52356. 57	397064. 79
2015	5794.64	3796.12	33392.96	10230.22	16917.49	70131.43	3.47	0.18	52364.63	397046.63

المصدر : من اعداد الدارسة 2018، بالاعتماد على الكتاب السنوي للاحصاء ات الزراعية العربية ، المجلدات (19، 20 ،22، 23، 25،27، 29، 30، 31، 33، 34 ،35)

3-1-3 موارد المياه :

تتسم الموارد المائية في المنطقة العربية بالندرة سواء بصورة مطلقة من حيث تدني متوسط نصيب وحدة المساحة أو نصيب الفرد من المياه، أو بصورة نسبية مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم . كما تتسم بسوء توزيعها جغرافيا وصعوبة استغلال المتاح منها في كثير من المناطق، وفضلا عن ذلك تتفاقم هذه الندرة على كافة المستويات بمرور الزمن. وهناك خمسة مصادر للمياه في الوطن العربي، ثلاثة منها تقليدية وهي : الأمطار والمياه السطحية، والمياه الجوفية . واثنان غير تقليديين هما (مياه

التحلية، ومياه التنقية اعادة الاستخدام) وباستثناء الأمطار [1]. يبلغ اجمالي موارد المياه في الوطن العربي نحو " 257.5 مليار م3 / سنه منها " 95,4% " مياه تقليدية ومنها 81,2 مياه سطحية و (14,1) مياه جوفية وتتمثل الموراد غير التقليدية من المياه في اعادة الاستخدام والتحليه بنسبة " 3.8% " و " 0,9 % " من الإجمالي على التوالي ويستحوذ الإقليم الأوسط على نحو (40%) من اجمالي موارد المياه في الوطن العربي بينما تستحوذ اقاليم المشرق العربي والمغرب العربي وشبه الجزيرة العربية على نحو "31% " و23% "و"6%" على التوالي، يقل متوسط نصيب الفرد العربي من المياه عن خط الفقر المائي العالمي المحدد بنحو (1000متر 3 / السنة في ثلاثة اقاليم " شبه الجزيرة العربية ــ المغرب ــ والأوسط " ويزيد قليلا في اقليم المشرق ويقل في كل المنطقة العربية عن المتوسط العالمي الذي يقدر بنحو ألف متر مكعب في السنة، ومن المتوقع أن ينخفض هذا المؤشر إلى نحو 625م^3 في سنة 2030 حسب تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية [2] .

لقد كانت الموارد المائية في البلدان العربية في وادي النيل وبلاد الشام والعراق كافيه لاستقرار الأمن المائي فيها حتى اوائل السبعينات غير ان تفجر مشكلة الغذاء العالمية في منتصف السبعينات وتزامنها مع تزايد الاستهلاك العالمي للغذاء بسبب تزايد السكان أدى إلى ظهور مشكلة الانكشاف الغذائي في الدول العربية [3]

ومن المتوقع أن يؤدي النمو السكاني المتوقع إلى زيادة الضغط على الموارد المائية، مع انخفاض متوسط نصيب الفرد منها في المنطقة نحو (500) متر مكعب في عام (2030) شكل (3-1-1)

---

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقرير السنوي لأوضاع الامن الغذائي العربي 2010 ، السودان ، الخرطوم ، العمارات شارع 7 ، ص 8

(2) التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي العربي 2012م، ص 8

[3] منذر خدام2001، الأمن المائي العربي " الواقع والتحديات "، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ص258

شكل (3-1-1)

متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية في الوطن العربي خلال الفترة (1995- 2030)

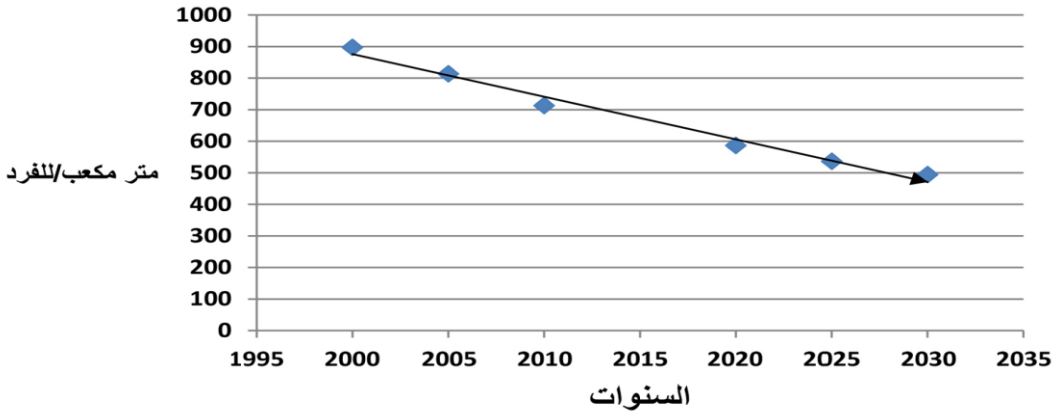

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي العربي 2016م – ص 3

جدول (3-1-2)

نصيب الفرد من الموارد المائية في الاقاليم العربية

الاقليم	جملة الموارد المائية "مليار م3	نصيب الفرد" م3 / سنويا "
المشرق العربي	79,89	1108,80
شبه الجزيرة العربية	15,41	241.53
الاوسط	103,55	814.16
المغرب العربي	59,22	708,93
الوطن العربي	257,52	744,50

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ـــ الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2012م

جدول (3-1-3)

الهطول المطري في الوطن العربي " مليار م 3 / سنة

الاقليم / الدولة	اقل من 100 ملم	100-300ملم	اكثر من 300ملم	اجمالي الهطول
الاردن	4,0	2,7	1,8	8,5
سوريا	0,6	25,4	26,8	52,6
العراق	4,6	54,5	40,7	99,9
فلسطين	001	102	6,8	8,0
لبنان	_	0,1	9,1	9,2
المشرق العربي	9,4	83,9	85,2	178,3
الامارات	1,1	1,3	_	24
البحرين	0,1	_	_	0,1
السعوديه	89,5	24,7	12,7	126,6
سلطنة عمان	5,4	7,6	1,9	15,0
قطر	0,1	_	_	0,1
الكويت	_	_	_	_
اليمن	7,0	30,8	29,4	67,2
شبه الجزيرة العربية	103,2	64,4	44,0	211,6
جيبوتي	0,9	2,6	0,5	4,0
السودان	41,6	76,5	376,2	494,4
الصومال	6,6	38,7	145,3	190,6
مصر	11,1	4,1	_	15,3
الاقليم الاوسط	60,3	121,9	1122,0	704,3
تونس	4,1	11,6	24,1	39,8
الجزائر	67,9	30,1	94,5	192,6
ليبيا	28,4	16,2	4,4	49,0
المغرب	29,2	34,1	86,6	150,0
موريتانيا	29,2	73,5	54,4	157,2
المغرب العربي	158,8	165,5	264.2	588,5
اجمالي الوطن العربي	331,6	435,6	915,4	1682.7

المصدر : الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية _ المجلد "32 " 2012م

يقدر متوسط هطول الأمطار في الوطن العربي بنحو (1632,7) مليار م 3 / سنه معظمها في الإقليم الأوسط .

يستخدم الجزء الأكبر من المياه في العالم العربي للري في الزراعة وبكفاءة تعتبر متدنية بصفة عامة نظرا لارتفاع نسبة الفاقد في مياه الري. وتتراوح نسبة سحب المياه العذبة للزراعة من الموارد المائية

المتجددة في سبع دول عربية (الكويت والإمارات والسعودية وليبيا و قطر والبحرين، واليمن) بين (2075%) في الكويت و(169%) في اليمن وتتراوح النسبة في تسع دول (الأردن، مصر، سلطنة عمان، سوريا، العراق، تونس فلسطين، الجزائر والمغرب) بين (99%) في الأردن و (43%) في المغرب. وتتراوح نسبة السحب السنوي في السودان والصومال ولبنان وموريتانيا بين (35%) و(12%) شكل (3-1-2) وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فإن البلدان تكون في حالة حرجة اذا استخدمت اكثر من (40%) من مواردها المائية المتجددة للزراعة .

شكل (3-1-2)

نسبة السحب السنوي من الموارد المائية في العالم العربي

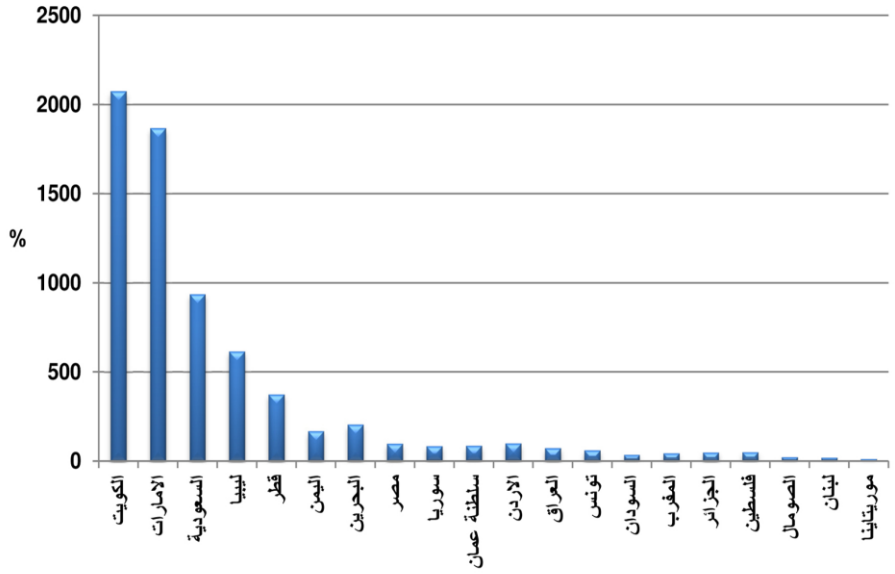

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي العربي 2016م، ص 4

3-1-4 الثروة الحيوانية والسمكية :

تشكل الثروة الحيوانية في الوطن العربي الشق الثاني من النشاط الزراعي الذي يعول عليها بشكل كبير لتحقيق الأمن الغذائي وزيادة الريعية الإنتاجية لقطاع الزراعة وتحسن الوضع الاقتصادي، لأنها قريبة من تحقيق احتياجات الأسواق من سلع المنتجات الحيوانية وتنقسم الثروة الحيوانية إلى مجموعتين:

أ- : الثروة الحيوانية البرية :

تمتلك الدول العربية اعدادا كبيرة من الثروة الحيوانية المختلفة، ويعود سبب ذلك إلى التباين المناخي واتساع الرقعه الجغرافية وتنوع الغطاء النباتي. وينتشر النظام الرعوي التقليدي على نطاق واسع في معظم الدول العربية ذات الكثافة الكبيرة من الثروة الحيوانية كالسودان والصومال [1].

تتميز نظم تربية الثروة الحيوانية في العالم العربي بالتنوع والتباين اذ يتركز نظام تربية المواشي في عدد من الدول العربية على الرعي المتنقل البدوي وشبه البدوي والبدوي التجاري ويواجه هذا النظام صعوبة مراقبة وحصر وتقييم تلك الثروة ورعايتها، بالإضافة إلى تعرضها إلى الاجهاد والمرض وانخفاض معدلات النمو في ظل الظروف المناخية والبيئية الصعبة السائدة فالمراعي الطبيعية هي ملك عام ويعتريها الإهمال وسوء الاستغلال كالرعي المبكر والحمولة الزائدة وغياب الدورة الرعوية وينتشر في العالم العربي على نطاق واسع تربية الدواجن والحيوانات في الحيازات الصغيره وفقا لنظام الإنتاج الكبير المتخصص والمكثف والحديث محدودة الانتشار. ولقد زادت بشكل يلفت له الانظار خلال الفترة الأخيرة تربية الدواجن، وحققت نتائج طيبة من أهمها مساهمتها في التخفيف من العجز في المنتجات الغذائية الحيوانية . [2]

وقدر الرصيد العربي من الثروة الحيوانية الابقار والجاموس والماعز والإبل بحوالي 345.5 مليون رأس وفقا لتقديرات 2014م. ومن الناحية العادية تشكل الاغنام نحو 179.1 مليون رأس تليها الماعز بحوالي 90.7 مليون رأس وتنتشر تربيتها بشكل خاص في المغرب العربي بلاد الشام والعراق وشبه الجزيرة العربية والأبقار والجاموس بنحو 59.1 مليون رأس وتكثر في السودان ومصر ودول المغرب العربي، ثم الإبل بنحو 16.6 مليون رأس وتربى بشكل واسع في العراق وشبه الجزيرة العربية ومصر والسودان ودول المغرب العربي وتمتلك الدول العربية حوالى 92%من إبل العالم، بينما لا تمثل الجاموس سوى 1.1% تقريبا من جملة اعداد الثروة الحيوانية في المنطقة العربية [3] وبصفة عامة تعكس الاحصاءات الخاصة بالثروة الحيوانية اتجاها نحو تزايد الاعداد الاجمالية لها ولكن ذلك لا ينف تراجع اعداد بعضها، وعلى الرغم من ذلك فإنها لاتفي بكامل احتياجات السكان من المنتجات الحيوانية، ذلك لتدني إنتاجية السلالات الحيوانية، ويرجع ذلك إلى اعتماد المربين على التربية التقليدية وضعف البنيات اللازمة لتربية وتسويق الحيوانات واستخدام اساليب تقليدية في نظم الإنتاج والتربية،

---

(1) عائشة بو ثلجة 2017، دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي ، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة حسيبة بوعلي بالشلف ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص 96

(2) ابو بكر عبدالله سليمان، مصدر سبق ذكره، ص 71

(3) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014م – ص 10

ونقص الموارد العلفية وتقلباتها وفقا لمعدلات الأمطار إلي جانب وجود معوقات ذات علاقة بالسياسات والنظم المؤسسية مما انعكس على ضعف نمو إنتاج اللحوم الحمراء والألبان رغم ارتفاع حجم رؤوس الماشية مقارنة بحجم المتاح [1] وهو ما يظهر من خلال الجدول (3-1-4)

جدول (3-1-4)

اعداد الثروة الحيوانية في الوطن العربي خلال الفترة (1997- 2015)

السنة /النوع	ابقار	جاموس	اغنام	ماعز	إبل
1997	8095.00	3178.16	146859.12	34100	11863.70
1998	9739.41	3227.67	152707.59	84399.36	11915.64
1999	55492.48	3403.31	158748.47	96724.63	12784.81
2000	57240.42	3496.90	161168.88	98574.75	13076.32
2001	58495.54	3655.60	160762.06	100550.03	13292.57
2002	59947.32	3839.90	15785.86	105531.46	13583.79
2003	60069	3895.41	165207.65	111778.98	14398.53
2004	60480.09	3960.07	166728.37	114113.11	14640.04
2005	61333.72	4115.50	174620.36	112420.53	15076.54
2006	61878.34	4352.10	181001.71	111978.69	15435.10
2007	62326.28	4378.75	184195.82	114201.51	15663.01
2008	63531.92	4443.10	184842.38	115259.43	15894.37
2009	63868.36	4131.01	183564.40	1161.43.70	15591.72
2010	64766.57	4120.08	181685.50	115730.95	15790.55
2011	53434.6	4292.51	174295.6	88149.5	16011.1
2012	54164.5	4304.51	177036.81	88981.7	16112.24
2013	54243.34	4243.60	177302.06	89843.72	16477.78
2014	54661.49	4287.60	185218.92	92479.07	16499.63
2015	54831.07	4019.14	185018.91	91980.73	16546.39

المصدر : من اعداد الدارسة2018م، بالاعتماد على الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية – مصدر سابق

(1) عائشة بو ثلجة، مصدر سبق ذكره، ص 96

ب – الإنتاج السمكي :

تشكل الثروة السمكية موردا اقتصاديا هاما في الوطن العربي لما يتمتع به من مقومات طبيعية تتمثل في 22,7 ألف كيلو متر من السواحل البحرية. ويقدر مجموع طول السواحل البحرية العربية بما يناهز 22.4 الف كيلو متر موزعة على اربعة مناطق رئيسية هي [1]:

* السواحل العربية المطلة على المحيط الاطلسي .

* البحر الابيض المتوسط .

* البحر الاحمر .

* المحيط الهندي وبحر العرب .

و" 608 " ألف كيلو متر مربع من الجرف القاري الغني بالأسماك ونحو "3" ملايين هكتار من المسطحات المائية والبحيرات والأنهار والمستنقعات والمجاري المائية الداخلية و " 6, 16 " الف كيلو متر من الأنهار التي تمر في الأراضي العربية. ينتج الوطن العربي حوالى " 4,2" مليون طن من الأسماك معظمه من المصائد الطبيعيه [2]

3-1-5 الموارد البشرية :

تعتبر الموارد البشرية المحرك الأساسي للتنمية في أي مجتمع ومهما كانت خصائصه وبفضل التطور التكنولوجي الذي عرفته البشرية فقد تراجعت أهمية العنصر البشري كمصدر للعمل اليدوي التقليدي في المزرعة بسبب الالات والاختراعات الحديثة، ولكن ما يزال دور المورد البشري مهما في البحث عن الكيفية التي يستخدمها في الاستفادة من الموارد الزراعية والحفاظ عليها وتحقيق أعلى قدر من الإنتاج بأقل التكاليف الممكنة (تكاليف اقتصاديه تكاليف بيئية) على العكس بل زادت الأهمية .

ولكن في الواقع من الصعب حساب قوة العمل الزراعية بدقة خاصة في الأرياف حيث يعمل افراد الأسرة في النشاط الزراعي بعضهم أو جلهم، ويكون العمل الزراعي وفق مراحل نمو النبات المزروع ومدته، وكم محصولا يزرع في الأرض خلال العام الواحد ومدى ارتباط الأسر بالعمل الزراعي [3]

تقدر اعداد السكان في الوطن العربي عام 2016م بحوالي (412) مليون نسمة منهم حوالي (169.86) مليون نسمة سكان ريفيون يشكلون نحو(41.23%) من اجمالي السكان. وتعتبر

---

(1) الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية 2014م، نحو مقاربة جديدة لتحقيق الأمن الغذائي العربي، ص 15

(2) التقرير السنوي لأوضاع الامن الغذائي العربي 2012م، مصدر سبق ذكره، ص 9

(3) عائشة بو ثلجة، مصدر سبق ذكره، ص 101

معدلات نمو السكان في الوطن العربي مرتفعة نسبيا وتشكل إحدى التحديات التي تواجه الجهود التنموية، إذ يقدر المعدل السنوي لنمو السكان في الوطن العربي خلال الفترة (2001- 2016 م) بنحو(2.2%) مقارنة بنحو (1.25) على مستوى العالم. وبالرغم من ذلك فإن الاحصاءات تشير إلى أن نسبة اعداد سكان الريف العربي إلى اجمالى سكان الوطن العربي بدأت في التناقص منذ منتصف السبعينات كما هو موضح في الشكل (3-1-2) ويرجع ذلك بصفة رئيسية لارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى المدن في معظم الدول العربية بسبب اختلال التوازن التنموي بين المناطق الحضرية والريفية، واختلال توزيع الخدمات والمرافق العامة وفرص العمل ومستويات الأجور بين الريف والحضر. اضافة إلى ذلك فان البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية والخدمات المساندة وبخاصة خدمات التمويل والتسويق الزراعي تعتبر ضعيفة في الريف العربي [1]

شكل (3-1-3)

تطور نسبة سكان الحضر ونسبة سكان الريف إلى اجمال السكان في الوطن العربي خلال الفترة 1976 – 2015 (%)

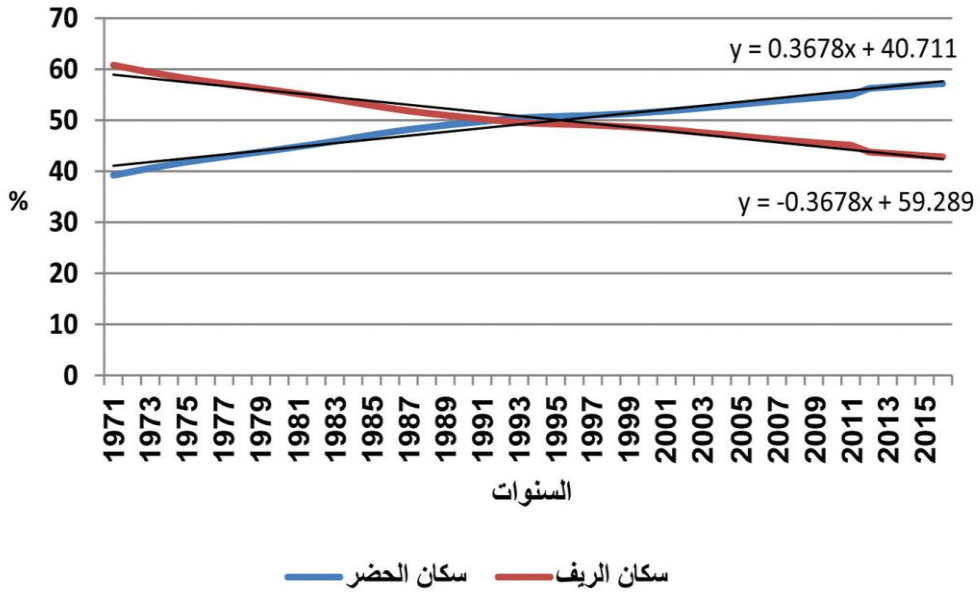

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية – التقرير السنوي لأوضاع الامن الغذائي العربي – ص 4

تمثل العمالة الزراعية في العالم العربي ما نسبته 23, 2 % من اجمالي القوى العاملة العربية وهذه النسبه في تراجع سنويا ويرجع ذلك بصفة رئيسية لارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر في معظم الدول العربية بسبب اختلال التوازن التنموي بين المناطق الحضرية والريفية وتختلف نسبة القوى

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي العربي 2016م ، ص 4

العاملة الزراعية إلى اجمالي القوى العاملة الكلية بين الدول العربية حيث ترتفع لاكثر من 50 % في كل من جيبوتي والصومال وتتراوح بين " 30%" و "38% " في موريتانيا والسودان واليمن ومصر والمغرب وبين " 10% " " و29% " في الجزائر وسوريا والعراق والكويت وسلطنة عمان وتتراجع هذه النسبه لاقل من "10% " في باقي الدول العربيه [1]

3-1-6 مدخلات الإنتاج:

تعتبر البذور والتقاوي المحسنة أحد أهم العوامل التي تساهم في الفجوة التقنية الزراعية في الوطن العربي جدول(3-1-5) حيث يقدر العجز في احتياجات " 8 " دول عربية من التقاوي المحسنة لمحاصيل الحبوب " القمح، الذرة الرفيعة، والدخن والأرز خلال الموسم الزراعي 2011م - 2012م بحوالي " 76,8% " من اجمالي احتياجاتها السنوية منها ويصل العجز نحو " 89 %" من البذور المحسنة للمحاصيل الزيتية، ,ونحو " 69 % " في بذور البقوليات (العدس، الفاصوليا ، الفول) وأما بالنسبة لتقاوي البطاطس فتستورد بصفة رئيسية. ان معدل استخدام الأسمدة الكيماوية لا يزال متدنيا في الوطن العربي مقارنة بالمستوى العالمي وان كان هذا المعدل يميل إلى الاستقرار النسبي خلال الفترة من (2010 _ 2012م) حيث يقدر بحوالى " 54,1" كيلو جرام / هكتار علي المستوى العربي بينما كان عالميا حوالى " 59,5 " كيلو جرام هكتار ويفوق استخدام الأسمدة في كل من مصر والأردن وسلطنة عمان والإمارات والسعودية والكويت والعراق المعدلات العالمية [2].

جدول (3-1-5)

استخدامات البذور والتقاوي في بعض الدول العربية في موسم 2011_ 2012م

المحاصيل	الاحتياجات	الإنتاج		الاستيراد		الاستخدام		العجز	
-	كميه	كميه	%	كميه	%	كميه	%	كميه	%
قمح	420,9	113,4	26,9	_	_	113,4	26,9	307,5	73,1
ذره شاميه	78,5	1,3	1,6	9,1	11,9	10,4	13,2	77,3	98,4
شعير	48,5	1,6	3,3	_	_	1,6	3,3	46,4	96,7
ذره رفيعة	87,5	31,9	36,4	_	_	31,9	36,4	55,6	63,6
ارز	94,6	21,3	22,5	_	_	21,3	22,5	73,4	77,5

(1) التقرير السنوي لأوضاع الامن الغذائي العربي 2012 م – ص 10

(2) المرجع السابق، ص 10

يتبع جدول (3-1-5)

المحاصيل	الاحتياجات	الإنتاج		الاستيراد		الاستخدام		العجز	
جملة الحبوب	730,1	169,4	23,2	9,1	1,2	178,5	24,4	560,7	76,8
بذور زيتيه	35,0	3,8	10,8	_	_	3,8	10,8	31,2	89,2
بقوليات	28,8	8,9	31,0	5,0	17,4	14,0	48,4	19,9	69,0
بطاطس	520,0	6,3	1,2	220,0	42,4	226,6	43,6	513,7	98,8

المصدر : جمعت وحسبت من واقع الاستمارات القطرية للدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي العربي 2012، ص 11(الدول الممثله في الجدول " الأردن البحرين، تونس السودان العراق، لبنان ومصر واليمن)

وتتمثل اهم مشاكل ومعوقات استخدام الأسمدة في الوطن العربي في عدم توفرها بالكميات الكافية وفي الأوقات الملائمة فضلا عن الارتفاع المتواصل في اسعارها وارتفاع تكاليف النقل وعدم المام المزارعين بالطرق الصحيحة لتسميد وأنواع السماد المطلوبة بالإضافة إلى ضعف التمويل الموسمي أو غيابه وارتفاع تكلفته .

شكل (3-1-4)

معدل استخدام الأسمدة الكيماويه في العالم العربي في 2012م

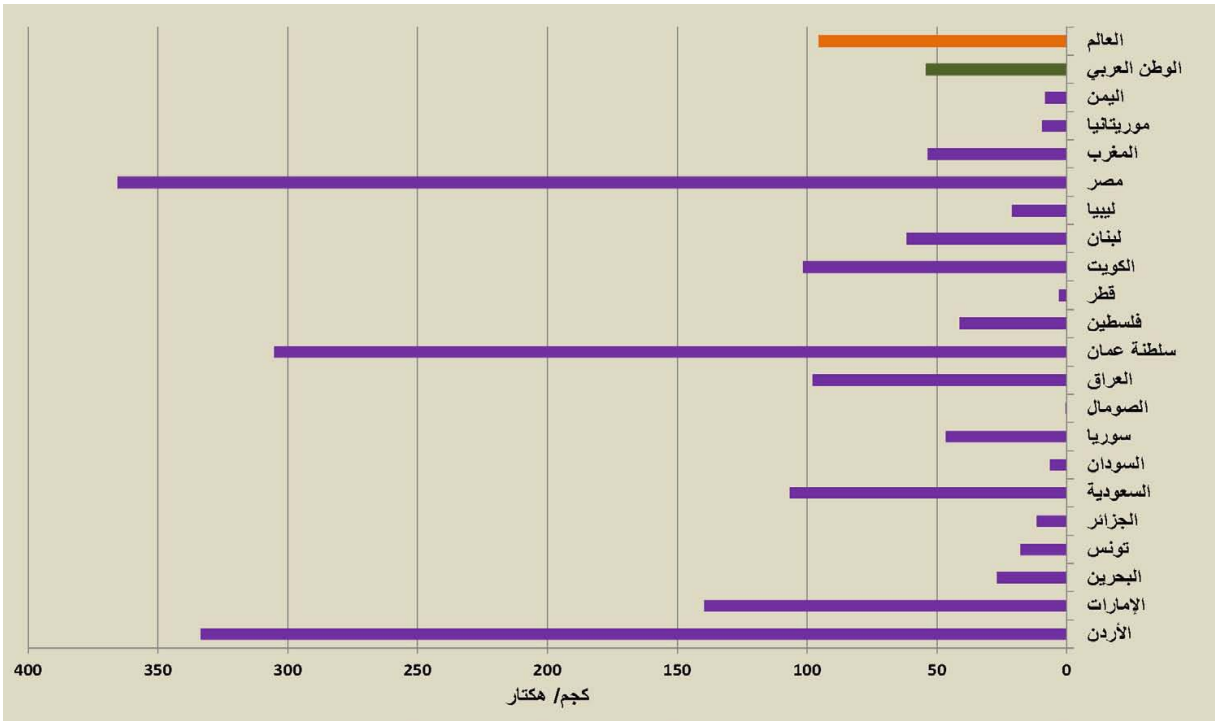

المصدر : التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي العربي 2012م، ص 11

ان عدد الجرارات الزراعية في مساحة ألف هكتار يعتبر مؤشر لمستوى الزراعة الآلية في بلد ما والذي يقدر بحوالى 11 جرارا لكل ألف هكتار على مستوى الوطن العربي بالمقارنة بمعدل 20 جرارا لكل ألف هكتار عالميا وهذا أمر يشير إلى تخلف الدول العربية عن العالم في هذا المجال على الرغم من حدوث تطور في استخدام الجرارات في الوطن العربي بالمقارنة بعام 2011 م الذي كان بمعدل 9 جرارا لكل الف هكتار (شكل 3-1-4).

3-1-7 التمويل والإقراض الزراعي :

يعتبر التمويل وتوفير رأس المال للقطاع الزراعي عنصرا مهما في النهوض بالزراعة العربية كماً وكيفاً، ولا تقتصر مهمة التمويل على رفع العبء على كاهل المزارع فحسب بل يساهم في تسهيل استخدام التكنولوجيا وتنمية المجتمع الريفي، وقد انعكس اهتمام الدول العربية في القطاع الزراعي من خلال زيادة المخصصات الاستثمارية للقطاع الزراعي في الخطط التنموية علي المستوى القطري . وبالرغم من ذلك إلا أن حصة القطاع الزراعي من الاستثمارات لا زالت منخفضة مقارنة بالقطاعات الأخرى حيث خصص الجزء الاكبر من الاستثمارات لقطاعات التجارة والخدمات والصناعة، بينما قطاع الزراعة مازال مهمشا. وقد قامت الدول العربية منذ عقد السبعينات بإنشاء مؤسسات الاقراض الزراعي وذلك بهدف تحفيز المؤسسات والأفراد على توجيه جزء من مدخراتهم لتمويل الانشطة الزراعية في بلدانهم، كما عملت خلال عقد الثمانينات على زيادة مساهمتها في رؤوس اموال هذه المؤسسات ولكن ذلك لم يكن في المستوى .

ومن المهم الاشارة إلى أن بعض الدول العربية تتوفر لديها موارد طبيعية وبشرية جاهزة لتنمية الزراعة ولكن تنقصها الموارد المالية، وعلى العكس من ذلك فإن هناك دولا عربية أخري تنقصها الموارد الطبيعية والبشرية وتتمتع بالموارد المالية التي يمكن ان توجه للاستثمار. ويمكن ايجاز مصادر تمويل الاستثمار الزراعي في الدول العربية بما يلي :

- قروض محلية .
- قروض خارجية مباشرة لتمويل الاستثمار الزراعي .
- تمويل ذاتي من قبل الافراد والمؤسسات .
- حجم قليل من القروض المصرفية (سواء من البنوك الزراعية المتخصصة أو البنوك التجارية) .

صناديق التنمية الزراعية .

– مؤسسات التمويل العربية كالهيئة العربية للأستثمار والإنماء الزراعي والمنظمة العربية للتنمية الزراعية وبعض الصناديق العربية كصندوق ابو ظبي [1].

وبالتالي نجد أن هناك تباين من حيث الإمكانيات المالية في المنطقة العربية، فهناك دولا غنية تمتلك موارد مالية معتبرة جدا كدول الخليج ولكنها رغم ذلك فإنها غير مستغلة في المنطقة بشكل يجعل مخرجات الإنتاج الزراعي كافية لمتطلبات السكان الغذائية والزراعية في الدول العربية.

(1) عائشة بو ثلجة ، مصدر سبق ذكره، ص 109

3-2 إنتاج السلع الغذائية في العالم العربي خلال الفترة 1997- 2015

يمكن الاستدلال على مدى تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي من خلال بعض مؤشرات الإنتاج الزراعي والتي تعكس مدى مساهمة الزيادة في الناتج الزراعي من مختلف المجموعات الغذائية المتزايدة نتيجة زيادة اعداد السكان وذلك من خلال المؤشرات التالية :

3-2-1 نسبة مساهمة الناتج الزراعي في اجمالي الناتج المحلي :

يعتبر القطاع الزراعي بمثابة القطاع الرئيسي المنتج للغذاء وتختلف الأهمية النسبية لقطاع الزراعة ومدى قدرته على توفير الغذاء من دولة لأخرى لأسباب كثيرة منها حجم ونوعية مايتاح في الدولة من أرض زراعية وموارد مائية وظروف مناخيه وإمكانية الاستفادة من التقدم التقني في المجال الزراعي وإتاحة الاستثمارات اللازمة لتنفيذ البرامج والخدمات الإنتاجية والتسويقية [1].

(1) مصطفى محمد السعدني وآخرون 2010م ، الفجوة الغذائية بالوطن العربي ، مجلة العلوم الزراعية والبيئية ، جامعة الاسكندرية ، ج . م . ع ، عدد (2) ، مجلد (9) ، ص 47

جدول (3-2-6)

نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي في العالم العربي

مليون دولار امريكي

البيان / السنة	الناتج المحلي الاجمالي	الناتج الزراعي	الناتج الزراعي / الناتج المحلي الاجمالي %
1997	597687.00	76179.00	13.24
1998	585497.80	82305.00	14.05
1999	620620.50	82663.18	13.31
2000	727444	79069	10.87
2001	711307	79352	11.16
2002	716567	79576	11.10
2003	756258.30	64153.78	8.48
2004	875089.98	68260.86	7.80
2005	1097348.00	71071.00	6.48
2006	1281754.00	80427.00	6.27
2007	1510629.50	91705.96	6.07
2008	1905019.00	104442.55	5.48
2009	1707659.00	114729.55	6.71
2010	2035515.00	125344.16	6.16
2011	2398156.62	126683.40	5.28
2012	2579017.94	139104.62	5.39
2013	267784.23	141451.05	52.82
2014	2819399.50	149966.69	5.32
2015	2741710.83	151037.40	5.51

المصدر : من اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

ويتضح من جدول (3-2-6) ان نسبة مساهمة الناتج الزراعي في اجمالي الناتج المحلي العربي في بعض السنوات مرتفعة جدا كما في عام 2013 والتي بلغت حوالي (52.82%) وفي سنوات أخرى كانت متدنية جدا كما في عام 2011 والتي بلغت حوالي (5.28) . وعموما تشير البيانات خلال فترة الدراسة إلى ضعف مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية .

3-2-2 واقع إنتاج السلع الغذائية في العالم العربي فى الفترة 1997 - 2015

1-مجموعة الحبوب :

تعتبر محاصيل الحبوب من أهم المنتجات الزراعية الاستراتجية التي توليها الدول النامية اهمية اقتصادية خاصة، فهذه المحاصيل الزراعية هي بمثابة الغذاء الرئيسي والأساسي بالنسبة لأغلب السكان في هذه البلدان. ولذا يوليها القائمون بالأعمال والمخططون على رأس الحكومات النامية اهتماما كبيرا لتلبية حاجات المواطن فيها ولمواجهة طلب الزيادات في السكان، أي توفير أو بمعني آخر تأمين الغذاء الضروري على الأقل لهم، تمثل مجموعة محاصيل الحبوب (القمح والشعير والذرة الشامية، والأرز والذرة الرفيعة) الثقل الوزني الأكبر في سلة الغذاء العربية، حيث انها تشغل اكثر من نصف المساحة المزروعة في الوطن العربي وتساهم بأكثر من (50%) من قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية [1]ومازالت إنتاجية الحبوب في الوطن العربي متدنية. ويرجع هذا التدني إلى عدة عوامل من بينها الفجوة التقنية وهذا أمر يستدعي النظر بشكل جاد في منظومة البحوث والتطوير لمحاصيل الحبوب في الوطن العربي على المستوى الوطني والقومي للوقوف على هذا الاخفاق في إنتاجية الحبوب في المناطق الزراعية. بالإضافة إلى عوامل أخرى بيئية ومناخية[2]

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي العربي 2011م ، السودان ، الخرطوم ، العمارات شارع 7 ، ص 20

(2) المنظمة العربية للتنمية الزراعيه، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2015م، ص 1-2

جدول (3-2-7)

إنتاج مجموعة الحبوب في العالم العربي (1997-2015م)

السنة	إنتاج الحبوب	معدل النمو السنوي %
1997	38974.55	-
1998	46097.22	18
1999	39918.74	13-
2000	36288.07	9-
2001	44780.09	23
2002	46212.43	3
2003	56197.61	22
2004	54276.78	3-
2005	52613.03	3-
2006	62025.53	18
2007	49759.67	20-
2008	46719.06	6-
2009	54929.57	18
2010	50600.94	8-
2011	54859.8	8
2012	51886.92	5-
2013	59790.32	15
2014	57371.72	4-
2015	58276.07	2
المتوسط	50609.37	3

المصدر: اعداد الدارسة 2018، بالاعتماد على الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (3-2-5)

الكميات المنتجة من الحبوب في العالم العربي (1997- 2015)

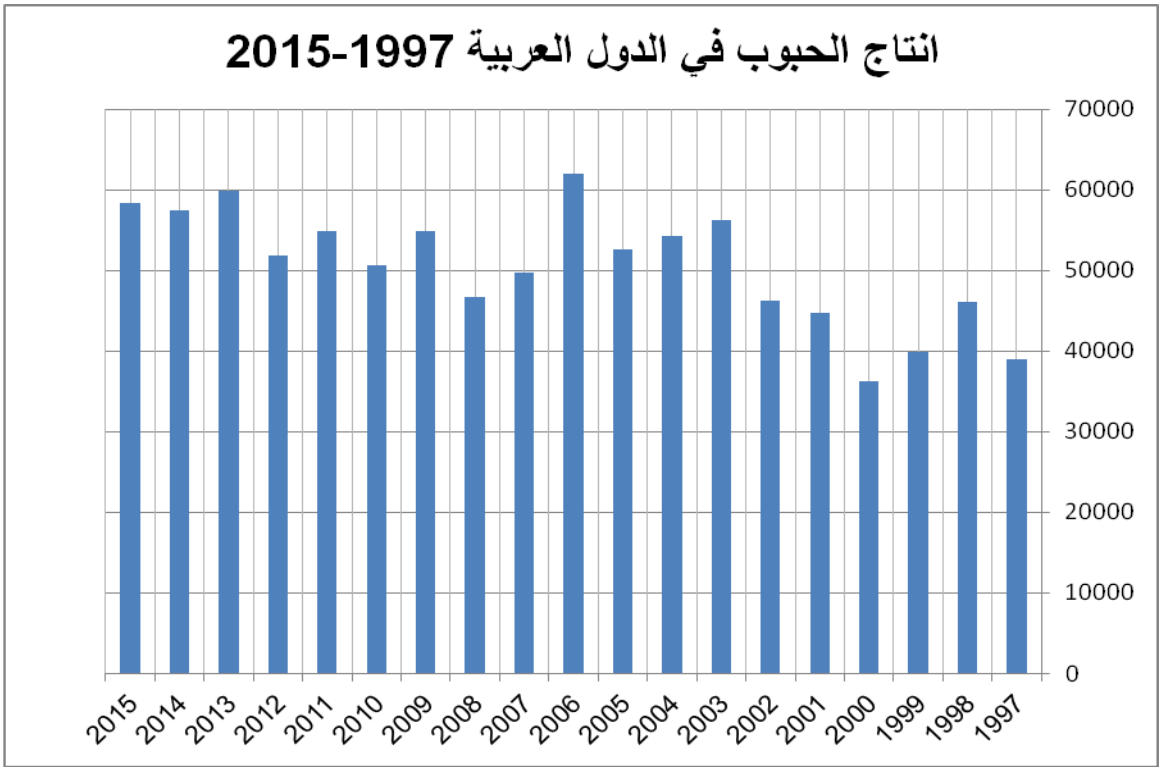

الإنتاج

السنوات

المصدر : من اعداد الدارسة2018، بالاعتماد على الجدول (3-2-7)

و إذا نظرنا إلى الجدول (3-2-7) والشكل (3-2-5) نجد ان أعلى مستوى للإنتاج بالنسبة للحبوب كان في عام 2006 والذي بلغ حوالي (620250.53) ألف طن وأدنى مستوي له في عام 2000 والذي بلغ حوالي (36288.07) ألف طن، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (3%) ويشير الإتجاه العام إلى التناقص في حجم الإنتاج بالنسبة لجملة الحبوب .

2-القمح والدقيق :

جدول (3-2-8)

إنتاج القمح والدقيق في العالم العربي (1997-2015م)

السنة	إنتاج القمح والدقيق	معدل النمو السنوي %
1997	16383.2	-
1998	21518.8	31
1999	17419.6	19-
2000	15823.7	9-
2001	20153.42	27
2002	22509.01	12
2003	27457.2	22
2004	28064.6	2
2005	25571.8	9-
2006	31264.7	22
2007	22860	27-
2008	20425.9	11-
2009	27098.3	33
2010	23847.7	12-
2011	27170	14
2012	26087.1	4-
2013	27276.6	5
2014	26980	1-
2015	27629.9	2
المتوسط	**23975.87**	**4**

المصدر: اعداد الدارسة 2018، بالاعتماد على الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (3-2-6)

إنتاج القمح والدقيق في العالم العربي خلال الفترة 1997- 2015

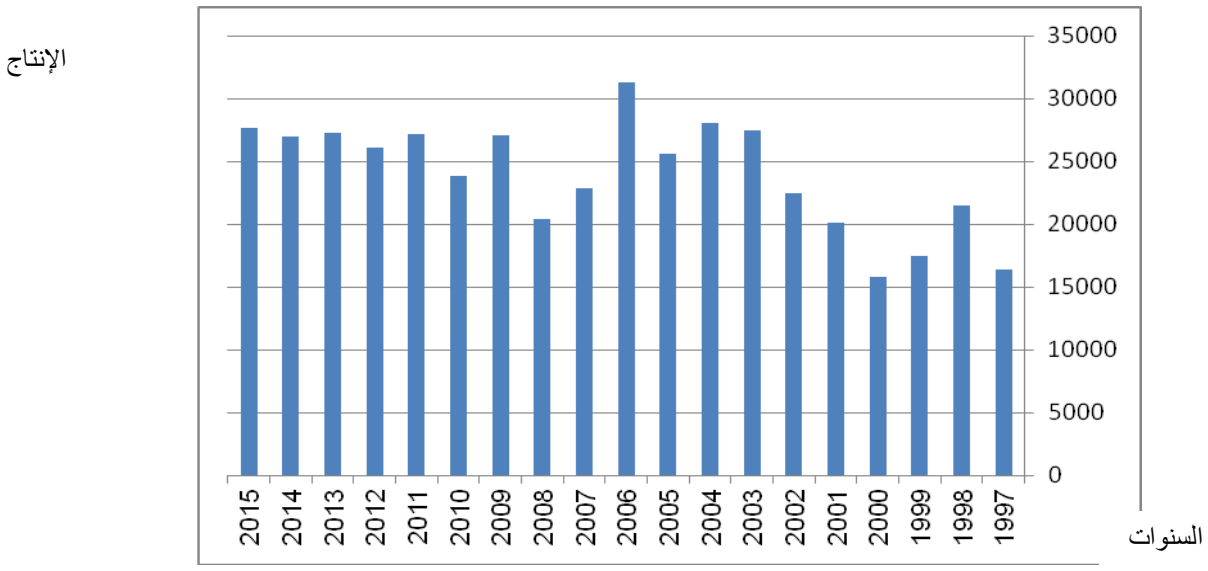

المصدر : من اعداد الدارسة 2018 بالاعتماد على الجدول (3-2-8)

يأتي القمح في المرتبه الأولى في مجموعة الحبوب من حيث الأهمية على مستوى الوطن العربي[1] ومن خلال الجدول (3-2-8) والشكل رقم (3-2-6) نلاحظ أن أعلى مستوى لإنتاج القمح كان في عام 2006 حيث بلغ حوالي (31264.73)ألف طن بينما بلغ أدنى إنتاج له في عام 2001 حيث بلغ حوالي (2015.42) ألف طن، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (4%) حيث يشير الاتجاه العام إلى التناقص في حجم إنتاج القمح والدقيق في العالم العربي.

(1) المرجع السابق ، ص 4

3- الذرة الشامية :

جدول (3-2-9)

إنتاج الذرة الشامية في العالم العربي (1997-2015م)

السنة	إنتاج الذرة الشامية	معدل النمو السنوي %
1997	7022.34	-
1998	7198.68	3
1999	6768.78	6-
2000	7035.5	4
2001	7457.87	6
2002	7071.03	5-
2003	7267.4	3
2004	7462.11	3
2005	8130.41	9
2006	7789.4	4-
2007	7327	6-
2008	7678.96	5
2009	7651.79	0
2010	7181.33	6-
2011	7110.1	1-
2012	8140.46	14
2013	7987.18	2-
2014	7310.65	8-
2015	7157.69	2-
المتوسط	7407.82526	0

المصدر: اعداد الدارسة 2018، بالاعتماد على الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (3-2-7)

إنتاج الذرة الشامية في العالم العربي 1997- 2015

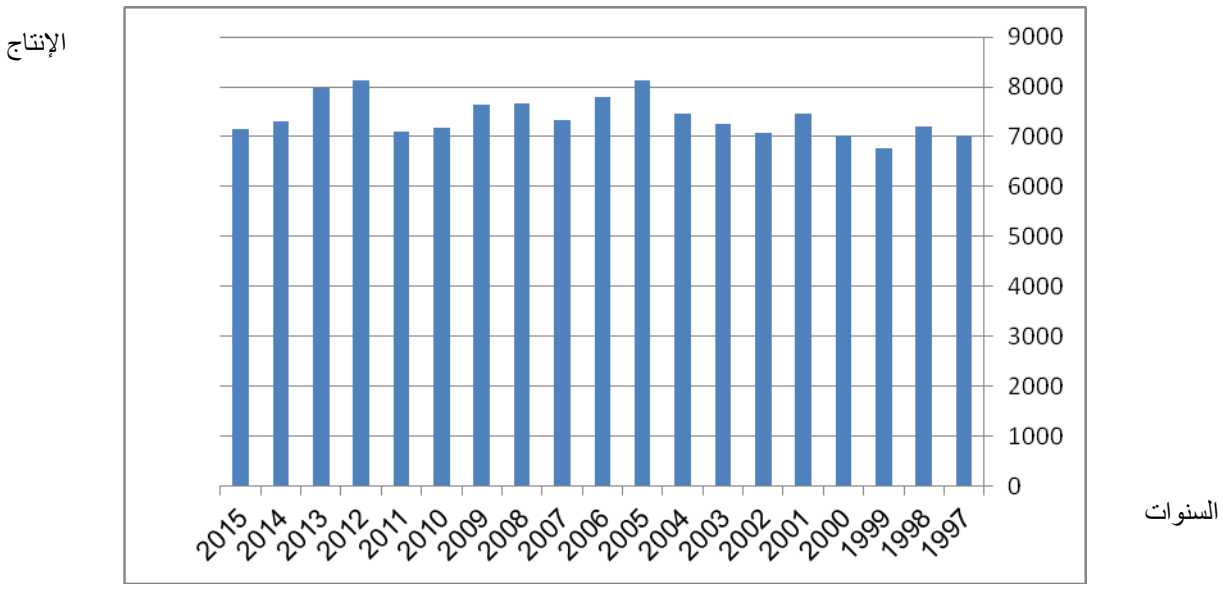

المصدر : من اعداد الدارسة 2018، بالاعتماد على الجدول (3-2-9)

بالنسبة للذرة الشامية وعلى الرغم من حجم الطلب المتزايد عليها في الوطن العربي لاستخدامها في مشاريع الإنتاج الحيواني فإن حجم انتاجها مازال متواضعا ويتضح من الجدول (3-2-9) والشكل (3-2-7) ان أعلى معدل إنتاج للذرة الشامية كان في عام 2012 حيث بلغ (8140.46) ألف طن وأدني مستوى في عام 1999م حيث بلغ (6768.78) ألف طن، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لإنتاج الذرة الشامية في العالم العربي (0%) حيث يشير الاتجاه العام إلى الاستقرار في إنتاج الذرة الشامية في العالم العربي.

4- الأرز:

جدول (3-2-10)

إنتاج الأرز في العالم العربي (1997-2015م)

السنة	إنتاج الأرز	معدل النمو السنوي %
1997	5827.9	-
1998	4830.6	17-
1999	6195.6	28
2000	6116.5	1-
2001	5365.4	12-
2002	6361.8	19

يتبع جدول (3-2-10)

السنة	إنتاج الأرز	معدل النمو السنوي %
2003	6384.4	0
2004	6755.1	6
2005	6606.6	2-
2006	7271.5	10
2007	7428.9	2
2008	7670.9	3
2009	5469.5	29-
2010	4706.6	14-
2011	6135.8	30
2012	6629.6	8
2013	6801.8	3
2014	6226.7	8-
2015	6194.8	1-
المتوسط	**6262.1**	**1**

المصدر: اعداد الدارسة 2018، بالاعتماد على الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العربية، مرجع سابق

شكل (3-2-8)

إنتاج الأرز في العالم العربي خلال الفترة 1997- 2015

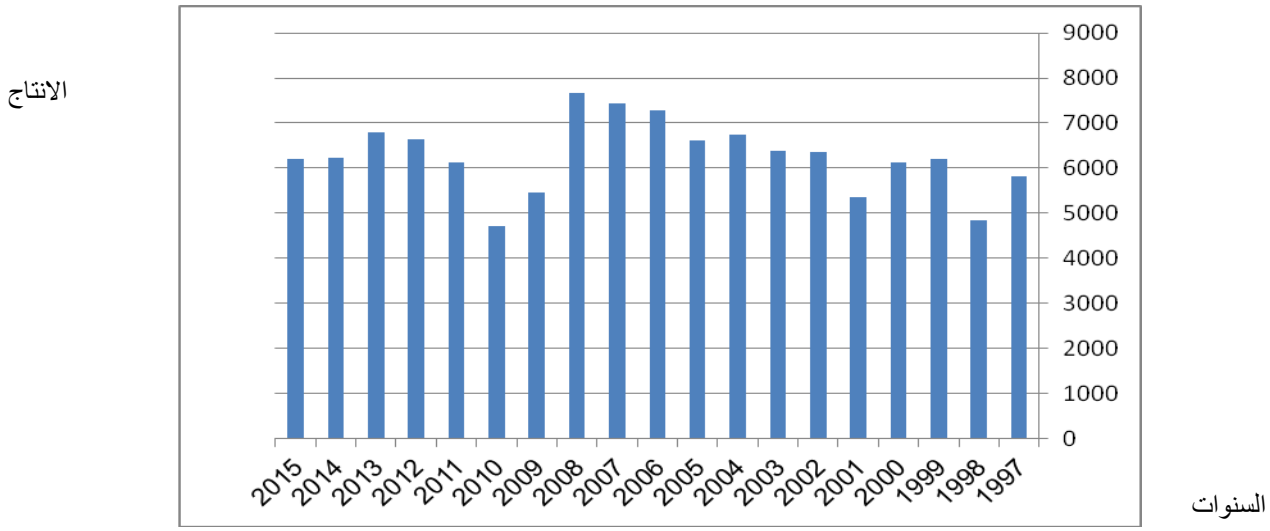

المصدر : من اعداد الدارسة 2018 ، بالاعتماد على الجدول (3-2-10)

يعد الأرز المحصول الحبوبي الصيفي الأهم في بعض الدول العربية مثل : مصر والعراق ثم موريتانيا وتشكل مساحته في مصر نحو (83%) من مساحة الأرز الاجمالية في الوطن العربي البالغة (729) ألف هكتار، فيما تمثل مساحته في العراق نحو (10%) . ويمثل إنتاج مصر من الأرز (89%) من مجموع الإنتاج العربي من هذا المحصول ويعزى ذلك الى ارتفاع انتاجية وحدة المساحة في مصر البالغة (5500) كغم/ هكتار. وهي بذلك تفوق المتوسط العالمي للإنتاجية بنحو الضعف. ومن خلال الجدول (3-2-10) والشكل (3-2-8) نلاحظ أن أعلى مستوى للإنتاج كان في عام 2008م والذي بلغ حوالي (7670.87) ألف طن وأدنى إنتاج كان في عام 2010 والذي بلغ حوالي (4706.62) ألف طن، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لإنتاج الأرز في العالم العربي(1%) ويشير الاتجاه العام إلى التناقص في في إنتاج الأرز في العالم العربي.

5 – الشعير :

جدول (3-2-11)

إنتاج الشعير في العالم العربي (1997-2015م)

السنة	إنتاج الشعير	معدل النمو السنوى %
1997	4218.97	-
1998	5412.22	28
1999	4350.44	20-
2000	2271.34	48-
2001	4445.05	96
2002	4569.36	3
2003	7338.04	61
2004	6502.32	11-
2005	4551.42	30-
2006	6637.98	46
2007	4422.32	33-
2008	3016.65	32-
2009	7948.41	163
2010	6458.65	19-
2011	7010.2	9

- يتبع جدول (3 2-11)

السنة	إنتاج الشعير	معدل النمو السنوى %
2012	5417.7	23-
2013	6885.37	27
2014	5576.84	19-
2015	9057.52	62
المتوسط	**5583.73**	**14**

المصدر: اعداد الدارسة 2018، بالاعتماد على الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (3-2-9)

إنتاج الشعير في الدول العربية خلال الفترة من 1997- 2015

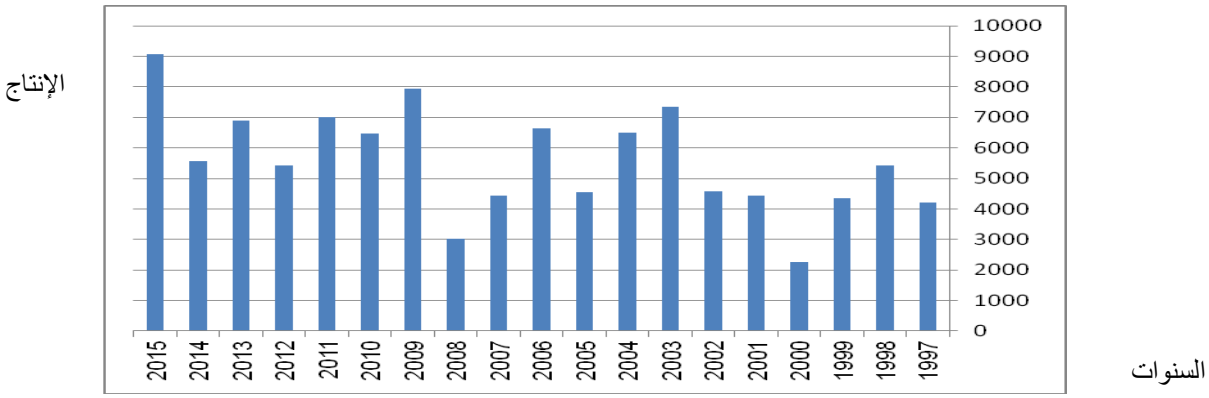

المصدر : من اعداد الدارسة 2018 ، بالاعتماد على الجدول رقم (3-2-11)

يعتبر إنتاج الشعير في الوطن العربي ضئيل جدا بالنسبة لمجموعة الحبوب إذا ما قورن بالقمح حيث تعاني اغلب الدول العربية من عجز في المنتج من هذا المحصول. ان الشعير والذرة الشامية يعتبران من أهم محاصيل الحبوب العربية في استخداماتها الغذائية والعلفية في الوطن العربي [1]

ويتضح من الجدول (3-2-11) والشكل (3-2-9) أن إنتاج الوطن العربي من الشعير بلغ أعلى معدل له في عام 2015 والذي بلغ حوالي (9057.52) ألف طن وأدني مستوي كان في عام 2000 حيث بلغ حوالي (2271.34) ألف طن، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (14%) حيث يشير الاتجاه العام إلى التزايد في إنتاج الشعير في العالم العربي.

5- **البطاطس :**

(1) المرجع السابق ، ص 22

تعتبر البطاطس أهم المحاصيل الدرنية بصفة عامة في الوطن العربي. يزرع هذا المحصول في معظم الدول العربية، ويعتبر ذو أهمية تصديرية لعدد من الدول فضلا عن أهميته الغذائية [2]

جدول (3-2-12)

إنتاج البطاطس في العالم العربي (1997-2015م)

السنة	إنتاج البطاطس	معدل النمو السنوي %
1997	6532.55	-
1998	7043.03	8
1999	7007.29	1-
2000	6372.7	9-
2001	6356.02	0
2002	8035.32	26
2003	8659.03	8
2004	9337.64	8
2005	10619.58	14
2006	10791.54	2
2007	9366.9	13-
2008	11092.55	18
2009	11320.83	2
2010	11934.61	5
2011	13750.59	15
2012	14176.28	3
2013	14803.86	4
2014	14760.05	0
2015	16222.47	10
المتوسط	10430.6758	6

المصدر: اعداد الدارسة 2018، بالاعتماد على الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العربية،مصدر سابق

(2) تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2016، مصدر سبق ذكره ، ص 16

شكل (3-2-10)

إنتاج البطاطس في العالم العربي خلال الفترة 1997- 2015

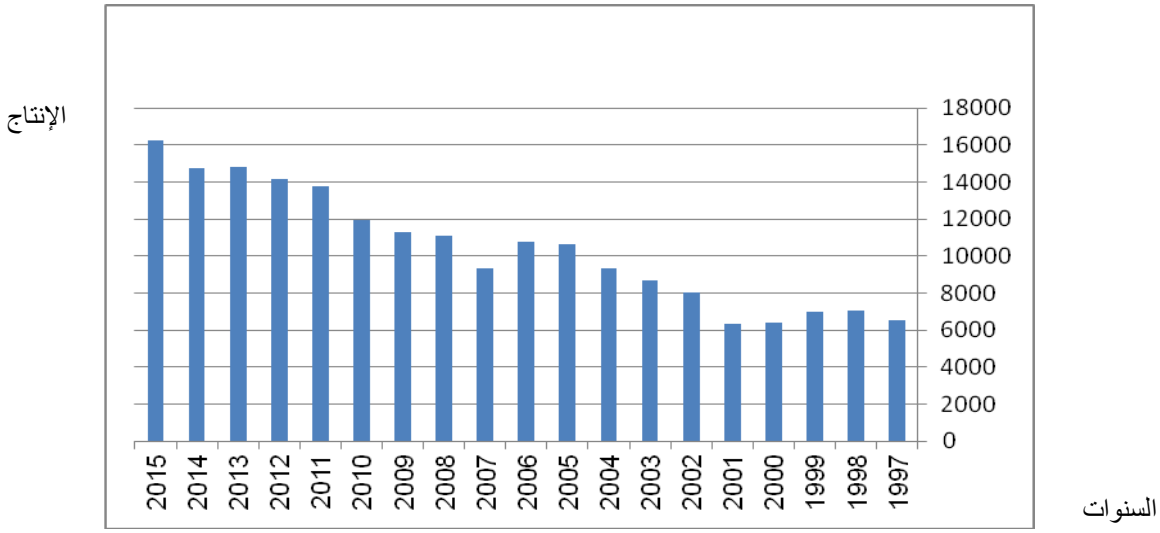

المصدر : من اعداد الدارسة2018 ، بالاعتماد على الجدول (3-2-12)

ومن خلال الجدول (3-2-12) والشكل (3-2-9) يتضح أن أعلى مستوى للإنتاج بالنسبة للبطاطس قد بلغ حوالي (16222.47) الف طن في عام 2015م وأدنى مستوى (6356.02) الف طن في عام 2001م طيلة فترة الدراسة، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (6%) ويشير الاتجاه العام إلى التزايد في إنتاج البطاطس في العالم العربي.

7- البقوليات :

جدول (3-2-13)

إنتاج البقوليات في العالم العربي (1997-2015م)

السنة	إنتاج البقوليات	معدل النمو السنوي %
1997	1218.11	-
1998	1477.71	21
1999	1168.87	21-
2000	1036.96	11-
2001	1331.44	28
2002	1492.05	12
2003	1557.09	4
2004	1395.97	10-
2005	1303.48	7-

يتبع جدول (3-2-13)

السنة	إنتاج البقوليات	معدل النمو السنوي %
2006	1496.37	15
2007	1296.17	13-
2008	1153.83	11-
2009	1321.37	15
2010	1224.89	7-
2011	1408.1	15
2012	1352.22	4-
2013	1417.39	5
2014	1404.02	1-
2015	1373.87	2-
المتوسط	**1338.416316**	**2**

المصدر: اعداد الدارسة 2018، بالاعتماد على الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (3-2-11)

إنتاج البقوليات في العالم العربي خلال الفترة 1997- 2015

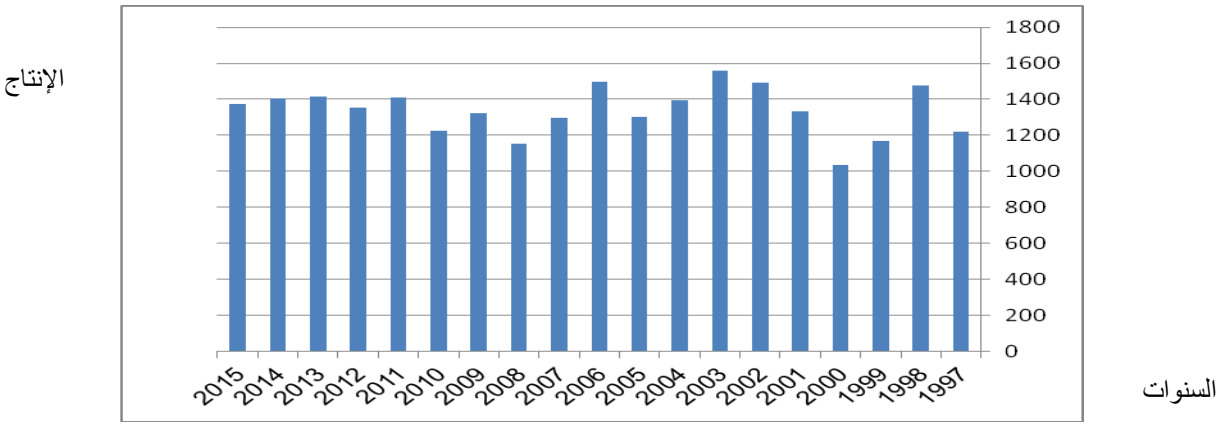

المصدر : من اعداد الدارسة 2018، بالاعتماد على بيانات الجدول (3-2-13)

تعد محاصيل الفول الجاف والعدس والحمص أهم محاصيل هذه المجموعة اضافة إلى الفاصوليا الجافة والبازلاء الجافة. تعتبر المغرب ومصر والسودان وسوريا هي الدول المنتجة الرئيسة للبقوليات على مستوى الوطن العربي [1] ومن خلال الجدول (3-2-13) والشكل (3-2-11) يتضح أن أعلي مستوى للإنتاج كان في عام 2003 والذي بلغ حوالي (1557.09) الف طن وأدني مستوى في عام

[1] المرجع السابق، ص 14

2000 والذي بلغ حوالي(1036.96) الف طن، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (2%) حيث يشير الاتجاه العام إلى التناقص في إنتاج البقوليات في العالم العربي.

8- الخضر :

جدول (3-2-14)

إنتاج الخضر في العالم العربي (1997-2015م)

السنة	إنتاج الخضر	معدل النمو السنوي
1997	35289.4	-
1998	36199.9	3
1999	42450.67	17
2000	36148.86	15-
2001	34554.58	4-
2002	40725.42	18
2003	39755.86	2-
2004	44535.2	12
2005	46168.69	4
2006	47338.04	3
2007	48006.77	1
2008	51437.3	7
2009	55270.85	7
2010	55389.84	0
2011	51154.7	8-
2012	52694.68	3
2013	54121.32	3
2014	54636.02	1
2015	52892.29	3-
المتوسط	46251.07316	**3**

المصدر: اعداد الدارسة 2018، بالاعتماد على الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (3-2-12)

إنتاج الخضر في العالم العربي خلال الفترة 1997- 2015

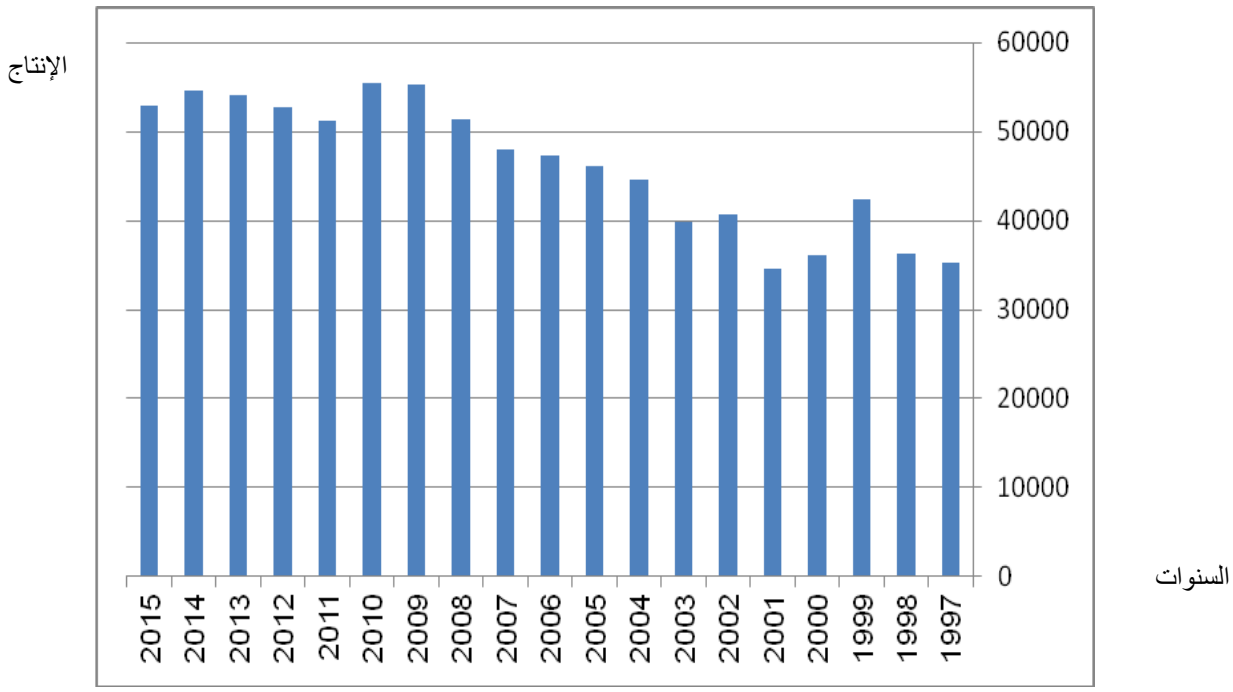

المصدر من اعداد الدارسة 2018 ، بالاعتماد على بيانات الجدول (3-2-12)

تتميز مجموعة الخضر بأهميتها الغذائية إذ أن الطلب عليها يتزايد بمعدلات عالية مع تزايد اعداد السكان وتحسن مستويات الدخول وزيادة الوعي التغذوي. كما تتميز بانتشار إنتاجها في كافة الدول العربية تحت انماط ونظم زراعية متباينة منها التقليدي ومنها الحديث [1]. وان كان التوجه في الفترة الأخيرة نحو الزراعات الحديثة والمتطورة ذات التقنيات العالية بالإضافة إلى أن محاصيل الخضر من المحاصيل النقدية المهمة والتي يدخل جزء مقدر منها في التجارة العربية [2] ومن خلال الجدول (3-2-14) والشكل (3-2-12) نلاحظ أن أعلى مستوى للإنتاج كان في عام 2010م والذي بلغ حوالي (55389.84) ألف طن وأدنى مستوى كان في عام 2001 والذي بلغ حوالي(34554.58) الف طن، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (3%) ويشير الاتجاه العام إلى التزايد في إنتاج جملة الخضر في العالم العربي.

(1) تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2015 م، مصدر سبق ذكره، ص 12

(2) المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2006، دراسة سياسات ونظم توزيع الغذاء في الوطن العربي وانعكاساتها على الأمن الغذائي ، الخرطوم ، ص 13

9- **الفاكهة :**

جدول (3-2-15)

إنتاج الفاكهة في العالم العربي(1997-2015م)

السنة	إنتاج الفاكهة	معدل النمو السنوي %
1997	24781.19	-
1998	25900.98	5
1999	25060.82	3-
2000	25226.43	1
2001	24625.8	2-
2002	27839.81	13
2003	26907.63	3-
2004	26882.72	0
2005	27353.9	2
2006	31344.28	15
2007	28302.55	10-
2008	29887.07	6
2009	30802.02	3
2010	30908.77	0
2011	31833	3
2012	32658.48	3
2013	33312.29	2
2014	34184.6	3
2015	35381.69	4
المتوسط	**29115.47526**	**2**

المصدر: اعداد الدارسة 2018، بالاعتماد على الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العربية،مصدر سابق

شكل (3-2-13)

إنتاج الفاكهة في العالم العربي1997- 2015

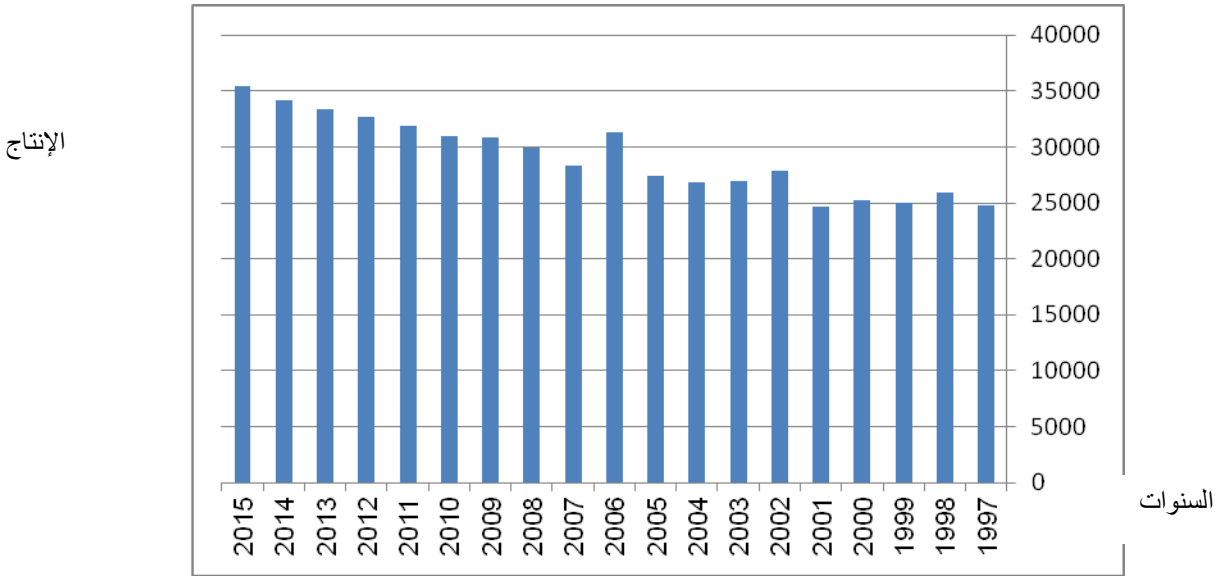

المصدر : من اعداد الدارسة 2018 ، بالاعتماد على بيانات الجدول (3-2-15)

شهد الإنتاج العربي من محاصيل الفاكهة تطورا مستمرا خلال الأعوام الأخيرة لما لهذه المجموعة من أهمية تصديرية لبعض الدول العربية التي تتمتع صادراتها بميزة نسبية في بعض الدول العربية والأوروبية[1]. وتتميز الفاكهة بأنواعها المتعددة بأهميتها الاقتصادية كإحدى السلع التصديرية في الدول العربية والتي تزرع على رقعة واسعة على امتداد الوطن العربي تصل إلى (4.2) مليون هكتار. وتمثل الفاكهة احدي المجموعات السلعية الزراعية التصديرية المهمة للوطن العربي ويأتي ترتيبها في المرتبة الثانية من حيث قيمة صادراتها بعد الأسماك. ونجد ان أعلى مستوى للإنتاج من الفاكهة كان في عام 2015 والذي بلغ حوالي (35381.69) ألف طن. وأدنى مستوى سنة 2001 والذي بلغ حوالي(24625.8) ألف طن، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (2%) ويشير الاتجاه العام إلى التزايد في إنتاج الفاكهة في العالم العربي، كما يتضح ذلك من خلال الجدول (3-2-15) والشكل (3-2-13)

(1) المرجع السابق ، ص 15

10- السكر- مكرر :

جدول (3-2-16)

إنتاج السكر- مكرر في العالم العربي (1997-2015م)

السنة	إنتاج السكر- مكرر	معدل النمو السنوي %
1997	2361.68	-
1998	2550.83	8
1999	2208.32	13-
2000	2466.73	12
2001	2445.66	1-
2002	2638.72	8
2003	2668.16	1
2004	2721.1	2
2005	2791.47	3
2006	2755.77	1-
2007	2894.17	5
2008	2809.27	3-
2009	2609.25	7-
2010	2587.55	1-
2011	3254.1	26
2012	3242	0
2013	2878.09	11-
2014	3338.91	16
2015	3861.74	16
المتوسط	2793.869474	3

المصدر: اعداد الدارسة 2018، بالاعتماد على الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (3-2-14)

إنتاج السكر (مكرر) في العالم العربي(1997- 2015)

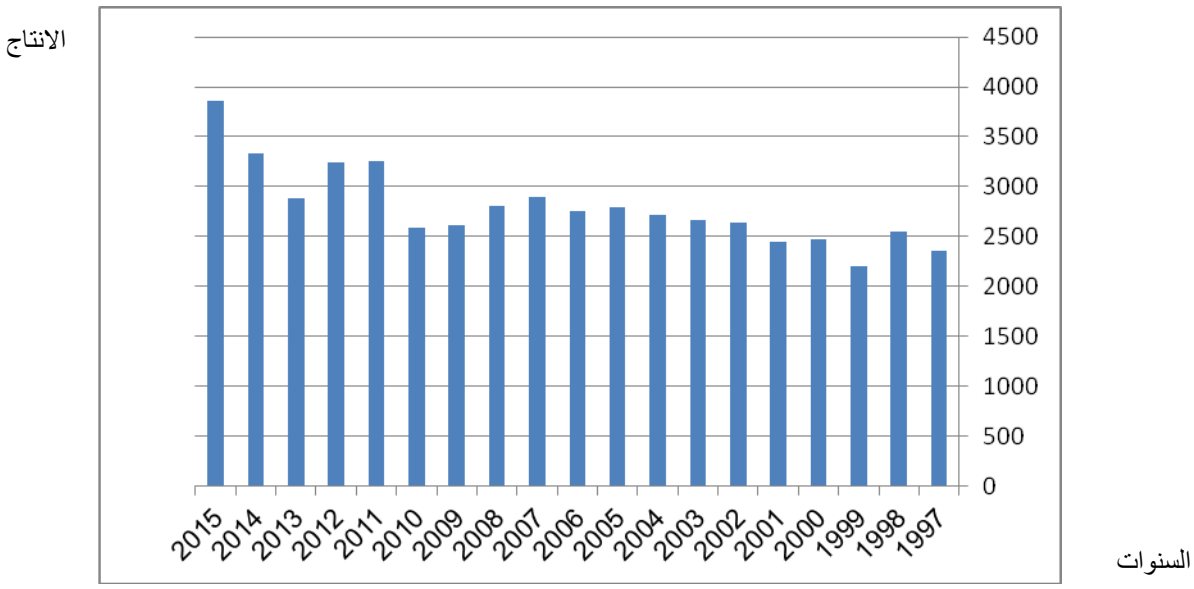

المصدر : من اعداد الدارسة 2018 ، بالاعتماد على بيانات الجدول (3-2-16)

يرتبط إنتاج السكر الخام بالمساحات المزروعة من المحاصيل السكرية والتي تتوقف بدورها على مدى توفر الموارد المائية خاصة بالنسبة لمحصول قصب السكر الذي تقتصر زراعته تقريبا على دول مصر السودان والصومال بالإضافة إلى محصول الشوندر السكري (البنجر) الذي يزرع في كل من سوريا ولبنان والمغرب ومصر ويتضح من ذلك أن إنتاج السكر الخام هو إنتاج محدود في المنطقة العربية ولا يغطي سوى ثلث احتياجات سكانها [1]

ومن خلال الجدول (3-2-16) والشكل (3-2-14) نلاحظ ان أعلى مستوى إنتاج للسكر (3861.74) ألف طن في عام 2015م وان أدنى مستوى إنتاج له في عام 1999 و الذي بلغ (2208.32) ألف طن، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (3%) ويشير الاتجاه العام إلى التناقص في إنتاج السكر في العالم العربي، وعلى الرغم من إنتاج مصر والسودان والمغرب للسكر، إلا انها في ذات الوقت تستورد كميات لتغطية احتياجاتها[2].

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي العربي 2004 م، ص 31

(2) التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي العربي 2015، مرجع سبق ذكره، ص 9

11-الزيوت والشحوم :

جدول (3-2-17)

إنتاج الزيوت والشحوم في العالم العربي(1997-2015م)

السنة	إنتاج الزيوت والشحوم	معدل النمو السنوي%
1997	1837.73	-
1998	1442.61	22-
1999	1689.48	17
2000	1746.61	3
2001	1585.4	9-
2002	1660.98	5
2003	1513.71	9-
2004	1547.13	2
2005	1458.94	6-
2006	1572.26	8
2007	1621.5	3
2008	1784.1	10
2009	1653.82	7-
2010	1824.35	10
2011	2161.6	18
2012	2004.02	7-
2013	2236.51	12
2014	1536	31-
2015	1931.36	26
المتوسط	1726.742632	1

المصدر: اعداد الدارسة 2018، بالاعتماد على الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (3-2-15)

إنتاج الزيوت والشحوم في العالم العربي1997- 2015

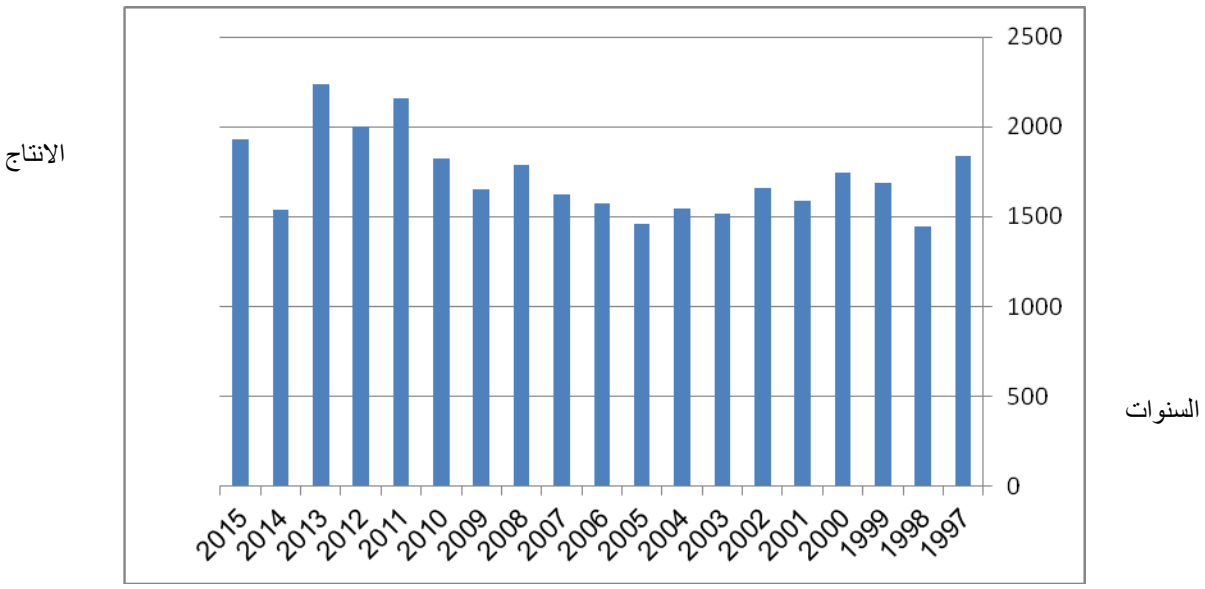

المصدر : من اعداد الدارسة 2018 ، بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-2-7)

يتوقف الإنتاج العربي من مجموعة الزيوت النباتية على المساحات المزروعة بالدول العربية من الأنواع المختلفة من هذه المحاصيل والتي يرتبط إنتاجها اساسا بالعوامل المناخية المتوفرة والتي تحدد نوع المحاصيل المزروعة من تلك المجموعة [1]. ومن خلال الجدول (3-2-7) والشكل (3-2-15) نجد ان أعلى مستوى للإنتاج كان في عام 2013 والذي بلغ حوالي (2236.51) ألف طن. وان أدنى مستوى للإنتاج كان في عام 1998م والذي بلغ حوالي (1442.61) ألف طن، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي(1%) ويشير الاتجاه العام إلى التناقص في إنتاج الزيوت والشحوم .

ثانيا المنتجات الحيوانية والسمكية :

أولا : المنتجات الحيوانية :

يزخر الوطن العربي بثروة حيوانية حيث يصل تعداد الابقار فيه إلى حوالى (55.1) مليون رأس والجاموس (4.4) مليون رأس بينما تعداد الاغنام وصل الى (184.2) مليون رأس والماعز الى (91.3) مليون رأس، والإبل الى (16.7) مليون رأس، إلا انها تتسم بانخفاض إنتاجيتها وبخاصة من اللحوم الحمراء والألبان حيث ان النمط السائد في تربية الثروة الحيوانيه يعتمد على النظام الرعوي التقليدي، بالإضافة إلى تدهور المراعي في المنطقة العربية وزيادة الحمولة عليها، وشح الميزانيات المخصصة للإنفاق على بحوث تحسين السلالات الحيوانية المزرعية. وبالرغم من ذلك فقد حقق إنتاج

(1) التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي العربي 2004، مرجع سبق ذكره، ص 32

اللحوم بشقيها والأسماك وبيض المائدة تزايدا ملحوظا وقد يعزي ذلك إلى الاهتمام الذي حظي به قطاعا الإنتاج الحيواني والسمكي في العديد من الدول العربية في السنوات الأخيرة فيما شهد قطاع الألبان ومنتجاته انخفاضا طفيفا في إنتاجه في عام 2015م مقارنة بعام 2014م [1]

1- مجموعة اللحوم :

بلغ إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء نحو (8.52) مليون طن في 2016م بزيادة طفيفة عن إنتاج العام 2015 م بلغت حوالي (0.6%) ، ونحو (1.8%) عن متوسط الفترة (2010- 2014م). ويمثل الإنتاج العربي من مجموعة اللحوم حوالى (4.3%) من الإنتاج العالمي الذي بلغ نحو (197.7) مليون طن في عام 2016، بلغت قيمة التجارة العربية من مجموعة اللحوم في عام 2016م نحو (9.17) مليار دولار تمثل قيمة الصادرات فيها نحو (5.6%) منها. بينما تمثل قيمة الواردات حوالي (94.17) مليارودولار .

تجدر الاشارة إلى أن كمية التجارة العربية تغطي ما نسبته حوالي (26.6%) من مجمل المتاح للاستهلاك العربي من اللحوم الحمراء والبيضاء .

يتسم نمط استهلاك الغذاء في الوطن العربي بارتفاع نسبة مكوناته من المصادر النباتية وانخفاض المصادر الحيوانية خاصة من اللحوم والأسماك. وتشير البيانات إلى انخفاض طفيف في متوسط نصيب الفرد من مجموعة اللحوم في عام 2016م مقارنة مع العام السابق له [2]

(1) تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2015، مصدر سبق ذكره، ص15

(2) تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2016م ، مصدر سبق ذكره ، ص 17

جدول (3-2-18)

إنتاج اللحوم في العالم العربي(1997-2015م)

السنة	إنتاج اللحوم	معدل النمو السنوي %
1997	5029.98	-
1998	5057.49	1
1999	5454.53	8
2000	5893.02	8
2001	6128.81	4
2002	6820.91	11
2003	6777.28	1-
2004	6877.28	1
2005	7092.84	3
2006	6926.22	2-
2007	7264.3	5
2008	7530.53	4
2009	8018.03	6
2010	7935.89	1-
2011	8468.6	7
2012	8545.26	1
2013	8701.52	2
2014	8243.88	5-
2015	8472.55	3
المتوسط	7042.576111	3

المصدر: اعداد الدارسة 2018، بالاعتماد على الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (3-2-16)

إنتاج اللحوم في العالم العربي(1997- 2015)

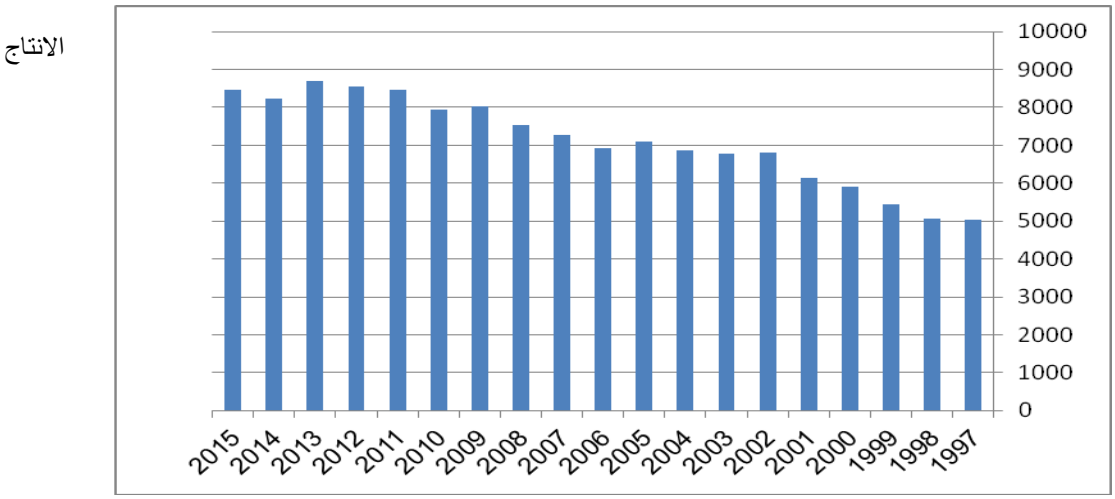

المصدر : من اعداد الدارسة 2018 ، بالاعتماد على بيانات الجدول (3-2-15)

بلغت جملة إنتاج اللحوم أدنى مستوى لها في عام 1998م حيث بلغت (5057.49) ألف طن وأعلى مستوى له في عام 2013 حيث بلغت (8701.52) ألف طن وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (3%) ويشير الاتجاه العام إلى التزايد في إنتاج اللحوم في العالم العربي، جدول(3-2-18) والشكل (3-2-16) .

اللحوم الحمراء :

جدول(3-2-19)

إنتاج اللحوم الحمراء في العالم العربي (1997-2015م)

السنة	إنتاج اللحوم الحمراء	معدل النمو السنوي %
1997	3222.56	-
1998	3276.83	2
1999	3392.46	4
2000	3489.88	3
2001	3504.74	0
2002	3900.44	11
2003	4115.57	6
2004	4007.78	3-
2005	4153.2	4

يتبع جدول (3-2-19)

السنة	إنتاج اللحوم الحمراء	معدل النمو السنوي %
2006	4284.19	3
2007	4453	4
2008	4674.55	5
2009	5017.34	7
2010	4810.5	4-
2011	4866	1
2012	4878.9	0
2013	4959.6	2
2014	4025.97	19-
2015	4136.86	3
المتوسط	**4166.862**	**2**

المصدر: اعداد الدارسة 2018، بالاعتماد على الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العربية،مصدر سابق

شكل (3-2-17)

إنتاج اللحوم الحمراء في العالم العربي1997- 2015

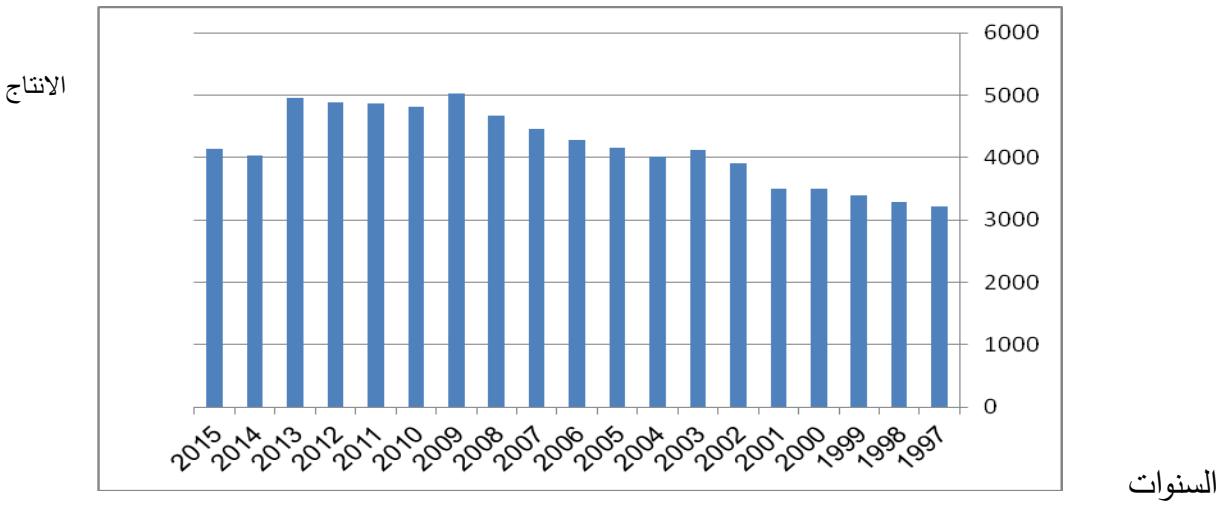

المصدر : من اعداد الدارسة 2018، بالاعتماد على بيانات الجدول (3-2-19)

ينتج الوطن العربي مانسبته (1.5%) من الإنتاج العالمي من اللحوم الحمراء على الرغم من الثروة الحيوانية الكبيرة التي يتمتع بها حيث لم يتجاوز الإنتاج في 2015م على (4.8) مليون طن ويساهم السودان لوحده بحوالي (30.9%) من الإنتاج العربي من اللحوم الحمراء ويمكن ان تزيد نسبته لينتج

حوالى (2) مليون طن لو وضع برنامج محدد واضح المعالم ورؤية للنهوض بالإنتاج الحيواني وبخاصة فيما يختص بالمنظومة التسويقية والمخزون الاحتياطي العلفي[1]. ونجد أن أعلي مستوى للإنتاج كان في عام 2009م والذي بلغ حوالي (5017.34) ألف طن وأدنى مستوي في عام 1997م حيث بلغ (3222.56) ألف طن، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (2%) حيث يشير الاتجاه العام إلى التناقص في إنتاج اللحوم الحمراء . كما يتضح ذلك من خلال الجدول (3-2-19) والشكل (3-2-17)

ب – اللحوم البيضاء :

تعتبر صناعة الدواجن (اللحوم البيضاء) من الصناعات المنتشرة في كافة الدول العربية نسبة لكفاءة الإنتاج فيها مقارنة باللحوم الحمراء. وإنتاجها في ظروف يتم التحكم فيها ولا يكون للتقلبات المناخية اثر فيها إلى جانب اعتمادها على الاعلاف المستوردة وبخاصة الذرة الشامية حيث يبلغ متوسط الواردات العربية السنوية منها نحو (16) مليون طن بقيمة تقدر بنحو (5.3) مليار دولار. ولاستدامة هذه الصناعة فإن الأمر يتطلب العمل على توفير نسبة عالية من مستلزماته عربيا [2].

(1) التقرير السموي لأوضاع الأمن الغذائي العربي 2015 ، مصدر سبق ذكره ، ص 18

(2) التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي العربي 2014 م ، مصدر سبق ذكره ، ص 11

جدول (3-2-20)

إنتاج اللحوم البيضاء (1997-2015م)

السنة	إنتاج اللحوم البيضاء	معدل النمو السنوي %
1997	1807.42	-
1998	1780.66	1-
1999	2062.07	16
2000	2403.14	17
2001	2624.07	9
2002	2920.47	11
2003	2661.71	9-
2004	2869.5	8
2005	2939.64	2
2006	2642.03	10-
2007	2811.3	6
2008	2855.98	2
2009	3000.69	5
2010	3125.39	4
2011	3602.8	15
2012	3666.36	2
2013	3741.92	2
2014	4217.9	13
2015	4335.7	3
المتوسط	**2950.987**	**5**

المصدر: اعداد الدارسة 2018، بالاعتماد على الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (3-2-18)

إنتاج اللحوم البيضاء في العالم العربي 1997- 2015

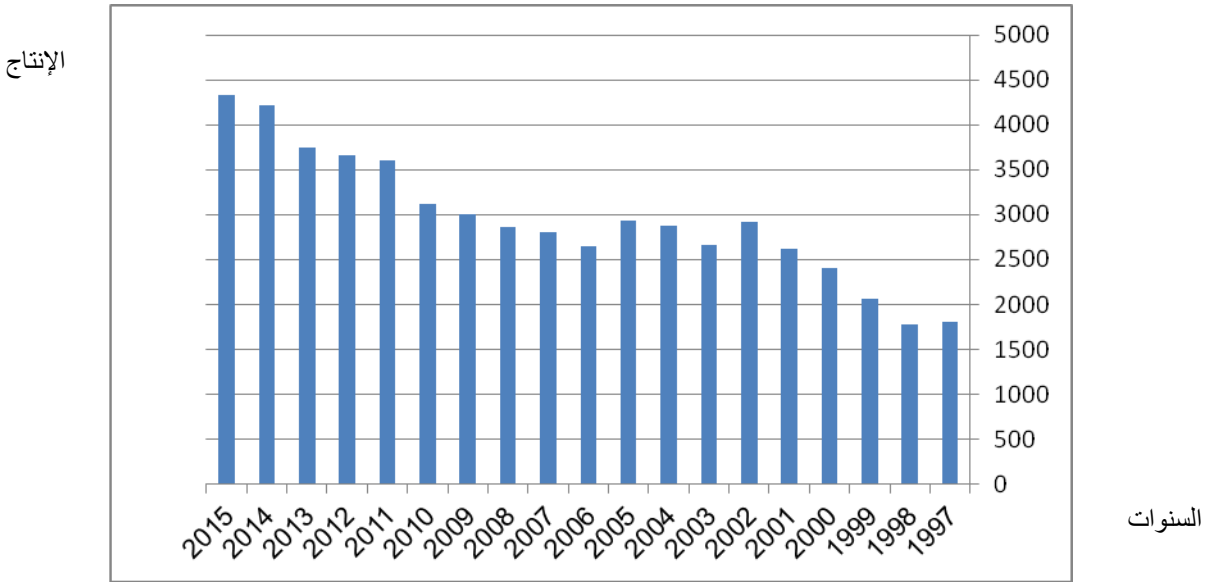

المصدر : من اعداد الدارسة 2018، بالاعتماد على بيانات الجدول (3-2-20)

ومن خلال الجدول (3-2-20) والشكل (3-2-18) نجد ان أعلي مستوى للإنتاج من اللحوم البيضاء قد بلغ حوالي (4335.70) ألف طن في عام 2015 وأدنى مستوى (1780.66) ألف طن في عام 1998م، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لإنتاج اللحوم البيضاء في العالم العربي (5%) حيث يشير الاتجاه العام إلى التزايد في إنتاج اللحوم البيضاء .

جـ الأسماك :

تعتبر الأسماك من المصادر الغذائية الهامة بالنسبة للإنسان اذ تشكل مصدرا مهما للبروتين الحيواني في كثير من البلاد، وفي بعض الدول يمثل نصيب البروتين السمكي اكثر من 50% من مجموع الامدادات من البروتين الحيواني كما ان تكاليف الحصول عليه تكون غالبا اقل بكثير مقارنة بتكاليف الحصول على البروتين من اللحوم الأخرى . وتشير تقارير المنظمة العالمية للأغذية والزراعة إلى تراجع وتدني مستوى إنتاج المصايد الطبيعية المائية بنسبة 4،5 % خلال الفترة من 1999م إلى 2003م بعد ما كانت نسبة معدل نمو الإنتاج 3،6% خلال الثمانينات ويرجع ذلك نتيجة الافراط في الاستغلال، التقلبات والممارسات اللاسلوكية المتزايدة التي اثرت على المخزونان السمكية والقدرة الإنتاجية للمسطحات المائية وأدت إلى استنزاف عدد من انواع الاسماك. ولهذه الأسباب شهد الاستزراع السمكي في العالم تطورا مهما. لذا يجب على الدول العربية ذات الميزة النسبية في الإنتاج السمكي العمل على تذليل المعوقات التي تواجه قطاع الإنتاج السمكي من سيادة نظم الصيد التقليدي

والصيد الجائر والاستغلال غير الرشيد للثروة السمكية، وعدم توفر البنيات التحتية والخدمات المساندة اللازمة للقطاع[1] .

جدول (3-2-21)

إنتاج الأسماك في العالم العربي (1997-2015م)

السنة	إنتاج الأسماك	معدل النمو السنوي %
1997	2550.5	-
1998	2469.7	3-
1999	2655	8
2000	3026.7	14
2001	3340.2	10
2002	3362.8	1
2003	3372.9	0
2004	3860.7	14
2005	3579.9	7-
2006	3484.9	3-
2007	3580.7	3
2008	3717.7	4
2009	3907.2	5
2010	4111.6	5
2011	3887	5-
2012	4198.4	8
2013	4239.7	1
2014	4588.5	8
2015	4660.9	2
المتوسط	3610.26	4

المصدر: اعداد الدارسة 2018، بالاعتماد على الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

(1) التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي العربي 2005، ص 14

شكل (3-2-19)

إنتاج الأسماك في العالم العربي(1997- 2015)

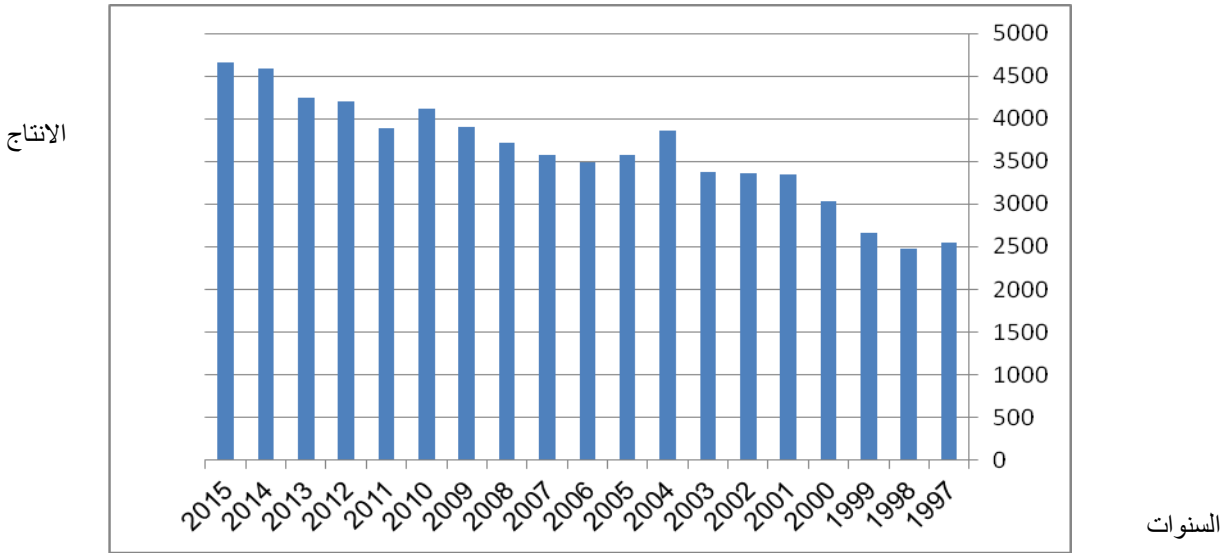

المصدر : من اعداد الدارسة 2018م ، بالاعتماد على بيانات الجدول (3-2-21)

وخلال فترة الدراسة نجد ان أعلى مستوى للإنتاج من الأسماك قد بلغ حوالي (4660.86) ألف طن في عام 2015م. وأدنى مستوى له (2469.7) ألف طن في عام 1998م. وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (4%). حيث يشير الاتجاه العام إلى التزايد في إنتاج الأسماك في العالم العربي. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (3-2-21) والشكل (3-2-19).

3- بيض المائدة : جدول (3-2-22)

إنتاج بيض المائدة في العالم العربي(1997-2015)

السنة	إنتاج بيض المائدة	معدل النمو السنوي %
1997	829.74	-
1998	891.42	7
1999	945.48	6
2000	1073.47	14
2001	1100.78	3
2002	1376.34	25
2003	1343.78	2-
2004	1397.15	4

يتبع جدول (3-2-22)

السنة	إنتاج بيض المائدة	معدل النمو السنوي %
2005	1271.1	9-
2006	1294.16	2
2007	1473.33	14
2008	1472.08	0
2009	1479.1	0
2010	1508.71	2
2011	1732.6	15
2012	1799.07	4
2013	1781.23	1-
2014	1713.99	4-
2015	1791.21	5
المتوسط	**1382.88**	**5**

المصدر: اعداد الدارسة 2018، بالاعتماد على الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (3-2-20)

إنتاج بيض المائدة في العالم العربي خلال الفترة 1997- 2015

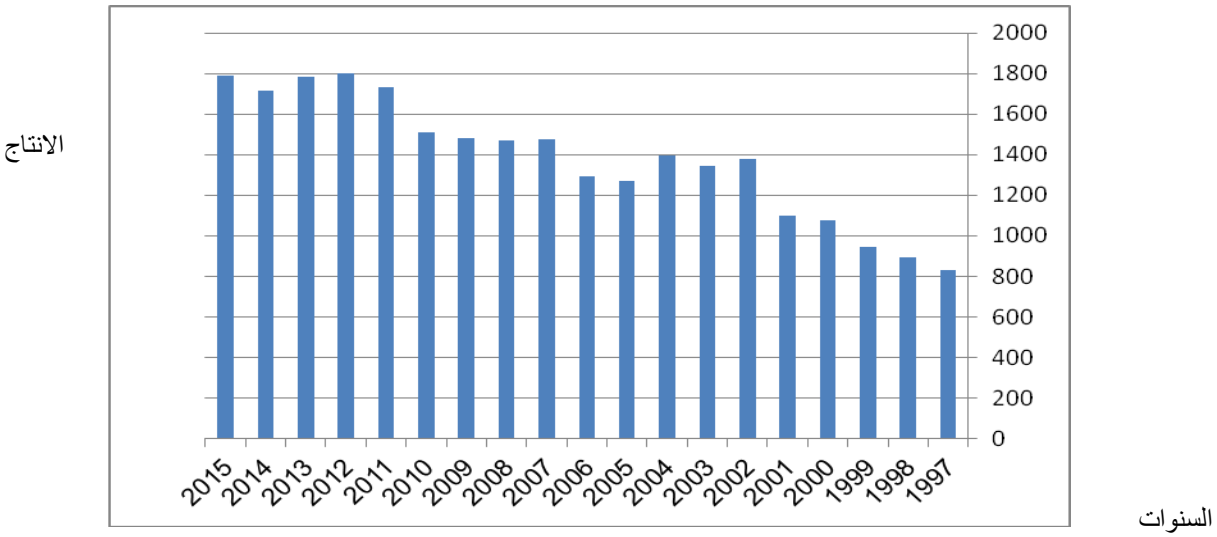

المصدر : من اعداد الدارسة 2018 ، بالاعتماد على الجدول (3-2-22)

يختلف إنتاج العالم العربي من البيض وفقا لمدى تطور أساليب تربية الدواجن ومدى أهمية هذه الثروة في البلاد، وقد بلغ إنتاج الوطن العربي من بيض المائدة خلال فترة الدراسة أعلى مستوى له في عام 2015م حيث بلغ حوالي (1791.21 الف طن)، وأدنى مستوى له في عام 1997 حيث بلغ (829) الف طن وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (5%) حيث يشير الاتجاه العام إلى التزايد في إنتاج بيض المائدة في العالم العربي. كما يتضح ذلك من خلال الجدول (3-2-22) والشكل (3-2-20).

4-الألبان ومشتقاتها :

تشهد صناعة الألبان ومشتقاتها في الوطن العربي تطورا مستمرا بفضل الجهود الجارية لتطوير إنتاج تلك المجموعة من مجموعات السلع الغذائية، حيث ارتفع حجم إنتاجها من (26.4) مليون طن لمتوسط الفترة (2010 -2014م) الى (27.7) مليون طن في عام 2016. وعلى مستوى الدول العربية تأتي كل من السودان ومصر والجزائر والمغرب وسوريا في مقدمة الدول العربية المنتجة للألبان ومشتقاتها [1].

(1) 1 تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2016، مرجع سبق ذكره، ص 19

جدول (3-2-23)

إنتاج الألبان ومشتقاتها في العالم العربي(1997-2015م)

السنة	إنتاج الألبان ومشتقاتها	معدل النمو السنوي %
1997	17784.23	-
1998	18654.64	5
1999	19466.19	4
2000	18957.37	3-
2001	19809.91	4
2002	20683.53	4
2003	21675.1	5
2004	22166.21	2
2005	24096.9	9
2006	24332.05	1
2007	24597.29	1
2008	25918.73	5
2009	26165.02	1
2010	26020.35	1-
2011	26291	1
2012	26077.54	1-
2013	26332.53	1
2014	27001.96	3
2015	27099.6	0
المتوسط	**23322.6395**	**3**

المصدر: اعداد الدارسة 2018، بالاعتماد على الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العربية،مصدر سابق

شكل (3-2-21)

إنتاج الألبان ومشتقاتها في العالم العربي خلال الفترة 1997- 2015

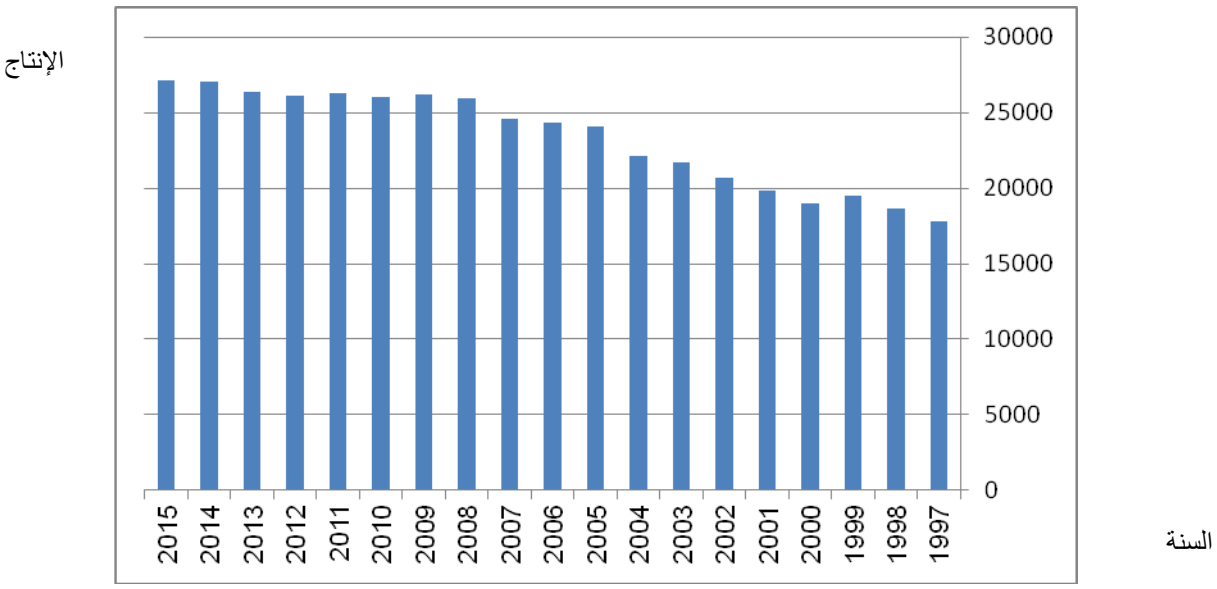

المصدر : من اعداد الدارسة 2018 ، بالاعتماد على بيانات الجدول (3-2-23)

ونجد ان أعلى مستوى لإنتاج الألبان طيلة فترة الدراسة كان في عام 2015 م حيث بلغ حوالي (27099.60) ألف طن وأدنى مستوى له في عام 2000 حيث بلغ (18957.37) ألف طن وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (3%) ويشير الاتجاه العام إلى التزايد في إنتاج الألبان ومنتجاتها العالم العربي . كما يتضح من خلال الجدول (3-2-23) والشكل (3-2-21)

3-3 المتاح للاستهلاك في العالم العربي خلال الفترة 1997- 2015م

3-3-1 تطور المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في العالم العربي خلال الفترة 1997- 2015م :

يتمثل المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية في الإمدادات أو المعروض سواء كان مصدرهما الإنتاج المحلي أو كلاهما فضلا عن التغير في المخزون[1]. ويعتبر الاستهلاك وإشباع حاجات المستهلك الهدف النهائي لمختلف الأنشطة الإنتاجية والتجارية والخدمية المرتبطة بها. وتعتبر التطورات في معدلات استهلاك الفرد من مختلف السلع الغذائية من المؤشرات الهامة لأوضاع الأمن الغذائي. وفي العالم العربي يعتبر الاستهلاك الغذائي من المتغيرات التي تتزايد بمعدلات عالية نسبيا لتأثرها بمعدلات النمو السكاني المرتفعة والتطورات في مستويات دخول الأفراد [2]. وتعكس معدلات الاستهلاك أوضاع الشعوب والأمم ومستوياتها من التقدم الاقتصادي والاجتماعي ونصيبها من الرفاهية والرخاء المادي[3].

المتاح للاستهلاك = الانتاج + الوارد – الصادر

1- المتاح للاستهلاك من مجموعة الحبوب :

جدول (3-3-24)

المتاح للأستهلاك من مجموعة الحبوب في العالم العربي 1997-2015م

السنة	المتاح للإستهلاك من مجموعة الحبوب	معدل النمو السنوي %
1997	70984.04	-
1998	81252.59	14
1999	79865.49	2-
2000	78171.68	2-
2001	86049.08	10
2002	95967.64	12
2003	100915.98	5

(1) التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي العربي 2014م، ص 23

(2) مها عبد الفتاح وآخرون2012م، دراسة اقتصادية لتقدير الفجوة الغذائية العربية وامكانية التنبؤ بها، جامعة المنصورة، المجلة الاقتصادية والاجتماعية، العدد الثاني عشر، ص 1717

(3) هناء محمد بابكر محمد ساتي1999، الأمن الغذائي بين التوزيع الدخلي والواقع التحليلي لمؤشرات الفقر لبعض ولايات السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، ص 16

يتبع جدول (3-3-24)

السنة	المتاح للإستهلاك من مجموعة الحبوب	معدل النمو السنوي %
2004	96521.42	4-
2005	105767.41	10
2006	110185.5	4
2007	103620.45	6-
2008	104879.79	1
2009	111713.35	7
2010	113583.46	2
2011	120331	6
2012	112737.6	6-
2013	116823.79	4
2014	128407.06	10
2015	129390.08	1
المتوسط	102482.4953	4

المصدر : من اعداد الدارسة2018م، بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعيه العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعيه، مصدر سابق

شكل (3-3-22)

المتاح للاستهلاك من مجموعة الحبوب (1997- 2015)

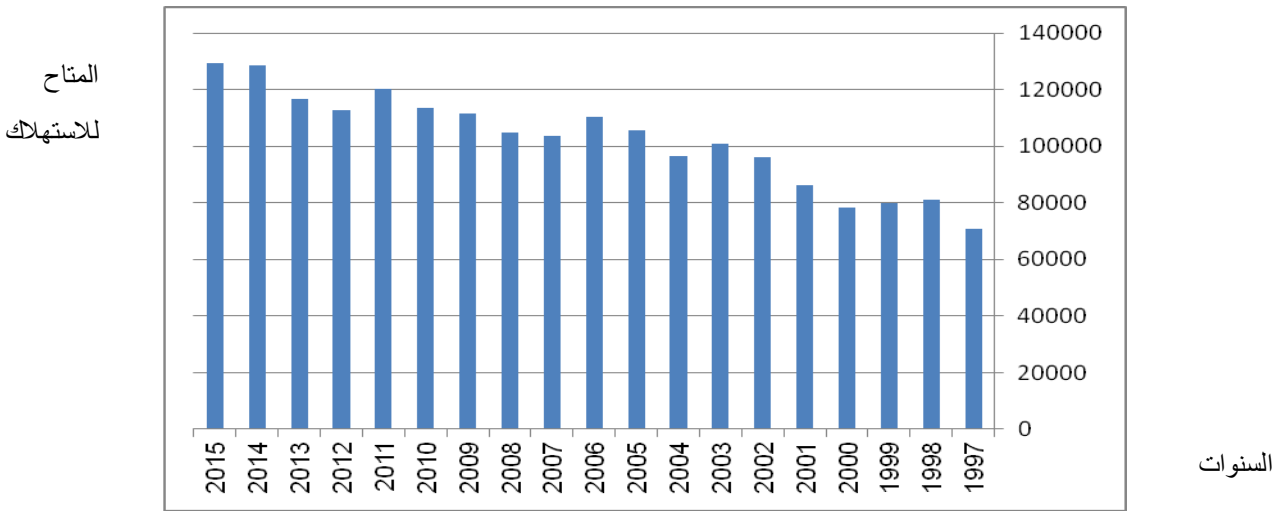

المصدر : من اعداد الدارسة 2018، بالاعتماد على بيانات الجدول (3-3-24)

من خلال الجدول (3-3-24) والشكل (3-3-22) نلاحظ أن المتاح للاستهلاك من مجموعة الحبوب في العام 1997 قد بلغ حوالي (70984.04) ألف طن. وهو أدنى مستوى للمتاح للاستهلاك ثم إرتفع في عام 1998 حيث بلغ حوالى (1252.59) ألف طن وفي عام 2015م بلغ أعلى مستوي له حيث بلغ (129390.08) ألف طن، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لجملة الحبوب في الدول العربية (4%) حيث يشير الاتجاه العام إلى التزايد في كمية المتاح للأستهلاك من الحبوب.

2- المتاح للاستهلاك من القمح والدقيق :

جدول (3-3-25)

المتاح للاستهلاك من القمح والدقيق في العالم العربي1997- 2015م

السنة	المتاح للاستهلاك من القمح والدقيق	معدل النمو السنوي %
1997	32176.28	-
1998	41755.22	30
1999	35379.1	15-
2000	34380.76	3-
2001	39698.57	15
2002	48527.88	22
2003	47063.57	3-
2004	48754.02	4
2005	51212.9	5
2006	53910.24	5
2007	48798.78	9-
2008	48922.78	0
2009	54930.04	12
2010	56127.26	2
2011	60828	8

يتبع جدول (3-3-25)

السنة	المتاح للاستهلاك من القمح والدقيق	معدل النمو السنوي %
2012	55824.65	8-
2013	52854.3	5-
2014	69918.31	32
2015	68862.36	2-
المتوسط	49996.05368	5

المصدر : من اعداد الدارسة2018م، بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعيه العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعيه، مصدر سابق

شكل (3-3-23)

المتاح للاستهلاك من القمح والدقيق في العالم العربي (1997-2015م)

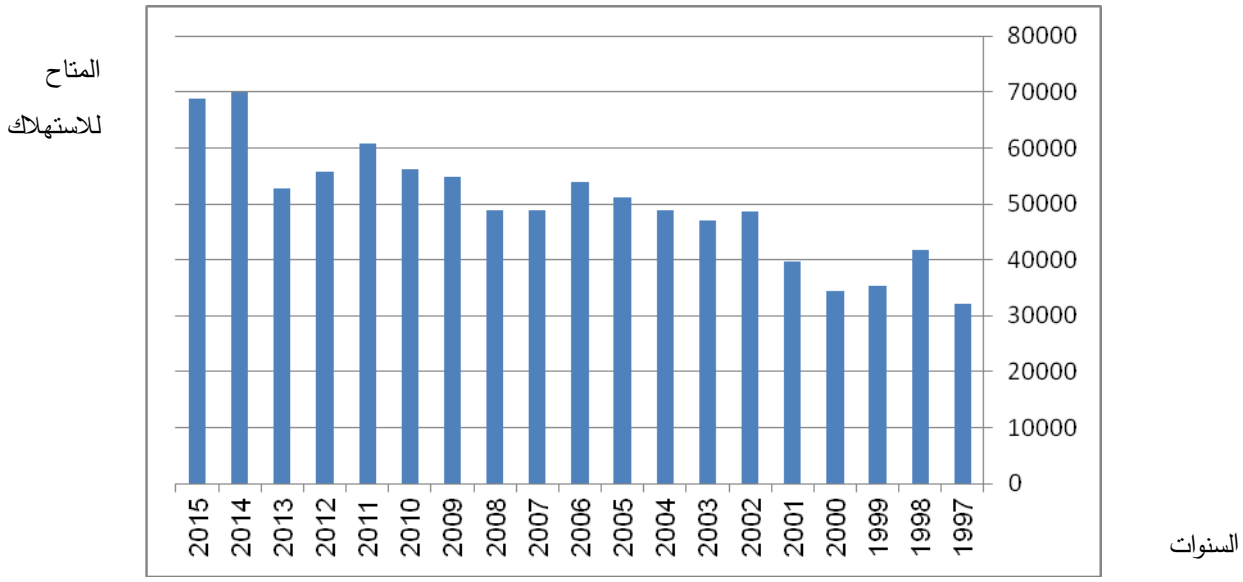

المصدر : من اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (3-3-25)

من خلال الجدول (3-3-25) والشكل (3-3-23) يتضح أن المتاح للاستهلاك من القمح والدقيق في العالم العربي قد بلغ في العام 1997 حوالي (32176.28) ألف طن وهو أدنى مستوى من المتاح للاستهلاك ثم واصل في الإرتفاع حتى بلغ أعلى معدل له في عام 2014م حيث بلغ حوالي (69918.31) ألف طن طيلة فترة الدراسة، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (5%) حيث يشير الاتجاه العام إلى التزايد في المتاح للاستهلاك .

3- المتاح للاستهلاك من الذرة الشامية :

جدول (3-3-26)

المتاح للاستهلاك من الذرة الشامية في العالم العربي(1997- 2015م)

السنة	المتاح للاستهلاك من الذرة الشامية	معدل النمو السنوي %
1997	13613.85	-
1998	14821.57	9
1999	18303.51	23
2000	18263.25	0
2001	18123	1-
2002	19430.5	7
2003	17958.93	8-
2004	16720.6	7-
2005	22457.77	34
2006	20420.18	9-
2007	21899.39	7
2008	19677.72	10-
2009	19996.3	2
2010	23152.68	16
2011	24610	6
2012	23280.13	5-
2013	21859.81	6-
2014	23975.56	10
2015	26784.98	12
المتوسط	20281.56474	4

المصدر : من اعداد الدارسة2018م، بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعيه العربية – المنظمة العربية للتنمية الزراعيه، مصدر سابق

شكل (3-3-24)

المتاح للاستهلاك من الذرة الشامية في العالم العربي (1997- 2015م .

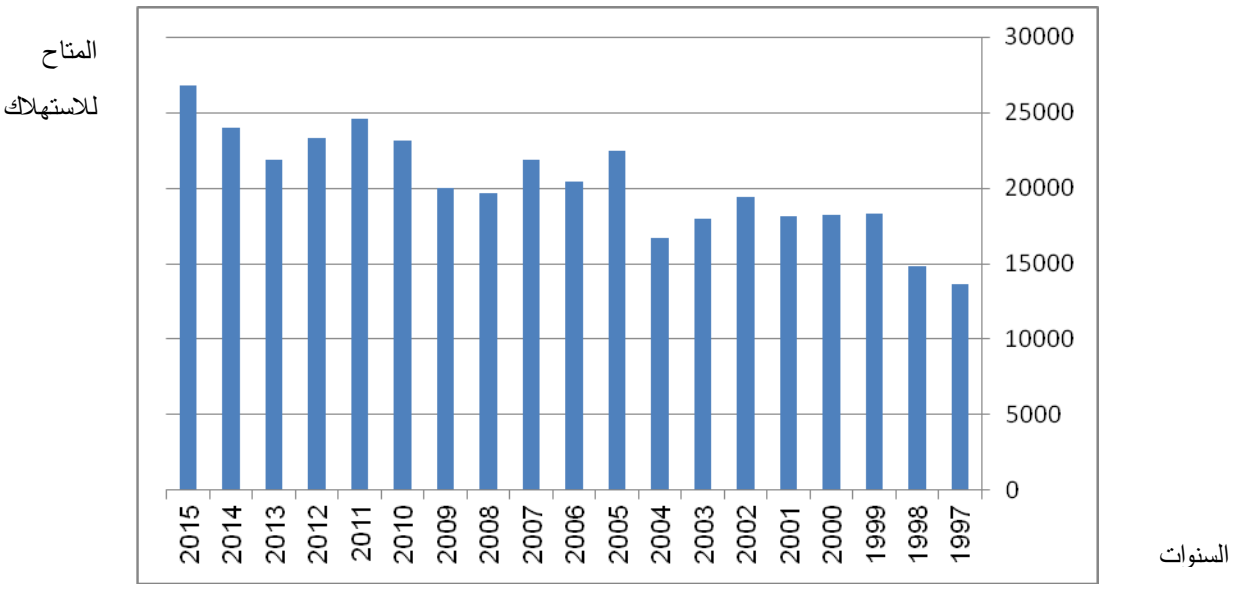

المصدر : من اعداد الدراسة 2018 ، بالاعتماد على بيانات الجدول (3-3-26)

من خلال بيانات الجدول (3-3-26) والشكل (3-3-24) أن المتاح للاستهلاك من الذرة الشامية قد بلغ في العام 1997م حوالى (13613.85) ألف طن وهو أدنى مستوى له ثم ارتفع في العام 1998م ليبلغ حوالي (14821.57) ألف طن ثم ظل متذبذبا بين الارتفاع والهبوط حتى بلغ أعلى معدل له في عام 2015 حيث بلغ (26784.98) ألف طن، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (4%) ويشير الاتجاه العام إلى التزايد في المتاح للإستهلاك من الذرة الشامية في العالم العربي.

4- المتاح للاستهلاك من الأرز :

جدول (3-3-27)

المتاح للاستهلاك من الأرز في العالم العربي (1997-2015م)

السنة	المتاح للاستهلاك من الارز	معدل النمو السنوي %
1997	7942.72	-
1998	6517.44	18-
1999	8022.08	23
2000	9023.46	12
2001	7044.34	22-
2002	8510.9	21

يتبع جدول (3-3-27)

السنة	المتاح للاستهلاك من الارز	معدل النمو السنوي %
2003	8582.83	1
2004	9184.55	7
2005	9355.65	2
2006	9745.42	4
2007	10066.1	3
2008	12053.27	20
2009	10020.92	17-
2010	8740.45	13-
2011	10245.8	17
2012	10665.87	4
2013	10530.36	1-
2014	11623.65	10
2015	10541.29	9-
المتوسط	9390.373684	2

المصدر : من اعداد الدارسة2018م، بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعيه العربية – المنظمة العربية للتنمية الزراعيه ، مصدر سابق

شكل (3-3-25)

المتاح للاستهلاك من الأرز في العالم العربي (1997- 2015)

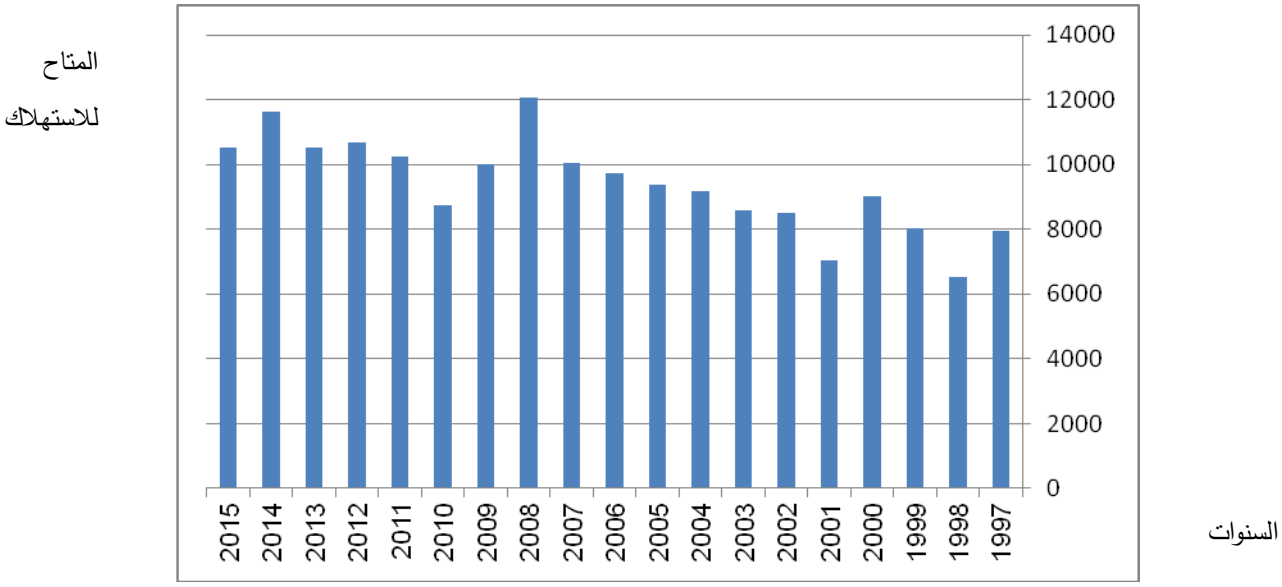

المصدر : من اعداد الدارسة 2018 ، بالاعتماد على بيانات الجدول (3-3- 27)

من خلال الجدول (3-3-27) والشكل (3-3-25) يتضح أن المتاح للاستهلاك من الأرز في العالم العربي قد بلغ في عام 1997 (7942.72) ألف طن ثم انخفض في عام 1998م حيث بلغ (6517.44) ألف طن وهو أدنى مستوى له طيلة فترة الدراسة، ثم ظل متذبذبا بين الارتفاع والهبوط حتى بلغ أعلى معدل له في عام 2008 إذ بلغ حوالي (12053.27) ألف طن ثم عاد متذبذبا مرة أخرى بين الارتفاع والهبوط بقية سنوات الدراسة، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (2%) حيث يشير الاتجاه العام إلى التناقص في المتاح للاستهلاك من الأرز في العالم العربي.

5- المتاح للاستهلاك من الشعير :

جدول (3-3-28)

المتاح للاستهلاك من الشعير في العالم العربي (1997-2015م)

السنة	المتاح للاستهلاك من الشعير	معدل النمو السنوي %
1997	11084.2	-
1998	10915.87	2-
1999	12999.43	19
2000	10731.38	17-
2001	12094.35	13
2002	11710.06	3-

يتبع جدول (3-3-28)

السنة	المتاح للاستهلاك من الشعير	معدل النمو السنوي %
2003	13071.67	12
2004	12618.43	3-
2005	14062.3	11
2006	15960.94	14
2007	14605.53	8-
2008	14699.98	1
2009	18733.13	27
2010	15557.98	17-
2011	16222.3	4
2012	16723.06	3
2013	20940.9	25
2014	17479.64	1-
2015	19650.01	12
المتوسط	14729.53474	4

المصدر : من اعداد الدارسة2018م، بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعيه العربية – المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، مصدر سابق

شكل (3-3-26)

المتاح للإستهلاك من الشعير في العالم العربي (1997- 2015م.)

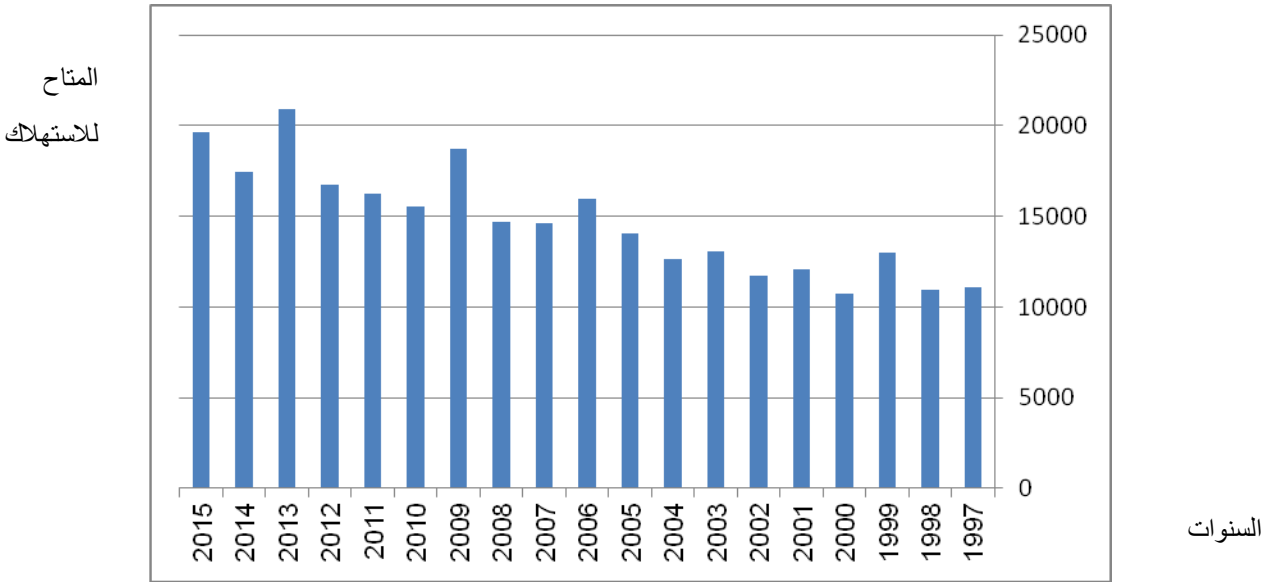

المصدر : من اعداد الدارسة 2018، بالاعتماد على بيانات الجدول (3-3-28)

من خلال الجدول (3-3-28) والشكل (3-3-26) يتضح أن المتاح للاستهلاك من الشعير قد بلغ في عام 1997 حوالي (11084.20) ألف طن ثم انخفض في عام 1998 ليبلغ (10915.87) ألف طن وبلغ أدنى مستوى له في عام2000(10731.38). وفي عام2013 بلغ أعلى معدل له حيث بلغ(20940.9) ألف طن ، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (4%) ويشير الاتجاه العام إلى التزايد في المتاح للإستهلاك من الشعير في العالم العربي.

4- المتاح للاستهلاك من البطاطس :

جدول (3-3-29)

المتاح للاستهلاك من البطاطس في العالم العربي (1997-2015م)

السنة	المتاح للاستهلاك من البطاطس	معدل النمو السنوي%
1997	6620.07	-
1998	7121.67	8
1999	7016.53	1-
2000	6485.86	8-
2001	6502.61	0
2002	8216.5	26
2003	8739.03	6

يتبع جدول (3-3-29)

السنة	المتاح للاستهلاك من البطاطس	معدل النمو السنوي%
2004	9261.04	6
2005	10557.86	14
2006	10682.59	1
2007	9506.33	11-
2008	11093.47	17
2009	11413.12	3
2010	12111.87	6
2011	13379.9	10
2012	13565.9	1
2013	14082.25	4
2014	14906.62	6
2015	16393.61	10
المتوسط	**10402.99105**	**5**

المصدر : من اعداد الدارسة2018م، بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعيه العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعيه ، مصدر سابق

شكل (3-3-27)

المتاح للاستهلاك من البطاطس في العالم العربي 1997- 2015

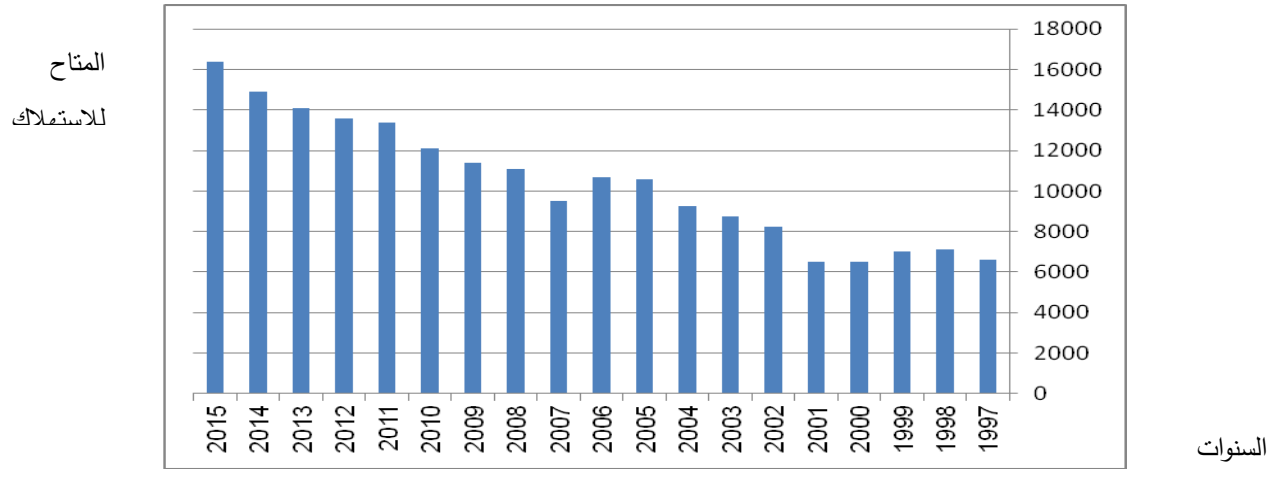

المصدر : من اعداد الدارسة 2018، بالاعتماد على بيانات الجدول (3-3-29)

بلغ المتاح للاستهلاك من البطاطس في العالم العربي في عام 1997 حوالي (6620.07) ألف طن ثم ظل متذبذبا بين الارتفاع والهبوط حتى عام 2000م حيث سجل أدنى مستوى له طيلة فترة الدراسة إذ بلغ حوالي (6485.86) ألف طن . وفي عام 2015 بلغ أعلى معدل له وهو حوالي(4906.62) ألف طن، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (5%) حيث يشير الاتجاه العام إلى التزايد في حجم المتاح للاستهلاك من البطاطس في العالم العربي. كما يتضح من خلال الجدول (3-3-29) والشكل (3-3-27).

5- المتاح للاستهلاك من البقوليات :

جدول (3-3-30)

المتاح للاستهلاك من البقوليات في العالم العربي (1997-2015م)

السنة	المتاح للاستهلاك من البقوليات	معدل النمو السنوي %
1997	1606.58	-
1998	1883.16	17
1999	1656.85	12-
2000	1800.25	9
2001	2141.52	19
2002	2426.51	13
2003	2418.82	0
2004	2245.75	7-
2005	2319.29	3
2006	2501.59	8
2007	2007.61	20-
2008	2048.87	2
2009	2290.48	12
2010	2082.2	9-
2011	2768.7	33
2012	2270.87	18-
2013	2164.58	5-
2014	2471.36	14

يتبع جدول (3-3-30)

السنة	المتاح للاستهلاك من البقوليات	معدل النمو السنوي %
2015	2554.12	3
المتوسط	**2192.584737**	**3**

المصدر : من اعداد الدارسة2018م، بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعيه العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعيه، مصدر سابق.

شكل (3-3-28)

المتاح للاستهلاك من مجموعة البقوليات في العالم العربي(1997- 2015م)

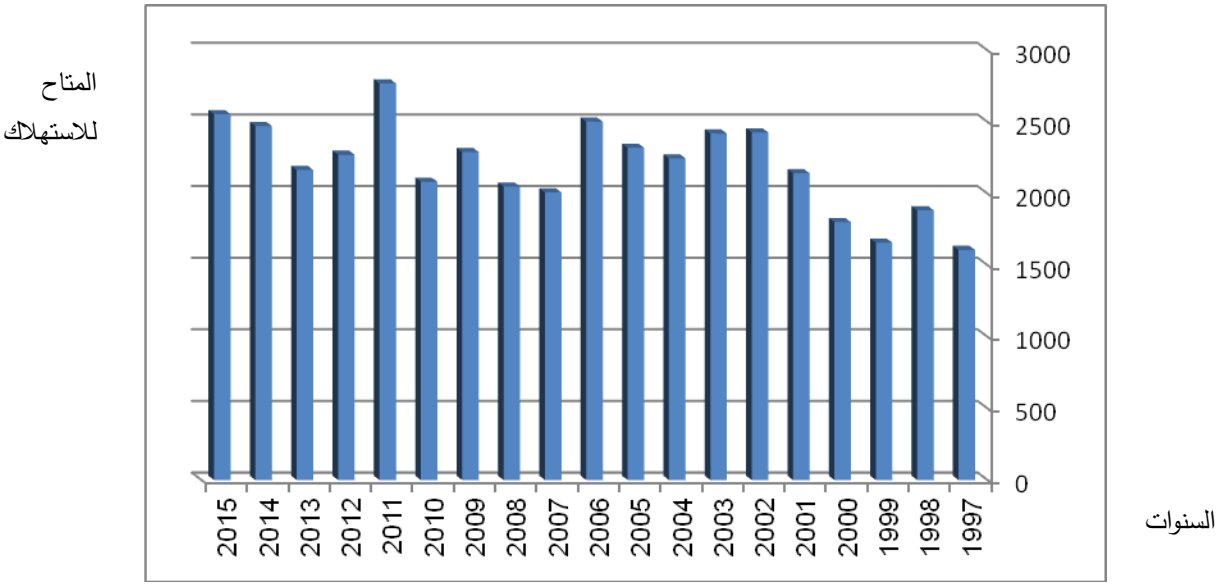

المصدر : من اعداد الدارسة 2018، بالاعتماد على بيانات الجدول (3-3-30)

من خلال الجدول (3-3-30) والشكل (3-3-28) يتضح أن مستوي الاستهلاك بالنسبة للبقوليات في العالم العربي في عام 1997م قد بلغ (1606.58) ألف طن ثم ارتفع في عام 1998 حيث بلغ(1883.16) ألف طن ثم انخفض مرة أخرى في عام 1999 حيث بلغ أدنى مستوى له(1656.85) ألف طن. وفي عام 2011 بلغ أعلى مستوى له حيث بلغ (2768.7) ألف طن طيلة فترة الدراسة ثم ظل متذبذبا بين الارتفاع والهبوط بقية سنوات الدراسة، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (3%) حيث يشير الاتجاه العام إلى التناقص في المتاح للاستهلاك من البقوليات في العالم العربي.

6- المتاح للاستهلاك من الخضر :

جدول (3-3-31)

المتاح للاستهلاك من الخضر في العالم العربي (1997-2015م)

السنة	المتاح للاستهلاك من الخضر	معدل النمو السنوي %
1997	35832.05	-
1998	36766.28	3
1999	43053.92	17
2000	36440.52	15-
2001	34938.22	4-
2002	40869.16	17
2003	40003.15	2-
2004	44951.03	12
2005	46128.81	3
2006	47485.75	3
2007	46834.05	1-
2008	50348.31	8
2009	53783.25	7
2010	54141.39	1
2011	50682	6-
2012	49152.6	3-
2013	49672.42	1
2014	53232.14	7
2015	51832.19	3-
المتوسط	45586.69684	2

المصدر : من اعداد الدارسة2018م، بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعيه العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعيه، مصدر سابق.

شكل (3-3-29)

المتاح للاستهلاك من الخضر في العالم العربي (1997- 2015م)

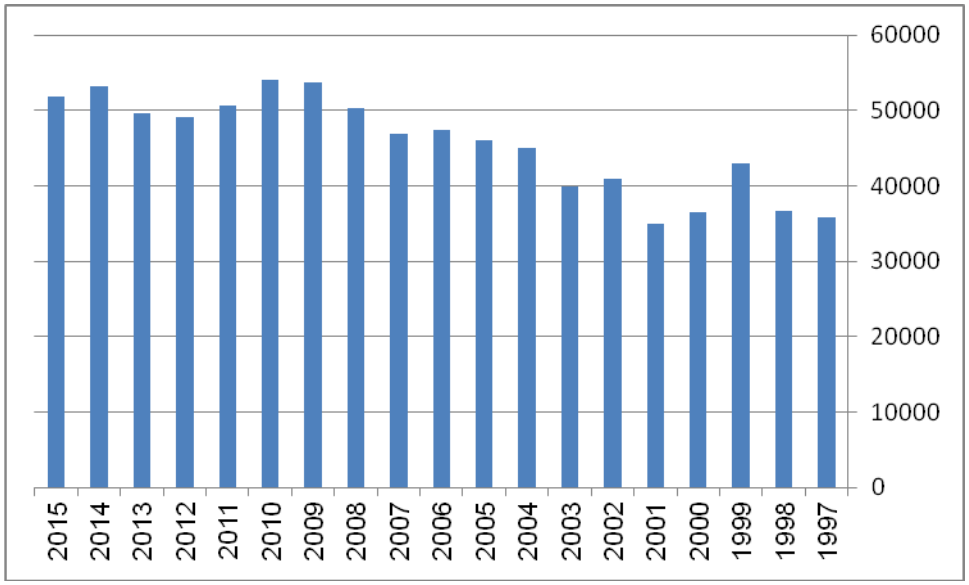

المصدر : من اعداد الدراسة 2018، الاعتماد على بيانات الجدول (3-3-31)

من خلال الجدول (3-3-31) والشكل (3-3-29) يتضح أن حجم المتاح للاستهلاك من الخضر في العالم العربي قد بلغ في عام 1997 حوالي (35832.05) ألف طن ثم ظل متذبذبا بين الارتفاع والهبوط حتى بلغ أدنى مستوي له في عام 2001 حيث بلغ حوالي (34938.22) الف طن طيلة فترة الدراسة، وفي عام 2010م بلغ أعلى مستوى له (54141.39) ألف طن، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (2%) حيث يشير الاتجاه العام إلى التزايد في المتاح للاستهلاك من الخضر في العالم العربي.

7- المتاح للاستهلاك من الفاكهة :

جدول (3-3-32)

المتاح للاستهلاك من الفاكهة في العالم العربي(1997-2015م)

السنة	المتاح للاستهلاك من الفاكهة	معدل النمو السنوي %
1997	25684.64	-
1998	26676.06	4
1999	25469.34	5-
2000	25935.66	2
2001	25545.13	2-
2002	28940.34	13

يتبع جدول (3-3-32)

السنة	المتاح للاستهلاك من الفاكهة	معدل النمو السنوي %
2003	27889.75	4-
2004	28296.46	1
2005	28517.62	1
2006	32377.99	14
2007	29011.27	10-
2008	30012.08	3
2009	30726.43	2
2010	31661.39	3
2011	33046.9	4
2012	31377	5-
2013	31044.22	1-
2014	34435.54	11
2015	36080.05	5
المتوسط	**29617.25632**	**2**

المصدر : من اعداد الدارسة2018م، بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعيه العربية – المنظمة العربية للتنمية الزراعيه، مصدر سابق.

شكل (3-3-30)

المتاح للاستهلاك من الفاكهة في العالم العربي(1997-2015م)

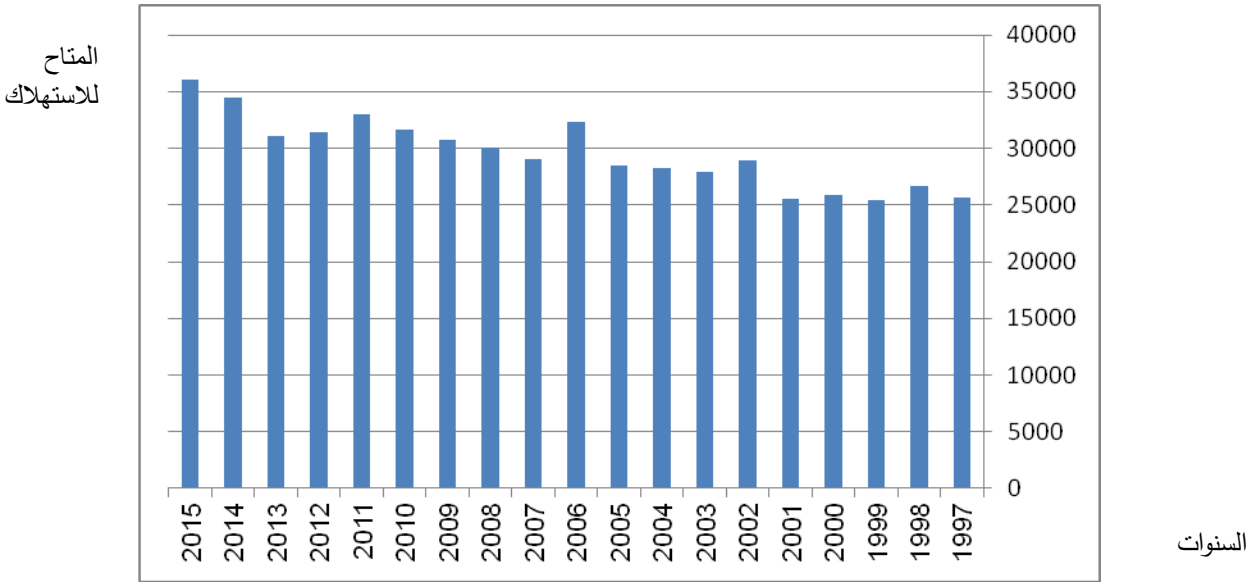

المصدر : من اعداد الدراسة 2018، بالاعتماد على بيانات الجدول (3-3-32)

من خلال الجدول (3-3-32) والشكل (3-3-30) يتضح أن المتاح للاستهلاك من الفاكهة في العالم العربي قد بلغ في عام 1997 حوالى(25684.64) ألف طن وهو أدنى مستوى له ثم ظلت في الارتفاع المتواصل حتى عام 2015 حيث بلغت حوالي (36080.05) ألف طن. وهو أعلى مستوى لها طيلة فترة الدراسة، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (2%) حيث يشير الاتجاه العام إلى التزايد في المتاح للإستهلاك من جملة الفاكهة في العالم العربي.

7- المتاح للاستهلاك من السكر – مكرر :

جدول (3-3-33)

المتاح للاستهلاك من السكر – مكرر في العالم العربي (1997-2015م)

السنة	المتاح للاستهلاك من السكر – مكرر	معدل النمو السنوي %
1997	8129.67	-
1998	7398.87	9-
1999	6509.32	12-
2000	6532.12	0
2001	6921.45	6
2002	8106.57	17
2003	7894.5	3-

يتبع جدول (3-3-33)

السنة	المتاح للاستهلاك من السكر – مكرر	معدل النمو السنوي %
2004	7592.73	4-
2005	7257.02	4-
2006	8239.23	14
2007	10170.81	23
2008	10674.05	5
2009	9839.71	8-
2010	8353.77	15-
2011	10721	28
2012	5558.11	48-
2013	8811.31	59
2014	10531.35	20
2015	11281.08	7
المتوسط	8448.561579	4

المصدر : من اعداد الدارسة2018م، بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعيه العربية – المنظمة العربية للتنمية الزراعيه، مصدر سابق

شكل (3-3-31)

المتاح للاستهلاك من السكر – مكرر في العالم العربي 1997-2015

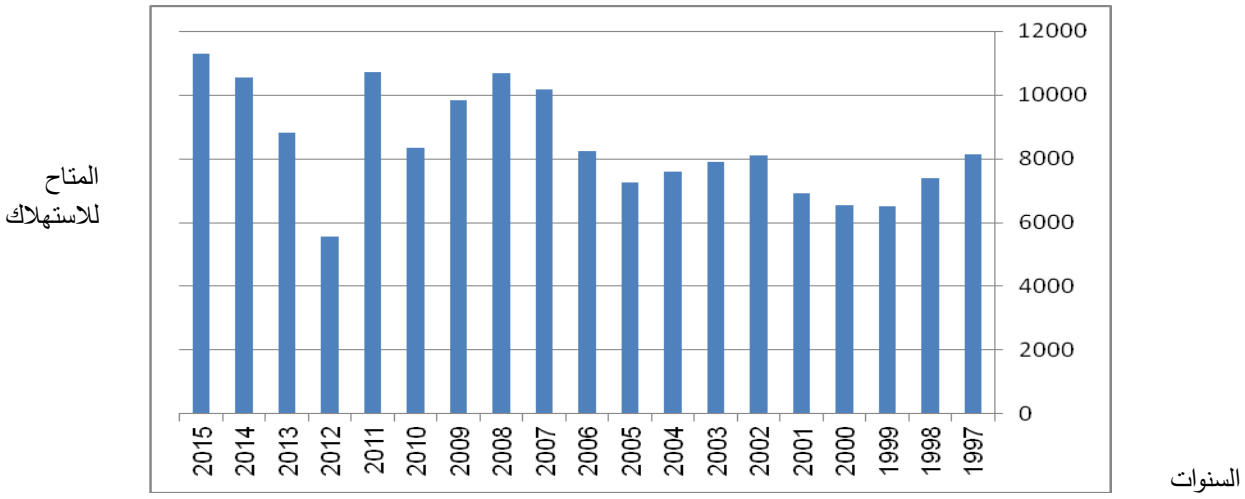

المصدر: من اعداد الدارسة 2018، بالاعتماد على بيانات الجدول (3-3-32)

من خلال الجدول (3-3-33) والشكل (3-3-31) يتضح أن حجم المتاح للاستهلاك من السكر(مكرر) قد بلغ في عام 1997حوالي (8129.67) ألف طن ثم انخفض في عام 1998 ليبلغ حوالي (7398.87) ألف طن، وفي عام 2012م بلغ أدنى مستوى له حيث بلغ (5558.11) ألف طن، وفي عام 2015 بلغ أعلى معدل له (11281.08) ألف طن طيلة فترة الدراسة، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (4%) حيث يشير الاتجاه العام إلى تناقص المتاح للاستهلاك من السكر في العالم العربي.

9-المتاح للاستهلاك من الزيوت والشحوم :

جدول (3-3-34)

المتاح للاستهلاك من الزيوت والشحوم في العالم العربي (1997-2015م)

السنة	المتاح للاستهلاك من الزيوت والشحوم	معدل النمو السنوي %
1997	3532.09	-
1998	3377	4-
1999	3779.07	12
2000	3832.96	1
2001	3894.92	2
2002	4190.4	8
2003	4310.4	3
2004	4986.57	16

يتبع جدول (3-3-34)

السنة	المتاح للاستهلاك من الزيوت والشحوم	معدل النمو السنوي %
2005	5188.64	4
2006	5664.64	9
2007	4296.1	24-
2008	5286.9	23
2009	5281.61	0
2010	5493.8	4
2011	5497	0
2012	5932.94	8
2013	6313.37	6
2014	5573.4	12-
2015	5153.06	8-
المتوسط	4801.767222	3

المصدر : من اعداد الدارسة2018م، بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعيه العربية – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مصدر سابق.

شكل (3-3-32)

المتاح للاستهلاك من جملة الزيوت والشحوم في العالم العربي

1997- 2015م

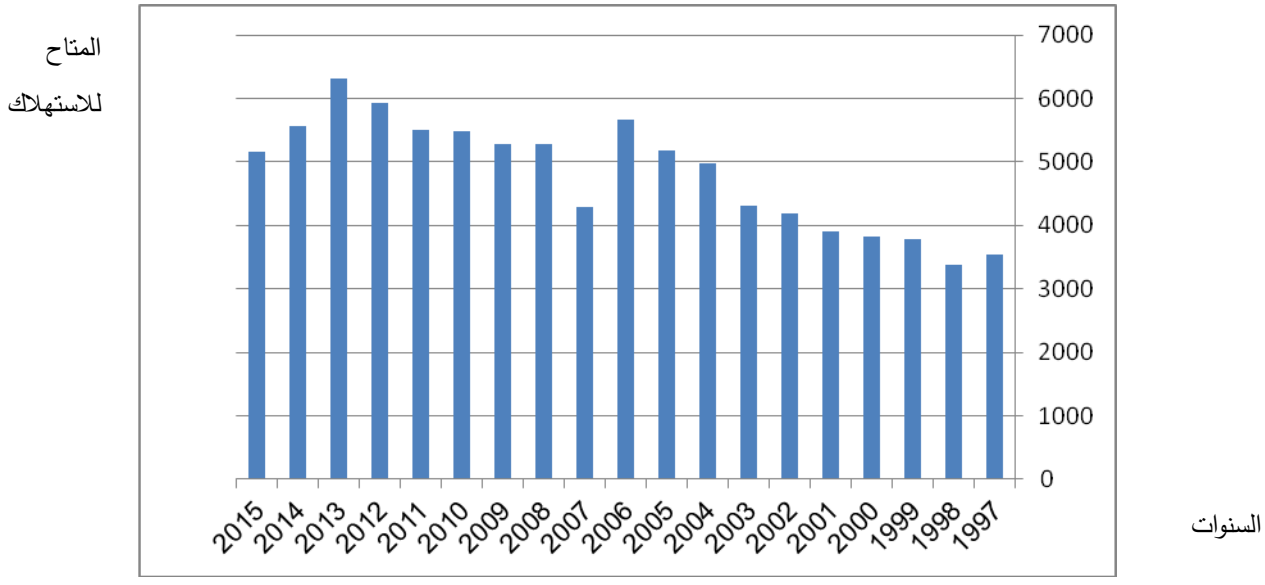

المصدر : من اعداد الدارسة 2018، بالاعتماد على بيانات الجدول (3-3-34)

من خلال الجدول (3-3-34) والشكل (3-3-32) يتضح أن المتاح للاستهلاك من الزيوت والشحوم قد بلغ في عام1998 حوالي (3377) ألف طن وهو أدنى مستوى له. وظل متذبذبا بين الارتفاع والهبوط حتى بلغ أعلى معدل له في عام2013 حيث بلغ (6313.37)ألف طن طيلة فترة الدراسة، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (3%) حيث يشير الاتجاه العام إلى التزايد في المتاح للاستهلاك من الزيوت والشحوم في العالم العربي.

10-المتاح للاستهلاك من اللحوم :

جدول (3-3-35)

المتاح للاستهلاك من اللحوم في العالم العربي (1997-2015م)

السنة	المتاح للاستهلاك من اللحوم	معدل النمو السنوي %
1997	5957.11	-
1998	6050.8	2
1999	6474.33	7
2000	6858.87	6
2001	7017.15	2
2002	7990.47	14
2003	8199.67	3
2004	8352.93	2
2005	8766.89	5
2006	8521.23	3-
2007	8904.84	5
2008	9598.12	8
2009	10213.6	6
2010	10431.42	2
2011	11430.6	10
2012	3242.00	72-
2013	11448.45	253

يتبع جدول (3-3-35)

السنة	المتاح للاستهلاك من اللحوم	معدل النمو السنوي %
2014	10923.4	5-
2015	11700.21	7
المتوسط	8530.636316	14

المصدر : من اعداد الدارسة2018م، بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعيه العربية – المنظمة العربية للتنمية الزراعيه، مصدر سابق

شكل (3-3-33)

المتاح للاستهلاك من اللحوم في العالم العربي خلال الفترة 1997- 2015م

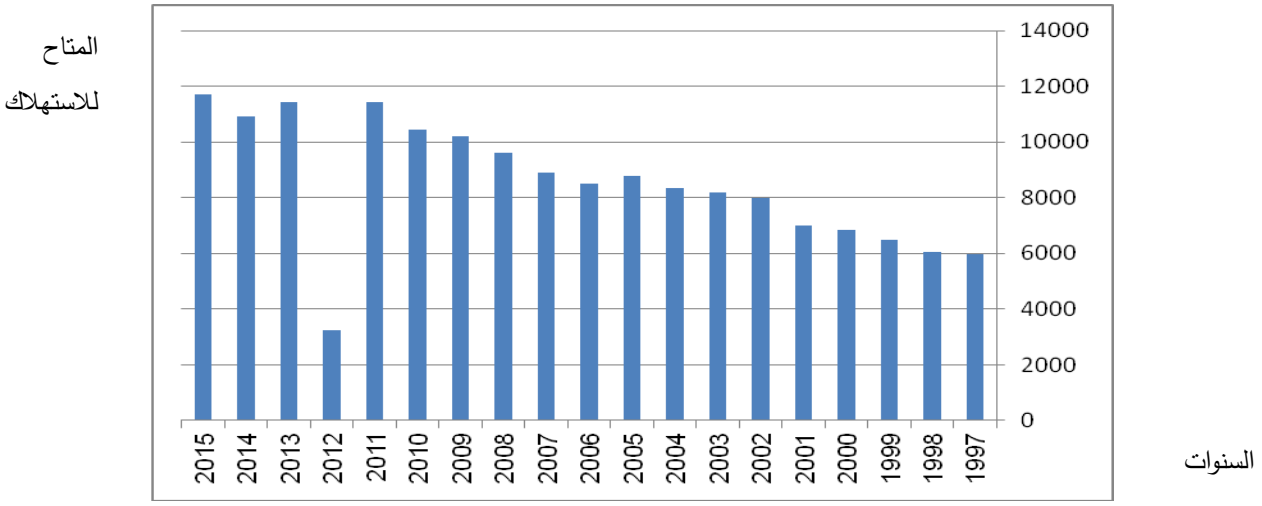

المصدر : من اعداد الدارسة 2018، بالاعتماد على بيانات الجدول (3-3-35)

من خلال الجدول (3-3-35) والشكل (3-3-33) يتضح أن المتاح للاستهلاك من اللحوم قد بلغ في عام 1997 حوالي (5957.11) ألف طن وبلغ أدنى مستوى له في عام 2012م حيث بلغ (3242.00). وبلغ أعلى معدل له في عام 2015 حيث بلغ (11700.21) ألف طن طيلة فترة الدراسة، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (14%) حيث يشير الاتجاه العام إلى التزايد في المتاح للاستهلاك من اللحوم في الدول العالم العربي.

11- المتاح للاستهلاك من اللحوم الحمراء :

جدول (3-3-36)

المتاح للاستهلاك من اللحوم الحمراء في العالم العربي (1997-2015م)

السنة	المتاح للاستهلاك من اللحوم الحمراء	معدل النمو السنوي %
1997	3746.1	-
1998	3774.49	1
1999	3876.71	3
2000	3984.16	3
2001	3934.74	1-
2002	4412.16	12
2003	4672.19	6
2004	4557.73	2-
2005	4852.19	6
2006	4991.31	3
2007	5149.11	3
2008	5336.55	4
2009	5662.59	6
2010	5774.89	2
2011	6012.1	4
2012	6201.72	3
2013	6174.22	0
2014	5010.4	19-
2015	5481.17	9
المتوسط	**4926.554211**	**2**

المصدر : من اعداد الدارسة2018م، بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعيه العربية – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مصدر سابق.

شكل (3-3-34)

المتاح للاستهلاك من اللحوم الحمراء في العالم العربي خلال الفترة 1997- 2015

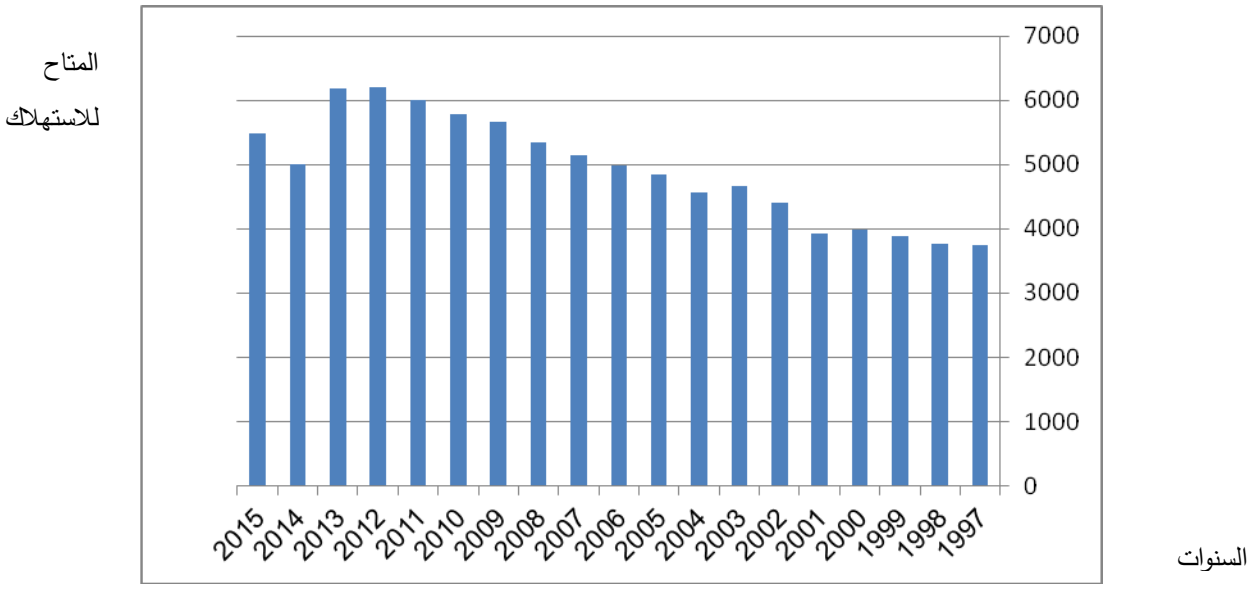

المصدر : من اعداد الدارسة 2018، بالاعتماد على بيانات الجدول (3- 3-36)

من خلال الجدول (3-3-36) والشكل (3-3-34) يتضح أن حجم المتاح للاستهلاك من اللحوم الحمراء في العالم العربي قد بلغ في عام 1997م حوالي (3746.10) ألف طن وهو أدنى مستوى طيلة فترة الدراسة، ثم ظل بين الارتفاع والهبوط حتي بلغ أعلى معدل له في عام 2012 حيث بلغ حوالي (6201.72) ألف طن، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (2%) حيث يشير الاتجاه العام إلى التزايد في المتاح للاستهلاك من اللحوم الحمراء.

12- المتاح للاستهلاك من اللحوم البيضاء :

جدول (3-3-37)

المتاح للاستهلاك من اللحوم البيضاء في العالم العربي(1997- 2015م)

السنة	المتاح للاستهلاك من اللحوم البيضاء	معدل النمو السنوي %
1997	2211.01	-
1998	2276.31	3
1999	2597.62	14
2000	2874.71	11
2001	3082.41	7

يتبع جدول (3-3-37)

السنة	المتاح للاستهلاك من اللحوم البيضاء	معدل النمو السنوي %
2002	3578.31	16
2003	3527.48	1-
2004	3795.2	8
2005	3914.7	3
2006	3529.92	10-
2007	3755.73	6
2008	4261.57	13
2009	4551.01	7
2010	4656.53	2
2011	5418	16
2012	5563.41	3
2013	5274.23	5-
2014	5913	12
2015	6219.05	5
المتوسط	4052.642105	6

المصدر : من اعداد الدارسة2018م، بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعيه العربية – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مصدر سابق .

شكل (3-3- 35)

المتاح للاستهلاك من اللحوم البيضاء في العالم العربي1997- 2015م

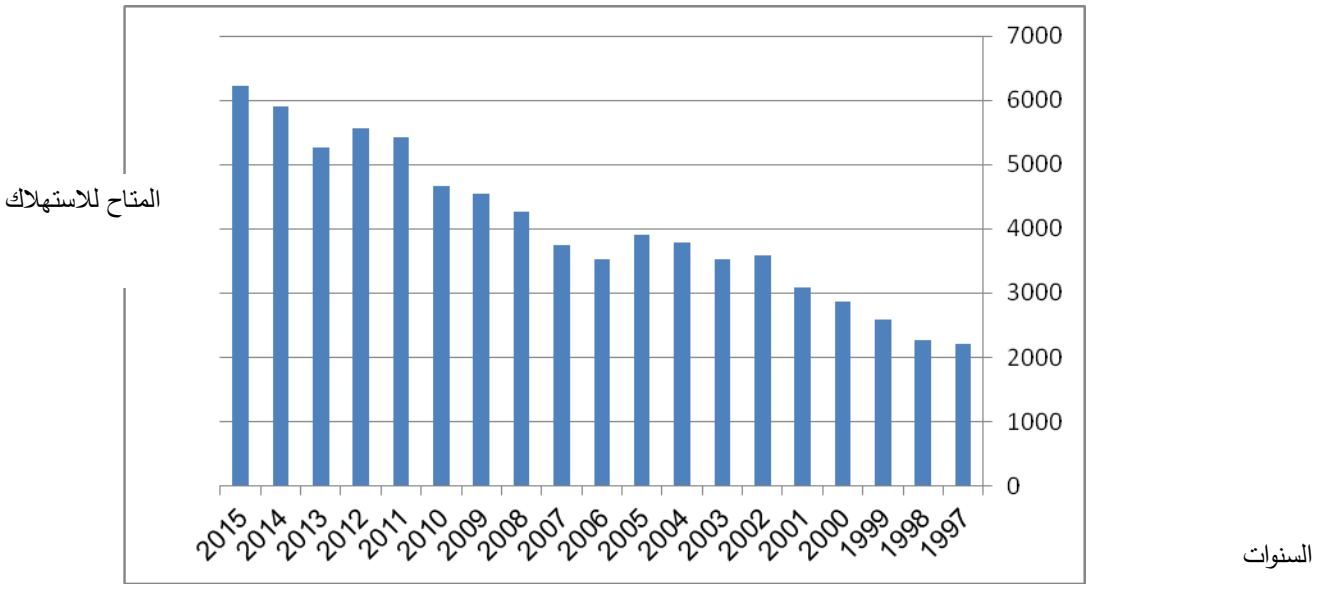

المصدر : من اعداد الدارسة 2018، بالاعتماد على بيانات الجدول (3-3-37)

من خلال الجدول (3-3-37) والشكل (3-3-35) يتضح أن المتاح للاستهلاك بالنسبة للحوم البيضاء قد بلغ في عام 1997 حوالي (2211.01) ألف طن وهو أدنى مستوى له طيلة فترة الدراسة، ثم ظل بين الارتفاع والهبوط حتى بلغ أعلى مستوى له في عام 2015 حيث بلغ حوالي (6219.05) ألف طن، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (6%) حيث يشير الاتجاه العام إلى التزايد في المتاح للاستهلاك من اللحوم البيضاء.

13- المتاح للاستهلاك من الأسماك :

جدول (3-3-38)

المتاح للاستهلاك من الأسماك في العالم العربي (1997-2015م)

السنة	المتاح للاستهلاك من الأسماك	معدل النمو السنوي %
1997	2453.98	-
1998	2407.95	2-
1999	2463.57	2
2000	2791.34	13
2001	3282.13	18
2002	3130.96	5-
2003	3278.24	5

يتبع جدول (3-3-38)

السنة	المتاح للاستهلاك من الأسماك	معدل النمو السنوي %
2004	3766.74	15
2005	3472.58	8-
2006	3356	3-
2007	3388.88	1
2008	3434.25	1
2009	3606.61	5
2010	4028.99	12
2011	3943.9	2-
2012	4420.67	12
2013	4175.85	6-
2014	4568.56	9
2015	4593.18	1
المتوسط	**3503.388421**	**4**

المصدر : من اعداد الدارسة2018م، بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعيه العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعيه، مصدر سابق.

شكل (3-3-36)

المتاح للاستهلاك من الأسماك في العالم العربي1997- 2015م

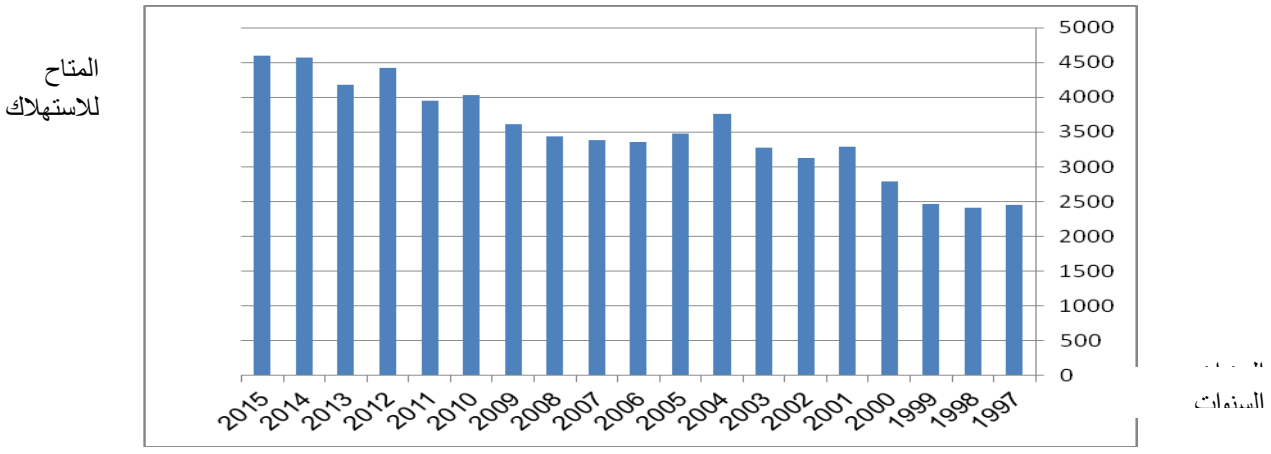

المصدر : من اعداد الدارسة 2018، بالاعتماد على بيانات الجدول (3-3-38)

من خلال الجدول (3-3-38) والشكل (3-3-36) يتضح أن المتاح للاستهلاك من الأسماك في الدول العربية قد بلغ في عام 1997 حوالي (2453.98) ألف طن وفي عام 1998 بلغ أدنى مستوى

له حيث بلغ حوالي (2407.95) ألف طن وفي عام 2015 بلغ أعلى مستوي له (4593.18) ألف طن طيلة فترة الدراسة، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (4%) حيث يشير الاتجاه العام إلى التزايد في المتاح للاستهلاك من الأسماك في العالم العربي.

14- المتاح للاستهلاك من بيض المائدة :

جدول (3-3-39)

المتاح للاستهلاك من بيض المائدة في العالم العربي(1997-2015م)

السنة	المتاح للاستهلاك من بيض المائدة	النمو السنوي معدل %
1997	856.57	-
1998	919.06	7
1999	982	7
2000	1108.5	13
2001	1127.38	2
2002	1403.44	24
2003	1361.05	3-
2004	1434.48	5
2005	1325.18	8-
2006	1342.67	1
2007	1494.51	11
2008	1598.31	7
2009	1608.27	1
2010	1589.08	1-
2011	1776.5	12
2012	1883.11	6
2013	1833.61	3-
2014	1834.83	0
2015	1907.52	4

يتبع جدول (3-3-39)

السنة	المتاح للاستهلاك من بيض المائدة	معدل النمو السنوي %
المتوسط	1441.372105	5

المصدر : من اعداد الدارسة2018م، بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعيه العربية – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مصدر سابق.

شكل (3-3-37)

المتاح للاستهلاك من بيض المائدة (1997- 2015م)

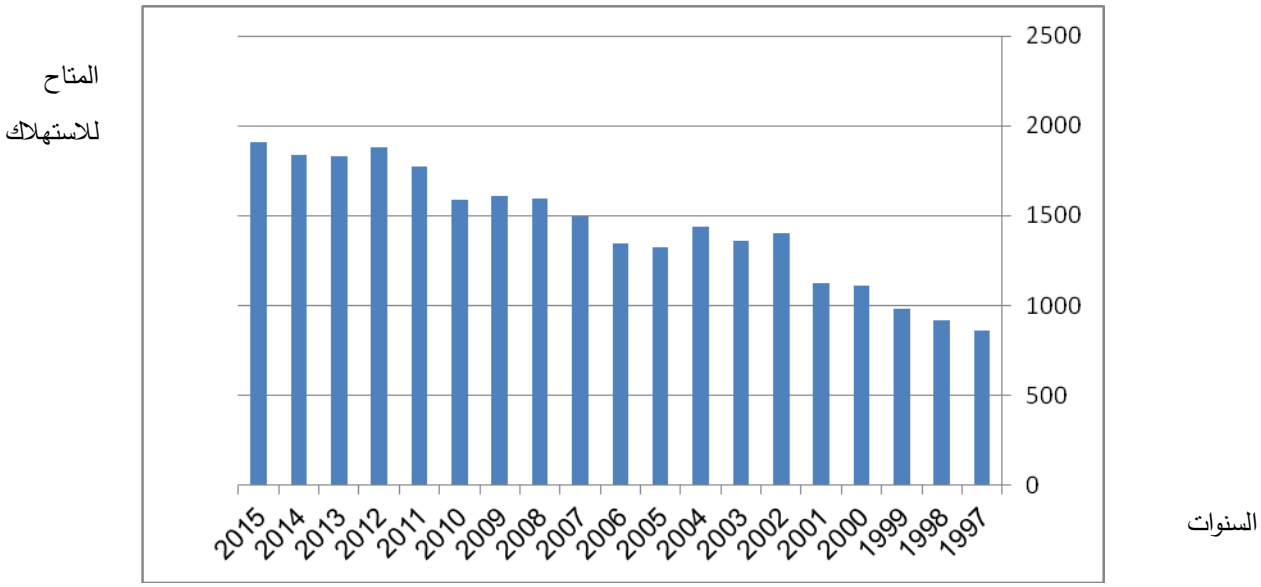

المصدر من اعداد الدارسة 2018، بالاعتماد على بيانات الجدول (3-3-39)

من خلال الجدول (3-3-39) والشكل (3-3-37) يتضح أن حجم المتاح للاستهلاك من البيض في العالم العربي قد بلغ أدنى مستوى له في عام 1997م حيث بلغ حوالي (856.57) ألف طن ثم ظل في الارتفاع المتواصل حتى عام 2015 حيث بلغ حوالي (1834.83) ألف طن وهو أعلى مستوى له طيلة فترة الدراسة، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (5%) حيث يشير الاتجاه العام إلى الزيادة لا النقصان في المتاح للاستهلاك من بيض المائدة في العالم العربي.

15- المتاح للاستهلاك من الألبان ومشتقاها :

جدول (3-3-40)

المتاح للاستهلاك من الألبان ومشتقاتها في العالم العربي(1997- 2015م)

السنة	المتاح للاستهلاك من الألبان ومشتقاتها	معدل النمو السنوي %
1997	25147.33	-
1998	26054.88	4
1999	26853.47	3
2000	26530.8	1-
2001	27891.98	5
2002	30233.18	8
2003	31000.43	3
2004	31521.17	2
2005	33744.41	7
2006	34303.14	2
2007	35838.03	4
2008	34967.12	2-
2009	35183.48	1
2010	32141.56	9-
2011	35640	11
2012	32677.9	8-
2013	31710.99	3-
2014	37408.88	18
2015	37824.08	1
المتوسط	31930.14895	2

المصدر : من اعداد الدارسة2018م، بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعيه العربية – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مصدر سابق.

شكل (3-3-38)

المتاح للاستهلاك من الألبان ومشتقاتها في العالم العربي (1997-2015)

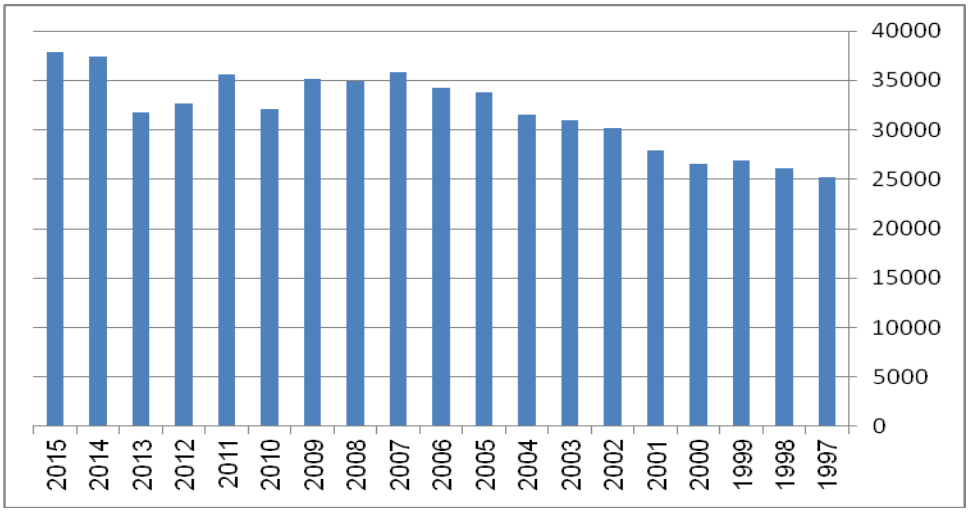

المصدر : من اعداد الدارسة 2018، بالاعتماد على بيانات الجدول (3-3-40)

من خلال الجدول (3-3-40) والشكل (3-3-38) يتضح أن المتاح للاستهلاك من الالبان ومشتقاتها قد بلغ أدنى مستوى له في عام 1997 حيث بلغ (25147.33) ألف طن ثم ظل بين الارتفاع والهبوط حتى بلغ أعلى مستوى له في عام 2015 حيث بلغ (37824.08) ألف طن طيلة فترة الدراسة وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (2%) حيث يشير الاتجاه العام إلى التزايد في المتاح للاستهلاك من الالبان ومشتقاتها في العالم العربي.

3-3-2 نصيب الفرد من مكونات الطاقة والبروتين :

إن تطور نصيب الفرد من المجموعات الغذائية لا سيما الأساسية في حياته اليومية له دلالة عن وضعية الغذاء في الدول العربية ومدى توافره، ولكن هذا المؤشر غير كاف للتحكم على تطور نصيب الفرد في المنطقة العربية ككل ومدى إمكانية حصول الأفراد على الكميات الكافية من الغذاء الضروري لمزاولة أنشطتهم بطريقة صحية، وهنا يطرح السؤال التالي نفسه هل هذا المتوسط لنصيب الفرد متساويا ومناسبا في كل الدول العربية ؟ ويمكننا ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (3-3-41)

نصيب الفرد من السعرات الحرارية والبروتين والدهون في العالم العربي 2014م

الدولة	سعرات حرارية(كيلو كلوري)	بروتين(غرام)	دهون(غرام)
الجزائر	3296.0	92.0	76.6
الاردن	3149.0	82.9	101.1
الامارات	32.15.0	98.2	102.7
البحرين	3321.0	102.0	87.1
تونس	3362.0	98.0	87.0
جيبوتي	2526.0	63.5	59.9
السعودية	3122.0	87.0	96.2
السودان	2346.0	75.0	69.2
الصومال	1568.0	56.0	18.0
العراق	2489.0	61.4	69.0
عمان	3143.0	88.3	90.4
فلسطين	2392.0	62.0	41.0
قطر	3160.00	90.0	85.0
الكويت	3471.0	104.4	115.8
لبنان	3181.0	80.3	106.1
مصر	3517.0	104.2	62.4
المغرب	3334.0	95.6	79.7
موريتانيا	2791.0	80.1	79.6
المتوسط العربي	2665.7	84.7	78.5
المتوسط العالمي	2870	80.5	72.7

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014م، مرجع سبق ذكره، ص24

ملاحظة : الدول الغير موجودة لغياب المعطيات عنها.

3-3-3 الاحتياجات الاستهلاكية العربية من السعرات الحرارية والبروتين والدهون (2015م) :

ينتج عن المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي كميات مقدرة من السعرات الحرارية والبروتين والدهون للمستهلك يصل متوسطها اليومي إلى (2650.9) كيلو كالورى و (

86.4) جرام بروتين و (84.5) جرام دهون بالمقارنة مع المعدلات التي تتمثل في (2870) كيلو كالوري، و (80.5) جرام بروتين و (82.6) جرام دهون .

جدول (3-3-42)

الاحتياجات الاستهلاكية العربية من السعرات الحرارية والبروتين والدهون (2015)

البيان	سعرات حرارية (مليار كيلو كالوري)	البروتين (مليون طن)	الدهون (مليون طن)
الاحتياجات الكلية للوطن العربي	410.6	11.5	11.8
المتاح من إنتاج الوطن العربي	288.7	9.7	3.3
نسبة الاكتفاء الذاتي(%)	70.3	84.3	28.0
العجز	121.9	1.8	8.5

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2015م، ص28.

وبما أن الاحتياجات الاستهلاكية من السعرات الحرارية والبروتين والدهون في الوطن العربي قدرت في عام 2015م بنحو(410.6) مليار كيلو كالوري و(11.5) مليون طن بروتين و(11.5) مليون طن دهون (جدول 9)، فإن الإنتاج العربي من السلع الغذائية حاليا يقوم بتغطية نحو (70.3%) من الاحتياجات للسعرات الحرارية، و(84.3) للبروتين، و(28%) للدهون ويتم تغطية هذه الفجوة عن طريق الاستيراد من الخارج [1]

(1) التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي العربي 2015، مصدر سبق ذكره ، ص 28

4 – الفجوة الغذائية في العالم العربي

4-1 واردات السلع الغذائية في العالم العربي.

4-2 صادرات السلع الغذائية في العالم العربي.

4-3 الفجوة الغذائية **ونسبة الإكتفاء الذاتي ونسبة الاعتماد على الخارج في العالم العربي.**

4- الفجوة الغذائية في العالم العربي

تمهيد:

إن قصور الإنتاج عن مواكبة الاستهلاك في مجال الغذاء في العالم العربي أدي إلى عجز كبير في الميزان التجاري لجميع السلع الغذائية المهمة . مما أدى إلى استنزاف الموارد العربية وتحولها إلى قوة شرائيه تهدر في سبيل تأمين ضروريات الغذاء ولا تجد طريقها إلى تنمية القطاع الإنتاجي الزراعي مما يصرف التركيز عن التنمية الذاتية، وجعل المنطقة العربية منطقة عجز غذائي دائم تحت رحمة الاحتكارات العالمية. وهذا أمر واضح في تدهور الاكتفاء الذاتي للسلع الإستراتيجية، وخاصة الحبوب والتي تستهلك المنطقة كميات كبيرة منها تفوق استهلاك أي منطقة مماثلة من حيث عدد السكان. وأن أغلب مناطق العالم في حركة تبادلية بين العجز والفائض بحيث تتأثر وتؤثر فيما بينها وبين العالم، إلا أن المنطقة العربية هي منطقة عجز لصافي الميزان التجاري ويمثل ذلك عبئا على موازين مدفوعاتها . وان الصادرات المحدودة والتي تمثل فوائض ضئيلة هي في سلع ثانوية من الخضر والفاكهة، يمكن للدول التي تستقبلها الاستغناء عنها دونما عناء ولذلك فهي لا تمثل ورقة رابحة في مجابهة الاحتكار العالمي للسلع الإستراتيجية والضرورية لحياة شعوب المنطقة . وإذا استمرت الظروف الحالية دونما إحداث طفرات في الإنتاج فإن هذا العجز سوف يستمر ولكن بحدة اكثر وان استنزاف الموارد المالية العربية لتوفير الغذاء من خارج المنطقة يزداد سنة بعد الأخرى [1]

وفي هذا الفصل سيتم تناول حجم الفجوة الغذائية في العالم العربي من خلال التعرض لحجم الصادرات والواردات ثم نتناول كمية الفجوة الغذائية الموجودة في العالم العربي ونسبة الاكتفاء الذاتي ونسبة الإعتماد على الخارج من خلال المباحث التالية :

4-1 واردات السلع الغذائية في العالم العربي .

4-2 صادرات السلع الغذائية في العالم العربي.

4-3 الفجوة الغذائية ونسبة الإكتفاء الذاتي ونسبة الاعتماد على الخارج في العالم العربي .

4-1 واردات السلع الغذائية

4-1-1 تطور الكميات المستوردة من السلع الغذائية خلال الفترة 1997- 2015م :

نظرا لإرتفاع الطلب على السلع الغذائية بسبب الزيادة السكانية وزيادة متوسط دخل الفرد وخاصة في الدول العربية النفطية من جهة وثبات أو انخفاض الإنتاج الزراعي الغذائي العربي من جهة أخري .

(1) عبد الله الثنيان الثنيان، مرجع سبق ذكره، ص 44

لجأت الدول العربية إلى استيراد الغذاء من خارج المنطقة . وكان نتيجة ذلك ان عرفت واردات المواد الغذائية تطورا كبيرا ومستمرا من حيث الكمية وبالتالي فإن معظم واردات المواد الغذائية في الوقت الراهن تعتبر من السلع الإستراتيجية التي لا يمكن الاستغناء عن استهلاكها . وقد عرفت الكميات المستوردة من السلع الغذائية، وخاصة الحبوب والقمح والدقيق والزيوت والسكر واللحوم والألبان ومنتجاتها زيادات مستمرة ومعتبرة .

1- **الكميات المستوردة من الحبوب :**

جدول (4-1-43)

الكميات المستوردة من الحبوب (1997-2015م)

السنة	الكميات المستوردة من الحبوب	معدل النمو السنوى %
1997	34205.04	-
1998	36703.97	7
1999	41276.17	12
2000	43439.03	5
2001	50195.43	16
2002	52004.00	4
2003	47571.15	9-
2004	44971.61	5-
2005	55780.19	24
2006	51588.45	8-
2007	57176.62	11
2008	58770.44	3
2009	59914.42	2
2010	65103.07	9
2011	67022.00	3
2012	62658.53	7-
2013	60020.80	4-

يتبع جدول (4-1-43)		
السنة	الكميات المستوردة من الحبوب	معدل النمو السنوى %
2014	72114.23	20
2015	73080.99	1
المتوسط	54399.79684	5

المصدر : من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، مصدر سابق

شكل (4-1-39)

الكميات المستوردة من مجموعة الحبوب في العالم العربي (1997-2015م)

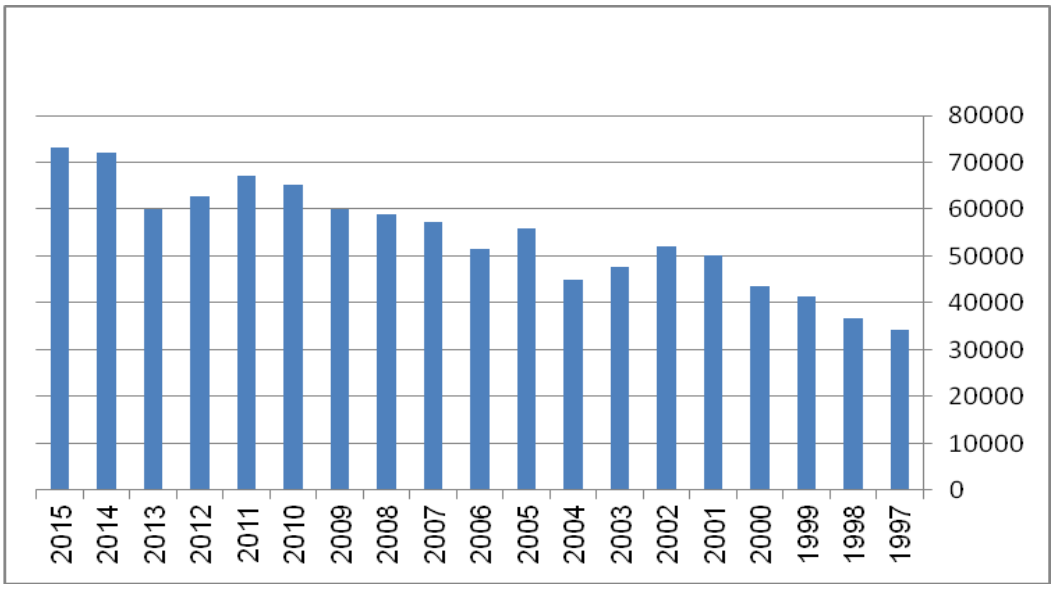

المصدر : اعداد الدارسة 2018، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-1-43)

من خلال الجدول (4-1-43) والشكل (4-1-39) نلاحظ ان كمية واردات الحبوب قد سجلت أدنى مستوى لها سنة (1997) حيث بلغت حوالي (34205.04) الف طن ، وظلت متذبذبة بين الارتفاع والهبوط طيلة فترة الدراسة إلى أن بلغت أعلى مستوى لها في عام 2015 م والذي بلغ حوالي(73,080.99) ألف طن وبحساب معدل نمو الكميات المستوردة من الحبوب نلاحظ أن اتجاهها العام يشير إلى الزيادة المستمرة لا إلى الانحسار حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي حوالي (5%) .

الكميات المستوردة من القمح والدقيق :

جدول (4-1-44)

الكميات المستوردة من القمح والدقيق في العالم العربي (1997- 2015م)

السنة	الكميات المستوردة من القمح والدقيق	معدل النمو السنوي %
1997	17282.18	-
1998	21089.96	22
1999	18540.7	12-
2000	19354.23	4
2001	24779.99	28
2002	27348.9	10
2003	20937.94	23-
2004	22004.53	5
2005	27307.42	24
2006	24959.58	9-
2007	27508.13	10
2008	29365.87	7
2009	28512.12	3-
2010	33249.83	17
2011	34397	3
2012	30572.55	11-
2013	26539.68	13-
2014	43600.50	64
2015	42305.47	3-
المتوسط	27350.34632	7

المصدر : اعداد الدارسة 2018م ، بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-1-40)

الكميات المستوردة من القمح والدقيق في العالم العربي(1997- 2015م)

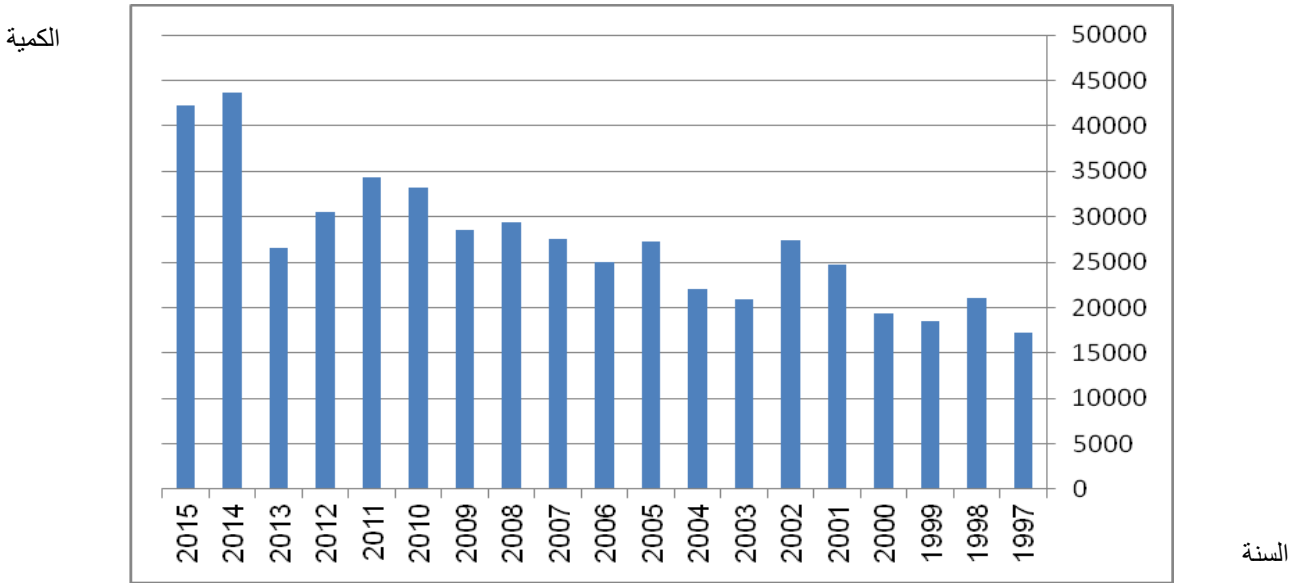

المصدر : اعداد الدارسة 2018 ،بالاعتماد على بيانات الجدول (4-1-44)

ومن خلال الجدول (4-1-44) والشكل (4-1-40)نلاحظ ان كمية واردات القمح والدقيق سجلت أدنى مستوى لها سنة 1997م بكمية بلغت حوالي (17282.18) ألف طن. وارتفعت عام 1998 م حيث بلغت حوالي (21089.96) ألف طن وانخفضت مرة اخرى خلال الأعوام 1999م و2000م ثم ارتفعت مرة اخرى حتي بلغت أعلى مستوى لها عام 2014 حيث بلغت حوالى (34600.50) ألف طن وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لكمية واردات القمح والدقيق في الدول العربيه حوالي (7%) حيث يشير الاتجاه العام للتزايد لا التناقص.

3- الكميات المستوردة من الذرة الشامية :

جدول (4-1-45)

الكميات المستوردة من الذرة الشامية في العالم العربي(1997-2015م)

السنة	الكميات المستوردة الذرة الشامية	معدل النمو السنوي %
1997	6596.38	-
1998	7630.2	16
1999	11541.63	51
2000	11272.39	2-
2001	10737.07	5-
2002	12439.17	16

يتبع جدول (4-1-45)

السنة	الكميات المستوردة الذرة الشامية	معدل النمو السنوي %
2003	10771.96	13-
2004	9338.21	13-
2005	14345.85	54
2006	12655.69	12-
2007	14612.49	15
2008	14077.01	4-
2009	12423.67	12-
2010	16066.6	29
2011	17581.5	9
2012	15293.21	13-
2013	14070.64	8-
2014	16775.18	19
2015	16775.42	0
المتوسط	12894.96158	7

المصدر : من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، مصدر سابق

شكل (4-1-41)

الكميات المستوردة من الذرة الشامية في العالم العربي(1997- 2015م)

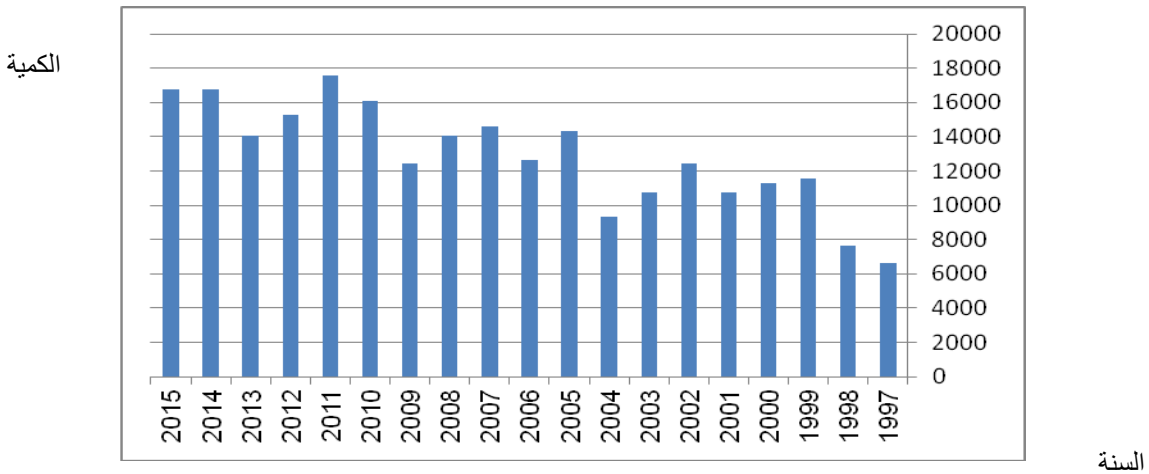

المصدر : اعداد الدارسة 2018 ،بالاعتماد على بيانات الجدول (4-1-45)

ومن بيانات الجدول (4-1-45) والشكل (4-1-41) نلاحظ أن كمية واردات الذرة الشامية قد سجلت أدنى مستوى لها سنة 1997م حيث بلغت حوالي (6596.38) ألف طن وظلت بين الإرتفاع

والإنخفاض طيلة فترة الدراسة حتى سجلت أعلى مستوى لها سنة 2011 إذ بلغت (7581.5) الف طن، وبلغ متوسط معدل النمو السنوى للذرة الشامية (7%) ويشير الاتجاه العام لكمية واردات الذرة الشامية إلى الزيادة وليس النقصان ويرجع ذلك لزيادة الاحتياجات العلفية نتيجة للتوسع في مشروعات الدواجن في بعض دول العالم العربي .

5- الكميات المستوردة من الأرز:

جدول (4-1-46)

الكميات المستوردة من الأرز (1997-2015م)

السنة	الكميات المستوردة من الأرز	معدل النمو السنوى %
1997	2482.2	-
1998	2326.41	6-
1999	2342.31	1
2000	3460.2	48
2001	2578.86	25-
2002	2838.1	10
2003	2993.6	5
2004	3435.22	15
2005	3558.84	4
2006	3478.03	2-
2007	3645.11	5
2008	3988.44	9
2009	4790.3	20
2010	4651.03	3-
2011	4582.2	1-
2012	4698.7	3
2013	4628.46	1-

يتبع جدول (4-1-46)

السنة	الكميات المستوردة من الأرز	معدل النمو السنوى %
2014	5657.42	22
2015	4958.58	12-
المتوسط	3250.025652	5

المصدر: من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-1-42)

الكميات المستوردة من الأرز(1997- 2015)

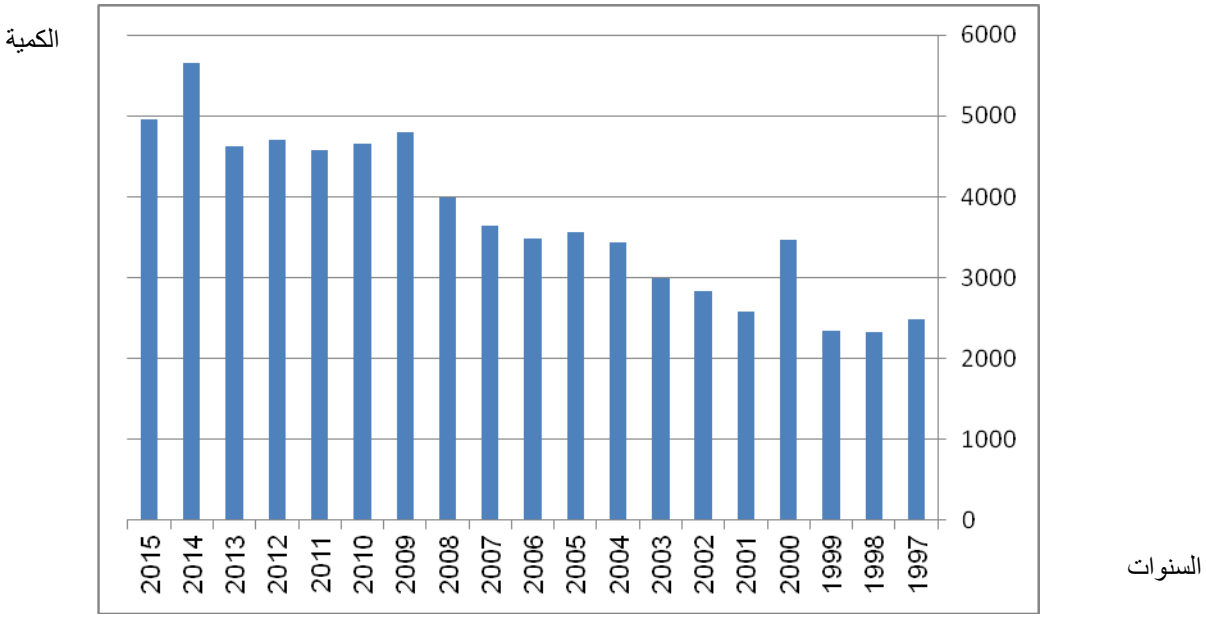

المصدر : اعداد الدارسة 2018 ،بالاعتماد على بيانات الجدول (4-1-46)

ومن خلال الجدول (4-1-46) والشكل (4-1-42) نلاحظ أن كمية واردات الارز قد بلغت في العام 1997م (2482.20)ألف طن و سجلت أدنى مستوى لها سنة 1998م حيث بلغت حوالي (2326.41) ألف طن وظلت بين الصعود والهبوط حيث بلغت أعلى مستوى لها سنة 2014 م حوالي (5657.42) ألف طن، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لكمية واردات الأرز خلال فترة الدراسة (5%) حيث يشير الاتجاه العام للكميات المستوردة من الارز إلى الزيادة لا النقصان.

1-الكميات المستوردة من الشعير :

جدول (4-1-47)

الكميات المستوردة من الشعير في العالم العربي **(1997-2015)**

السنة	الكميات المستوردة من الشعير	معدل النمو السنوي %
1997	7175.33	-
1998	5506.66	23-
1999	8653.48	57
2000	8465.58	2-
2001	7689.08	9-
2002	7241.66	6-
2003	6319.34	13-
2004	6326.39	0
2005	9519.92	50
2006	9327.32	2-
2007	10196.6	9
2008	10984.71	8
2009	10813.7	2-
2010	9149.82	15-
2011	9319.4	2
2012	11368.35	22
2013	14151.15	24
2014	12011.89	15-
2015	10623.48	12-
المتوسط	9202.308421	4

المصدر : من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، مصدر سابق

شكل (4-1-43)

الكميات المستوردة من الشعير في العالم العربي(1997- 2015م)

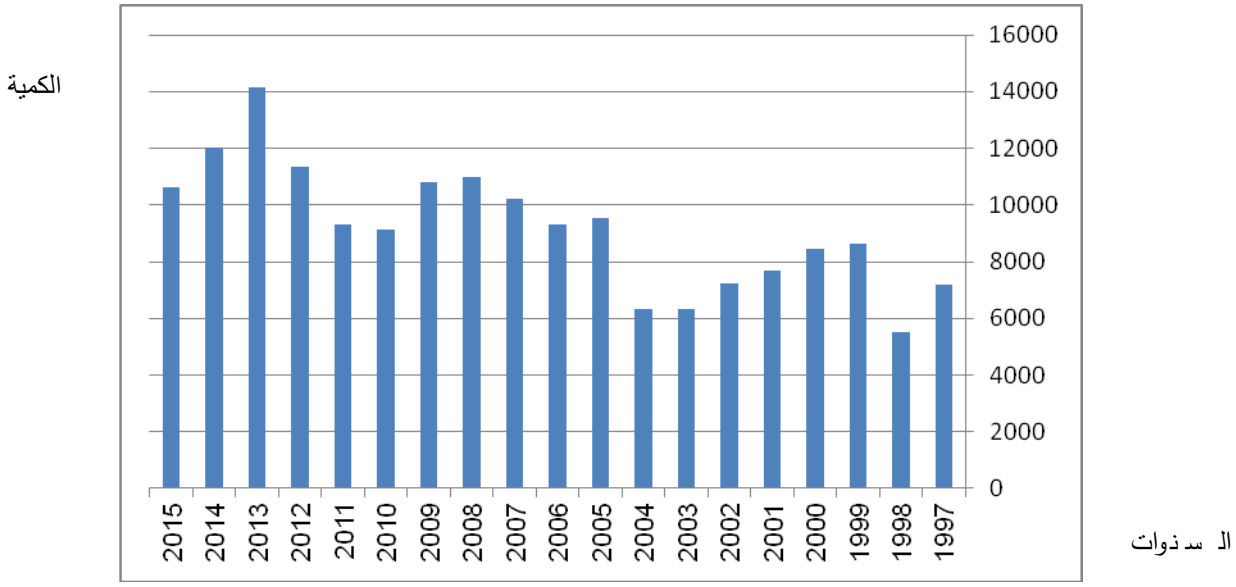

المصدر : اعداد الدارسة 2018 ،بالاعتماد على بيانات الجدول (4-1-47)

من خلال الجدول (4-1-47) والشكل (4-1-43) نلاحظ ان الكميات المستوردة من الشعير في عام 1997م بلغت حوالى (7175.33) ألف طن وسجلت أدنى مستوى لها سنة 1998م حيث بلغت حوالي (5506.66) ألف طن. وسجلت أعلى مستوي لها سنة 2013 والتي بلغت حوالي (14151.15) ألف طن، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لكمية واردات الشعير في الدول العربية خلال فترة الدراسة حوالي (4%) حيث يشير الإتجاه العام إلى الزيادة لا إلى النقصان .

6 – الكميات المستوردة من البطاطس :

جدول (4-1-48)

الكميات المستوردة من البطاطس في العالم العربي(1997- 2015م)

السنة	الكميات المستوردة من البطاطس	معدل النمو السنوى %
1997	494.93	-
1998	448.58	9-
1999	494.93	12
2000	466.75	7-
2001	620.49	33
2002	664.93	7
2003	624.56	6-
2004	598.48	10-

يتبع جدول (4-1-48)

السنة	الكميات المستوردة من البطاطس	معدل النمو السنوى %
2005	583.38	3-
2006	567.06	3-
2007	881.27	55
2008	664.72	25-
2009	810.69	22
2010	821.62	1
2011	848.7	3
2012	643.49	24-
2013	726.23	13
2014	1075.64	48
2015	1211.22	13
المتوسط	**708.4855556**	**7**

المصدر : من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، مصدر سابق

شكل (4-1-5)

الكميات المستوردة من البطاطس (1997-2015م)

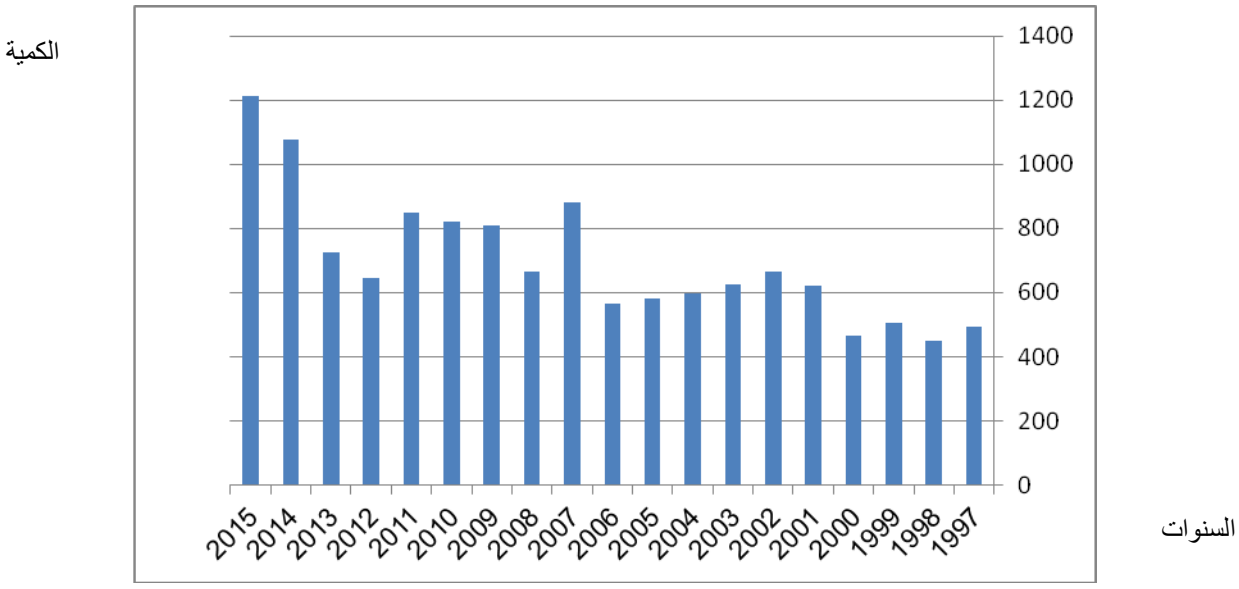

المصدر : اعداد الدارسة 2018، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-1-48)

ومن خلال الجدول (4-1- 48) والشكل (4-1-44) نلاحظ ان كمية واردات البطاطس في العام 1997م بلغت حوالي (494.93) ألف طن و سجلت أدنى مستوى لها سنة 1998م حيث بلغت حوالي (448.85) ألف طن . ثم ارتفعت سنة 1999م حيث بلغت حوالي 504.09 ألف طن . ثم

انخفضت مرة اخرى سنة 2000م ثم واصلت بعد ذلك في الارتفاع إلى ان بلغت أعلى مستوى لها سنة 2015م حيث بلغت حوالي (1211.22) ألف طن، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لكمية واردات البطاطس حوالى (7%) حيث يشير الاتجاه العام إلى الزياد لا إلى النقصان.

7-الكميات المستوردة من البقوليات :

جدول (4-1-49)

الكميات المستوردة من البقوليات في العالم العربي(1997-2015م)

السنة	الكميات المستوردة من البقوليات	معدل النمو السنوي%
1997	646.32	-
1998	605.44	6-
1999	681.1	12
2000	907.12	33
2001	977.64	8
2002	1018.76	4
2003	1017.23	0
2004	1042.01	2
2005	1306.79	25
2006	1300	1-
2007	1069.77	18-
2008	1045.33	2-
2009	1193.57	14
2010	1221.79	2
2011	1503.3	23
2012	1236.27	18-
2013	1161.55	6-
2014	1351.55	16
2015	1412	4
المتوسط	**1089.344211**	**5**

المصدر : من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، مصدر سابق

شكل (4-1-45)

الكميات المستوردة من البقوليات في العالم العربي (1997- 2015)

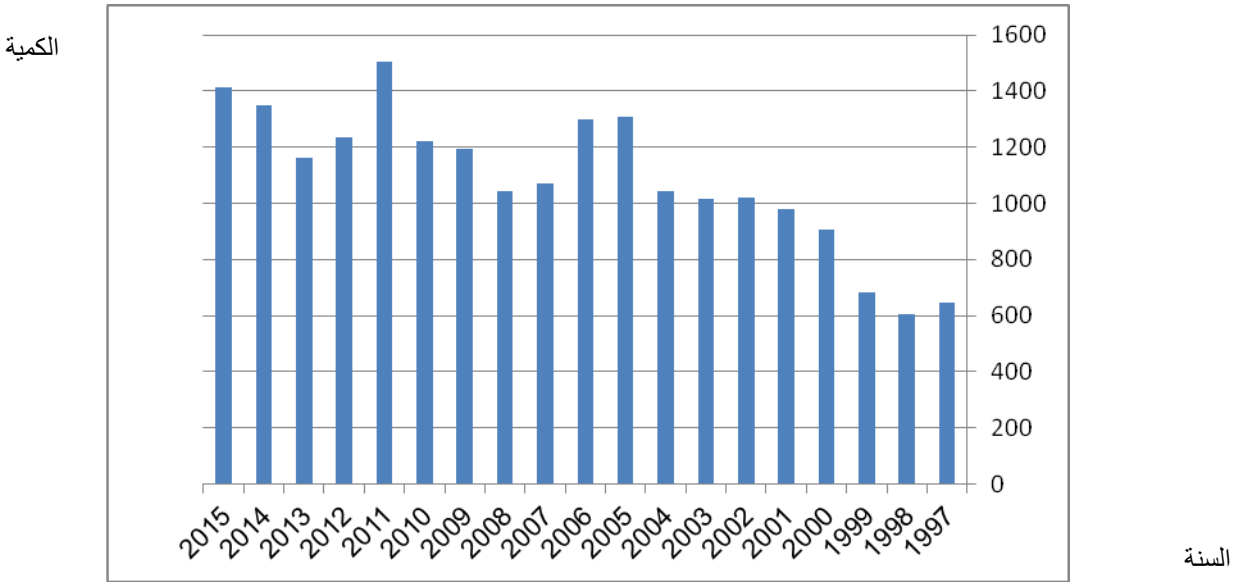

المصدر : من اعداد الدارسة 2018 ، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-1-49)

اما بالنسة لواردات البقوليات ومن خلال بيانات الجدول (4-1-49) والشكل (4-1-45) أن كمية الواردات بالنسبة للبقوليات الجافة في عام1997 م قد بلغ حوالي (646.32) ألف طن وفي عام 1998م سجلت أدنى مستوى لها حيث بلغت حوالي (605.44). وظلت بين الإرتفاع والهبوط طيلة فترة الدراسة إلى أن بلغت أعلى مستوى لها سنة 2011م حيث بلغت حوالي 1503.3 ألف طن، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لكمية واردات البقوليات (5%) مما يشير إلى الزيادة في الكميات المستوردة من جملة البقوليات، ويعود التطور في كمية الواردات من البقول الجافة إلى ضعف أو انخفاض الإنتاج من جهة، وارتفاع الاستهلاك منها إلى جهة أخرى .

8- الكميات المستوردة من الخضر :

جدول (4-1-50)

الكميات المستوردة من الخضر في العالم العربي(1997-2015م)

السنة	الكميات المستوردة من الخضر	معدل النمو السنوي %
1997	1586.82	-
1998	1734.28	9
1999	1820	5
2000	1696.57	7-
2001	1732.97	2
2002	1912.6	10

يتبع جدول (4-1-50)

السنة	الكميات المستوردة من الخضر	معدل النمو السنوي %
2003	2016.66	5
2004	2256.88	12
2005	2083.66	8-
2006	2292.47	10
2007	2098.95	8-
2008	2290.95	9
2009	2296.82	0
2010	2977.02	30
2011	3661.6	23
2012	2288.08	38-
2013	1491.7	35-
2014	2563.08	72
2015	2592.87	1
المتوسط	2178.630526	5%

المصدر : من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، مصدر سابق

شكل (4-1-46)

الكميات المستوردة من الخضر في العالم العربي (1997- 2015م)

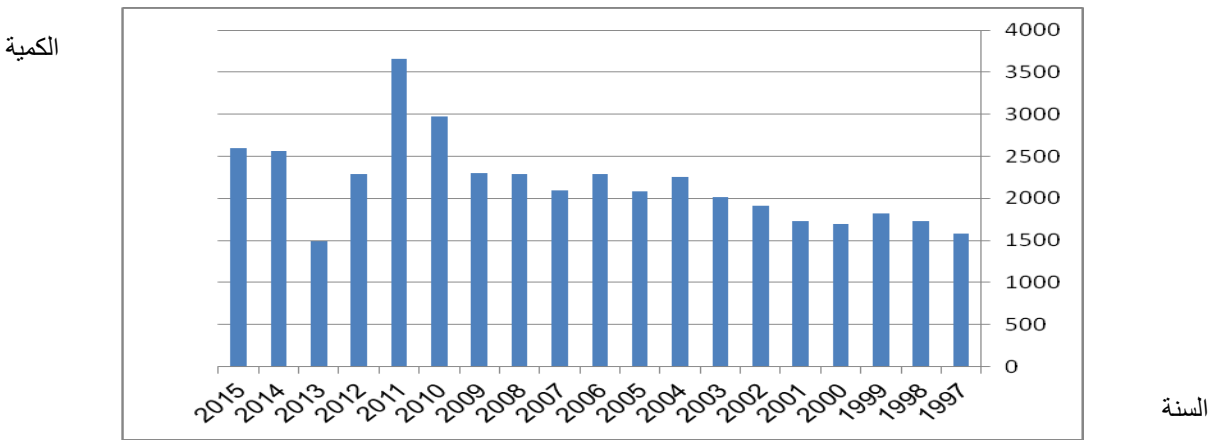

المصدر : من اعداد الدارسة 2018 بالاعتماد على بيانات الجدول (4-1-50)

من خلال الجدول (4-1-50) والشكل (4-1-46) نلاحظ أن استيراد الخضر في عام 1997م قد بلغ (1586.82) ألف طن . ثم سجل أدنى مستوى له سنة 2013 بكمية بلغت حوالى (1491.7) ألف طن، ووصلت أعلى مستوى لها طيلة فترة الدراسة سنة2011 م حيث بلغت حوالي(

3661.6)ألف طن وبلغ معدل النمو السنوي للكميات المستوردة من جملة الخضر حوالي (5%) ويشير الإتجاه العام إلى التناقص في الكميات المستوردة من الخضر في العالم العربي.

9- الكميات المستوردة من الفاكهة :

جدول (4-1-51)

الكميات المستوردة من الفاكهة في العالم العربي (1997-2015م)

السنة	الكميات المستوردة من الفاكهة	معدل النمو السنوي %
1997	2202.42	-
1998	2016.07	8-
1999	2177.61	8
2000	2237.14	3
2001	2678.31	20
2002	2884.61	8
2003	2555.6	11-
2004	3023.25	18
2005	3203.64	6
2006	3106.25	3-
2007	2974.65	4-
2008	2898.12	3-
2009	3411.64	18
2010	4791.56	40
2011	5340.6	11
2012	4715.78	12-
2013	4514.15	4-
2014	4831.96	7
2015	5079.29	5
المتوسط	3402.244737	5

المصدر : من إعداد الداسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، مصدر سابق

شكل (4-1-47)

الكميات المستوردة من الفاكهة في العالم العربي (1997-2015م)

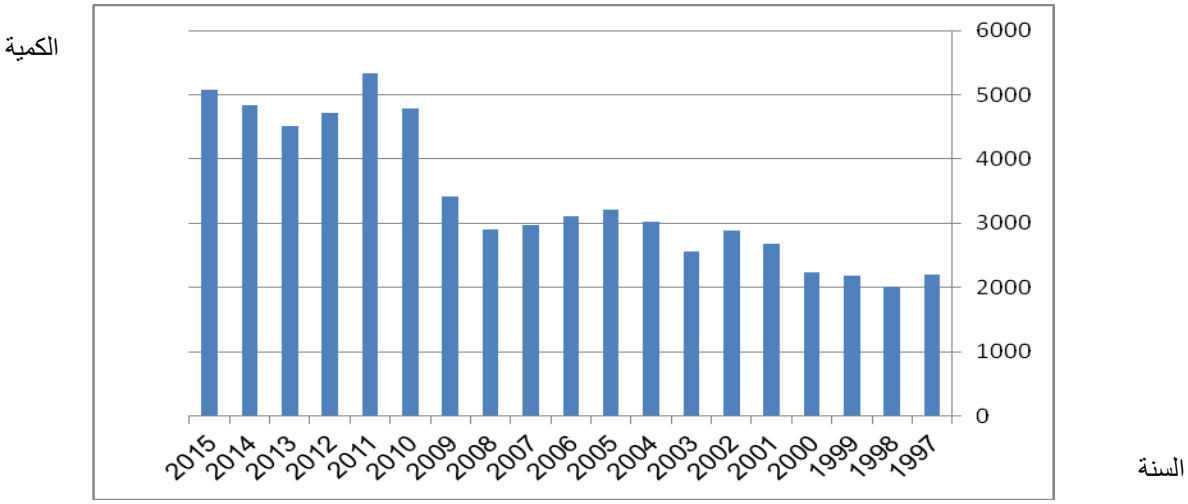

المصدر : من اعداد الدارسة 2018 بالاعتماد على بيانات الجدول (4-1-51)

اما بالنسبة للفاكهة ومن خلال الجدول (4-1-51) والشكل (4-1-47) نلاحظ ان كمية استيراد الفاكهة في عام 1997م قد بلغ حوالي (2202.42) ألف طن وبلغت أدني مستوى للاستيراد في عام 1998م حيث بلغت (2016.07) ألف طن. وظلت بين الصعود والهبوط إلى ان بلغت أعلى مستوى لها سنة 2011 حيث بلغت حوالي (5340.6) ألف طن، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لواردات جملة الفاكهة (5%) مما يشير إلى التزايد في الكميات المستوردة من الفاكهة في العالم العربي خلال فترة الدراسة .

10 - الكميات المستوردة من السكر – مكرر:

جدول (4-1-52)

الكميات المستوردة من السكر (مكرر) في العالم العربي(1997- 2015م)

السنة	السكر(مكرر)	معدل النمو السنوي %
1997	6052.41	-
1998	4227.34	30-
1999	4517.01	7
2000	4275.3	5-
2001	4720.32	10
2002	5564.75	18
2003	5730.09	3

يتبع جدول رقم (4-1-52)

السنة	السكر(مكرر)	معدل النمو السنوي %
2004	5352.82	7-
2005	5650.85	6
2006	6620.31	17
2007	8678.25	31
2008	8492.83	2-
2009	8918.39	5
2010	7689.54	14-
2011	9015.5	17
2012	8022.43	11-
2013	8506.4	6
2014	9895.59	16
2015	9437.82	5-
المتوسط	6914.102632	3

المصدر : من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-1-48)

الكميات المستوردة من السكر(مكرر) في العالم العربي(1997- 2015م)

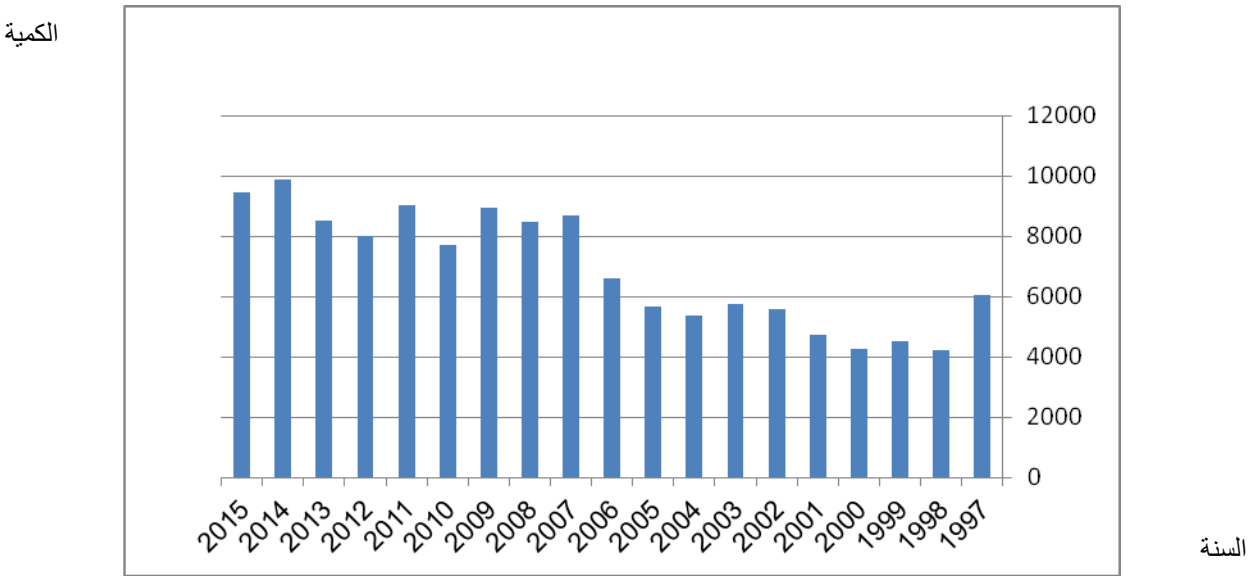

المصدر : من اعداد الدارسة 2018 ، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-1-52)

من خلال الجدول (4-1-52) والشكل (4- 1-48) نلاحظ أن الكميات المستوردة من السكر بلغت في عام 1997م حوالى (6052.41) ألف طن وسجل السكر أدنى مستوى استيراد سنة 2000 بكمية بلغت حوالي (4275.30) ألف طن. فيما سجل أعلى مستوى للاستيراد في عام 2014 م حيث بلغت كميته حوالي 9895.59 ألف طن طيلة فترة الدراسة، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لواردات السكر(3%) ويشير الاتجاه العام إلى الزيادة المستمرة في الكميات المستوردة من السكر.

11 – الكميات المستوردة من الزيوت والشحوم :

جدول (4-1-53)

الكميات المستوردة من الزيوت والشحوم في العالم العربي (1997-2015م)

السنة	الكميات المستورده من الزيوت والشحوم	معدل النمو السنوي %
1997	2230.94	-
1998	2454.57	10
1999	2629.87	7
2000	2612.94	1-
2001	2697.5	3
2002	3034.69	13
2003	3204.2	6
2004	3932.08	23
2005	4484.46	14
2006	4846.15	8
2007	3498.07	28-
2008	3921.79	12
2009	4510.69	15
2010	4691.5	4
2011	4944.5	5
2012	5445.58	10
2013	5835.98	7
2014	5173.05	11-
2015	4189.6	19-
المتوسط	**3912.534737**	**4**

المصدر : من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-1-49)

الكميات المستوردة من الزيوت والشحوم في العالم العربي(1997- 2015م)

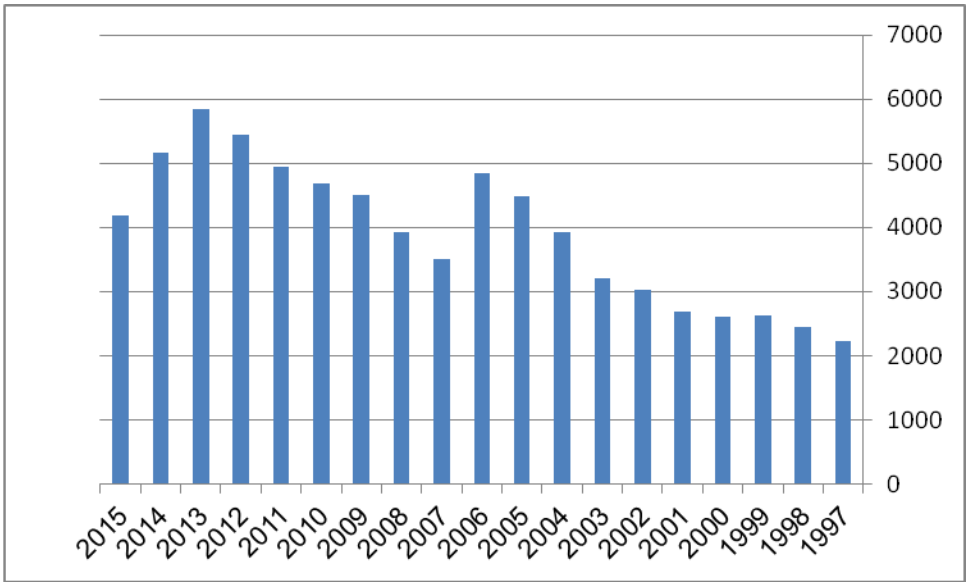

من اعداد الدارسة 2018م بالاعتماد على بيانات الجدول (4-1-53)

من خلال الجدول (4-1-53) والشكل (4-1-49) نلاحظ أن الكميات المستوردة من الزيوت والشحوم في عام 1997م بلغت حوالي (2230.94) ألف وهو أدنى مستوى لها . وظلت متذبذبة بين الارتفاع والهبوط طيلة هذه الفترة حتى بلغت أعلى مستوى للاستيراد عام 2013 م حيث بلغت حوالي (5835.98) ألف طن. ثم انخفضت مرة اخرى في الأعوام 2014م و 2015م وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (4%) ويشير الاتجاه العام إلى التزايد المستمر في الكميات المستوردة من الزيوت والشحوم .

12- الكميات المستوردة من اللحوم :

جدول (4-1-54)

الكميات المستوردة من اللحوم في العالم العربي (1997-2015)

السنة	الكميات المستوردة من اللحوم	معدل النمو السنوي %
1997	1002.23	-
1998	1067.09	6
1999	1076.14	1
2000	1016.38	6-
2001	936.72	8-
2002	1216.2	30
2003	1466.1	21
2004	1519.25	4
2005	1733	14

يتبع جدول (4-1-54)

السنة	الكميات المستوردة من اللحوم	معدل النمو السنوي %
2006	1683.47	3-
2007	1736.61	3
2008	1738.56	0
2009	2331.98	34
2010	2696.13	16
2011	3131.9	16
2012	3315.66	6
2013	2998.11	10-
2014	2814.12	6-
2015	3409.32	21
المتوسط	**1941.525**	**8**

المصدر : من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-1-50)

الكميات المستوردة من اللحوم في العالم العربي (1997- 2015)

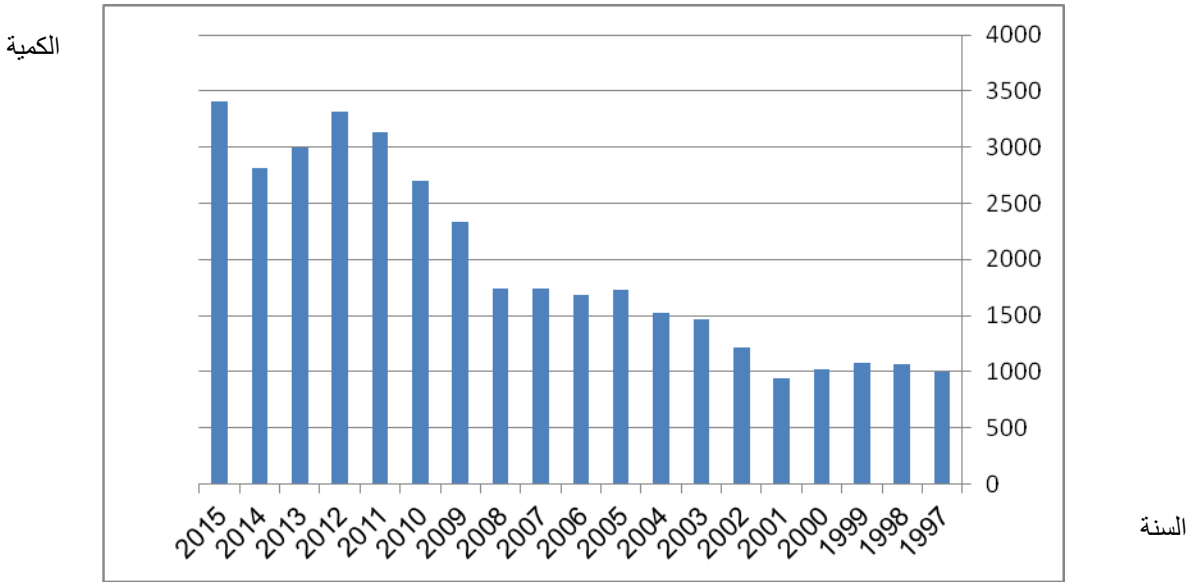

المصدر : من اعداد الدارسة 2018 م ، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-1-54)

نلاحظ من خلال الجدول (4-1-54) والشكل (4-1-50)أن الكميات المستوردة من جملة اللحوم بلغت في عام 1997م حوالي (1002.23) ألف طن. وسجلت أدنى مستوي استيراد سنة 2001 والذي بلغ حوالي (936.72) ألف طن. وظلت كمية استيراد اللحوم متذبذبة حتى أعلى مستوي استيراد سنة 2015م والذي بلغ حوالي (3409.32) ألف طن وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لكمية واردات جملة اللحوم (8%) مما يشير إلى الزيادة المستمرة في واردات اللحوم.

13-الكميات المستوردة من اللحوم الحمراء :

جدول (4-1-55)

الكميات المستوردة من اللحوم الحمراء في العالم العربي(1997- 2015م).

	الكميات المستوردة من اللحوم الحمراء	معدل النمو السنوي %
1997	559.57	-
1998	532	5-
1999	520.76	2-
2000	519.06	0
2001	452.46	13-
2002	533.33	18
2003	583.67	9
2004	575.55	1-
2005	719.87	25
2006	742.31	3
2007	739.82	0
2008	750.74	1
2009	691.29	8-
2010	1072.85	55
2011	1237.9	15
2012	1490.1	20
2013	1354.25	9-
2014	1024.54	24-
2015	1424.77	39
المتوسط	**817.0968421**	**7**

المصدر : من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-1-51)

الكميات المستوردة من اللحوم الحمراء في العالم العربي(1997- 2015م)

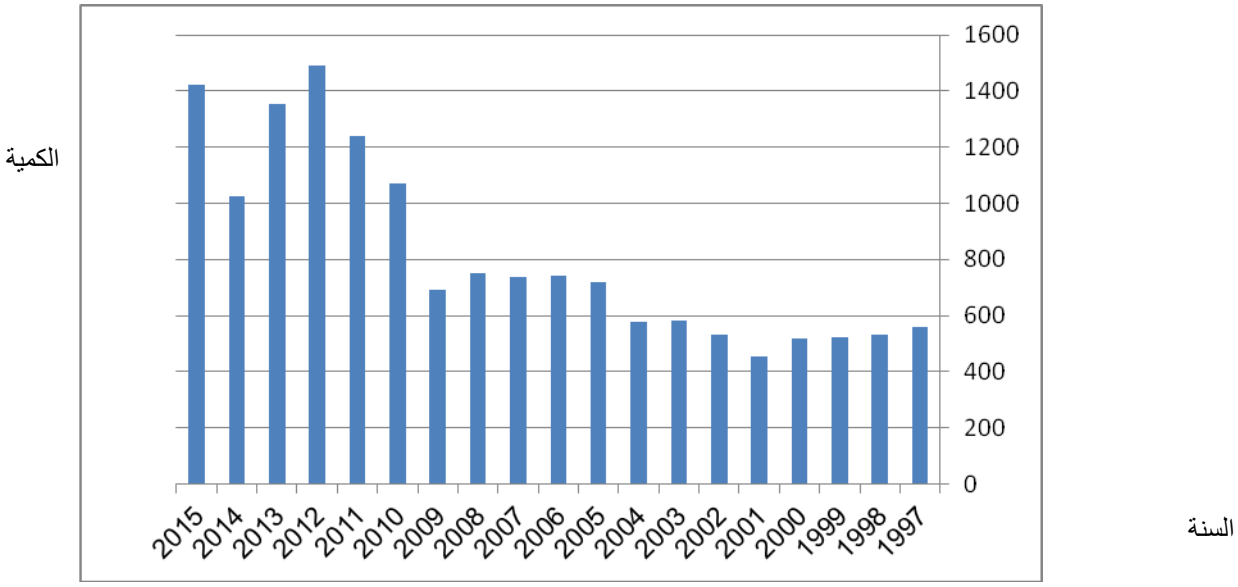

المصدر : من اعداد الدارسة 2018 ، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-1-55)

ومن خلال الجدول (4-1-55) والشكل (4-1-51) نجد أن كمية استيراد اللحوم الحمراء في سنة 1997م قد بلغت حوالي (559.57) ألف طن ثم انخفضت عام 1998م حيث بلغت حوالي (532.00) ألف طن و سجلت أدنى مستوى استيراد لها سنة 2001م والذي بلغ حوالي (452.46) ألف طن. وواصلت في الارتفاع حتى بلغت أعلى مستوى استيراد سنة 2012م حيث بلغ حوالى (1490.10) ألف طن، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي للكميات المستوردة من اللحوم الحمراء (7%) حيث يشير الاتجاه العام إلى الزيادة في الكميات المستوردة من اللحوم الحمراء.

14 – الكميات المستوردة من اللحوم البيضاء:

جدول (4-1-56)

الكميات المستوردة من اللحوم البيضاء في العالم العربي(1997-2015م)

السنة	كمية واردات اللحوم البيضاء	معدل النمو السنوي %
1997	422.66	-
1998	555.38	31
1999	555.38	0
2000	497.32	10-
2001	484.26	3-
2002	682.87	41
2003	882.43	29

يتبع جدول (4-1-56)

السنة	كمية واردات اللحوم البيضاء	معدل النمو السنوي %
2004	943.7	7
2005	1013.3	7
2006	941.16	7-
2007	996.79	6
2008	889.1	11-
2009	1637.07	84
2010	1623.28	1-
2011	1894	17
2012	1966.56	4
2013	1643.86	16-
2014	1789.58	9
2015	1984.55	11
المتوسط	1078.816667	11

المصدر : من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-1-52)

الكميات المستورة من اللحوم البيضاء في العالم العربي (1997- 2015)

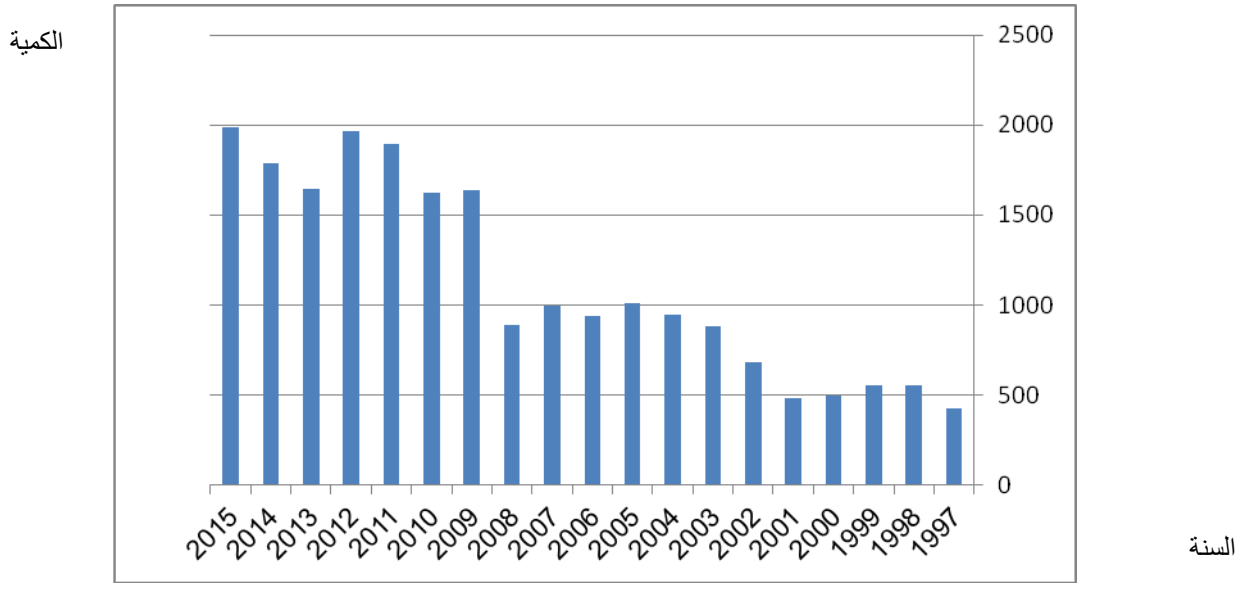

المصدر : من اعداد الدارسة2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-1-56)

من خلال الجدول (4-1-56) والشكل (4-1-52) نلاحظ أن الكميات المستوردة من اللحوم البيضاء بلغت في عام 19997م حوالي (422.66) ألف طن وهو أدني مستوي للكميات المستوردة

من اللحوم البيضاء اثناء فترة الدراسة و بلغت أعلى مستوى للاستيراد في عام 2015 حيث بلغ حوالي (1984.55) ألف طن، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي للكميات المستوردة من اللحوم البيضاء (11%) حيث يشير الاتجاه العام إلي الزيادة لا إلى النقصان .

15- الكميات المستوردة من الأسماك :

جدول (4-1-57)

الكميات المستوردة من الأسماك في العالم العربي(1997- 2015م)

السنة	الكميات المستوردة من الأسماك	معدل النمو السنوي %
1997	316.92	-
1998	368.84	16
1999	400.16	8
2000	390.77	2-
2001	443.95	14
2002	396.19	11-
2003	435.76	10
2004	524.21	20
2005	612.45	17
2006	596.76	3-
2007	626.3	5
2008	650.41	4
2009	611.63	6-
2010	767.32	25
2011	746.40	3-
2012	1006.48	35
2013	870.23	14-
2014	961.04	10
2015	903.58	6-
المتوسط	**612.0737**	**7**

المصدر : من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-1-53)

الكميات المستوردة من الأسماك في العالم العربي(1997- 2015م)

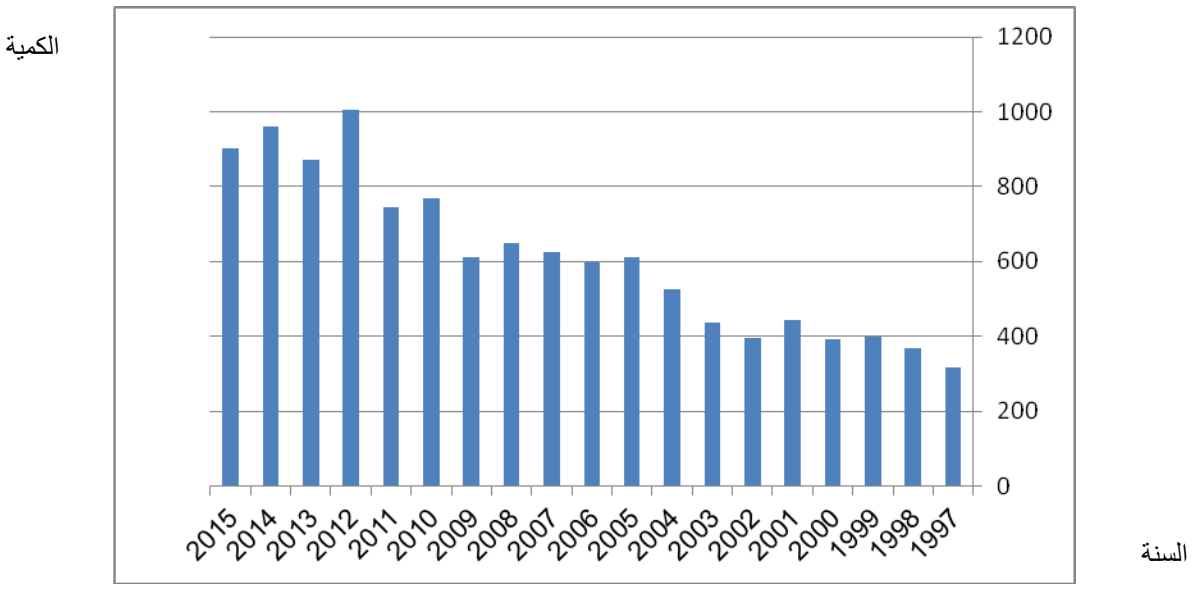

المصدر : من اعداد الدارسة 2018 ، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-1-57)

من خلال خلال الجدول (4-1-57) والشكل (4-1-53) نلاحظ أن الكميات المستوردة من الأسماك في عام 1997م بلغت حوالي (316.92) ألف طن وهو أدنى مستوى للاستيراد . ثم ارتفعت في عام 1998م حيث بلغت حوالي (368.84) ألف طن وظلت كمية الاستيراد بين الارتفاع والهبوط حتى بلغت أعلى مستوى للاستيراد في عام 2012م والذي بلغ حوالي (1006.48) ألف طن في عام 2012م . ثم انخفضت في الأعوام 2013 و2014 و2015 م، وبلغ معدل متوسط النمو السنوي للأسماك (7%) حيث يشير الاتجاه العام إلى الزيادة في الكميات المستوردة من الأسماك.

16- الكميات المستوردة من بيض المائدة :

جدول (4-1-58)

الكميات المستوردة من بيض المائدة في العالم العربي(1997- 2015م):

السنة	الكميات المستوردة من بيض المائدة	معدل النمو السنوي %
1997	45.91	-
1998	48.55	6
1999	52.4	8
2000	54.98	5
2001	44.77	19-

يتبع جدول (4-1-58)

السنة	الكميات المستوردة من بيض المائدة	معدل النمو السنوي %
2002	42.24	6-
2003	36.54	13-
2004	55.87	53
2005	77.94	40
2006	68.18	13-
2007	70.76	4
2008	69.77	1-
2009	167.85	141
2010	162.61	3-
2011	193.2	19
2012	168.49	13-
2013	152.00	10-
2014	224.59	48
2015	178.06	21-
المتوسط	100.774211	12

المصدر : من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-1-54)

الكميات المستوردة من بيض المائدة (1997- 2015م)

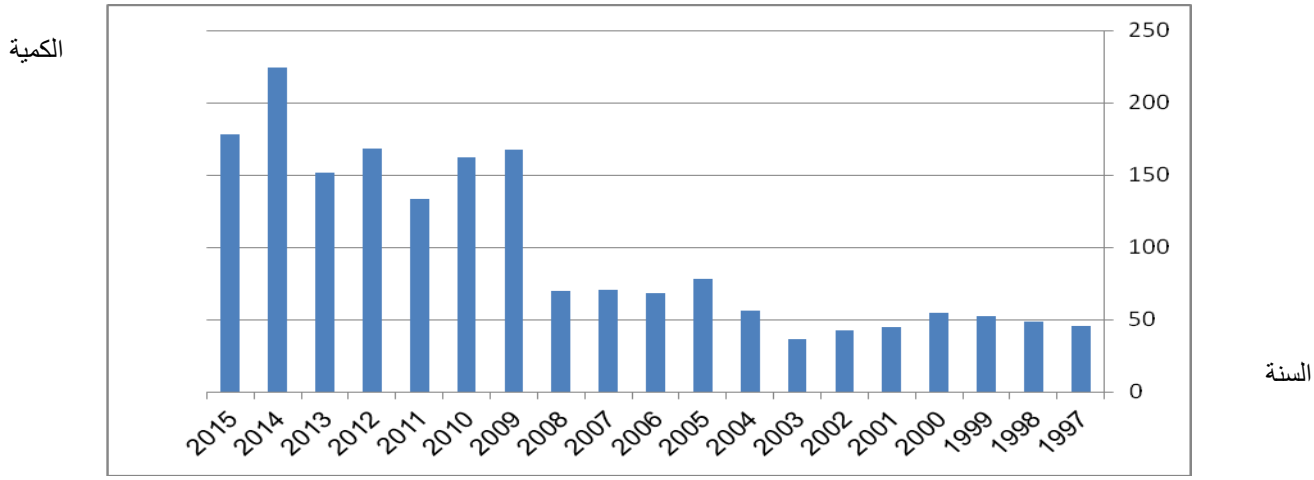

المصدر : من اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-1-58)

من خلال الجدول (4-1-58) والشكل (4-1-54) نلاحظ ان الكميات المستوردة من البيض في عام 1997م قد بلغت (45.91) ألف طن وقد بلغت أدنى مستوى لها في عام 2003 حيث بلغت حوالي (36.54) ألف طن، و بلغت أعلى مستوى للاستيراد سنة 2014 والذي بلغ حوالي (224.59)ألف طن. وبلغ متوسط معدل النمو السنوي للكميات المستوردة من بيض المائد(12%) مما يشير إلى الارتفاع في حجم الكميات المستوردة من بيض المائدة .

17 – الكميات المستوردة من الالبان ومشتقاتها :

جدول (4-1-59)

الكميات المستوردة من الالبان ومشتقاتها في العالم العربي(1997- 2015

السنة	الكميات المستوردة من الألبان ومشتقاتها	معدل النمو السنوي %
1997	7979.1	-
1998	7973.72	0
1999	7821.72	2-
2000	8148.1	4
2001	8614.25	6
2002	10201.93	18
2003	10215.56	0
2004	10393.39	2
2005	11127.96	7
2006	11877.96	7
2007	12820.94	8
2008	13058.73	2
2009	12454.53	5-
2010	11106.62	11-
2011	12693	14
2012	10942.3	14-
2013	9690.99	11-
2014	13449.00	39
2015	13380.15	1-
المتوسط	10734.21	4

المصدر : من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-1-55)

الكميات المستوردة من الألبان ومشتقاتها في العالم العربي(1997- 2015م)

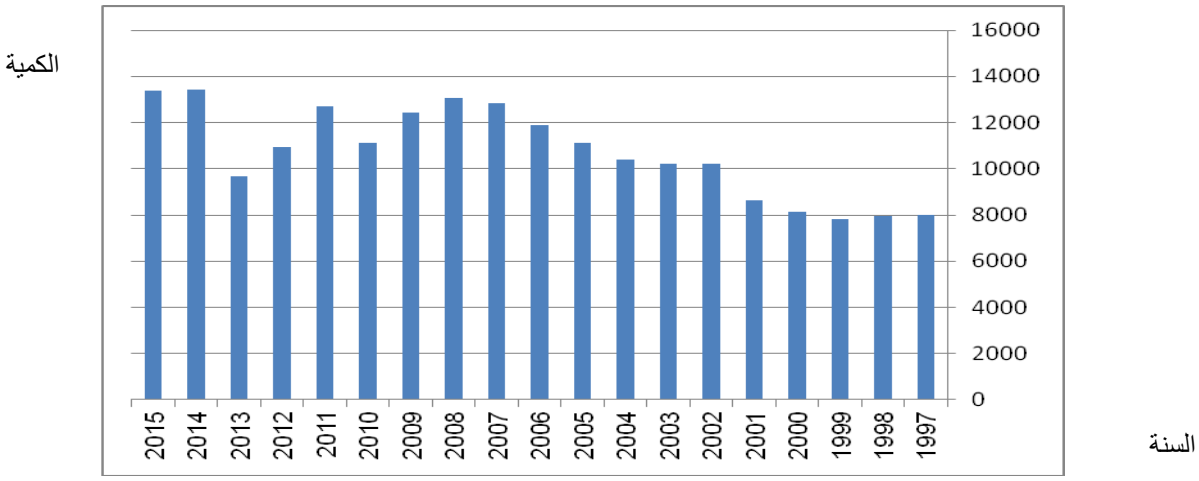

المصدر : من اعداد الدارسة بالاعتماد على بيانات الجدول (4-1-59)

من خلال الجدول (4-1-59) والشكل (4-1-55) نجد أن الكميات المستوردة من الألبان ومشتقاتها في عام 1997م بلغت حوالي (7979.10) ألف طن وبلغت سنة 1998م (7973.72) ألف طن وظلت متذبذبة بين الارتفاع والهبوط طيلة فترة الدراسة حتى بلغت أدنى مستوى لها سنة1999 والذي بلغ حوالي(7821.72) ألف طن بينما بلغت أعلى مستوى لها في عام 2015م حيث بلغت حوالي (13380.15) ألف طن وبلغ معدل النمو السنوي (4%) حيث يشير الاتجاه العام إلى الزيادة المستمرة في حجم الكميات المستوردة من الالبان ومشتقاتها.

4-1-2 تطور قيمة واردات السلع الغذائية في العالم العربي خلال الفترة 1997- 2015م

عرفت قيمة الواردات من السلع الغذائية تطورا كبيرا ومستمرا خلال فترة الدراسة. ويرجع الارتفاع في قيمة واردات المواد الغذائية بصورة عامة إلى زيادة الكميات المستوردة من الحبوب، القمح والدقيق، والسكر، الزيوت والشحوم، البقوليات، اللحوم (حمراء وبيضاء)، الألبان ومشتقاتها وإلى إرتفاع أسعار بعض المنتجات في السوق العالمية مثل الحبوب والسكر التي تستخدم لإنتاج الوقود الحيوي .

1-قيمة واردات الحبوب في العالم العربي:

جدول (4-1-60)

قيمة واردات مجموعة الحبوب 1997-2015م

السنة	قيمة واردات الحبوب	معدل النمو السنوي %
1997	6678.23	-
1998	6694.39	0
1999	6205.31	7-
2000	6701.38	8
2001	6522.95	3-
2002	7871.08	21
2003	7518.8	4-
2004	8485.44	13
2005	10185.7	20
2006	9778.39	4-
2007	15381.58	57
2008	19101.34	24
2009	25131.17	32
2010	20285.89	19-
2011	23484	16
2012	22845.01	3-
2013	24370.93	7
2014	24104.22	1-
2015	21942.89	9-
المتوسط	14383.6158	8

المصدر : من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-1-56)

قيمة واردات الحبوب في العالم العربي(1997- 2015م)

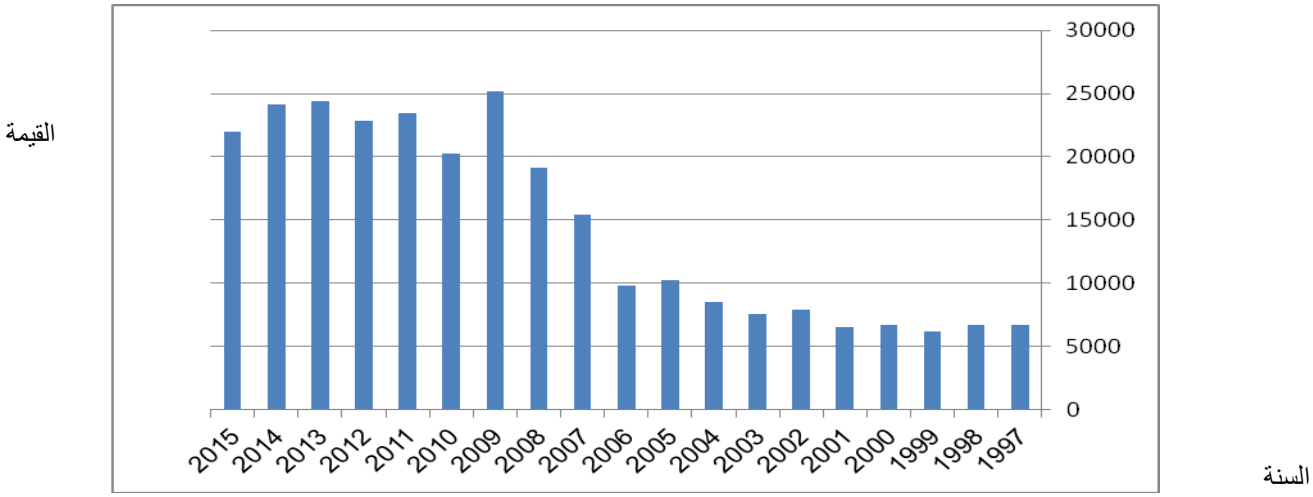

المصدر: اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-1-60)

ومن خلال الجدول (4-1-60) والشكل (4-1-56) نلاحظ أن قيمة واردات الحبوب قد بلغت أدنى مستوى لها في عام2001 حيث بلغت حوالي (6522.95)ألف دولار أمريكي وبلغت أعلى مستوى لها في عام 2009 (25131.17) ألف دولار أمريكي. وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (8%) حيث يشير الاتجاه العام إلى التزايد في قيمة واردات الحبوب في العالم العربي.

2-قيمة واردات القمح والدقيق :

جدول (4-1-61)

قيمة واردات القمح والدقيق في العالم العربي (1997-2015م)

السنة	قيمة واردات القمح والدقيق	معدل النمو السنوي%
1997	3189.48	-
1998	3714.48	16
1999	2755.6	26-
2000	2877.68	4
2001	3014.91	5
2002	4049.36	34
2003	3162.21	22-
2004	4260.52	35
2005	4764.88	12
2006	4577.81	4-
2007	7741.06	69
2008	10542.91	36

يتبع جدول (4-1-61)

السنة	قيمة واردات القمح والدقيق	معدل النمو السنوي%
2009	9863.08	6-
2010	9405.39	5-
2011	10826	15
2012	11033.12	2
2013	10715.61	3-
2014	11964.62	12
2015	10628.32	11-
المتوسط	6794.054737	9

المصدر : من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-1-57)

قيمة واردات القمح والدقيق في العالم العربي (1997-2015م)

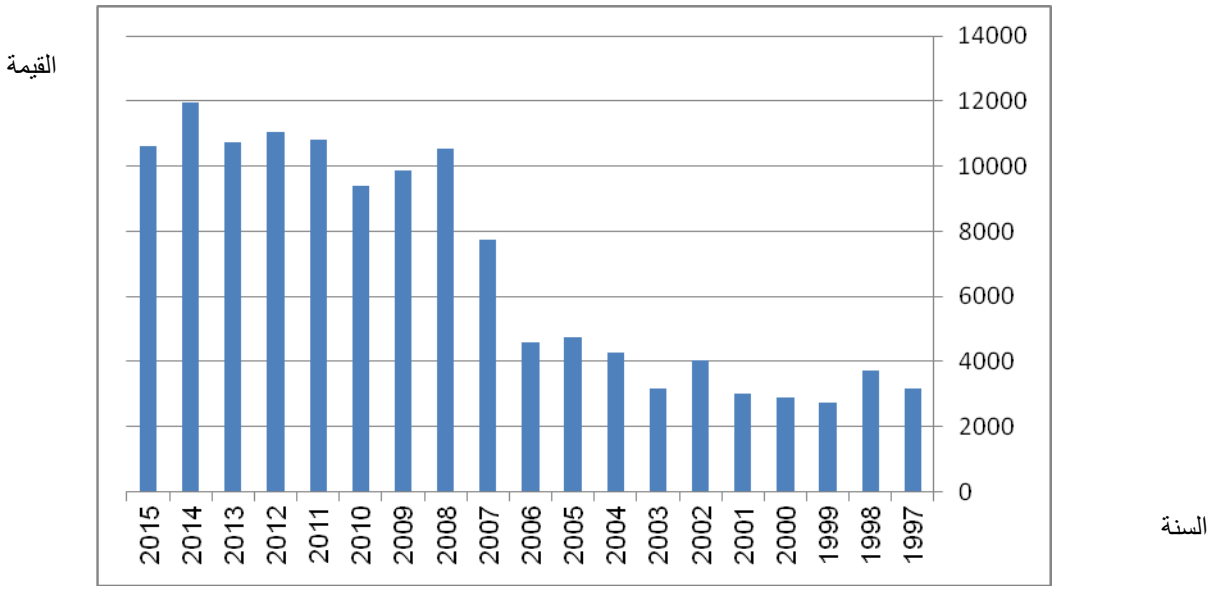

المصدر: من اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول(4-1-61)

من خلال الجدول (4-1-61) والشكل (4-1-57) بلغت قيمة واردات القمح والدقيق أدنى مستوى لها في عام 1999م حيث بلغت حوالي (2755.6)ألف دولار وأعلى مستوى لها في عام 2014 حيث بلغت حوالي (11964.62) ألف دولار أمريكي وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (9%) حيث يشير الاتجاه العام إلى الزيادة المستمرة في قيمة واردات القمح والدقيق.

3-قيمة واردات الذرة الشامية :

جدول (4-1-62)

قيمة واردات الذرة الشامية في العالم العربي(1997-2015م)

السنة	قيمة واردات الذرة الشامية	معدل النمو السنوي%
1997	1010.54	-
1998	1053.65	4
1999	1348.75	28
2000	1330.49	1-
2001	1345.85	1
2002	1533.55	14
2003	1437.02	6-
2004	1474.44	3
2005	2102.15	43
2006	1897.83	10-
2007	3137.34	65
2008	3452.69	10
2009	3249.57	6-
2010	3870.27	19
2011	5232.7	35
2012	4829.7	8-
2013	5118.24	6
2014	4365.46	15-
2015	4233.46	3-
المتوسط	2738.089474	10

المصدر:اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-1-58)

تطور قيمة واردات الذرة الشامية في العالم العربي(1997- 2015م)

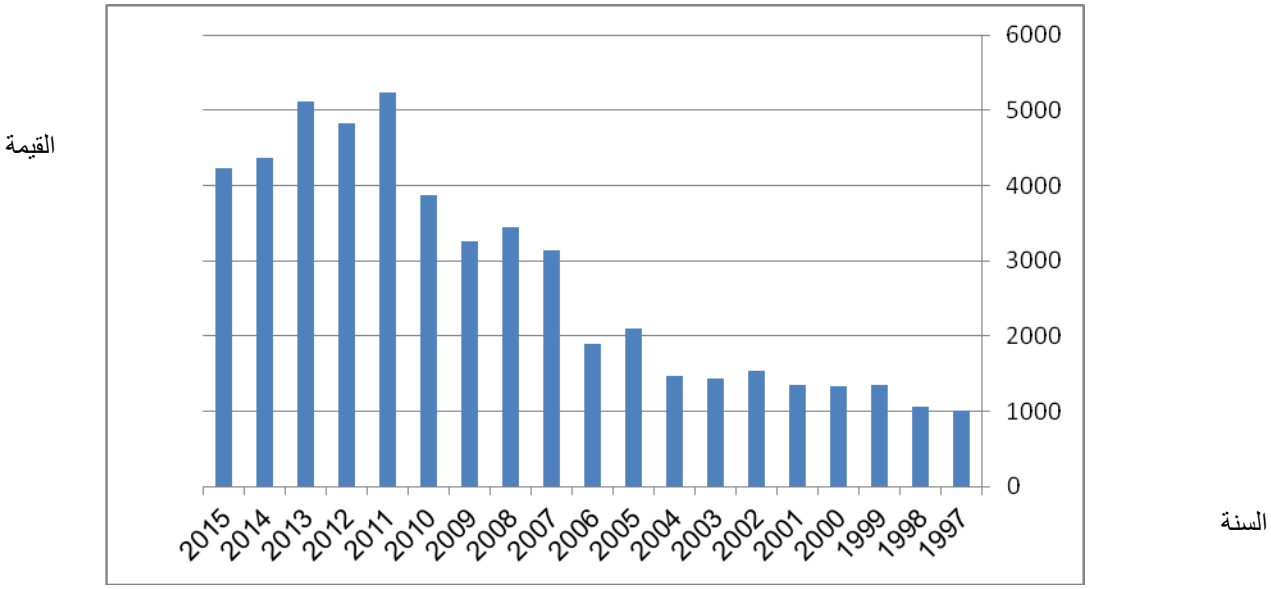

من اعداد الدارسة2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-1-62)

بلغت قيمة واردات الذرة الشامية أدنى مستوى لها في عام 1997 حيث بلغت حوالي1010.54 الف دولار أمريكي وبلغت أعلى مستوى لها في عام 2011 حيث بلغت حوالي5232.7 الف دولار أمريكي، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لقيمة واردات الذرة الشامية (10%) حيث يشير الاتجاه العام لقيمة واردات الذرة الشامية إلى الزيادة لا إلى النقصان.جدول (4-1-62) شكل (4-1-58)

4-تطور قيمة واردات الأرز :

جدول (4-1-63)

قيمة واردات الأرز في العالم العربي(1997-2015م)

السنة	قيمة واردات الأرز	معدل النمو السنوي %
1997	1184.69	-
1998	1159.84	2-
1999	1141.11	2-
2000	1293.39	13
2001	1140.89	12-
2002	1033.15	9-
2003	1257.78	22
2004	1459.35	16
2005	1666.31	14

يتبع جدول (4-1-63)

السنة	قيمة واردات الأرز	معدل النمو السنوي %
2006	1656.66	1-
2007	2146.05	30
2008	2621.4	22
2009	4653.1	78
2010	4560.56	2-
2011	4167.1	9-
2012	3590.06	14-
2013	4165.54	16
2014	4233.46	2
2015	4100.89	3-
المتوسط	2485.859474	9

المصدر:اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

الشكل (4-1-59)

تطور قيمة واردات الارز في العالم العربي (1997- 2015م)

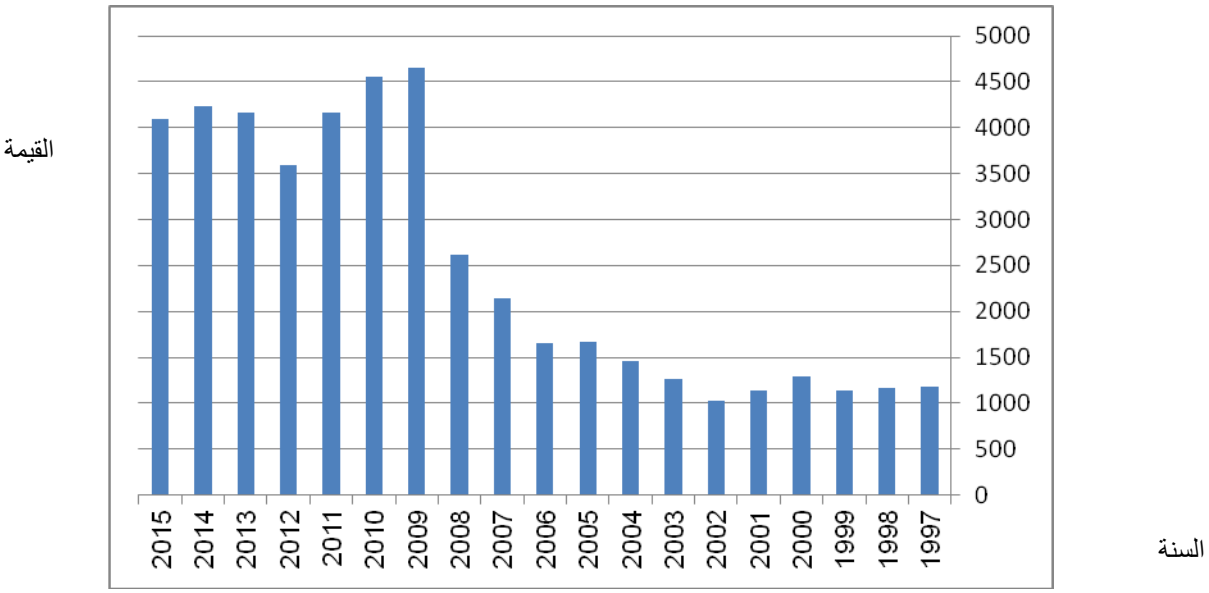

من اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-1-63)

ومن خلال الجدول (4-1-63) والشكل (4-1-59) فقد بلغت قيمة واردات الارز أدنى مستوى لها في عام 2002 حيث بلغت حوالي (1033.15) أ لف دولار أمريكي وأعلى مستوى لها في عام 2010م حيث بلغت حوالي (4560.56) ألف دولار أمريكي، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي

لقيمة واردات الارز (9%) حيث تدل مؤشرات الاتجاه العام إلى الزيادة في قيمة واردات الارز في العالم العربي.

5- قيمة واردات الشعير:

جدول (4-1-64)

قيمة واردات الشعير في العالم العربي (1997-2015)

السنة	قيمة واردات الشعير	معدل النمو السنوي %
1997	1158.93	-
1998	685.4	41-
1999	860.37	26
2000	956.95	11
2001	860.18	10-
2002	855.94	0
2003	908.63	6
2004	855.88	6-
2005	1401.03	64
2006	1372.38	2-
2007	2066.34	51
2008	2370.5	15
2009	2968.02	25
2010	2377.55	20-
2011	2780.9	17
2012	3133.15	13
2013	4163.5	33
2014	2627.12	37-
2015	2339.4	11-
المتوسط	**1828.535263**	**7**

المصدر:اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-1-60)

تطور قيمة واردات الشعير في العالم العربي (1997- 2015م)

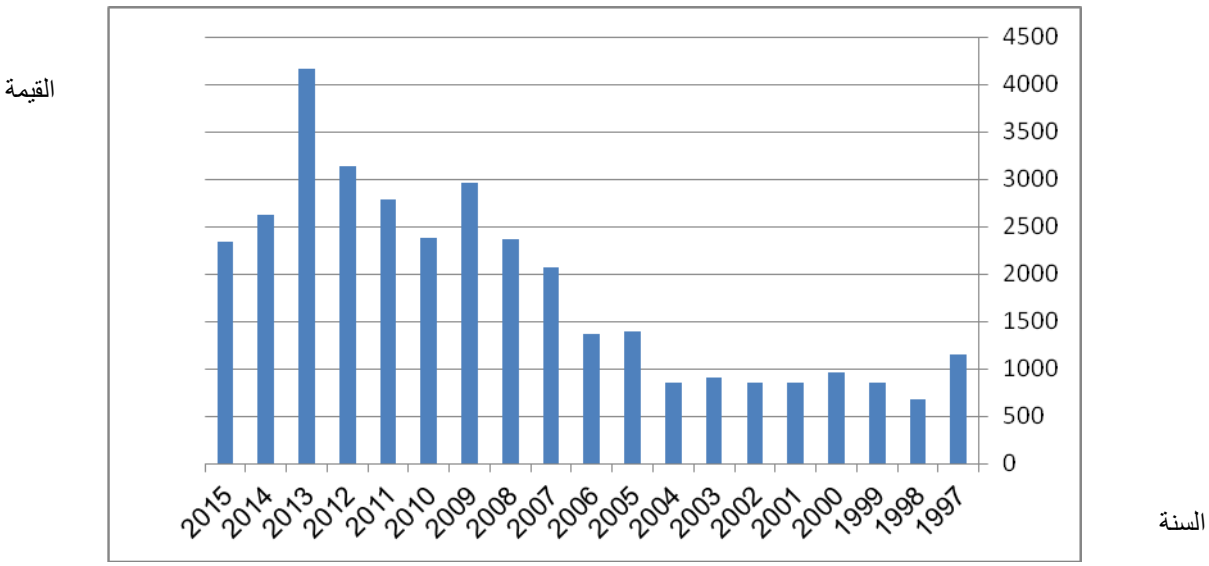

المصدر : اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-1-64)

من خلال الجدول (4-1-64) والشكل (4-1 -60) بلغت قيمة ورادات الشعير أدني مستوى لها في عام 1998 حيث بلغت (685.4) ألف دولار أمريكي وأعلى مستوى لها في عام 2013م حيث بلغت (4163.50) ألف دولار أمريكي، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (7%) ويشير الاتجاه العام إلى تزايد قيمة واردات الشعير.

6-تطور قيمة واردات البطاطس:

جدول (4- 1-65)

تطور قيمة واردات البطاطس في العالم العربي (1997-2015م)

السنة	قيمة واردات البطاطس	معدل النمو السنوي %
1997	149.34	-
1998	166.63	12
1999	231.3	39
2000	171.01	26-
2001	176.24	3
2002	241.55	37
2003	232.24	4-
2004	229.82	1-
2005	230.53	0

يتبع جدول (4-1-65)

السنة	قيمة واردات البطاطس	معدل النمو السنوي %
2006	183.93	20-
2007	457.39	149
2008	362.39	21-
2009	450.11	24
2010	484.77	8
2011	512.2	6
2012	414.01	19-
2013	432.68	5
2014	624.41	44
2015	513.63	18-
المتوسط	329.6936842	12

المصدر:اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-1-61)

تطور قيمة واردات البطاطس في العالم العربي (1997- 2015م)

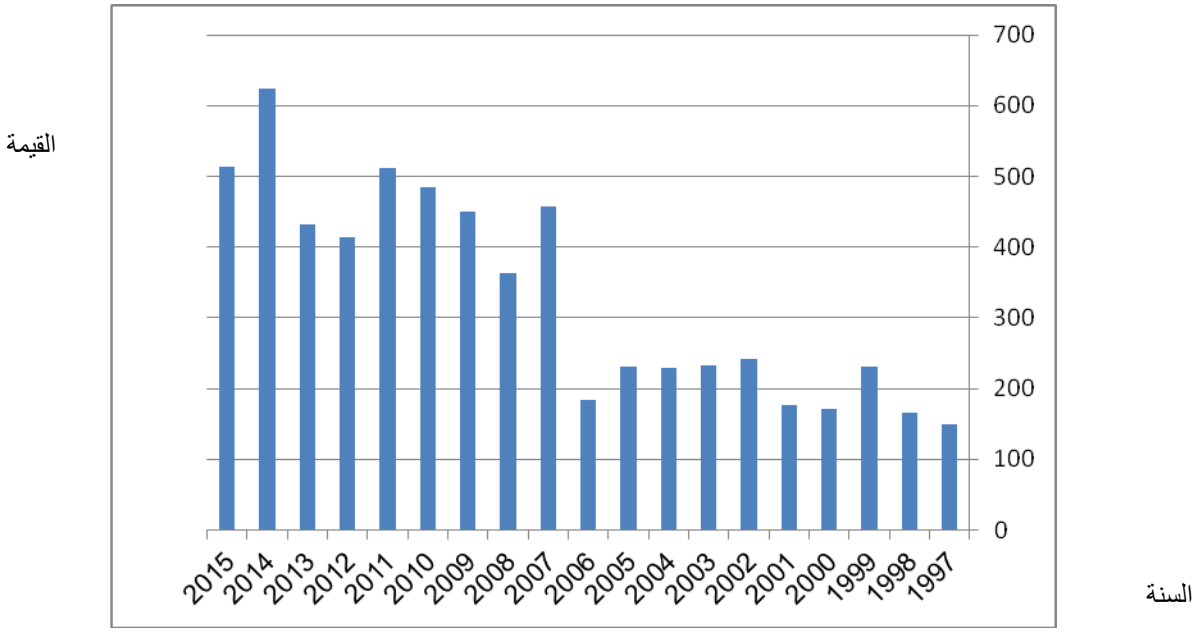

المصدر : اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-1-65)

من خلال الجدول (4-1-65) والشكل (4-1-61) بلغت قيمة واردات البطاطس أدنى مستوى لها في عام 1997م (149.34) ألف دولار أمريكي وأعلى مستوى لها في عام 2014م حيث

بلغت حوالي (624.41) ألف دولار أمريكي، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لقيمة واردات البطاطس حوالي (12%)، وتدل مؤشرات الاتجاه العام لقيمة واردات البطاطس للتزايد لا التناقص.

7-تطور قيمة واردات البقوليات :

جدول (4-1-66)

تطور قيمة واردات البقوليات في العالم العربي (1997- 2015م)

السنة	قيمة واردات البقوليات	معدل النمو السنوي %
1997	324.98	-
1998	342.99	6
1999	379.75	11
2000	492.91	30
2001	432.2	12-
2002	423.05	2-
2003	400.55	5-
2004	447.89	12
2005	523.34	17
2006	509.96	3-
2007	570.64	12
2008	637.45	12
2009	941.84	48
2010	984.61	5
2011	1226.9	25
2012	1113.96	9-
2013	1086.59	2-
2014	1260.87	16
2015	1344.67	7
المتوسط	707.6394737	9

المصدر:اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-1-62)

تطور قيمة واردات البقوليات في العالم العربي (1997-2015م)

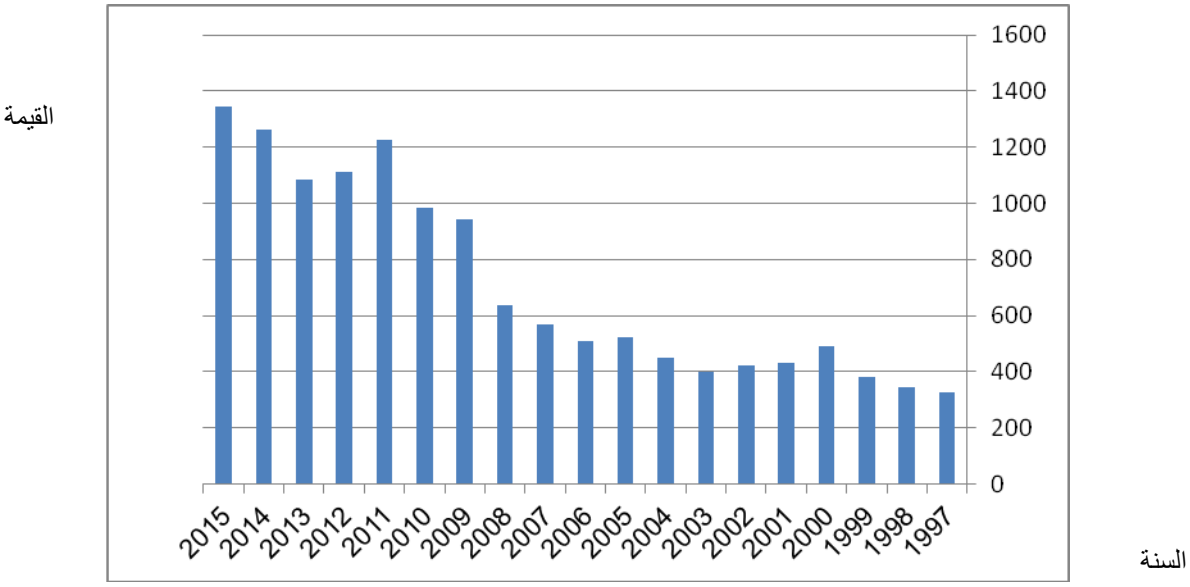

المصدر: اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-1-66)

أما بالنسبة للبقوليات فقد بلغت أدني مستوى لها في عام 1997م حيث بلغت حوالي (324.98) ألف دولار أمريكي وأعلى مستوى لها في عام 2015م حيث بلغت حوالي (1344.67) ألف دولار أمريكي، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لقيمة واردات البقوليات في الدول العربية (9%) حيث يشير الاتجاه العام إلى التزايد في قيمة واردات البقوليات ويتضح ذلك من خلال الجدول (4-1-66) والشكل (4-1-62).

8-تطور قيمة واردات الخضر :

جدول (4-1-67)

تطور قيمة واردات الخضر في العالم العربي (1997- 2015م)

السنة	قيمة واردات الخضر	معدل النمو السنوي %
1997	687.55	-
1998	685.92	0
1999	766.53	12
2000	742.98	3-
2001	432.2	42-
2002	750.46	74
2003	790.34	5

يتبع جدول (4-1-67)

السنة	قيمة واردات الخضر	معدل النمو السنوي %
2004	849.28	7
2005	783.89	8-
2006	788.11	1
2007	773.2	2-
2008	895.95	16
2009	1461.57	63
2010	1796.1	23
2011	1977.6	10
2012	1511.68	24-
2013	1125.01	26-
2014	1438.89	28
2015	1353.2	6-
المتوسط	1032.129474	7

المصدر:اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية،

شكل (4-1-63)

تطور قيمة واردات الخضر في العالم العربي(1997-2015م)

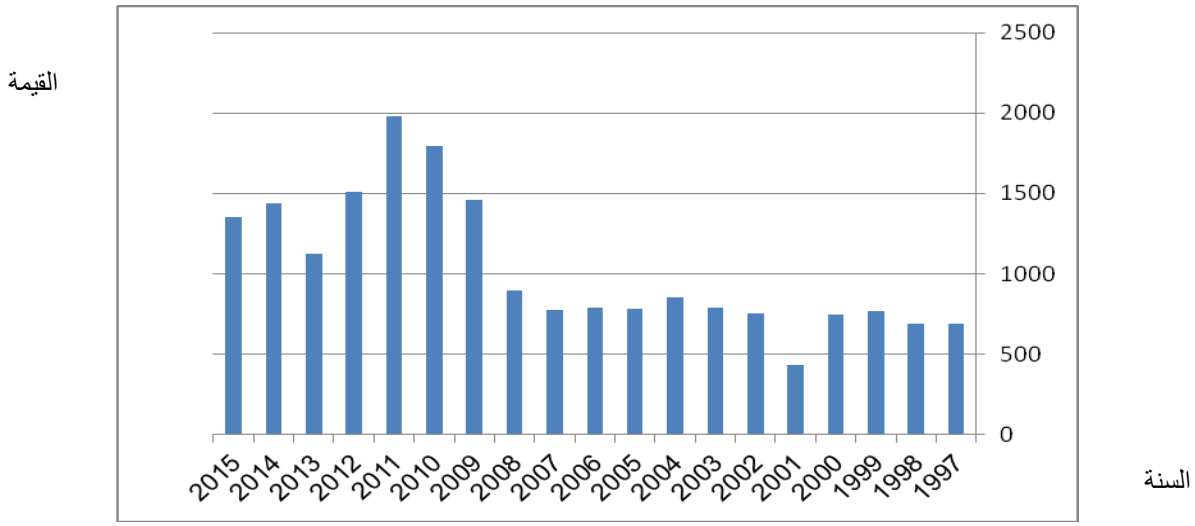

المصدر : اعداد الدارسة 2018، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-1-67)

من خلال الجدول(4-1-67) والشكل (4-1-63) نجد أن قيمة واردات الخضر بلغت أدنى مستوى لها في عام 2001م حيث بلغت (432.20) ألف دولار أمريكي وأعلى مستوى لها في عام

2011م حيث بلغت (977. 06) ألف دولار أمريكي.وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لقيمة واردات جملة الخضر (7%) حيث يشير الاتجاه العام إلى التزايد في قيمة واردات الخضر.

9-تطور قيمة واردات الفاكهة (1997- 2015م):

جدول (4-1-68)

تطور قيمة واردات الفاكهة في العالم العربي(1997- 2015م)

السنة	قيمة واردات الفاكهة	معدل النمو السنوي %
1997	903.62	-
1998	982.47	9
1999	1030.89	5
2000	982.12	5-
2001	1027.75	5
2002	1208.55	18
2003	1034.52	14-
2004	1150.36	11
2005	1561.01	36
2006	1551	1-
2007	1634.24	5
2008	2366.69	45
2009	2825.79	19
2010	3388.59	20
2011	3870.5	14
2012	3882.18	0
2013	3725.4	4-
2014	3517.7	6-
2015	3658.75	4
المتوسط	**2121.164737**	**9**

المصدر:اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-1-64)

تطور قيمة واردات الفاكهة في العالم العربي(1997- 2015م)

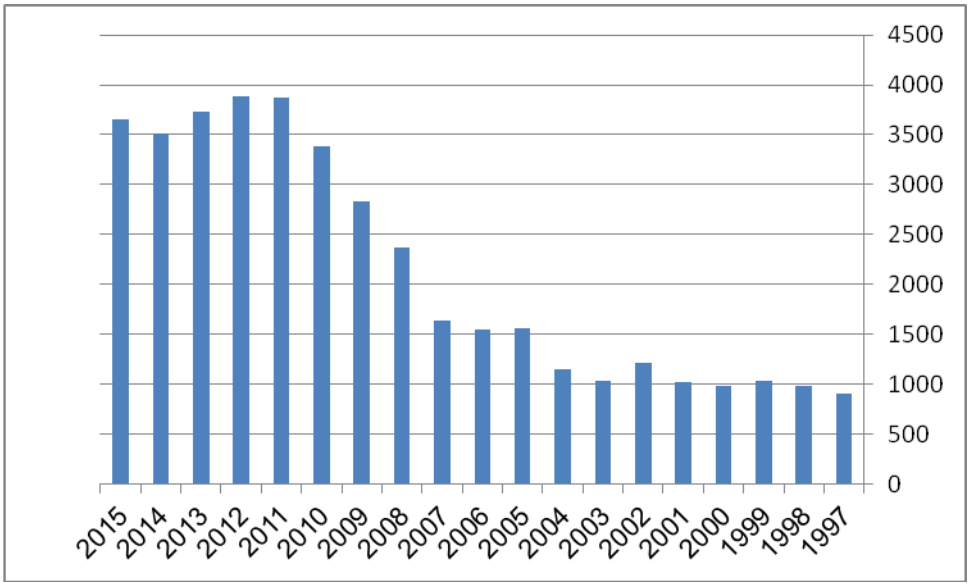

المصدر : اعداد الدارسة 2018، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-1- 68)

من خلال الجدول (4-1-68) والشكل (4-1-64) نلاحظ أن قيمة واردات الفاكهه بلغت أدنى مستوى لها في عام 1997م حيث بلغت حوالي (903.62) ألف دولار أمريكي وبلغت أعلى مستوى لها في عام 2012م حيث بلغت (3882.18) ألف دولار أمريكي.وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لقيمة واردات جملة الفاكهة (9%) حيث يشير الاتجاه العام إلى التزايد في قيمة واردات الفاكهة.

10- تطور قيمة واردات السكر – مكرر:

جدول (4-1-69)

تطور قيمة واردات السكر – مكرر في العالم العربي (1997- 2015م)

السنة	قيمة واردات السكر – مكرر	معدل النمو السنوي %
1997	1732.68	-
1998	1478.79	15-
1999	1399.51	5-
2000	1221.41	13-
2001	1406.76	15
2002	1410.6	0
2003	1393.36	1-
2004	1310.83	6-
2005	1759.66	34
2006	2431.8	34

يتبع جدول (4-1-69)

السنة	قيمة واردات السكر – مكرر	معدل النمو السنوي %
2007	3355.79	38
2008	3371.38	0
2009	3780.66	12
2010	4018.63	6
2011	6177.8	54
2012	5423.5	12-
2013	4656.37	14-
2014	5906.13	27
2015	5242.61	11-
المتوسط	**3025.172105**	**8**

المصدر:اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-1-65)

تطور قيمة واردات السكر – مكرر في العالم العربي (1997-2015)

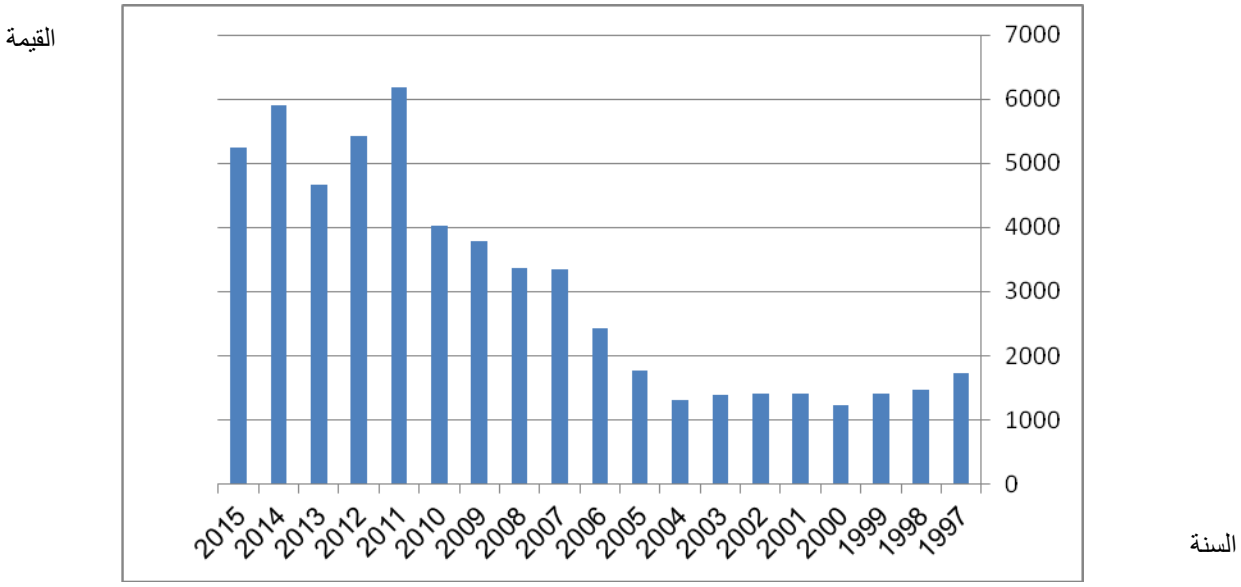

المصدر : اعداد الدارسة 2018، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-1- 69)

أما بالنسبة للسكر فقد بلغت قيمة وارداته أدنى مستوى لها في عام 2000م حيث بلغت حوالي (1221.41) ألف دولار أمريكي وبلغت أعلى مستوى لها في عام 2011م حيث بلغت حوالي (6177.8) ألف دولار أمريكي، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لقيمة واردات السكر (8%) حيث يشير الاتجاه العام إلى التزايد في قيمة واردات السكر. كما يتضح من خلال الجدول (4-1-69) والشكل (4-1-65).

11- تطور قيمة واردات الزيوت والشحوم:

جدول(4-1-70)

تطور قيمة واردات الزيوت والشحوم في العالم العربي(1997- 2015م)

السنة	قيمة واردات الزيوت والشحوم	معدل النمو السنوي %
1997	1727.45	-
1998	2015.48	17
1999	1853.96	8-
2000	1689.72	-9
2001	2309.52	37
2002	1771.64	23-
2003	2061.79	16
2004	2851.75	38
2005	3111.48	9
2006	3295.52	6
2007	3377.61	2
2008	4168.85	23
2009	5968.74	43
2010	6433.53	8
2011	7274.1	13
2012	7805.02	7
2013	7790.25	0
2014	4636.35	40-
2015	4646.09	0
المتوسط	3936.255263	8

المصدر:اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-1-66)

قيمة واردات الزيوت والشحوم في العالم العربي (1997-2015)

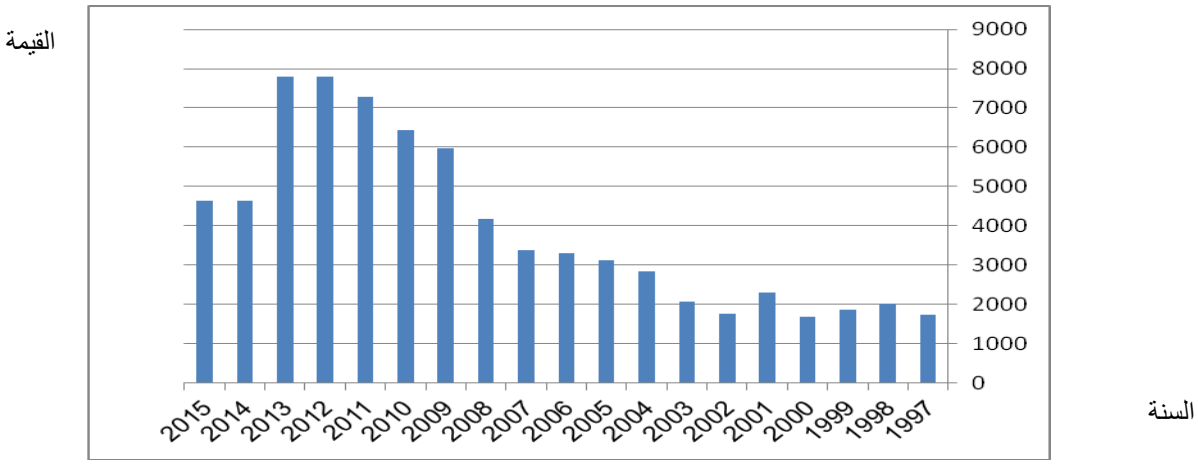

المصدر : اعداد الدارسة 2018، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-1-70)

ومن خلال الجدول (4-1- 70) والشكل (4-1-66) نجد أن قيمة واردات الزيوت والشحوم بلغت أدنى مستوى لها في عام 2000م حيث بلغت (1689.72) ألف دولار أمريكي. وبلغت أعلى مستوى لها في عام 2012 حيث بلغت (7805.02) ألف دولار أمريكي.وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لقيمة واردات الزيوت والشحوم (8%) حيث يشير الاتجاه العام إلى التزايد في قيمة واردات الزيوت والشحوم في العالم العربي .

12- تطور قيمة واردات اللحوم :

جدول (4-1-71)

تطور قيمة واردات اللحوم في العالم العربي(1997- 2015)

السنة	قيمة واردات اللحوم	معدل النمو السنوي %
1997	1669.83	-
1998	1682.27	1
1999	1681.24	0
2000	1529.32	9-
2001	1417.58	7-
2002	1649.86	16
2003	1916.14	16
2004	2098.38	10
2005	2726.96	30
2006	2588.01	5-

يتبع جدول (4-1-71)

السنة	قيمة واردات اللحوم	معدل النمو السنوى%
2007	3155.51	22
2008	3279.91	4
2009	5045.1	54
2010	6353.41	26
2011	8143.6	28
2012	8430.53	4
2013	8066.06	4-
2014	8342.89	3
2015	8774.48	5
المتوسط	4134.267368	11

المصدر: اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-1-67)

تطور قيمة واردات اللحوم في العالم العربي(1997- 2015م)

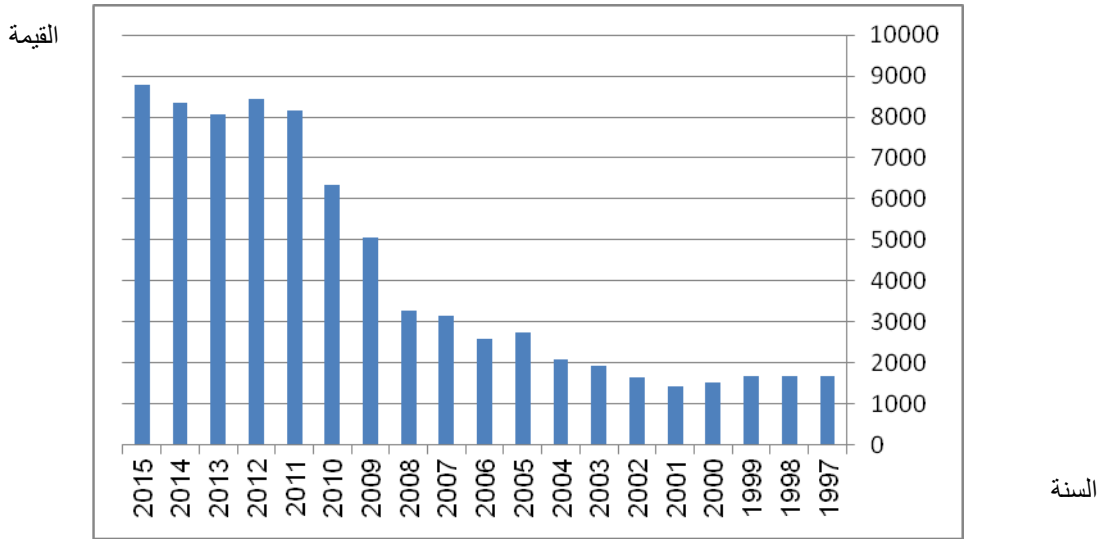

المصدر: اعداد الدارسة 2018، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-1-71)

أما بالنسبة للحوم فقد بلغت قيمة وارداتها أدنى مستوياتها في عام 2001م حيث بلغت (1417.58) ألف دولار أمريكي و أعلى مستوى لها في عام 2015م حيث بلغت حوالي (8774.48) ألف دولار أمريكي. وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لقيمة واردات جملة اللحوم (11%) حيث يشير الاتجاه العام إلى التزايد المستمر في قيمة واردات جملة اللحوم. جدول (4-1-71) والشكل (4-1-67).

13- قيمة واردات اللحوم الحمراء:

جدول (4-11-72)

قيمة واردات اللحوم الحمراء في العالم العربي (1997- 2015م)

السنة	قيمة واردات اللحوم الحمراء	معدل النمو السنوى %
1997	1004.21	-
1998	969.01	0
1999	954.88	1-
2000	934.11	2-
2001	834.69	11-
2002	999.97	20
2003	994.85	1-
2004	1091.66	10
2005	1456.51	33
2006	1388.05	5-
2007	1723.67	24
2008	1833.02	6
2009	2176.13	19
2010	3336.11	53
2011	4332.6	30
2012	5009.23	16
2013	4706.38	6-
2014	4667.37	1-
2015	4842.34	4
المتوسط	**2053.265263**	**10**

المصدر: اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-1-68)

قيمة واردات اللحوم الحمراء في العالم العربي(1997- 2015م)

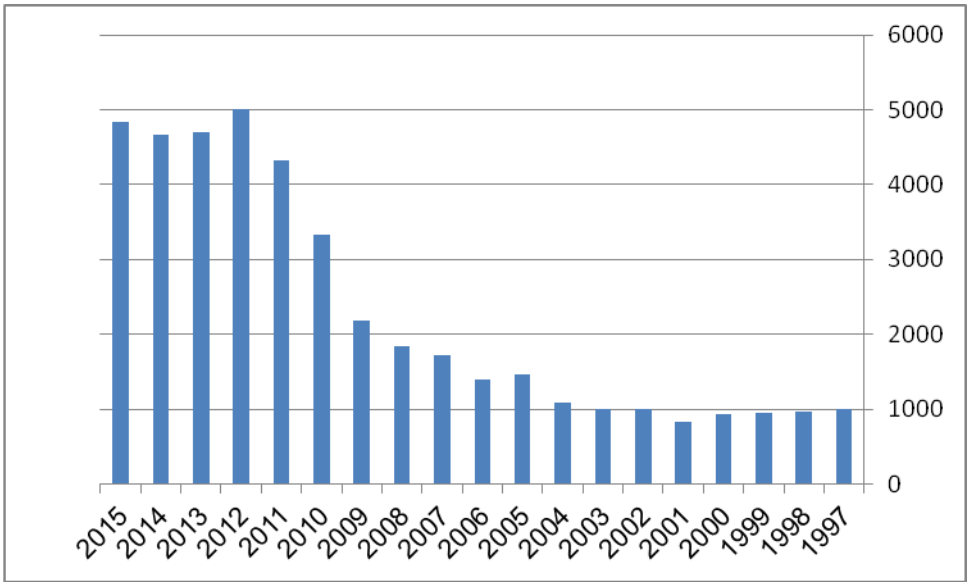

المصدر: اعداد الدارسة 2018م، بالاعماد على بيانات الجدول (4-1-72)

بلغت قيمة واردات اللحوم الحمراء أدنى مستوى لها في عام 2001 حيث بلغت (834.69) ألف دولار أمريكي وأعلى مستوى لها في عام 2012م حيث بلغت (5009.23) ألف دولار أمريكي. وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لقيمة واردات اللحوم الحمراء (10%) حيث يشير الاتجاه العام إلى التزايد في قيمة واردات اللحوم الحمراء في الدول العربية. كما يتضح ذلك من خلال الجدول (4-1-72) والشكل (4-1-69)

14- قيمة واردات اللحوم البيضاء :

جدول (4-1-73)

قيمة واردات اللحوم البيضاء في العالم العربي(1997-2015)

السنة	قيمة واردات اللحوم البيضاء	معدل النمو السنوي %
1997	665.62	-
1998	726.36	9
1999	726.36	0
2000	595.21	18-
2001	582.89	2-
2002	649.89	11
2003	921.29	42
2004	1006.72	9

يتبع جدول (4-1-73)

السنة	قيمة واردات اللحوم البيضاء	معدل النمو السنوي %
2005	1270.45	26
2006	1199.96	6-
2007	1431.84	19
2008	1446.89	1
2009	2868.97	98
2010	3017.3	5
2011	3810.9	26
2012	3726.21	2-
2013	3359.68	10-
2014	3675.52	9
2015	3932.14	7
المتوسط	1874.432	13

المصدر:اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-1-69)

تطور قيمة واردات اللحوم البيضاء في العالم العربي(1997- 2015م)

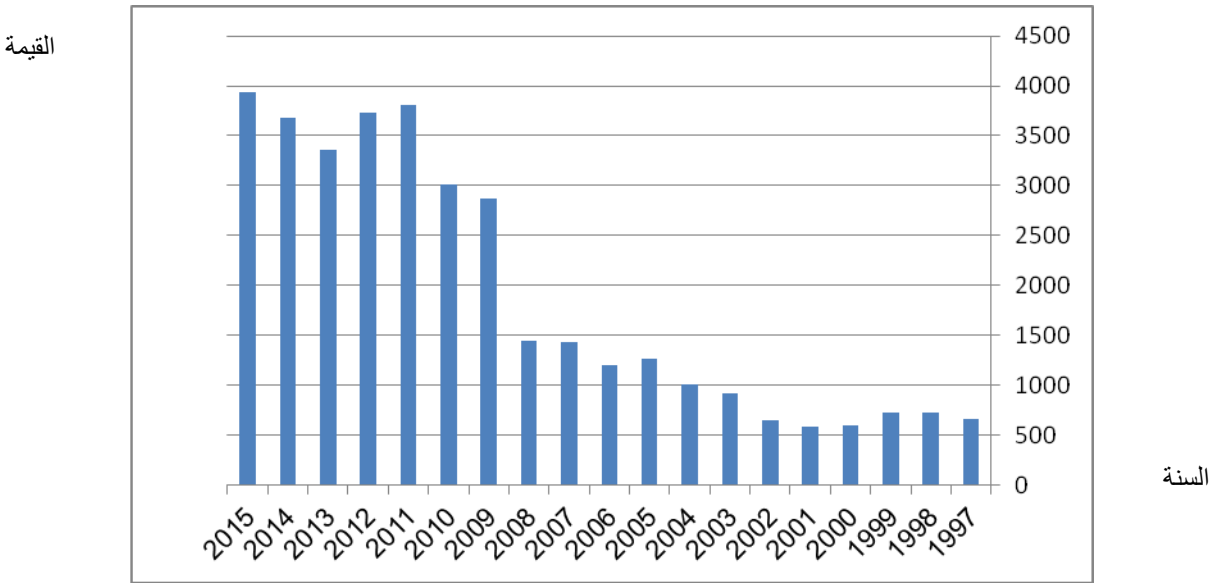

المصدر: اعداد الدارسة 2018م، بالاعماد على بيانات الجدول (5-1-73)

وبلغت قيمة واردات اللحوم البيضاء في عام 1997م (665.62) ألف دولار أمريكي وبلغت أدنى مستوي لها في عام 2001 حيث بلغت (582.89) ألف دولار أمريكي، وأعلى مستوى لها في عام 2015م حيث بلغت حوالي (3932.14) ألف دولا ر أمريكي. وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (

13%) حيث يشير الاتجاه العام في قيمة واردات اللحوم البيضاء إلى التزايد لا إلى النقصان، كما يتضح ذلك من خلال الجدول (4-1-73) والشكل (4-1-69).

15- تطور قيمة واردات الأسماك:

جدول (4-1-74)

تطور قيمة واردات الأسماك (1997-2015م)

السنة	قيمة واردات الأسماك	معدل النمو السنوي %
1997	420.74	-
1998	513.66	22
1999	473.81	8-
2000	472.19	0
2001	443.09	6-
2002	483.75	9
2003	514.76	6
2004	582.07	13
2005	711.64	22
2006	715.1	0
2007	951.7	33
2008	1017.5	7
2009	1399.09	38
2010	1536.56	10
2011	1595.8	4
2012	2353.47	47
2013	2076.94	12-
2014	1868.77	10-
2015	1995.74	7
المتوسط	1059.283158	10

المصدر:اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-1-70)

تطور قيمة واردات الأسماك في العالم العربي(1997-2015م)

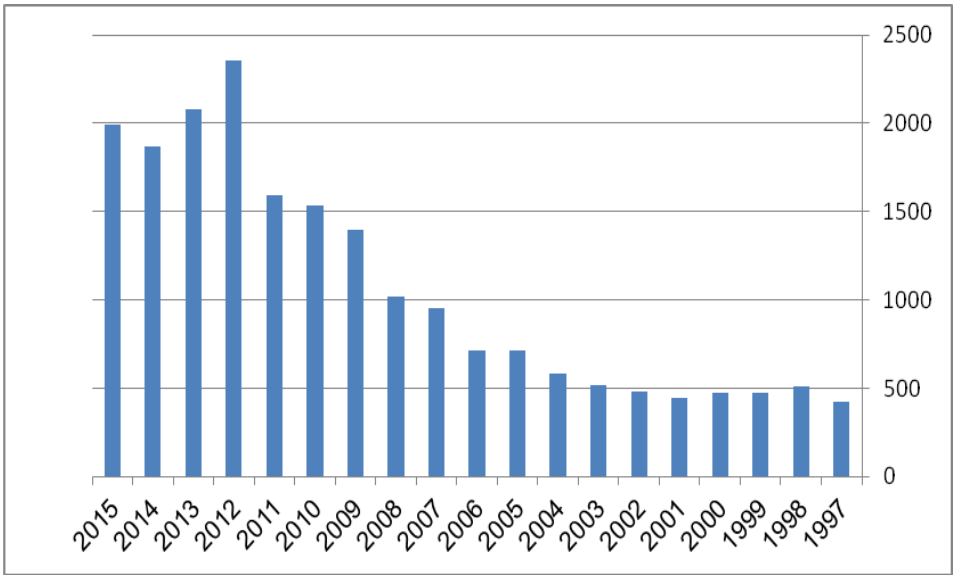

المصدر: اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-1-74)

وبالنسبة للأسماك فقد بلغت قيمة وارداتها أدنى مستوى لها في عام 1997 حيث بلغت (420.74) ألف دولار أمريكي وأعلى مستوى لها في عام2012م حيث بلغت حوالي (2353.47) ألف دولار أمريكي وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (7%) حيث يشير الاتجاه العام إلى التزايد في قيمة واردات الاسماك. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4-1-74) والشكل (4-1-70)

16- تطور قيمة واردات بيض المائدة :

جدول (4-1-75)

تطور قيمة واردات بيض المائدة في العالم العربي (1997- 2015م)

السنة	قيمة واردات بيض المائدة	معدل النمو السنوي %
1997	57.15	-
1998	61.33	7
1999	66.56	9
2000	55.98	16-
2001	46.33	17-
2002	49.33	6
2003	42.32	14-
2004	60.24	42
2005	87.63	45
2006	81.94	6-

يتبع جدول (4-1-75)

السنة	قيمة واردات بيض المائدة	معدل النمو السنوي %
2007	156.39	91
2008	170.28	9
2009	335.24	97
2010	345.32	3
2011	249.1	28-
2012	280.59	13
2013	310.39	11
2014	468.07	51
2015	396.71	15-
المتوسط	174.7842105	16

المصدر:اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-1-71)

تطور قيمة واردات بيض المائدة في العالم العربي (1997-2015م)

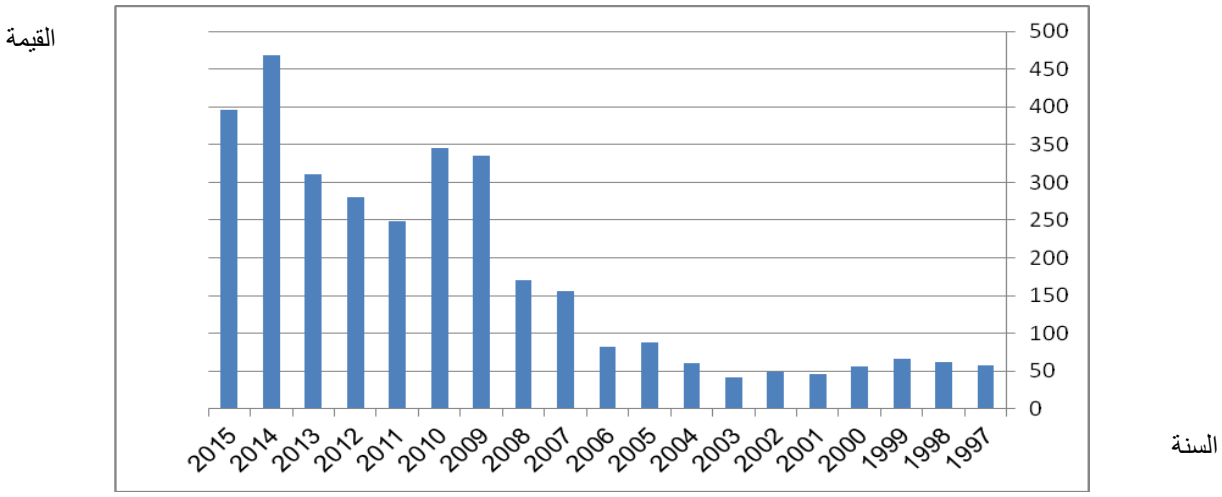

المصدر: اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-1-75)

بلغت قيمة واردات بيض المائدة أدنى مستوى لها في عام2003م (42.32) ألف دولار أمريكي وأعلى مستوى لها عام 2014 حيث بلغت (468.07) ألف دولار أمريكي. وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (16%) حيث الاتجاه العام إلى التزايد لا النقصان في قيمة واردات بيض المائدة في الدول العربية. جدول (4-1-75) والشكل (4-1-71).

18- قيمة واردات الألبان ومشتقاتها:

جدول (4-1-76)

قيمة واردات الألبان ومشتقاتها في العالم العربي (1997-2015م)

السنة	قيمة واردات الألبان ومشتقاتها	معدل النمو السنوي %
1997	2227.69	-
1998	2250.76	1
1999	2158.82	4-
2000	2113.64	2-
2001	2255.52	7
2002	2377.41	5
2003	2513.43	6
2004	2947.62	17
2005	3253.69	10
2006	3533.72	9
2007	4780.12	35
2008	5444.53	14
2009	5117.62	6-
2010	5513.31	8
2011	5834	6
2012	5912.1	1
2013	5874.98	1-
2014	7903.89	35
2015	7340.6	7-
المتوسط	4176.497368	7

المصدر:اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-1-72)

قيمة واردات الالبان ومشتقاتها في العالم العربي (1997-2015م)

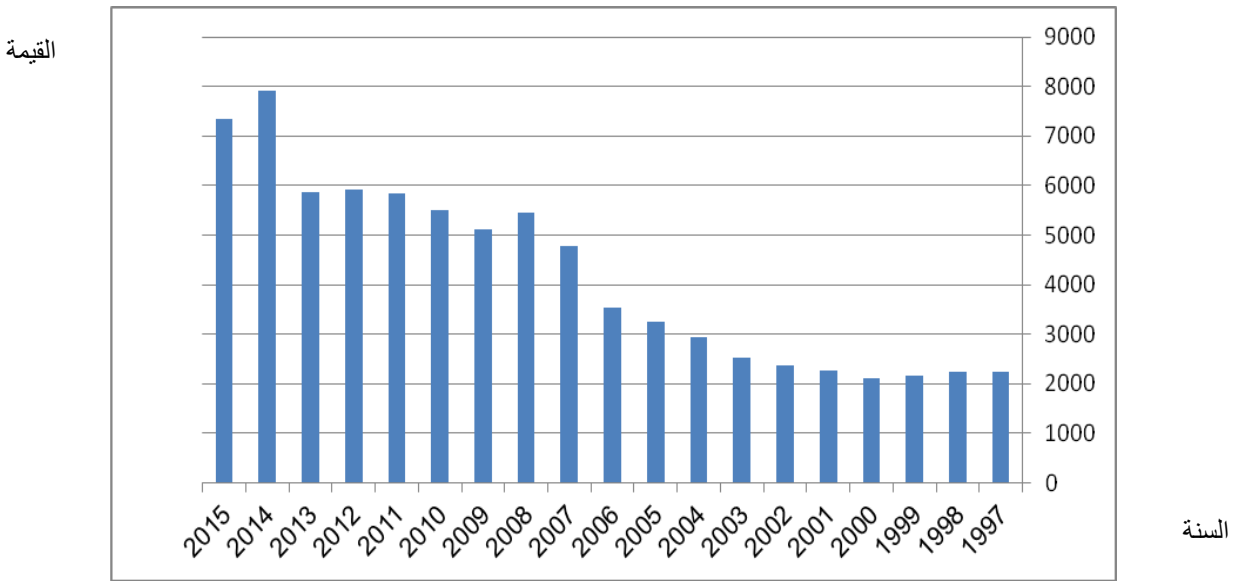

المصدر: اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-1-76)

وبلغت قيمة مستوردات الألبان ومشتقاتها أدنى مستوى لها في عام 2000م حيث بلغت (2113.64) وأعلى مستوى لها في عام 2014م حيث بلغت حوالي (7903.89) ألف دولار أمريكي، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لقيمة واردات الألبان ومنتجاتها (7%) ويشير الاتجاه العام إلى التزايد في قيمة واردات الالبان ومشتقاتها في الدول العربية خلال فترة الدراسة. جدول (4-1-76) والشكل(4-1-72).

4-2 صادرات السلع الغذائية في العالم العربي

عرفت صادرات السلع الغذائية في العالم العربي إنخفاضا متواصلا سواء من حيث الكمية أو القيمة طيلة فترة الدراسة وذلك بسبب عدم منح المكانة المناسبة للإنتاج النباتي والحيواني في الخطط التنموية في العالم العربي .

4-2-1 تطور الكميات المصدرة من السلع الغذائية في الدول العربية خلال الفترة 1997-2015م :

تعتبر الصادرات الزراعية العربية قليلة جدا مقارنة بالصادرات العالمية للمنتجات الزراعية حيث لا تتجاوز في بعض الاحيان 0.1%، وتختلف بنية الصادرات الزراعية في البلدان العربية من بلد لآخر بحسب ظروفها المناخية وإمكانياتها الزراعية، أما عن التركيب السلعي للصادرات العربية يضم بالدرجة

الأولى منتجات الأسماك بفضل طول الساحل العربي، كما يضم الفاكهة، الخضر وبعض الزيوت النباتية، الأغنام والماعز [1]

1-تطور الكميات المصدرة من الحبوب :

جدول(4-2-77)

الكميات المصدرة من الحبوب في العالم العربي(1997- 2015م)

السنه	الكميات المصدرة من الحبوب	معدل النمو السنوي %
1997	2195.55	-
1998	1548.6	29-
1999	1432.42	8-
2000	1555.42	9
2001	1954.98	26
2002	2248.79	15
2003	2852.78	27
2004	2726.97	4-
2005	2625.81	4-
2006	3428.48	31
2007	3315.84	3-
2008	2624.35	21-
2009	1753.69	33-
2010	2120.55	21
2011	1550.8	27-
2012	1807.85	17
2013	2987.33	65
2014	1078.88	64-
2015	1966.98	82
المتوسط	**2198.740526**	**5**

المصدر : من اعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

[1] (1) عائشة بو ثلجة ، مرجع سبق ذكره، ص 159

شكل (4-2-73)

الكميات المصدرة من الحبوب في العالم العربي(1997- 2015)

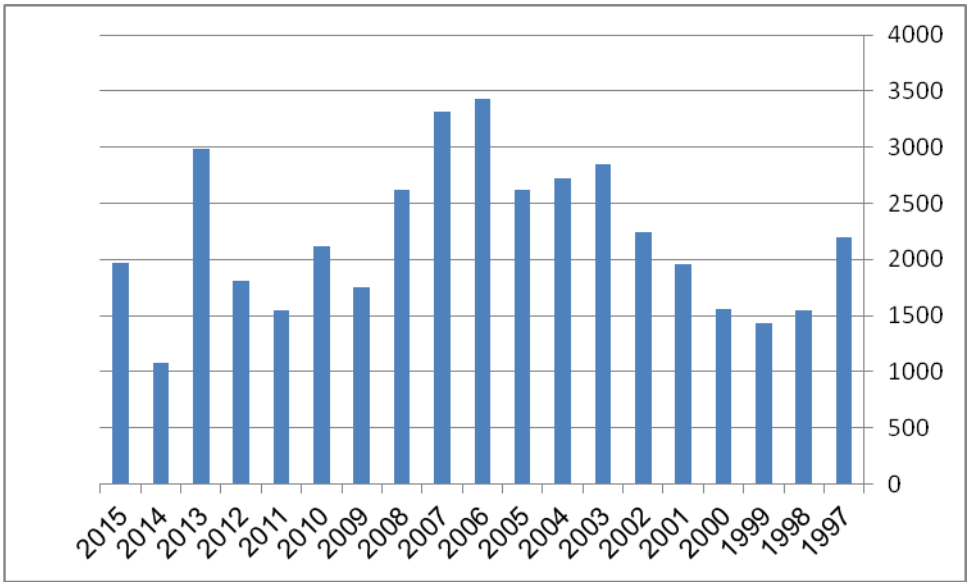

المصدر : من اعداد الدارسة 2018، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-2-77)

بلغت الكميات المصدرة من الحبوب عام 1997م حوالي (2195.55) ألف طن ثم انخفضت عام 1998م لتبلغ حوالي (1548.60) ألف طن وظلت بين الصعود والهبوط حيث بلغت أدنى مستوى لها سنة 2014 والتي كانت حوالي (1078.88) ألف طن فيما بلغت أعلى مستوى لها سنة 2006 والتي كانت حوالي (3428.46) ألف طن، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (5%) ويدل الاتجاه العام للكميات المصدرة من مجموعة الحبوب جملة في الدول العربية خلال فترة الدراسة على التناقص لا التزايد ويمكننا ملاحظة ذلك من خلال الجدول(4-2-77) والشكل (4-2-74) .

2 – تطور الكميات المصدرة من القمح والدقيق :

جدول (4-2-78)

الكميات المصدرة من القمح والدقيق في العالم العربي (1997- 2015م)

السنه	الكميات المصدرة من القمح والدقيق	معدل النمو السنوي %
1997	1489.13	-
1998	853.53	43-
1999	581.17	32-
2000	797.16	37
2001	726.97	9-
2002	1330.03	83

يتبع جدول (4-2-78)

السنه	الكميات المصدرة من القمح والدقيق	معدل النمو السنوي %
2003	1331.55	0
2004	1315.13	1-
2005	1666.35	27
2006	2314.04	39
2007	1569.38	32-
2008	864.59	45-
2009	680.35	21-
2010	970.28	43
2011	733.8	24-
2012	834.96	14
2013	962	15
2014	662.15	31-
2015	1072.99	62
المتوسط	**1092.397895**	**4**

المصدر : من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-2-74)

الكميات المصدرة من القمح والدقيق في العالم العربي (1997- 2015)

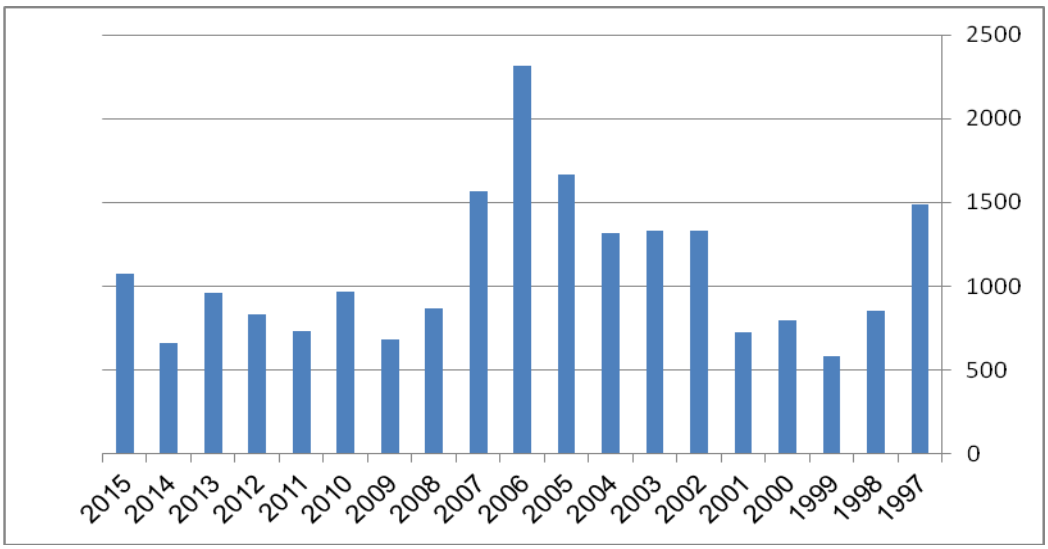

المصدر : من اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-2-78)

بلغت الكميات المصدرة من القمح ودقيقه في عام 1997م حوالي (1489.13) ألف طن ثم انخفضت عام 1998م لتبلغ حوالي (853.53) ألف طن وفي عام 1999م بلغت أدنى مستوى لها حيث بلغت

حوالي (581.17) ألف طن بينما بلغت أعلى مستوى لها سنة 2006 التي كانت حوالي (2314.04) ألف طن، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي للكميات المصدرة من القمح والدقيق في الدول العربية (4%) ويدل الاتجاه العام لكمية صادرات القمح والدقيق على التناقص لا التزايد ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4-2-78) والشكل (4-2-74).

3- تطور الكميات المصدرة من الذرة الشامية :

جدول (5-2-79)

تطور الكميات المصدرة من الذرة الشامية في العالم العربي(1997- 2015م)

السنه	الكميات المصدرة من الذرة الشامية	معدل النمو السنوي %
1997	4.88	-
1998	7.31	50
1999	6.9	6-
2000	44.64	547
2001	71.94	61
2002	79.7	11
2003	80.43	1
2004	79.72	1-
2005	18.49	77-
2006	24.91	35
2007	40.1	61
2008	76.09	90
2009	79.16	4
2010	95.25	20
2011	81.22	15-
2012	153.54	89
2013	198.01	29
2014	110.27	44-
2015	110.27	0
المتوسط	**71.72789474**	**48**

المصدر : من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-2-75)

الكميات المصدرة من الذرة الشامية في العالم العربي(1997- 2015م)

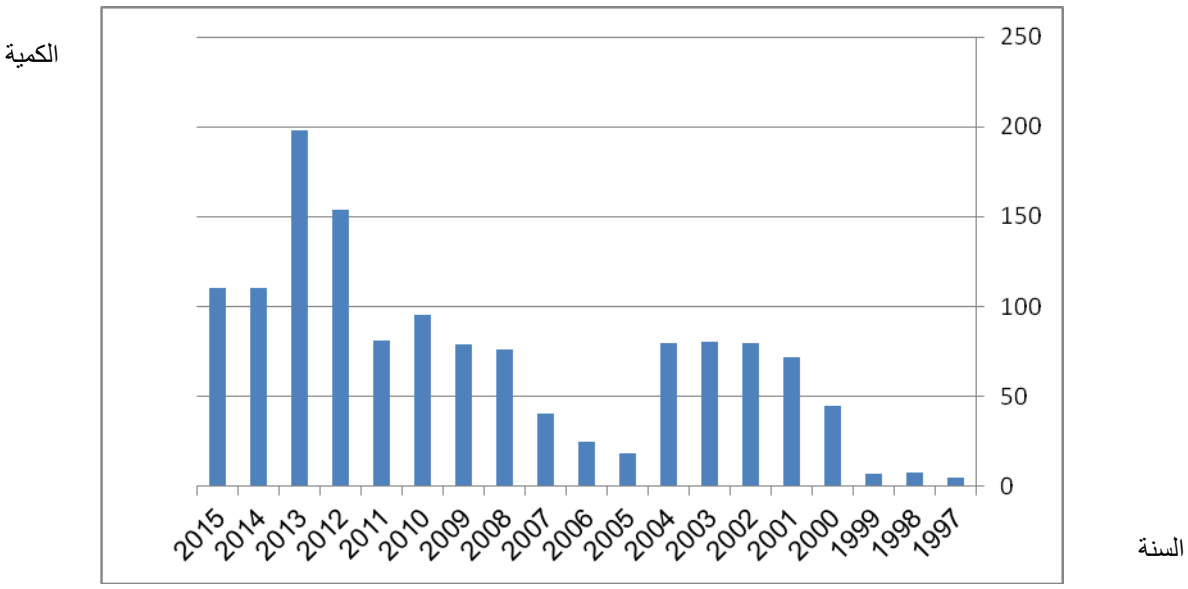

المصدر : من اعداد الدارسة 2018 ، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-2-79)

بلغت الكميات المصدرة من الذرة الشامية أدنى مستوى لها سنة 1997م والتي كانت حوالى (4.88) ألف طن ثم ارتفعت عام 1998م لتبلغ حوالي (7.31) ألف طن. بينما بلغت أعلى مستوى لها سنة 2013م حيث بلغت حوالي (198.01) ألف طن ثم انخفضت في الأعوام 2014م و2015 وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (48%) حيث تدل مؤشرات الاتجاه العام لكمية صادرات الذرة الشامية إلى التزايد لا التناقص . ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4-2-79) والشكل(4-2-75).

4- تطور الكميات المصدرة من الارز :

جدول (4-2-80)

الكميات المصدرة من الارز في العالم العربي (1997-2015م)

السنه	الكميات المصدرة من الأرز	معدل النمو السنوي %
1997	367.36	-
1998	445.01	21
1999	515.83	16
2000	553.2	7
2001	899.9	63
2002	688.97	23-
2003	795.21	15

يتبع جدول (4-2-80)

السنه	الكميات المصدرة من الأرز	معدل النمو السنوي %
2004	1005.81	26
2005	809.83	19-
2006	1004.15	24
2007	1307.94	30
2008	1313.19	0
2009	638.86	51-
2010	617.2	3-
2011	472.2	23-
2012	662.42	40
2013	899.9	36
2014	260.43	71-
2015	612.08	135
المتوسط	729.9731579	12

المصدر : من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-2-76)

الكميات المصدرة من الأرز في العالم العربي (1997- 2015م)

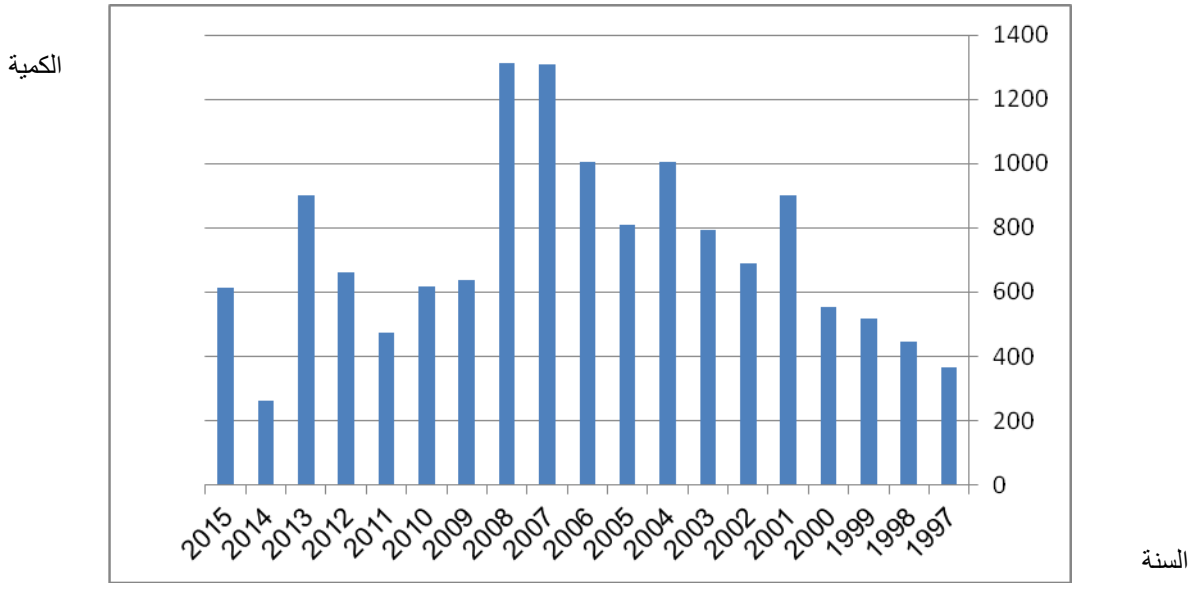

المصدر : من اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-2-80)

ومن خلال الجدول (4-2-80) والشكل (4-2-76) نجد ان الكميات المصدرة من الأرز بلغت سنة 1997م حيث بلغت حوالي (367.36) ألف طن ثم ارتفعت سنة 1998م حيث

بلغت حوالي (445.01) ألف طن، وبلغت أدنى مستوى لها في عام 2014 حيث بلغت (260.43) ألف طن. بينما سجلت أعلى مستوى سنة 2007 بكمية بلغت حوالي (1307.94) ألف طن طيلة فترة الدراسة، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (12%) حيث يدل الاتجاه العام لكمية صادرات الأرز على التناقص لا التزايد.

5- تطور الكميات المصدرة من الشعير

جدول (4-2-81)

الكميات المصدرة من الشعير في العالم العربي (1997- 2015م)

السنة	الكميات المصدرة من الشعير	معدل النمو السنوى %
1997	310.1	-
1998	3.01	99-
1999	4.49	49
2000	5.54	23
2001	39.78	618
2002	100.95	154
2003	585.71	480
2004	210.28	64-
2005	9.04	96-
2006	4.36	52-
2007	13.39	207
2008	23.16	73
2009	28.98	25
2010	50.49	74
2011	107.2	112
2012	62.99	41-
2013	95.62	52
2014	109.1	14
2015	30.99	72-
المتوسط	**94.48315789**	**81**

المصدر : من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-2-77)

الكميات المصدرة من الشعير في العالم العربي (1997- 2015م)

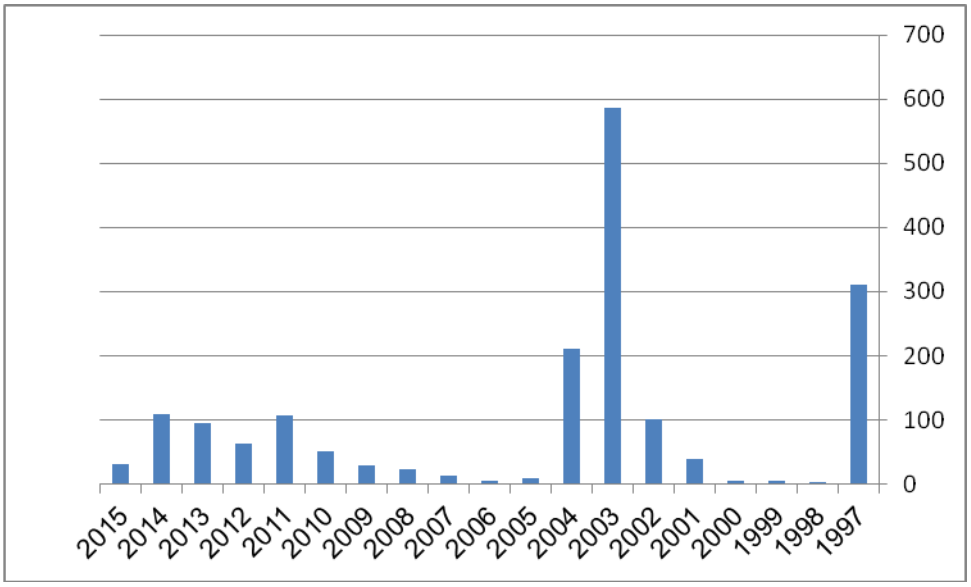

المصدر : من اعداد الدارسة 2018 ، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-2-81)

بلغت الكميات المصدة من الشعير سنة 1997م (310.10) ألف طن. وفي عام 1998م سجلت أدنى مستوى لها حيث بلغت حوالي(3.01) ألف طن، وفي عام 2003م بلغت أعلى مستوياتها اذ بلغت حوالي (585.71) ألف طن ثم ظلت متذبذبة بعد ذلك، وبلغ معدل النمو السنوي (81%) ويشير الاتجاه العام إلى تناقص الكميات المصدرة من الشعير. جدول (4-2-81) والشكل (4-2-77).

6- تطور الكميات المصدرة من البطاطس :

جدول (4-2-82)

الكميات المصدرة من البطاطس في العالم العربي (1997- 2015م)

السنه	الكميات المصدرة من البطاطس	معدل النمو السنوي %
1997	407.41	-
1998	369.46	9-
1999	464.85	26
2000	353.59	24-
2001	373.9	6
2002	483.75	29
2003	544.56	13
2004	675.08	24

يتبع جدول (4-2-82)

السنه	الكميات المصدرة من البطاطس	معدل النمو السنوي %
2005	645.1	4-
2006	676.01	5
2007	741.84	10
2008	831.42	12
2009	717.95	14-
2010	644.36	10-
2011	1219.4	89
2012	1253.87	3
2013	1447.43	15
2014	1064.65	26-
2015	904.5	15-
المتوسط	727.3226316	7

المصدر : من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-2-78)

الكميات المصدرة من البطاطس في العالم العربي(1997- 2015)

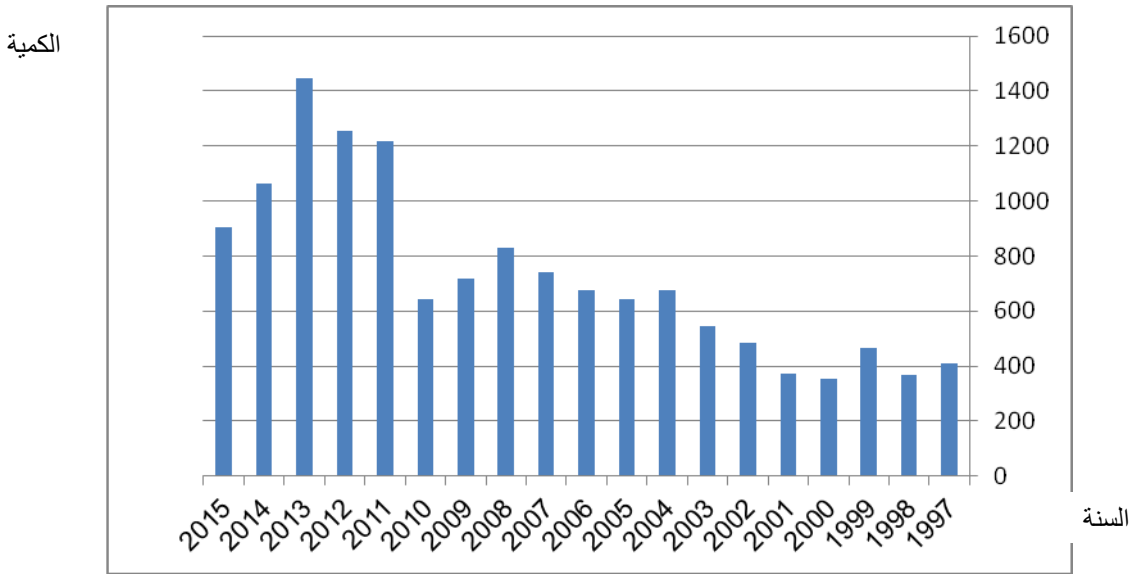

المصدر : من اعداد الدارسة بالاعتماد على بيانات الجدول (4-2- 82)

بلغت الكميات المصدرة من البطاطس عام 1997م حوالي (407.41) ألف طن ثم انخفضت عام 1998م لتبلغ (369.46) ألف طن وبلغت أدنى مستوى لها سنة 2000م حيث بلغت حوالي (353.59) ألف طن، بينما بلغت أعلى مستوى لها سنة 2013 حيث بلغت حوالى (1447.43)

ألف طن طيلة فترة الدراسة، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (7%) حيث يدل الاتجاه العام لكمية صادرات البطاطس على التزايد لا التناقص، ويمكننا ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4-2-82) والشكل (4-2-78).

7 – تطور الكميات المصدرة من البقوليات :

جدول (4-2-83)

الكميات المصدرة من البقوليات في العالم العربي(1997-2015م)

السنه	الكميات المصدرة من البقوليات	معدل النمو السنوي %
1997	257.85	-
1998	130.78	49-
1999	193.12	48
2000	143.83	26-
2001	103.57	28-
2002	84.3	19-
2003	155.5	84
2004	192.23	24
2005	290.98	51
2006	294.78	1
2007	358.33	22
2008	153.14	57-
2009	224.46	47
2010	364.48	62
2011	142.7	61-
2012	317.62	123
2013	414.36	30
2014	284.21	31-
2015	231.76	18-
المتوسط	**228.3157895**	**11**

المصدر : من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-2-79)

الكميات المصدرة من البقوليات في العالم العربي (1997- 2015م)

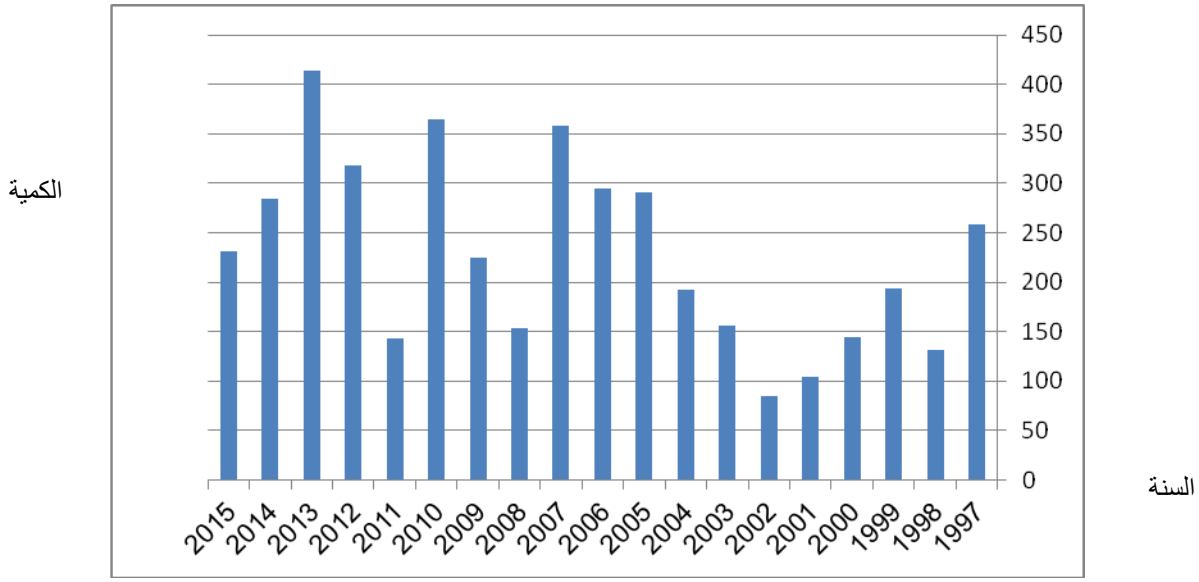

المصدر : من اعداد الدارسة 2018، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-2- 83)

بلغت الكميات المصدرة من جملة البقوليات في عام 1997 حوالي (257.85)ألف طن ثم انخفضت عام 1998م لتبلغ (130.78) ألف طن، بينما بلغت أدنى مستوى لها سنة 2002 بكمية بلغت حوالى (84.3) ألف طن طيلة فترة الدراسة، وبلغت أعلى مستوى لها سنة 2013 حيث بلغت (414.36) وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (11%) حيث تدل مؤشرات الاتجاه العام لكمية صادرات جملة البقوليات على التناقص لا التزايد. ويمكننا ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4-2-83) والشكل (4-2-79) .

7-تطور الكميات المصدرة من الخضر :

جدول (4-2-84)

الكميات المصدرة من الخضر في العالم العربي (1997- 2015)

السنة	الكميات المصدرة من الخضر	معدل النمو السنوي %
1997	1044.18	-
1998	1130.6	8
1999	1216.75	8
2000	1404.91	15
2001	1768.86	26
2002	1766.86	0
2003	1769.37	0

يتبع جدول (5-2-84)

السنة	الكميات المصدرة من الخضر	معدل النمو السنوي %
2004	1841.05	4
2005	2123.54	15
2006	2144.76	1
2007	3271.67	53
2008	3226.19	1-
2009	3990.6	24
2010	4225.47	6
2011	4134.1	2-
2012	5830.16	41
2013	5940.6	2
2014	3966.95	33-
2015	3652.98	8-
المتوسط	**2865.768421**	**9**

المصدر : من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-2-80)

الكميات المصدرة من الخضر في العالم العربي (1997- 2015م)

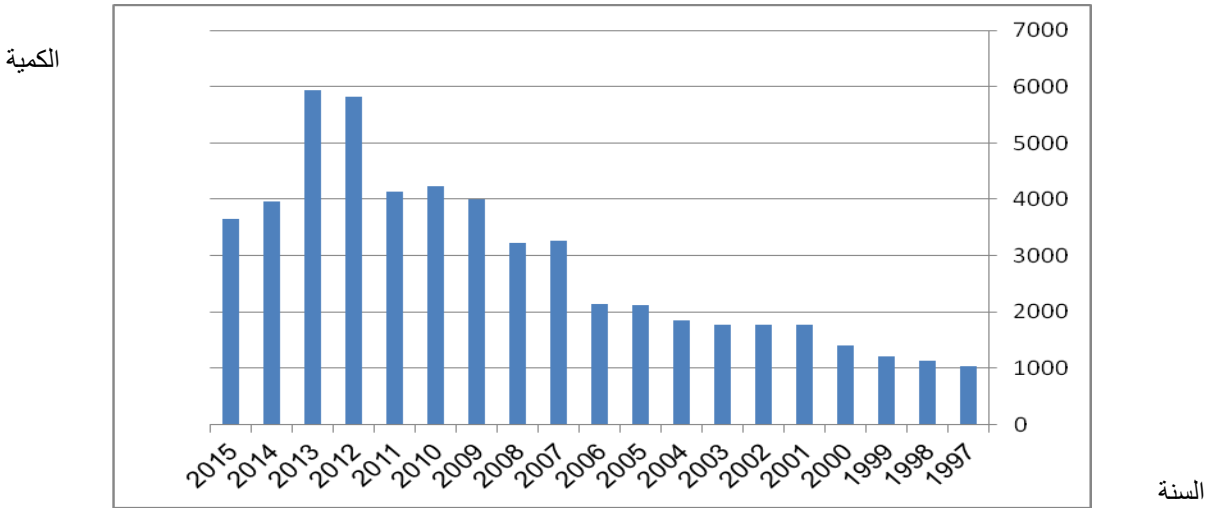

المصدر : من اعداد الدارسة 2018، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-2-84)

بلغت الكميات المصدرة من الخضر عام 1997م حوالي (1044.18) ألف طن وهو أدنى مستوى لها، بينما بلغت أعلى مستوى لها سنة 2013م بكمية بلغت حوالى (5940) ألف طن طيلة فترة الدراسة، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لكمية صادرات الخضر (9%) حيث يدل الاتجاه العام على التزايد لا التناقص، ويمكننا ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4-2-84) والشكل (4-2-80).

9 – تطور الكميات المصدرة من الفاكهة :

جدول (4-2-85)

الكميات المصدرة من الفاكهة في العالم العربي(1997-2015)

السنة	الكميات المصدرة من الفاكهة	معدل النمو السنوي %
1997	1298.97	-
1998	1037.18	20-
1999	1216.75	17
2000	2237.14	84
2001	2274.2	2
2002	2884.61	27
2003	2555.6	11-
2004	3023.25	18
2005	3203.64	6
2006	3106.25	3-
2007	2974.65	4-
2008	2898.12	3-
2009	3411.64	18
2010	4791.56	40
2011	5340.6	11
2012	4715.78	12-
2013	4514.15	4-
2014	4831.96	7
2015	5079.29	5
المتوسط	**3231.333684**	**10**

المصدر : من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-2-81)

الكميات المصدرة من الفاكهة في العالم العربي(1997- 2015م)

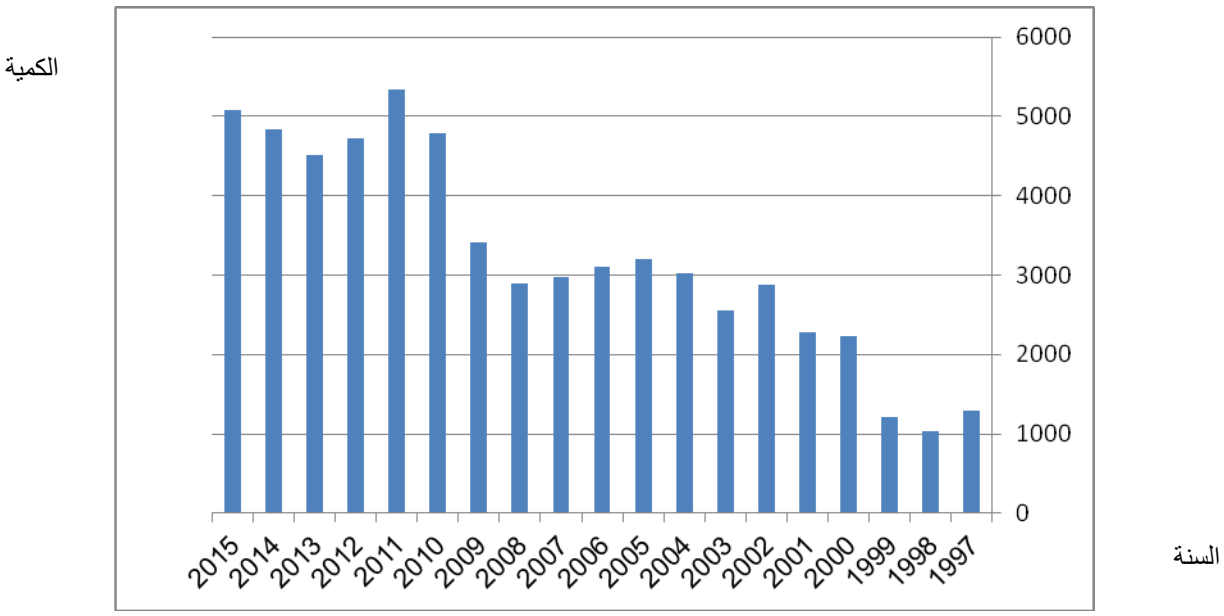

المصدر : من اعداد الدارسة2018، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-2-85)

بلغت الكميات المصدرة من الفاكهة سنة 1997م حوالي (1298.97) ألف طن وفي عام 1998م بلغت أدنى مستوى لها حيث بلغت حوالي (1037.18) ألف طن، بينما بلغت أعلى مستوى لها سنة 2011م بكمية بلغت حوالى (5340.6) ألف طن طيلة فترة الدراسة، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (10%) ويشير الاتجاه العام لكمية صادرات الفاكهة إلي التزايد لا التناقص، ويمكننا ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4-2-85) والشكل (4-2-81).

10 - تطور الكميات المصدرة من السكر – مكرر:

جدول (4-2-86)

الكميات المصدرة من السكر – مكرر في العالم العربي(1997-2015م)

السنة	الكميات المصدرة من السكر –مكرر	معدل النمو السنوي %
1997	284.42	-
1998	135.3	52-
1999	216.01	60
2000	209.91	3-
2001	244.44	16
2002	96.9	60-
2003	503.75	420
2004	481.19	4-

يتبع جدول (4-2-86)

السنة	الكميات المصدرة من السكر – مكرر	معدل النمو السنوي %
2005	1185.3	146
2006	1136.85	4-
2007	1401.61	23
2008	1427.97	2
2009	1687.93	18
2010	1923.32	14
2011	1548.7	19-
2012	2587.15	67
2013	2573.18	1-
2014	2703.15	5
2015	2018.48	25-
المتوسط	1177.134737	33

المصدرمن اعداد االدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-2-82)

الكميات المصدرة من السكر (مكرر) في العالم العربي(1997- 2015م)

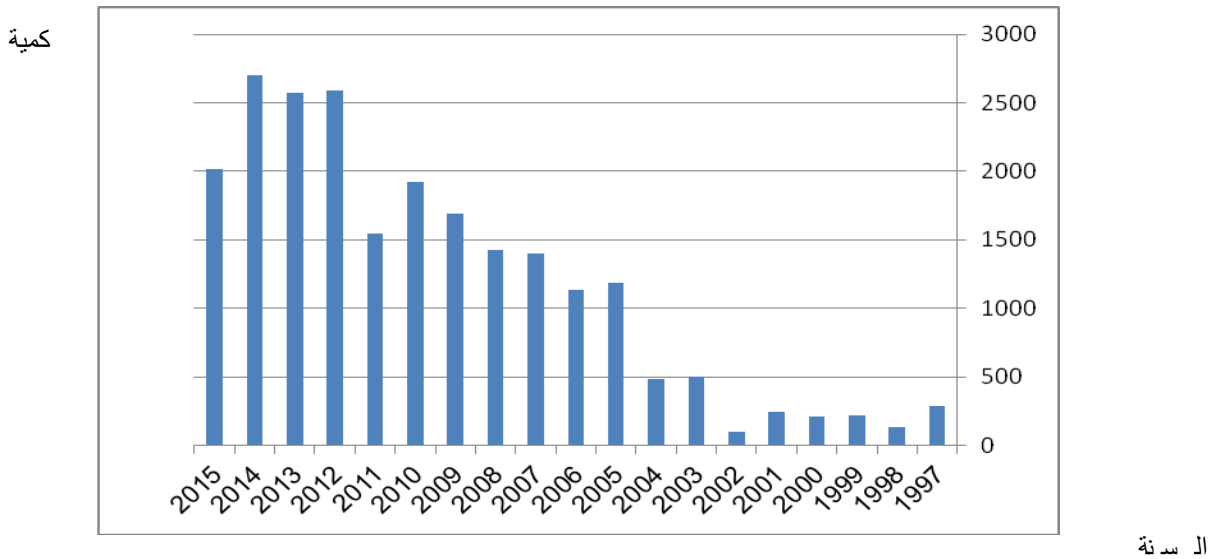

المصدر : من اعداد الدارسة 2018 ، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-2-86)

بلغت الكميات المصدرة من السكر في عام 1997م حوالي (284.42) ألف طن ثم انخفضت في عام 1998م حيث بلغت حوالي (135.30) ألف طن وسجلت أدنى مستوى لها سنة 2002م حيث بلغت (96.90) ألف طن، بينما بلغت أعلى مستوى لها سنة 2014م بكمية بلغت حوالى

(2703.15) ألف طن، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (33%) ويشير الاتجاه العام لكمية صادرت السكر للتزايد لا التناقص. ويمكننا ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4-2-86) والشكل (4-2-82).

11- - تطور الكميات المصدرة من الزيوت والشحوم :

جدول (4-2-87)

الكميات المصدرة من الزيوت والشحوم في العالم العربي (1997-2015م)

السنة	الكميات المصدرة من الزيوت والشحوم	معدل النمو السنوي %
1997	536.58	-
1998	520.18	3-
1999	540.28	4
2000	526.59	3-
2001	387.98	26-
2002	505.27	30
2003	406.97	19-
2004	492.64	21
2005	754.76	53
2006	753.77	0
2007	823.47	9
2008	851.1	3
2009	882.9	4
2010	1022.05	16
2011	1609.1	57
2012	1516.66	6-
2013	1759.12	16
2014	1135.65	35-
2015	967.9	15-
المتوسط	841.7352632	6

المصدر : من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-2-83)

الكميات المصدرة من الزيوت والشحوم في العالم العربي(1997- 2015م)

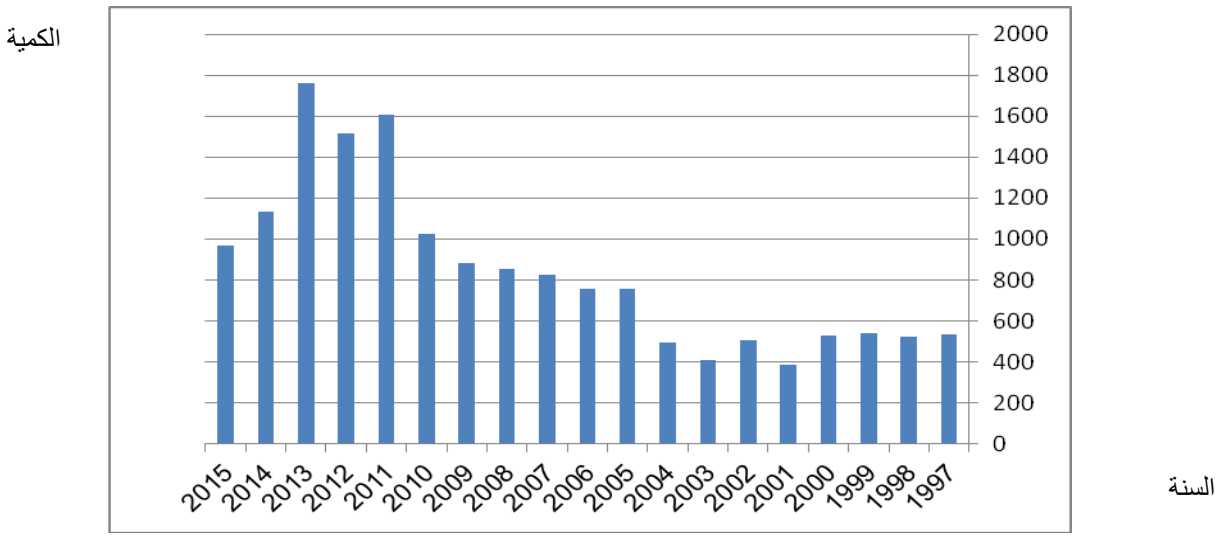

المصدر : من اعداد الدارسة 2018، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-2-87)

بلغت الكميات المصدرة من الزيوت والشحوم سنة 1997م حوالي (536.58) ألف طن ثم انخفضت في عام 1998م لتبلغ حوالي (520.18) ألف طن وبلغت أدنى مستوى لها سنة 2001 حيث بلغت حوالي (387.98) ألف طن، بينما بلغت أعلى مستوى لها سنة 2013م حيث بلغت حوالى (1759.12) ألف طن طيلة فترة الدراسة، وبلغ متوسط معدل النمو لكمية صادرات الزيوت والشحوم (6%). ويدل الاتجاه العام على التزايد لا التناقص ويمكننا ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4-2-87) والشكل (4-2-83) .

12 - تطور الكميات المصدرة من اللحوم :

جدول (4-2-88)

الكميات المصدرة من اللحوم في العالم العربي (1997-2015)

السنة	الكميات المصدرة من اللحوم	معدل النمو السنوي %
1997	75.1	-
1998	73.78	2-
1999	56.34	24-
2000	50.53	10-
2001	48.38	4-
2002	46.64	4-
2003	43.71	6-

يتبع جدول (4-2-88)

السنة	الكميات المصدرة من اللحوم	معدل النمو السنوي %
2004	43.6	0
2005	58.95	35
2006	88.46	50
2007	96.07	9
2008	94.91	1-
2009	136.41	44
2010	200.6	47
2011	169.9	15-
2012	337.46	99
2013	251.18	26-
2014	134.6	46-
2015	181.66	35
المتوسط	**115.1726316**	**10**

المصدر:من إعدادالدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-2-84)

الكميات المصدرة من اللحوم في العالم العربي (1997- 2015م)

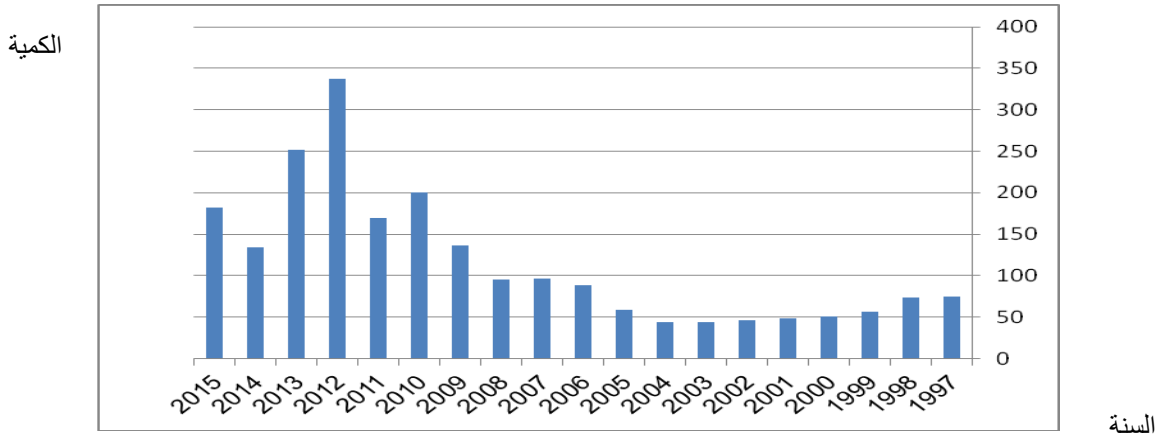

المصدر : من اعداد الدارسة 2018 ، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-2-88)

بلغت الكميات المصدرة من جملة اللحوم سنة 1997م حوالي (75.10) ألف طن ثم انخفضت عام 1998م حيث بلغت (73.78) ألف طن وبلغت أدنى مستوى لها سنة 2004م حيث بلغت حوالي (43.60) ألف طن، بينما بلغت أعلى مستوى لها سنة 2012م بكمية بلغت حوالى (337.46) طيلة فترة الدراسة، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (10%) ويدل الاتجاه العام لكمية صادرات جملة اللحوم على التزايد لا التناقص. ويمكننا ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4-2-88) والشكل (4-2-84).

13- تطور الكميات المصدرة من اللحوم الحمراء :

جدول (4-2-89)

الكميات المصدرة من اللحوم الحمراء في العالم العربي (1997-2015)

السنة	الكميات المصدرة من اللحوم الحمراء	معدل النمو السنوي %
1997	36.04	-
1998	34.34	5-
1999	36.51	6
2000	24.78	32-
2001	22.46	9-
2002	21.61	4-
2003	27.05	25
2004	25.6	5-
2005	20.88	18-
2006	35.19	69
2007	43.71	24
2008	37.28	15-
2009	46.04	23
2010	108.46	136
2011	91.5	16-
2012	167.28	83
2013	139.63	17-
2014	40.11	71-
2015	80.45	101
المتوسط	**54.68**	**15**

المصدر : من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-2-85)

الكميات المصدرة من اللحوم الحمراء في العالم العربي (1997- 2015م)

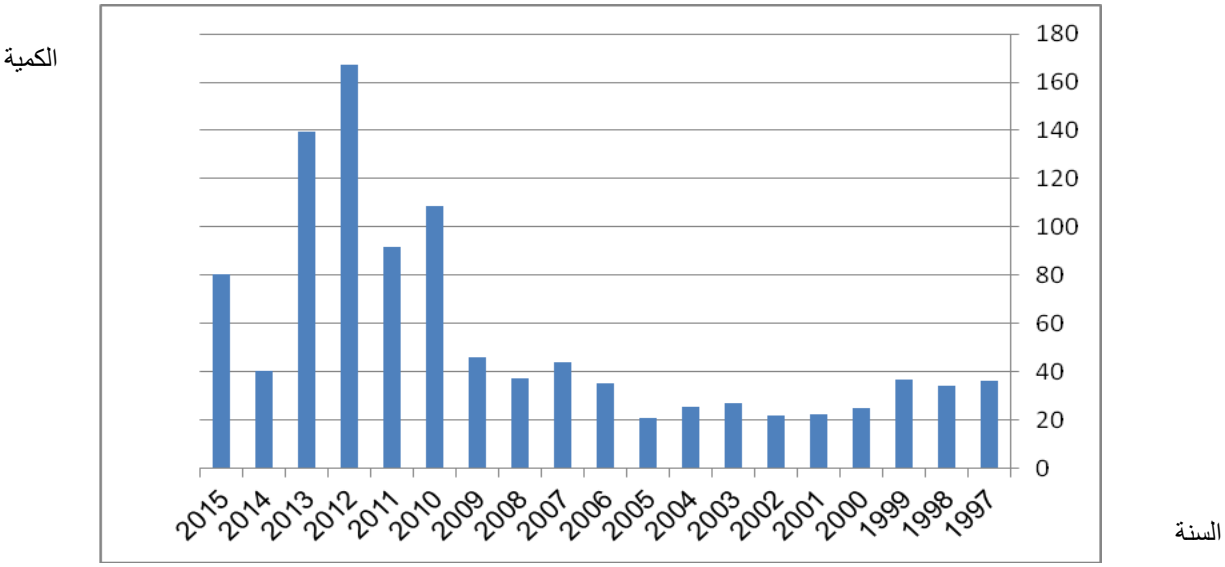

المصدر : من اعداد الدارسة 2018 ، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-2-89)

بلغت الكميات المصدرة من اللحوم الحمراء عام 1997م حوالي (36.04) ألف طن ثم انخفضت في عام 1998م حيث بلغت (34.34) ألف طن وبلغت أدنى مستوى لها سنة 2005م وهو حوالي (20.88) ألف طن، بينما بلغت أعلى مستوى لها سنة 2012 (167.28) ألف طن طيلة فترة الدراسة، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (15%) ويشير الاتجاه العام إلى التزايد في كمية صادرات اللحوم الحمراء، ويمكننا ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4-2-89) والشكل (4-2-85) .

13- تطور الكميات المصدرة من اللحوم البيضاء :

جدول (4-2-90)

الكميات المصدرة من اللحوم البيضاء في العالم العربي(1997-2015م)

السنة	كمية صادرات اللحوم البيضاء	معدل النمو السنوي
1997	39.06	-
1998	24.79	37-
1999	19.83	20-
2000	25.75	30
2001	25.92	1
2002	25.03	3-
2003	16.66	33-
2004	18	8
2005	38.07	112
2006	53.27	40
2007	52.36	2-
2008	57.63	10
2009	90.37	57
2010	92.14	2
2011	78.8	14-
2012	69.51	12-
2013	111.55	60
2014	94.49	15-
2015	101.21	7
المتوسط	**50.10842105**	**11**

المصدر: المصدر : من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-2-86)

الكميات المصدرة من اللحوم البيضاء في العالم العربي(1997- 2015م)

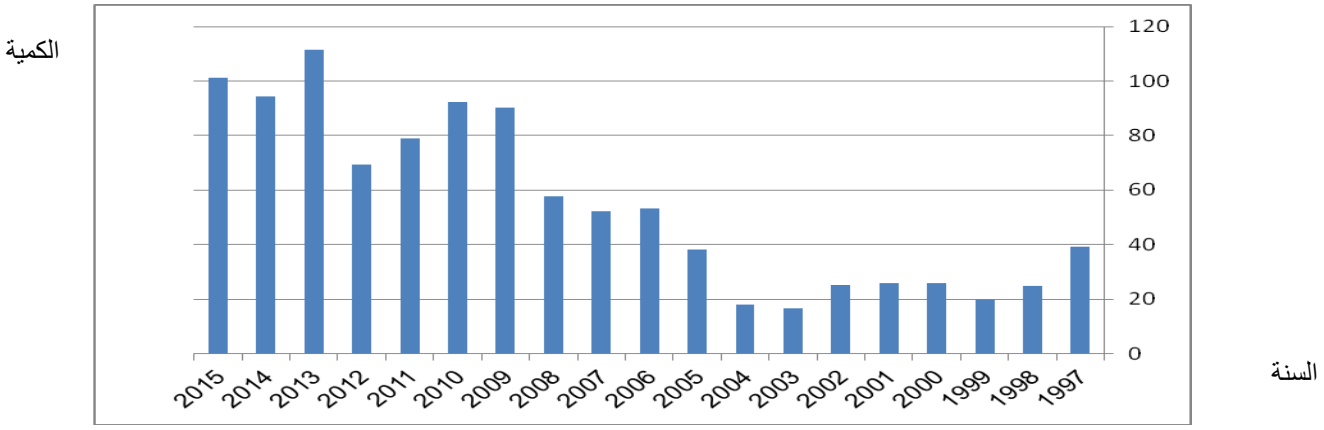

المصدر : اعداد الدارسة 2018 ، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-2-90)

بلغت الكميات المصدرة من اللحوم البيضاء سنة 1997م حوالي (39.06) ألف طن وبلغت أدنى مستوى لها في عام 2004 حيث بلغت 18 ألف طن بينما بلغت أعلى مستوى لها سنة 2013م بكمية بلغت حوالى (111.55) ألف طيلة فترة الدراسة وذلك لأن العديد من الدول العربية اتجهت إلى تنمية صناعة الدواجن لإنتاج اللحم والبيض، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لكمية صادرات اللحوم البيضاء (11%) ويشير الاتجاه العام إلى التزايد في كمية صادرات اللحوم البيضاء، ويمكننا ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4-2-90) والشكل (4-2-86) .

15 - تطور الكميات المصدرة من الأسماك :

جدول (4-2-91)

الكميات المصدرة من الأسماك في العالم العربي(1997-2015م)

السنة	الكميات المصدرة من الأسماك	معدل النمو السنوي %
1997	413.43	-
1998	430.6	4
1999	591.62	37
2000	626.17	6
2001	501.97	20-
2002	628.06	25
2003	530.4	16-
2004	618.21	17
2005	719.72	16

يتبع جدول (4-2-91)

السنة	الكميات المصدرة من الأسماك	معدل النمو السنوي %
2006	725.7	1
2007	818.15	13
2008	867.88	6
2009	912.24	5
2010	849.97	7-
2011	689.4	19-
2012	784.18	14
2013	934.07	19
2014	980.98	5
2015	971.26	1-
المتوسط	715.4742105	6

المصدر : من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-2-87)

الكميات المصدرة من الأسماك في العالم العربي(1997- 2015م)

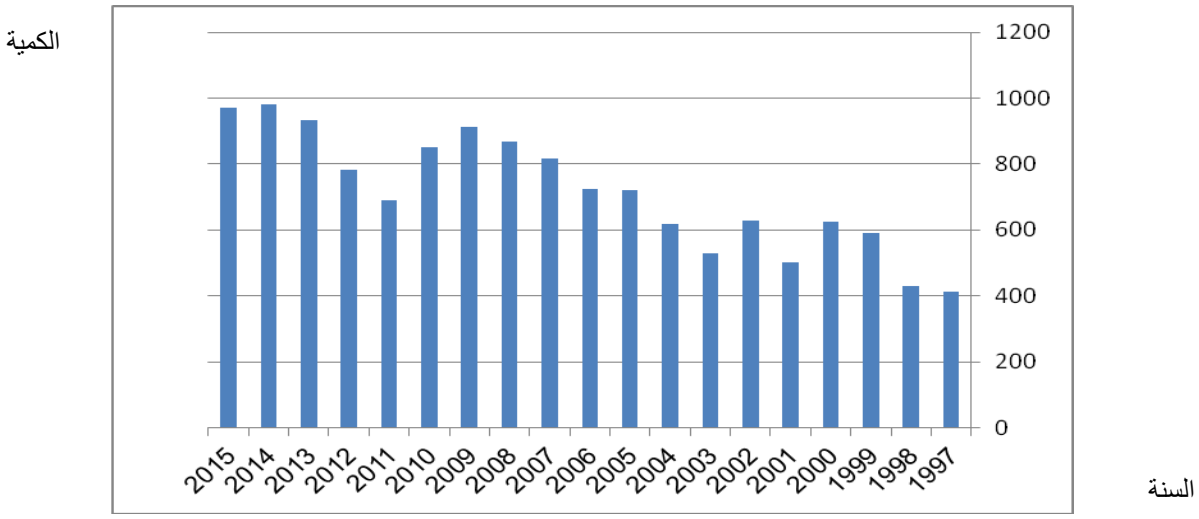

المصدر : من اعداد الدارسة بالاعتماد على بيانات الجدول (4-2-91)

بلغت الكميات المصدرة من الأسماك عام 1997م حوالي (413.43) ألف طن وهو أدنى مستوى لها ثم ارتفعت عام 1998م حيث بلغت حوالي (430.60) ألف طن وظلت بين الارتفاع والهبوط حتي بلغت أعلى مستوى لها سنة 2014م بكمية بلغت حوالى (980.98) ألف طن طيلة فترة الدراسة. ثم انخفضت عام 2015م حيث بلغت حوالي (971.26) ألف طن، وبلغ متوسط معدل النمو

السنوي(6%) ويشير الاتجاه العام لكمية صادرات الأسماك إلى التزايد المستمر لا التناقص، ويمكننا ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4-2-91) والشكل (4-2 -87) .

16 - تطور الكميات المصدرة من بيض المائدة :

جدول (4-2-92)

الكميات المصدرة من بيض المائدة في العالم العربي (1997-2015م)

السنة	الكميات المصدرة من بيض المائدة	معدل النمو السنوي %
1997	19.08	-
1998	20.91	10
1999	15.88	24-
2000	19.95	26
2001	18.17	9-
2002	15.14	17-
2003	19.27	27
2004	18.18	6-
2005	23.86	31
2006	19.67	18-
2007	48.98	149
2008	51.36	5
2009	38.68	25-
2010	82.24	113
2011	89.8	9
2012	84.45	6-
2013	99.62	18
2014	103.75	4
2015	61.74	40-
المتوسط	**44.77526316**	**14**

المصدر : من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-2-88)

الكميات المصدرة من بيض المائدة في العالم العربي(1997- 2015م)

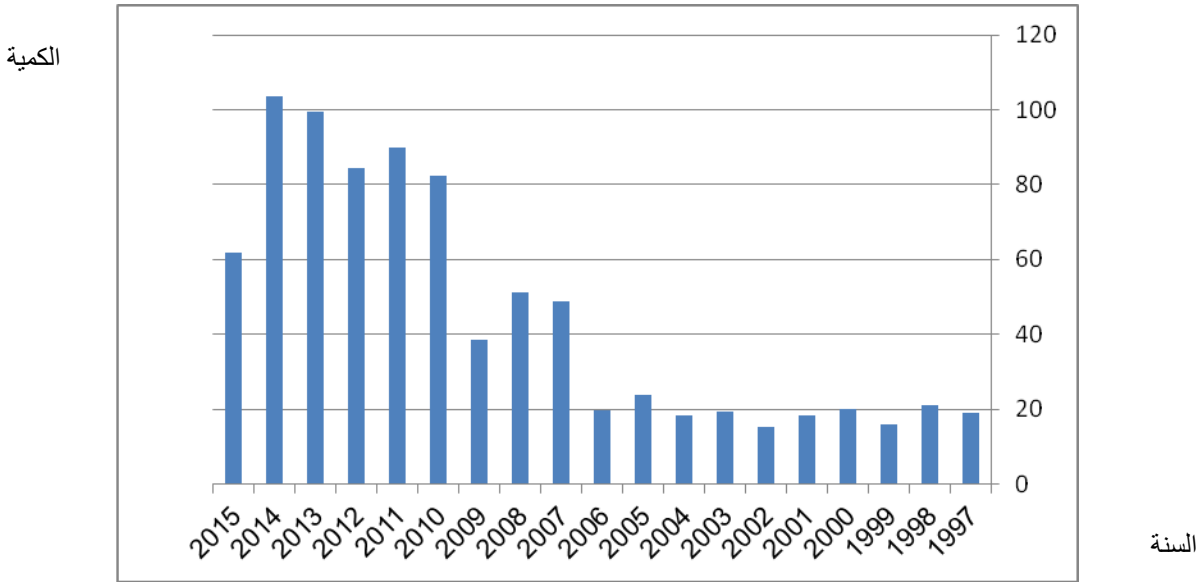

المصدر : من اعداد الدارسة 2018، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-2-92)

بلغت الكميات المصدرة من بيض المائدة عام 1997م حوالي (19.08) ألف طن ثم ارتفعت عام 1998م لتبلغ حوالي (20.91) ألف طن وبلغت أدنى مستوى لها سنة 2002 (15.14) ألف طن ، بينما بلغت أعلى مستوى لها سنة 2014م بكمية بلغت حوالى (103) ألف طن طيلة فترة الدراسة ثم انخفضت في عام 2015م حيث بلغت حوالي (61.74) ألف طن، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (14%) ويشير الاتجاه العام إلى التزايد في كمية صادرات بيض المائدة في الدول العربية خلال فترة الدراسة . ويمكننا ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4-2-92) والشكل(4-2-88) .

17- الكميات المصدرة من الألبان ومشتقاتها :

جدول (4-2-93)

الكميات المصدرة من الالبان ومشتقاتها في العالم العربي(1997-2015م)

السنة	الكميات المصدرة من الألبان ومشتقاتها	معدل النمو السنوي %
1997	818	-
1998	573.48	30-
1999	434.44	24-
2000	574.67	32
2001	532.18	7-
2002	652.28	23
2003	890.23	36

يتبع جدول (4-2-93)

السنة	الكميات المصدرة من الألبان ومشتقاتها	معدل النمو السنوي %
2004	1038.43	17
2006	1906.86	29
2007	1580.2	17-
2008	2315.53	47
2009	3436.07	48
2010	4985.41	45
2011	3343	33-
2012	4341.94	30
2013	4312.53	1-
2014	3042.08	29-
2015	2655.68	13-
المتوسط	**2048.076842**	**11**

المصدر : من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-2-89)

الكميات المصدرة من الألبان ومشتقاتها في العالم العربي(1997- 2015م)

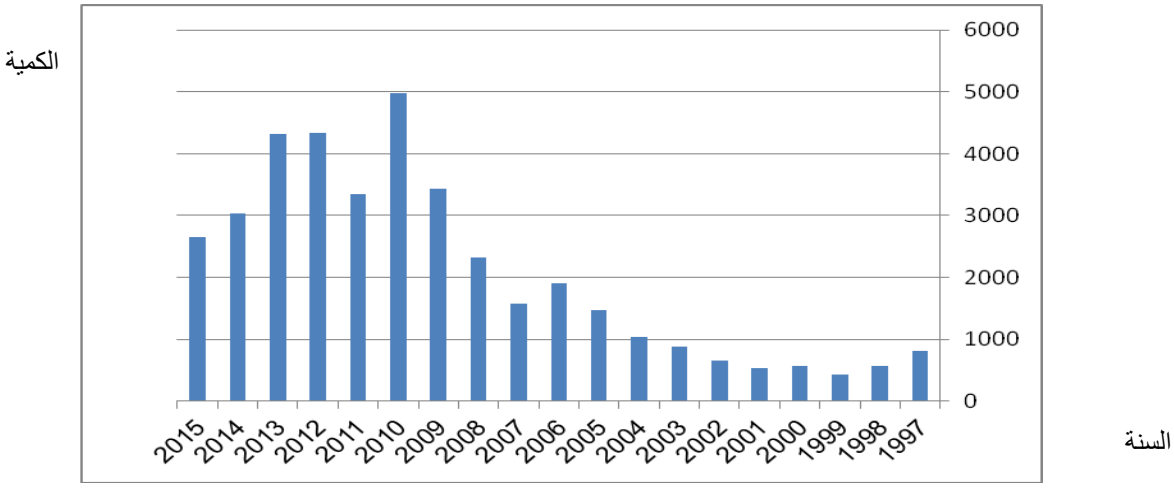

المصدر : من اعداد الدارسة 2018 ، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-2-93)

بلغت الكميات المصدرة من الألبان ومنتجاتهاعام 1997م (818.00) ألف طن ثم انخفضت عام 1998م حيث بلغت حوالي (573.48) ألف طن وفي عام 1999م بلغت أدنى مستوى لها حيث بلغت حوالي (434.44) ألف طن وبلغت أعلى مستوى لها سنة 2010 م حيث بلغت حوالي (4985.41) ألف طن طيلة فترة الدراسة، وبلغ متوسط معدل النمو (11%) ويشير الاتجاه العام إلى

التزايد في كمية صادرات الالبان ومنتجاتهافي الدول العربية. ويمكننا ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4-2-93) والشكل (4-2-89).

4-2-2: تطور قيمة صادرات السلع الغذائية في العالم العربي خلال الفترة 1997- 2015م:

عرفت المنطقة العربية بأنها منطقة عجز غذائي مزمن وبالتالي الاعتماد على إستيراد الغذاء من الخارج مما يؤدي إلى استنزاف مواردها المالية، ويعزز مديونيتها، ويزيد من تبعيتها الأقتصادية.

1-تطور قيمة صادرات مجموعة الحبوب (1997-2015م):

جدول (4-2-94)

قيمة صادرات مجموعة الحبوب في العالم العربي (1997-2015م)

السنة	تطور قيمة صادرات الحبوب	معدل النمو السنوي %
1997	530.32	-
1998	426.94	19-
1999	343.89	19-
2000	322.5	6-
2001	355.81	10
2002	458.96	29
2003	522.03	14
2004	632.65	21
2005	525.08	17-
2006	736.76	40
2007	875.85	19
2008	803.78	8-
2009	697.73	13-
2010	1196.17	71
2011	875.2	27-
2012	1587.01	81
2013	2074.54	31
2014	494.22	76-
2015	821.77	66
المتوسط	**751.6426316**	**11**

المصدر : من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-2-90)

قيمة صادرات مجموعة الحبوب في العالم العربي (1997-2015م)

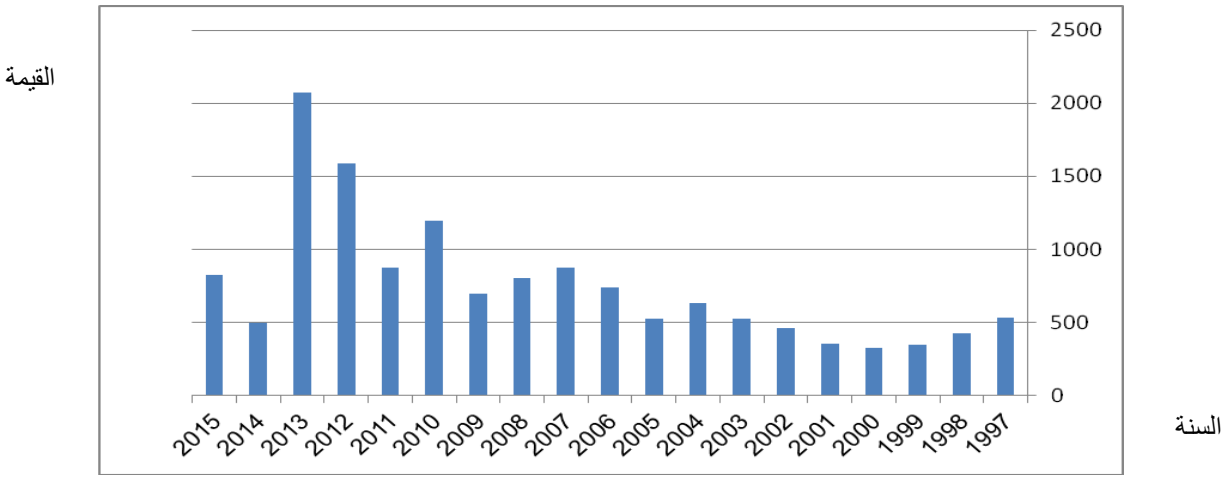

المصدر: اعداد الدراسة بالاعتماد على بيانات الجدول (4-2-94)

ومن خلال الجدول(4-2-94) والشكل (4-2-90) نلاحظ أن قيمة صادرات الحبوب قد بلغت في عام 1997م حوالي (530.32) ألف دولار أمريكي وبلغت أدنى مستوى لها في عام 2000 حيث بلغت حوالي (322.50) ألف دولار أمريكي، وأعلى مستوى لها في عام2013م حيث بلغت حوالي (2074.54) ألف دولار أمريكي، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (11%) حيث يشير الاتجاه العام إلى التزايد في قيمة صادرات مجموعة الحبوب .

2- قيمة صادرات القمح والدقيق :

جدول (4-2-95)

قيمة صادرات القمح والدقيق في العالم العربي (1997-2015م)

السنة	قيمة صادرات القمح والدقيق	معدل النمو السنوي %
1997	335.59	-
1998	194.24	42-
1999	130.17	33-
2000	125.62	3-
2001	129.13	3
2002	252.89	96
2003	226.62	10-
2004	221.63	2-
2005	267.61	21
2006	358.22	34
2007	346.8	3-

يتبع جدول (4-2-95)

السنة	قيمة صادرات القمح والدقيق	معدل النمو السنوي %
2008	279.61	19-
2009	242.65	13-
2010	328.29	35
2011	258.5	21-
2012	519.61	101
2013	809.2	56
2014	225.08	72-
2015	330.48	47
المتوسط	**356.0615789**	**10**

المصدر : من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-2-91)

قيمة صادرات القمح والدقيق في العالم العربي(1997-2-15م)

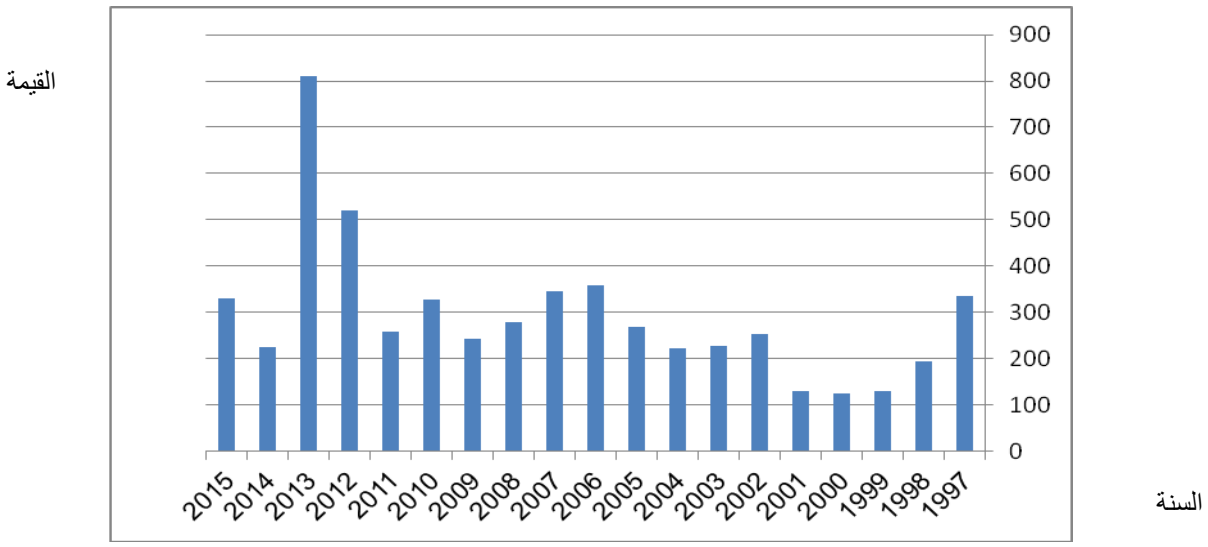

المصدر: اعداد الدارسة بالاعتماد على بيانات الجدول (4-2-95)

بلغت قيمة صادرات القمح والدقيق في عام 1997م (335.59) ألف دولار أمريكي ووصلت أدنى مستوى لها في عام 2000 حيث بلغت حوالي (125.62) ألف دولار أمريكي وأعلى مستوى لها في عام 2013 حيث بلغت (809.2) ألف دولار أمريكي وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (10%) ويشير الاتجاه العام إلى التزايد في قيمة صادرات القمح والدقيق في الدول العربية. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4-2-95) والشكل (4-2-91).

3-تطور قيمة صادرات الذرة الشامية (1997-2015م):

جدول (4-2-96)

قيمة صادرات الذرة الشامية في العالم العربي (1997-2015م)

السنة	تطور قيمة صادرات الذرة الشامية	معدل النمو السنوي %
1997	1.35	-
1998	0.75	44-
1999	1.45	93
2000	7.28	402
2001	11.59	59
2002	13.15	13
2003	14.49	10
2004	15.07	4
2005	3.69	76-
2006	5.09	38
2007	12.11	138
2008	9.79	19-
2009	28.15	188
2010	31.69	13
2011	33.03	4
2012	105.63	220
2013	106.25	1
2014	36.78	65-
2015	36.87	0
المتوسط	**24.95842105**	**54**

المصدر : من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-2-92)

قيمة صادرات الذرة الشامية في العالم العربي (1997-2015م)

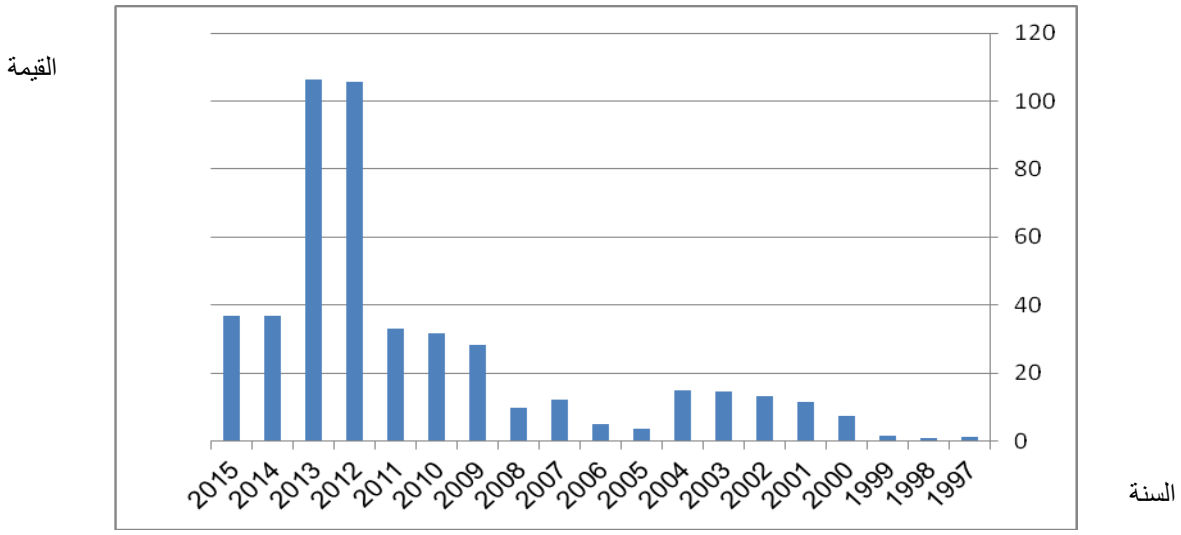

المصدر: اعداد الدارسة بالاعتماد على بيانات الجدول (4-2-96)

بلغت قيمة صادرات الذرة الشمامية في عام 1997م (1.35) ألف دولار أمريكي، وبلغت أدنى مستوى لها في عام 1998م حيث بلغت حوالى (0.75) ألف دولارأمريكي وأعلى مستوى لها في عام 2013م حيث بلغت حوالى (106.25) ألف دولار أمريكي، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (54%) ويشير الاتجاه العام إلى التزايد في قيمة صادرات الذرة الشامية في الدول العربية. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4-2-96) والشكل (4-2-92).

4-قيمة صادرات الأرز (1997-2015م):

جدول (4-2-97)

قيمة صادرات الأرز في العالم العربي (1997-2015م)

السنة	تطور قيمة صادرت الارز	معدل النمو السنوي %
1997	139.24	-
1998	216	55
1999	167.48	22-
2000	173.16	3
2001	203.78	18
2002	174.08	15-
2003	210.15	21
2004	287.74	37
2005	195.9	32-
2006	325.33	66

يتبع جدول (4-2-97)

السنة	تطور قيمة صادرت الارز	معدل النمو السنوي %
2007	453.56	39
2008	458.07	1
2009	433.64	5-
2010	386.84	11-
2011	428.7	11
2012	894.03	109
2013	1042.31	17
2014	186.68	82-
2015	309.5	66
المتوسط	**351.9047368**	**15**

المصدر : من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل(4-2-93)

قيمة صادرات الأرز في العالم العربي (1997-2015م)

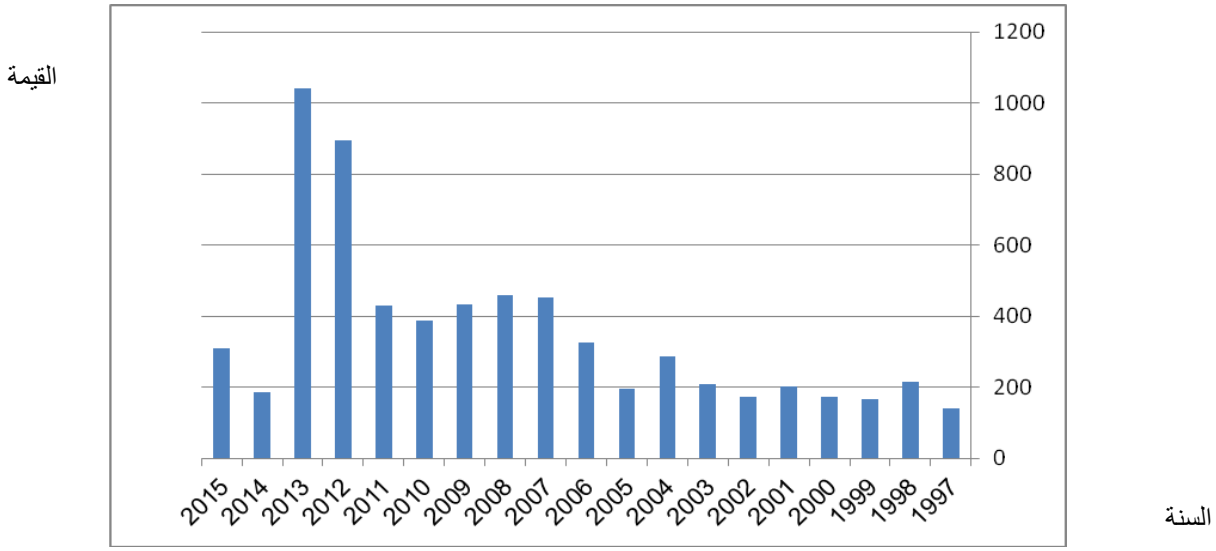

المصدر : اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-2-97)

بلغت قيمة صادرات الارز أدنى مستوى لها في عام 1997م حيث بلغت حوالي (139.24) ألف دولار أمريكي وأعلى مستوى لها في عام 2013 حيث بلغت حوالى (1042.31) ألف دولار أمريكي. وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لقيمة الارز (15%) ويشير الاتجاه العام إلى التزايد في قيمة صادرات الارز. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4-2-97) والشكل (4-2-93).

5-قيمة صادرات الشعير (1997-2015م):

جدول (4-2-98)

قيمة صادرات الشعير في العالم العربي 1997-2015م

السنة	تطور قيمة صادرت الشعير	معدل النمو السنوي %
1997	45.41	-
1998	0.85	98-
1999	1.21	42
2000	0.79	35-
2001	6.67	744
2002	9.12	37
2003	51.55	465
2004	28.57	45-
2005	1.24	96-
2006	0.76	-39
2007	2.64	247
2008	2.66	1
2009	9.8	268
2010	16.41	67
2011	54.7	233
2012	45.12	18-
2013	69.2	53
2014	37.36	46-
2015	11.11	70-
المتوسط	**20.79842**	**95**

المصدر : من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-2-94)

قيمة صادرا ت الشعير في العالم العربي (1997-2015م)

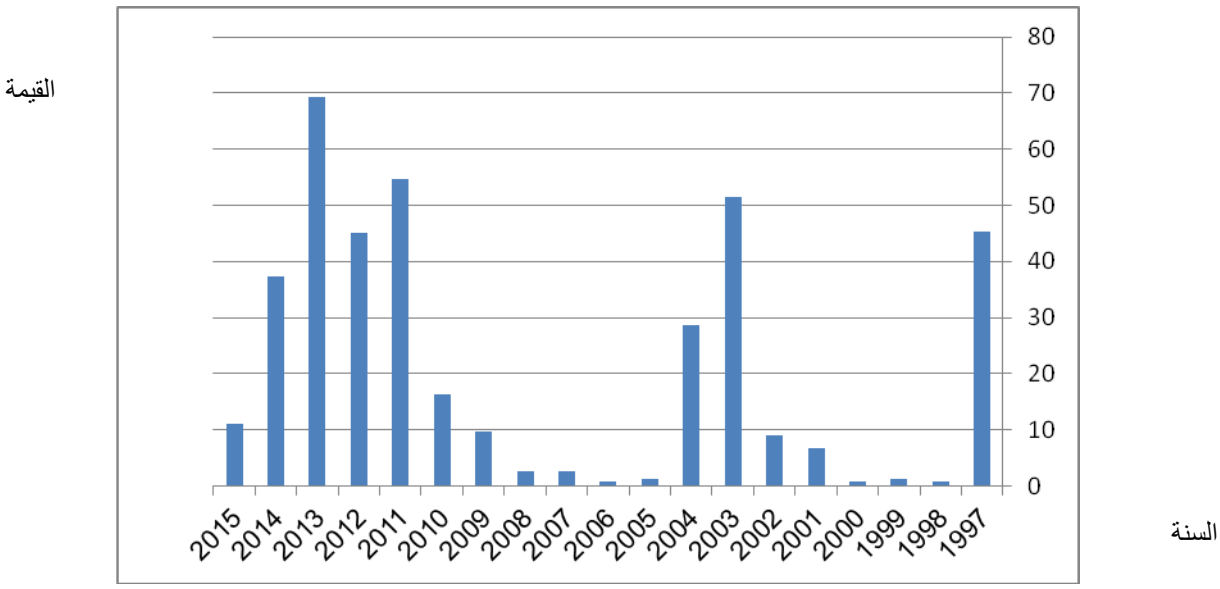

المصدر: اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-2-98)

بلغت قيمة صادرات الشعير في عام 1997م 45.41 ألف دولار أمريكي، وبلغت أدنى مستوى لها في عام 2006حيث بلغت حوالي (0.76) ألف دولار أمريكي وأعلى مستوى لها في عام 2013م حيث بلغت حوالي (69.2) ألف دولار أمريكي، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (95%) ويشير الاتجاه العام إلى التزايد في قيمة صادرات الشعير. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4-2-98) والشكل (4-2-94).

6-قيمة صادرات البطاطس (1997-2015م):

جدول (4-2-99)

قيمة صادرات البطاطس في العالم العربي (1997-2015م)

السنة	تطور قيمة صادرات البطاطس	معدل النمو السنوي %
1997	92.21	-
1998	83.36	10-
1999	119.21	43
2000	79.09	34-
2001	70.29	11-
2002	93.47	33
2003	91.94	2-

يتبع جدول (4-2-99)

السنة	تطور قيمة صادرات البطاطس	معدل النمو السنوي %
2004	141.42	54
2005	126.45	11-
2006	129.73	3
2007	202.55	56
2008	229.24	13
2009	253.17	10
2010	235.48	7-
2011	429.4	82
2012	424.56	1-
2013	558.42	32
2014	448.27	20-
2015	353.02	21-
المتوسط	**219.0147368**	**12**

المصدر : من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-2-95)

قيمة صادرات البطاطس في العالم العربي (1997-2015م)

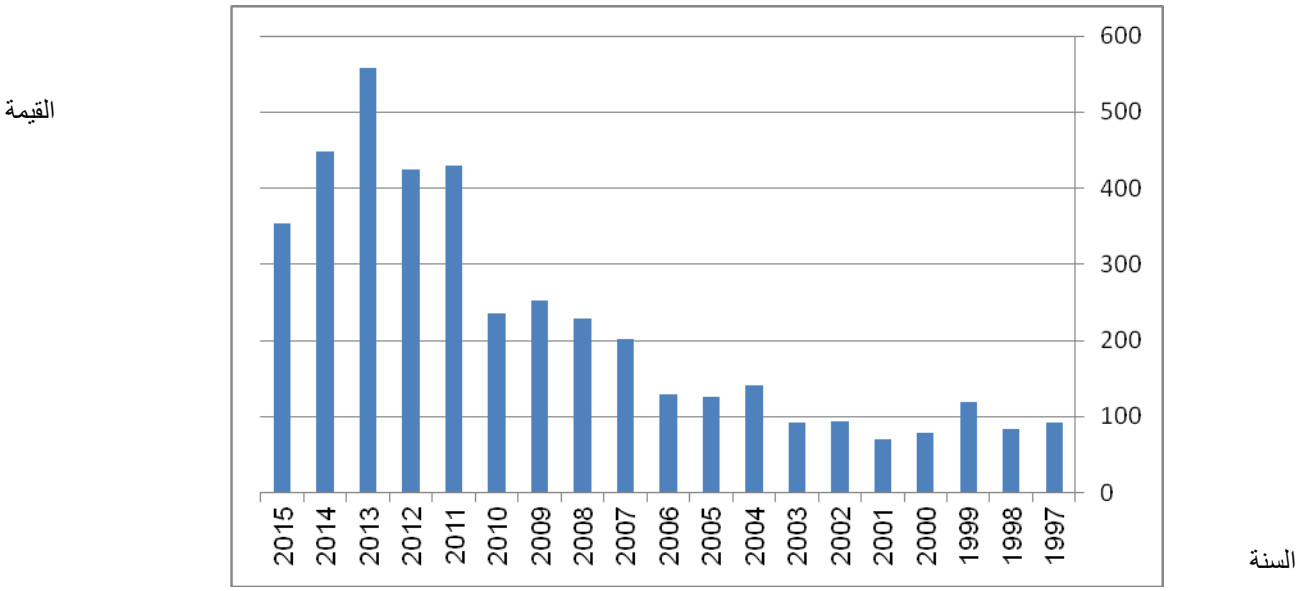

المصدر: اعداد الدراسة 2018، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-2-99)

وبلغت قيمة صادرات البطاطس في عام 1997م (92.21) ألف دولار أمريكي ووصلت أدنى مستوى لها في عام 2001م حيث بلغت حوالي (70.29) ألف دولار أمريكي وأعلى مستوى لها في عام 2013م حيث بلغت حوالي (558.42) ألف دولار أمريكي، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (12%) ويشير الاتجاه العام إلى التزايد في قيمة صادرات البطاطس. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4-2-99) والشكل (4-2-95).

7-قيمة صادرات البقوليات (1997- 2015م):

جدول (4-2-100)

قيمة صادرات البقوليات في العالم العربي (1997-2015م)

السنة	تطور قيمة صادرات البقوليات	معدل النمو السنوي %
1997	130.84	-
1998	122.22	7-
1999	110.63	9-
2000	79.4	28-
2001	79.21	0
2002	45.49	43-
2003	60	32
2004	79.96	33
2005	108.95	36
2006	119.11	9
2007	201.55	69
2008	135.14	33-
2009	195.68	45
2010	318.82	63
2011	173.4	46-
2012	308.95	78
2013	356.91	16
2014	378.47	6
2015	271.77	28-
المتوسط	**172.4473684**	**11**

المصدر : من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-2-96)

قيمة صادرات البقوليات في العالم العربي (1997-2015م)

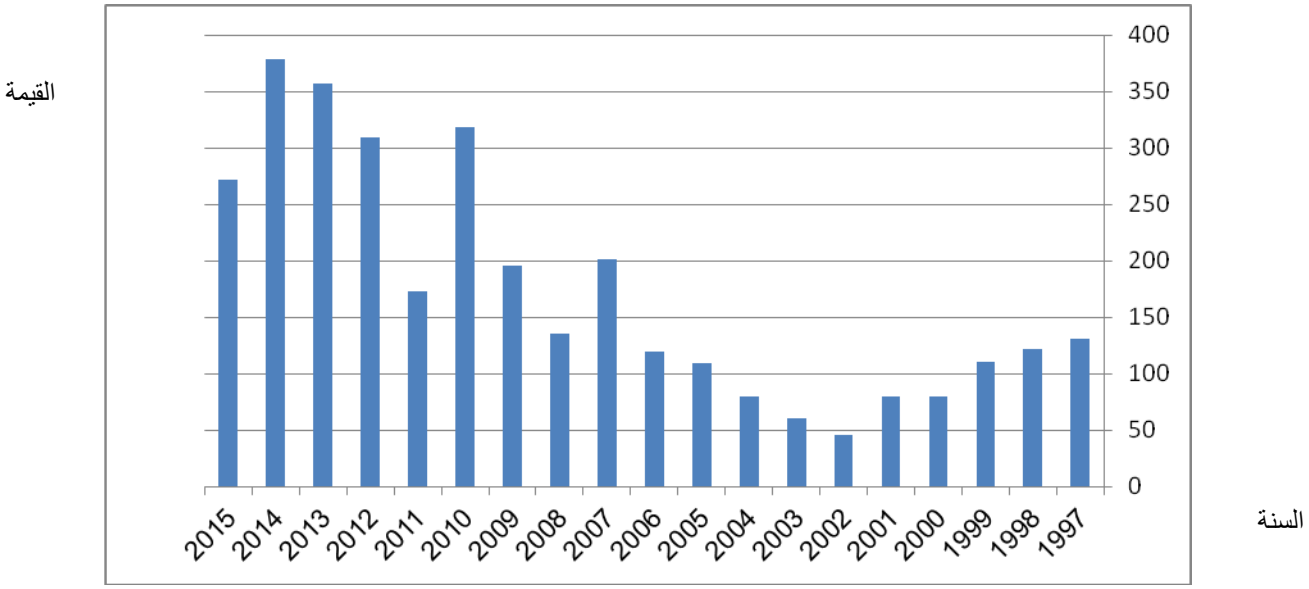

المصدر: اعداد الدارسة 2018م بالاعتماد على بيانات الجدول (4-2-100)

بلغت قيمة صادرات البقوليات في عام 1997م (130.84) ألف دولار أمريكي وبلغت أدنى مستوى لها في عام 2002م (45.49) ألف دولار أمريكي وأعلى مستوى لها في عام 2014م حيث بلغت (378.47) ألف دولار أمريكي، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لقيمة صادرات البقوليات (11%) ويشير الاتجاه العام إلى التزايد في قيمة صادرات جملة البقوليات. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4-2-100) والشكل (4-2-96).

8-قيمة صادرات الخضر (1997- 2015م):

جدول (4-2-101)

قيمة صادرات الخضر في العالم العربي (1997-2015م)

السنة	تطور قيمة صادرات الخضر	معدل النمو السنوي %
1997	486.95	-
1998	569.79	17
1999	616.54	8
2000	484.76	21-
2001	500.76	3
2002	555.69	11
2003	672.96	21
2004	651.29	3-

يتبع جدول (4-2-101)

السنة	تطور قيمة صادرات الخضر	معدل النمو السنوي %
2005	850.27	31
2006	858.12	1
2007	1820.82	112
2008	1772.42	3-
2009	2232.38	26
2010	2677.28	20
2011	2646.3	1-
2012	3757.43	42
2013	3767.58	0
2014	2977.69	21-
2015	2827.62	5-
المتوسط	**1617.192105**	**13**

المصدر : من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-2-97)

قيمة صادرات الخضر في العالم العربي (1997-2015م)

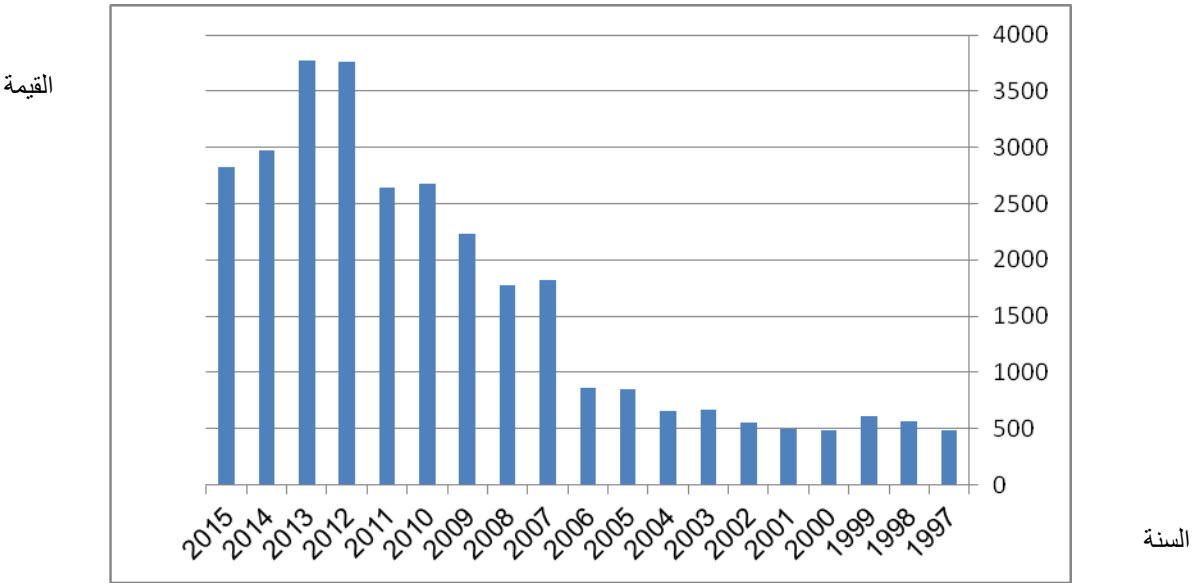

المصدر: اعداد الدراسة 2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-2-101)

بلغت قيمة صادرات الخضر في عام 1997م (486.95) وبلغت أدنى مستوى لها في عام 2000 حيث بلغت حوالى (484.76) ألف دولار أمريكي وأعلى مستوى لها في عام 2013م حيث بلغت (3767.58) ألف دولا ر أمريكي، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (13%) ويشير الاتجاه العام إلى

التزايد في قيمة صادرات الخضر. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4-2-101) والشكل (4-2-97).

9-قيمة صادرات الفاكهة في (1997-2015م):

جدول (4-2-102)

قيمة صادرات الفاكهة في العالم العربي(1997-2015م)

السنة	قيمة صادرات الفاكهة	معدل النمو السنوي %
1997	750.43	-
1998	700.67	7-
1999	876.75	25
2000	696.57	21-
2001	603.5	13-
2002	732.45	21
2003	734.56	0
2004	771.44	5
2005	1113.04	44
2006	1127.51	1
2007	1196.15	6
2008	1269.13	6
2009	2494.06	97
2010	3107.23	25
2011	3283.1	6
2012	4273.9	30
2013	4675.6	9
2014	3588.61	23-
2015	3501.36	2-
المتوسط	**1868.213684**	**12**

المصدر : من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-2-98)

قيمة صادرات الفاكهة في العالم العربي(1997-2015م)

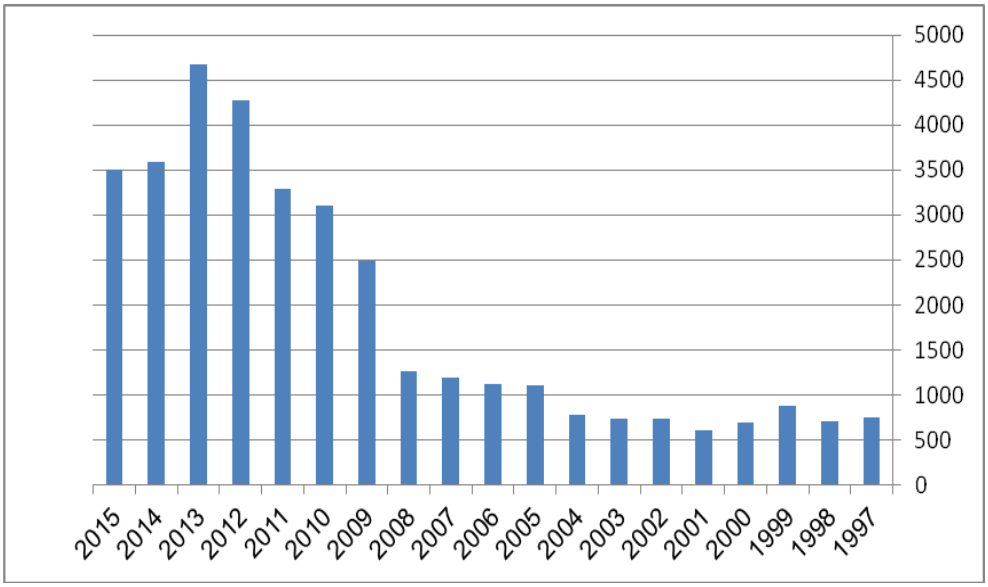

المصدر : اعداد الدارسة 2018، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-2-102)

بلغت قيمة صادرات الفاكهه في عام 1997م (750.43) ألف دولار أمريكي، وبلغت أدنى مستوى لها في عام 2001 حيث بلغت (603.50) ألف دولار أمريكي وأعلى مستوى لها في عام 2013م حيث بلغت حوالي (4675.60) ألف دولار أمريكي، فيما بلغ متوسط معدل النمو السنوي (12%) ويشير الاتجاه العام إلى التزايد في قيمة صادرا ت الفاكهة. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4-2-102) والشكل (4-2-98).

10- قيمة صادرات السكر- مكرر:

جدول (4-2- 103)

قيمة صادرات السكر- (مكرر) في العالم العربي(1997-2015مم)

السنة	قيمة صادرات السكر - مكرر	معدل النمو السنوي %
1997	88.94	-
1998	38.66	57-
1999	76.16	97
2000	58.05	24-
2001	71.07	22
2002	33.46	53-
2003	123.3	268

يتبع جدول (4-2-103)

السنة	قيمة صادرات السكر – مكرر	معدل النمو السنوي %
2004	114.6	7-
2005	401.02	250
2006	396.58	1-
2007	635.08	60
2008	648.97	2
2009	754.4	16
2010	1066.47	41
2011	1593.3	49
2012	2095.82	32
2013	2226.69	6
2014	1534.9	31-
2015	1349.39	12-
المتوسط	**700.3610526**	**37**

المصدر : من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4 -2-99)

قيمة صادرات السكر – (مكرر) في العالم العربي(1997-2015م)

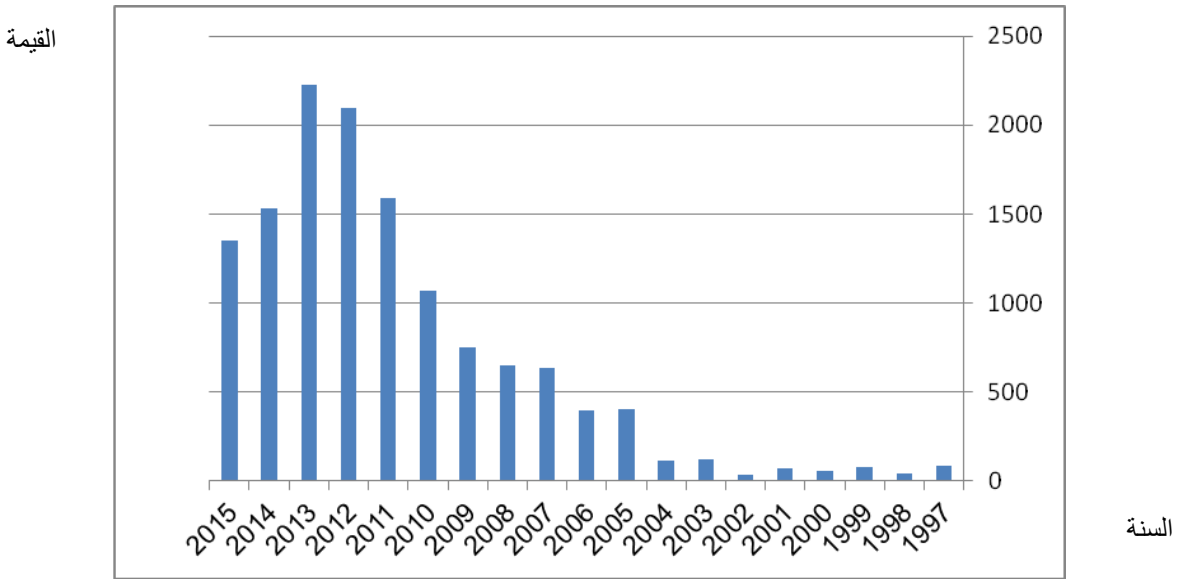

المصدر: اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-2-103)

بلغت قيمة صادرات السكر(مكرر) في عام 1997م (88.94) ألف دولار أمريكي، ووصلت أدنى مستوى لها في عام 2002 حيث بلغت (33.46) ألف دولار أمريكي وأعلى مستوى لها في عام 2013م حيث بلغت (2226.69) ألف دولار أمريكي، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لقيمة صادرات السكر – مكرر (37%) ويشير الاتجاه العام إلى التزايد في قيمة صادرات السكر – مكرر. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4-2-103) والشكل (4-2-99).

11- قيمة صادرات الزيوت والشحوم (1997-2015م):

جدول (4-2-104)

قيمة صادرات الزيوت والشحوم في العالم العربي (1997-2015م)

السنة	تطور قيمة صادرات الزيوت والشحوم	معدل النمو السنوي %
1997	799.07	-
1998	673.2	16-
1999	852.24	27
2000	588.26	31-
2001	445.98	24-
2002	445.25	0
2003	493.04	11
2004	639.1	30
2005	1151.18	80
2006	1182.12	3
2007	1515.23	28
2008	1570.2	4
2009	1463.4	7-
2010	1395.54	5-
2011	2113.4	51
2012	2878.64	36
2013	3203.54	11
2014	1600.74	50-
2015	1866.31	17
المتوسط	**1309.286316**	**9**

المصدر : من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-2-100)

قيمة صادرات الزيوت والشحوم في العالم العربي (1997- 2015م)

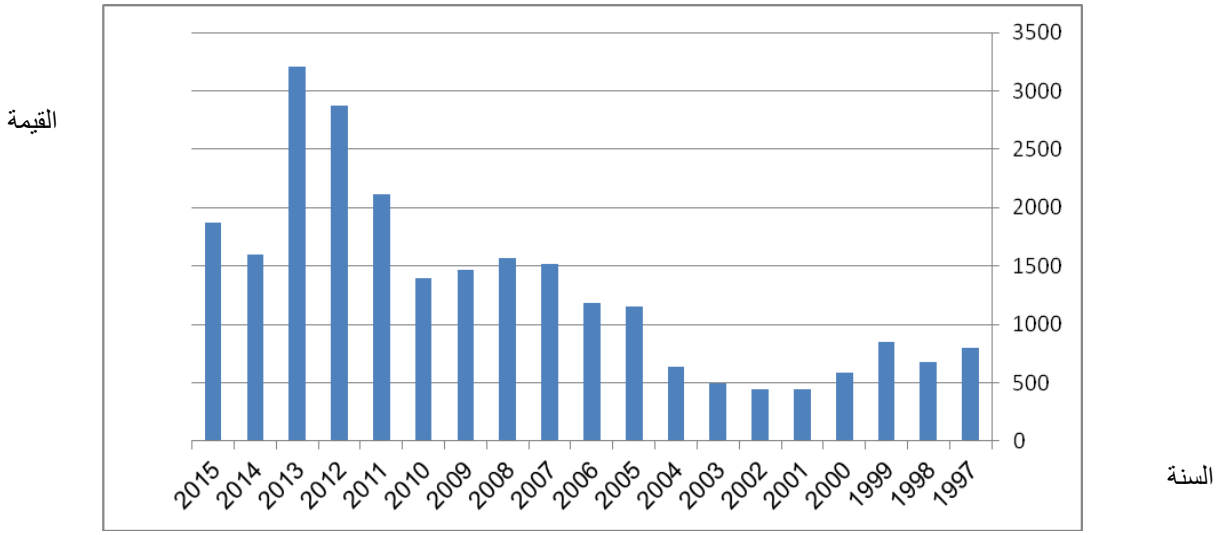

المصدر: اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-2-104)

بلغت قيمة صادرات الزيوت والشحوم في عام 1997م (799.07) ألف دولار أمريكي. وبلغت أدنى مستوى لها في عام 2001م حيث بلغت حوالى (445.25) ألف دولار أمريكي وأعلى مستوى لها في عام 2013م حيث بلغت (3203.54) ألف دولار أمريكي، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (9%) حيث يشير الاتجاه العام لقيمة صادرات الزيوت والشحوم للتزايد لا التناقص.ويمكن ملاحظة ذلك من خلال بيانات الجدول (4-2-104) والشكل (4-2-100).

12- قيمة صادرات اللحوم (1997-2015م):

جدول (4-2-105)

قيمة صادرات اللحوم في العالم العربي(1997-2015)

السنة	تطور قيمة صادرات اللحوم	معدل النمو السنوي %
1997	132.04	-
1998	132.77	1
1999	104.41	21-
2000	90.29	14-
2001	83.48	8-
2002	66.47	20-
2003	71.12	7
2004	79.07	11
2005	116.6	47
2006	165.92	42
2007	176.29	6
2008	181.65	3

يتبع جدول (4-2-105)

السنة	تطور قيمة صادرات اللحوم	معدل النمو السنوي %
2009	177.81	2-
2010	431.58	143
2011	377.4	13-
2012	675.77	79
2013	696.05	3
2014	269.93	61-
2015	472.7	75
المتوسط	236.9131579	15

المصدر : من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-2- 101)

قيمة صادرات اللحوم في العالم العربي(1997-2015م)

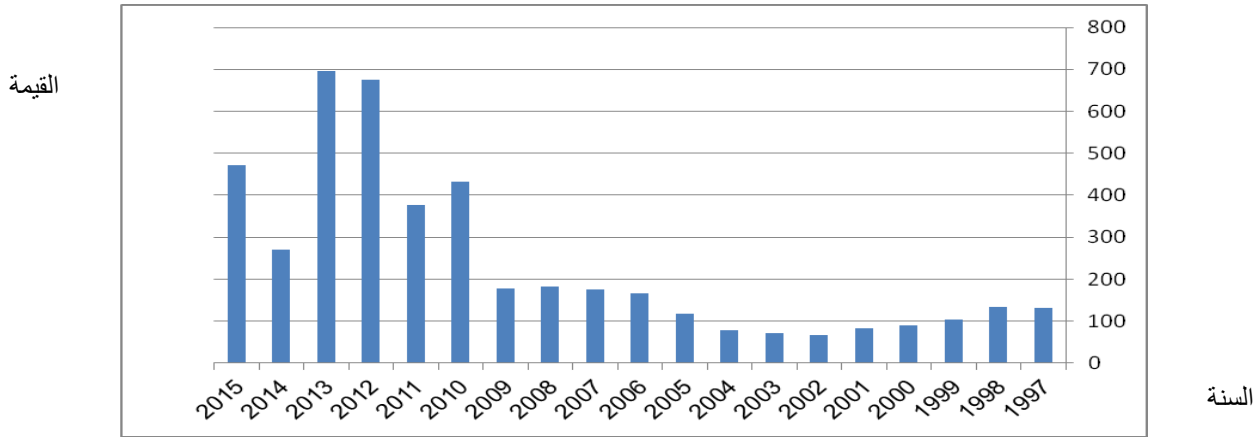

المصدر: اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-2-105)

وبالنسبة لجملة اللحوم فقد بلغت في عام 1997م (132.04) ألف دولار أمريكي، وبلغت أدنى مستوى لها في عام 2002 حيث بلغت (66.47) ألف دولار أمريكي وأعلى مستوى لها في عام 2013م حيث بلغت (696.05) ألف دولار أمريكي، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (15%) حيث يشير الاتجاه العام إلى التزايد في قيمة صادرات جملة اللحوم. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4-2-105) والشكل (4-2-101).

13- قيمة صادرات اللحوم الحمراء (1997-2015م:)

جدول (4-2-106)

قيمة صادرات اللحوم الحمراء في العالم العربي (1997-2015م)

السنة	تطور قيمة صادرات اللحوم الحمراء	معدل النمو السنوي %
1997	70	-
1998	67.24	4-
1999	73.62	9
2000	49.69	33-
2001	42.19	15-
2002	40.1	5-
2003	51.17	28
2004	54.14	6
2005	52.31	3-
2006	71.1	36
2007	78.88	11
2008	70.41	11-
2009	87.44	24
2010	262.8	201
2011	221.1	16-
2012	285.07	29
2013	412.49	45
2014	130.6	68-
2015	221.01	69
المتوسط	123.2294737	17

المصدر : من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-2-102)

قيمة صادرات اللحوم الحمراء في العالم العربي(1997-2015)

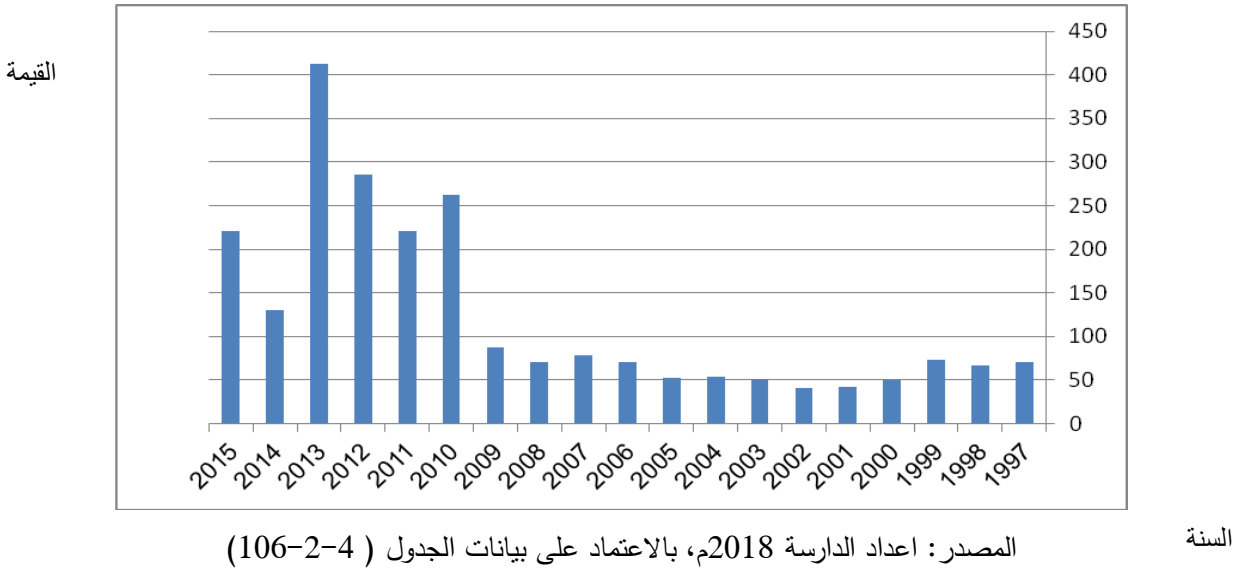

المصدر: اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-2-106)

بلغت قيمة صادرات اللحوم الحمراء في عام 1997م (70) ألف دولار أمريكي، وبلغت أدنى مستوى لها في عام 2002 حيث بلغت (40.10) ألف دولار أمريكي وأعلى مستوى لها في عام 2012م حيث بلغت (412.49) ألف دولار أمريكي، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لقيمة صادرات اللحوم الحمراء (17%) ويشير الاتجاه العام إلى التزايد في قيمة صادرات اللحوم الحمراء . ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4-2-106) والشكل (4-2-102).

14- قيمة صادرات اللحوم البيضاء :

جدول (4-2-107)

قيمة صادرات اللحوم البيضاء في العالم العربي (1997-2015م)

السنة	قيمة صادرات اللحوم البيضاء	معدل النمو السنوي %
1997	62.04	-
1998	43.08	31-
1999	30.79	29-
2000	40.6	32
2001	41.29	2
2002	26.37	36-
2003	19.95	24-
2004	24.93	25
2005	64.29	158
2006	94.82	47

يتبع جدول (4-2-107)

السنة	قيمة صادرات اللحوم البيضاء	معدل النمو السنوى %
2007	97.41	3
2008	111.24	14
2009	125.36	13
2010	168.78	35
2011	156.9	7-
2012	163.25	4
2013	283.56	74
2014	139.33	51-
2015	251.69	81
المتوسط	**102.4042105**	**17**

المصدر : من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-2-103)

قيمة صادرات اللحوم البيضاء في العالم العربي(1997-2015م)

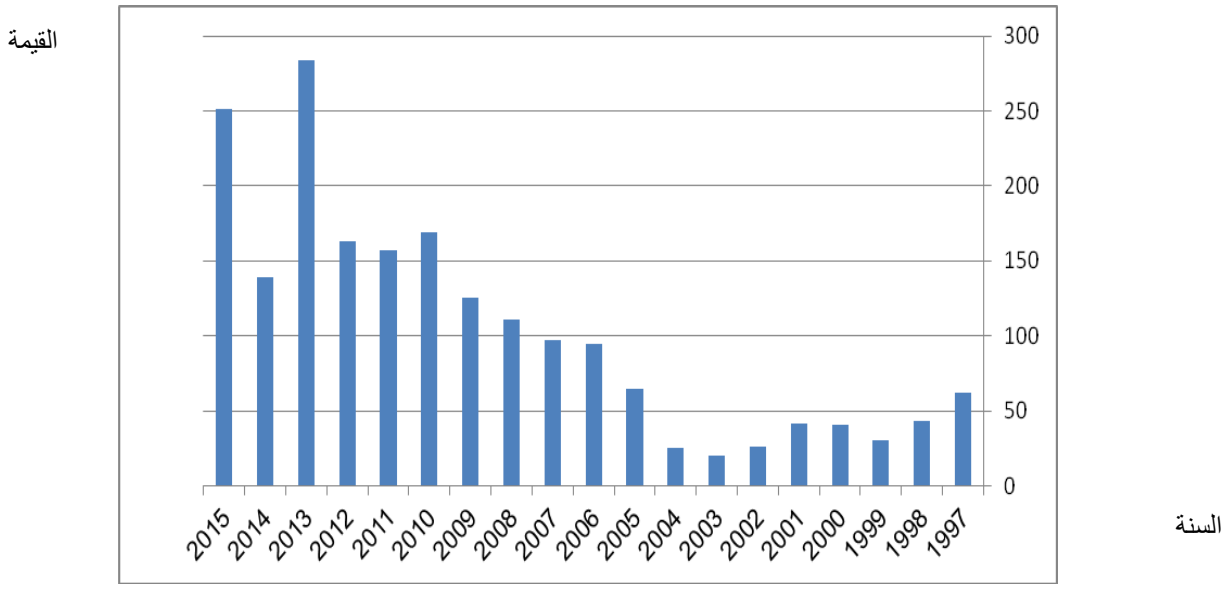

المصدر: اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-2-107)

بلغت قيمة صادرات اللحوم البيضاء في عام 1997م (62.04) ألف دولار أمريكي، وبلغت أدنى مستوى لها في عام 2003 حيث بلغت (19.95) ألف دولار أمريكي، وأعلى مستوى لها في عام 2013م (283.56) ألف دولار أمريكي، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لقيمة صادرات اللحوم البيضاء في الدول العربية خلال فترة الدراسة (17%) حيث يشير الاتجاه العام للتزايد في قيمة

صادرات اللحوم البيضاء، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4-2-107) والشكل (4-2-103).

15- قيمة صادرات الأسماك (1997-2015م):

جدول (4-2-108)

قيمة صادرات الأسماك في العالم العربي(1997- 2015م)

السنة	تطور قيمة صادرات الأسماك	معدل النمو السنوي %
1997	727.05	-
1998	965.83	33
1999	1139.64	18
2000	723.56	37-
2001	567.81	22-
2002	846.1	49
2003	828.48	2-
2004	1479.84	79
2005	2054.6	39
2006	2107.55	3
2007	2429.45	15
2008	2596.03	7
2009	2290.61	12-
2010	2154.73	6-
2011	2089.9	3-
2012	2435.67	17
2013	2635.1	8
2014	2948.47	12
2015	2907.53	1-
المتوسط	**1785.681579**	**196**

المصدر : من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-2-104)

قيمة صادرات الأسماك في العالم العربي (1997-2015)

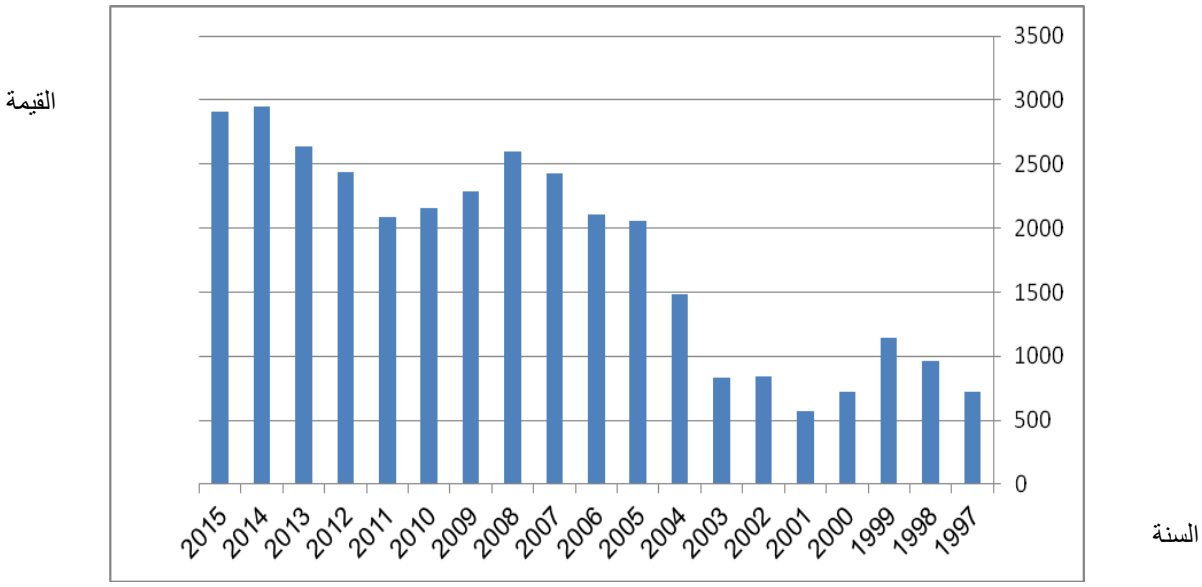

المصدر : اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-2-108)

بالنسبه للأسماك فقد بلغت قيمة صادراتها في عام 1997م (727.05) ألف دولار امريكي، وبلغت أدنى مستوى لها في عام 2001م حيث بلغت حوالي (567.81) ألف دولار أمريكي وأعلى مستوى لها في عام 2014م حيث بلغت حوالي (2948.47) الف دولار أمريكي، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لقيمة صادرات الأسماك في الدول العربية (196%) حيث يشير الاتجاه العام للتزايد لا التناقص. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4-2-108) والشكل (4-2-104).

16- قيمة صادرات بيض المائدة (1997-2015م):

جدول (5-2-109)

قيمة صادرات بيض المائدة في العالم العربي(1997-2015م):

السنة	تطور قيمة صادرا ت بيض المائدة	معدل النمو السنوي %
1997	21.41	-
1998	23.17	8
1999	18.91	18-
2000	22.09	17
2001	20.4	8-
2002	13.81	32-
2003	27.92	102
2004	26.68	4-
2005	30.45	14

يتبع جدول (4-2-109)

السنة	تطور قيمة صادرا ت بيض المائدة	معدل النمو السنوي %
2006	22.1	27-
2007	51.76	134
2008	62.72	21
2009	412.53	558
2010	234.19	43-
2011	193.2	18-
2012	204.69	6
2013	214.49	5
2014	143.02	33-
2015	123.9	13-
المتوسط	98.28631579	**37**

المصدر : من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-2-105)

قيمة صادرات بيض المائدة في العالم العربي (1997-2-

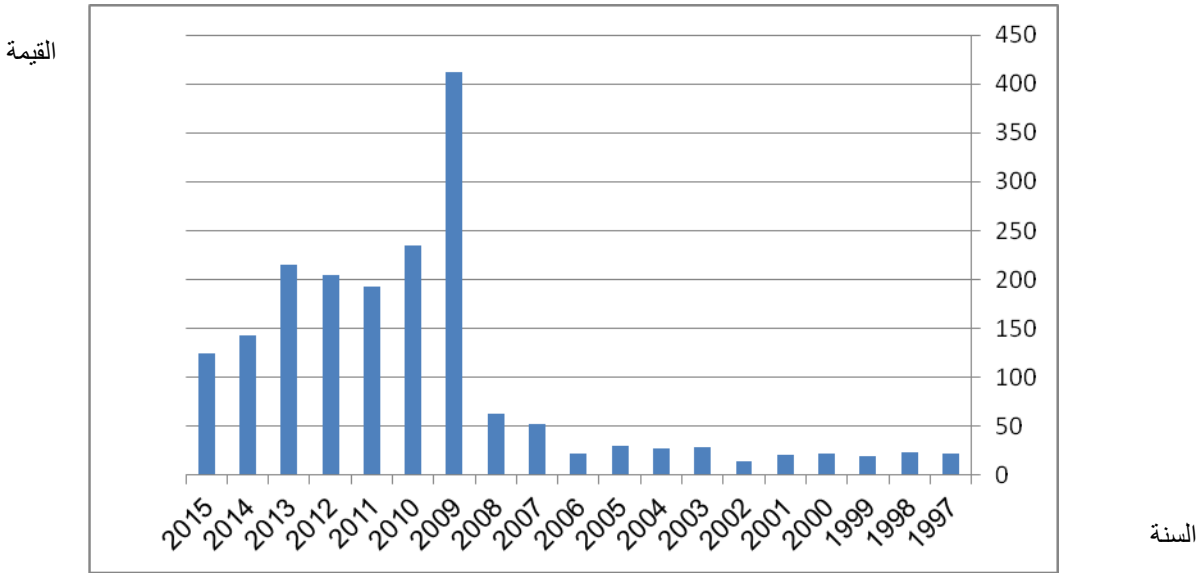

المصدر : اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-2-109)

بلغت قيمة صادرات البيض في عام 1997 (21.41) ألف دولار أمريكي، وبلغت أدنى مستوى لها في عام 2002م حيث بلغت (13.81) ألف دولار أمريكي وأعلى مستوى لها في عام 2009م حيث بلغت (412.53) ألف دولار أمريكي، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (22%) حيث يشير الاتجاه العام إلى التزايد في قيمة صادرات بيض المائدة في الدول العربية. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4-2-109) والشكل (4-2-105).

17- قيمة صادرات الألبان ومشتقاتها (1997-2015م):

جدول (4-2-110)

قيمة صادرات الألبان ومشتقاتها في العالم العربي(1997-2015م)

السنة	تطور قيمة صادرت الألبان ومشتقاتها	معدل النمو السنوي %
1997	178.18	-
1998	155.11	13-
1999	101.13	35-
2000	199.53	97
2001	255.26	28
2002	242.86	5-
2003	302.8	25
2004	344.31	14
2005	397.42	15
2006	519.3	31
2007	579.84	12
2008	1009.65	74
2009	1503.61	49
2010	2010.79	34
2011	1079	46-
2012	4624.53	329
2013	4745.51	3
2014	2598.65	45-
2015	2142.51	18-
المتوسط	**1209.999474**	**30**

المصدر : من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-2-106)

قيمة صادرات الألبان ومشتقاتها في العالم العربي (1997-2015م)

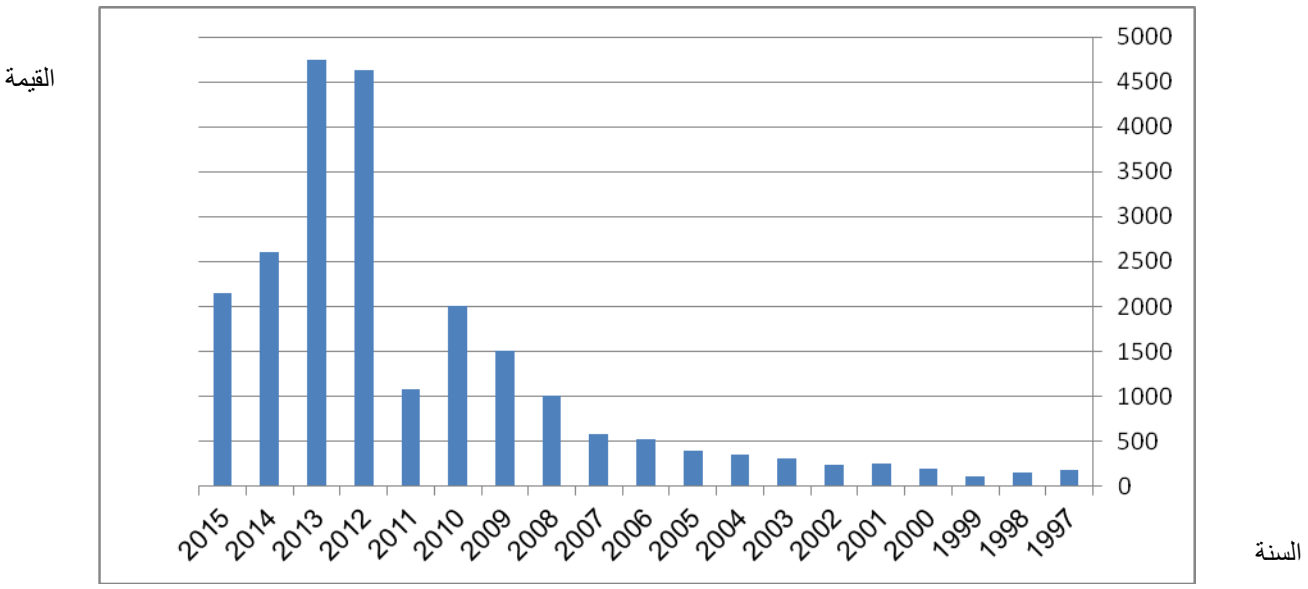

المصدر : اعداد الدارسة 2018، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-2-110)

بلغت قيمة صادرات الألبان ومشتقاتها في عام 1997م حوالي (178.18) وبلغت أدنى مستوى لها في عام 1999م حيث بلغت (101.13) ألف دولار أمريكي وأعلى مستوى لها في عام 2013 (4745.51)ألف دولار أمريكي، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (30%) حيث يشير الاتجاه العام لقيمة صادرات الألبان ومنتجاتها إلى التزايد لا التناقص. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4-2-110) والشكل (4-2-106).

4-3 الفجوة الغذائية في العالم العربي خلال الفترة 1997- 2015م

تمهيد :

إن الفجوة الغذائية في واقع الأمر هي عبارة عن فجوتين وهما " فجوة غذائية " و" وفجوة تغذوية " . وتعبر الأولى عن مدى الكفاية الكمية لسلعة غذائية أو للسلع عموما لمقابلة احتياجات سكان البلد، في حين تعبر الثانية عن مدي الكفاية الكمية والنوعية ضمن المعايير والسياقات التغذوية الصحية التي توفرها سلع ومحاصيل الغذاء لسكان البلد، حيث تعبر الأولى " الفجوة الغذائية " عن الفرق بين اجمالي المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية وبين الإنتاج المحلي في فترة زمنية معينة. أي انها صافي التجارة الخارجية (الواردات – الصادرات) في تلك الفتره وذلك دون الأخذ بعين الاعتبار التغير في المخزون الاستراتيجي ان وجد [1]. اذن يمكن تعريف الفجوة الغذائية على انها مقدار الفرق بين ما تنتجه الدولة ذاتيا وما تحتاجه إلى الاستهلاك من الغذاء. كما يعبر عنها ايضا بالعجز في الإنتاج المحلي عن تغطية حاجات الاستهلاك من السلع الغذائية والتي يتم تأمينها عن طريق الاستيراد من الخارج وتشير قيمة الفجوة الغذائية إلي مدي التباين بين الإنتاج المحلي والمتاح للاستهلاك من الغذاء والمتأتي من صافي التجاره الخارجيه من السلع الغذائيه والتغير في المخزون الغذائي [2]. اما بالنسبه للفجوة التغذوية فهي عبارة عن الفرق بين ما يحصل عليه فرد ما من الغذاء كما ونوعا وبين المعايير العالمية الموصي بها التي وضعتها المنظمات الدولية " كمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية " حيث ان المعايير العالمية قد حددت الكمية اللازمة بالكيلو غرامات أو بالغرامات من الغذاء. كما حددت " النوعيه اللازمة " بما يوفره الغذاء من سعرات حرارية وبروتين ودهون. فالفرق بين ما يحصل عليه الفرد في بلد ما " كما ونوعا " وبين ما حددته المعايير العالمية هو مؤشر لوضع الفجوة التغذويه. فالمعالجة ضمن هذا المؤشر هي في الواقع معالجة مشتركة لكل الفجوتين أي معالجة الخلل الكمي في حجم الفجوة ومعالجة الخلل في نمط التغذية الموجوده [3].

---

(1) وفاء سعيد محمد زياد2006، الوضع الزراعي والغذائي في الوطن العربي ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي في الفترة من (1993 – 2003م)، ماجستير، جامعة ام درمان الاسلامية ، ص183

(2) ليث لؤي غازي العلاف2015، تقدير مؤشرات الأمن الغذائي وتحليلها في بلدان عربية مختارة للمدة " 1996 – 2012م " كلية الاداره والاقتصاد، جامعة الموصل، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 21 – العدد 84، ص 301

[3] وفاء محمد سعيد زياد، مصدر سبق ذكره، ص ص 183 -184

سنقوم في هذا الجزء من الدراسه بدراسة وتحليل حجم الفجوة الغذائية الموجوده في العالم العربي ومعرفة موقف معدل الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية المختلفة ومعرفة نسبة التبعية للخارج.

4-3-1 كمية الفجوة الغذائية للسلع الغذائية في العالم العربي خلال الفترة 1997- 2015:

الفجوة الغذائية = الإنتاج – المتاح للاستهلاك .

المتاح للاستهلاك = الإنتاج + الوارد – الصادر.

1- تقدير الفجوة الغذائية للحبوب :

جدول (4-3-111)

الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي ونسبة الاعتماد على الخارج للحبوب (1997-2015)

الكمية : الف طن القيمة : مليون دولار امريكي

البيان	الانتاج	المتاح للاستهلاك	الصادرات		الواردات		الفجوة		نسبة الاكتفاء الذاتي%	نسبة الاعتما على الخارج%
السنه			كميه	قيمة	كميه	قيمة	كميه	قيمة		
1997	38974.55	70984.04	2195.55	530.32	34205.04	6678.23	- 32,009.49	- 6,147.90	54.91	48.19
1998	46097.22	81252.59	1548.60	426.94	36703.97	6694.39	-35,155.37	- 6,267.45	56.73	45.17
1999	39918.74	79765.49	1432.42	343.89	41279.17	6205.31	-39,846.75	- 5,861.24	50.05	52
2000	**36288.07**	**78171.68**	1555.42	**322.50**	**43439.03**	**6701.38**	**-41,883.61**	**-6,378.88**	**46.42**	**55.56**
2001	**44780.09**	**86049.08**	1767.46	**342.22**	**43036.45**	**6522.95**	**-41,268.99**	**- 7,554.28**	**52.04**	**58.33**
2002	**46212.43**	**95967.64**	2248.79	**458.96**	**52004.00**	**781.08**	**-49,755.21**	**-322.12**	**48.15**	**54.18**
2003	**56197.61**	**100915.98**	**2852.78**	**522.03**	**47571.15**	**7518.80**	**-44,718.37**	**-6,996.77**	**55.68**	**47.13**
2004	**54276.78**	**96521.42**	**2726.97**	**632.65**	**44971.61**	**8485.44**	**-42,244.64**	**-7,852.79**	**56.23**	**46.59**
2005	**52613.03**	**105767.41**	**2625.81**	**525.08**	**55780.19**	**10185.70**	**-53,154.38**	**-9,660.62**	**49.74**	**52.73**
2006	**62025.53**	**110185.50**	**3428.48**	**736.76**	**51588.45**	**9778.39**	**-84,159.97**	**-9,041.63**	**56.29**	**46.81**
2007	**49759.67**	**103620.45**	**3315.84**	**875.85**	**57176.62**	**15381.58**	**-53,860.78**	**-14,505.73**	**48.02**	**55.17**
2008	**46679.71**	**102825.80**	**2624.35**	**803.78**	**58770.44**	**19101.34**	**-56,146.09**	**-18,297.47**	**45.39**	**18.57**
2009	**55173.89**	**105184.84**	**1983.14**	**1196.98**	**51994.09**	**174994.09**	**-50,010.95**	**-16,231.41**	**52.45**	**49.43**
2010	**50600.94**	**113583.46**	**2120.55**	**1196.17**	**65103.07**	**20285.89**	**-62,982.52**	**-19,089.72**	**44.54**	**57.32**
2011	**54859.8**	**120331**	**1550.8**	**875.2**	**67022**	**23484**	**-65,471.2**	**-22,608.8**	**45.59**	**55.70**
2012	**51886.92**	**112737.60**	**1807.85**	**1587.01**	**62658.53**	**22845.01**	**-60,850.68**	**-21,258**	**46.02**	**55.57**
2013	**59790.32**	**116823.79**	**2987.33**	**2074.54**	**60020.80**	**24370.93**	**-57,033.47**	**-22,296.39**	**51.17**	**51.37**
2014	**57371.72**	**128407.06**	**1078.88**	**494.22**	**72114.23**	**24104.22**	**-71,035.34**	**-23,610.00**	**44.68**	**56.16**
2015	**58276.07**	**129390.08**	**1966.98**	**821.77**	**73080.99**	**21942.89**	**-71,114.01**	**-21,121.12**	**45.03**	**56.48**
متوسط معدل النمو السنوي	-	-	-	-	-	-	**%6**	**%119**	-	-

المصدر : من اعداد الدارسة2018م، بالاعتماد على الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-3-107)

كمية الفجوة الغذائية لمجموعة الحبوب في العالم العربي(1997- 2015م)

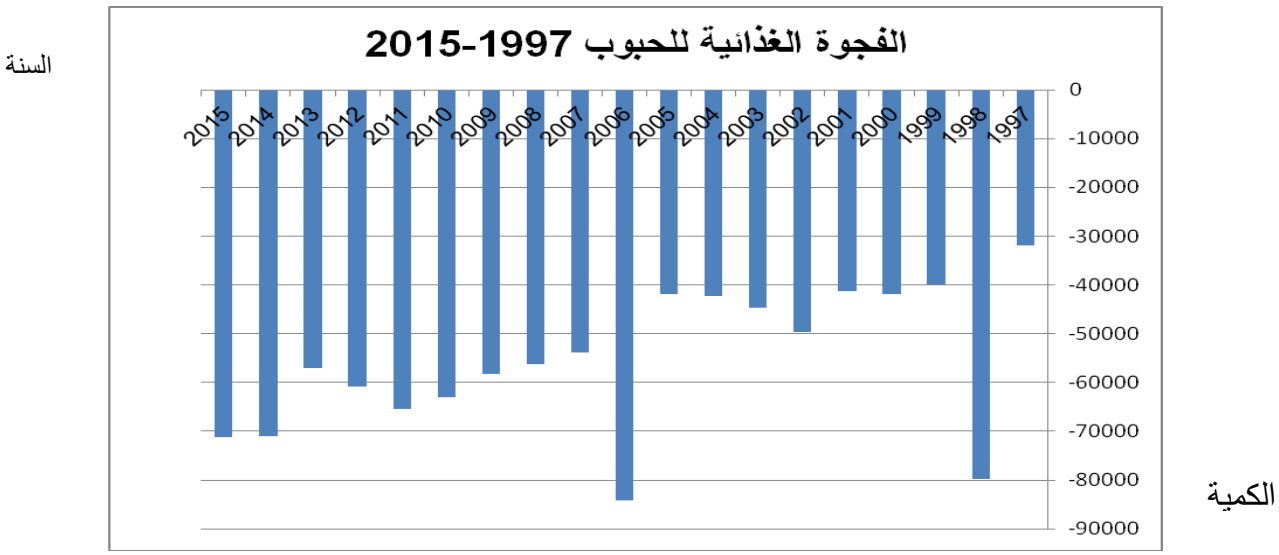

المصدر : من اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-3-111)

تعتبر الحبوب من السلع الغذائية التي تعتمد عليها الدول العربية اعتماد كاملا في غذائها وبالتالي نجد ان مستوى استهلاكها عالي جدا بنسبة تفوق الإنتاج المحلي في معظم الاحيان مما يخلق فجوة غذائية في مجموعة الحبوب. الأمر الذي يدعو الدول العربية إلى استيرادها من الخارج. واذا نظرنا الى الجدول (4-3-111) والشكل (4-3-107) نجد ان الفجوة الغذائية في العام 1997م قد بلغت حوالي (32,009.49-) ألف طن وهو أدنى مستوى لها ثم ارتفعت في العام 1998م حيث بلغت حوالي (79,703.99-) ألف طن. ثم انخفضت في العام 1999م حيث بلغت حوالي (-39,846,75) ألف طن. وفي العام 2006 بلغت أعلى مستوى لها اذ بلغت حوالي (-84,159.97) الف طن، وبلغ متوسط معدل النمو السنوى لكمية الفجوة الغذائية للحبوب (11%) ويشير الاتجاه العام للفجوة بالنسبة لجملة الحبوب للتزايد لا التناقص.

2- تقدير الفجوة الغذائية للقمح والدقيق :

جدول (4-3-112)

الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي ونسبة الاعتماد على الخارج للقمح والدقيق (

1997-2015م)

البيان	الانتاج	المتاح للاستهلاك	الصادرات		الواردات		الفجوة الغذائية		الاكتفاء الذاتي %	نسبة الاعتماد على الخارج %
السنه			كمية	قيمه	قيمة	كميه	كميه	قيمه		53.71
1997	16383.23	32176.28	1489.13	335.59	3189.48	17282.18	15,793.05-	2,853.89-	50.92	50.51
1998	21518.79	41755.22	853.53	194.24	3714.48	21089.96	20,236.46-	3,520.24 -	51.54	50
1999	17419.57	35379.10	581.17	130.17	2755.60	18540.70	17,959.53 -	2,625.43-	49.24	52.41
2000	15823.69	34380.76	797.16	125.62	2877.68	19354.23	18,557.07-	2,752.06-	46.02	56.29
2001	22375.07	46428.09	726.97	129.13	3985.10	24779.99	24,053.02-	3,855.97-	48.19	53.37
2002	22509.01	48527.88	1330.03	252.89	4049.36	27348.90	26,018.87-	3,796.47-	46.38	56.35
2003	27457.18	47063.57	1331.55	226.62	3162.21	20937.94	19,606.39-	2,935.59-	58.34	58.34
2004	28064.62	48754.02	1315.13	221.63	4260.52	22004.53	20,689.4-	4,038.89-	57.56	45.13
2005	25571.83	51212.90	1666.35	267.61	4764.88	27307.42	25,641.07-	4,497.27-	49.93	53.32
2006	31264.73	53910.24	2314.04	358.22	4577.81	24959.58	22,645.51-	4,219.59-	57.99	46.29
2007	22860.03	48798.78	1569.38	346.80	7741.06	27508.13	25,938.75-	7,394.26-	46.84	56.37
2008	20427.67	48928.95	864.59	279.61	10542.91	29365.87	28,501.28-	10,263.3-	41.74	60.01
2009	27098.27	54930.04	680.35	242.65	9863.08	28512.12	27,831.77-	9,620.43-	49.33	51.90
2010	23847.71	56127.26	970.28	328.29	9405.39	33249.83	32,279.55-	9,077.1-	42.49	59.24
2011	27170.0	60828	733.8	258.5	10826	34397	33,658-	10,567.5-	44.66	56.54
2012	26087.06	55824.65	834.96	519.61	11033.12	30572.55	29,737.59-	10,513.51-	46.73	45.76
2013	27276.62	52854.30	962.00	809.20	10715.61	26539.68	25,577.68-	9,906.41-	51.60	50.21
2014	26979.97	69918.31	662.15	225.08	11964.62	43600.50	42,938.34-	11,739.54-	38.58	62.35
2015	27629.88	68862.36	1072.99	330.48	10628.32	42305.47	14,233.12-	10,297.84-	40.12	61.43
متوسط معدل النمو السنوي	-	-	-	-	-	-	%4	%10	-	-

المصدر : من اعداد الدارسة2018، بالاعتماد على الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-3-108)

كمية الفجوة الغذائية للقمح والدقيق في العالم العربي(1997- 2015م)

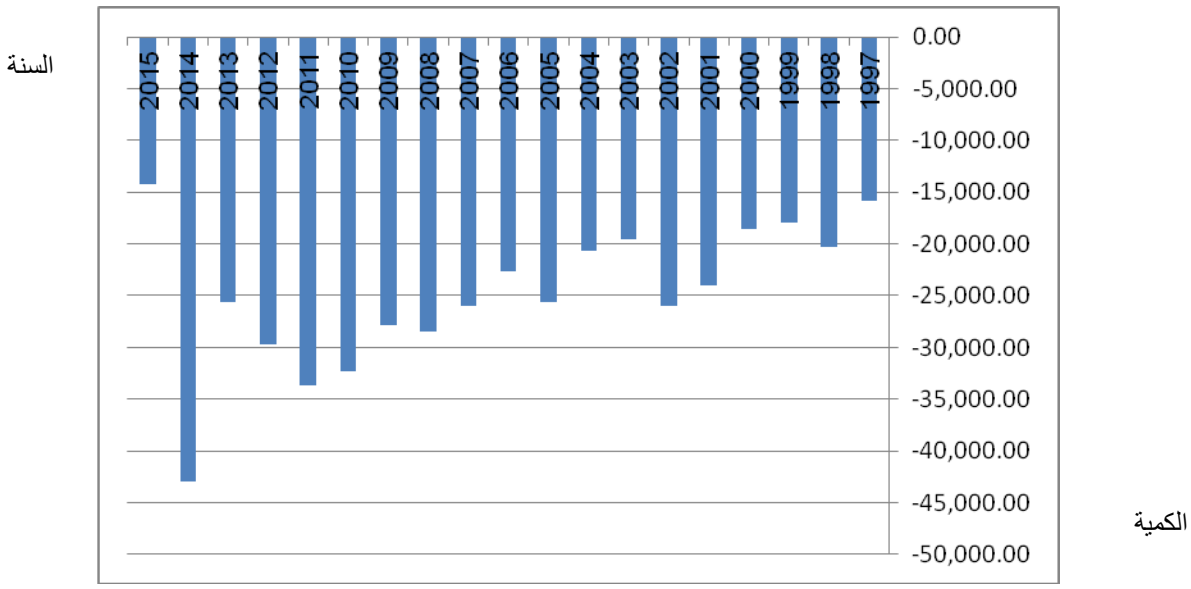

المصدر : من اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-3-112)

الفجوة الغذائية لسلعة القمح دائما في تزايد مستمر سنة بعد أخرى مع زيادة حجم الاستيراد من الخارج وذلك نسبة للاستهلاك العالي لهذه السلعة في الدول العربية. ومن خلال الجدول (4-3-112) والشكل (4-3-108) نلاحظ ان كمية الفجوة الغذائية بالنسبة لسلعة القمح في العام 1997م بلغت حوالي(- 15,793.05) ألف طن ثم ارتفعت في العام 1998م حيث بلغت حوالي (-20,236.46) ألف طن ثم انخفضت في الاعوام 1999 / 2000م حيث بلغت (- 17,959.53) (-18,557.07) ألف طن ثم ظلت متذبذبة إلى أن بلغت أعلى مستوى لها في عام 2014م حيث بلغت حوالي (-11,739.54) ألف طن وبلغت أدنى مستوى لها في عام 2015 حيث بلغت (-14,233.36)، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لكمية الفجوة الغذائية للقمح والدقيق (4%) ويشير الاتجاه العام إلى التزايد في كمية الفجوة الغذائية للقمح والدقيق. ويرجع السبب في وجود الفجوة الغذائية للقمح إلى الزيادة والنمو السريع في السكان.

3- تقديرالفجوة الغذائية للذرة الشامية :

جدول (4-3-113)

الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي ونسبة الاعتماد على الخارج للذرة الشامية (1997- 2015)

البيان	الانتاج	المتاح للاستهلاك	الصادرات		الواردات		الفجوة الغذائية		نسبة الاكتفاء الذاتي%	نسبة الاعتماد على الخارج %
السنه			كميه	قيمه	كميه	قيمه	كميه	قيمه		
1997	7022.34	1361.85	4.88	1.35	6596.38	1010.54	6,591.51-	1,009.18-	51.58	484.37
1998	7198.68	14821.57	7.31	1.04	7630.20	1053.65	7,622.89 -	1,052.61-	48.57	52
1999	6768.78	18303.51	6.90	1.45	11541.63	1348.75	1,534.73 -	1,347.30-	36.98	212
2000	7035.50	18263.25	44.64	7.28	11272.39	1330.49	1,227.75 -	1,323.21-	38.52	61.72
2001	7457.87	18123.00	71.94	1159	10737.07	1345.85	10,665.13-	186.85-	41.14	59.24
2002	7071.03	19430.50	79.70	13.15	12439.17	1533.55	12,359.47-	1,520.4-	36.38	46.01
2003	7267.40	17958.39	80.43	14.49	10771.96	1437.02	10,690.99-	1,422.53-	40.46	59.98
2004	7462.11	16720.60	79.72	15.07	9338.21	1474.44	10,495.99-	1,459.37-	44.62	55.84
2005	8130.41	22457.77	18.49	3.69	14345.85	2102.15	14,327.36-	2,098.46-	36.20	63.87
2006	7789.40	20420.18	24.91	5.09	12655.69	1897.83	12,630.78-	1,892.74-	38.14	81.56
2007	7327.00	21899.39	40.10	12.11	14612.49	3137.34	14,572.39-	3,125.23-	33.75	66.72
2008	7664.97	21703.78	38.20	9.79	14077.01	3452.69	14,038.81-	3,442.9-	35.31	64.85
2009	7651.79	19996.30	79.16	28.15	12423.67	3249.57	12,344.51-	3,221.42-	38.26	62.12
2010	7181.33	23152.68	95.25	31.69	16066.60	3870.27	15,971.35-	15,971.35-	31.01	69.39
2011	7110.1	24610	81.22	33.03	17581.5	5232.7	17,499.9-	5,199.67-	28.89	71.44
2012	8140.46	23280.13	153.54	105.63	15293.21	4829.70	15,139.67-	4,724.07-	34.96	65.69
2013	7987.18	21859.81	198.01	106.25	14070.64	5118.24	13,872.63-	5,011.99-	36.53	64.36
2014	7310.65	23975.56	110.27	36.78	16775.18	4365.46	16,664.91-	4,328.59-	30.49	69.96
2015	7310.65	23975.65	110.27	36.87	16775.42	4233.46	16,655 -	4,196.59-	30.49	69.96
متوسط معدل النمو السنوي	-	-	-	-	-	-	%41	%59	-	-

المصدر : من اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-3-109)

كمية الفجوة الغذائية للذرة الشامية في العالم العربي(1997- 2015م)

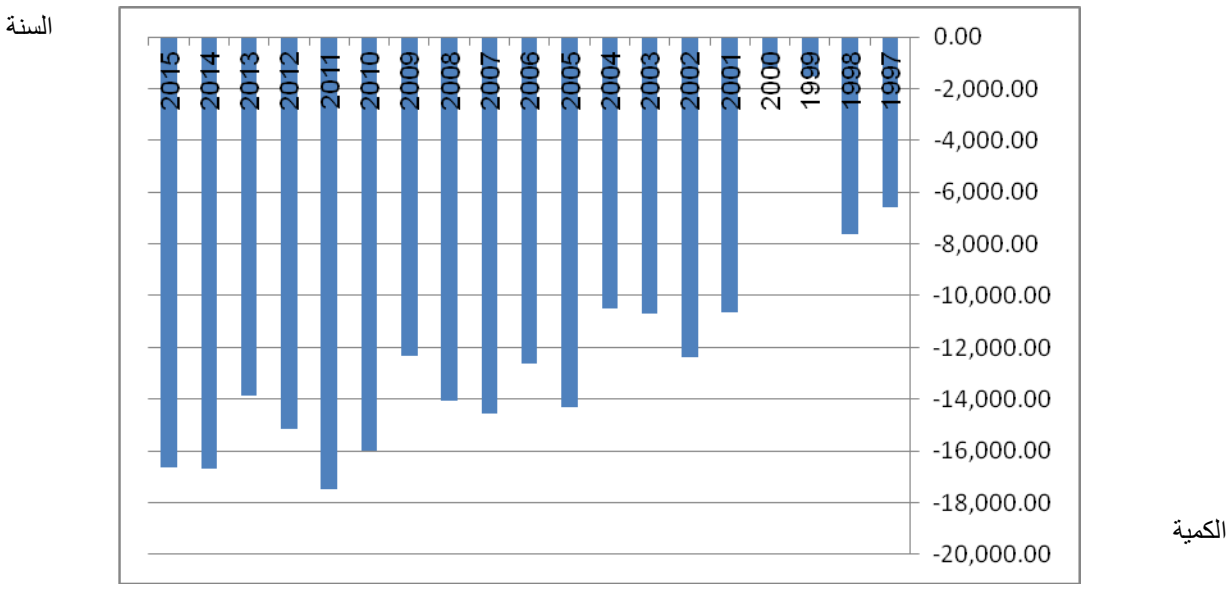

المصدر : من اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-3-113)

من خلال الجدول (4-3-113) والشكل (4-3-109) نلاحظ أن كمية الفجوة الغذائية للذرة الشامية قد بلغت عام 1997م (-6,591.51) ألف طن، وبلغت أدنى مستوى لها سنة 2001 حيث بلغت (-10,665.13). ثم ظلت متذبذبة بين الارتفاع والهبوط حتى بلغت أعلى مستوى لها في عام 2011 إذ بلغت حوالي (-17,499.9)، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي للذرة الشامية في الدول العربية (41%) ويشير الاتجاه العام لكمية الفجوة الغذائية للذرة الشامية للتزايد المستمر.

4 – تقدير الفجوة الغذائية للأرز :

جدول (4-3-114)

الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي ونسبة الاعتماد على الخارج للأرز (1997- 2015)

البيان	الانتاج	المتاح للاستهلاك	الصادرات		الواردات		الفجوة الغذائية		نسبة الاكتفاء الذاتي %	نسبة الاعتماد على الخارج %
السنه			كميه	قيمه	كميه	قيمه	كميه	قيمه		
1997	**5827.89**	**7642.72**	**367.36**	**139.24**	**2482.20**	**1184.69**	**2,114.83-**	**1,045.45-**	**73.37**	**32.48**
1998	**4830.61**	**6517.44**	**639.58**	**216.00**	**2326.41**	**1159.84**	**1,686.83-**	**943.85 -**	**74.12**	**35.70**
1999	**6195.60**	**8022.08**	**515.83**	**167.48**	**2342.31**	**1141.11**	**1,826.48-**	**973.63-**	**77.23**	**29.20**
2000	6116.46	9023.46	553.20	173.16	3460.20	1293.39	2,907-	1,120.23-	67.78	38.43
2001	5365.38	7044.34	899.90	203.78	2578.86	1140.89	1,678.96-	937.11-	76.16	36.60
2002	6361.77	8510.90	688.97	174.08	2838.10	1033.15	2,149.13-	859.07-	74.74	33.34
2003	6384.44	8582.83	795.21	210.15	2993.60	1257.78	2,198.39-	1,047.63-	74.38	34.87
2004	6755.14	9184.55	1005.81	287.74	3435.22	1459.35	2,429.41-	1,171.61-	73.54	37.40
2005	6606.64	9355.65	809.83	195.90	3558.84	1666.31	2,749.01-	1,470.41-	70.61	38.03
2006	7271.54	9745.42	1004.15	325.33	3478.03	1656.66	2,473.4-	1,331.33-	74.61	35.68
2007	7428.93	10066.10	1307.94	453.56	3645.11	2146.05	2,637.17-	1,692.49-	73.80	36.21
2008	7670.87	10346.12	1313.19	458.07	3988.44	2621.40	2,675.25-	2,163.33-	0.74	85.38
2009	5869.48	10020.92	638.86	433.64	4790.30	4653.10	4,151.44-	4,219.46-	68.55	47.80
2010	4706.62	8740.45	617.20	386.84	4651.03	4560.56	4,033.83-	4,173.72-	53.84	53.20
2011	6135.8	10245.8	472.2	428.7	4582.2	4167.1	4,110-	3,738.4-	59.9	44.72
2012	6629.59	10665.87	662.42	894.03	4698.70	3590.06	4,036.28-	2.696.03-	62.15	44.05
2013	6801.80	10530.36	899.90	1042.31	4628.46	4165.54	3,728.56-	3,123.41-	64.59	43.95
2014	6226.66	11623.65	260.43	186.68	5657.42	4233.46	5,396.99-	4,046.78-	53.56	48.67
2015	6194.80	10541.29	612.08	309.50	4958.58	4100.89	4,346.49-	3,791.39-	58.77	47.03
متوسط معدل النمو السنوي	-	-	-	-	-	-	%7	%10	-	-

المصدر : من اعداد الدارسة2018، بالاعتماد على الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-3-110)

كمية الفجوة الغذائية للأرز في العالم العربي(1997- 2015)

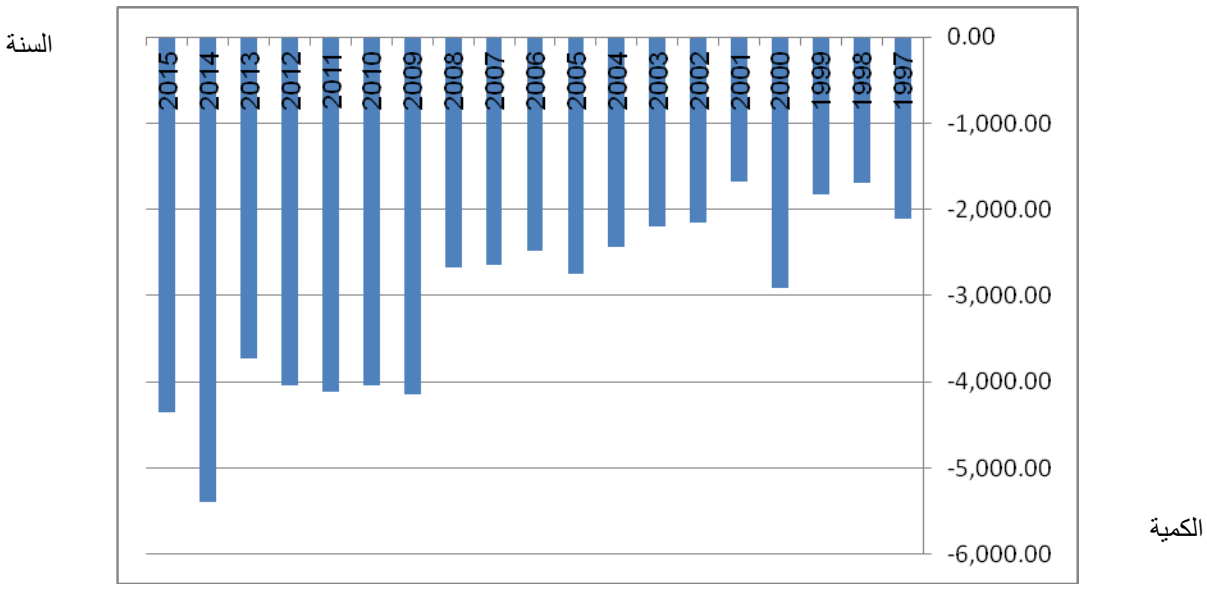

المصدر : من اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-3-114)

من خلال الجدول (4-3-114) والشكل (4-3-110) نجد أن كمية الفجوة الغذائية للأرز كانت في العام 1997م حوالي (- 2,114.83) ألف طن. ثم انخفضت في الأعوام 1999/98م لترتفع مرة اخرى عام 2000م حيث بلغت (-2,907.00) ألف طن. وسجلت في العام 2001 م أدنى مستوى لها حيث بلغت (-1,678.96) ألف طن. ثم ظلت متذبذبة حتى بلغت أعلى مستوى لها غي عام 2014م حيث بلغت (-5,396.99) ألف طن. ثم انخفضت مرة أخرى في عام 2015م، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (7%) ويشير الاتجاه العام للتزايد في كمية الفجوة الغذائية للأرز.

5-تقدير الفجوة الغذائية للشعير :

جدول (4-3-115)

الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي ونسبة الاعتماد على الخارج لسلعة الشعير(1997-2015)

البيان	الانتاج	المتاح للاستهلاك	الصادرات		الواردات		الفجوة الغذائية		نسبة الاكتفاء الذاتي %	نسبة الاعتماد على الخارج %
السنه			كميه	قيمه	كميه	قيمه	كميه	قيمه		
1997	4218.97	11084.20	310.10	45.41	7175.33	1158.93	6,865.23-	1,113.52-	38.06	64.73
1998	5412.22	10915.87	3.01	0.85	5506.66	685.40	5,503.65-	684.56-	49.85	50.45
1999	4350.44	12999.43	4.49	1.21	8653.48	860.37	8648.99-	889.16-	33.47	66.57
2000	2271.34	10731.38	39.78	0.79	8465.58	956.95	8,460.04-	956.16-	21.17	78.89
2001	4445.05	12094.35	39.80	6.67	7689.08	860.18	7,649.3-	853.51-	36.75	7.11
2002	4569.36	11710.07	100.95	9.12	7241.66	855.94	7,140.71-	846.82-	39.02	61.84
2003	7338.04	13071.67	585.71	51.55	6319.34	908.63	5,733.63-	857.08-	56.13	48.34
2004	6502.32	12618.43	210.28	28.57	6326.39	855.88	6,116.11-	827.31-	51.53	50.13
2005	4551.42	14062.30	9.04	1.24	9519.92	1401.03	9,510.88-	1,399.76-	32.37	67.69
2006	6637.98	15960.94	4.36	0.76	9327.32	1372.38	9,322.96-	1,371.62-	41.59	58.43
2007	4422.32	14605.53	13.39	2.64	10196.60	2066.34	10,183.21-	2,063.7-	302.79	69.81
2008	3016.65	13987.93	23.16	2.66	10984.71	2370.50	10,971.28-	2,367.84-	21.56	78.52
2009	7948.41	18733.13	28.98	9.80	10813.70	2968.02	10,784.72-	2,958.22-	42.43	57.73
2010	6458.65	15557.98	50.49	16.41	9149.82	2377.55	9,099.33-	2,361.14-	41.51	58.81
2011	7010.2	16222.3	107.2	54.7	9319.4	2780.9	9,212.1-	2,726.2-	43.21	57.45
2012	5417.70	16723.06	62.99	45.12	11368.35	3133.15	11,305.36-	3,088.03-	32.40	67.98
2013	6885.37	20940.90	95.62	69.20	14151.15	4163.50	14,055.53-	4,094.3-	32.88	67.57
2014	5576.84	17479.64	109.10	37.36	12011.89	2627.12	11,902.8-	2,589.76-	31.90	46.42
2015	9057.52	19650.01	30.99	11.11	10623.48	2339.40	10,952.49-	2,328.29-	46.09	52.23
متوسط معدل النمو السنوي	-	-	-	-	-	-	%5	%8	-	-

المصدر : من اعداد الدارسة2018، بالاعتماد على الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-3-111)

كمية الفجوة الغذائية للشعير في العالم العربي(1997- 2015م)

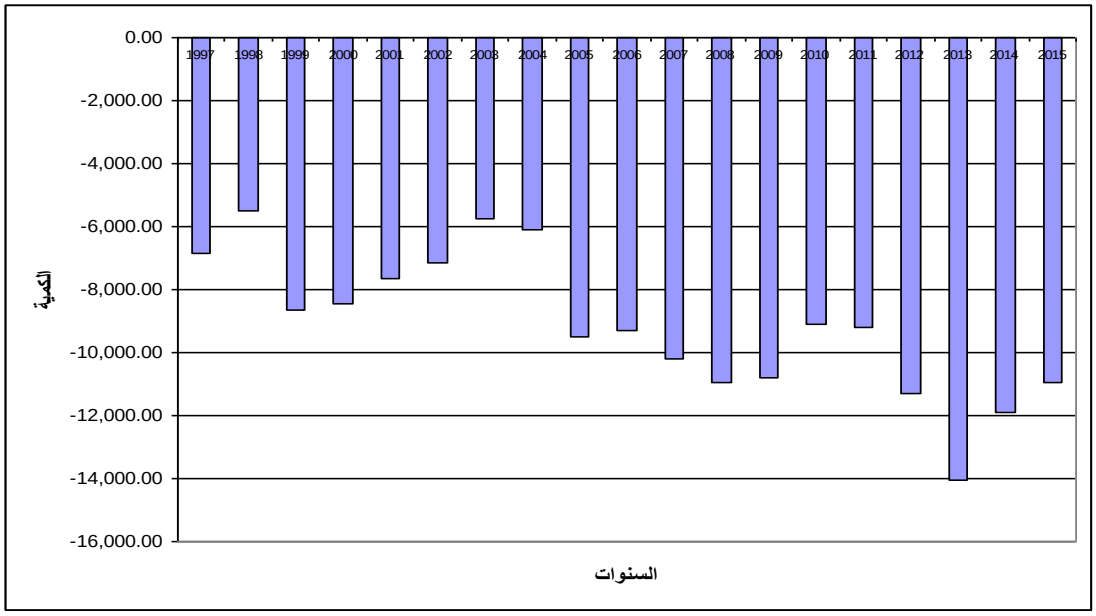

المصدر: من اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-3-115)

من خلال الجدول (4-3-115) والشكل (4-3-111) نجد أن كمية الفجوة الغذائية في العام 1997م بلغت (6,865.23) ألف طن ثم انخفضت في العام 1998م حيث بلغت أدنى مستوى لها وهو(5,503.65) ألف طن ثم ارتفعت خلال الفترة 1999/ 2002 ثم انخفضت مرة أخرى في العام 2003 حيث بلغت (5,733.63) ألف طن. وارتفعت مرة اخرى لتبلغ أعلى مستوى لها في العام 2013م حيث بلغت (14,055.53) ألف طن، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي للفجوة الغذائية للشعير (5%) ويشير الاتجاه العام إلى التزايد في كمية الفجوة الغذائية للشعير.

6- تقدير الفجوة الغذائية للبطاطس:

جدول (4-3-116)

الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي ونسبة الاعتماد على الخارج لسلعة البطاطس (1997-2015)

البيان	الانتاج	المتاح للاستهلاك	الصادرات		الواردات		الفجوة الغذائية		نسبة الاكتفاء الذاتي %	نسبة الاعتماد على الخارج %
السنه			كميه	قيمه	كميه	قيمه	كميه	قيمه		
1997	6532.55	6620.07	407.41	92.21	494.93	149.34	87.52-	57.13-	98.68	7.48
1998	7043.03	7121.67	369.94	83.36	448.58	166.63	78.64-	83.27-	98.90	6.30
1999	7007.29	7016.53	494.85	119.21	504.09	231.30	9.24-	112.09-	99.87	3.30
2000	6372.70	6485.86	353.59	79.09	466.75	171.01	113.16-	91.92-	98.26	7.19
2001	6356.02	6502.61	373.90	70.29	620.49	176.24	146.59-	105.95-	97.75	9.54
2002	8035.32	8216.50	483.75	93.47	664.93	241.55	181.18-	148.08-	97.79	8.09
2003	8659.03	8739.03	544.56	91.94	624.56	232.24	80-	140.3-	99.08	7.14
2004	9337.64	9261.04	675.08	141.42	598.48	229.82	76.6	140.3-	100.83	6.46
2005	10619.58	10557.86	645.10	126.45	583.38	230.53	61.72	104.08-	100.58	5.52
2006	10791.54	10682.59	676.01	129.73	567.06	183.93	108.95	108.95	101.02	5.30
2007	9366.90	9506.33	741.84	202.55	881.27	457.39	139.43-	254.84-	98.53	9.27
2008	11068.24	10901.54	831.42	229.24	664.72	362.39	166.7	133.15-	101.53	6.09
2009	11320.38	11413.12	717.95	253.17	810.69	450.11	92.74-	196.94	99.19	7.10
2010	11934.61	12111.87	644.36	235.48	821.62	484.77	177.26-	249.29-	98.54	6.78
2011	13750.59	13379.9	1219.4	429.4	848.7	512.2	370.69	82.8-	102.8	6.34
2012	14176.28	13565.90	1253.87	424.56	643.49	414.01	610.38	10.55	104.50	0.47
2013	14803.68	14082.25	1447.43	558.42	726.00	432.68	721.43	125.74	105.12	5.15
2014	14760.05	14906.62	1064.65	448.27	1211.22	624.41	91.96	110.51	99.02	8.13
2015	16222.47	16393.61	904.50	353.02	1075.64	513.63	79.60	74.70	98.96	6.56
متوسط معدل النمو السنوي	-	-	-	-	-	-	%3	%26-	-	-

المصدر : من اعداد الدارسة2018م، بالاعتماد على الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-5-112)

كمية الفجوة الغذائية لسلعة البطاطس في العالم العربي(1997- 2015م)

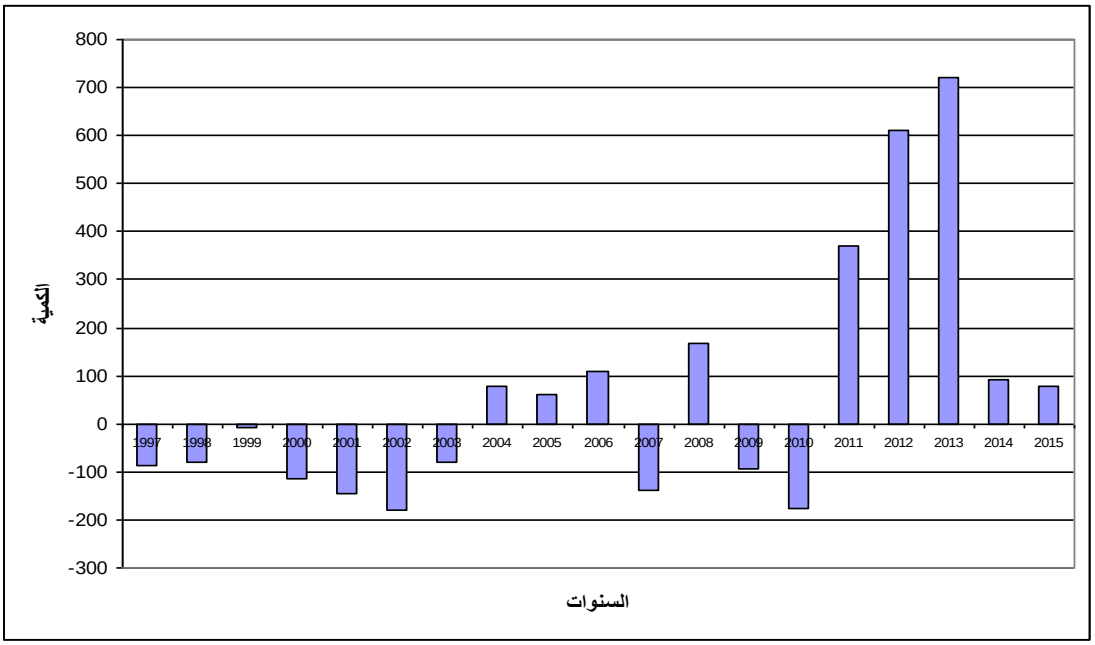

المصدر : من اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-3-116)

من خلال الجدول (4-3-116) والشكل (4-3-112) نلاحظ أن كمية الفجوة الغذائية للبطاطس كانت في عام 1997م (-87.52) ألف طن ثم انخفضت في العام 1998م حيث بلغت (-78.64) ألف طن، وبلغت أدنى مستوى لها في العام 1999م حيث بلغت حوالي (- 9.24) ألف طن . ثم ظلت متذبذبة بين الارتفاع والهبوط حتي سجللت في الأعوام 2004 و2005 و2006 فائضا بلغ (76.7) ، (61.72) ، (108.95) ألف طن على التوالي . ثم ارتفعت في عام 2007 م حيث بلغت (- 139.43) ألف طن ثم سجلت فائضا في عام 2008 بلغ (166.7) ألف طن . وفي عام 2010 م بلغت الفجوة الغذائية للبطاطس أعلى مستوى لها حيث بلغت حوالى (- 177.26) الف طن . ثم سجلت فائضا بعد ذلك خلال الفترة من 2011 إلى 2015 م ، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي للفجوة الغذائية للبطاطس (3%) ويشير الاتجاه العام إلى التناقص في كمية الفجوة الغذائية للبطاطس.

8-تقدير الفجوة الغذائية لمجموعة البقوليات :

جدول (4-3-117)

الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي ونسبة التبعيه الغذائية لجملة البقوليات(1997- 2015م)

البيان	الانتاج	المتاح للاستهلاك	الصادرات		الواردات		الفجوة الغذائية		نسبة الاكتفاء الذاتي %	نسبة الاعتماد على الخارج %
السنه			كميه	قيمه	كميه	قيمه	كميه	قيمه		
1997	**1218.11**	**1606.58**	**257.85**	**130.84**	**646.32**	**324.98**	**388.47-**	**94.14 -**	**75.82**	40.23
1998	**1477.71**	**1883.16**	**199.99**	**122.22**	**605.44**	**342.99**	**405.45 -**	**220.77-**	**78.47**	32.15
1999	1168.87	1656.85	183.12	110.63	681.10	379.75	487.98 -	269.12 -	70.55	41.10
2000	1036.96	1800.25	143.83	79.40	907.12	492.91	763.29-	413.51-	57.60	50.38
2001	1331.44	2141.52	167.56	79.21	977.64	432.20	810.08-	352.99-	62.17	45.65
2002	1492.05	2426.51	483.75	45.49	1018.76	423.05	934.46-	377.56-	61.49	41.98
2003	1557.09	2418.82	155.50	60.00	1017.23	400.55	861.73-	340.55-	64.37	42.05
2004	1395.97	2245.75	192.23	79.96	1042.01	447.89	849.78-	367.93-	62.16	46.40
2005	1303.48	2319.29	290.98	108.95	1306.79	523.34	1,015.81-	414.39-	56.20	56.34
2006	1496.37	2501.59	294.78	119.11	1300.00	509.96	1,005.22-	390.85-	59.82	51.96
2007	1296.17	2007.61	358.33	201.55	1069.77	570.64	711.44-	369.09-	64.56	53.28
2008	1144.89	2036.94	153.14	135.14	1045.33	637.45	892.05-	502.31-	56.21	51.31
2009	1321.37	2290.48	224.46	195.68	1193.57	941.84	969,11-	746.16-	57.69	52.11
2010	1224.89	2082.20	364.48	318.82	1221.79	984.61	857,31-	665.79-	58.53	58.68
2011	1408.1	2768.7	142.7	173.4	1503.3	1226.9	1,360.6-	1,053.5-	50.9	54.29
2012	1352.22	2270.87	317.62	308.95	1236.27	1113.96	918.65-	805.01-	59.55	49.04
2013	1417.39	2164.58	414.36	356.91	1161.55	1086.59	747.19-	729.68-	65.48	53.66
2014	1404.02	2471.36	284.21	378.47	1351.55	1260.87	1,067.34-	882.31-	56.81	54.69
2015	1373.87	2554.12	231.76	271.77	1412.00	1344.67	1,180.25-	1,126.9-	53.79	55.28
متوسط معدل النمو السنوي	-	-	-	-	-	-	%9	%19	-	-

المصدر : من اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-3-113)

كمية الفجوة الغذائية لمجموعة البقوليات في العالم العربي(1997- 2015)

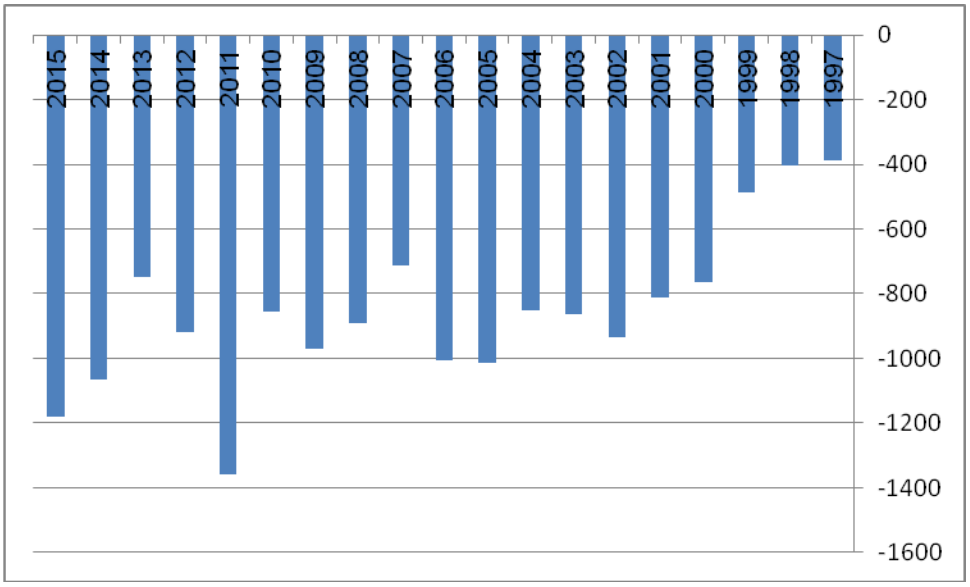

المصدر : من اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-3-117)

على الرغم من الأهمية الغذائية لسلع مجموعة البقوليات كمصدر للبروتين النباتي، إلا إنها تشغل مساحة قليلة في الزراعة العربية ويعتبر (الفول والعدس والحمص) من أهم المحاصيل البقولية في الوطن العربية. ومن خلال الجدول (4-3-117) والشكل(4-3-113) نلاحظ أن كمية الفجوة الغذائية لمجموعة البقوليات في عام 1997م بلغت (- 388.47) ألف طن وهو أدنى مستوي لها خلال فترة الدراسة. وقد ظلت متذبذبة بين الارتفاع والهبوط حتى بلغت أعلى مستوى لها في عام 2011م اذ بلغت (- 1,360.6) ألف طن. ثم انخفضت في عام 2012 و2013م اذ بلغت (- 918.65) (- 747.19) ألف طن على التوالي. ثم انخفضت في عام 2014 و 2015 م حيث بلغت حوالي (- 1,067.34) (1,180.25) ألف طن على التوالي، وبلغ متوط معدل النمو السنوي للفجوة (9%) ويشير الاتجاه العام للتزايد في كمية الفجوة الغذائية للبقوليات.

17- تقدير الفجوة الغذائية الخضر :

جدول (4-3-118)

الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي ونسبة التبعية الغذائية للخضر(1997-2015)

البيان	الإنتاج	المتاح للاستهلاك	الصادرات		الواردات		الفجوة الغذائية		نسبة الاكتفاء الذاتي %	نسبة الاعتماد على الخارج%
السنه			كميه	قيمه	كميه	قيمه	كميه	قيمه		
1997	35289.40	35832.05	1044.18	486.95	1586.82	687.55	- 542.65	- 200.60	98.49	0.44
1998	36199.90	36766.28	1167.91	569.79	1734.28	685.92	- 566.38	- 116.13	98.46	5.48
1999	42450.67	43053.92	1216.75	616.54	1820.00	766.53	- 603.25	- 149.99	98.60	4.23
2000	36148.86	36440.52	1404.91	484.76	1696.57	742.98	-291.66	-258.22	99.19	4.66
2001	1331.44	34938.22	1349.33	468.69	1732.97	690.98	-3,606.78	-222.29	62.17	45.65
2002	40725.42	40869.16	1766.86	555.69	1912.60	750.46	-143.74	-194.77	99.65	4.68
2003	39755.86	40003.15	1769.37	672.96	2016.66	790.34	-247.29	-117.38	99.38	5.04
2004	44535.20	44951.03	1841.05	651.29	2256.88	849.28	-415.83	-197.99	99.07	5.02
2005	46168.69	46128.81	2123.54	850.27	2083.66	783.89	39.88	66.38	100.09	4.51
2006	47338.04	47485.75	2144.76	858.12	2292.47	788.11	-147.71	70.01	99.69	4.82
2007	48006.77	46834.05	3271.67	1820.82	2098.95	773.20	1,172.72	1,047.62	102.50	4.48
2008	51674.12	50738.01	3226.19	1772.42	2290.08	895.95	936.11	876.47	101.84	4.51
2009	55270.85	53577.07	3990.60	2232.38	2296.82	941.46	1,693.78	1,290.92	103.16	4.28
2010	55389.84	54141.39	4225.47	2677.28	2977.02	1796.10	1,248.45	881.18	102.31	5.50
2011	51154.7	50682	4134.1	2646.3	3661.6	1977.6	472.7	668.7	100.9	7.22
2012	52694.68	49152.60	5830.16	3757.43	2288.08	1511.68	3,542.08	2,245.75	107.21	4.66
2013	54121.32	49672.42	5940.60	3767.58	1491.70	1125.01	4,448.9	2,642.57	108.96	3.00
2014	54636.02	53232.14	3966.95	2977.69	2563.08	1438.89	1,403.88	1,538.8	102.64	4.81
2015	52892.29	51832.19	3652.98	2827.62	2592.87	1353.20	1,060.1	1,474.42	102.05	5.00
متوسط معدل النمو النمو السنوي	-	-	-	-	-	-	%583	%84	-	-

المصدر : من اعداد الدارسة2018، بالاعتماد على الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-3-114)

كمية الفجوة الغذائية للخضر في العالم العربي(1997- 2015م)

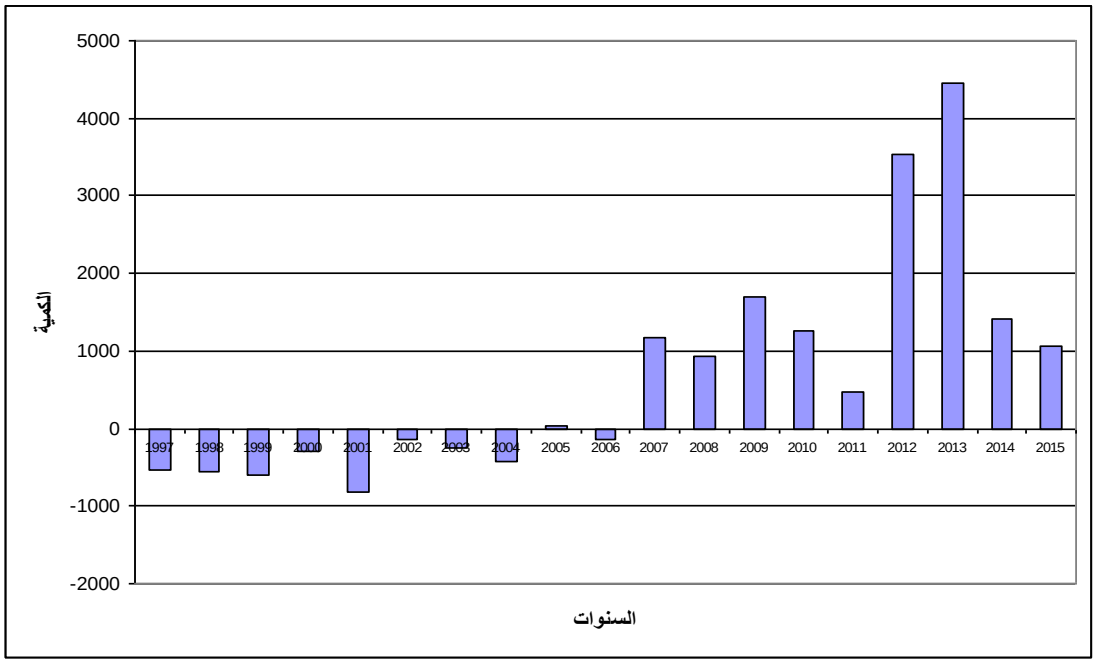

المصدر : من اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-3-118)

تتميز الخضر بأهميتها الغذائية إذ أن الطلب عليها يتزايد بمعدلات عالية مع تزايد اعداد السكان وتحسن مستويات الدخول وزيادة الوعي التغذوي. كما تتميز بانتشار إنتاجها في كافة الدول العربية تحت انماط ونظم زراعية متباينة منها التقليدي والحديث. ومن خلال الجدول (4-3-118) والشكل (4-3-114)نلاحظ أن حجم الفجوة الغذائية لجملة الخضر قد بلغت في عام 1997م (- 542.65) ألف طن ثم ارتفعت في عام 1998 و 1999م اذ بلغت (- 566.38) (-605.38) ألف طن على التوالي. وفي عام 2001 بلغت أعلى مستوى لها(-33,606.78) ألف طن وفي عام 2002 بلغت أدنى مستوياتها (-143.74) ألف طن. وفي عام 2005 سجلت مجموعة الخضر فائضا بلغ حوالي (39.88) ألف طن ثم ارتفعت في عام 2006 حيث بلغت حوالي (- 147.71) ألف طن ومن العام 2007 حتى 2015 ظلت مجموعة الخضر تسجل فائضا مستمرا ، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لكمية الفجوة الغذائية لمجموعة الخضر(583%) ويشير الاتجاه العام إلى التناقص في كمية الفجوة الغذائية للخضر.

18- تقدير الفجوة الغذائية للفاكهة:

جدول (4-3-119)

الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي ونسبة الاعتماد على الخارج لسلعة الفاكهة (1997- 2015م)

البيان	الانتاج	المتاح للاستهلاك	الصادرات		الواردات		الفجوة الغذائية		نسبة الاكتفاء الذاتي %	نسبة الاعتماد على الخارج %
السنه			كميه	قيمه	كميه	قيمه	كميه	قيمه		
1997	24781.19	25684.64	1298.97	750.43	2202.42	903.62	903.45-	153.19-	96.48	8.57
1998	25900.98	26676.06	1240.99	700.67	2016.07	982.47	775.08-	281.8-	97.09	8.25
199	25060.82	25469.34	1769.09	876.75	2177.61	1030.89	408.52-	154.14-	98.40	8.54
2000	25226.43	25935.66	1527.91	696.57	2237.14	982.12	709.23-	285.55-	97.27	8.62
2001	24625.80	25545.13	1354.87	603.50	2274.20	1027.75	919.33-	424.25-	96.40	8.90
2002	27839.81	28940.34	1784.08	732.45	2884.61	1208.55	100.53,-	476.1-	96.20	9.97
2003	26907.63	27889.75	1573.48	734.56	2555.60	1034.52	982.12-	299.96-	96.48	9.16
2004	26882.72	28296.46	1609.51	771.44	3023.25	1150.36	413.74,-	378.92-	95.00	10.68
2005	27353.90	28517.62	2039.92	1113.04	3203.64	1561.01	163.72,-	447.97-	95.92	11.23
2006	31344.28	32377.99	2072.54	1127.51	3106.25	1551.00	033.71,-	423.49-	96.81	9.59
2007	28302.55	29011.27	2265.93	1196.15	2974.65	1634.24	708.82	438.09-	97.56	10.25
2008	29873.10	30438.24	2332.98	1269.13	2898.12	1687.71	565.18-	418.58-	98.14	9.52
2009	30802.02	30726.43	3487.23	2494.06	3411.64	2217.60	75.59	276.46	100.25	11.10
2010	30908.77	31661.39	4038.94	3107.23	4791.56	3388.59	752.62-	281.36-	97.62	15.13
2011	31833	33046.9	4126.4	3283.1	5340.6	3870.5	1,213.9-	587.4-	96.33	16.16
2012	32658.48	31377.00	5997.26	4273.90	4715.78	3882.18	1,281.48	391.72	104.08	15.02
2013	33312.29	31044.22	6782.22	4675.60	4514.15	3725.40	2,268.07	950.2	107.31	14.54
2014	34184.60	34435.54	4581.02	3588.61	4831.96	3517.70	250.94-	70.91	99.27	14.03
2015	35381.69	36080.05	4380.93	3501.36	5079.29	3658.75	698.36-	157.39-	98.06	14.07
متوسط معدل النمو السنوي	-	-	-	-	-	-	%38-	%28-	-	-

المصدر : من اعداد الدارسة2018، بالاعتماد على الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-3-115)

كمية الفجوة الغذائية للفاكهة في العالم العربي(1997- 2015م)

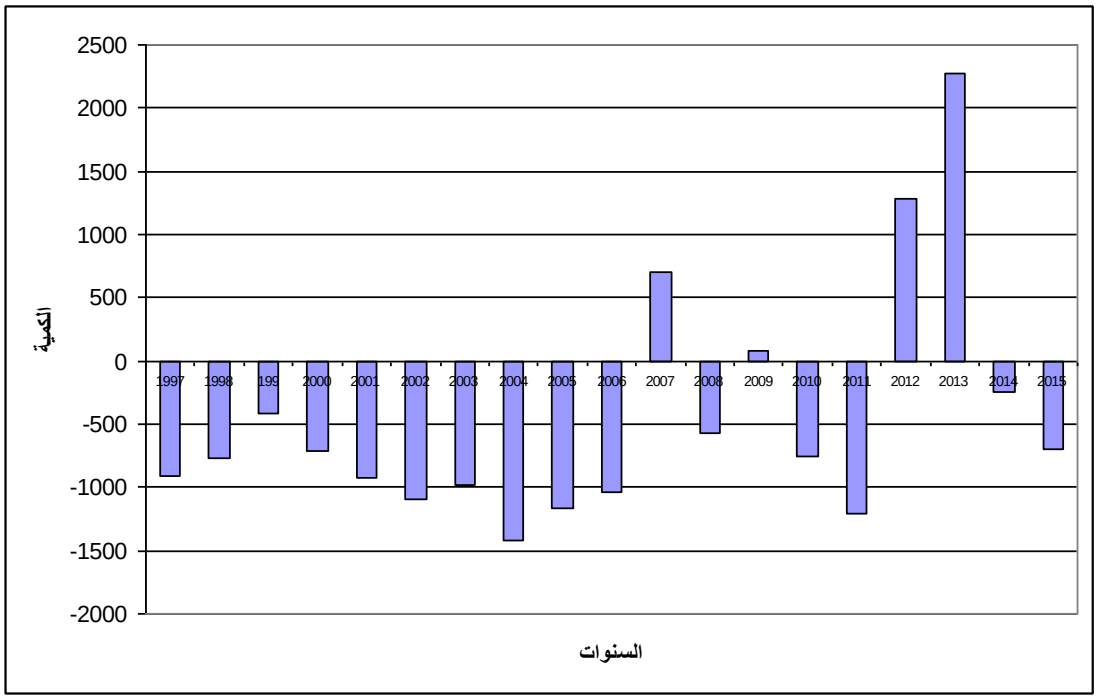

المصدر : من اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-3-119)

تشير البيانات أن كمية الفجوة الغذائية للفاكهة بلغت في العام 1997م حوالي (- 903.45) ألف طن ثم انخفضت في العام 1998 حيث بلغت حوالي (- 775.08) ألف طن .ثم ظلت متذبذبة بين الارتفاع والهبوط حيث سجلت أعلى مستوى لها في العام 2004 م إذ بلغت (- 1.413,74) ألف طن ثم انخفضت في الأعوام 2005 و 2006 ثم سجلت فائضا في عام 2007 م بلغ حوالي (708.82) ألف طن ثم ارتفعت مرة اخري في العام 2008م وفي عام 2009م سجلت فائضا بلغ (75.59) ألف طن. ثم ارتفعت خلال الأعوام 2010 م و2011م ثم سجلت فائضا في الأعوام 2012م و2013، وفي عام 2014 م بلغت أدنى مستوى لها حيث بلغت حوالي (- 250.94) ألف طن. ثم ارتفعت مرة اخرى في عام 2015م حيث بلغت حوالي (- 698.36) ألف طن، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي للفجوة الغذائية لجملة الفاكهة (-38%) ويشير الاتجاه العام لتناقص كمية الفجوة الغذائية لجملة الفاكهة لا التناقص، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4-3-119) والشكل (4-3- 115).

10 – تقدير الفجوة الغذائية للسكر – مكرر :

جدول (4-3-120)

الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي ونسبة الاعتماد على الخارج لسلعة السكر (مكرر) (1997-2015م)

البيان	الإنتاج	المتاح للاستهلاك	الصادرات		الواردات		الفجوة الغذائية		نسبة الاكتفاء الذاتي %	نسبة الاعتماد على الخارج %
السنه			كميه	قيمه	كميه	قيمه	كميه	قيمه		
1997	2361.68	8129.67	284.42	88.94	6052.41	1732.68	5,767.99-	1,643.74-	29.05	74.44
1998	2153.16	6245.10	135.30	38.66	4227.34	1478.79	4,091.94-	1,440.13-	34.48	67.69
1999	2208.32	6509.32	216.01	76.16	4517.01	1399.51	4,301-	1,323.35-	33.93	69.39
2000	2466.73	6532.12	209.91	58.05	4275.30	1221.41	4,065.39-	1,163.36-	37.76	65.45
2001	2445.66	6921.54	244.44	71.07	4720.32	1406.76	4,475.88-	1,335.69-	35.33	68.19
2002	2638.72	8106.57	96.90	33.46	5564.75	1410.60	5,467.85-	1,377.14-	32.55	68,64
2003	2668.16	7894.50	503.75	123.30	5730.09	1393.36	5,226.34-	1,270.06-	33.80	72.58
2004	2721.10	7592.73	481.19	114.60	5352.82	1310.83	4,871.63-	1,196.23-	35.84	70.50
2005	2791.47	7257.02	1185.30	401.02	5650.85	1759.66	4,465.55-	1,358.64-	38.47	77.87
2006	2755.77	8239.23	1136.85	396.58	6620.31	2431.80	5,483.46-	2,035.22-	33.45	80.35
2007	2894.17	10170.81	1401.61	635.08	8678.25	3355.79	7,276.64-	2,720.71-	28.46	85.32
2008	2906.83	9971.69	1427.97	648.97	8492.83	3371.38	7,064.86-	2,722.41-	29.15	85.17
2009	2609.25	9839.71	1687.93	754.40	8918.39	3780.66	7,230.46-	3,026.26-	26.52	90.64
2010	2587.55	8353.77	1923.32	1066.47	7689.54	4018.63	5,766.22-	2,952.16-	30.97	92.04
2011	3254.1	10721	1548.7	1593.3	9015.5	6177.8	7,466.9-	4,584.5-	30.35	84.09
2012	3242.00	8677.28	2587.15	2095.82	8022.43	5423.50	5,435.28-	3,327.68-	37.36	92.45
2013	2878.09	8811.31	2573.18	2226.69	8506.40	4656.37	5,933.22-	2,429.68-	32.66	96.53
2014	3338.91	10531.35	2703.15	1534.90	9895.59	5906.13	7,192.44-	4,371.23-	31.70	93.96
2015	3861.74	11281.08	2018.48	1349.39	9437.82	5242.61	7,419.34-	3,893.22-	34.23	83.66
متوسط معدل النمو السنوي	–	–	–	–	–	–	%3	%8	–	–

المصدر : من اعداد الدارسة2018م، بالاعتماد على الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل(4-3-116)

كمية الفجوة الغذائية للسكر في العالم العربي(1997– 2015م)

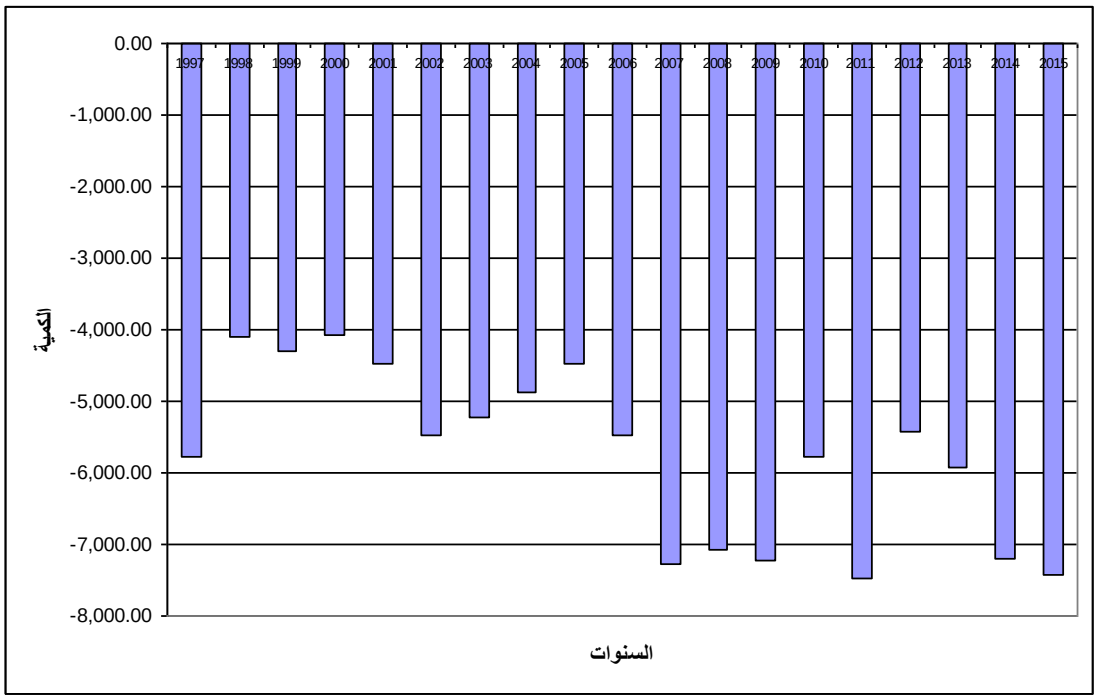

المصدر : من اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4–3–120)

تشير البيانات أن كمية الفجوة الغذائية للسكر بلغت في العام 1997م حوالي (– 5,767.99) ألف طن. ثم انخفضت في عام 1998م حيث بلغت حوالي (– 4,091.94) ألف طن وهو أدنى مستوى لها ثم ظلت متذبذبة بين الارتفاع والهبوط حتي بلغت أعلى مستوى لها في عام 2011م حيث بلغت (– 7,466.9) ألف طن ثم انخفضت في الأعوام 2012م و2013م حيث بلغت (– 5,435.22) (–5,933.22) ألف طن على التوالي. ثم ارتفعت مرة اخري خلال الأعوام 22014م و2015م حيث بلغت (– 7,192.44) (– 7,419.34) ألف طن على التوالي، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (3%) ويشير الاتجاه العام إلى التزايد المستمر في كمية الفجوة الغذائية للسكر، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4–3–120) والشكل (4–3–116)

11- تقدير الفجوة الغذائية للزيوت والشحوم :

جدول (4-3-121)

الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي ونسبة الاعتماد على الخارج للزيوت والشحوم (1997-2015)

القيمه : مليون دولار امريكي الكميه: ألف طن

البيان	الانتاج	المتاح للاستهلاك	الصادرات		الواردات		الفجوة الغذائية		نسبة الاكتفاء الذاتي %	نسبة الاعتماد على الخارج %
السنه			كميه	قيمه	كميه	قيمه	كميه	قيمه		
1997	1837.73	3532.09	536.58	799.07	2230.94	1727.45	1,694.36-	928.38-	52.03	63.16
1998	1442.61	3377.00	520.18	673.20	2454.57	2015.48	1,934.39-	1,342.28-	42.72	72.68
1999	1689.48	3779.07	540.28	852.24	2629.87	1853.96	2,089.59-	1,001.72-	44.71	69.59
2000	1746.61	3832.96	526.59	588.26	2612.94	1689.72	2,086.35-	1,101.46-	45.57	68.17
2001	1585.40	3894.92	387.98	445.98	1540.62	2309.52	2,309.52-	1,094.64-	40.70	39.55
2002	1660.98	4190.40	505.27	445.25	3034.69	1771.64	2,529.42-	1,326.39-	39.64	72.42
2003	1513.17	4310.40	406.97	493.04	3204.20	2061.79	2,797.23-	1,568.75-	35.11	74.33
2004	1547.13	4986.57	492.64	639.10	3932.08	2851.75	3,439.44-	2,212.65-	31.03	78.85
2005	1458.94	5188.64	754.76	1151.18	4484.46	3111.48	3,729.7-	1,960.3-	28.12	86.42
2006	1572.26	5664.64	753.77	1182.12	4846.15	3295.52	4,092.38-	2,113.4-	27.76	85.55
2007	1621.50	4296.10	823.47	1515.23	3498.07	3377.61	2,674.6-	1,862.38-	37.74	81.42
2008	1786.37	4857.06	851.10	1570.20	3921.79	4168.85	3,070.69-	2,598.65-	36.78	80.74
2009	1653.82	5281.61	882.90	1463.40	4510.69	5968.74	3,627.79-	4,505.34-	30.93	85.40
2010	1824.35	5493.80	1022.05	1395.54	4691.50	6433.53	3,669.45-	5,037.99-	33.21	85.40
2011	2161.6	5497.0	1609.1	2113.4	4944.5	7274.1	3,335.4-	5,160.7-	39.32	89.95
2012	2004.02	5932.94	1516.66	2878.64	5445.58	7805.02	3,928.92-	4,926.38-	33.78	91.79
2013	2236.51	6313.37	1759.12	3203.54	5835.98	7790.25	4,076.86-	4,586.71-	35.42	92.44
2014	1536.00	5573.40	1135.65	1600.74	5173.05	4636.35	4,037.4-	3,035.61-	27.56	92.82
2015	1931.36	5153.06	967.90	1866.31	4189.60	4646.09	3,221.7-	2,779.78-	37.48	81.30
متوسط معدل النمو السنوي	-	-	-	-	-	-	%5	%15	-	-

المصدر : من اعداد الدارسة2018م، بالاعتماد على الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-3-117)

كمية الفجوة الغذائية للزيوت والشحوم في العالم العربي(1997- 2015م)

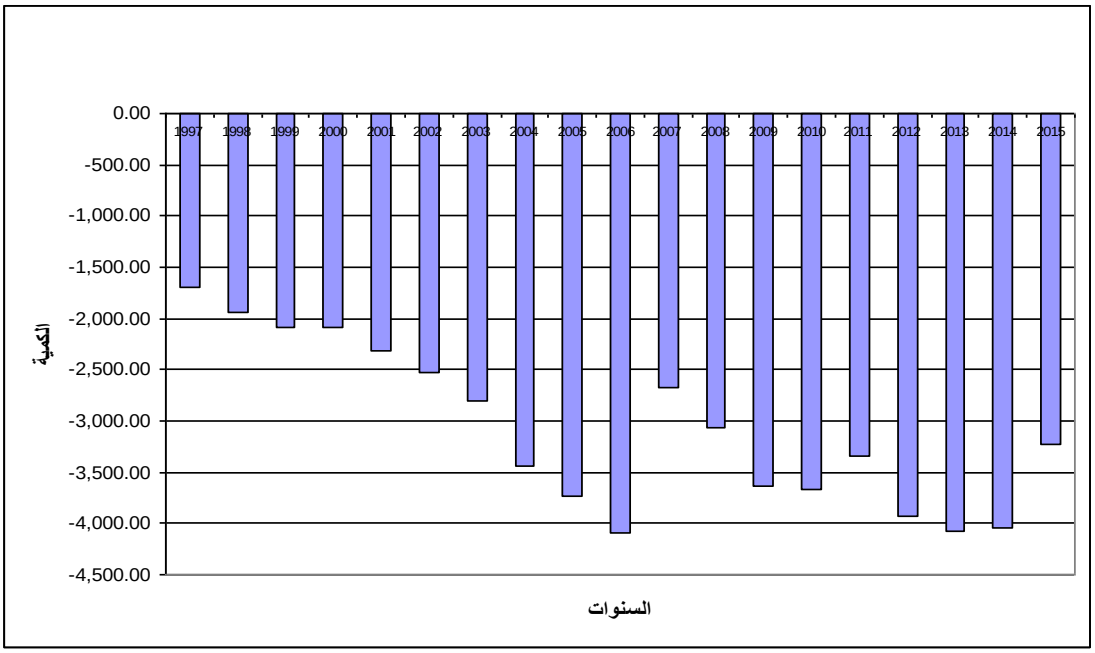

المصدر : من اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-3-121)

من خلال الجدول (4-3-121) والشكل (4-3-45) نلاحظ أن كمية الفجوة الغذائية للزيوت والشحوم قد بلغت أدني مستوي لها طيلة فترة الدراسة في العام 1997م حيث بلغت (- 1,694.39) ألف طن . ثم ظلت متذبذبة بين الارتفاع والهبوط حتى بلغت أعلى مستوي لها في العام 2006م حيث بلغت حوالي (- 4,092.38) ألف طن . ثم واصلت بعد ذلك متذبذبة بين الارتفاع والهبوط، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي للفجوة الغذائية للزيوت والشحوم (5%) حيث يشير الاتجاه العام للتزايد لا التناقص، ويعود السبب في فجوة الزيوت والشحوم إلى تذبذب المساحات المزروعة منها وانخفاض إنتاجيتها من عام لآخر .

12 – تقدير الفجوة الغذائية للحوم :

جدول (4-3-122)

الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي ونسبة الاعتماد على الخارج للحوم (1997-2015م)

القيمة : مليون دولار امريكي الكمية : ألف طن

البيان	الإنتاج	المتاح للاستهلاك	الصادرات		الواردات		الفجوة الغذائية		نسبة الاكتفاء الذاتي %	نسبة الاعتماد على الخارج %
السنه			كميه	قيمه	كميه	قيمه	كميه	قيمه		
1997	5029.98	5957.11	75.10	132.04	1002.23	1669.83	927.13-	1,537.79-	84.44	16.83
1998	5057.49	6050.80	73.78	132.77	1067.09	1682.27	993.31-	1,549.5-	83.58	17.63
1999	5454.53	6474.33	56.34	104.41	1076.14	1681.24	1,019.8-	1,576.83-	84.25	16.62
2000	5893.02	6858.87	50.53	90.29	1016.38	1529.32	965.85-	1,439.09-	85.92	14.81
2001	6128.81	7017.15	48.38	83.48	936.72	1417.58	888.34-	1,334.1-	87.34	13.34
2002	6820.91	7990.47	46.64	66.47	1216.20	1649.86	1,169.56-	1,583.39-	85.36	15.22
2003	6777.28	8199.67	43.71	71.12	1466.10	1916.14	1,422.39-	1.845.02-	82.65	17.88
2004	6877.28	8352.92	43.60	79.07	1519.25	2098.38	1,475.64-	2.019.31-	82.33	18.19
2005	7092.84	8766.89	58.95	116.60	1733.00	2726.96	1674.05-	1,674.05-	80.90	19.77
2006	6926.22	8521.23	88.46	165.92	1683.47	2588.01	1,595.01-	2,422.09-	81.28	19.75
2007	7264.30	8904.84	96.07	176.29	1736.61	3155.51	1,640.54-	2,979.22-	81.58	19.50
2008	7426.01	9069.66	94.91	181.65	1738.56	3279.91	1,643.65-	3,098.26-	81.88	19.16
2009	8018.03	10213.60	136.41	177.81	2331.98	5045.10	2,195.57-	4,867.29-	78.50	22.83
2010	7935.89	10431.42	200.60	431.58	2696.13	6353.41	2,495.53-	5,921.83-	76.08	25.84
2011	8468.6	11430.6	169.9	377.4	3131.9	8143.6	2,962.00 -	7,766.2-	74.1	27.40
2012	8545.26	3242.00	337.46	675.77	3315.66	8430.53	3,242.00 -	7,754.76-	263.58	102.27
2013	8701.52	11448.45	251.18	696.05	2998.11	8066.06	2,746.93-	7.370.01-	76.01	26.19
2014	8243.88	10923.40	134.60	269.93	2814.12	8342.89	2,679.52-	8,072.96-	75.47	25.76
2015	8472.55	11700.21	181.66	472.70	3409.32	8774.48	3,227.66-	8,301.78-	72.41	29.14
متوسط معدل النمو السنوي	-	-	-	-	-	-	%8	%11	-	-

المصدر : من اعداد الدارسة2018م، بالاعتماد على الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق.

شكل (4-3-118)

كمية الفجوة الغذائية للحوم في العالم العربي(1997- 2015م)

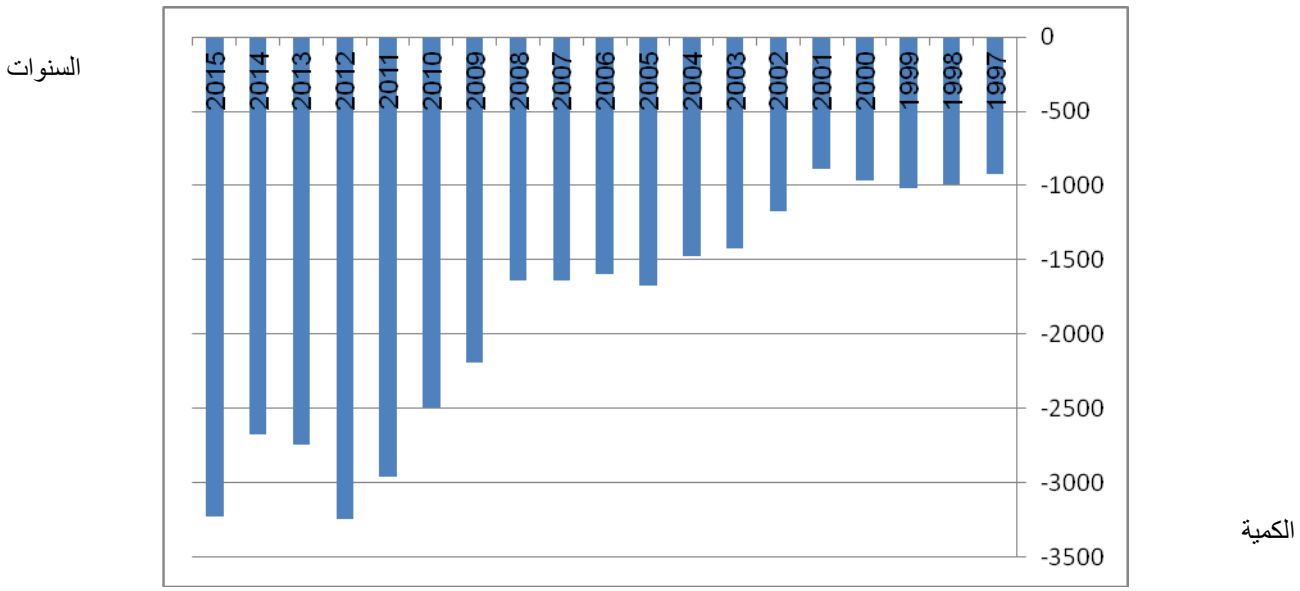

المصدر : من اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-3-122)

من خلال الجدول (4-3-122) والشكل (4-3-118) نلاحظ أن كمية الفجوة الغذائية بالنسبة للحوم بلغت في عام 1997م (- 927.13) ألف طن ثم ارتفعت خلال الأعوام 1998 و 1999م حيث بلغت (-993.31) (-1,019.8) ألف طن على التوالي . ثم انخفضت عام 2000 م حيث بلغت (- 965.85) ألف طن . وفي عام 2001 سجلت أدنى مستوى لها حيث بلغت حوالي (- 888.34) ألف طن ثم واصلت في الارتفاع حتى بلغت أعلى مستوى لها في عام 2012م اذ بلغت (-3,242.00) ألف طن. ثم واصلت بعد ذلك متذبذبة بين الارتفاع والهبوط، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي للفجوة الغذائية لجملة اللحوم (8%) ويشير الاتجاه العام إلي التزايد في كمية الفجوة الغذائية لجملة اللحوم في الدول العربية. ويعود السبب فى الفجوة الغذائية للحوم إلى انخفاض المعروض من المواد العلفية بالوطن العربي مما يزيد من تكلفة الأعلاف بالإضافة إلى ضعف القدرة الوراثية الإنتاجية للسلالات المحلية من مختلف انواع الثروة الحيوانية وعدم وجود سلالات متخصصة في إنتاج اللحوم بالعالم العربي .

13- تقدير الفجوة الغذائية للحوم الحمراء :

جدول (4-3-123)

الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي ونسبة الاعتماد على الخارج للحوم الحمراء (1997-2015م)

القيمة : مليون دولار امريكي الكمية : ألف طن

البيان	الإتاج	المتاح للاستهلاك	الصادرات		الواردات		الفجوة الغذائية		نسبة الاكتفاء الذاتي %	نسبة الاعتماد على الخارج%
السنة			كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة		
1997	3222.56	3746.10	36.04	70.00	559.57	1004.21	523.54-	934.21-	86.02	14.93
1998	3276.83	3774.49	34.34	67.24	532.00	969.01	497.66-	901.77-	86.82	14.09
1999	3392.46	3876.71	36.51	73.62	520.76	954.88	484.25-	881.26-	87.51	13.43
2000	3489.88	3984.16	24.78	49.69	519.06	934.11	494.28-	884.42-	87.58	13.02
2001	3504.74	3934.74	22.46	42.19	452.46	834.69	430-	792.5-	89.07	11.50
2002	3900.44	4412.16	21.61	40.10	533.33	999.97	511.72-	959.87-	88.40	12.09
2003	4115.57	4672.19	27.05	51.17	583.67	994.85	556.62-	943.68-	88.09	12.49
2004	4007.78	4557.73	25.60	54.14	575.55	1091.66	549.95-	037.52-	87.93	12.63
2005	4153.20	4852.19	20.88	52.31	719.87	1456.51	698.99-	1,404.2-	85.59	14.84
2006	4284.19	4991.31	35.19	71.10	742.31	1388.05	707.12-	316.95,-	85.83	14.87
2007	4453.00	5149.11	43.71	78.88	739.82	1723.67	696.11-	644.79,-	86.48	14.37
2008	4622.74	5336.20	37.28	70.41	750.74	1833.02	713.46-	762.61,-	86.63	14.07
2009	5017.34	5662.59	46.04	87.44	691.29	2176.13	645.25-	2,088.69-	88.61	12.21
2010	4810.50	5774.89	108.46	262.80	1072.85	3336.11	964.39-	3,073.31-	83.30	18.58
2011	4866	6012.1	91.5	221.1	1237.9	4332.6	1,146.1-	4,111.5-	80.9	20.59
2012	4878.90	6201.72	167.28	285.07	1490.10	5009.23	322.82,-	4,751.16-	78.67	24.03
2013	4959.60	6174.22	139.63	412.49	1354.25	4706.38	214.62,-	4,293.89-	80.33	21.93
2014	4025.97	5010.40	40.11	130.60	1024.54	4667.37	984.43-	4,536.77-	80.35	20.45
2015	4136.86	5481.17	80.45	221.01	1424.77	4842.34	344.31,-	4,621.33-	75.47	25.99
متوسط معدل النمو السنوي	-	-	-	-	-	-	%16	%20	-	-

المصدر : من اعداد الدارسة2018م، بالاعتماد على الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق.

شكل (4-3-119)

كمية الفجوة الغذائية للحوم الحمراء في العالم العربي(1997- 2015م)

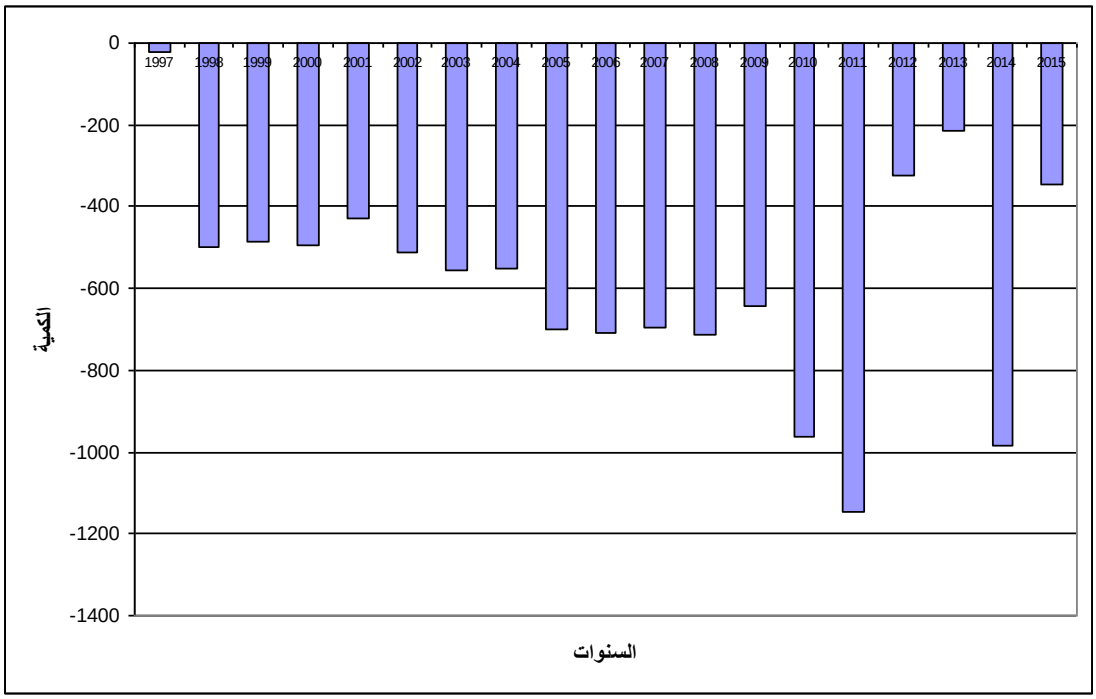

المصدر : من اعداد الدارسة2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-3-123)

من خلال الجدول (4-3-123) والشكل (4-3-121) نلاحظ ان كمية الفجوة الغذائية بالنسبة للحوم الحمراء قد بلغت في عام 1997 م (-23.54) ألف طن وهو أدنى مستوى لها ثم ارتفعت خلال الأعوام 1998 و 1999 و 2000م حيث بلغت (-497.66) (- 484.25) (- 494.28) ألف طن على التوالي. ثم ظلت تتراوح كميتها بين الارتفاع والهبوط حتي بلغت أعلى مستوى لها في عام 2011م حيث بلغت حوالي (- 1,146.1) ألف طن ثم انخفضت في الأعوام 2012 و2013 و 2014م و2015 م حيث بلغت حوالي (- 322.82) (-214.62) (- 984.43) (- 344.31) ألف طن على التوالي، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي للحوم الحمراء (16%) ويشير الاتجاه العام للتزايد في كمية الفجوة الغذائية للحوم الحمراء .

14- تقدير الفجوة الغذائية للحوم البيضاء :

جدول (4-5-124)

الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي ونسبة الاعتماد على الخارج للحوم البيضاء (1997-2015م)

البيان	الإنتاج	المتاح للاستهلاك	الصادرات		الواردات		الفجوة الغذائية		نسبة الاكتفاء الذاتي %	نسبة الاعتماد على الخارج %
السنة			كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة		
1997	1807.42	2211.01	39.06	62.04	422.66	665.62	403.59-	603.58-	99.07	0.97
1998	1778.77	2309.36	24.79	43.08	555.38	726.36	527.59-	683.28-	98.97	1.26
1999	2062.07	2597.62	19.83	30.79	555.38	726.36	535.55-	695.57-	99.85	0.51
2000	2403.14	2874.71	25.75	40.60	497.32	595.21	471.57-	554.61-	83.60	17.30
2001	2624.07	3082.41	25.92	41.29	484.26	582.89	458.34-	541.6-	85.13	15.71
2002	2920.47	3578.31	25.03	26.37	682.87	649.89	657.84-	623.52	81.62	19.08
2003	2661.71	3527.48	16.66	19.95	882.43	921.29	865.77-	901.34-	75.47	25.04
2004	2869.50	3795.20	18.00	24.93	943.70	1006.72	925.7-	981.79-	75.60	24.87
2005	2939.64	3914.70	38.07	64.29	1013.3	1270.45	975.06-	1,206.16-	75.09	25.88
2006	2642.03	3529.92	53.27	94.82	941.16	1199.96	887.89-	1,105.14-	74.85	26.66
2007	2811.30	3755.73	52.36	97.41	996.79	1431.84	944.43-	1,334.43-	74.85	26.54
2008	2803.27	3733.46	57.63	111.24	987.82	1446.89	930.19-	1,335.65-	75.09	26.46
2009	3000.69	4551.01	90.37	125.36	1640.69	2868.97	1,550.32-	2,743.61-	65.94	36.05
2010	3125.39	4656.53	92.14	168.78	1623.28	3017.30	1,531.14-	2,848.52-	67.12	34.86
2011	3602.8	5418.0	78.8	156.9	1894.0	3810.9	1,815.2-	3,654-	66.5	34.96
2012	3666.36	5563.41	69.51	163.25	1966.56	3726.21	1,897.05-	3,562.96-	65.90	35.35
2013	3741.92	5274.23	111.55	283.56	1643.86	3359.68	1,532.31-	3,076.12-	70.95	31.22
2014	4217.90	5913.00	94.49	139.33	1789.58	3675.52	1,695.1-	3,536.19-	71.33	30.27
2015	4335.70	6219.05	101.21	251.69	1984.55	3932.14	1,883.35-	3,680.45-	69.72	31.91
متوسط معدل النمو السنوي	-	-	-	-	-	-	%11	%11	-	-

المصدر : من اعداد الدارسة2018م، بالاعتماد على الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-3-120)

كمية الفجوة الغذائية للحوم البيضاء في العالم العربي (1997- 2015م)

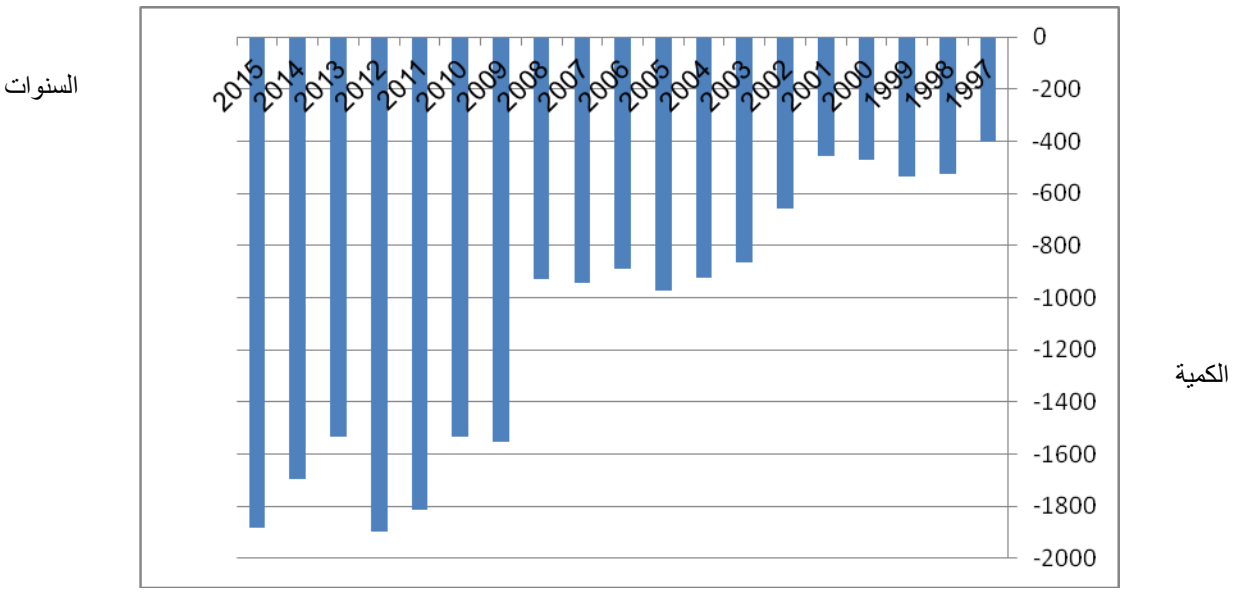

المصدر :اعداد الدارسة2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-5-124)

من خلال الجدول (4-5-124) والشكل (4-5-120) نجد ان كمية الفجوة الغذائية للحوم البيضاء في العام 1997م قد بلغت (- 4.69) ألف طن ثم ارتفعت خلال العام 1998 م حيث بلغت حوالي (- 5.95) ألف طن ثم انخفضت مرة اخرى خلال العام 1999م حيث بلغت حوالى (- 2.56) ألف طن حيث بلغت أدنى مستوى لها. ثم ظلت متذبذبة بين الارتفاع والهبوط حتى بلغت أعلى مستوى لها في عام 2012م حيث بلغت (-1,897.05) ألف طن ثم انخفضت في الأعوام 2013 و 2014م و2015 حيث بلغت (- 1,532.31) (- 1,695.1) (- 1,883.35) ألف طن على التوالي، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي للفجوة الغذائية للحوم البيضاء (11%) ويشير الاتجاه العام للفجوة للتزايد في كمية الفجوة الغذائية للحوم البيضاء.

15-تقدير الفجوة الغذائية للأسماك :

جدول (4-3-125)

الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي ونسبة الاعتماد على الخارج للأسماك (1997-2015)

الكمية : ألف طن القيمة : ألف دولار

البيان	الانتاج	المتاح للاستهلاك	الصادرات		الواردات		الفجوة الغذائية		نسبة الاكتفاء الذاتي %	نسبة الاعتماد على الخارج %
السنه			كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة		
1997	2550.49	2453.98	413.43	727.05	316.92	420.74	96.51	306.31	103.93	12.91
1998	2469.71	2407.95	430.60	965.83	368.84	513.66	61.76	452.17	102.56	15.32
1999	2655.03	2463.57	591.62	1139.64	400.16	473.81	191.46	665.83	107.77	16.24
2000	3026.74	2791.34	626.17	723.56	390.77	472.19	235.4	251.37	108.43	13.10
2001	3340.15	3282.13	501.97	567.81	443.95	443.09	58.02	124.72	101.77	13.52
2002	3362.83	3130.96	628.06	846.10	396.19	483.75	231.87	362.35	107.41	12.65
2003	3372.88	3278.24	530.40	828.48	435.76	514.76	94.64	313.72	102.89	13.29
2004	3860.74	3766.74	618.21	1479.84	524.21	582.07	94	897.77	102.50	13.91
2005	3579.85	3472.58	719.72	2054.60	612.45	711.64	107.27	1,342.96	103.09	17.64
2006	3484.94	3356.00	725.70	2107.55	596.76	715.10	128.94	1,392.45	103.84	17.78
2007	3580.73	3388.88	818.15	2429.45	626.30	951.70	191.85	1,477.75	105.66	18.48
2008	3883.92	3666.45	867.88	2596.03	650.41	1017.50	217.47	1,578.53	105.93	17.73
2009	3907.22	3606.61	912.24	2290.61	611.63	1399.09	300.61	891.52	108.33	16.96
2010	4111.64	4028.99	849.97	2154.73	767.32	1536.56	82.62	618.17	102.05	19.04
2011	3887.0	3943.9	689.4	2089.9	746.4	1595.8	56.9-	494.1	98.6	18.92
2012	4198.37	4420.67	784.18	2435.67	1006.48	2353.47	222.3-	82.2	94.97	22.77
2013	4239.69	4175.85	934.07	2635.10	870.23	2076.94	63.84	558.16	101.52	20.83
2014	4588.49	4568.56	980.98	2948.47	961.04	1868.77	19.93	1,079.7	100.43	21.03
2015	4660.86	4593.18	971.26	2907.53	903.58	1995.74	67.68	911.79	101.47	19.67
متوسط معدل النمو السنوي	-	-	-	-	-	-	%33	%50	-	-

المصدر : من اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-5-121)

كمية الفجوة الغذائية للأسماك في العالم العربي(1997- 2015م)

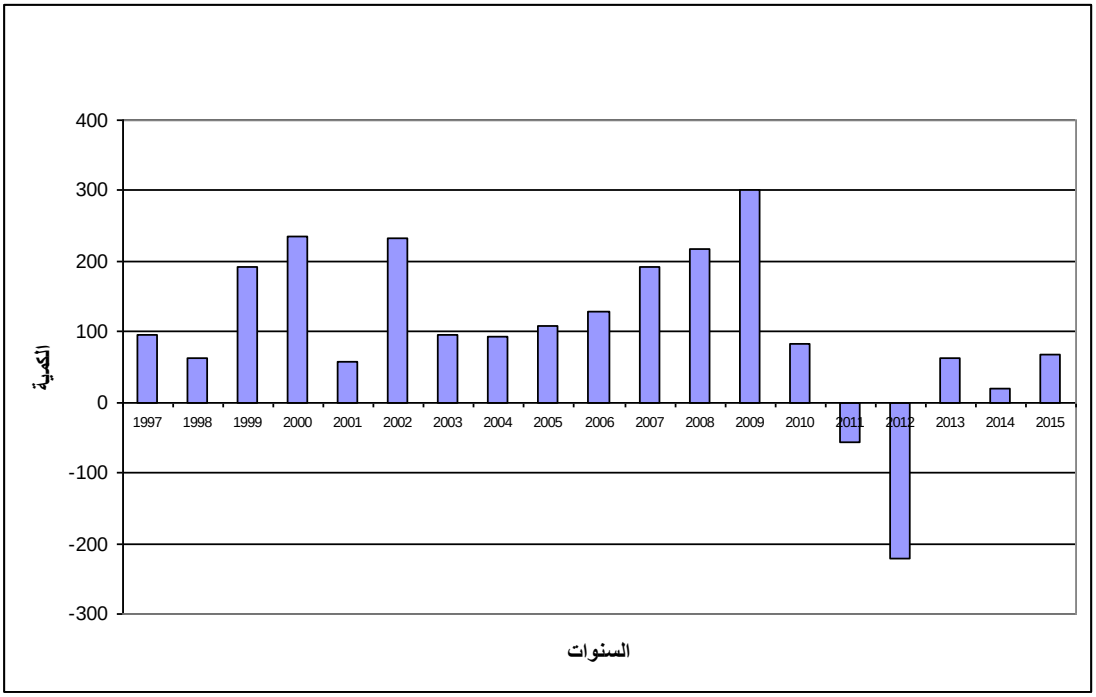

المصدر : من اعداد الداسة2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-5-125)

نلاحظ أن الأسماك من السلع الغذائية التي تمثل فائضا مهما في الدول العالم العربي ويتضح ذلك من خلال الجدول (4-5-125) والشكل (4-5-121) اذ بلغت كمية الفائض في عام 1997م (96.51) الف طن .وظلت تشكل فائضا مهما طيلة هذه الفترة حتى العام 2011م اذ بلغت كمية الفجوة الغذائية للأسماك حوالي (- 56.9) ألف طن وهو أدنى مستوى لها وفي عام 2012 سجلت أعلى مستوى لها وهو (- 222.3) ألف طن. ثم شكلت فائضا في الأعوام 2013 و2014 و2015 حيث بلغت (63.84) (19.93) (67.68) ألف طن على التوالي، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي للفجوة (33%) ويشير الاتجاه العام إلى التناقص المستمر في كمية الفجوة الغذائية للأسماك .

16- تقدير الفجوة الغذائية لبيض المائدة :

جدول (4-5-126)

الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي ونسبة الاعتماد على الخارج لبيض المائدة(1997-2015م)

الكمية : ألف طن القيمة : ألف دولار

البيان	الإنتاج	المتاح للاستهلاك	الصادرات		الواردات		الفجوة الغذائية		نسبة الاكتفاء الذاتي %	نسبة الاعتماد على الخارج %
السنة			كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة		
1997	829.74	856.57	19.08	21.41	45.91	57.15	26.83-	35.74-	96.86	5.35
1998	891.42	919.06	20.91	23.17	48.55	61.33	27.64-	38.16-	96.99	5.28
1999	945.48	982.00	15.88	18.91	52.40	66.56	36.52-	47.65-	96.28	5.33
2000	1073.47	1108.50	19.95	22.09	54.98	55.98	35.03-	33.89-	96.83	4.95
2001	1100.78	1127.38	18.17	20.40	44.77	46.33	26.6-	25.93-	97.64	3.97
2002	1376.34	1403.44	15.14	13.81	42.24	49.33	27.1-	35.52-	98.06	3.00
2003	1343.78	1361.05	19.27	27.92	36.54	42.32	17.27-	14.4-	98.73	2.68
2004	1397.15	1434.84	18.18	26.68	55.87	60.24	37.69-	33.56-	97.37	3.89
2005	1271.10	1325.18	23.86	30.45	77.94	87.63	54.08-	57.18-	95.92	5.88
2006	1294.16	1342.67	19.67	22.10	68.18	81.94	48.51-	59.84-	96.39	5.08
2007	1473.33	1494.51	48.98	51.76	70.76	156.39	21.18-	104.63-	98.58	4.73
2008	1487.42	1505.83	51.36	58.47	69.77	170.28	18.41-	111.81-	98.78	4.63
2009	1479.10	1608.27	38.68	72.26	167.85	335.24	129.17-	262.98-	91.97	10.43
2010	1508.71	1589.08	82.24	234.19	162.61	345.32	80.37-	111.13-	94.94	10.23
2011	1732.6	1776.5	89.8	193.2	133.8	249.1	43.9-	55.9-	97.53	7.53
2012	1799.07	1883.11	84.45	204.69	168.49	280.59	84.04-	75.9-	95.53	8.95
2013	1781.23	1833.61	99.62	214.49	152.00	310.39	52.38-	95.9-	97.14	8.28
2014	1713.99	1834.83	103.75	143.02	224.59	468.07	120.84-	295.05-	93.41	12.24
2015	1791.21	1907.52	61.74	123.90	178.06	396.71	116.31-	272.81-	93.90	9.33
متوسط معدل النمو السنوي	-	-	-	-	-	-	%42	%30	-	-

المصدر : من اعداد الدارسة2018م، بالاعتماد على الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-5-122)

كمية الفجوة الغذائية لبيض المائدة في العالم العربي(1997- 2015)

المصدر: اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-5-126)

من خلال الجدول (4-5-126) والشكل(4-5-122) نجد أن كمية الفجوة الغذائية لبيض المائدة في عام 1997م قد بلغت (- 26.83) ألف طن ثم ارتفعت عام 1998 م حيث بلغت (- 27.64) ألف طن ثم ظلت تتراوح بين الارتفاع والهبوط حتى بلغت أدنى مستوى لها في عام 2003 م حيث بلغت (- 17.27) ألف طن وظلت متذبذبة بين الصعود والهبوط حتى بلغت أعلى مستوى لها في عام 2009م اذ بلغت حوالي (-129.17) ألف طن ثم ظلت متذبذبة بعد ذلك بقية سنوات الدراسة، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي للفجوة الغذائية لبيض المائدة (42%) ويشير الاتجاه العام لكمية الفجوة الغذائية لبيض المائدة في العالم العربي للتزايد لا التناقص.

17- تقدير الفجوة الغذائية للألبان ومشتقاتها :

جدول (4-5-127)

الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي ونسبة الاعتماد على الخارج للألبان ومنتجاتها(1997-2015م)

الكمية: ألف طن القيمة: ألف دولار أمريكي

البيان	الانتاج	المتاح للاستهلاك	الصادرات		الواردات		الفجوة الغذائية		نسبة الاكتفاء الذاتي %	نسبة الاعتماد على الخارج %
السنة			كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة		
1997	17784.23	25147.33	818.00	178.18	7979.10	2227.69	7,363.10-	2,049.51-	70.72	31.73
1998	18654.64	26054.88	573.48	155.11	7973.72	2250.76	7,400.24-	2,095.65-	71.60	30.60
1999	19466.19	26853.47	434.44	101.13	7821.72	2158.82	7,387.28-	2,057.69-	72.49	29.12
2000	18957.37	26530.80	574.67	199.53	8148.10	2113.64	7,573.43-	1,914.11-	71.45	30.71
2001	19809.91	27891.98	532.18	255.26	8614.25	2255.52	8,082.07-	2,000.26-	71.02	24.43
2002	20683.53	30233.18	652.28	242.86	10201.93	2377.41	9,549.65-	2,134.55-	68.41	33.74
2003	21675.10	31000.43	890.23	302.80	10215.56	2513.43	9,325.33-	2,210.63-	69.92	32.95
2004	22166.21	31521.17	1038.43	344.31	10393.393	2947.62	9,354.96-	2,603.31-	70.32	32.97
2005	24096.90	33744.41	1480.45	397.42	1127.96	3253.69	9,647.51-	2,856.27-	71.41	30.34
2006	24332.05	34303.14	1906.86	519.30	11877.96	3533.72	9,971.09-	3,014.42-	70.93	34.63
2007	24597.29	35838.03	1580.20	579.84	12820.94	4780.12	1,240.74-	4,200.28-	68.63	35.77
2008	25186.63	35929.83	2315.53	1009.65	13058.73	5444.53	10,743.2-	4,434.88-	70.10	36.34
2009	26165.02	35183.48	3436.07	1503.61	12454.53	5117.62	9,018.46-	3,614.01-	74.37	30.54
2010	26020.35	32141.56	4985.41	2010.79	11106.62	5513.31	6,121.21-	3,502.52-	80.96	34.55
2011	26291	35640	3343	1079	12693	5834	9,350.00-	4,755-	73.8	35.61
2012	26077.54	32677.90	4341.94	4624.53	10942.30	5912.10	6,600.36-	1,287.57-	79.80	33.48
2013	26332.53	31710.99	4312.53	4745.51	9690.99	5874.98	5,378.46-	1,129.47-	83	30.56
2014	27001.96	37408.88	3042.08	2598.65	13449.00	7903.89	4,033.88-	2,056.39-	72.18	35.95
2015	27099.60	37824.08	2655.68	2142.51	13380.15	7340.60	6,895.02-	3,341.97-	71.65	35.37
متوسط معدل النمو السنوي	-	-	-	-	-	-	%40	%9	-	-

المصدر : من اعداد الدارسة2018م، بالاعتماد على الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

شكل (4-5-123)

كمية الفجوة الغذائية للألبان ومشتقاتها في العالم العربي(1997- 2015م)

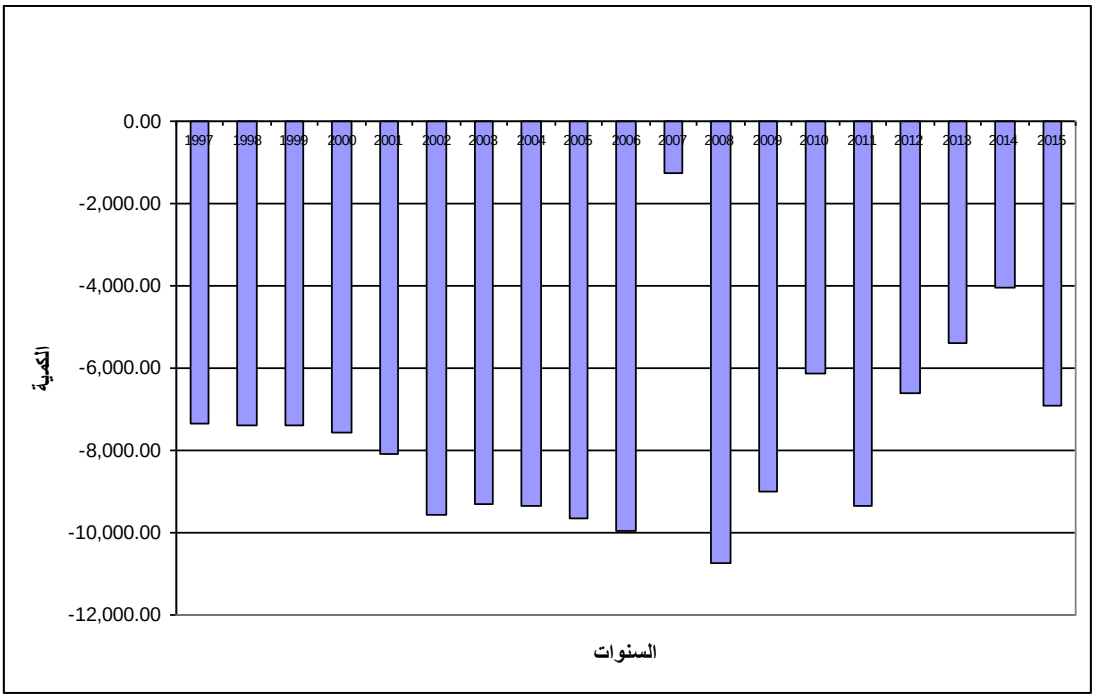

المصدر : من اعداد الدارسة2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-5-127)

من خلال الجدول (4-5-127) والشكل(4-5-123) نلاحظ ان كمية الفجوة الغذائية للألبان في العام 1997م قد بلغت (- 7,363.10) ألف طن ثم ارتفعت في عام 1998م حيث بلغت حوالي (-7,400.24) ألف طن. وظلت متذبذبة بين الارتفاع والهبوط حتى بلغت أدنى مستوى لها في عام2007 حيث بلغت (-1,240.74). وبلغت أعلى مستوى لها في عام 2008 وهو حوالي (-10,743.2) ألف طن. ثم ظلت بعد ذلك متذبذبة بقية سنوات الدراسة، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لكمية الفجوة الغذائية للألبان ومنتجاتها (40%) ويشير الاتجاه العام لكمية الفجوة للتزايد لا التناقص.

4-3-2 قيمة الفجوة الغذائية للسلع الغذائية في العالم العربي خلال الفترة 1997-2015م:

1-قيمة الفجوة الغذائية للحبوب:

شكل (4-3-124) قيمة الفجوة الغذائية لمجموعة الحبوب في العالم العربي(1997-2015م)

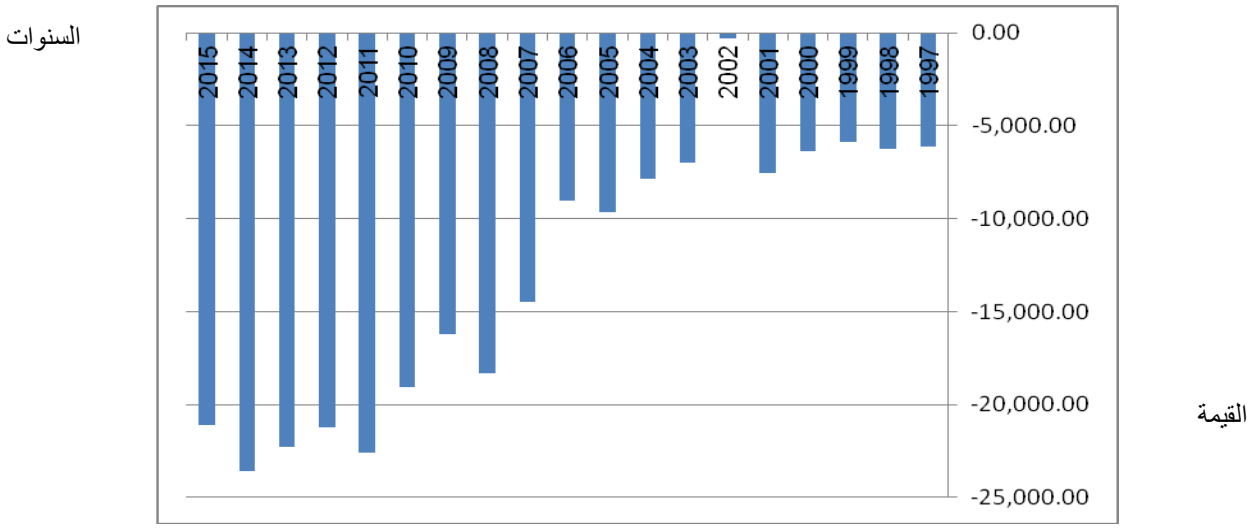

المصدر:اعداد الدارسة 2018، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-3-109)

بلغت قيمة الفجوة الغذائية للحبوب في الدول العربية أدنى مستوياتها في عام 2002 حيث بلغت حوالي (322.12) ألف دولار أمريكي بينما بلغت أعلى مستوى لها في عام2014م حيث بلغت (23,610.00) ألف دولار أمريكي، وبلغ متوط معدل النمو السنوي (119%) ويشير الاتجاه العام إلى التزايد في قيمة جملة الحبوب. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4-3-109) والشكل (4-3-124)

2-قيمة الفجوة الغذائية للقمح والدقيق :

شكل (4-3-125) قيمة الفجوة الغذائية للقمح والدقيق في العالم العربي (1997-2015م)

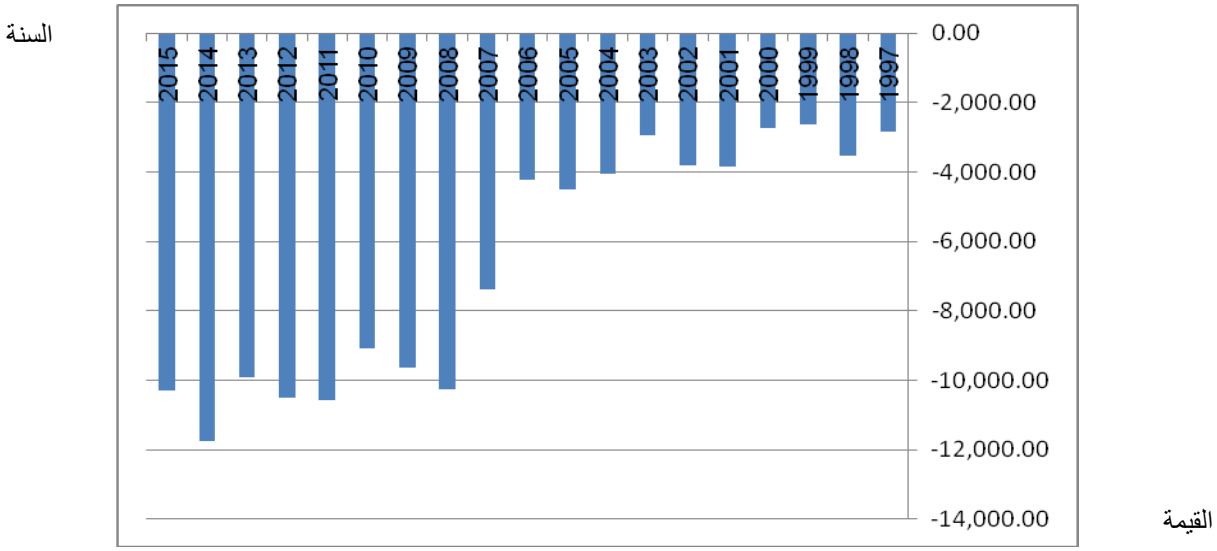

المصدر :اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-3-110)

بلغت قيمة الفجوة الغذائية للقمح والدقيق أدنى مستوى لها في عام 1999م حيث بلغت حوالي (-2,625.45) ألف دولار أمريكي وأعلى مستوى لها في عام 2014م حيث بلغت (-11,739.54) ألف دولار أمريكي طيلة فترة الدراسة، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (10%) ويشير الاتجاه العام إلى التزايد المستمر في قيمة الفجوة الغذائية للقمح والدقيق في الدول العربية. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول(4-3-110) والشكل (4-3- 125).

3- قيمة الفجوة الغذائية للذرة الشامية :

شكل (4-3-126)

قيمة الفجوة الغذائية للذرة الشامية في العالم العربي (1997-2015م)

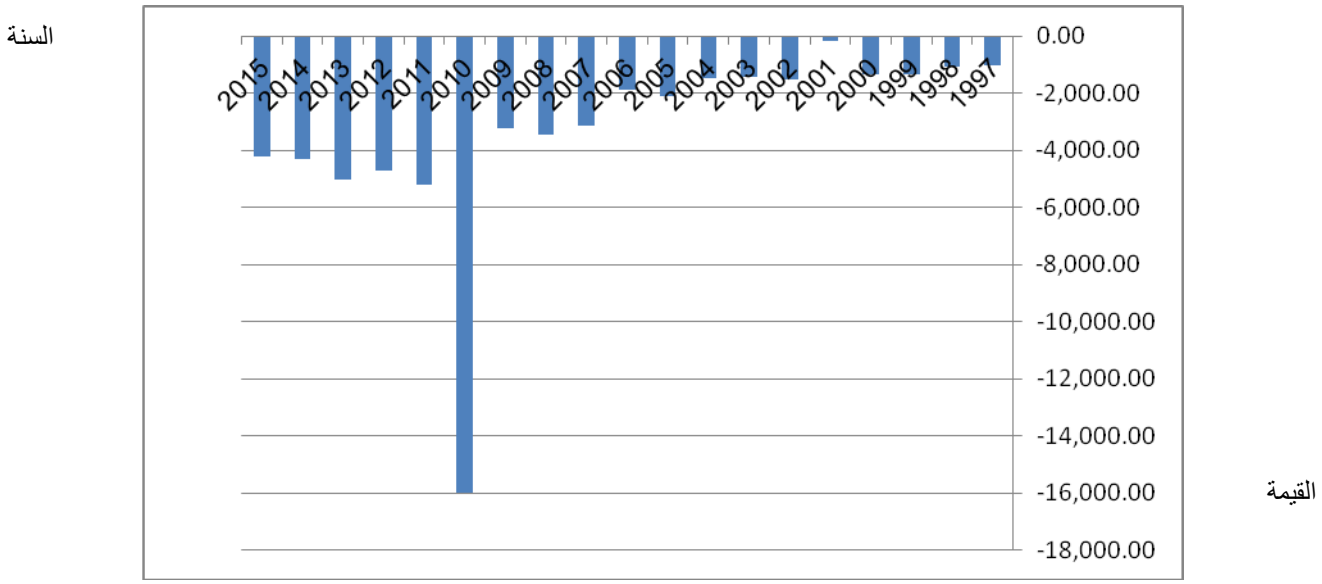

المصدر: اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-3-111)

بلغت قيمة الفجوة الغذائية للذرة الشامية في عام 1997م حوالي (1,009.18) ألف دولار أمريكي، وبلغت أدنى مستوياتها في عام 2001م حيث بلغت حوالي(-186.85) ألف دولارأمريكي وأعلى مستوى لها في عام 2010م حيث بلغت(-15,971.35) ألف دولار أمريكي، وبلغ متوسط معدل نمو قيمة الفجوة الغذائية للذرة الشامية في الدول العربية خلال فترة الدراسة (59%) ويشير الاتجاه العام إلى التزايد في قيمة الفجوة الغذائية للذرة الشامية. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4-3-111) والشكل (4-3-126).

4-قيمة الفجوة الغذائية للأرز (1997-2015م):

شكل (4-3-127)

قيمة الفجوة الغذائية للأرز في العالم العربي (1997-2015م)

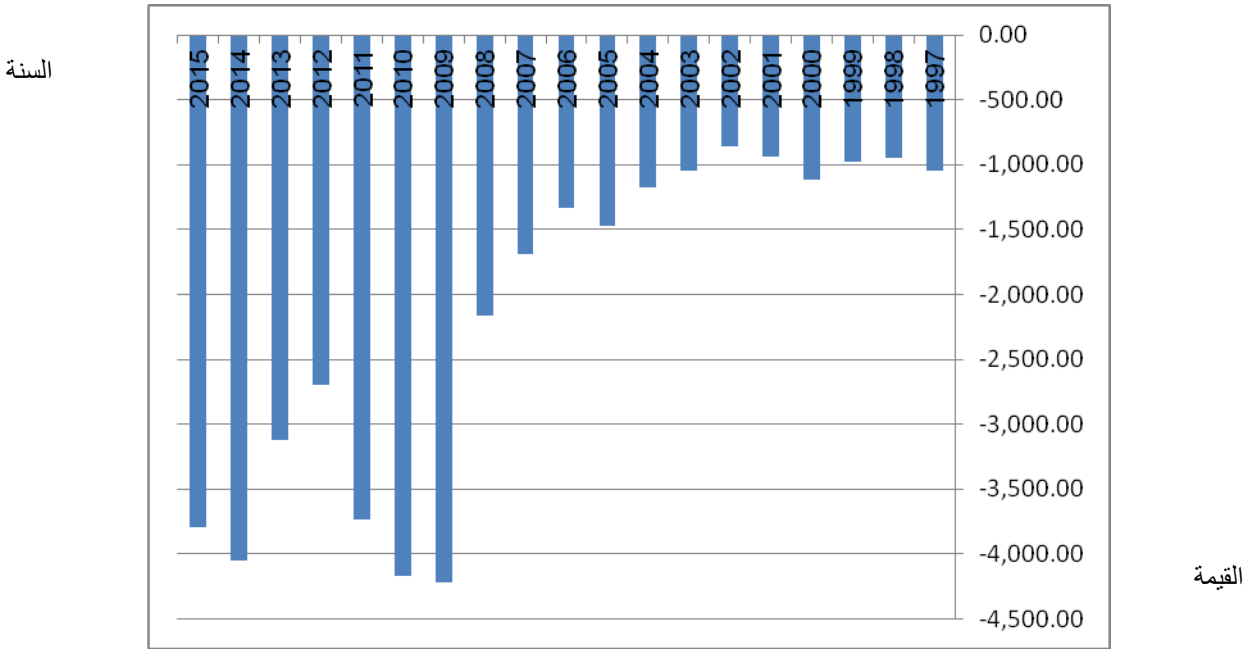

المصدر: اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-3-112)

بلغت قيمة الفجوة الغذائية للارز في عام 1997م حوالي(-1,045.45) ألف دولار أمريكي. وبلغت أدني مستوى لها في عام 2002م حيث بلغت (-859.07) ألف دولار أمريكي. وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لقيمة الفجوة الغذائية للأرز (10%) ويشير الاتجاه العام إلى التزايد المستمر في قيمة الفجوة الغذائية للأرز في العالم العربي. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4-3-112) والشكل (4-3-106).

5- قيمة الفجوة الغذائية للشعير (1997-2015م):

شكل (4-3-128)

قيمة الفجوة الغذائية للشعير في العالم العربي (1997-2015م)

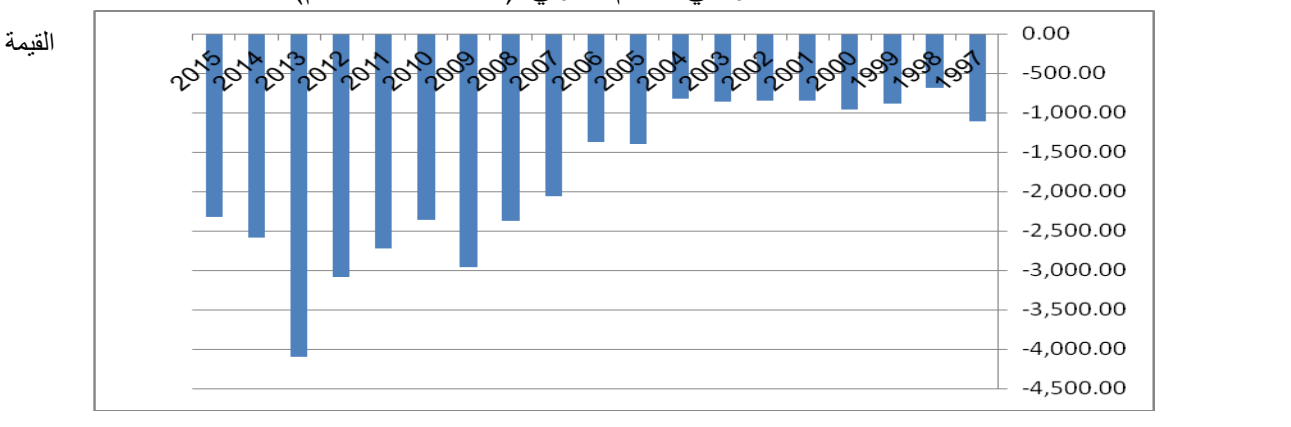

المصدر: اعداد الدارسة2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-3- 113)

بلغت قيمة الفجوة الغذائية للشعير في عام 1997م حوالي (-1,113.52) ألف دولار أمريكي وبلغت أدنى مستولها في عام 1998م حيث بلغت (684.56)ألف دولار أمريكي وأعلى مستوى لها في عام 2013م حيث بلغت (-4,094.3) ألف دولار أمريكي وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (8%) ويشير الاتجاه العام إلى التزايد لا التناقص في قيمة الفجوة الغذائية للشعير في الدول العربية . ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4-3-113) والشكل (4-3-128).

6- قيمة الفجوة الغذائية للبطاطس (1997-2015م):

شكل (4-3-129)

قيمة الفجوة الغذائية للبطاطس في العالم العربي(1997-2015م)

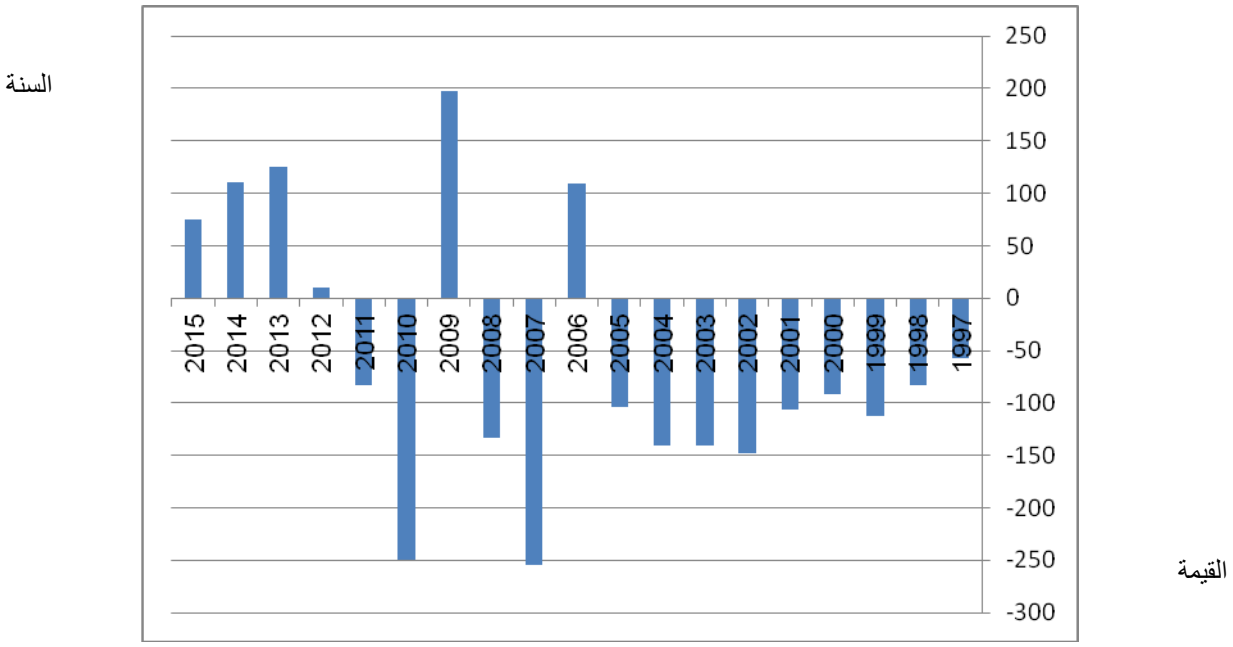

المصدر : اعداد الدراسة 2018، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-3-114)

أما بالنسبة للبطاطس فتعتبر من السلع الغذائية التي حقق فيها العالم العربي فائضا تصديريا في بعض سنوات الدراسة، حيث سجلت في عام 2009م فائضا بقيمة بلغت حوالي(196.94) ألف دولار أمريكي بينما بلغت قيمة الفجوة الغذائية أدنى مستوى لها في عام 1997 حيث بلغت (-57.13) ألف دولار أمريكي، وبلغت أعلى مستوى لها في عام 2010م حيث بلغت حوالي (-249.29) ألف دولار أمريكي، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (-26%) حيث يشير الاتجاه العام إلى التناقص في قيمة الفجوة الغذائية في العالم العربي. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4-3-114) والشكل (4-3-129).

7- قيمة الفجوة الغذائية للبقوليات (1997-2015م):

شكل (4-3-130)

قيمة الفجوة الغذائية للبقوليات في العالم العربي(1997-2015م)

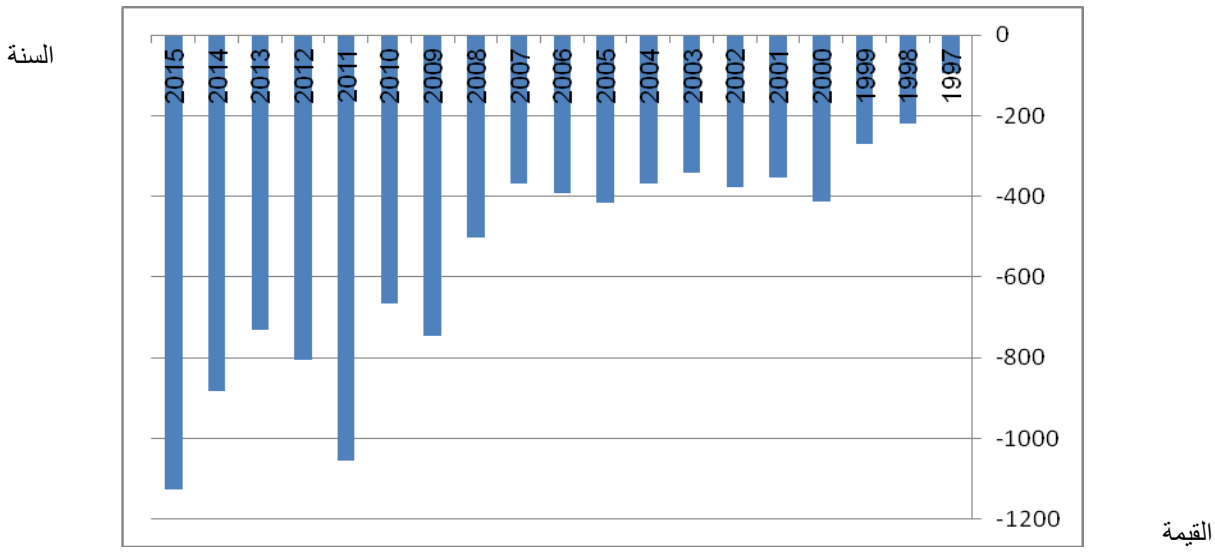

المصدر: اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-3-115)

بالنسبة للبقوليات فقد بلغت قيمة الفجوة الغذائية في عام 1997م (- 94.14) ألف دولار أمريكي وهوأدنى مستوى لها، بينما بلغت أعلى مستوياتها في عام 2015م حيث بلغت حوالي (- 1,126.9) ألف دولار أمريكي وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (19%) حيث يشير الاتجاه العام إلى التزايد في قيمة الفجوة الغذائية للبقوليات في العالم العربي. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4-3-115) والشكل (4-3-130)

8- قيمة الفجوة الغذائية للخضر (1997-2015م)

شكل (4-3-131)

قيمة الفجوة الغذائية للخضر في العالم العربي (1997-2015م)

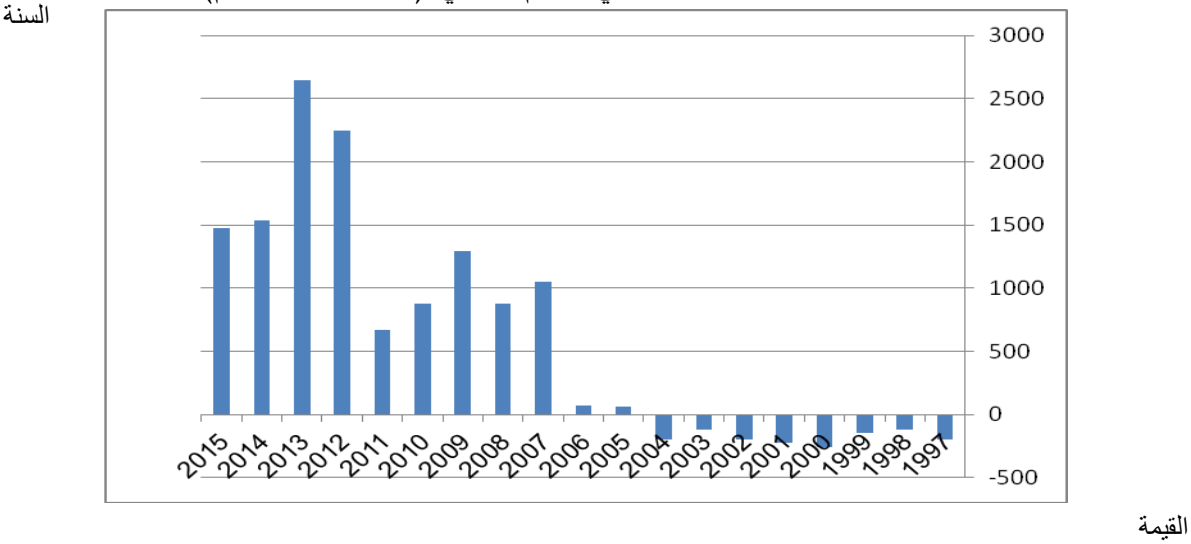

المصدر: اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-3-116)

أما بالنسبة للخضر فقد سجلت قيمة الفجوة الغذائية في عام 1997م (-200.6) ألف دولار أمريكى. وبلغت أدنى مستوى لها في عام2003م(-117.38) ألف دولار أمريكي وبلغت أعلى مستوى لها في عام 2001م حيث بلغت (-222.29) ألف دولار أمريكي، بينما ظلت قيمة الخضر تسجل فائضا منذ العام 2005م وحتى العام 2015، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لقيمة الفجوة الغذائية للخضر (84%) حيث يشير الاتجاه العام إلى التناقص لا التزايد. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4-3-116) والشكل (4-3-131).

9-قيمة الفجوة الغذائية للفاكهة في (1997-2015م)

شكل (4-3-132)

قيمة الفجوة الغذائية للفاكهة في العالم العربي(1997-2015)

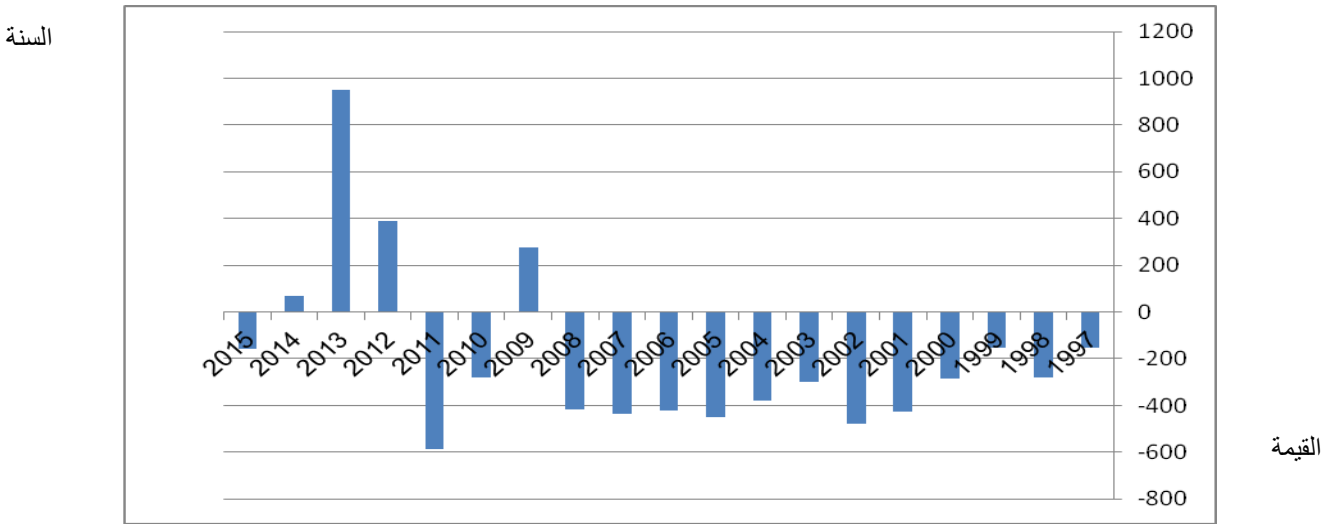

المصدر: اعداد الدراسة 2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-3-117)

أما بالنسبة للفاكهه فهي تعتبر أيضا من السلع ذات الفوائض التصديرية المهمة في الوطن العربي . حيث سجلت فوائض تصديرية في بعض سنوات الدراسة ففي عام 2013م سجلت الفاكهه فائضا بلغ (950.2) ألف دولار أمريكي بينما بلغت قيمة الفجوة الغذائية أعلى مستوى لها في عام 2011م حيث بلغت (-547.4) ألف دولار أمريكي وأدنى مستوى لها في عام 1999م حيث بلغت (-154.14) ألف دولار أمريكي وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (-28%) حيث يشير الاتجاه العام إلى التناقص في قيمة الفجوة الغذائية. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4-3-117) والشكل (4-3-132).

10- قيمة الفجوة الغذائية للسكر-مكرر (1997-2015م):

شكل (4-3-133)

قيمة الفجوة الغذائية للسكر- (مكرر) في العالم العربي (1997-2015م)

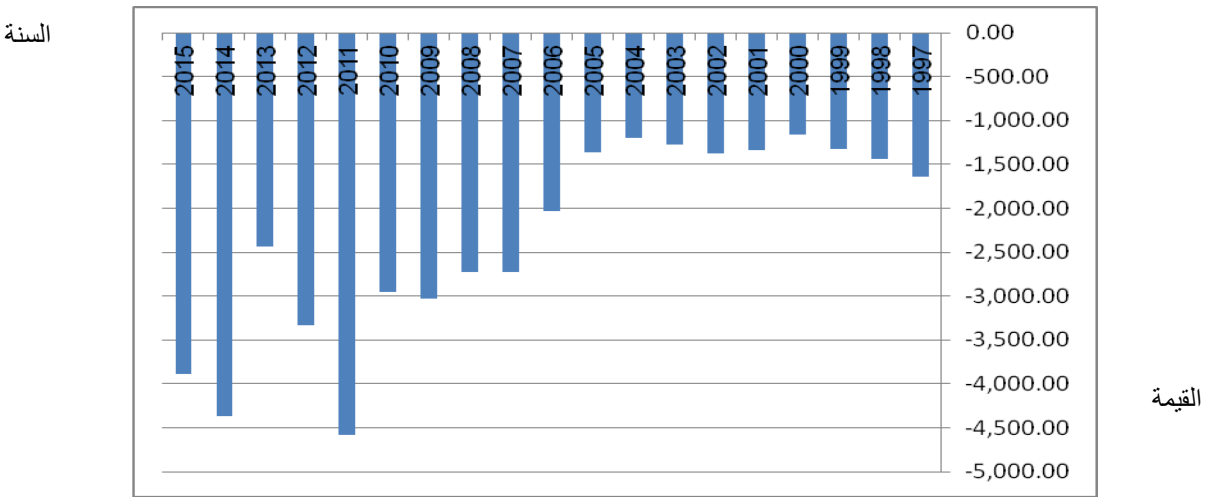

المصدر: اعداد الدارسة2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-3-118)

أما بالنسبة للسكر فقد سجل عجزا في كل سنوات الدراسة إذ بلغت قيمة الفجوة الغذائية للسكر أدنى مستوى لها في عام 2000م حيث بلغت (-1,163.36) ألف دولار أمريكي وبلغت أعلى مستوى لها في عام 2011م حيث بلغت حوالي (-4,584.5) ألف دولار أمريكي، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (8%) حيث الاتجاه العام إلى التزايد المستمر في قيمة الفجوة الغذائية للسكر. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4-3-118) والشكل (4-3-133).

11- قيمة الفجوة الغذائية للزيوت والشحوم (1997-2015م):

شكل(4-3-134)

قيمة الفجوة الغذائية للزيوت والشحوم في العالم العربي (1997-2015م)

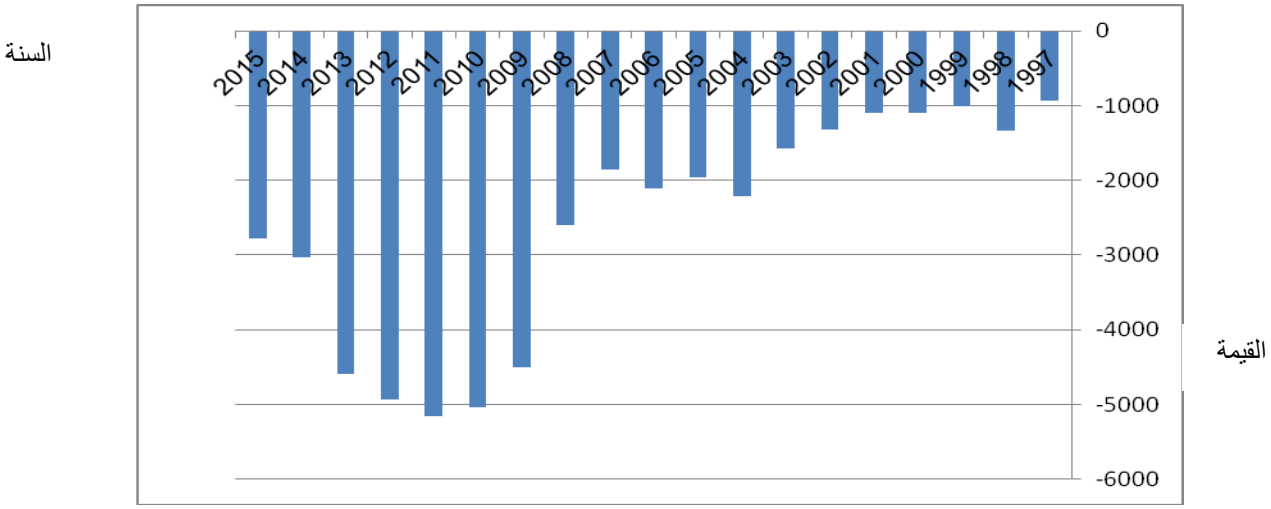

المصدر : اعداد الدارسة2018، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-3-119)

بلغت قيمة الفجوة الغذائية للزيوت والشحوم أدنى مستوى لها في عام 1997م حيث بلغت (- 928.38) ألف دولار أمريكي وأعلى مستوى لها في عام 2011م حيث بلغت حوالي (- 5,160.07) ألف دولار أمريكي، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (15%) حيث يشير الاتجاه العام إلى التزايد في قيمة الفجوة الغذائية للزيوت والشحوم في الدول العربية. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4-3-119) والشكل (4-3-134).

12-قيمة الفجوة الغذائية للحوم (1997-2015م)

شكل (4-3-135)

قيمة الفجوة الغذائية لجملة اللحوم في العالم العربي(1997-2015م)

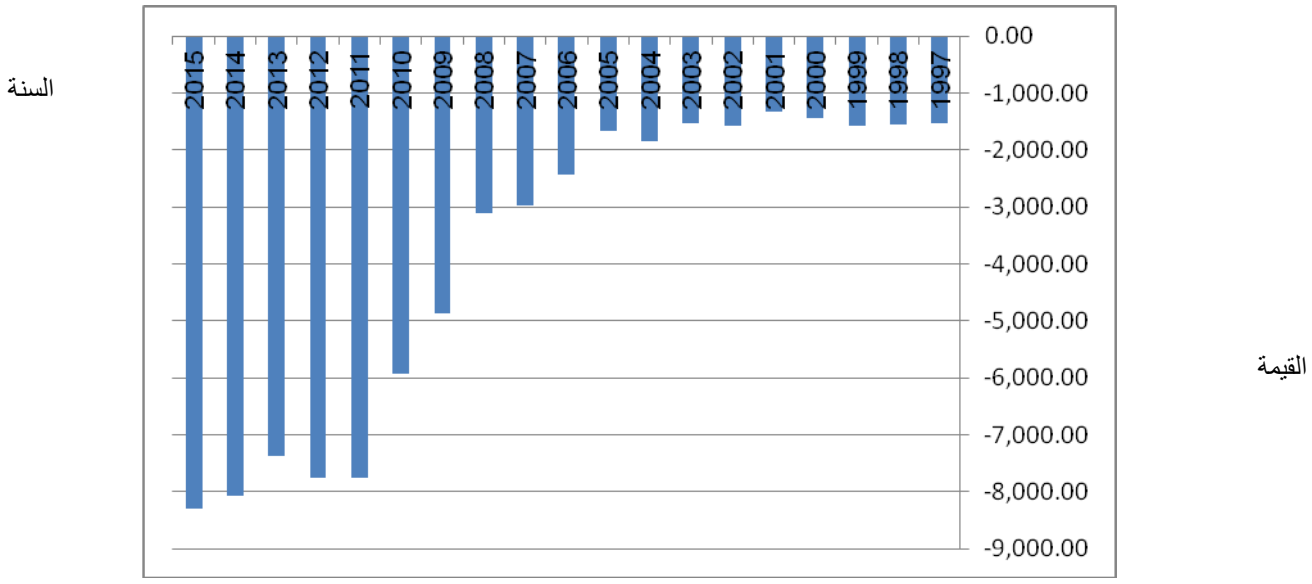

المصدر: اعداد الدراسة2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-3-120)

بالنسبة لجملة اللحوم فقد بلغت قيمة الفجوة الغذائية لها أدنى مستوياتها في عام 2001حيث بلغت حوالي (- 1,334.1) ألف دولار أمريكي وأعلى مستوى لها في عام 2015 حيث بلغت حوالي (- 8,301.78) ألف دولار أمريكي، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي للفجوة الغذائية لجملة اللحوم في الدول العربية(11%) ويشير الاتجاه العام إلى التزايد في قيمة الفجوة الغذائية في الدول العربية بالنسبة لجملة اللحوم. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4-3-120) والشكل (4-3-135)

13-قيمة الفجوة الغذائية للحوم الحمراء (1997-2015م):

شكل (4-3-136)

قيمة الفجوة الغذائية للحوم الحمراء في العالم العربي (1997-2015م)

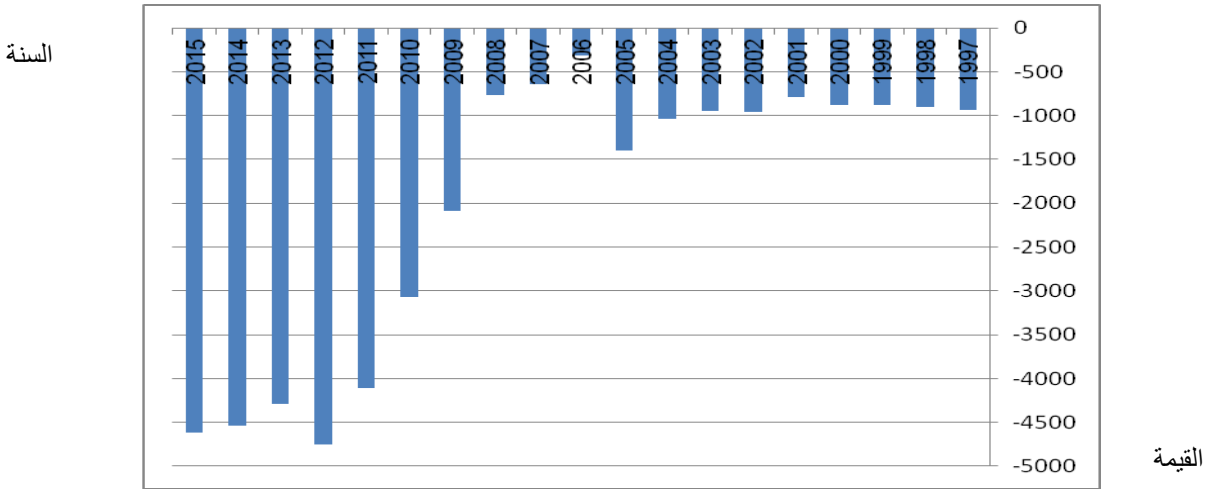

المصدر: اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-3-121)

وبلغت قيمة الفجوة الغذائية للحوم الحمراء في عام 1997م (-934.21) ألف دولار أمريكي. وبلغت أدنى مستوى لها في عام 2006م (-316.16) ألف دولار أمريكي وأعلى مستوى لها في عام 2012 حيث بلغت حوالي (-4,751.16) ألف دولار أمريكي، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي(20%) ويشير الاتجاه العام إلى التزايد في قيمة الفجوة الغذائية للحوم الحمراء في الدول العربية. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4-3-121) والشكل (4-3-136).

14- قيمة الفجوة الغذائية للحوم البيضاء (1997-2015م):

شكل (4-3-137)

قيمة الفجوة الغذائية للحوم البيضاء في العالم العربي (1997-2015)

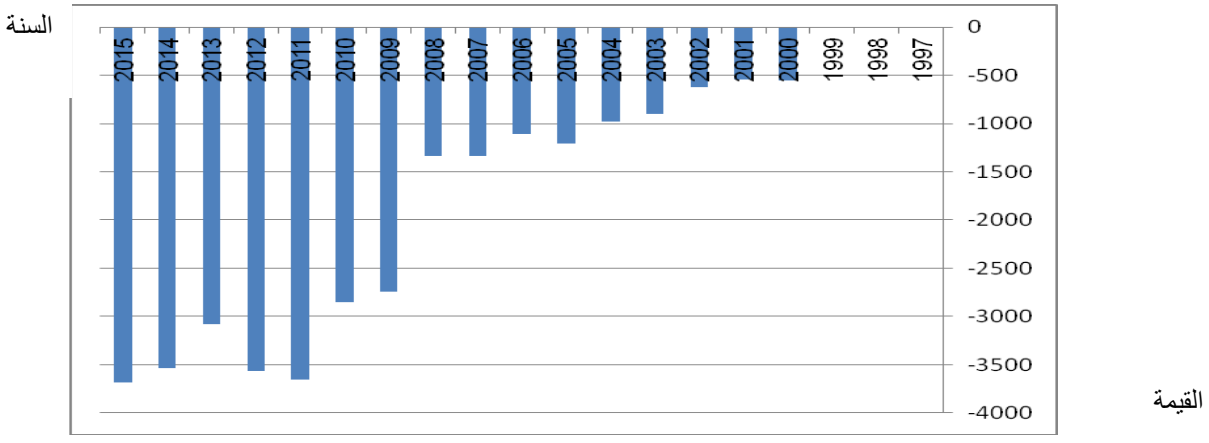

المصدر : اعداد الدارسة2018، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-3-119)

أما بالنسبة للحوم البيضاء فقد بلغت في عام 1997م (-5.42) ألف دولار أمريكي ، وبلغت قيمة الفجوة الغذائية لها أدنى مستوى في عام 1999م حيث بلغت حوالي (- 2.08) ألف دولار أمريكي وأعلى مستوى لها في عام 2015 حيث بلغت حوالي (- 3,680.45) ألف دولار أمريكي. وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (11%) ويشير الاتجاه العام إلى التزايد في قيمة الفجوة الغذائية. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4-3-122) والشكل (4-3-137)

15- قيمة الفجوة الغذائية للأسماك (1997-2015م):

شكل (4-3-138)

قيمة الفجوة الغذائية للأسماك في العالم العربي(1997-2015م)

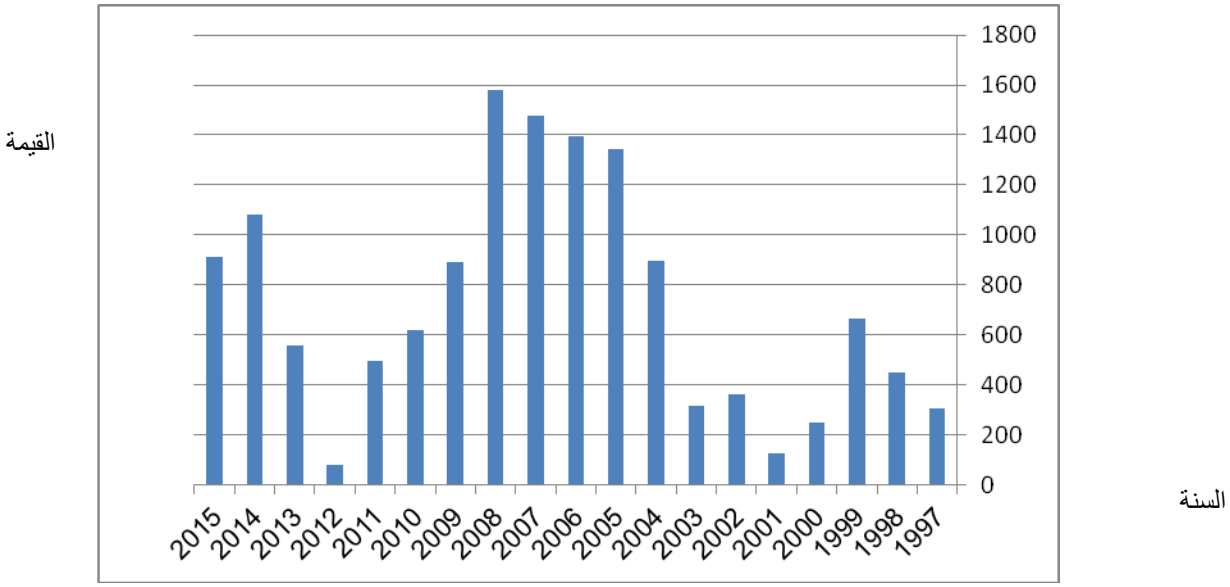

المصدر: اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-3-123)

بالنسبة للأسماك فقد سجلت فائضا مستمرا طيلة فترة الدراسة، ففي عام 1997م سجلت فائضا بلغ (306.31)ألف دولار أمريكي، وبلغ أدنى مستوى له في عام 2012 إذبلغ (82.2)ألف دولار أمريكي وأعلى مستوى له في عام 2008 حيث بلغ (1,578.53) ألف دولار أمريكي، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (50%) حيث يشير الاتجاه العام للتناقص المستمر في قيمة الفجوة الغذائية للأسماك في الدول العربية. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4-3-123) والشكل (4-3-138).

16- قيمة الفجوة الغذائية لبيض المائدة (1997- 2015م) :

شكل (4-3-139)

قيمة الفجوة الغذائية لبيض المائدة في العالم العربي(1997- 2015م)

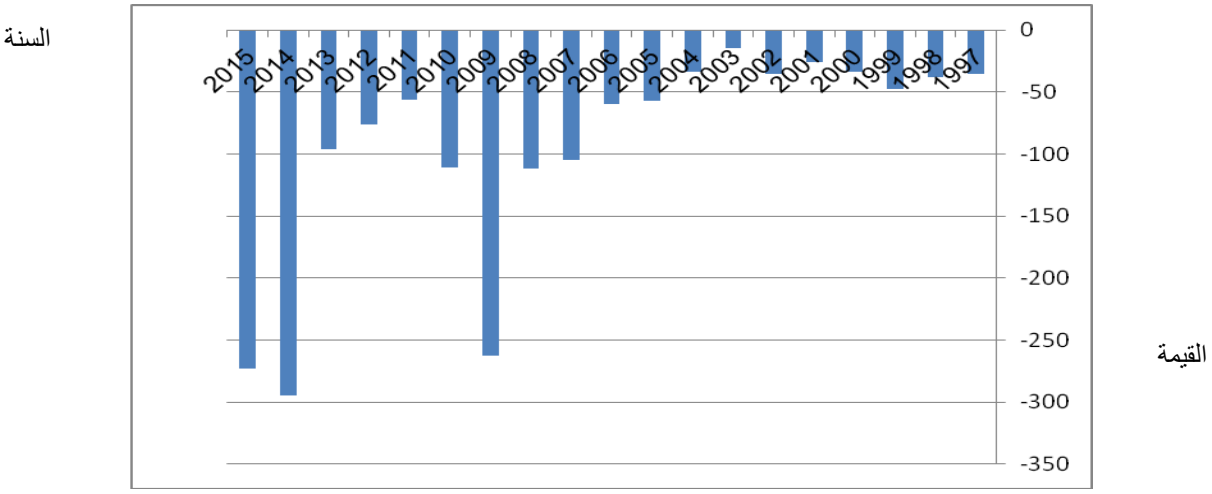

المصدر : اعداد الدارسة2018، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-3-124)

بلغت قيمة الفجوة الغذائية لبيض المائدة في عام 1997م(-35.74) ألف دولار أمريكي، بينما سجلت أدنى مستوى لها في عام 2003 حيث بلغت (-14.4) ألف دولار أمريكي وأعلى مستوى لها في عام2014م حيث بلغت (-295.05) ألف دولار أمريكي. وبلغ متوسط معدل النمو السنوي للفجوة الغذائية لبيض المائدة (30%) ويشير الاتجاه العام إلى التزايد في قيمة الفجوة الغذائية لبيض المائدة في الدول العربية. ويمكن ملاحظة ذلك خلال الجدول (4-3-124) والشكل (4-3-139)

17- قيمة الفجوة الغذائية للألبان ومشتقاتها (1997- 2015م):

شكل (4-3-140)

الفجوة الغذائية للألبان ومشتقاتها في العالم العربي (1997- 2015م)

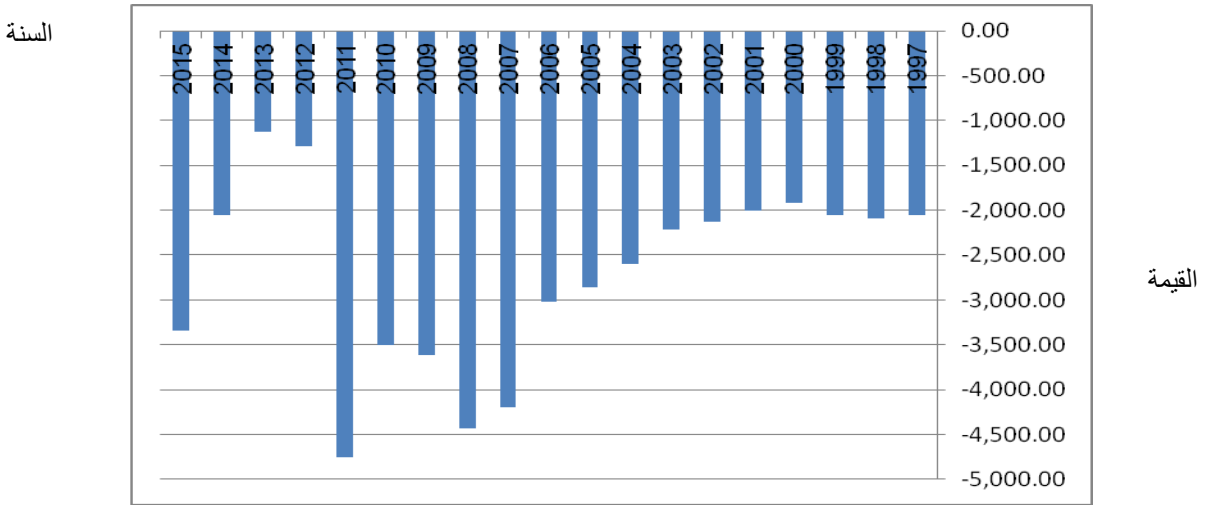

المصدر : اعداد الدارسة2018، بالاعتماد على بيانات الجدول (4-3-125)

بلغت قيمة الفجوة الغذائية للألبان ومشتقاتها في عام 1997م(- 2,049.51) ألف دولار أمريكي وبلغت أدنى مستوى لها في عام 2013م حيث بلغت (- 1,129.47) ألف دولار أمريكي وأعلى مستوى لها في عام 2008م حيث بلغت حوالي (-4,434.88) ألف دولار أمريكي.وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (9%) حيث يشير الاتجاه العام إلى التزايد لا التناقص. جدول (4-3-125) شكل(4-3-140).

جدول (4-3-128)

حجم الفجوة الغذائية الكلية في العالم العربي

المادة / السنة	جملة الحبوب	القمح والدقيق	الذره الشاميه	الارز	الشعير	البطاطس	جملة البقوليات	جملة الخضر	جملة الفاكهه	السكر (مكرر)	الزيوت والشحوم	جملة اللحوم	لحوم حمراء	لحوم بيضاء	الأسماك	البيض	الالبان ومنتجاتها	اجمالي الفجوة
1997	32,009.49-	15,793.05-	6,591.51-	2,114.83-	6,865.23-	87.52-	388.47-	542.65-	903.45-	5,767.99-	1,694.36-	927.13-	523.54-	403.59-	96.51	26.83-	7,363.1-	79909.23-
1998	35,155.37-	20,236.43-	7,622.89-	1,686.83-	5,503.65-	78.64-	405.45-	566.38-	775.08-	4,848.04-	1,934.39-	993.31-	497.66-	495.65-	61.76	27.64-	7,400.24-	86167.89-
1999	39,946.75-	17,959.53-	11,534.73-	1,826.48-	8,648.99-	9.24-	487.98-	603.25-	408.52-	4,301-	2,089.59-	1,019.8-	484.25-	535.55-	191.46	36.52-	7,387.28-	166077.12-
2000	41,883.61-	18,557.07-	11,227.75-	2,907-	8,460.04	113.16-	763.29-	291.66-	709.23-	4,065.39-	2,086.35-	965.82-	494.28-	471.57-	235.4	7,573.43-	7,573.43-	88987.6-
2001	41,268.99-	19,545.15-	10,665.13-	1,678.96-	7,649.3-	146.59-	810.08-	383.64-	919.33-	4,475.88-	2.309.52-	888.34-	430-	458.34-	58.02	8,082.07-	8,081.27-	178882-
2002	49,755.21-	26,018.87-	12,359.47-	2,149.13-	7,140.71-	181.18-	934.46-	143.74-	1,100.53-	5,467.85-	2,529.42-	1,169.56-	511.72-	657.84-	231.87	9,549.65-	9,549.65-	106869.6-
2003	44,718.37-	19,606.39-	10,691.53-	2,198.39-	5,733.63-	80-	861.73-	247.29-	982.12-	5,226.34-	2,797.23-	1,422.39-	556.62-	865.77-	94.64	9,325.33-	9,325.33-	112540.82-
2004	42,244.64-	20,689.4-	9,258.49-	2,429.41-	6,116.11-	76.6	849.78-	415.83-	1,413.74-	4,871.63-	3,439.44-	1,475.65-	549.95-	925.7-	94	9,354.96-	9,354.96-	111215.09-
2005	53,154.38-	25,641.07-	14,327.36-	2,749.01-	9,510.88-	61.72	1,015.81-	39.88	1,163.72-	4,465.55-	3,729.7-	1,674.05-	698.99-	975.06-	107.27	9,647.51-	9,412.36-	223755.91-
2006	48,159.97-	22,645.51-	12,630.78-	2,473.88-	9,322.96-	108.95	1,005.22-	147.71-	1,033.71-	5,483.46-	4,092.38-	1,595.01-	707.12-	887.89-	12894	9,971.09-	9,971.09-	115118.83-
2007	53,860.78-	25,938.75-	14,572.39-	2,637.17-	10,183.2-	139.43-	711.44-	1,172.72	708.72-	7,276.64-	2,674.6-	1,640.54-	696.11-	944.43-	191.85	11,240.74-	11,240.74-	141094.12-
2008	56.146.09-	28,501.28-	14,038.81-	2,675.25-	10,971.2-	166.7	892.05-	936.11	565.14-	7,064.86-	3,070.69-	1,643.65-	713.64-	930.19-	217.47	10,743.2-	9,048.39-	256212.95-
2009	56,783.78-	27,831.77-	12,344.51-	4,151.44-	10,784.7-	92.74-	969.11-	1,693.78	75.59	7,230.46-	3,627.79-	2,195.57-	645.52-	1,550.32-	300.61	9,018.46-	9,018.46-	142165.67-
2010	62,982.52-	32,279.55-	15,971.35-	4,033.83-	9,099.33-	177.26-	857.31-	1,248.45	752.62-	5,766.22-	3,669.45-	2,495.53-	964.39-	1,531.14-	82.65	6,121.21-	6,121.21-	149481.82-
2011	65,471.2-	33,658-	17,499.9-	4,110-	9,212.1-	370.7	1,360.6-	472.7	1,213.9-	7,466.9-	3,335.4-	2,962-	1,146.1-	1,815.2-	57.0-	9,349-	9,349-	291647.49-
2012	60,850.68-	29,737.59-	15.139.67-	4,036.28-	11,305.3-	610.38	918.65-	3,542.08	1,281.48	5,435.28-	3,928.92-	5,303.26	1,322.82-	1,897.05-	222.3-	6,600.36-	6,600.36-	31,530.18-
2013	57,033.47-	25,577.68-	13,872.63-	3,728.56-	14,055.5-	721.43	747.19-	4,448.9	2,268.07	5,933.22-	4,076.86-	2,746.93-	1,214.62-	1,532.31-	63.84	5,378.46-	29.077.47-	126382.22-
2014	71,035.34-	42,938.34-	16,664.91-	5,396.99-	11,902.8-	146.57-	1,067.37-	1,403.88	250.94-	7,192.44-	4,037.4-	2,679.52-	984.43-	1,695.1-	19.93	10,406.92-	10,406.92-	57,912.40-
2015	37,954.42	41,232.48-	19,627.29-	4,346.49-	10,592.4-	171.14-	1,180.25-	1,060.1	698.36-	419.34'7-	3,221.7-	3,227.66-	1,344.31-	1,883.35-	67.68	10,724.48-	10,724.48-	31,058.30-

المصدر : من اعداد الدارسة 2018م، بالاعتماد على بيانات الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق.

شكل(4-3-141) الفجوة الغذائية الكلية في العالم العربي

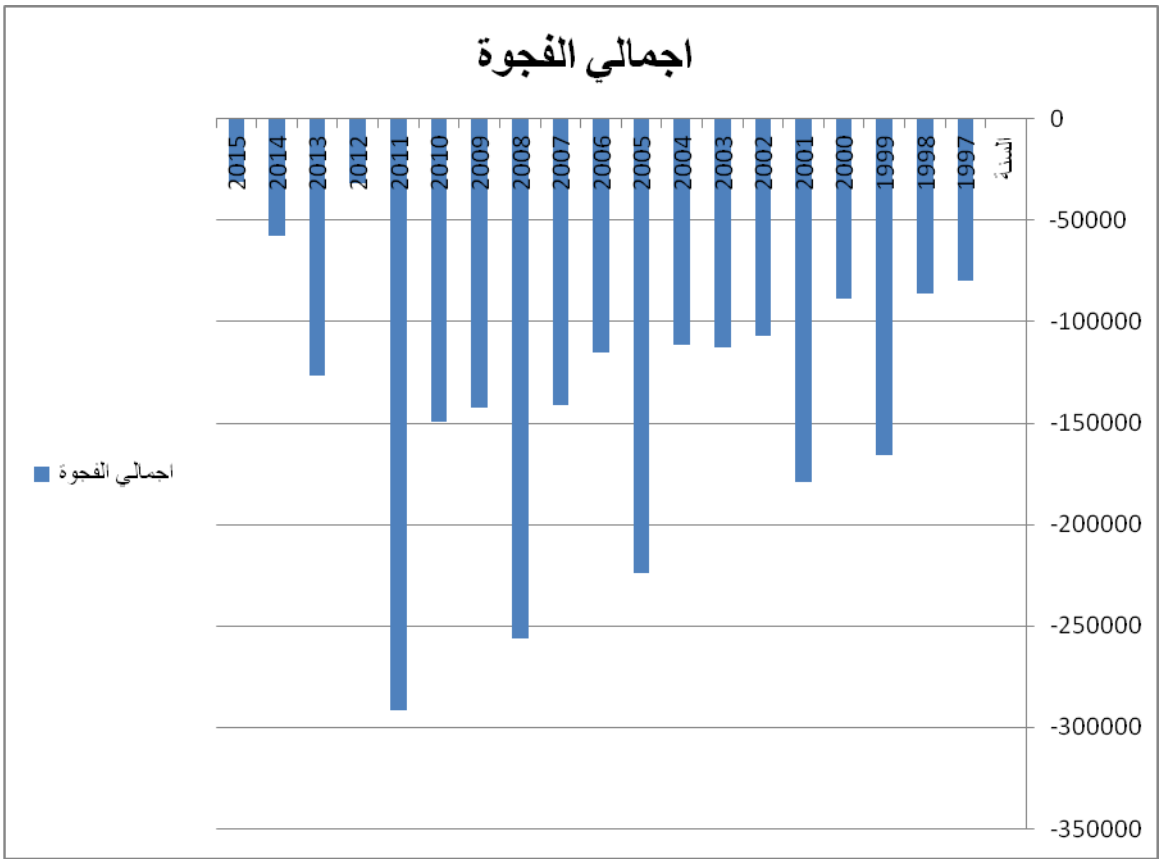

المصدر: من اعداد الدارسة بالاعتماد على بيانات الجدول (4-3-126)

من خلال الجدول (4-3-126) والشكل (4-3-141) نلاحظ ان الفجوة الغذائية الكلية بلغت في عام 1997م حوالي (-79909.23) الف طن، وبلغت اعلى مستوى لها في عام 2011 حيث بلغت (-291647.49) الف طن، وبلغت ادنى مستوى لها في عام 2015 حيث بلغت (-31,058.30) الف طن.

4-3-3 نسبة الإكتفاء الذاتي :

$$\text{نسبة الاكتفاء الذاتي} = \frac{\text{الإنتاج الغذائي}}{\text{المتاح للإستهلاك}} \times 100$$

ومن الجداول السابقة نلاحظ أن نسبة الإكتفاء الذاتي مرتفعة في بعض السلع الغذائية ومنخفضة في بعضها الآخر .

ونستطيع أن ندرج أهم الملاحظات عن المجموعات الغذائية والتي يوضحها معدل نسب الاكتفاء الذاتي خلال فترة الدراسة (1997- 2015 م) من خلال الآتي :

1- **مجموعة السلع ذات الاكتفاء الذاتي المرتفع:** وتضم الفاكهة، الخضر، البطاطس، الأسماك التي سجلت نسبة اكتفاء ذاتي بلغت أكثر من 100% في معظم سنوات الدراسة .

2- **مجموعة السلع ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المتوسط** : وتشمل جملة اللحوم (72.41- 87.34%) اللحوم الحمراء(75.47- 89.07%) ، وكذلك اللحوم البيضاء (69.72-99.85%) بالإضافة إلى الالبان ومنتجاتها(68.41-83%) ، والبقوليات(50.9-78.47%)، بيض المائدة (91.97- 98.78%).

3- **مجموعة السلع ذات معدل الاكتفاء الذاتي المنخفض** : وتضم مجموعة الحبوب جملة (56.73- 44.54%)، القمح والدقيق (38.58- 58.34%)، الذرة الشامية (30.49- 51.58%)، الارز(53.56-76.16%)، الشعير(21.56-56.13%)، الزيوت والشحوم(27.56- 52.03%) ، السكر(26.52- 38.47%).

4-3-4 الإعتماد على الغير في الحصول على الغذاء :

إن مؤشر الإعتماد على الغير في الحصول على الغذاء هو أحد مؤشرات التعرف على حجم الفجوة الغذائية وكيفية مواجهتها. إن هذا المؤشر هو معكوس نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء ويمكن إستخراجه من قسمة الكميات المستوردة على الكميات المتاحه للإستهلاك البشري ثم ضربها في (100) ليعطينا نسبة الإعتماد في على الغير في الحصول على الغذاء. وتشير الدراسات السابقة إلى أنه:

1- إذا زادت قيمة هذا المؤشر عن 30% فإن الدولة تدخل في منطقة التبعية الغذائية غير المرغوبة، نظرا لما لها من مخاطر في اعتماد الدولة على الخارج في الحصول على الغذاء.

2- في حين تعتبر الدولة في مرحلة التبعية الغذائية غير الخطرة إذا تراوحت قيمة هذا المؤشر بين 15%- 30%.

3- وتدخل الدولة في منطقة الاستقلال الغذائي إذا انخفضت قيمة هذا المؤشر عن 15% [1]

مما سبق، ومن خلال الجدواول السابقة (من3 وحتى 18) نجد أن :

1- نسبة إعتماد العالم العربي في الحصول على الغذاء من خارج المنطقة مرتفعة في بعض السلع الغذائية حيث بلغت في أغلب الأحيان أكثر من (50 %) مثل مجموعة الحبوب (جملة)، الذرة الشامية ، الشعير، السكر (مكرر)، الزيوت والشحوم .

1- ومتوسطة في بعض السلع مثل الأرز، البقوليات، جملة اللحوم، اللحوم الحمراء ، اللحوم البيضاء، الألبان ومنتجاتها .

(1) مصطفى محمد السعدنى والفت علي ملوك 2010م ، الفجوة الغذائية بالوطن العربي، مجلة العلوم الزراعية والبيئية ، جامعة الاسكندرية ج.م.ع ، عدد (2)،مجلد (9)،ص 51

2- وهناك بعض السلع نسبة الاعتماد على الخارج فيها منخفضة مثل البطاطس، الخضر، الفاكهة، الأسماك، البيض .

واخيرا فان ظاهرة الفجوة الغذائية ترتبط إرتباطا وثيقا بمفهوم الأمن الغذائي في العالم العربي حيث أن إتساعها يسبب إنخفاضا في درجة الأمن الغذائي وبالتالي تصبح الدول العربية اكثر إنكشافا للدول التي تصدر الغذاء وتهيمن على التجارة الدولية هذا من جانب ومن جانب آخر فإن اتساع الفجوة الغذائية يلقي بأعباء على موازين المدفوعات في الدول العربية ويرهق ميزانياتها ويسنزف احتياطاتها الأجنبية إلى خارج البلدان العربية .ويتطلب ذلك اعادة تقييم الخطط والبرامج المرسومة للقطاع الزراعي في العالم العربي بالشكل الذي يمكنها من إنتاج السلع الغذائية وفي مقدمتها مجموعة الحبوب جملة والقمح والدقيق خصوصا وان الدول العربية بعضها يمتلك موارد مالية ضخمة والبعض الآخر يمتلك موارد طبيعية هائلة بالتالي لابد من التعاون والتكامل العربي في هذا الاتجاه .

5 – التعاون العربي المشترك ودوره في سد الفجوة الغذائية العربية

5-1 : الجهود الدولية للتصدي لأزمة الغذاء العالمية .

5-2 : الجهود العربية لسد الفجوة الغذائية في العالم العربي .

5-3 : دور السودان في سد الفجوة الغذائية العربية .

5- التعاون العربي المشترك ودوره في سد الفجوة الغذائية العربية

تمهيد :

اصبحت قضية الغذاء قضية عالمية تطرح في المؤتمرات الدولية منذ الأزمة العالمية للغذاء نتيجة لإرتفاع أسعار السلع والمواد الغذائية وخاصة الحبوب. وما يقابل ذلك من انخفاض في الإنتاج العالمي وظهور عجز واضح في الموازين التجارية للدول المستوردة للغذاء

5-1 الجهود المبذولة لسد الفجوة الغذائية في العالم العربي

5-1-1 الجهودالدولية المبذولة للتصدي لأزمة الغذاء العالمية:

إن مشكلة نقص الغذاء وسوء التغذية من المشكلات العالمية التي ظلت تؤرق العالم على مدار العهود السابقة وظلت حاضرة في كل المؤتمرات العالمية التي عقدت بشأن الأمن الغذائي ونتيجة لذلك :

- قرر المجتمع الدولي في عام 1945 م تأسيس منظمة دولية مختصة بشؤون الأمن الغذائي العالمي سميت منظمة الأغذية والزراعة للامم المتحده f A O ثم اعقبها تأسيس بعض الصناديق الدولية لتقديم الاقراض الميسر للدول الفقيره لمساعدتها علي تنفيذ وتنشيط البرامج الوطنيه لتحقيق التنميه ورفع تجربة الأمن الغذائي العالمي .

- تضمن دستور المنظمة السعي ل : رفع مستويات التغذية – تحسين ظروف سكان الريف – ضمان تحرير الإنسانية من الجوع .

- تعرض العالم إلى ازمة الغذاء العالمية خلال الفتره 1972 – 1974م نتيجة المشتريات الكبيرة من الحبوب في الأسواق العالمية، انخفاض إنتاج الحبوب، عدم توفر المخزونات، زيادة الأسعار ونتج عنه القلق حول التوسع المستقبلي للسلع .

- عرض مؤتمر الغذاء العالمي في العام 1974 م الذي ركز على أولوية الأمن الغذائي العالمي من حيث زيادة الإنتاج و استقراره [1].

قامت الفاو في العام 1983م بتوسيع مفهوم الأمن الغذائي إضافة إلى التوفر والاستقرار والقدرة على الحصول على الغذاء إلى الاستخدام الآمن للغذاء .

- في العام 2000م تم اقرار اهداف الألفية الجديدة .

- في العام 2002م عقد مؤتمر خمس سنوات بعد الانعقاد .

---

(1) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2009، ورشة العمل الاقليمية حول ازمة الغذاء العالميه واثرها على الأمن الغذائي العربي، تونس، الجمهورية التونسية 11 – 13 / نوفمبر – "تشرين ثاني، الخرطوم، يناير " كانون ثاني "، ص 13

- تم العمل بالبرنامج الخاص للأمن الغذائي بمرحلتيه . الأولي بدأت في العام 1994م والثانية بدأت العمل بالبرنامج المعدل بعد مؤتمر خمس سنوات بعد الانعقاد

- في العام 2008م عقد المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي " تحديات تغير المناخ والطاقة الحيوية "

5-1-2 ومن أهم المؤتمرات والنشاطات التي عقدت بشأن الأمن الغذائي ما يلي:

قمة الغذاء العالميه لعام 1996م :

نتيجة تردي الوضع التغذوي في العديد من المناطق في العالم وانتشار المجاعات خلال النصف الأول من عقد التسعينات فقد بدأ التفكير في ضرورة معالجة هذه الظاهره على المستوى الدولي وطرحت منظمة الأغذية والزراعة للامم المتحده " الفاو " الموضوع عام 1995م اثناء انعقاد مجلس المنظمة وتم الاتفاق علي ضرورة عقد المؤتمر في العام 1996م وتكليف المنظمة التحضير له .

عقد المؤتمر في روما خلال الفتره 13 – 17 / 11 / 1996م وحدد هدفا عاجلا له يتمثل في خفض عدد من يعانون من نقص التغذية في العالم [1] وقد انعقد مؤتمر القمة استجابة لاستمرار نقص التغذية والمخاوف المتنامية بشأن قدرة الإنتاج الزراعي على الوفاء بالإحتياجات المستقبلية من الغذاء، وقد جمع مؤتمر القمه العالمي بين ما يقرب من 10000 مشارك وأدى إلى اقرار اعلان حول الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمه العالمي للأغذية . ويحدد اعلان روما سبعة التزامات تضع اساسا لتحقيق الأمن الغذائي المستدام للجميع، بينما تنص خطة العمل على الأهداف والإجراءات ذات الصله من اجل التنفيذ العملي لهذه الالتزامات وقد قام مؤتمر القمه ايضا بصياغة الهدف المتمثل في تحقيق الأمن الغذائي للجميع من خلال الجهود المستمره التي يتم بذلها للقضاء على الجوع في جميع بلدان العالم بهدف خفض الذين يعاونون من نقص التغذية إلى النصف بحلول عام 2015م[(2)] وذلك من خلال :

- تهيئة البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الملائمة .
- تحسين الفرص الاقتصادية للناس كافة في الحصول على الغذاء .

---

(1) ورشة العمل الاقليميه حول ازمة الغذاء العالميه واثرها على الامن الغذائي العربي، المصدر، ص 134

(2) النشرة الاعلامية لمؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي 2009، تقرير يومي من مؤتمر القمه العالمي حول الأمن الغذائي، المعهد الدولي للتنمية المستدامة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، الموقع على الانترنت http:// www. lisd. Ca/ ymb/ food/ wsf ، العدد الاول المجلد 15، رقم 5، الثلاثاء 17 تشرين الثاني، نوفمبر ، ص 1

- اتباع سياسات وممارسات مستدامه وقائمة على المشاركة في تحقيق التنمية الغذائية والزراعية والتنمية الريفية، وخلال المؤتمر عبر رؤساء وملوك الدول والحكومات أو ممثليهم من 185 دوله في العالم عن نواياهم والتزامهم السياسي بإيصال الأمن الغذائي للجميع وتخفيض عدد الجياع إلى النصف في العام 2015م " اعلان روما الملحق 1 "[1]

مؤتمر خمس سنوات بعد الانعقاد :

عقد مؤتمر الأمن الغذائي خمس سنوات تنفيذا لما تم تحديده في المؤتمر المنعقد في العام 1996م الذي قضى بأن تجري لجنة الأمن الغذائي في نصف الفتره بين عامي 1996 – 2006 م عملية تقييم واسعه لما تم احرازه من تقدم .

في اطار التحضير للمؤتمر قامت منظمة الأغذية والزراعة رصد حالات التقدم لتنفيذ الالتزامات والمقررات عن كثب واصدرت المنظمة تقريرها الأول في اواخر عام 1999م حول حالات انعدام الأمن الغذائي وشمل استعراضا لأحدث التقديرا ت في العالم لعدد الاشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع وكذلك أول تقديرات عن عدد الأشخاص الجائعين في الدول الصناعية والدول التي تمر بمرحلة تحول لتسهيل عمليات المقارنه وكذلك للإشارة إلى حالات الدول التي حققت المكاسب والدول الأخري التي منيت بإشكاليات واسباب ذلك .

- اشار التقرير إلى ان ما تحقق كان بسيطا وفي حال الاستمرار بمعدلات التقدم الحاليه فإن مقررات مؤتمر 1996م لن تتحقق وبالتالي لابد من اتخاذ اجراءات وخطوات اسرع للسير قدما في تحقيق الأمن الغذائي العالمي .

- ومن الأمور التي تم التركيز عليها وتوضيحها في التقرير ان ناقصي التغذية في الأعوام 1990م – 1992م كانوا بحدود 830 – 840 مليون نسمه أي بنقص قدره 40 مليون نسمه وبمتوسط 8 ملايين نسمه سنويا وانه في حال الاستمرار لهذا الوضع لن تتحقق التزامات مؤتمر 1996م.

تمت الدعوه في عام 2001 م لعقد مؤتمر، وعقد في عام 2002 م لمتابعة التقدم المحرز في هذا المجال وتاكيد نقاط القوة والضعف والتاكيد على السياسات والاجراءات الكفيله بتنفيذ التزامات مؤتمر 1996م .

خلصت التوصيات الموافق عليها من قبل المؤتمر إلى ضرورة مواصلة بذل الجهود من اجل مكافحة الجوع وانه لاتوجد وصفة واحدة في كل الدول وبالتالي على كل دولة ان تضمن في سياساتها

(1) ورشة العمل الاقليمية حول ازمة الغذاء العالمية واثرها على الأمن الغذائي العربي، مصدر سبق ذكره، ص 135

واستراتيجياتها ليس اسباب انعدام الأمن الغذائي وحدها وانما الآثار التي تنجم عنه وذلك بوضع اطار ملائم لاجراءات ملموسة .

وبالتالي اكد مؤتمر القمة العالمي للأغذية خمس سنوات بعد الانعقاد الذي عقد في العام 2002 م على اعادة تفعيل الالتزامات وخطة العمل والتدابير وزيادة مساعدات الدول المتقدمة للدول النامية لتمكينها من وضع وتنفيذ استراتيجياتها الوطنية وتحقيق التنمية المستدامة لها .

البرنامج الخاص للأمن الغذائي بمرحلتيه :-

- ركز البرنامج الخاص للأمن الغذائي خلال العقد الأول من انشائه في العام 1994م على مساعدة البلدان على تشجيع وتبني تقانات بسيطة وزهيدة التكاليف من شأنها ان تحسن المحصول والدخل للأسر الزراعية الفقيرة .

- حيث ان هناك شخصا واحدا من بين كل سبعه اشخاص يفتقرون إلى الغذاء اللازم لممارسة حياة ملؤها النشاط والصحه. وكان لابد من مضاعفة الجهود مرات عديدة كي يصل البرنامج إلى ملايين الاشخاص بدلا من الالاف فقط .

- يتحول تركيز البرنامج بعد مؤتمر القمة العالمي للأغذية خمس سنوات بعد الانعقاد في عام 2002 م من مشروعات عروض تجريبيه صغيرة النطاق إلى مساعدة البلدان في اقامة برامج وطنيه للأمن الغذائي، أي برامج بمقدورها ان تصل إلى جميع السكان الذين يفتقرون للأمن الغذائي، كما تم التركيز على اكمال الجهود الراميه للوصول إلى المزيد من المزارعين لتنفيذ سياسات واستمارات ترمي لفتح الأسواق واتاحة الحصول على الغذاء بصوره مباشره لشد يدي الفقراء الذين لا يستطيعون إنتاج الغذاء أو الحصول عليه بأنفسهم .

- اصبح من الواضح بأن مكافحة الجوع وتحقيق الأهداف الإنمائية وأهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية يتطلب مجموعة شاملة من الإجراءات على المستوى الوطني .

- لذلك بدأت منظمة الأغذية والزراعة بتعزيز العمل الوطني لتحقيق الأمن الغذائي المستدام ومساعدة الدول الأخرى لإعتماد الأساليب المقبولة لديها من جهه ومن خلال برامج شبكة الأمان من خلال :

- توفير اعتمادات لرصد التأثير وتعديلات السياسات لصالح الفقراء خلال فترة البرنامج .

- الإستثمارات في البنية الأساسية الملائمة التى تتيح الوصول للأسواق .

- الترتيبات المؤسسية التي تجمع القطاع العام والمجتمع المدني وتعزز الشراكات فيما بين وكالات المعونة الدولية والثنائية التي تتقاسم نفس الأهداف على الصعيد القطري .

- وتقوم الفاو بالمساعدة في تصميم وتنفيذ البرامج الوطنية من قبل الفرق الوطنية، وإنطلاق هذه البرامج لا يتم الا بعد التزام القاده السياسيين بها وعلى أعلى المستويات كما تقوم المنظمة بدور المحفز والميسر . [1]

مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانيه لعام 2008 م :

اعرب المشاركون في مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية الذي انعقد في توباكو باليابان فيما بين 25- 27 يونيو 2008م، عن مخاوفهم بشأن الحاجة الملحة إلى الغذاء واعلنوا في بيان حول الأمن الغذائي العالمي عن تدابير لمواجهة الأسباب الجذريه للأزمة. واتفق المشاركون على التعاون مع المجتمع الدولي لإقامة شراكة عالمية بشأن الزراعة والغذاء تتضمن جميع الاطراف ذات الصله، بما في ذلك حكومات البلدان النامية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجهات المانحة والمؤسسات الدولية واشار المشاركون أيضا إلى التزامهم باجراء اصلاحات شاملة بمنظمة الأغذية والزراعة من أجل تعزيز فاعليتها للمساعدة في ضمان تحقيق الأمن الغذائي للجميع .

ملخص مؤتمر القمه العالمي حول الامن الغذائي 16 – 8 نوفمبر 2009 م :

انعقد مؤتمر القمه العالمي حول الأمن الغذائي في الفتره من 16 – 18 نوفمبر 2009م بمقر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحده في روما بايطاليا. وقد جمع مؤتمر القمه العالمي بين اكثر من 4700 من اعضاء الوفود من 180 دوله بينهم 60 من رؤساء الدول والحكومات، بالإضافة إلى ممثلى الحكومات ووكالات الأمم المتحده والمنظمات الحكومية والقطاع الخاص ووسائل الاعلام وقد التقي اعضاء الوفود خلال مؤتمر القمة في كل من اجتماعات الجزء الأول رفيع المستوى وسلسلة تتألف من اربع موائد مستديره. تناولت الموضوعات الرئيسية التاليه :

الحد من التأثير السلبي للازمات الغذائية والاقتصادية والمالية على الأمن العالمي، وتطبيق اصلاحات الحوكمة العالمية للأمن الغذائي، التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، والتحديات التي تواجه الزراعة والأمن الغذائي والتدابير الخاصة بتعزيز الأمن الغذائي العالمي بما في ذلك التنمية الريفية والاعتبارات الخاصة بصغار الملاك من المزارعين والتجار [2].

قد يتحقق من وراء بعض التوجهات الدولية المطروحة لمواجهة مشكلة الغذاء على المستوى العالمي تخفيض تكاليف السياسات الوطنية في الدول النامية، نظرا لوجود فرص كثيره امام الدول المتقدمة

(1) المصدر السابق، ص ص 136-138

(2) النشره الاعلاميه لمؤتمر القمه العالمي حول الأمن الغذائي، مصدر سبق ذكره، ص 1-2

المانحة بمشاركة الجهود الدولية متعددة الاطراف للمساعدة في تخفيف حدة العجز الغذائي في الدول النامية، وتتمثل أهم التوجهات الدوليه المطروحه لمواجهة مشكلة الغذاء على المستوى العالمي في :

– تكوين مخزون عالمي استراتيجي من الغذاء .

– تأمين فاتورة واردات الغذاء .[1]

- المعونات الغذائية : وتتمثل في مساعدات الدول المتقدمه التي تمتلك الفوائض الغذائية للدول النامية بدون مقابل .

- التكامل الغذائي : ويقصد به قيام تكامل بين الدول النامية في انتاج وتصدير واستيراد الغذاء .

اولا : تكوين مخزون استراتيجي من الغذاء :

ويهدف هذا التوجه الدولي إلى تحقيق الاستقرار في اسعار الغذاء عالميا من خلال تخفيض الاختلاف في اسعار الغذاء على المستوى الدولي، بتكوين مخزون عالمي استراتيجي من الغذاء بالتعاون بين الدول المتقدمه المنتجة للغذاء ومنظمة الفاو fao فقد اقرت حكومات المجتمع الدولي إلى تشجيع دول العالم على انشاء نظام للمخزون الإستراتيجي من الغذاء الأساسي، يكون قائما على التنسيق الدولي ومبنيا على أسس اختياريه، وقد اقرت منظمة الفاو "FAO " بانه يجب على دول العالم ضرورة مراعاة الاعتبارات التاليه :

1 – وجود علاقه طرديه بين حجم المخزون الإستراتيجي ودعم مستوى الأمن الغذائي، فكلما زاد حجم المخزون الإستراتيجي من الغذاء العالمي، فان ذلك يعني تعزيز مستوى الأمن الغذائي في البلاد النامية، وعدم تعرضها للتقلبات الحادة في الأسعار العالمية للغذاء .

2 – انه كلما زاد حجم المخزون الإستراتيجي ارتفعت التكاليف المرتبطة بتكوين هذا المخزون وادارته، لذلك تكون الأولويه لتحقيق هدف الأمن الغذائي أولا، ثم هدف الحجم الأمثل للمخزون في المرتبة.

كما أوصت منظمة الفاو الدولية باقرار سياسات وطنية للمخزون الإستراتيجي من الغذاء الضروري لتحقيق الأمن الغذائي، وانه يجب الافراج عن مخزونها الإستراتيجي من الحبوب الغذائية التي تحتفظ به وفقا للتوجه الدولي في حالة عجز في محاصيل الحبوب .

ثانيا : تأمين فاتورة واردات الغذاء :

وتتمثل في مساعدة صندوق النقد الدولي للدول النامية في سداد جزء من مدفوعات واردات الغذاء

(1) واقع الأمن الغذائي العربي في ظل اقتصاد عالمي متغير، سعيدي بخته، www enssea– .net– enssea– majalt

وتتضمن نوعا من التمويل التعويضي، حيث يدفع الصندوق إلى حكومات الدول النامية المستوردة للغذاء نسبة من مقدار الصرف الأجنبي، والذي تزيد به فاتورة الواردات الغذائية عن قيمتها الإتجاهيه، ويعتبر هذا البرنامج صورة من التسهيلات الغذائية التي يقدمها الصندوق في شكل تمويل تعويضي.

وقد وجهت عدة انتقادات لهذا التوجه كون معظم الدول النامية الفقيرة لا تستفيد منه، كما انه يعتبر دافع قوي لدى حكومات الدول النامية لزيادة قيمة فاتورة وارداتها الغذائية عن طريق تغيير سياساتها الزراعية، بهدف حصولها على قدر اكبر من التمويل التعويضي .

وعليه فان الصندوق لا يستطيع تقدير مدفوعات التأمين المتوقعة للدول كما انه غالبا ما يقابل التعديلات – كشرط صندوق النقد الدولي للموافقة على منح التأمين على فاتورة الواردات بالرفض من قبل الدول المستفيده .

ثالثا : يتمثل هذا التوجه في قيام الدول المتقدمة ذات الفوائض الغذائية بمنح الدول النامية ذات العجز الغذائي معونات غذائية عادة تتمثل في الحبوب، حيث تغطي هذه المعونات نسبة ضئيلة من العجز الغذائي، بالإضافة إلى ارتباط هذا الحجم لاعتبارات سياسية فهذه المعونة تساعد على توفير الموارد اللازمة لتحقيق التنمية الزراعية، ومن ثم دعم العمالة فزيادة الدخول تؤدي إلى زيادة الطلب على الغذاء. ولكي تسهم هذه المعونات بشكل فعال في تحقيق الأمن الغذائي يجب توفير الشروط التاليه :

- على الدول المانحة للمعونات العمل على عدم تاثير المعونات الغذائية بالتغيرات التي تطرأ على الأسعار العالمية التى تؤثر على حجم هذه المعونات .

- معرفة قدرة الدول على استيعاب المزيد من المعونات الغذائية الذي يتوقف على قنوات التوزيع لديها والمرتبط من المعونات كمعونه للتنمية وكذا لتحسين القصور في عرض الغذاء .

- اما الدول المتلقية للمعونات عليها باعطاء أولوية لهدف التنمية الزراعية لا لتخفيض الآثار السلبيه للمعونات الغذائية .

- استخدام الموارد الإضافية المكتسبة من بيع المعونات الغذائية في دعم المنتجين المحليين وتحسين بيئة الزراعة .

- تركيز توزيع الغذاء الإضافي على الفقراء الغير قادرين على تكوين طلب فعلي على الغذاء .

ان فشل المعونات الغذائية في علاج مشكلة الأمن الغذائي في البلدان النامية راجع إلى :

- ان المعونات لا تصل عادة إلى مستحقيها داخل الدول المعانه، حيث يستفيد بالجانب الأكبر منها ذو النفوذ السياسي والطبقات غير المستحقة لها التى تخلق اثار إنتاجية سلبية يتعين مواجهتها بسياسات مضادة .

- اذا كانت المعونات في الدول المتقدمة ترفع من مستوي الطلب على الإنتاج الزراعي والغذائي فانها في الدول النامية تعتبر معوقه للأمن الغذائي حيث انها تخفض من مستوى دخل المزارعين بسبب زيادة عرض الغذاء وانخفاض الأسعار المحليه .

- يؤدي هذا التوجه الدولي إلى زيادة السلوك غير الرشيد أي الإسراف في استهلاك الحبوب الغذائية .

رابعا : التكامل الزراعي والغذائي :

يعتبر التكامل الاقتصادي في مجال الزراعة والغذاء كتوجه دولي لعلاج مشكلة العجز الغذائي، وهدفا من أهداف الدول النامية لملائمة مصالحها الاقتصادية وتقاربها جغرافيا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا، اذا اتبعت الأبعاد الثلاث التالية :

- التكامل في الموارد الطبيعية والمالية والبشرية المساهمة في إنتاج الغذاء . يؤدي إلى تحقيق فائض من الإنتاج الزراعي .

- التكامل الزراعي والغذائي في التبادل التجاري الزراعي ضمن سوق مشتركه تفتح فيه ابوبها للمنتجات الزراعية للدول النامية .

- التكامل في توفير متطلبات التنمية الزراعية المستهدفة عن طريق تطوير التقنيات الزراعية وادخالها في مجال التطبيق، وعن طريق المدخلات الزراعية من مصادر ذاتية وخارجية تعود على الجميع بالمصلحة المشتركة .

هذا يعني أن على الدول النامية أن تحقق التكامل الزراعي والغذائي على أساس التخصص في الإنتاج بما يضمن تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة لكل بلد في إنتاج السلعة التي يتمتع فيها بميزة نسبية وبالتالي زيادة المنفعة لكل دولة ضمن هذه التكتلات .

5-2 الجهود العربية لسد الفجوة الغذائية في العام العربي

5-2-1 التكامل الاقتصادي والزراعي العربي المشترك :

تعريف التكامل الاقتصادي :

يعرف التكامل الاقتصادي بأنه يشمل الغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية للدول المتكاملة وانشاء وتطبيق سياسات مشتركة ومنسقة على نطاق كاف لتحقيق الأهداف الاقتصادية .

كما يعرف التكامل بانه عمليه وحالة، عمليه processpde حيث انه يتضمن كافة اجراءات الغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى الدول الرامية نحو التكامل وحالة state لأنه يشير إلى الغاء وانتفاء مختلف صور التفرقه بين اقتصادات البلاد المختلفة (الاقتصادات القومية)

ويري " ميردال " ان التكامل الاقتصادي عباره عن مجموعة اجراءات اقتصادية واجتماعية يتم بموجبها ازالة جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة. وتؤدي إلي تحقيق تكافؤ الفرص امام جميع عناصر الإنتاج ليس فقط المستوى الدولي وانما على المستوى القومي ايضا .

ولقد اهتم " تنبرجن "tinberen من ناحيه أخرى بأهداف التكامل الإقتصادي في تعريفه الذي يري فيه ان التكامل الاقتصادي هو الوسيلة لخلق الهيكل المرغوب فيه للاقتصاد القومي، لما يتضمنه ذلك من ازالة للحواجز غير الطبيعية بين الدول الاعضاء والتي تحول دون كفاءة النظام الاقتصادي. وكذلك ايجاد الصيغ الملائمة للتنسيق والتوحد بين هذه الدول .

هذا ويقصد بالتكامل الاقتصادي اتفاق مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية أو في الموقع الجغرافي على الغاء القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية لازالة التمييز الذي قد يكون راجعا إلى الاختلاف في هذه السياسات .[1]

ظهرت التكتلات الاقتصادية بين الدول التي تربطها مصالح مشتركة أو ايدولوجيات متجانسة أو حدود جغرافية. وقد كانت من مبررات هذه التكتلات تكاتف جهودها في المجالات الاقتصادية وتحقيق منافع ومميزات اقتصادية والاستفادة من مزايا السوق الواسعة وتسهيل تبادل السلع والخدمات وعناصر الإنتاج وانتقالها، وتلجأ الدول إلى التكتل الاقتصادي كونها دولا صغيره لا تستطيع منافسة الدول الكبيرة والدفاع عن نفسها اقتصاديا ضد اختراق تكتلات اخري ويأخذ التكتل الاقتصادي عدة أشكال ومستويات على صعيد العلاقات الاقتصاديه، قد تتطور لتأخذ في النهايه طابع التكامل الاقتصادي وقد تميزت ثلاثه أشكال من أشكال التكتلات الاقتصادية :

---

(1) عماداللليثي 2003، بعد نصف قرن : التكامل الاقتصادي العربي، دار النهضه العربية للطبع والنشر والتوزيع، شارع عبد الخالق ثروت، القاهره ، 18

أ – التكتلات الاقتصادية الدولية :

وتقوم على مثلث لادارة الاقتصاد العالمي وتتكون مفرداته من المحور النقدي. ويعتبر "صندوق النقد الدولي " المؤسسة المشرفة على الشؤون النقدية الدولية. ويتولى صياغة برامج الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي للدول النامية. وتتعاون على تنفيذها ودعمها الدول المتقدمة. أما المحور المالي فيشير إلى المعاملات الاقتصادية والتي تتكون منها الاستثمارات الدولية، ويقوم على هذا الجانب " البنك الدولي " الذي يهدف إلى ضمان حركة تدفق رؤوس الأموال العالمية وحمايتها من التأميم واخطار الحروب. أما المحور التجاري فهو المعني بإنشاء ما يعرف بالتجارة الدولية متعددة الاطراف وقد كانت المنظمة العالمية للتعرفة والتجارة " الجات" هي المعنية بقضايا التجارة العالمية منذ عام 1984م وحتى عام 1994م ومع مطلع 1995م حلت منظمة التجارة العالمية محلها واحكمت سيطرتها على عمليات الاستقرار التجاري الدولي .

هذا وتعتبر المفردات الثلاث شرطا ضروريا لتأمين حركة تبادل السلع والخدمات عالميا وانسياب رؤوس الأموال الدولية وتوفير مناخ لاستقرار اسعار الصرف. وتعتبر المؤسسات الدولية الثلاث : منظمة التجارة العالمية ومجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الأعمدة القانونية التي يرتكز عليها النظام العالمي الجديد والنظام الاقتصادي الدولي.

ب- التتكتلات الاقتصادية الاقليمية :

وهي التي تتشكل من الدول المنتمية جغرافيا إلى اقليم اقتصادي وتنتهج ايدلوجيا ونظم اقتصادية متشابهة، بحيث يسهل اندماجها مع الدول الراغبة في الدخول في التكامل الاقتصادي ويوجد العديد من التكتلات الاقتصادية الاقليمية (أوروبية وأمريكية وأفريقية وعربية) فالاتحاد الاوروربي والباسيفيك والسوق المشتركة لدول امريكا الوسطي من أهم التكتلات التي تشكل النظام التجاري العالمي .

ج – الشركات متعددة الجنسيات :

وهذا النوع من التكتلات يتسم بظهور الشركات متعددة الجنسيات التي تتخطي حدود القوميات للدول الاعضاء أي الخروج من نطاق القومية إلى العالمية، وتضم مواقع إنتاجية وتسويقية متعددة في العالم . وهناك شكلا آخر وهوظاهرة الاندماج العالمية بين الشركات حتى تصبح عملاقه وذات قوة وهيمنه بين مصفوفة الشركات المتشابهة[1]. .

---

(1) حسن محمد صالح ادم2008، التكامل الاقتصادي والزراعي العربي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة (1995 – 2005م) ، ماجستير ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ص 17

5-2-2 مبررات التكامل الاقتصادي والزراعي العربي : -

ومن مبررات التكامل الاقتصادي الزراعي العربي ما يلي

1- الحالة الغذائية المتدهورة في البلاد العربية :

إن الحالة التي تعيشها البلاد العربية ما تزال متدهورة بل تزداد حدة في الكثير من الدول العربية، وماتزال الدول العربية تعتمد على السوق العالمية في احتياجاتها الغذائية الكلية العربية وهو ما يعرضها إلى مخاطر في المستقبل، كما أنه من الممكن استخدام الغذاء كسلاح مقابل النفط وإذا ما استمر هذا الوضع بالزيادة في معدلات الاستهلاك (ازدياد السكان) عن الإنتاج فإن هذا يؤدي إلى اتساع الفجوة الغذائية في المستقبل مما يزيد من التبعية الخارجية. مواجهة التقدم العلمي والتقني باستغلال الإمكانيات العربية في مطابقة التقنيات حسب ظروف المنطقة العربية وتشجيع البحث العلمي والتعاون في مجال البحث العلمي وتبادل الخبرات لتنمية الإنتاج الزراعي رأسيا وافقيا وهذا لمواجهة الفروق الخاصة في معدلات التنمية والاستفادة من الدول المتقدمة في الميدان الزراعي وفي جميع المجالات الأخرى .

2- مواجهة تعاظم المديونية الخارجية :

إن المديونية لا تعتبر مشكلة بالنسبة للدول المتقدمة، في حين نجد المديونية تقف عائق في وجه تحقيق مستويات من التنمية بالنسبة للدول النامية .

بالإضافة إلى اسباب أخرى نوجزها في النقاط التالية:

- ارتفاع معدلات التضخم والناتج عن عوامل عدة منها ما يتعلق بالتضخم والركود نتيجة انخفاض أداء القطاعات الإنتاجية وانخفاض الدخول الحقيقية .

- حتمية استغلال الموارد الزراعية المتاحة في الدول العربية والتي من شأنها التخفيف من المشاكل الغذائية العربية، بحيث أن هناك العديد من الدراسات التي قامت بها بعض المنظمات والهيئات العربية المتخصصة في هذا المجال، والتي تهدف إلى إمكانية استغلال ما هو متاح داخل المنطقة العربية للتخفيف من أزمة الغذاء تدريجيا حتى الوصول إلى الاكتفاء الذاتي.

- مواجهة الآثار السلبية كالزحف الصحراوي وتآكل التربة الزراعية ومشاكل الجفاف وتلوث الأنهار والبحيرات.

- أهمية دعم التجارة الزراعية العربية بحيث تعتبر ضرورية لتحسين معدل التبادل التجاري وتشجيع التجارة الزراعية العربية البينية [1].

5-2-3 مجالات التكامل الزراعي العربي :

وتتعدد مجالات التكامل الزراعي العربي التي تتهيا له فيها عوامل النجاح وتقتضيها التنمية الزراعية العربية، وسوف نتناول بعض هذه المجالات في النقاط التاليه :

1- **التقانة الزراعية** : يمثل تطوير تقانة الاصناف والسلالات من المحاصيل الزراعية والحيوانات بانواعها المدخل الرئيسي، بل الوحيد لتحقيق تنمية زراعية تحقق حدا أدنى من الأمن الغذائي العربي من خلال إنتاج اصناف وسلالات نباتية عالية الإنتاجية تتحمل ظروف الجفاف وظروف الملوحة وتحتاج إلى كميات قليلة نسبيا من المياه وكذلك تطوير تقانات وسائل ومستلزمات الإنتاج الزراعي .

2- **المياه والري** : المياه عامل محدد، وبقسوة للتنمية الزراعية العربية رأسيا وأفقيا، ويقتضي زيادة المتاح من مواردها وترشيد استخدامها جهودا بحثية وتنفيذية عالية التكلفة، على نحو لا يطيقه قطر عربي بمفرده ومن هنا تمثل زيادة موارد المياه وتحسين نوعيتها والحفاظ عليها، وترشيد استخدامها جهودا تكامليه متشعبة تمتد من عمليات المسح والحصر وتوفير المعلومات انتهاءً بعمليات الري على مستوى الحقل، مرورا بالتجهيزات والبنى الأساسية والالات والمعدات .

3- **تسويق المنتجات الزراعية** : وبالذات تسويقها الخارجي، يمثل نقطة ضعف بارزه في اقطار الوطن العربي، تحتاج إلى جهود تقانية وتدريبية وادارية متميزة، ناهيك عن الحاجة إلى هيكل مؤسسسي قومي لممارسة الأنشطة التسويقية للمنتجات الزراعية، بما يزيد من كفاءة تسويقها داخليا وخارجيا ويعظم منافع حلقات الإنتاج والتسويق والاستهلاك منها .

4- **التمويل** : يمثل عقبه كؤود في سبيل تعظيم استقلال القسم الأكبر من الموارد الزراعية العربية المتاحة ومن ثم فانه مجال لابد لجهود التكامل الزراعي العربي من ان تحيط به[2] .

5-2-4 مقومات التكامل الاقتصادي في الوطن العربي :

تدل دراسات اقتصاديات الوطن العربي على وجود مقومات خاصة في هذه البلاد في امكانها ان تزيد

---

(1) مقدم عبيرات 2002، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للغذاء، اطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص ص 197- 198

(2) ابراهيم سعد عبدالله وآخرون1997، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديله، مركز دراسات الوحده العربية، الجمعيه العربية للبحوث الاقتصاديه، اعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعيه العربية للبحوث الاقتصاديه، الطبعه الاولى، بيروت، ايار / مايو، ص 390 – 391

من فاعلية التكامل الاقتصادي ويمكن تلخيص هذه المقومات فيما يلي :

1- توافر الموارد الطبيعية من اراضي زراعية، غابات ومراعي، ثروة حيوانية، ثروة بترولية، ثروة مالية وثروة معدنية. ويلاحظ أن الجزء الأكبر من هذه الموارد لم يستغل الاستغلال الأمثل .

2- توافر رؤوس الأموال نتيجة لعائدات البترول إلا أن هذه الأموال لا تسهم بشكل جدي في تنمية المنطقه العربية وانما يتجه الاستثمار نحو الدول الغربية .

3- توافر الموارد البشرية في الوطن العربي الذي يمتد من الخليج العربي إلى المحيط الاطلنطي . والذي يتزايد متوسط دخل الفرد فيه بمعدلات سريعة في الدول البترولية .

4- توافر الموارد البشرية في الوطن العربي .

5- موقعه الإستراتيجي : حيث يحتل مركزا متوسطا بين ثلاث قارات هي آسيا وافريقيا واوروبا. يطل ايضا على بحار عديده هي البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي والمحيط الاطلسي وبحر العرب. ولاشك في أهميتها من حيث ربط بلاد العالم ببعضها البعض .

6- تتوفر للدول العربية جميع مقومات التكامل الاقتصادي اضافة إلى وحدة اللغة، ووحدة الجنس والاصل والمنبت ووحدة التاريخ، وحدة القيم الروحيه، ووحدة البيئة الاجتماعية والوحدة الجغرافيه[1].

5-2-5 بعض المجهودات العربية في مجال التكامل الاقتصادي العربي :

1- استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005- 2025 :

أ- مفهوم التنمية المستدامة:

برز مصطلح التنمية المستدامة خلال ثمانينات القرن الماضي في الكتابات والابحاث المعنيه بمشاكل البيئة وعلاقتها بالتنمية. وقد كان تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الذي نشر عام 1987م تحت عنوان " مستقبلنا المشترك " أول من قدم تعريفا لمصطلح التنمية المستدامة على انها في ابسط صورها تتمثل في تلبية احتياجات الأجيال الحاليه دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على " الحياه والبقاء [2]

وذلك يعني التوزيع المناسب والعادل للموارد والحقوق والثروات بين الافراد على مر الزمن والمساواة المتبادلة بين الأجيال المختلفة وبين افراد الجيل الواحد، ويرتكز مفهوم المساواة بين الأجيال علي

---

(1) حربي محمد موسى عريقات 2006، مبادئ الاقتصاد (التحليلي الكلي) جامعة الاسراء، عمان، الاردن، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى ، ص 213

(2) عائشه بو ثلجه مصدر سبق ذكره، ص264

فرضية أنه على الجيل الحاضر التأكد من الحفاظ على العوامل اللازمة لضمان جودة الأحوال الصحية والتنوع البيولوجي وإنتاجية الموارد الطبيعية و زيادتها لمصلحة الأجيال القادمة. كما تطرق إلى هذا المفهوم مؤتمر قمة الأرض في ريودي جانيرو في البرازيل عام 1992م، ممثلا في اجندة عمل القرن الحادي والعشرين ثم زاد وتدعم مفهوم التنمية المستدامة بشكل أساسي وواضح في قمة التنمية المستدامه في جوهانزبررغ عام 2002م.

ان من أهم أهداف التنمية الزراعية المستدامة تعظيم مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي [1]. وتأمين احتياجات المجتمع من الغذاء بدلا من استيراده من الدول الأخرى، فضلا عن تأمين متطلبات الصناعه التحويليه التي تقوم على الخامات الزراعية كالصناعات النسيجية والغذائية والجلدية وغيرها. كما تهدف التنمية الزراعية الى تحقيق الأمن الغذائي ومواجهة ضغوط الاحتكارات الزراعية، واحتمال تمتع البلد بفائض زراعي يدعم قدراته التنافسيه في حقل التجاره الدوليه. كما ان التنمية الزراعية لها وظيفة الحفاظ على البيئة التى تنعكس ايجابيا على تحسين نوعية الحياه. ان أهم تلك الأهداف :

1 – تأمين احتياجات المواطنين من الغذاء:

ان المجتمعات الانسانية تخضع لقانون التطور المتواصل من حيث زيادة اعدادها ومن حيث تنوع ثقافاتها. الأمر الذي يترتب عليه الازدياد المتواصل في الطلب على السلع الزراعية بشقيها النباتي والحيواني لذا يصبح تأمين الغذاء الوظيفة الأولى في سلم الأولوات وعلى خلاف ذلك أن أي عجزا في تلبية الطلب سوف يترتب عليه مزيدا من الواردات الزراعية من الدول الأخرى. والتي سوف يترتب عليها بالتتابع عجزا في الميزات التجاري وفي ميزان المدفوعات. ان تلافي هذا العجز مناطا بالقدره على إنتاجه. ثم ان الغذاء لم يعد سلعة عادية خصوصا الحبوب. فلها منظور استراتيجي يقع في باب الأمن الغذائي الذي يعد أحد أدوات الحرب اثناء الأزمات أو الحروب الإقليمية أو الدولية. لهذه الأسباب مجتمعه فإن مهمة انتاج الغذاء محليا تعتبر موقفا وطنيا وانسانيا.

2 – تعظيم مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي .

يتكون الناتج المحلي الاجمالي من مجموع مساهمات القطاعات المكونة للنشاط الاقتصادي. وانسجاما مع أهمية القطاع الزراعي المتمثلة بحجم المساحة الجغرافية التي يمتد عليها وعدد السكان الذين

---

(1) سالم عبد المحسن رسن2011، التنمية الزراعية المستدامة... خيارنا الاستراتيجي في المرحلة الراهنة، كلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسيه ، مجلة القادسيه للعلوم الادارية والاقتصادية، المحور الاقتصادي، المجلد 13، العدد2 ، ص ص63 – 64

يقطنونه والقوى البشرية العاملة فيه يفترض ان تكون مساهمة القطاع الزراعي كبيرة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي. ان انخفاض نسبة هذه المساهمة تؤدي إلى اضعاف مستوى التراكم الرأسمالي الذي يعد ضروريا لعملية التنمية الاقتصادية الشاملة (فالزراعة اليابانية على سبيل المثال كانت تمول ما نسبته 80% من موازنة الدولة في الستينات من القرن العشرين من خلال فرض الضرائب على المدخولات والأراضي الزراعية) .

3 – يساهم برفع مستوي الحياة لاكبر قطاع جماهيري .

إن ثمار التنمية ينبغي ان يقطفها الناس الذين يعدون مادتها الأساسية. فهم هدفها وادواتها بالوقت نفسه. فالحياة في الريف يسودها الفقر المدقع والتخلف بكل اشكاله. فهي مرتعا للأميه وانخفاض مستوى الخدمات الصحية وارتفاع معدلات وفيات الاطفال وتسرب اليافعين من مقاعد الدراسه. الأمر الذي يجعل الريف متخلفا ليس فقط وفقا للمقاييس المادية، بل ومتخلفا اكثر وفقا للمقاييس الإنسانيه أو التنمية البشرية. وعليه فان مهمة انعاش القطاع الزراعي سيكون لها الأثر على تنمية القوى البشرية في هذا القطاع فيزداد وعيها وثقافتها وتتحسن صحتها فيزداد عطائها الإنساني، فتحقق بذلك ارادة التنمية .

4–تأمين متطلبات الصناعات التحويلية الخفيفه .

تعد الصناعات التحويلية الإستهلاكية العصب الحساس لتنمية الاقتصاديات النامية لانها تحقق الترابطات الأساسية والخلفية، على اعتبار انها مكمل أساسي للقطاع الزراعي الذي يعد المصدر الأساسي لامداد الصناعات التحويلية بما تحتاج اليه من المصادر الأولية اللازمة لهذه الصناعات وعلى هذا الأساس لا ينبغي ان نتصور قيام صناعات غذائية محلية ناجحة بدون زراعة واسعة للمحاصيل الصناعية. ولا صناعات جلدية ناجحة من دون تطوير للإنتاج الحيواني ....الخ من هنا يمكننا القول ان لا صناعة تحويلية متقدمة بدون زراعة متطورة .

5 – التنمية الزراعية توفر البيئة الصالحة للحياة .

يعيش العالم اليوم مأزقا حقيقيا بسبب تلوث بيئة الانسان، فالهواء اصبح عرضة لمولوثات اشعاعية وغبارية متنوعة والمياه اصبحت اكثر عرضة للتلوث بفضل اختلاطها بالمياه الثقيلة والنفايات الكيماوية وكذلك التربه اصبحت معرضه إلى الكثير من الملوثات التي تجعل منها بيئة غير صالحة لحياة الانسان. لذا فان التنمية الزراعية سيكون من أهم وظائفها اصلاح ذلك العطب في البيئة .

وقد قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية العربية بإعداد استراتيجية التنمية الزراعية المستدامه للعقدين القادمين التي اجازتها الجمعيه العامه للمنظمة، ومن ثم اعتمدتها القمة العربية بالرياض في

عام 2007م. واعتبرتها جزءا من الإستراتيجية المشتركه للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي. ودعت المنظمة إلى الشروع في تنفيذها بالتنسيق والتعاون مع كافة الاطراف ذات العلاقة [1] .

ب – توجهات الاستراتيجية :

وتتضمن التوجهات المعتمدة لاعداد الاستراتيجية المحاور الرئيسية والفرعية التالية :

1- المياه – المحدد الرئيسي للتنميه الزراعيه المستدامة[2]:

(المياه هي قلب التنمية المستدامة، وهي ضرورية للتنمية الاقتصادية الاجتماعية والطاقة وإنتاج الغذاء وسلامة النظم الايكولوجية وبقاء الانسان، كما ان المياه هي في صلب عملية التكيف مع تغير المناخ حيث تضطلع بدور الرابط بين المجتمع والبيئة) [3]

ويتضمن المحاور الفرعيه التاليه:[4]

أ- تحسين ادارة وحماية وصيانة الموارد المائية من خلال تطوير القاعدة التشريعية الحاكمه لذلك.

ب- تحسين كفاءة استخدام مياه الري عن طريق :

- سياسة تاكيد المنظور الاقتصادي لاستخدام المياه .
- استمارات مشتركة لتطوير استخدامات المياه .
- تطوير تقانات واستخدام وادارة موارد المياه .

ج – تنمية التعاون العربي في مجال استثمار الاحواض المائية المشتركة.

د- الحفاظ على الحقوق العربية في المياه المتشاطئة .

هـ – التنسيق العربي لتنمية الموارد المائية من المصادر التقليدية وغير التقليدية .

و- التعاون العربي للتوسع في استخدام الطاقة المتجددة في تحلية المياه وتطوير البحوث في المجال لتخفيض التكلفة .

ز- التوعية المائية من خلال نشر ثقافة ترشيد استخدام المياه في الزراعه العربية .

---

(1) جامعة الدول العربية2012 ،المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسةحول آلية عربية لتويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي، الخرطوم، السودان، ص 248

(2) جامعة الدول العربية 2007، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين 2005 – 2025، اغسطس (آب)، ص 14

(3) المياه، www– un–org / ar /

(4) استراتيجية التنميه الزراعيه المستدامه للعقدين القادمين 2005 – 2025 م ، مصدر سبق ذكره، ص 14

2- تنمية وحماية الاراضي الزراعية :

ويتضمن المحاور التاليه :

أ- التوسع الأفقي في البيئات الزراعية العربية الملائمة، وحيث الوفرة النسبية للموارد الأرضية والمائية العربية .

ب- المحافظة على البيئة الزراعية، شاملة الأراضي والغطاء النباتي والحياة البرية في الدول العربية .

ج- تنسيق السياسات والتشريعات العربية الخاصه باستعمال الأراضي الزراعية وغير الزراعية .

د- الاهتمام بالدراسات والبحوث المشتركه لمكافحة التصحر والحد من تدهور الأراضي العربية .

هـ- تنسيق التشريعات المتعلقه بالحد من الزحف العمراني والاستخدامات غير الزراعية والرعي الجائر.

2- استغلال الموارد الزراعية العربية من منظور تكاملي[1] :

ويتضمن المحاور الفرعية التالية :

أ- تأصيل مفهوم وثقافة التكامل في استغلال الموارد الزراعية العربية ونشر الوعي بهذه الثقافة .

ب- استكمال مسوحات حصر وتصنيف الموارد الزراعية المتاحه للاستغلال التكاملي العربي .

ج -تضمين استراتيجيات وسياسات التنمية الاقتصادية والزراعية العربية والقطرية للبعد التكاملي في تحقيق الأهداف التنموية.

4 – التطوير والتحديث التقني للزراعة :

ويتضمن المحاور الفرعية التالية :

أ – تدعيم مسارات التنمية الرأسية للإنتاج الزراعي العربي من خلال توفير متطلبات التطوير والتحديث لقطاعات ونظم الإنتاج والتسويق والخدمات المساندة لها .

ب – دعم قدرات المزارعين بالدول العربية، وبخاصة صغارهم لتبني وتطبيق التقانات الحديثة .

ج- التعاون العربي للنهوض بالقطاعات التقليدية تقنيا وتوفير البيئة الملائمة لتطوير هذه القطاعاعات

د- تنسيق الجهود العربية للتشجيع على الابتكار والابداع في مجالات تطوير تقانات الزراعة ذات الأولوية وحفظ حقوق الملكية الفكرية .

هـ – دعم وتطوير نظم البحث الزراعي العربي خدمة للتنمية الزراعية العربية مع التركيز على :

- نقل وتوطين التقانات الملائمه لظروف الزراعة العربية
- تحديد المجالات البحثيه المشتركة ذات الأولوية للزراعة العربية .

---

(1) المصدر السابق ، ص 15

- تبني نظام التعاقد لاجراء البحوث الزراعيه ذات الأولوية .
- زيادة الاستثمارات الموجهه لتطوير البحث العلمي وفق أسس اقتصادية وتوفير مصادر التمويل .
- الاهتمام ببحوث التطوير وتنمية دور القطاع الخاص في هذا المجال .
- الاستفاده من نتائج البحوث والشبكات الدوليه والمراكز البحثيه العربية والاقليميه المتميزه .
- التنسيق والتعاون مع المراكز البحثية العربية والإقليمية والدولية .

5 – أولويات التنمية القطاعية [1]:

ويتضمن هذا المحور الرئيسي وضع معايير لتحديد الأولوية القطاعية للتنمية علي المستويين القطري والعربي ، والتي من بينها :

- برامج الزراعة المستديمة .
- الكفاءة الاقتصادية.
- توافر فرص التسويق الملائمة .
- فرص وامكانات تحسين مستويات الإنتاج
- البيئة الزراعية الملائمة للإنتاج .
- البعد الاجتماعي للتنمية .

6– بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية :

ويتضمن المحاور الفرعية التالية :

أ– تدعيم المؤسسات العربية القطرية والعربية والإقليمية من خلال تصميم وتنفيذ برامج تدريبيه متخصصة، وبخاصة في المجالات الرئيسية التالية :

- نقل التقانات.
- صياغة وتحليل السياسات واتخاذ القرارات .
- التعامل مع القضايا والمتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة .
- مهارات التفاوض على النطاقين الدولي والإقليمي وذلك في القضايا المتعلقة بالزراعة والمياه والبيئة
- تنظيم وادارة القطاع الزراعي .

ب – الإهتمام ببناء الأطر والكوادر اللازمة لدفع مسارات التنميه الزراعيه المستدامه على مختلف المستويات .

---

(1) المصدر السابق، ص 15

- المزارعون .
- المهنيون والحرفيون .
- الباحثون .
- واضعوا السياسات ومتخذو القرارات .

ج – النهوض بمستوى التعليم الزراعي العربي الجامعي والمهني وبرامج اعادة التاهيل والتحقق من ديناميكية ومناسبة مخرجات التعليم وفق احتياجات التنميه الزراعيه العربية المستدامه .

د – تخصيص الموارد الماليه اللازمة لبناء القدرات في المجالات الزراعيه المختلفه واحداث اليات عربيه في هذا المجال .

هـ – استحداث اساليب اكثر فعالية لتبادل الخبرات العربية في المجالات الزراعيه ذات الاهتمام المشترك .

و – توفير بيئة العمل المناسبه للابداع والارتقاء بالإنتاجيه وتحقيق الاستقرار بالقطاعات الزراعيه العربية .

7– الاستثمار الزراعي العربي المشترك [1]:

ويتضمن المحاور الفرعيه التاليه :

أ – توفير مناخ استثماري ملائم ومستقر، لجذب اهتمامات القطاع الخاص للانشطة التنموية الزراعية

ب – اعداد خريطة للاستثمارات الزراعية الواعدة واعداد وتنفيذ برامج للترويج لفرص الاستثمار وتقديم المساعدة في اعداد هذه الفرص اقتصاديا وفنيا، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص .

ج – تأمين مخاطر الاستثمار الزراعي المشترك .

د – تحديث وتفعيل الاتفاقيات العربية في مجال الاستثمار وبخاصة الاتفاقيه العربية الموحده لضمان الاستثمار في الدول العربية .

8 – تنشيط االتجارة الزراعية العربية كمحرك للتنمية :

ويتضمن المحاور الفرعية التالية :

أ – زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق العربية وللنفاذ إلى الأسواق الخارجية.

ب – تنويع الصادرات الزراعية العربية بما يتفق مع الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية .

(1) المصدر السابق، ص 16

ج – تشجيع القطاع الخاص العربي علي اقامة مشروعات مشتركة في مجالات التسويق والتصنيع الزراعي .

د – إزالة كافة المعوقات امام انسياب التجارة الزراعية العربية في اطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

هـ – تطوير الخدمات المساندة للتجارة الخارجية للزراعة العربية بما فيها نظم المعلومات التجارية والتمويل وخدمات الموانئ والنقل والتخزين والمنافذ الجمركية لتسهيل التجاره .

و – تنسيق السياسات التجارية العربية والإجراءات والشروط المتعلقه بالحجر الزراعي والبيطري وتسجيل واستيراد واستعمال المبيدات والصحة النباتيه وقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس وغيرها وصولا إلى توحيدها .

9 – التكيف مع المتغيرات الاقليمية والدولية المعاصره [1]:

ويتضمن المحاور الفرعية التالية :

أ – تعزيز قدرة المنتج الزراعي العربي ومجتمع رجال الأعمال على التكليف مع المتغيرات من خلال تطوير برامج وعي ومعرفة هذه الفئات بمتطلبات المواءمه مع هذه المتغيرات .

ب – تنسيق المواقف العربية للتفاوض حول المصالح العربية .

ج – استحداث الية لتنسيق المواقف العربية عند التفاوض حول المصالح العربية ذات العلاقة بالقطاع الزراعي .

د– تبادل التجارب والخبرات فيما بين الدول العربية ومع الدول النامية للانضمام إلي الاتفاقيات والمنظمات الدولية .

و– تعظيم الاستفاده من برامج العون الفني التي تقدمها المؤسسات الدولية للارتقاء بالمهارات التفاوضية وبخاصة في المجالات الزراعية .

ز– احداث مواد تخصصية في المساقات التعليمية الزراعية بالجامعات العربية تستهدف التعريف بالمتغيرات العربية وبخاصة في المجالات الزراعية .

ح– إقامة نظام متكامل للمعلومات التجارية الزراعية العربية والاتفاقيات والبروتوكولات المعنيه بالمجالات الزراعية، وتعزيز دور مؤسسات القطاع الخاص للعمل في هذا مجال .

(1) المصدر السابق، ص 17

10 – المساهمة في ازدهار الريف [1]:

ويتضمن المحاور الفرعية التالية :

أ – استحداث برامج وطنية واقليمية عربية متكامله موجهه للحد من الفقر في الريف .

ب – الاهتمام بالانشطة الريفية الاقتصادية المولده للدخل في الدو العربية، مع التركيز على تطوير تقانات مناسبة للاستفاده من النواتج الثانوية للمنتجات الزراعية .

ج – تطوير اداء مؤسسات الدعم والاسناد العربية للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وبصفه خاصة في المجالات التاليه :

- التمويل .
- التسويق.
- التدريب وتنمية المهارات .
- تقديم الدعم المباشر في حالات الكوارث .

د – خلق وزيادة فرص العمل بالريف العربي والتصدي لظاهرة البطالة الموسمية في الزراعة .

هـ – دعم مشروعات التنمية الريفية المتكاملة والارتقاء بمستوى المرافق والخدمات في الريف العربي .

و – استحداث برامج اكثر فعالية لتحقيق الأمان الاجتماعي بالريف العربي .

ز – الارتقاء بمستوى التعليم الاساسي في الريف العربي واحداث برامج للقضاء على الأمية في الدول العربية .

ح – تصميم مجموعة من البرامج التنموية المتكاملة القائمة على المشاركة الشعبية بالدول العربية

ط – دعم وزيادة فعالية مشاركة المرأة الريفية في التمية الزراعية العربية المستدامة .

وهناك علاقة وطيدة بين الزراعة المستدامة والتنمية الريفية، حيث يمكن تحقيق زيادة في الإنتاج الغذائي بطريقه مستدامة، وتعزيز الأمن الغذائي وتحسين سبل العيش في المناطق الريفيه ومن اجل تحقيق هذا ينبغي بذل الجهود من خلال تنفيذ البرامج التعليمية الارشادية، ورفع كفاءة استخدام الحوافز الاقتصادية، وتطوير ونشر التكنولوجيا الملائمة والجديدة وبالتالي ضمان تحقيق دعم غذائي مستقر وكافي من الناحية التغذوية وتحقيق زيادة في الدخل، الأمر الذي يؤدي إلى رفع كفاءة الموارد الطبيعية كما ان الموارد الطبيعية وحماية البيئه وحفظ واعادة تاهيل الموارد الطبيعية من اجل الحفاظ عليها وتقليل التكلفة الاقتصادية في العملية الإنتاجية ورفع الجدارة الاقتصادية لتلك الموارد. كلها عوامل

---

(1) المرجع المصدر، ص 17

تساعد على تنمية الموارد الزراعية وتمكينها من سد جزءا من الفجوة الغذائية للاجيال الحالية والحفاظ على حقوق الأجيال القادمه من تلك الموارد[1] .

11- مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص:

ويتضمن المحاور الفرعية التالية [2]:

أ – زيادة دور ومساهمة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في برامج ومشروعات التنمية الزراعية العربية المستدامة، وفق مبدأ المشاركة في العملية التنموية وبخاصة في المجالات التالية:

– توفير مستلزمات الإنتاج .

– تقديم الخدمات المسانده للإنتاج والتسويق .

– التخطيط والمتابعه والتقييم.

– الارشاد الزراعي .

ب – وضع الضوابط ضمن قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية والمعايير التي تكفل فعالية وجدية مشاركة منظمات المجتمع المدني في التنمية الزراعية العربية .

ج – تطوير و/ أو سن التشريعات العربية المنظمة لمشاركة منظمات المجتمع المدني العاملة في القطاع الزراعي في جهود التنمية الزراعية العربية المستدامة .

د – رفع قدرات منظمات المجتمع المدني العامله في القطاعات الزراعية العربية للاضطلاع بدورها في المجالات المناسبه لخدمة العملية التنموية الزراعية العربية .

هـ – يبني مبدأ التعاقد مع منظمات المجتمع المدني في تنفيذ برامج المشروعات التنموية الزراعية والريفية العربية .

ج – رؤية الاستراتيجية :

تحددت رؤية الاستراتيجية في الآتي :

(الوصول إلى زراعة عربية ذات كفاءة اقتصادية عالية في استخدام الموارد، قادرة على تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، وتوفير سبل الحياة الكريمة للعاملين في القطاع الزراعي) [3].

---

(1) محمد يوسف احمد شلبي2014، دور الارشاد الزراعي في تحقيق الامن الغذائي من خلال تحقيق الزراعه المستدامه بالمملكه العربية السعوديه، جامعة الملك سعود، كلية علوم الأغذية والزراعة، قسم الارشاد الزراعي والمجتمع الريفي، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السابع للجمعية السعودية للعلوم الزراعية ، ص 4

(2) استراتيجية التنمية الزراعية العربية للعقدين القادمين 2005 – 2025، مصدر سبق ذكره، ص 18

(3) الية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي، مصدر سبق ذكره، ص 249

د- الاطار الزمني لتنفيذ اهداف وبرامج الاستراتيجيه:

الاطار الاستراتيجي العام :

حددت الاستراتيجية رؤيه مستقبليه لبلوغ آمال وتطلعات الشعوب العربية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة وتوفير الغذاء. وفقا للأفق الزمني للإستراتيجية، فان الزمن المحدد لهذه الرؤيه هو 20 عاما

الخطه متوسطة الأجل :

تشتمل هذه الخطط على أهداف متوسطة الأجل تساعد على تحقيق الأهداف الإستراتيجية طويلة الأجل . وتقترح الخطط المتوسطة الأجل البرامج المناسبة لتحقيق كل هدف من أهداف الاستراتيجية، بحيث تشتمل على بيانات حول النتائج والمخرجات المتوقع تحقيقها. ويفضل ان تكون الخطط متوسطة الأجل متتابعة ومتجددة، بحيث يجري تحديثها كل سنتين حتى تكون اكثر تفاعلا مع المستجدات الاقليمية والدولية [1].

2- إعلان الرياص لتعزيز التعاون العربي لمواجهة ازمة الغذاء العالمية :

تم عقد قمة الرياض في مارس / اذار عام 2007م وقد تمت الموافقه علي استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين واعتبارها جزء من الاستراتيجية المشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي وقد اعلن من خلالها وزراء الزراعة والمسؤولين عن الشؤون الزراعية العربية التزمامهم بتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية من خلال اتخاذ التدابير والآليات التاليه[2]:

1 – اطلاق مبادره لبرنامج عربي طارئ للأمن الغذائي تهدف إلى زيادة واستقرار إنتاج الغذاء في الوطن العربي وبخاصة إنتاج الحبوب والبذور الزيتيه والسكر ودعوة كافة الاطراف المعنيه للتعاون والتنسيق لإعداد هذا البرنامج قطريا وقوميا .

2 – استنهاض همم القطاع العام والخاص ورجال المال والاعمال العرب للتوجه إلى الاستثمار في المشروعات الزراعية المشتركة في الدول المؤهلة ضمن ذلك البرنامج الطارئ والدعوة العاجلة لعقد مؤتمر لهذا الغرض بنهاية العام 2008م .

3-التزام حكومات الدول العربية المستضيفه للمشروعات الزراعية العربية المشتركه بمنح التسهيلات والامتيازات والضمانات المشجعة والمحفزة على الاستثمار العربي في مجال الأمن الغذائي .

---

(1) المصدر السابق، ص 252

(2) جامعة الدول العربية 2007، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، اعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة ازمة الغذاء العالمية، االسودان الخرطوم، العمارات شارع 7، ص 2

4- تبني برنامج غذاء عربي لدعم الدول العربية الاكثر تضررا من نقص المتاح من الغذاء وارتفاع اسعاره واعداد تصور متكامل حول متطلبات هذا البرنامج وآليات تنفيذه .

5- تكثيف الجهود مع الأمانه العامة لجامعة الدول العربية لإعطاء قضية الأمن الغذائي أهميه خاصة في القمة الاقتصادية والاجتماعية التي تم عقدها بالكويت منتصف يناير 2009م.

6-حث حكومات الدول للاسراع بتهيئة التشريعات والقونين الداعمه للتكامل الزراعي العربي وتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. بما يعزز حركة التبادل التجاري الزراعي العربي البيني .

7-تعبئة الطاقات والموارد لبلورة واعداد البرامج والمشروعات القطرية المشتركة التي تساهم في تحقيق اهداف استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة لزيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن للسكان .ودعوة مؤسسات التمويل الانساني العربية لبلوغ هذا الهدف .

8- اعداد خطة عمل وبرنامج زمني محدد الآجال لتنسيق السياسات الزراعية في الدول العربية المشتركة في المدى المتوسط .باعتبارها أحد الأهداف الاستراتيجية الرئيسية للتنمية الزراعية العربية المستدامة .

9- المطالبة بوضع الضوابط والتشريعات المقننه لاستخدام المحاصيل الغذائية والعلفيه في إنتاج الوقود الحيوي في الدول العربية وتشجبع التوجه إلى إنتاج هذا الوقود من المخلفات الزراعية والغذائية والمنتجات الثانوية لمختلف المحاصيل الزراعية .

10- دعوة اجهزة الاعلام العربية للتنسيق والتعاون فيما بينها للاطلاع بدورها القومي لتأصيل وزيادة الوعي لدى القاعدة الإنتاجية والإستثمارية العربية بحتمية التكامل الزراعي العربي وتوعية المواطن العربي باهمية ترشيد وتغيير الانماط الاستهلاكية .

3- البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي :

وفي يناير 2009 م اعدت المنظمة العربية البرنامج الطارئ للأمن الغذائي واطلقته قمة الكويت الاقتصادية والتنموية وكلفت القمه المنظمة بمتابعة تنفيذه واعتمدته قمة شرم الشيخ التنموية الاقتصادية والاجتماعية في يناير 2011م خطته الإطاريه التفيذية – المرحلة الأولى وتشمل زيادة قدرة الدول العربية على الاعتماد على الذات لتوفير احتياجاتها من السلع الغذائية االرئيسية، والتخفيف من حدة التزايد المتواصل في قيمة فاتورة الواردات. ويقوم البرنامج على ثلاثة مكونات رئيسية هي تحسين مستويات الإنتاجية في الزراعات القائمة، واستثمار المزيد من الموارد الأرضية بالاستفادة من العوائد المائية لترشيد استخدام مياه الري، والمشروعات الاستثمارية المتكاملة والمرتبطة بأنشطة البرنامج . ويشارك في البرنامج كل من الاردن وتونس والجزائر والسعوديه والسودان والعراق وسلطنة عمان

ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن وفقا للإطار السلعي الذي تختاره . والبرنامج يرحب بمشاركة دول عربيه فيه وفقا لما تختاره من اطار سلعي [1].

ان تنشيط العمل العربي المشترك في الميدان الزراعي يمكن ان يتحقق من خلال [2]:

– وضع وتنفيذ خطط وبرامج مشتركة لحصر ومسح وتصنيف ورصد الموارد الطبيعية الزراعية على المستوى القومي .

– وضع وتطوير أو تحديث خارطة موحدة للأراضي الزراعية على المستوى القومي وتصنيفها وتتبع خصائصها .

– اقامة شبكات متطورة لرصد المياه السطحية والجوفية وتوفير المعلومات عنها زمانا ومكانا على المستوين القطري والقومي .

– اقامة مشروعات مشتركة على المستوى القومي في بعض مجالات الدراسة والتطوير التقني الزراعي، والنظر مثلا في اقامة بنك عربي للمعلومات الزراعية وإنشاء معهد عربي للتقانة الحيوية وهندسة الجينات .

– وضع وتطوير الخطط والسياسات لتسهيل حركة عوامل الإنتاج بين الاقطار العربية وكذلك تسهيل وتشجيع انتقال العمالة وفق الأسس المدروسة وتشجيع وانتقال واستثمار وحماية رؤوس الاموال العربية

– وضع وتنفيذ مشروعات لاقامة أو لتقوية واستكمال البني التحتية الأساسية اللازمة للتنمية الزراعية .

ملخص لانجازات الدول العربية في إطار المكونات الثلاثة للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي [3]:

اولا : مكون تحسين الإنتاجيه في الزراعات القائمة :

1 – المشروعات المنفذة والجاري تنفيذها :

نفذت الدول العربية في هذا المكون نحو (41) مشروعا منها (15) مشروعا في ست دول عربية هي: الاردن، تونس، السودان، سلطنة عمان، مصر واليمن و (26) مشروعا بالمملكة العربية السعودية. غطت مشروعات الدول الست المشار اليها مجالات إنتاجية محاصيل الغذاء الرئيسية وتطوير إنتاجية الوحدة الحيوانية والتصنيع الزراعي، ومكافحة الآفات لزيادة الإنتاجية الزراعية وذلك بتكلفة تجاوزت

---

(1) تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي للعام 2015م، مصدر سبق ذكره، ص 31

(2) مرتكزات الاستراتيجية التنموية للأمن الغذائي العربي، علي ولد الشيخ www. Aljazeera.net

(3) المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2011، تقرير حول متابعة قمة شرم الشيخ التنموية الاقتصادية والاجتماعية رقم (ق.ق: 18د.ع(2)، ج3 ، 19/ 1/2011) بشأن البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، ص 8

(73) مليون دولار . في حين تركزت مشروعات السعودية المرخصه لعام 2010 في مجال تحسين وزيادة إنتاج لحوم الدواجن بطاقة (43) مليون طائر/ السنة ومجمل امهات الدجاج اللاحم بطاقة (150) مليون صوص / سنه وقد استهدفت المشروعات بصفة عامة ما يلي :

- تحسين مستوي إنتاجية الحاصلات الزراعية النباتية والحيوانية .
- النهوض بالكفاءة الإنتاجية للقطيع الحيواني .
- تحسين مستوى معيشة المزارعين والسكان الريفيين .
- توفير فرص العمل واستدامة واستقرار الإنتاج الزراعي .
- بناء القدرات المؤسسية وتنمية المهارات .
- خفض تكلفة الإنتاج الزراعي وتحسين مستويات الربحية
- رفع معدلات الاكتفاء الذاتي .
- رفع المستوى الغذائي للمواطنين .
- تطوير طرق التصنيع وتحسين مستويات الجوده .

ثانيا: الانجازات في اطار مكون استثمار المزيد من الموارد الأرضية بالاستفادة من العوائد المائيه لترشيد استخدام مياه الري ومصادر المياه غير التقليدية [1]:

بلغ عدد المشروعات المنفذة والجاري تنفيذها في هذا المكون (556) مشروعا وقدرت التكلفة الاستثمارية لعدد (548)بمشروعا منها بنحو (11.5) مليار دولار . غطت هذه المشروعات مجالات بناء وانشاء سدود ومنشآت لحصاد مياه الامطار، وادخال نظم الري الحديثه بهدف ترشيد استخدام المياه وتقليل الهدر في الموارد المائيه بالاضافه إلى مشاريع لمعالجة الصرف الصحي واستخدامها لأغراض الزراعة .

وفي السعوديه تم انشاء (482) سدا لحصد المياه بسعة تخزينية (2.1) وسد جيزان وحده يحصد نحو 800 مليون م3 مياه . وفي السودان تم تنفيذ مشروع نهر عطبره وستيت بسعه تخزينيه نحو (3.7) مليار م3، ومشروع تعلية خزان الروصيرص لتزداد الطاقة التخزينية للخزان من نحو (3) الى (7.4) مليار م3 ، لزيادة مساحة الاراضي بنحو (1.5) مليون فدان . ومشروع حلفا الزراعي لتوفير (1.2) مليار م3 ، وزراعة (340) الف فدان . وتخفيف اثار الجفاف بولاية دارفور عن طريق تجهيز عدد (126) بئر عميقه بكافة مستلزماتها ، وتأهيل وتطوير (142) بئر عميق قديم ، بالإضافة إلى انشاء

(1) تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2015م، مصدر سبق ذكره، ص 32

وتجهيز عدد (57) حفيرا وتأهيل (20) حفيرا آخر . إلى جانب بناء (6) سدود حجريه جديده و(22) سدا ترابيا . وفي العراق تم استخدام وتطوير تقانات الري الحديثه لتوفير (6.3) مليار م3 من المياه ، بغرض زيادة إنتاج القمح بنحو (3) ملايين طن . أما في ليبيا فقد تم انشاء سدود تعويقيه (400 الف متر مكعب)، حفر (200) بئر جوفي بالخزانات، انشاء سدود تخزينية صغيرة ومتوسطة الحجم (30 سدا)، اقامة صهاريج سعة 200 متر مكعب (300 صهريج)، واصلاح آبار عربيه ورومانيه (500) بئر، اقامة انفاق بالبلط (20 نفقا)، واصلاح وصيانة العيون (50 عينا)، استكمال مشاريع الري المتوقفه . واستثمار مياه النهر الصحراوي الصناعي . حيث بلغت كمية المياه الواصله من الجنوب إلى الشمال حوالى (2) مليون متر مكعب يوميا . ويوجد في مصر مشروع تطوير الري الحقلي وتحسين الممارسات الزراعيه للمحاصيل بمساحة (0.98) مليون هكتار لتوفير من (10% – 20%) من مياه الري تستخدم في زراعة اراض جديده وتوفير نحو مليار متر مكعب من المياه نتيجة استخدامات المياه وسياسات إنتاج المحاصيل السكرية .

وبلغ عدد المشروعات المقترحة والمعدة للتنفيذ والتي تحتاج إلى تمويل في اطار هذا المكون (19) مشروعا في (7) دول عربية : هي الاردن، وتونس، والجزائر، والسودان، وسلطنة عمان ، ومصر، واليمن . واشتملت المشروعات المقترحة على مشروعات نشر واستخدام تقنيات الري الحديث وتخزين المياه والتحكم بالفيضانات . ويقدر حجم وفورات المياه الكلية المتوقعة من هذه المشروعات بنحو (251.2) مليون متر مكعب سنويا . وتقدر الموازنه الكلية المقترحة لهذه المشروعات بنحو (1.34) مليار دولار .

ثالثا : الانجازات في إطار مكون المشروعات الاستثمارية المتكاملة والمرتبطة بأنشطة البرنامج :

في إطار هذا المكون تم تنفيذ (109) مشروعا في عشر دول عربيه هي الاردن، تونس، الجزائر، السودان، العراق، سلطنة عمان، ليبيا، مصر، المغرب واليمن . بلغت التكاليف الاستثماريه لعدد (104) مشروعا منها نحو (8.70) مليار دولار. شملت هذه المشروعات بناء صوامع الغلال، وتأهيل الطرق الزراعية، واحداث شركات خدمات زراعية، ومشروعات انتاج المحاصيل الغذائية .

بلغت التكاليف الاستثماريه لعدد (5) مشروعا بالاردن نحو (76.30) مليون دولار، وفي تونس بلغت التكاليف الاستثماريه لعدد (3) مشروعات نحو (158.0) مليون دولار . في حين بلغت التكاليف الاستثماريه في الجزائر نحو (14) مليون دولار لمشروعين، وفي السودان بلغت التكاليف الإستثماريه لعدد (39) مشروعا نحو (3.042) مليار دولار، وفي سلطنة عمان بلغت التكاليف الاستثماريه لعدد (35) مشروعا نحو(2.01) مليار دولار، وفي العراق بلغت التكاليف الاستثمارية لعدد (6) مشروعات

نحو (960.4) مليون دولار بينما في ليبيا قدرت بنحو (268.4) مليون دولار لعدد (3) مشروعات، وقدرت التكاليف الإستثماريه في مصر لعدد (9) مشروعات نحو (2.08)مليار دولار، وفي اليمن لعدد (2) مشروع بنحو (42)مليون دولار، وبينما قدرت القروض والمنح المقدمة لقطاع الزراعة في السعودية نحو (15.646) مليار دولار .

وبلغ اجمالي عدد المشروعات الجاهزه للتنفيذ وبحاجة إلى تمويل ضمن هذا المكون (52) مشروعا في (9) دول عربيه هي : الاردن – تونس – الجزائر – السعودية – السودان – سلطنة عمان – مصر موريتانيا واليمن .

اشتملت على مشروعات للتصنيع والتسويق الزراعي والميكنة الزراعي، ونشر تقنيات الزراعة الحديثة، والإستخدام الآمن للمبيدات، ومصانع للأسمده وبعض الشراكات الزراعية وذلك بتكلفة تقدر بنحو (5.75) مليار دولار[1] .

5-2-8 طبيعة المعوقات امام تحقيق استراتيجية ملائمة للأمن الغذائي العربي:

تختلف طبيعة المعوقات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي العربي في الدول العربية والنفطية والتي يمكن تقسيمها إلى عدة عوامل :

أ- العوامل الطبيعية :

الجفاف وغلاء المواد الأولية، قد يكونان من المقومات التي تعيق الإنتاج الزراعي. وبالتاكيد هناك علاقة وثيقة بين كمية الامطار الساقطه والإنتاج الزراعي في البلدان النفطيه، إلا أن هذا ليس مبرر مقنع لأنه يمكن الاعتماد على الوسائل الحديثة في الري وخاصة الدول التي تمتلك موارد مالية كافية هذا من جهه ومن جهة أخرى يمكن الاعتماد على زراعة تتماشى وطبيعة كل منطقة مع الأخذ بعين الاعتبار عامل التخصص والتنسيق والتعاون بين البلدان العربية والنفطية على الأقل هذا يؤدي إلى حل ندرة المياه وجفاف التربه وعنصر المناخ .....الخ

ب – العوامل الدولية :

لقد اخفقت الدول العربية والنفطية في سياساتها التنموية باعتمادها على خطط تنموية وطنية بعيدا عن التأثيرات الخارجية إلا أن تلك الخطط لم يكتب لها النجاح لأنه باختصار تحقيق التنمية في جميع الجوانب، هذا صعب ان لم نقل هذا ضرب من الخيال .

---

(1) تقرير اوضاع الامن الغذائي العربي للعام 2015، مصدر سبق ذكره، ص 33

ج _ العوامل الاقتصاديه يمكن تسجيلها في العديد من النقاط المختصره أهمها :

- قصور التمويل الزراعي المتاح من صناديق التمويل .
- تأخر أولوية قطاع الزراعة في خطط التنمية .
- ضآلة مساهمة القطاع الخاص في هذا المجال .
- نقص اليد العاملة المؤهلة .
- ليس هناك تكامل بين الصناعة والزراعة [1].

5-2-9 ـــ دور الاستثمار العربي المشترك في تحقيق الأمن الغذائي وسد الفجوة الغذائية في العالم العربي :

مناخ الاستثمار في العالم العربي :

تنبع أهمية المناخ الاستثماري من خلال اثره على جلب أو طرد الاستثمارات سواء الوطنية أو الأجنبية ذلك ان هذا المناخ يشتمل على جميع الجوانب التي يراها المستثمر ضروريه لنجاح استثماراته [2] .

تعريف مناخ الإستثمار :

والذي يعبر عن مفهوم شامل للأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والتنظيمية والادارية التي يجب ان تكون ملائمة ومناسبة لجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية. ويعرف مناخ الاستثمار حسب تقرير التنمية العالمي لسنة 2005 م عن البنك الدولي بانه " مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد، والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمارية العمل بطريقة مريحة ويشير التقرير إلى ان السياسات وسلوك الادارة الحكومية وبخاصة قضية الفساد والمصداقيه تمارس تأثيرا قويا على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق امام المنافسة وبدرجة اكبر توفر الأمن والاستقرار وبخاصة أمن حقوق الملكية ودرجة التقيد باللوائح التنظيمية والقوانين ونظام الضرائب التي تترك آثارا بالغة الأهميه على التكاليف والمخاطر. أو بصيغه اخرى مجمل الأوضاع والظروف المؤثره في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه، فالوضع السياسي للدول وما يتسم به من استقرار، بتنظيماتها الادارية والاقتصادية والتشريعية وما تتميز به من فاعلية وكفاءة نظامها القانوني ومدى وضوحه وثباته وتوازن ما ينطوي عليه من حقوق واعباء وسياسات الدول الاقتصادية واجراءاتها وطبيعة السوق وآلياته وامكانياته من بنى تحتيه

(1) عبد الحق زغدار2018م، نحو تفعيل الأمن الغذائي في البلدان النفطيه، مجلة المفكر، العدد الخامس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضره، بسكره، ص ص 313- 314

(2) عائشه بو ثلجه، مصدر سبق ذكره، ص 224

وعناصر الإنتاج، وما تتميز به الدول من خصائص جغرافية و (ديموغرافية) وهو ما تعكسه مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة الاستثمارية التي على اساسها يتم اتخاذ قرار الاستثمار .

بالرغم من أهمية القطاع الزراعي في البلدان العربية، والدور الذي قد يلعبه في تحقيق الأمن الغذائي فان حظ هذا القطاع من الاستثمار في هذه البلدان لا يزال ضعيفا اذ لم تتجاوز نسبته إلى الناتج المحلي الاجمالي في بداية الثمانينات 7.5% في المتوسط. فبالرغم من تطور حجم الاستثمارات الاجماليه في البلدان العربية من حوالي 56مليار دولار خلال الفتره 1970 –1985م إلى نحو 683.5مليار دولار في الفتره 1981 – 1986م إلا أن الأهمية النسبية للاستثمارات الزراعية قدرت من 13.9% في الفترة الأولى إلى نحو 9.3% في الفترة الثانية وبالتالي فان حجم الاستثمارات في القطاع الزراعي لا يتناسب مع الأهمية الإستراتيجية للقطاع سواء من حيث الأهمية النسبية لوزنه الديموغرافي (يمثل السكان الزراعيون حوالى 35.6% من اجمالى السكان لعام 1992م) أو من حيث القوة البشرية العاملة التي يحتضنها والتي تمثل 36.5% من اجمالي القوة البشرية العاملة في عام 1992م. أو من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي التي قدرت في عام 1994م بنحو 13.07% كمتوسط اجمالي عربي، وهو ما قد يفسر تفاقم العجز الغذائي بالبلدان العربية حيث بلغت نسبته التراكميه ما بين 1970 – 1994م حوالي 179 مليار دولار اما على صعيد توزيع الاستثمارات الزراعية على المستوى القطري فمن الملاحظ تباينا واسعا في حجمها على مستوى الاقطار العربية حيث يتركز العدد الكبير منها في الدول التي لا تمتلك الامكانات الزراعية الافضل (الاراضي الزراعية، قوة العمل) حيث تفيد بعض الاحصائيات أن الاستثمارات الزراعية في مجموعة الاقطار النفطيه قد مثلت في الفتره ما بين 1981م – 1985م اكثر من ثلاثه ارباع الاستثمار الاجمالي العربي في الوقت الذي يمثل سكانها الزراعيون اقل من ربع اجمالي السكان العرب، وفي المقابل تمثل استثمارات الاقطار الاقل نموا (جيبوتي والسودان والصومال وموريتانيا واليمن) 4% في الوقت الذي يتواجد فيها ما يقارب 30% من مجمل السكان الزراعي . ومما حد من فاعلية الاستثمارات الزراعية العربية في تحقيق التنمية الزراعية. زيادة على سوء توزيعها الجغرفي وضعها الكمي، كون اختيارها لا يتم وفقا لأسس اقتصاديه [1]

(1) www . Aljazeera. Net

واجتماعيه سليمة وهو ما يمكن ان نلمسه من خلال ما تتصف به من خصائص كالتركيز على التنمية الميكانيكية حيث تتوفر قوة عماليه كثيفه. تفضيل محاصيل ثانوية على محاصيل أساسية أو استراتيجية لضعف كفاءتها بسبب عدم تكاملها أو اكتمالها،عدم تطبيق المعايير السليمة التي تضمن الاستثمار في المناطق الاكثر وعدا من الناحية الإنتاجية والاكثر حاجة من الناحية الاجتماعية. كما ان مصادر تمويل هذه الاستثمارات لا تزال قاصرة وعاجزه عن تعبئة الموارد الكافيه نظرا لضعف الادخار ولسوء استغلال الفوائض النقدية والعوائد النفطية ولغلبة السلوك الاستهلاكي والانفاق المظهري على السلوك الادخاري في جل الدول العربية، وكذلك لعدم تجذر مفهوم المشاركه بين الاقطار العربية بالاستثمار في مشروعات زراعية مريحة تعود بالنفع على التنمية الزراعية في المنطقة وعلى المستوى المعيشي لسكانها. فلا تزال الاستثمارات الزراعية العربية المشتركه تقتصر على مجالات مضمونه أو شبه مضمونه تتوافر لها التقنيات المناسبه والبني الأساسيه اللازمة كإنتاج الدواجن وصيد الأسماك وإنتاج المحاصيل السكريه وبعض الصناعات الزراعيه كالاعلاف والسكر. ومن الواضح ان هذه الاستثمارات لم تطرق حتى الان بنطاق جاد اهم فرص الإنتاج الزراعي المتاحه من حيث توافر الموارد الطبيعيه غير المستغله أو ضعيفة الاستغلال. ان النهوض بالاستثمارات الزراعية يتطلب جهودا عربية مشتركة واصلاحات هيكلية تضمن خلق مناخ ملائم ومحفز للتمويل والاستثمار بالقطاع الزراعي ولعل أهم هذه الجهود ما يلي :

– بعث هيئات متخصصة في الاقراض الزراعي والتمويل على المستوى القومي والقطري وتحسين اداء ما هو موجود منها .

– تقوية شبكة التمويل والاقراض الزراعي وتكثيفها ليتماشى حجمها وحجم المزراعين المتعاملين معها مما سيمكن من تخفيض تكاليف القروض الزراعيه .

– العمل على زيادة سيولة المؤسسات التمويليه الزراعيه عن طريق تشجيع الادخار وذلك لتقوية قدرة هذه المؤسسات على منح القروض الطويلة ومتوسطة الأجل .

– الرفع من الكفاءة الادارية للبنوك الزراعية للحد من تعقيد شروط الاقراض وارتفاع فوائده .

– التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول العربية والعمل على استقرار هذه السياسات وذلك لما يتطلبه الاستثمار من آجال طويله تستلزم تنبؤات ذات علاقه عاليه باستقرار السياسات الاقتصاديه على المدى الطويل .

– العمل على كفاءة اداء الخدمات التسويقية التي تؤدي إلى التوازن بين عرض المنتجات الزراعية والطلب عليها .

– العمل على تحرير اسعار السلع الزراعية والحد من تدخل الدوله لدعم قطاعات الاستهلاك على حساب قطاعات الإنتاج .

– ادخال التعديلات اللازمة على السياسات التشريعيه والاداريه لحفز الاستثمارات الزراعية وتنشيطها .

محددات الاستثمار الزراعي في العالم العربي :

تأتي أهمية التعرف على محددات الاستثمار الزراعي العربي لتلمس السبل المؤدية إلى تطويره وتشجيعه بالعمل على ازالة كل أو بعض هذه المحددات وفقا لطبيعتها من حيث ما اذا كانت ذات طبيعة ثابتة أو مؤقتة. باعتبار ان نجاح الترويج للمشروعات يتوقف على النجاح في ازالة محددات ومعوقات الاستثمار بوجه عام .

ولعل من أهم انماط المحددات الإستثمارية التي قد يهتم بها رجال الاعمال المستثمرين اثناء عملية الترويج تلك المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والتشريعية، وبالجوانب المتعلقة باقامة وانجاز الاستثمار الزراعي .

ومن هذه المحددات ما يلي :

1– **المحددات الاقتصادية :**

ويقصد بها تلك المحددات الخاصة بمدى توافر الإمكانيات الاقتصادية التي تلائم وتشجع الاستثمار، والمحددات الخاصة بالإنتاج الزراعي بصفة عامة، ومحددات خاصة بالسياسات الاقتصادية ومحددات خاصه برؤوس الاموال العربية ومن المحددات الاقتصادية ما يلي:

– البنية الأساسية:

يلعب توافر الامكانيات والخدمات والتسهيلات دورا هاما عند اتخاذ المستثمر لقراره بالاستثمار في منطقة ما. فليس من المنطقي ان يطالب بالاستثمار في مناطق لا تتوافر بها طرق جيده أو وسائل مواصلات أو كهرباء عامه ومياه وتفتقر إلى وسائل الاتصال ومن أهم المحددات الاستثمارية في عدد من الدول العربية هي عدم توافر البنيات الأساسيه. الأمر الذي يحمل أي مشروع زراعي يقترح انشاؤه في المناطق التي لا توافر بها بنيه اساسيه قويه اعباء ماليه كبيره تتعلق باعداد وتجهيز بعض عناصر هذه البنيه. مما يؤثر سلبا على ربحية المشروع، وبالتالي يضعف الحوافز الاستثماريه في مثل هذه المشروعات، ولا يلقي القبول الكافي اثناء الترويج له .

– البيئه والإنتاج الزراعي: يتعرض الإنتاج الزراعي بطبيعته وإلى حد كبير للتلقبات السيئة مثل الجفاف وانجراف التربة والتعرية في الأراضي الزراعية وبخاصة التي تعتمد على الامطار. والتي تحدث تقلبات حاده في الإنتاج، ويعوق في كثير من الاحيان استخدام عوامل الإنتاج واساليبه الحديثه

بالكميات الضرورية لتطوير الإنتاج، وتؤثر هذه العوامل على حجم الاستثمارات المطلوبة للقطاع الزراعي حيث من المطلوب ان يتم تخصيص جزء هام من الموارد الاستثمارية لمكافحة مثل هذه الظواهر والعوامل البيئية. وبطبيعة الحال فان هذا الدور يجب ان تطلع به الاستثمارات العامة (الحكومية) باعتباره مطلب ضروري ويشجع القطاع الخاص على الاستثمارات الإنتاجية في الانشطة الزراعية دون التعرض لمخاطر كبيره وبما يحد من حدة التقلب ودرجة اللايقين التى تتسم بها تلك الانشطه عامة .

– غياب التخطيط الاستثماري :

تتمثل عناصر التخطيط الاستثماري في حجم الاستثمار والموارد المتاحة للاستغلال وتوافر الاستثمار الملائم وبصفة عامة وإلى عهد قريب تفتقر المنطقه العربية إلى عنصر التخطيط الاستثماري الزراعي حيث ان التخطيط يستلزم أوليات واهداف يجب ان تكون واضحه قبل الشروع في انشاء مشروعات استثماريه. اذ تشير بعض التجارب الى ان هناك بعض المشروعات الزراعية التي انشئت في بعض الاقطار العربية مهددة بالتوقف أو توقفت بالفعل لأن الأولويات كانت غير منطقية اذ انشأت مشروعات في اماكن ادت إلى انحدار اهدافها وتدهور رأسمالها، وذلك بسبب عدم اعطائها الأولويه وعدم الاهتمام بالاستثمار في البنية الأولية اولا وربما كان الاندفاع لسد الفجوة الغذائية هو الدافع وراء ذلك لكنها تعتبر سابق خبره غير مشجعة ومثبطة للاستثمار الزراي في نهاية المطاف الأمر الذي يتطلب ان تعنى المنظمات والمؤسسات ذات العلاقه بان المشروعات المقدمة للترويج تأتي في اطار مخطط ومن ثم توطينها في مناطق تكفل لها مقومات نجاحها واستمرارها .

2– السياسات التسويقية والسعرية :

يواجه الكثير من المشروعات العامة في مجال الاستثمار الزراعي محددات خاصة بالتسويق الزراعي وقد كان نتيجة الاهتمام بالنواحي الإنتاجية واهمال الجوانب الخاصة ببناء هيكل تسويقي على درجة عالية من الكفاءة مما أدى إلى انه بالرغم من التفوق الإنتاجي . إلا أن المشروعات الزراعية تناقصت عوائدها الاستثمارية .

اما بالنسبه للسياسات التسعيرية فان هناك تحيزا واضحا في تخطيط سياسات الأسعار الزراعية لصالح قطاعات الاستهلاك وعلى حساب قطاعات الإنتاج . فمنذ منتصف الستينات وحتى منتصف واواخر الثمانينات مارست بعض الدول العربية العديد من انماط السياسات الزراعية هادفة إلي خلق المناسب لقطاع الإنتاج، وفي اطار حماية قطاع الاستهلاك وتأمين احتاجاته السلعية بصفة عامة والغذائية بصفة خاصة .

3- التجارة الخارجية العربية والتجارة البينية :

على الرغم من الايمان الكامل للدول العربية بالمبررات والمزايا التي تترتب علي تنشيط التبادل التجاري بصفة عامة والزراعي بصفة خاصة. الا ان هناك العديد من المشاكل والعراقيل التي تعترض التجارة الزراعية العربية سواء الكلية أو البينية .

ولا يقتصر ضعف التبادل التجاري على الجانب السلعي فقط انما يمتد إلى تبادل الخدمات ورؤوس الاموال ومستلزمات الإنتاج حيث ان المستويات الحاليه للتبادل العربي في هذا المجال لا تزال دون المستوى الذي تسمح به امكانات الدول العربية، ومما لا شك في ان ضعف التبادل التجاري بين الاقطار العربية له آثاره البينيه على تنمية القطاع الزراعي .

- اجهزة تمويل الاستثمار :

تركزت مصادرالتمويل الزراعي وحتى عهد قريب في التمويل المحلي عن طريق بنوك التنمية الوطنية و التمويل الخارجي. وذلك في معظم الاقطار العربية فيما عدا تلك المجموعة ذات الفوائض في رأس المال والمصادر التمويلية الكبيرة كدول النفط. ومن المعروف ان هذه الدول تعاني من قصور شديد في توفير مقومات التمويل المحلي وذلك لظروف اقتصادية معروفة. ورغم المساعدات والقروض التي حصلت عليها معظم هذه الدول العربية بتمويل مشروعاتها الاستثمارية وبرامجها التنموية. الا انها بقيت في حاجه إلى مزيد منها لتغطية متطلباتها واحتياجاتها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

وهناك محدد آخر هو هجرة رؤوس الاموال العربية إلى خارج المنطقة العربية. وما تتعرض له ارصدة هذه الدول من قيود واجراءات عند محاولة تحويلها مرة ثانية . وذلك من تعدد الفرص الاستثمارية سواء كان استثمار مباشر أو غير مباشر في " الدول العربية " الا انه ويبدو ان عوامل الجذب في الدول الصناعية المتقدمة لرؤوس الاموال العربية قد جعلت تلك الدول تزيد من الاستثمارات هناك . وبعد تطبيق العديد من الاقطار العربية لبرامج الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي والاتجاه نحو اضطلاع القطاع الخاص بالانشطة الاقتصادية أو ما يعرف " بالخصخصة " فان الحاجة اصبحت ملحة لحفز القطاع الخاص للقيام بدوره في التنمية الزراعية وتكثيف الجهود الترويجيه ليحقق القطاع الزراعي رأس المال الخاص المطلوب بعد عجز مؤسسات التمويل الوطنية عن توفير الاحتياجات اللازمة للاستثمارات الزراعية وعدم كفاية القروض والمنح المقدمة من العالم الخارجي عن المساهمة بفعالية .

- عدم استقرار السياسات الاقتصادية :-

ان تغيير السياسات الاقتصادية صفة العديد من الدول العربية وتتمثل السياسات الاقتصادية في السياسات المالية والنقدية . وسياسة التجارة الخارجية والسياسات الضريبية والجمركية وسياسات دعم الغذاء والاقتراض الخارجي وغيرها. وغالبا ما كانت تخضع السياسة المالية والنقدية والتي تهم المستثمر لتغيير مستمر من حيث اسعار الصرف والتي تسبب اضطرابا في كافة العمليات الاستثمارية وايضا تؤدي السياسات الخاصه بالضرائب إلى تدني العائد لبعض المشروعات نتيجة زيادة الضرائب والجمارك عليها. ومن المعروف ان عدم استقرار السياسات الاقتصاديه تخلق حالة من الاضطرابات في كافة المجالات الاقتصادية. ويظهر ذلك بصوره اكثر حدة بالنسبه للمشروعات الزراعية التي تتطلب بطبيعتها آجالا طويله تصل إلى المرحلة الحديه في الإنتاج وتؤتي ثمارها .

– المحددات التشريعية :

يمكن النظر إلى المحددات التشريعية من عدة زوايا هي تعدد القوانين والاجراءات الاستثمارية والتسهيلات والاعفاءات والامتيازات المحليه. وما يهم فيما يختص بالترويج هو البعد الخاص بتعدد تشريعات وقوانين الاستثمار. ذلك ان من يرغب في الاستثمار في احدى الدول العربية فانه يحدد هدف المشروع وطبيعة إنتاجه والمميزات التي يحصل عليها من القوانين الساريه، وكيفية انهاء الاجراءات الخاصة بالحصول على الترخيص بالاستثمار. فاذا تغير القانون الاستثماري فانه يؤدي إلى احجام المستثمرين. كما ان استقرار اوضاع القوانين الاستثماريه في الاقطار المرشحة لاستضافة المشروعات الزراعيه يؤدي إلى اقبال المستثمرين على المشروعات الاستثماريه المروج لها.

– المحددات الاعلاميه : وتعتبر من المحددات الرئيسية للاستثمار بصفه خاصه فبدون اعلان الفرص الاستثمارية في وسائل الاعلام المختلفه " المرئية والمسموعة والمكتوبة " كيف يتعرف المستثمرون ورجال الاعمال على هذه الفرص. ولقد اوضحت دراسات سابقة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية حول الاستثمار الزراعي في الدول العربيه ان هناك قصورا شديدا في النواحي الاعلامية سواء على المستوى القطري أو القومي فلقد اظهرت نتائج هذه الدراسات أن الغالبية من المستثمرين في الدول العربية لا يعلمون الكثير عن الإنتاج القطري والإنتاج القومي العربي من المنتجات المزمع إنتاجها بالمشروعات الاستثمارية ونسبة الاكتفاء الذاتي القطري والعربي من تلك المنتجات ومدى اريحية المشروعات الاستثمارية في الدول العربية المختلفة وينعكس ذلك في تسويق منتجات المشروعات محليا أو تصديرها خارج القطر، ثمة عنصر هام وهو مدى توافر الشراكات التي توضح مجالات الاستثمار المختلفه، ان مثل هذه النشرات لا تتوافر لدى غالبية المستثمرين وهم عادة ما يستقون اخبار مشروعاتهم عن طريق الخطة القومية للدوله أو من خلال الممارسات والخبرة الشخصية للمستثمرين .

كما انه يعتقد إلى حد كبير عدم المام المستثمرين بالمؤسسات العربية العاملة في مجالات الاستثمار والتنمية الزراعية وكذلك الاتفاقيات العربية المختلفة والمتعلقة بالاستثمار مثل اتفاقية الازدواج الضريبي واتفاقية تسوية نزاع الاستثمار وغيرها من الاتفاقيات، وبالتالي فان المستثمر ليست لديه المعلومات الكافية واحيانا أدنى المعلومات عن فرص الاستثمار بالدول العربية والتي تلعب الأنشطة الترويجية دورا رئيسيا في عرضها على رجال الاعمال والمستثمرين [1]

وتشكل الاستثمارات الزراعية في المجال الزراعي اركان التنمية الزراعية، والتي لم يعد ممكنا من دونها النهوض بهذا القطاع ونقله إلى مستوى القطاعات الإنتاجية القادرة على تلبية الاحتياجات العربية من الغذاء ويشمل مجال الاستثمار في الزراعة مناحي النشاط الزراعي كلها وهي :

– البنية التحتية الزراعية الاساسية .

– مدخلات النشاط الزراعي .

– عملية النشاط الزراعي

– مخرجات الزراعة والتسويق الزراعي .

– الادارة الزراعية والتسويق الزراعي .

– البحث العلمي الزراعي وايجاد الطرائق العلمية البديلة .

تظهر الارقام المسجلة في مجال الاستثمارات الزراعية في الوطن العربي ولا سيما البينيه منها مدي تراجع الاهتمام بالقطاع الزراعي في المجال الاستثماري وتذبذبه ايضا بين عام وآخر وهذا عائد الى جملة من الأسباب :

* تأخر في دخول القطاع الخاص في الاستثمار الزراعي عنه في القطاعات الاخرى .

* عدم وجود تشريعات مناسبة للاستثمار الزراعي في كثير من الدول العربية حتى الآن .

* يحتاج الاستثمار في الزراعة إلى تكامل في الجوانب الزراعية، خاصة في البنية التحتية الأساسيه " السدود، القنوات المائيه، الطرق والخدمات الإنتاجيه الأخرى ." وهذا بالطبع لم يكن ممكن للقطاع

---

(1) جامعة الدول العربية 1995– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأمن الغذائي العربي ودور الاستثمار العربي المشترك في تحسين اوضاعه، ورقة مقدمة إلى مؤتمر ومعرض الاستثمار والأمن الغذائي العربي الذي يعقده الاتحاد العربي للصناعات الغذائية بالتعاون مع وزراة الصناعة والتجارة، المملكه الاردنيه الهاشميه، المنظمة العربية للتنمية الزراعية وبالتنسيق مع الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، عمان، السودان، الخرطوم، العمارات، شارع 7، ص ص 23 – 28

الخاص الدخول فيه مباشرة، لان البنية التحتية المذكورة تخص الحكومات اولا . مما انعكس سلبا على الاستثمار في هذا القطاع .

* يهتم المستثمرون في المجال الزراعي بنسبة ارباحهم فقط. وهذا من حقهم كما يعرف في لغة الاستثمار كما في القطاعات الاستثمارية الأخرى في حين يمكن النظر إلى الزراعة من جهة الربح فقط، حيث تدخل عوامل أخرى غير ربحية في النشاط الزراعي كالجوانب الاجتماعية والجوانب البيئية والحيوية التي لابد من مراعاتها واخذها بالحسبان .

* تغييير مناخ الاستثمار العالمي لاسباب كوكبيه وازماتيه عالمية (مالية واقتصادية) دوليا وعربيا، مما أثر بشكل واضح في مدى الاندفاع نحو الاستثمار في المجال الزراعي .

* ارتباط الاستثمارات الزراعية العربية بالريعية التسويقية الاقليمية و العالمية مما يدخل المنتجات الزراعية العربية في سوق المنافسه الزراعية الدولية. وهذا لا يجعل في كثير من الاحيان كفة المنافسة تميل لصالح المنتجات الزراعية العربية لجملة من الشروط البيئية والاقتصادية على حد سواء حيث توجد مناطق جغرافية كثيرة في العالم لديها خصائص تنافسية كبيرة و لا سيما المناطق التي يوجد فيها فائض في موارد المياه ورخص في قوة العمل الزراعية المنتجة[1] .

معوقات الاستثمار في العالم العربي :

عانت الشركات العربية والعاملة في المجالات الزراعية بشكل خاص من خلال فترة الأحداث في الدول التي شهدت التغيير، كما عانت ايضا بشكل غير مباشر في الدول العربية، وان كان بنسبة اقل من القطاعات الأخرى نظرا لقوة الطلب على الغذاء، ومن اهم التداعيات التي حصلت توقف الاعمال حيث كانت الشركات مضطرة لان تستثمر بتمويل عملياتها التشغيلية في دول التغيير حتى في احلك الظروف على الرغم من تراجع المبيعات والايرادات والتاخير الكبير في استلام المدفوعات والتحويلات، اما بالنسبة إلى الدول العربية الأخرى فشهدت الشركات تقطعا وتاخيرا في التجارة والمدفوعات المالية .ويواجه الاستثمار الخاص في القطاعات الزراعية وقطاعات التصنيع الغذائي في الدول العربية عددا من العوقات ولا سيما في الدول ذات الامكنات الزراعية الخصبة وبصورة عامة يمكن تجسيد أهم الصعوبات بما يلي [1]:

(1) ابراهيم احمد سعيد 2011، مصدر سبق ذكره، ص 588 – 590

– المحاباة في السياسات والنظم الضريبية لمصلحة النشاطات الاقتصادية الريعية في ظل نقص في التشريعات والقوانين اللازمة لتوفير الأرضيه التشريعية المناسبة وهناك تفاوت في هذا المجال بين الدول العربية . حيث تعتبر الامارات على سبيل المثال من الدول التي توفر البيئة الاستثمارية والتجارية المناسبة للقطاع الخاص، ولا سيما في قطاع الصناعات الغذائية بشكل خاص .

– ضعف البنى المؤسسية والداعمة وقصور الارشاد الزراعي في ظل غياب متطلبات التنمية الريفية المتكاملة والافتقار إلى الدعم المناسب بالنسبة للجودة والمعايير والمختبرات والاعتماد والمطابقة . وهناك ثغرة أساسية في مجال دعم الارتقاء بالمعايير والمواصفات الأساسية للصحة والسلامة والقدرة على المنافسة والتصدير بما فيه آيزو 9000 وHACCP ودستور الفاو coex والاعتماد والاختبارات . وذلك علما ان هناك تسارع في التطور في هذا المجال بما يتطلب شروطا ومعايير ومواصفات جديدة .

– صغر حجم الحيازات الزراعية، بحيث يصعب امكانية المكننه ويرفع تكاليفها .

– العقبات المالية من جراء قصور التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة . والقيود المالية على الاستثمارات الزراعية وعلى عمليات التحويل، وهوامش التكلفة المرتفعة بسبب تعدد الضرائب والرشوة

– عدم تأهيل القوانين التجارية الوطنية لتحرير التجارة العربية البينية واستمرار وجود عقبات اساسية تواجه تطبيق منطقة التجاره العربية الكبرى . ويحدد تقرير حديث للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية يستند إلى استبيان يرصد آراء الشركات العربية المعنية بالتجارة العربية البينية في اطار منطقة التجارة العربية الكبرى احدى عشر قيدا تعترض انسيابية وحرية التجارة وتظهر النتائج استمرار وجود معوقات أساسية على نفس منوال السنوات السابقه . ويتصدر هذه المعوقات على طول مدة العبور للسلع والمنتجات وارتفاع تكاليف النقل وصعوبة الحصول على سمات الدخول إلى الدول العربية للتجار وسائقي الشاحنات الناقلة للسلع والمنتجات إلى جانب غيرها من القيود غير الجمركيه[1] .

(1) الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية 2014، نحو مقاربة جديدة لتحقيق الأمن الغذائي العربي، ص ص 116 – 118

5-3 دور السودان في سد الفجوة الغذائية العربية

تمهيد :

من خلال المنظور الاستراتيجي لقضية الأمن الغذائى العربي يرشح السودان لقدرته على تقديم سلة الغذاء للوطن العربي في حالة الاستغلال الأمثل لموارده الزراعية [1] الهائله، فالسودان قطر شاسع مترامي الاطراف تبلغ مساحة ارضه بعد انفصال جنوبه (1,882,000 كلم ^{2}) تمثل مساحة البر فيها (1,752,178 كلم ^{2}) ويتميز بموقعه الفريد الذي جعله ملجأ آمنا لكل راغب وتمثل ذلك في الهجرات المختلفه من ارجاء الوطن العربي، غرب وشرق افريقيا بجانب الفارين من ويلات الحرب بدولة جنوب السودان بعد انفصالها عن الوطن الام .

ايضا نجد كل الظروف الطبيعية والعوامل البيئية والتي تمثل في مجموعها العوامل الجغرافية السائدة في الاقليم تلعب دورا هاما في تنوع وتباين إنتاج الغذاء في السودان ومن جانب آخر فان عوامل التربه والمناخ وانواع النباتات هي التي تكيف انماط حياة السكان المحليين فمثلا في البيئات الجافه نجد ان البحث عن الماء والكلأ هما اللذان يحتمان على الانسان التجوال ليجد الغذاء الجيد والماء الوفير له ولحيوانه [2]

كما يتمتع السودان بموارد مائية كبيرة سطحية وجوفية ويعتبر نهر النيل ثاني اطول انهار العالم وهو المورد الرئيسي للمياه في السودان حيث يبلغ متوسط ايراده السنوي حوالى 84 مليار متر ^{3} من المياه، موزعة بين مصر والسودان اضف إلى ذلك وجود آلاف الأوديه والخيران الطبيعية المنشرة في غرب ووسط وشرق جنوب السودان، وهي ذات طابع موسمي تمثل مليارات الامتار المكعبه من المياه، اما المياه الجوفيه في السودان فتتواجد تحت نصف مساحة السودان في مواقع مختلفه منه وفي احواض مختلفه ويفوق مخزون المياه الجوفيه (1) مليار متر مكعب وامكانية الاستعاضه تفوق المخزون احيانا[3] . وتشكل الزراعه وتربية الماشيه من اهم المصادر الرئيسية لكسب العيش في السودان وهناك اربع انواع رئيسية للزراعة في السودان ويعتمد تصنيفها على نوع الري أو اسلوب الإنتاج وهي الزراعة المطرية المعتمدة على تساقط الامطار والزراعة المروية بالري الصناعي (نهر النيل وروافده) وهذه بدورها تنقسم إلى زراعة عن طريق الري الانسيابي (من السدود والخزانات) والري بالطلمبات (

---

(1) سعودي حسن سالم عز الدين، مصدر سبق ذكره، ص 112

(2) سميه محمد محمد صالح2017، الأمن الغذائي في السودان (دراسة تحليلية لأوضاع واستراتيجيات إنتاج القمح (1990 – 2015)، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة النيلين، الخرطوم، ص 66

(3) احمد الحسن احمد الخضر، مصدر سبق ذكره، ص 65

مضخات سحب المياه من النهر) والري الفيضي (الاراضي المغموره بمياه الفيضانات الدوريه كما في دلتا نهر القاش. والزراعه الآليه أي تلك التي تستخدم الاله في عمليات انتاجها، ثم الزراعة التلقليدية في اطراف القرى والبوادي بواسطة الاهالي [1].

وحتي يتسنى لنا توضيح دور السودان في سد الفجوة الغذائية العربية لابد لنا من القاء الضوء على امكانات السودان وموارده الضخمه التي تحتاج إلى تضافر الجهود المحلية والعربية لاستغلالها واجتذاب رؤوس الأموال العربية للاستثمار في المجال الزراعي في السودان .

5-3-1 السودان جغرافيا وديموغرافيا :

- **الموقع :**

يقع السودان بين خطي طول (21,8* – 38,5*) شرق غرينتش، ودائرتي عرض (3,5 ¯ 23*) شمال خط الاستواء. السمة الرئيسية التي تميز السودان وجود نهر النيل وروافده جميعها من المنبع الاستوائي والهضبة الاثيوبية عبر السودان مما اتاح له الاقتراب المباشر وغير المباشر من دول منابع النيل وتأمين الشريان الهام والحيوي بالتعاون معهم، كما تحيط بحدوده الدوليه سبعة اقطار عربية وافريقية (من الشمال مصر، من الشمال الغربي ليبيا، من الغرب شاد، من الجنوب الغربي افريقيا الوسطي، من الشرق اثيوبيا وارتريا، ومن الجنوب جمهورية جنوب السودان) ويفصله البحر الاحمر من الناحية الشمالية الشرقية عن المملكة العربية السعوديه بجبهة طولها 800كلم وبذلك فهو يعتبر ايضا قناة وصل بين البحار المفتوحة في المحيط الاطلنطي والهندي عبر البحر الاحمر الذي يتحكم في مداخل ومخارج البحر الابيض المتوسط والخليج العربي وذلك عبر : البحر الاحمر إلى قناة السويس، البحر الاحمر إلى باب المندب ثم إلى خليج عدن فإلى المحيط الهندي، هذا إلى جانب ان البحر الاحمر يعتبر بمثابة خط انابيب لنقل البترول الخام من موارد إنتاجه في السودان والخليج العربي إلى اوروبا. وهكذا نجد ان هذا الموقع الفريد للسودان والحدود المباشره مع دول عربية وافريقية ترتبط وتتداخل قبائله مع سكانها جعلاه يؤثر ويتأثر بما يجري حوله اقليميا ودوليا، حيث يمثل السودان امتدادا طبيعيا للقرن الافريقي ذو الأهمية الإستراتيجية في القارة الافريقية [2].

- **السطح والتضاريس :**

السودان معظم اراضيه سهلية منبسطة يشقها نهر النيل وروافده من اقصي الجنوب إلى اقصى الشمال

---

(1) https :// ar. M. wikpedia. Org wiki الزراعة في السودان

(2) سميه محمد محمد صالح، مرجع سبق ذكره، ص 67

حيث يعبر الأراضي المصريه ويمكننا تصنيف اربعة انواع رئيسية من التربه تغطي نحو 80% من مساحة الأراضي السودانية وهي :

1- التربة الصحراوية، وهي تنتشر في السودان الشمالي و على اشكال مختلفة منها الرملي والصخري والحصوي وهذه التربة فقيرة في مركباتها العضوية ولاتصلح للزراعة .

2- التربة الطينية في الشرق والوسط من البلاد وهي خصبة ومنتجة زراعيا وفيها تتركز معظم المشاريع الزراعية بالسودان .

3- التربة الرملية ويطلق عليها في السودان " بالقوز " ومن خصائص هذه التربة فقرها بالعناصر المغذية للنباتات وبخاصة الموارد العضوية وهي دوما في حاجة إلى التسميد بكميات كبييرة كما انها مفككة الذرات ولذلك فهي جافه باستمرار وتحتاج إلى الري المستمر وبكميات اكثر مما تستهلكه التربة الطينية وفي هذه التربه يزرع الفول السوداني والدخن والسمسم وكلها تروى من مياه الامطار .

4- التربة الحديدية الحمراء، وتكثر فيها مركبات الحديد والكالسيوم ولونها يميل إلى الاحمرار وهذه التربه في حاجة إلى صرف المياه الزائدة التي تكثر في المستنقعات والمجاري المائيه[1] .

- **السكان :**

يبلغ عدد سكان السودان حوالي (39.6) مليون نسمه نصفهم من الذكور كما تفيد تقارير الأمن الغذائي في السودان للعام(2016)[2]. أي ما يوازي (23%ى) من سكان الدول العربية وحوالى (6%) من سكان القارة الافريقية ويبلغ معدل النمو السكاني نحو(2,6) سنويا [3]. ومن المتوقع ان تستمر معدلات الزياده في السكان اذا استمرت معدلات المواليد مرتفعة وانخفضت معدلات الوفيات إلى سنوات قادمة، وقد بينت اسقاطات مكتب مجمع السكان التي استخلصت من معدلات المواليد والوفيات وبمعدل نمو ثابت ان يصل عدد سكان السودان 61,5 مليون نسمه عام 2025م. وتظهر بيانات التعداد ثبات في توزيع السكان على المستوى الاقليمي، فقد ظل الاقليم الاوسط (ولايات الخرطوم والجزيره والنيل الأبيض والازرق يحتل المرتبة الأولى من حيث حجم السكان طيلة الفتره من 1956-2004م ويرجع ذلك إلى وجود مشروع الجزيره وما تلاه من تنمية زراعية تمثلت في امتداد المناقل ومشاريع النيل الأبيض الزراعية ومشاريع إنتاج السكر وما لهذه المشاريع من دور بارز في جذب

(1) محمد على الفرا، مرجع سبق ذكره ص 68

(2) وزارة الزراعه والغابات 2016، الامانه العامه للتخطيط والاقتصاد الزراعي، ادارة الأمن الغذائي والتنمية الريفيه ومناهضة الفقر، التقرير السنوي لأوضاع الامن الغذائي في السودان لعام 20016م ومؤشرات العام 2017م، ص 7

(3) سميه محمد محمد صالح، مصدر سبق ذكره، ص 69

السكان من الولايات الأخرى خاصة الاقليم الشمالي والغربي .

تأتي ولاية دار فور في المرتبه الثانيه خلال نفس الفتره رغم نزوح اعداد كبيره من سكان هذا الاقليم بسبب الجفاف ونقص الغذاء وتدني الوضع الاقتصادي والمستوى المعيشي .

حاليا تعتبر ولاية الخرطوم الاكثر جذبا للسكان بعد ان كانت تحتل المرتبة التاسعة عام 1956م والمرتبة السادسه عام 1983م وقد شهدت نمواً مضطرداً حيث قدر عدد سكانها بنحو 6 مليون نسمه عام 2005م وس بب النمو السكاني هو تدفق المهاجرين اليها من الولايات المختلفه لاسباب متعدده[1].

جدول (5-3-129)

التوزيع الجغرافي للسكان بولايات السودان عام 2015م بالالف نسمة

الرقم	الولاية	2015
1	الشماليه	861
2	نهر النيل	1388
3	البحر الاحمر	1414
4	كسلا	2283
5	القضارف	1918
6	الخرطوم	7095
7	الجزيره	4601
8	النيل الابيض	2245
9	سنار	1710
10	النيل الازرق	1022
11	شمال كردفان	3121
12	جنوب كردفان	1925
13	شمال دارفور	1800
14	غرب دارفور	1626

(1) ياسر عبد المحمود حامد التهامي، جغرافية السودان، yasir mahmoud.blogspot.com ص ص 110 -111

15	جنوب دارفور	4959
16	غرب كردفان	1713
17	وسط دارفور	1000
18	شرق دارفور	1400
19	جملة السودان	38400

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء

- **المناخ:** تتباين طبيعة المناخ في السودان، حيث ان مناخه مداري من مدار السرطان وحتى نقطة تبعد (4 درجات) شمال خط الاستواء ويوصف بالمناخ المتنوع ما بين الصحراوي وشبه الصحراوي، تتباين فيه الامطار ما بين منطقة وأخرى وقد تنعدم في بعض المناطق حيث يزداد تساقط الامطار ويكثر نمو الحشائش والاشجار والمستنقعات كلما اتجه الانسان جنوبا وتتراوح درجات الحراره فيهما بين (50 درجه) في نهار الايام الصيفية الحاره و (3) درجات خلال ليالي الشتاء البارده [1].

- **الموارد المائية :**

تتنوع الموارد المائية في السودان اذ تشمل مياه الامطار، مياه النيل، مياه الاودية، المياه الجوفية والمياه غير التقليدية [2]

ويتمتع السودان بكميات وفيره من المياه العذبه فيجري فيه نهر النيل وروافده العديدة التي تشق معظم اراضي السودان [3]

وتتكون الموارد المائية من:

1 – **مياه الامطار وتوزيعها** : يتدرج المناخ في السودان من مناخ صحراوي جاف وقاحل في الشمال يليه جنوبا مناخ شبه صحراوي ثم مناخ السافنا في المناطق الوسطي والغابات المدارية في المناطق الجنوبية وترتفع معدلات الامطار من حوالى 25ملم عند وادي حلفا في اقصى شمال البلاد إلى حوالي 200 ملم في منطقة الوسط وتواصل معدلات الامطار ارتفاعها جنوبا حيث تصل 850 ملم سنويا ويقدر حجم الامطار على اراضي السودان بحوالى 400مليار م^3 سنويا .

2 – المياه السطحية النيلية وغير النيلية :

---

(1) سميه محمد محمد صالح، مرجع سبق ذكره، ص 69

(2) المصدر السابق، ص 69

(3) سعودي حسن سالم عزالدين، مصدر سبق ذكره، ص 113

يمثل نهر النيل أهم مصدر للمياه السطحية. وهو النهر الرئيسي في السودان وتشترك في حوض النيل وروافده مع السودان عشر دول، يقدر ايراد النيل عند اسوان بحوالي 84 مليارمتر مكعب / السنه حسب احصائيات (1901- 1959)، ايراد النيل الازرق 54 مليار متر مكعب / السنه واعالي عطبره 12 مليار متر مكعب /السنة والنيل الابيض 28 مليار متر مكعب / السنة في اواسط السودان (تعادل 84 مليار متر مكعب عند اسوان، تم حصر حوالى 34 خور ووادي. اما السودان يوجد به 120 خور كبير وحوالي 300 خور صغير . (قسمت الاتفاقيه التي تم توقيعها في عام 1959 م بين مصر والسودان مياه نهر النيل بحيث تبلغ حصة مصر 55,5 مليار متر مكعب / السنة وحصة السودان 18,5 مليار متر مكعب / السنة مقاسة عند اسوان " تعادل " حوالى 20,5 مليار متر مكعب / السنه في وسط السودان .

3- المياه الجوفية :

تعد المياه الجوفية باالسودان من اهم الموارد حيث تفي بحوالى 80% من الاحتياجات الحالية لمياه الشرب. هذا بالاضافه إلى كونها المصدر الرئيسي للري في المناطق البعيدة عن مياه النيل، توجد مياه جوفية بحجم كبير تغطي مساحات كبيرة في السودان وتشمل :

الحجر النوبي، ام روابه، الرسوبيات السطحية الحديثه، الصخور الأساسية المتشققة[1] .

5-3-2 امكانات الإنتاج الغذائي في السودان:

يتيح التوافق في التنوع في التربة مع المناخ عبر امتداد السودان مجالات كبيرة للإنتاج الزراعي والحيواني بجميع انواعه في مختلف المواسم وهو إنتاج خالي من أي مواد أو معالجات وراثيه ضاره بصحة الانسان [2]

وبالتالي سنتناول هذه الامكانات بشئ من التفصيل :

- الإنتاج النباتي :

يعتبر القطاع الزراعي هو القطاع الرائد والمحرك للاقتصاد السوداني حيث يساهم بحوالى 31,3% من الناتج المحلي الإجمالي ويعتمد عليه اكثر من 70% من اجمالي السكان في توفير سبل العيش ويستوعب حوالي 57% من القوى العاملة كما يوفر مدخلات إنتاج الصناعات التحويلية كالزيوت

(1) اللجنة الفنية للتنسيق والمتابعة لمبادرة الأمن الغذائي العربي2013، مبادرة السودان لتحقيق الأمن الغذائي العربي، الرؤية الوطنية، ص 13

(2) سعودي حسن سالم، مصدر سبق ذكره، ص 113

والسكر والنسيج. ويعتبر القطاع الزراعي الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة والأمن الغذائي في البلاد . وتقدر الأراضي الصالحة للزراعة في السودان بحوالي 175 مليون فدان. المستغل منها حاليا في حدود 30% في القطاع المطري التقليدي والحديث حوالي 40 مليون فدان والمتبقي حوالى 32 مليون فدان في القطاع المروي. كما يتمتع السودان بثروة غابيه كبيره تقدر بحوالي 52 مليون فدان [1] وتتمثل الصادرات السودانية الزراعية في الصمغ العربي، الذره، الحبوب الزيتية، الجلود، اللحوم، القطن، السكر، عباد الشمس، الخضروات والفواكه [2]. وقد بلغت جملة قيمة جملة الصادرات السودانيه للعام 2016م حوالى 3مليار دولار فيما قدرت الواردات بنحو 8.3 مليار دولار وقد مثلت جملة صادرات السلع الزراعية 1625 مليون دولار وواردات السلع الزراعية حوالي 1784مليون دولار من جملة الصادرات السودانية .

صادرات المنتجات الزراعية النباتية بلغت قيمتها (786.8)مليون دولار وتشتمل على مجموعة الحبوب الزيتية ، السلع النقدية (الصمغ العربي، القطن، البرسيم،الاعلاف، حب البطيخ، الكركدى)، الحبوب الغذائية الأساسية، الخضر والفاكهة، النباتات الطبيو والعطرية وهي تمثل أهم صادرات المنتجات الزراعية النباتية في البلاد [3].

- الثروة الحيوانية والسمكية في السودان :

أ- الثروة الحيوانية:

يعتبر السودان من اغنى الدول العربية والافريقية بثروته الحيوانيه، حيث تقدر اعداد الحيوانات من الانعام (ابقار، اغنام، ماعز وابل) بحوالى 104.8 مليون رأس (29.9مليون رأس ابقار ، 39.4 مليون رأس اغنام ، 30.8 مليون رأس ماعز و4.8 مليون رأس من الابل) اضافة ل 4 مليون رأس من الفصيلة الخيلية . إلى جانب اعداد كبيرة مقدرة من الحيوانات البريه 26% من الانعام في السودان في كرفان الكبري و 30.7% في دارفور الكبرى و 10.9 % في شرق السودان (البحر الاحمر، كسلا والقضارف) 25.9% في الولايات الوسطى (النيل الازرق، النيل الابيض، سنار والجزيره)

(1) مبادرة السودان لتحقيق الامن الغذائي العربي، مصدر سبق ذكره، ص 13

(2) بكري يوسف عمر2008، اتحاد اصحاب العمل السوداني، المؤتمر الثاني عشر لرجال الاعمال والمستثمرين العرب، ورقة بعنوان " الاستثمار في السودان " ، مبنى عدنان القصار للاقتصاد العربي 19 – 20 يونيو 2008م ، ص 11

(3) التقرير السنوي للأمن الغذائي لعام 2016 م، مرجع سبق ذكره، ص 63 -64

4.7 % في الشماليه [1].

ويقوم السودان بامداد الدول العربية وغير العربية باللحوم المذبوحة وتتميز اللحوم السودانية بالجودة العالية نسبة للاعتماد على المراعي الطبيعية الخالية من الامراض التي تهدد صناعة اللحوم في الدول الغربية، في حين تشتهر سهول البطانه وكردفان ودارفور وجنوب النيل الازرق عبر السنين بتواجد وتوالد انواع متعددة من الغزلان وطيور الصيد والنعام[2] . وبالنسبه للسودان تتمثل اهمية الثروة الحيوانيه في الآتي[3] :

1- انها مصدر دخل للأسر الريفية وأسر الرعاه حيث تمدهم بكل احتياجاتهم من اللحوم والألبان وصيد الاسماك .

2- انها تمد كل سكان السودان باحتياجاتهم من سلعة اللحوم وبذلك تحقق الاكتفاء الذاتي من سلعة اللحوم .

3- تساهم بقدر كبير في سد احتياجات البلد من الألبان مما يقلل من تكلفة استيراد الألبان المجففة .

4- مصدر للعملة حيث تستوعب الثروة الحيوانيه اعداد كبيرة من العمالة اليدوية والفنية من اطباء بيطريين واخصائي إنتاج حيواني ورعاة .

5- مصدر مهم لجلب العملات الصعبة للبلاد وذلك عن طريق تصدير الحيوانات الحية والجلود واللحوم .

6- عنصر مهم لتحويل المخلفات الزراعية مثل سيقان القمح وسيقان الذرة والمخلفات الصناعية مثل الامباز والرده والمولاص إلى جانب منتجات حيوانية ذات قيمة غذائية عالية جدا .

7- مصدر للسماد العضوي حيث يستغل الروث ومخلفات الدواجن والأسماك كسماد .

8- تجعل العلاقة بين الإنتاج الحيواني والإنتاج الزراعي علاقة تكاملية حيث تمد الزراعة الحيوان باحتياجاته من اعلاف الغذاء ومخلفات حصاد وغلال بينما يمد الحيوان النبات بالسماد العضوي .

---

(1) جمهورية السودان2014، وزلرة الزراعه والري، الامانه الفنيه للأمن الغذائي، دليل الأمن الغذائي في السودان، شركة مطابع السودان للعمله المحدوده، الخرطوم، ص 226

(2) سعودي حسن سالم عزالدين، مصدر سبق ذكره، ص 116

(3) محمد ضرار الخضر2016، مساهمة قطاع الثروة الحيوانيه في الناتج القومي الاجمالي السوداني بين (1992 – 2006 م)، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين (مج 5)، ع (15) 4/1 / 2016 ، GCNU journalISSN : 6228 -1858، ص 120

مساهمة الثروة الحيوانيه في الاقتصاد السوداني:

أ – توفير الأمن الغذائي :

توفر الثروة الحيوانية الأمن الغذائي للسكان في مجال اللحوم واكثر من 60% من الاحتياج في مجال الالبان، بجانب توفير الطاقة والحمل والروث كسماد. وتقدر قيمة هذه المنتجات باكثر من 4 مليار دولار سنويا بالاضافة إلى ان هذا القطاع يوفر العيش الكريم لحوالي 40 % من سكان السودان بصورة أو باخرى. والتنويع الكبير في البيئات الطبيعية والمناخ أدى إلى توزيع هذه الثروة في كل انحاء السودان .

ب – المساهمة في الدخل :

تبلغ مساهمة قطاع الثروة الحيوانيه 20% في الناتج المحلي الاجمالي وحوالى 40% من مساهمة القطاع الزراعي [1].

(1) دليل الأمن الغذائي في السودان، مصدر سبق ذكره، ص 226

جدول (5-3-130)

تقديرات اعداد الثروة الحيوانيه (بالألف رأس) خلال الفتره 1997- 2012م

الرقم	النوع / السنة	الابقار	الاغنام	الماعز	الابل	الجمله
1	1997	33102	39835	36037	2936	111910
2	1998	34584	42363	36498	2974	116419
3	1999	35825	44802	37346	3031	121004
4	2000	37093	46095	37548	3108	124844
5	2001	38325	47043	39952	3203	128523
6	2002	39479	48136	41485	3342	132442
7	2003	39669	38440	42030	3503	133624
8	2004	39760	48910	42179	3724	134573
9	2005	40468	49797	42526	3908	136699
10	2006	40994	50390	42756	4078	138218
11	2007	41138	50651	42938	4238	138965
12	2008	41426	51067	43104	4406	140003
13	2009	41563	51555	43270	4521	140909
14	2010	41800	52100	43400	4600	141900
15	2011	29618	39296	30649	4715	104278
16	2012	29800	39400	30800	4800	104800

المصدر : وزارة الثروة الحيوانية والسمكية والمراعي _ مركز المعلومات

ويمثل قطيع الضان اهم صادرات الثروة الحيوانيه حيث بلغت نسبة قيم الصادر منه في العام 2016 م حوالي (51%) يليه في المرتبة نسبة قيمة صادر الجمال (38.2%)، ثم نسبة قيمة الصادر من الابقار، الماعز والحيوانات الاخرى (7.72 % ، 2.59% ، 0.32%) على الترتيب[1] .

(1) التقرير السنوي للامن الغذائي السوداني لعام 2016 م، مصدر سبق ذكره، ص 70

ب – الثروة السمكيه:

يوجد بالسودان العديد من مصادر المياه العذبة والمالحة والسطحية والجوفية والتي تمثل المرتكز الأساسي للإنتاج السمكي وتتمثل هذه المصادر في المياه الاقليمية على البحر الاحمر، النيل وروافده (الازرق والابيض وعطبره والدندر والرهد والقاش وستيت) السدود والمستنقعات، السهول الفيضية والبحيرات الطبيعية والصناعية والحفائر والمجاري غير النيلية في الخيران والوديان، تتميز هذه الموارد المائيه بتنوع احيائي كبير ذو أهمية اقتصادية كبيرة ومميزات استهلاكية وتصديرية، ويقدر المخزون من الأسماك الزعنفيه بعد استبعاد دولة جنوب السودان ب 34 ألف طن على النحو التالي[1] :

بحيرة خزان جبل اوليا 15 ألف طن

في المياه الاقليمية للسودان بالبحر الاحمر 10 ألف طن .

بحيرة النوبة 5.1 ألف طن .

بحيرة خزان الروصيرص 1.5 ألف طن .

بحيرة خزان سنار 1.1 ألف طن .

بحيرة خزان خشم القربة 0.8 ألف طن .

5-3-3 الاستثمار الزراعي العربي في السودان :

يمكن للسودان ان يسهم بشكل كبير في معالجة الفجوة الغذائية في الوطن العربي وذلك على خلفية اعلان الدوله التوجه الاستراتيجي نحو اعطاء الأسبقية نحو الزراعة والتصنيع الزراعي وفقا لبرنامج النهضة الزراعية 2008 م.[2]

وفي يناير 2013م تقدم السودان إلى القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة بالرياض بمبادرة للاستثمار في السودان للمساهمة في سد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي العربي ورحبت القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالبرنامج الطارئ للأمن الغذائي على الترحيب بالمبادرة وتكلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعقد اجتماعاته خلال 2013 م بالخرطوم لبحث الاجراءات العملية الكفيلة بتنفيذ المبادرة وعلى هذا الأساس تم عقد اجتماع في 8/5/ 2013م ضم المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مؤسسات العمل العربي، الصناديق العربية والهيئات والمؤسسات. ووافق الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي للقيام بدور كبير في تنفيذ المبادرة وأعد الصندوق طلب استدراج عروض لاعداد الخطة الموجهة للمشروعات الزراعية في

---

(1) دليل الأمن الغذائي في السودان، مصدر سبق ذكره ، ص ص 233 – 235

(2) بكري يوسف، مصدر سبق ذكره، ص 31

السودان التي سوف تعرض على جامعة الدول العربية وتم توزيعها على عدد من الاستشاريين العالميين وحسب خطة الصندوق العربي ان هذه المشاريع سوف تدرس وتنفذ خلال عشره اعوام، واكد الصندوق العربي انه سوف يعمل مع السودان على تنفيذ هذه المشاريع وقد قامت اللجنة الفنية المشتركة للتنسيق والمتابعة بتطوير رؤية وطنية موحدة لتنفيذ مشروع السودان لتحقيق الأمن الغذائي العربي كما حددته وثيقة المشروع وتشتمل الرؤية على كيفية ايفاء السودان بسد الفجوات العربية في المحاصيل والسلع الرئيسية الآتيه [1]:

- الحبوب الغذائية واهمها القمح والارز .
- السكر .
- الحبوب الزيتيه واهمها الفول – السمسم – زهرة الشمس وبذرة القطن .
- اللحوم .
- الألبان .
- الاعلاف .

يتم ذلك من خلال برنامج مفصل لإنتاج وتصنيع وتصدير هذه السلع، وتقوم اللجنه بتحديد حجم الفجوات من هذه السلع الرئيسية في الوطن العربي .

حسب آخر التقديرات تم تحديد تحديد الحجم المطلوب من الإنتاج السوداني لمقابلة الفجوات في كل محصول أو سلعة. يتم ذلك خلال استيعاب الإكتفاء الذاتي للسودان في المحاصيل والسلع المستهدفة. ويتم تحديد عناصر إنتاج المحصول / السلعة بالحجم المطلوب والسلع المستهدفة .

اذن السودان يمثل فرصة حقيقية للاستثمار خاصة الزراعي وذلك لعدة اعتبارات :

2- كونه المخزون الاكبر للموراد الطبيعية والزراعة في الاقليم .

3- ثراء التجربة وتراكم المعرفة .

4- صدق التوجه نحو الاصلاح والتطوير لبيئة افضل للاعمال والاستثمارات

5- الايمان بدوره والتزامه تجاه قضايا الأمن الغذائي الإقليمي والعالمي[2] .

---

(1) مبادرة السودان لتحقيق الأمن الغذائي العربي، مصدر سبق ذكره، ص 4-5

(2) جامعة الول العربية 2015، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، اللقاء القومي حول الاستثمار الزراعي المسئول من اجل الأمن الغذائي العربي، الخرطوم، جمهورية السودان، 5 – 7 اكتوبر 2015 م، ص 26

الخاتمة

أولا: مناقشة الفرضيات

الفرضية الأولى: إن معظم السلع الغذائية الاستراتيجية تعاني من وجود فجوة بين الإنتاج والاحتياجات الغذائية الكلية:

من خلال الدراسة والتحليل لتطور الإنتاج والمتاح للاستهلاك في العالم العربي يتضح أن معدلات الإنتاج في العالم العربي وخاصة مجموعة الحبوب والقمح والدقيق ومجموعة اللحوم والزيوت والشحوم والسكر والبقوليات والبيض والألبان ومنتجاتها. تتصف بالتذبذب من سنة لأخرى، بينما يزداد الطلب عليها بمعدلات عالية وذلك بسبب الزيادة السكانية المتسارعة في الوطن العربي مما يخلق فجوة كبيرة بين الإنتاج والمتاح للاستهلاك وبالتالي اللجوء إلى الاستيراد من الخارج .

ومن خلال تحليل حجم الإنتاج والمتاح للاستهلاك يتضح أن إنتاج السلع الغذائية في الوطن العربي أقل بكثير من المتاح للاستهلاك في العالم العربي مما يؤكد على **صحة الفرضية التي تقول إن معظم السلع الغذائية الاستراتيجية تعاني من وجود فجوة بين الإنتاج والاحتياجات الغذائية الكلية.**

2- الفرضية الثانية: الفجوة الغذائية لبعض السلع الرئيسة في العالم العربي متزايدة مع مرور الزمن.

من خلال التحليل اتضح أن الفجوة الغذائية لمعظم السلع الغذائية ظهرت بصورة سالبة في كل سنوات الدراسة وخاصة في بعض السلع الغذائية مثل مجموعة الحبوب والقمح والدقيق ومجموعة اللحوم والزيوت والشحوم والسكر والبقوليات والبيض والألبان ومنتجاتها، **إذن من كل ما تقدم يثبت صحة الفرضية التي تقول بأن الفجوة الغذائية للسلع الرئيسة في العالم العربي متزايدة مع مرور الزمن .**

الفرضية الثالثة: نسبة الاكتفاء الذاتي في العالم العربي متدنية لمعظم السلع الغذائية.

من خلال البحث والتحليل يتضح أن نسب الاكتفاء الذاتي لبعض السلع الغذائية مرتفعة حتى أنها تحقق فائضا تصديريا في بعض سنوات الدراسة مثل البطاطس، الخضر، الفاكهة، الأسماك، حيث تمتعت بنسبة عالية من الاكتفاء الذاتي إذ بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي فيها أكثر من 100% في معظم سنوات الدراسة واستطاعت في اغلب الاحيان تغطية الطلب المحلي إلى حد كبير،

أما الارز، جملة اللحوم، اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء، الالبان ومنتجاتها، بيض المائدة تمتعت بنسب إكتفاء ذاتي متوسطة خلال فترة الدراسة حيث بلغت أقل من (100%)

أما سلع الحبوب، القمح والدقيق، الذرة الشامية،الأرز، الشعير، السكر(مكرر)، الزيوت والشحوم وهي سلع مهمة في غذاء الإنسان وهي سلع أساسية والإعتماد يكاد يكون بشكل يومي ولكن نسبة الاكتفاء الذاتي فيها متدنية جدا خلال فترة الدراسة. من كل ما تقدم نري أن نسبة الاكتفاء الذاتي لم تبلغ نسبة 100% لمعظم السلع الغذائية وهذا يدل على تدني نسبة الاكتفاء الذاتي لمعظم السلع الغذائية في العالم العربي **وهذا ما يثبت صحة هذه الفرضية القائلة بأن نسبة الأكتفاء الذاتي متدنية لمعظم السلع الغذائية في العالم العربي.**

الفرضية الرابعة: نسبة الاعتماد على الغير في الحصول على الغذاء مرتفعة لمعظم السلع الغذائية في العالم العربي .

بالنسبة للعالم العربي في الحصول على الغذاء من الغير فقد ثبت من خلال التحليل أن المنطقة العربية تعتبر صافي مستورد لبعض السلع الغذائية مثل مجموعة الحبوب (جملة)، الذرة الشامية، الشعير، السكر (مكرر)، الزيوت والشحوم إذ تبلغ نسبة الاعتماد على الغير فيها فيها أكثر من 30% وبالتالي تدخل في منطقة التبعية الخطرة ، وتدخل في منطقة التبعية غير الخطرة لبعض السلع مثل الارز، البقوليات، جملة اللحوم، اللحوم الحمراء ، اللحوم البيضاء، الأسماك، الألبان ومنتجاتها إذ تبلغ فيها نسبة الاعتماد على الغير بين 30- 15%، وهناك بعض السلع نسبة الاعتماد على الخارج فيها منخفضة مثل البطاطس، الخضر، الفاكهة، البيض إذ تصل فيها نسبة الاعتماد على الخارج إلى أقل من 15%وبالتالي هذه السلع تدخل في منطقة الأمان الغذائي، **ومن خلال التحليل السابق تثبت الدراسة صحة هذه الفرضية القائلة بأن نسبة الاعتماد على الغير في الحصول على الغذاء مرتفعة لمعظم السلع الغذائية في العالم العربي .**

الفرضية الخامسة: كمية الواردات الغذائية في العالم العربي مرتفعة مقارنة مع كمية الصادرات الغذائية في الدول العربية.

من خلال الدراسة والتحليل اتضح أن كمية الواردات الغذائية في العالم العربي مرتفعة مقارنة مع حجم الصادرات الغذائية في العالم العربي حيث بلغت كمية واردات الحبوب أدنى مستوى لها في عام 1997م حيث بلغت حوالي (34205.04) ألف طن، وأعلى مستوى لها في عام 2015 (73,080.99) ألف طن.

بينما بلغت الكميات المستوردة من جملة البقوليات أدني مستوى لها في عام 1998م والذي بلغ حوالي (605.44) ألف طن وأعلى مستوى لها في عام 2015م حيث بلغ حوالي (1412.00) ألف طن.

وبلغت الكميات المستوردة من جملة الخضر أدنى مستوى لها في عام 2001م حيث بلغت حوالي (977.64) وأعلى مستوى لها في عام 2011م حيث بلغت حوالي (3661.6) ألف طن.

وبلغت الكميات المستوردة من جملة الفاكهه أدنى مستوى لها في عام 1997م حيث بلغت حوالي (2202.42) ألف طن وأعلى مستوى لها في عام 2015 والذي بلغ حوالي (5079.29) ألف طن.

وبلغت الكميات المستوردة من جملة اللحوم أدنى مستوى لها في عام 2001م حيث بلغت حوالي (936.72) ألف طن وأعلى مستوى لها في عام 2015 حيث بلغت حوالي (3409.32) ألف طن.

أما بالنسبة للحوم الحمراء فقد بلغت الكميات المستوردة منها أدنى مستوى لها في عام 2001م حيث بلغت حوالي (452.46) ألف طن وأعلى مستوى لها في عام 2012م حيث بلغت حوالي (1490.10) ألف طن. بينما بلغت الكميات المستوردة من اللحوم البيضاء أدنى مستوى لها في عام 1999م حيث بلغت حوالي (3.31) ألف طن وأعلى مستوى لها في عام 2015م حيث بلغت حوالي (1984.55) ألف طن.

وبلغت الكميات المستوردة من الالبان ومنتجاتها أدنى مستوى لها في عام 2005م حيث بلغت (1127.96) ألف طن وأعلى مستوى لها في عام 2015 حيث بلغت (13380.15) ألف طن.

أما بالنسبة لصادرات المواد الغذائية في العالم العربي فقد اتضح أن كمية صادرات المواد الغذائية في العالم العربي منخفضه مقارنة مع حجم الواردات الغذائية .

ومن خلال الاستعراض السابق نستطيع أن نثبت صحة الفرضية **القائلة بأن كمية واردات المواد الغذائية في العالم العربي مرتفعة مقارنة بحجم الصادرات الغذائية .**

ثانياً: النتائج

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة تتلخص في :

1- إتصف الإنتاج الغذائي في العالم العربي بصفة عامة ومجموعة الحبوب والقمح والدقيق ومجموعة اللحوم والزيوت والشحوم والسكر والبقوليات وبيض المائدة والألبان ومنتجاتها.بأنه متدني ولا يواكب الإستهلاك المتزايد مما يؤدي إلى وجود فجوة بين الإنتاج والإحتياجات الغذائية الكلية وبالتالي اللجوء إلى إستيراد الغذاء من الخارج .

2- تدل مؤشرات الوضع الغذائي العربي على عدم كفاية الإنتاج لحاجات الاستهلاك ومن ثم زيادة الاعتماد على الاستيراد الخارجي لسد الفجوة الغذائية المستمرة بالاتساع مع تقدم الزمن، مما يؤدي إلى تدهور معدلات الاكتفاء الذاتي للمتجات الزراعية الأساسية وخصوصا الحبوب .

3- أثبتت الدراسة أن نسبة الإكتفاء الذاتي متدنية جدا في بعض السلع الغذائية مثل مجموعة الحبوب (جملة)، القمح والدقيق، الذرة الشامية،الشعير،السكر(مكرر)، والزيوت والشحوم ومتوسطة في البعض الآخر مثل الارز،مجموعة اللحوم (حمراء، بيضاء)،الألبان ومنتجاتها ومرتفعة في سلع أخرى مثل البطاطس،الخضر،الفاكهة،الأسماك ،البيض .

4- أثبتت الدراسة أن نسبة إعتماد العالم العربي على الخارج في الحصول على الغذاء مرتفعة في بعض السلع الغذائية مثل مجموعة الحبوب (جملة)، الذرة الشامية ، الشعير، السكر (مكرر)، الزيوت والشحوم . ومتوسطة في بعض السلع مثل الأرز، البقوليات، جملة اللحوم، اللحوم الحمراء ، اللحوم البيضاء، الألبان ومنتجاتها .وهناك بعض السلع نسبة الاعتماد على الخارج فيها منخفضة مثل البطاطس، الخضر، الفاكهة، الأسماك، البيض .

5_ عرفت واردات العالم العربي من الغذاء تطورا كبيرا ومستمرا من حيث الكمية والقيمة بسبب ثبات أو انخضاض الإنتاج الزراعي من جهة، وارتفاع الطلب على السلع الغذائية من جهة اخرى وهذا دليل على أن الأمن الغذائي مهدد بالخطر بسبب الاعتماد على الواردات الخارجية .

ثالثاً: التوصيات

من خلال دراسة وتحليل الفجوة الغذائية في العالم العربي خلال الفترة (1997– 2015) وفي ضوء التقارير الصادرة عن المنظمات ذات الاهتمام بموضوع الدراسة حتى عام 2015م يرى الدارس أن الفجوة الغذائية لا زالت تمثل الخطر الأكبر الذي يواجه البلدان العربية والتي يتوجب عليها ما يلي :

1- العمل على زيادة الإنتاج الغذائي في الدول العربية بصفة عامة ومجموعة الحبوب والقمح والدقيق ومجموعة اللحوم والزيوت والشحوم والسكر والبقوليات وبيض المائدة والألبان ومنتجاتها وذلك بالتوسع في المساحات المزروعة من هذه السلع وزيادة الإنتاج الحيواني بتحسين السلالات وصيانة المراعي الطبيعية والحفاظ عليها .

2- دعم المؤسسات السائدة للتنمية الزراعية مثل مؤسسات التمويل والتسليف والارشاد لما لذلك من دور بالغ الأهمية في زيادة الكميات المنتجه من السلع الغذائية .

3- تعظيم مزايا الأمن الغذائي من خلال تفعيل التجارة الخارجية الزراعية سواء العربية البينية أو الإقليمية أو الخارجية غير العربية، وذلك من خلال إزالة القيود والعراقيل امام انسيابية الصادرات والواردات الزراعية في اطار منطقة التجارة العربية الكبرى، وتنسيق السياسات المتعلقة بالصحة النباتية والبيطرية، وقواعد المنشأه والمقاييس والمواصفات للسلع الغذائية والتشريعات الحاكمة لانتقال السلع الغذائية، سواء على الصعيد العربي البيني أو على الصعيد غير العربي .

4- العمل على تكثيف الجهود وزيادة التنسيق بين الدول العربية لاتخاذ الخطوات الحاسمة والسريعة لتشجيع الاستثمار العربي والاجنبي في القطاع الزراعي والتوسع في مجال الصناعات الغذائية وتأسيس الشركات الزراعية المساهمة بما يخدم الانتاج الزراعي الواسع والكثيف .

5- اقامة شراكة عربية بين الدول ذات الفوائض المالية الكبيرة (دول الخليج) والدول ذات الموارد الطبيعية والبشرية الكبيرة (دول شمال افريقيا والسودان) .

6- يمكن عقد اتفاقيات مستقبلية عربية – غير عربية مع الاخذ في الاعتبار الدول العربية كتكتل معا

7- على الدول العربية المستوردة للغذاء مراعاة قواعد السلامة الصحية والبيئية للمنتجات المستوردة ، بالإضافة إلى اخذ كل الاجراءات التي من شأنها ضمان استقرار الامدادات الغذائية واسعارها حتى في ظروف الأزمات .

8- زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية في الأسواق الدولية وخاصة مجموعات الخضر والفاكهة والأسماك التي تحقق فائضا .

دراسات مستقبلية يوصي بها الدارس :

1- الفجوة الغذائية في مجموعة اللحوم في الدول العربية.

2- دور الإستثمار الزراعي العربي في تحقيق الأمن الغذائي في السودان.

3- دور المنظمات والهيئات العربية في تحقيق الأمن الغذائي العربي.

المراجع والمصادر

المصادر والمراجع

أولا : الكتب :

القرآن الكريم .

1- حربي محمد موسى عريقات 2006، مبادئ الاقتصاد (التحليلي الكلي) جامعة الاسراء، عمان، الاردن، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى.

2- سعد الدين عبد الحي2002، تهافت الإغاثة(دراسة نقدية في منطق الجوع وإشكالية الإغاثة الدولية في السودان)، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم، السودان.

3- سليمان سيد احمد"2005"، سبيل السودان نحو النهضة الزراعية الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة.

4- صبحي القاسم 1993، الأمن الغذائي العربي حاضره ومستقبله، عمان، الاردن، مؤسسة عبد الحميد شومان.

5- عبد الغفور إبراهيم أحمد2016، الأمن الغذائي (مفهومه، قياسه، متطلباته) ، عمان.

6- عبد الله ثنيان الثنيان 1410هـ، 1990م، الأمن الغذائي والعمل العربي المشترك، الطبعه الأولى، لبنان، بيروت.

7- عماداللّيثي 2003، بعد نصف قرن : التكامل الاقتصادي العربي، دار النهضه العربية للطبع والنشر والتوزيع، شارع عبد الخالق ثروت، القاهره.

8- فوزيه غربي 2010م، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي "حالة الجزائر " مركزدراسات الوحدة العربية، بيروت، (حزيران) الطبعة الاولى.

9- محمد علي الفرا 1978م ، مشكلة انتاج الغذاء في الوطن العربي ، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت .

10- محمد قيلي عبد الرازق2006م، التنمية الريفية المستدامة وقضايا الغذاء في العالم (الفقر- الجوع- سوء التغذية تنمية اقتصادية –اجتماعية- بيئية) دمشق، سوريا .

11- منذر خدام2001، الأمن المائي العربي " الواقع والتحديات "، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت.

12- منى رحمة 2000، السياسات الزراعية في البلدان العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت.

ثانياً : الرسائل :

1- ابتهاج محمد نور وداعه "2008" . الفجوه الغذائيه في انتاج واستهلاك القمح بولاية الخرطوم 200. 2007. بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في التخطيط التنموي ، جامعة الخرطوم.

2- ابو بكر عبد الله سليمان الطيب "2008م" ، الابعاد والاثار الاقتصادية والاستراتيجية لانتاج الحبوب الغذائية بالسودان " دراسة حالة الذره ، القمح ، والدخن " من 1970 . 2007 م ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، اقتصاد، جامعة السودان .

3- احمد حسن احمد الخضر "2017" دور توطين القمح في تحقيق الامن الغذائي بالسودان " 1991- 2013م " رسالة دكتوراه غير منشورة ، اقتصاد ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

4- اسامة ميرغني عوض الله ابراهيم 1990، التكامل العربي في مجال انتاج الغذاء ، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد ، جامعة ام درمان الاسلامية .

5- اياد بدر زيتي 2010م، الفجوة الغذائية العربية في ظل تقلبات الاسعار العالمية، رسالة ماجستيرفي العلاقات الدولية، جامعة تشرين ، سوريا .

6- بلال احمد أبكر علي (2004)، أثر الهيئة العربية للإستثمار والانماء الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في السودان للفتره من 1991- 2000م، رسالة دكتوراه غير منشورة، تنمية الريفية، جامعة امدرمان الإسلاميه، معهد دراسات وبحوث العالم الاسلامي.

7-حسن محمد صالح ادم2008، التكامل الاقتصادي والزراعي العربي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة (1995 – 2005م) ، ماجستير ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

8- رحاب مصطفي خلف الله "2010 م "تأثير ازمة الغذاء علي دول حوض النيل . جامعة النيلين . دكتوراه . علوم سياسية .

9- رقيه خلف حمد الجبوري "2012م، السياسات الزراعية واثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، رسالة دكتوراه منشورة، فلسفة الاقتصاد الزراعي، جامعة الموصل، كلية الإداره والاقتصاد، مركز دراسات الوحدة العربية . سلسلة اطروحات الدكتوراه "103 " لبنان، بيروت، الطبعه الاولي .

10- سعودي حسن سالم عز الدين (2005م)، الأمن الغذائي العربي " دراسة حالة امكانات ومشكلات التكامل الغذائي بين دولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية السودان، رسالة دكتواره غير منشورة، اقتصاد ، اقتصاد، جامعة النيلين.

11- سميه محمد محمد صالح2017م، الامن الغذائي في السودان (دراسه تحليليه لاضاع واستراتيجيات انتاج القمح 1990 – 2015)، رسالة دكتوراه غير منشورة، اقتصاد، جامعة النيلين، الخرطوم .

12- عادل رمضان لوكنه "2005" . اقتصاديات الأمن الغذائي فى جنوب السودان 1990 . 2001م . رسالة دكتوراه غير منشوره ، اقتصاد ، جامعة النيلين ، الخرطوم

13- عائشة بوثلجة (2017) ، دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الامن الغذائي العربي ، رسالة دكتوراه غير منشورة، علوم اقتصادية، جامعة حسيبة بالشلف ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية .

14- عيسى بن ناصر (2005)، مشكلة الغذاء في الجزائر 1970 – 2002 م (دراسة تحليلية وسياسات علاجها) ، الجمهورية الجزائرية الديموغراطية الشعبية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة منتوري ، قسطنطينة – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،أطروحة لنيل شهادة دكتوراة الدولة في العلوم الاقتصادية ، فرع الإقتصاد . ص 7

15- فوزية غربي (2008م) ، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعيه ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة منتوري قسطنطينة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسييير ، فرع الاقتصاد ، أطروحة دكتوراة دولة في العلوم الاقتصادية ، فرع الاقتصاد

16- محمد الرشيد احمد المدني "2011 م" ، الاحتباس الحراري ودوره في تفاقم ازمة الغذاء في السودان في الفتره من 1984 . 2011 م رسالة دكتوراه غير منشورة، اقتصاد، جامعة السودان

17- محمد الفاتح الفكي محمد احمد 2006م ،ملامح واستراتيجيات الامن الغذائي في السودان " دراسه تحليليه علي المستوي القومي 1990 . 2003 م، رسالة دكتوراه غير منشورة ، اقتصاد، جامعة النيلين.

18- مقدم عبيرات 2002، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للغذاء، اطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

19- هناء محمد بابكر محمد ساتي1999، الأمن الغذائي بين التوزيع الدخلي والواقع التحليلي لمؤشرات الفقر لبعض ولايات السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم.

20- وفاء محمد سعيد زياد 2006م، الوضع الزراعي والغذائي في الوطن العربي ومدي مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي العربي في الفتره من 1993 . 2002، رسالة ماجستير غير منشورة، اقتصاد زراعي، جامعة ام درمان الإسلاميه، كلية الزراعه.

ثالثاً : الأوراق العلمية:

1- ابراهيم احمد سعيد (2011) ، أهمية الإستثمارات في الأمن الغذائي العربي (الاقتصاد الزراعي واقعا طبيعياً وبشرياً) ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 27 ، العدد الثالث + الرابع.

2- احمد سلامي 2017، واقع الفجوة الغذائيه للحبوب في الاقتصاد الجزائري، مقاربة تحليليه استشرافيه في الفتره (1970- 2020 م) ، مجلة أداء المؤسسات الجزائريه، العدد12 .

3- ادريس محمد عمر ادريس2016م، الفجوة الغذائية من محاصيل الحبوب الغذائية الرئيسية في السودان " الدخن – الذره والقمح 2000 – 2013م" ، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، العدد 22

4- بو ثلجة عائشة وآخرون 2016م ، اهمية الاستثمار الزراعي في الدول العربية في ظل ازمة الغذاء العالمية ، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد 15 .

5- جبارة مراد وآخرون 2016، الأمن الغذائي في الوطن العربي، انجازات وتحديات 2000-2012، الجزائر ، جامعة الشلف ، الاكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية ، قسم العلوم الإقتصادية والقانونية، العدد15.

6- خيري خليل سليم الساطوري، وآخرون (2015)، تقدير حجم الفجوة الغذائية لمحصولي الحنطة والأرز في العراق للفترة (1990 – 2012م)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصاديهة والادارية ،المجلد 7 العدد13.

7- رانية ثابت الدروبي 2008، مجلة جامعة دمشقللعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 24، العدد الأول .

8- رزينة غراب (2015م)، إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر : واقع وآفاق ، جامعة سطيف، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، العدد13.

9- سالم عبد المحسن رسن2011، التنمية الزراعية المستدامة... خيارنا الاستراتيجي في المرحلة الراهنة، كلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسيه ، مجلة القادسيه للعلوم الادارية والاقتصادية، المحور الاقتصادي، المجلد 13، العدد2.

10- سلا طينية بلقاسم 2009، معالجة تصويريه لمفهوم الأمن الغذائي وابعاده ، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية العدد الخامس ، جامعة محمد خيضر، بسكره، الجزائر.

11- عبد الحق زغدار2018م، نحو تفعيل الأمن الغذائي في البلدان النفطيه، مجلة المفكر، العدد الخامس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضره، بسكره .

12- عماد النجفي وآخرون (2015) تقدير مؤشرات الامن الغذائي وتحليلها في بلدان عربيه مختاره للفترة (1996 ـ 2012م)، كلية الاقتصاد والادارة، جامعة الموصل، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 21، العدد84.

13- فاضل موسى حسن (2010م) ، الأمن الغذائي العربي مع اشارة خاصة للعراق ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد الثامن ، العدد الرابع .

14- محمد أحمد المقداد وآخرون (2015) م، أثر دور المنظمات الدولية والسياسات الحكومية في الأمن الغذائي العربي، معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية، جامعة آل البيت المفرق، الأردن، دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية المجلد 42، العدد3.

15- محمد ضرار الخضر2016، مساهمة قطاع الثروة الحيوانيه في الناتج القومي الاجمالي السوداني بين (1992 -2006 م)، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين (مج 5)، ع (15) 4/1 / 2016 ، 6228 -1858 : GCNU journalISSN.

16- مصطفى محمد السعدني وآخرون 2010م ، الفجوة الغذائية بالوطن العربي ، مجلة العلوم الزراعية والبيئية ، جامعة الاسكندرية ، ج . م . ع ، عدد (2) ، مجلد (9).

17- مضحي واخرون 2012م، الاكتفاء الذاتي والعجز الغذائي لمحاصيل الحبوب الرئيسيه في بعض الاقطار العربيه للمده 2005 – 2015م ، مجلة العلوم الزراعيه العراقيه – 43(1) : 130 -146.

18- مها عبد الفتاح وآخرون (2012) م، دراسة اقتصادية لتقدير الفجوة الغذائية العربية وامكانية التنبؤ بها، جامعة المنصورة، المجلة الاقتصادية والاجتماعية، العدد الثاني عشر.

19- نبراس ربيع شاكر وآخرون 2018م، دراسة اقتصادية وقياسية لتقدير دالة عرض محصول الأرز في العراق للمدة (1990- 2013م) ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الزراعية ، المجلد (18) العدد (1).

20- نزار قنوع – وآخرون 2011م، واقع وملامح الفجوة الغذائيه في سوريه، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (33)، العدد (1).

رابعاً : التقارير والمؤتمرات :

1- ابراهيم سعد عبدالله وآخرون1997، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديله، مركز دراسات الوحده العربية، الجمعيه العربية للبحوث الاقتصاديه، اعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعيه العربية للبحوث الاقتصاديه، الطبعه الاولى، بيروت.

2- الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية 2014م، نحو مقاربة جديدة لتحقيق الأمن الغذائي العربي.

3- المنظمة العربية للتنمية الزراعية "1996م" . حلقة عمل السياسات الزراعية حول الأمن الغذائي العربي في ظل محددات الموارد المائية والتجارة الدولية . القاهره .

4- المنطمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014م، السودان، الخرطوم، العمارات، شارع 7.

5- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقرير السنوي لأوضاع الامن الغذائي العربي 2010 ، السودان ، الخرطوم ، العمارات شارع 7.

6- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي العربي 2011م ، السودان ، الخرطوم ، العمارات شارع 7 .

7- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2004م ، الخرطوم ، العمارات، شارع 7.

8- المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2006، دراسة سياسات ونظم توزيع الغذاء في الوطن العربي وانعكاساتها على الأمن الغذائي ، الخرطوم، العمارات، شارع 7.

9- المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2008، ورشة العمل الاقليمية حول ازمة الغذاء العالميه واثرها على الأمن الغذائي العربي، تونس، الجمهورية التونسية 11- 13 نوفمبر " تشرين ثاني.

10- المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2011، تقرير حول متابعة قمة شرم الشيخ التنموية الاقتصادية والاجتماعية رقم (ق.ق: 18د.ع(2)، ج3 ، 19/ 1/2011) بشأن البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي.

11- المنظمة العربية للتنمية الزراعية" 1997م" . الافاق المستقبليه لتحسين واقع الأمن الغذائي العربي، ورقة عمل مقدمة الي ندوة الامن الغذائي العربي، الخرطوم، السودان .

12- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي العربي 2012م، السودان، الخرطوم، العمارات، شارع 7.

13- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي العربي 2005، السودان ، الخرطوم ، العمارات شارع 7 .

14- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية، المجلدات (19-20-22-23-25-27-29-30-31-32-33-34-35)

15- المنظمة العربية للتنمية الزراعيه، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2015م، السودان ، الخرطوم ، العمارات شارع 7 .

16- المنظمة العربيه للتنميه الزراعيه، التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي العربي 2016، الخرطوم، العمارات شارع 7.

17- النشرة الاعلامية لمؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي 2009، تقرير يومي من مؤتمر القمه العالمي حول الأمن الغذائي، المعهد الدولي للتنمية المستدامة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، الموقع على الانترنت http:// www. lisd. Ca/ ymb/ food/ wsf ، العدد الاول المجلد 15، رقم 5، الثلاثاء 17 تشرين الثاني، نوفمبر.

18- الجنة الفنية للتنسيق والمتابعة لمبادرة الأمن الغذائي العربي2013، مبادرة السودان لتحقيق الأمن الغذائي العربي، الرؤية الوطنية.

19- بكري يوسف عمر2008، اتحاد اصحاب العمل السوداني، المؤتمر الثاني عشر لرجال الاعمال والمستثمرين العرب، ورقة بعنوان " الاستثمار في السودان " ، مبنى عدنان القصار للاقتصاد العربي.

20- ترقو محمد2014، النمذجة القياسية والاتجاهات المستقبلة للفجوة الغذائية في الجزائر آفاق 2020م، الجهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة حسيبه بوعلي بالشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، الشلف 23 -24 نوفمبر 2014م

21- جامعة الدول العربية2012 ،المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسةحول آلية عربية لتويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي، الخرطوم، السودان ، ص 248.

جامعة الدول العربية 1986م، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، برامج الأمن الغذائي العربي، الجزء الاول، استراتيجية الأمن الغذائي العربي، الخرطوم.

22- جامعة الدول العربية 1995- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأمن الغذائي العربي ودور الاستثمار العربي المشترك في تحسين اوضاعه، ورقة مقدمة إلى مؤتمر ومعرض الاستثمار والأمن الغذائي العربي الذي يعقده الاتحاد العربي للصناعات الغذائية بالتعاون مع وزراة الصناعة والتجارة، المملكه الاردنيه الهاشميه، المنظمة العربية للتنمية الزراعية وبالتنسيق مع الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، عمان، السودان، الخرطوم، العمارات، شارع 7.

23- جامعة الدول العربية 2007، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين 2005 – 2025، اغسطس (آب)، ص 14 .

24- جامعة الدول العربية 2015، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، اللقاء القومي حول الاستثمار الزراعي المسئول من اجل الأمن الغذائي العربي، الخرطوم، جمهورية السودان

25- جامعة الدول العربية2007، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، اعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة ازمة الغذاء العالمية، االسودان الخرطوم، العمارات شارع 7.

26- جمهورية السودان2014، وزارة الزراعه والري، الامانه الفنيه للأمن الغذائي، دليل الأمن الغذائي في السودان، شركة مطابع السودان للعمله المحدوده، الخرطوم.

27- محمد يوسف احمد شلبي2014، دور الارشاد الزراعي في تحقيق الامن الغذائي من خلال تحقيق الزراعه المستدامه بالمملكه العربية السعوديه، جامعة الملك سعود، كلية علوم الأغذية والزراعة، قسم الارشاد الزراعي والمجتمع الريفي، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السابع للجمعية السعودية للعلوم الزراعية.

28- منظمة الأغذيه والزراعة للأمم المتحده 1998م، اثر السياسات الاقتصادية علي الأمن الغذئي، مواد تدريبية للتخطيط الزراعي، مرشد تدريبي رقم (40)، روما، إيطاليا.

29- وزارة الزراعه والغابات 2016، الامانه العامه للتخطيط والاقتصاد الزراعي، ادارة الأمن الغذائي والتنمية الريفيه ومناهضة الفقر، التقرير السنوي لأوضاع الامن الغذائي في السودان لعام 20016م ومؤشرات العام 2017م.

خامساً: الانترنت:

1- الزارعة في السودان https :// ar. M. wikpedia. Org wiki

2- المياه، www- un-org / ar /

3- سعيدي بخته، واقع الأمن الغذائي العربي في ظل اقتصاد عالمي متغير www enssea- net- enssea- majalt.

4- علي ولد الشيخ، مرتكزات الاستراتيجية التنموية للأمن الغذائي العربي، www. -Aljazeera.net

5- ياسر عبد المحمود حامد التهامي، جغرافية السودان، ysir mahmoud.blogspot.com

الملاحـــــــق

ملحق (1)

إنتاج السلع الغذائية في العالم العربي خلال الفترة من (1997– 2015)

الكمية : ألف طن

المادة / السنة	مجموعة الحبوب	القمح والدقيق	الذرة الشامية	الأرز	الشعير	البطاطس	البقوليات	جملة الخضر	جملة الفاكهة	السكر – مكرر	الزيوت والشحوم	جملة اللحوم	لحوم حمراء	لحوم بيضاء	الاسماك	البيض	الالبان ومنتجاتها
1997	38974.55	16383.23	7022.34	5827.89	4218.97	6532.55	1218.11	35289.40	24781.19	2361.68	1837.73	5029.98	3222.56	1807.42	2550.49	829.74	17784.23
1998	46097.22	21518.79	7198.68	4830.61	5412.22	7043.03	1477.71	36199.90	25900.98	2550.83	1442.61	5057.49	3276.83	1780.66	2469.71	891.42	18654.64
1999	39918.74	17419.57	6768.78	6195.60	4350.44	7007.29	1168.87	42450.67	25060.82	2208.32	1689.48	5454.53	3392.46	2062.07	2655.03	945.48	19466.19
2000	36288.07	15823.69	7035.50	6116.46	2271.34	6372.70	1036.96	36148.86	25226.43	2466.73	1746.61	5893.02	3489.88	2403.14	3026.74	1073.47	18957.37
2001	44780.09	2015.42	7457.87	5365.38	4445.05	6356.02	1331.44	34554.58	24625.80	2445.66	1585.40	6128.81	3504.74	2624.07	3340.15	1100.78	19809.91
2002	46212.43	22509.01	7071.03	6361.77	4569.36	8035.32	1492.05	40725.42	27839.81	2638.72	1660.98	6820.91	3900.44	2920.47	3362.83	1376.34	20683.53
2003	56197.61	27457.18	7267.40	6384.44	7338.04	8659.03	1557.09	39755.86	26907.63	2668.16	1513.71	6777.28	4115.57	2661.71	3372.88	1343.78	21675.10
2004	54276.78	28064.62	7462.11	6755.14	6502.32	9337.64	1395.97	4453.20	26882.72	2721.10	1547.13	6877.28	4007.78	2869.50	3860.74	1397.15	22166.21
2005	52613.03	25571.83	8130.41	6606.64	4551.42	10619.58	1303.48	46168.69	27353.90	2791.47	1458.94	7092.84	4153.20	2939.64	3579.85	1271.10	24096.90
2006	62025.53	31264.73	7789.40	7271.54	6637.98	10791.54	1496.37	47338.04	31344.28	2755.77	1572.26	6926.22	4284.19	2642.03	3484.94	1294.16	24332.05
2007	49759.67	22860.03	7327.00	7428.93	4422.32	9366.90	1296.17	48006.77	28302.55	2894.17	1621.50	7264.30	4453.00	2811.30	3580.73	1473.33	24597.29
2008	46719.06	20425.90	7678.96	7670.87	3016.65	11092.55	1153.83	51437.30	29887.07	2809.27	1784.10	7530.53	4674.55	2855.98	3717.65	1472.08	25918.73
2009	54929.57	27098.28	7651.79	5469.48	7948.41	11320.83	1321.37	55270.85	30802.02	2609.25	1653.82	8018.03	5017.34	3000.69	3907.22	1479.10	26165.02
2010	50600.94	23847.71	7181.33	4706.62	6458.65	11934.61	1224.89	55389.84	30908.77	2587.55	1824.35	7935.89	4810.50	3125.39	4111.64	1508.71	26020.35
2011	54859.8	27170.0	7110.1	6135.8	7010.2	13750.59	1408.1	51154.7	31833	3254.1	2161.6	8468.6	4866	3602.8	3887.0	1732.6	26291
2012	51886.92	26087.06	8140.46	6629.59	5417.70	14176.28	1352.22	52694.68	32658.48	3242.00	2004.02	8545.26	4878.90	3666.36	4198.37	1799.07	26077.54
2013	59790.32	27276.62	7987.18	6801.80	6885.37	14803.86	1417.39	54121.32	3312.29	2878.09	2236.51	8701.52	4959.60	3741.92	4239.69	1781.23	26332.53
2014	57371.72	26979.97	7310.65	6226.66	5576.84	14760.05	1404.02	54636.02	34184.60	3338.91	1536.00	8243.88	4025.97	4217.90	4588.49	1713.99	27001.96
2015	58276.07	27629.88	7157.69	6194.80	9057.52	16222.47	1373.87	52892.29	35381.69	3861.74	1931.36	8472.55	4136.86	4335.70	4660.86	1791.21	27099.60

المصدر : من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

ملحق (2)

المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية في العالم العربي خلال الفترة 1997– 2015م

الكمية : الف طن

المادة / السنة	مجموعة الحبوب	القمح والدقيق	الذرة الشامية	الأرز	الشعير	البطاطس	البقوليات	جملة الخضر	جملة الفاكهة	السكر-سكرر	الزيوت والشحوم	جملة اللحوم	لحوم حمراء	لحوم بيضاء	الاسماك	البيض	الالبان ومنتجاتها
1997	70984.04	32176.28	13613.85	7942.72	11084.20	6620.07	1606.58	35832.05	25684.64	8129.67	3532.09	5957.11	3746.10	2211.01	2453.98	856.57	25147.33
1998	81252.59	41755.22	14821.57	6517.44	10915.87	7121.67	1883.16	36766.28	26676.06	7398.87	3377.00	6050.80	3774.49	2276.31	2407.95	919.06	26054.88
1999	79865.49	35379.10	18303.51	8022.08	12999.43	7016.53	1656.85	43053.92	25469.34	6509.32	3779.07	6474.33	3876.71	2597.62	2463.57	982.00	26853.47
2000	78171.68	34380.76	18263.25	9023.46	10731.38	6485.86	1800.25	36440.52	25935.66	6532.12	3832.96	6858.87	3984.16	2874.71	2791.34	1108.50	26530.80
2001	86049.08	39698.57	18123.00	7044.34	12094.35	6502.61	2141.52	34938.22	25545.13	6921.45	3894.92	7017.15	3934.74	3082.41	3282.13	1127.38	27891.98
2002	95967.64	48527.88	19430.50	8510.90	11710.06	8216.50	2426.51	40869.16	28940.34	8106.57	4190.40	7990.47	4412.16	3578.31	3130.96	1403.44	30233.18
2003	100915.98	47063.57	17958.93	8582.83	13071.67	8739.03	2418.82	40003.15	27889.75	7894.50	4310.40	8199.67	4672.19	3527.48	3278.24	1361.05	31000.43
2004	96521.42	48754.02	16720.60	9184.55	12618.43	9261.04	2245.75	44951.03	28296.46	7592.73	4986.57	8352.93	4557.73	3795.20	37667.74	1434.48	31521.17
2005	105767.41	51212.90	22457.77	9355.65	14062.30	10557.86	2319.29	46128.81	28517.62	7257.02	5188.64	8766.89	4852.19	3914.70	3472.58	1325.18	33744.41
2006	**110185.50**	**53910.24**	**20420.18**	**9745.42**	**15960.94**	**10682.59**	**2501.59**	**47485.75**	**32377.99**	**8239.23**	**5664.64**	**8521.23**	**4991.31**	**3529.92**	**3356.00**	**1342.67**	**34303.14**
2007	**103620.45**	**48798.78**	**21899.39**	**10066.10**	**14605.53**	**9506.33**	**2007.61**	**46834.05**	**29011.27**	**10170.81**	**4296.10**	**8904.84**	**5149.11**	**3755.73**	**3388.88**	**1494.51**	**35838.03**
2008	**104879.79**	**48922.78**	**19677.72**	**12053.27**	**14699.98**	**11093.47**	**2048.87**	**50348.31**	**30012.08**	**10674.05**	**5286.90**	**9598.12**	**5336.55**	**4261.57**	**3434.25**	**1598.31**	**34967.12**
2009	**111713.35**	**54930.04**	**19996.30**	**10020.92**	**18733.13**	**11413.12**	**2290.48**	**5377.07**	**30726.43**	**9839.71**	**5281.61**	**10213.60**	**5662.59**	**4551.01**	**3606.61**	**1608.27**	**35183.48**
2010	**113583.46**	**56127.26**	**23152.68**	**8740.45**	**15557.98**	**12111.87**	**2082.20**	**54141.39**	**3166.39**	**8353.77**	**5493.80**	**10431.42**	**5774.89**	**4656.53**	**4028.99**	**1589.08**	**32141.56**
2011	**120331**	**60828**	**24610**	**10245.8**	**16222.3**	**13379.9**	**2768.7**	**50682**	**33046.9**	**10721**	**5497.0**	**11430.6**	**6012.1**	**5418.0**	**3943.9**	**1776.5**	**35640**
2012	**112737.60**	**55824.65**	**23280.13**	**10665.87**	**16723.06**	**1356.5.90**	**2270.87**	**49152.60**	**31377.00**	**5558.11**	**5932.94**	**3242.00**	**6201.72**	**5563.41**	**4420.67**	**1883.11**	**32677.90**
2013	**116823.79**	**52854.30**	**21859.81**	**10530.36**	**20940.90**	**14082.25**	**2164.58**	**496972.42**	**31044.22**	**8811.31**	**6313.37**	**11445.45**	**6174.22**	**5274.23**	**4175.85**	**1833.61**	**31710.99**
2014	**128407.06**	**69918.31**	**23975.56**	**11623.65**	**17479.64**	**14906.62**	**2471.36**	**5323.14**	**34435.54**	**10531.35**	**5573.40**	**10923.40**	**5010.40**	**5913.00**	**4568.56**	**1834.83**	**37408.88**
2015	**129390.08**	**68862.36**	**26784.98**	**10541.29**	**19650.01**	**16393.61**	**2554.12**	**51832.19**	**36080.05**	**11281.08**	**5153.06**	**11700.21**	**5481.17**	**6219.05**	**4593.18**	**1907.52**	**37824.08**

المصدر : من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

ملحق (3)

تطور الكميات المستورده من السلع الغذائية في العالم العربي (1997- 2015م)

الكمية : ألف طن

المادة/ السنة	جملة الحبوب	الفمح والدقيق	الذرة الشامية	الارز	الشعير	البطاطس	جملة البقوليات	جملة الخضر	جملة الفاكهة	السكر(مكرر)	الزيوت والشحوم	جملة اللحوم	لحوم حمراء	لحوم بيضاء	الاسماك	البض	الالبان و
1997	34205.04	17282.18	6596.38	2482.20	7175.33	494.93	646.32	1586.82	2202.42	6052.41	2230.94	1002.23	559.57	4.90	316.92	45.91	079.10
1998	36703.97	21089.96	7630.20	2326.41	5506.66	448.58	605.44	1734.28	2016.07	4227.34	2454.57	1067.09	532.00	6.48	368.84	48.55	073.72
1999	41276.17	18540.70	11541.63	2342.31	8653.48	504.09	681.10	1820.00	2177.61	4517.01	2629.87	1076.14	520.76	3.13	400.16	52.40	321.72
2000	43439.03	19354.23	11272.39	3460.20	8465.58	466.75	907.12	1696.57	2237.14	4275.30	2612.94	1016.38	519.06	497.32	390.77	54.98	48.10
2001	50195.43	24779.99	10737.07	2578.86	7689.08	620.49	977.64	977.64	2274.20	4720.32	1540.62	936.72	452.46	484.26	443.95	44.77	514.25
2002	52004.00	27348.90	12439.17	2838.10	7241.66	664.93	1018.76	1912.60	2884.61	5564.75	3034.69	1216.20	533.33	682.87	396.19	42.24	201.93
2003	47571.15	20937.94	10771.96	2993.60	6319.34	624.56	1017.23	2016.66	2555.60	5730.09	3204.20	1466.10	583.67	882.43	435.76	36.54	215.56
2004	44971.61	22004.53	9338.21	3435.22	6326.39	598.48	1042.01	2256.88	3023.25	5352.82	3932.08	1519.25	575.55	943.70	524.21	55.87	293.39
2005	55780.19	27307.42	14345.85	3558.84	9519.92	583.38	1306.79	2083.66	3203.64	5650.85	4484.46	1733.00	719.87	1013.3	612.45	77.94	27.96
2006	51588.45	24959.58	12655.69	3478.03	9327.32	567.06	1300.00	2292.47	3106.25	6620.31	4846.15	1683.47	742.31	941.16	596.76	68.18	377.96
2007	57176.62	27508.13	14612.49	3645.11	10196.60	881.27	1069.77	2098.95	2974.65	8678.25	3498.07	1736.61	739.82	996.79	626.30	70.76	320.94
2008	58770.44	29365.87	14077.01	3988.44	10984.71	664.72	1045.33	2290.95	2898.12	8492.83	3921.79	1738.56	750.74	987.82	650.41	69.77	958.73
2009	59914.42	28512.12	12423.67	4790.30	10813.70	810.69	1193.57	2296.82	3411.64	8918.39	4510.69	2331.98	691.29	1640.69	611.63	167.85	554.53
2010	65103.07	33249.83	16066.60	4651.03	9149.82	821.62	1221.79	2977.02	4791.56	7689.54	4691.50	2696.13	1072.85	1623.28	767.32	162.61	06.62
2011	67022.00	34397	17581.5	4582.2	9319.4	848.7	1503.3	3661.6	5340.6	9015.5	4944.5	3131.9	1237.9	1894.0	746.4	133.8	12693
2012	62658.53	30572.55	15293.21	4698.70	11368.35	643.49	1236.27	2288.08	4715.78	8022.43	5445.58	3315.66	1490.10	1966.56	1006.48	168.49	942.30
2013	60020.80	26539.68	14070.64	4628.46	14151.15	726.23	1161.55	1491.70	4514.15	8506.40	5835.98	2998.11	1354.25	1643.86	870.23	152.00	590.99
2014	72114.23	43600.50	16775.18	5657.42	12011.89	1075.64	1351.55	2563.08	4831.96	9895.59	5173.05	2814.12	1024.54	1789.58	961.04	224.59	349.00
2015	73080.99	42305.47	16775.42	4958.58	10623.48	1211.22	1412.00	2592.87	5079.29	9437.82	4189.60	3409.32	1424.77	1984.55	903.58	178.06	380.15

المصدر : من إعداد الدارسة2018م، بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات، مصدر سابق.

ملحق (4)

تطور قيمة الواردات الغذائية في العالم العربي خلال الفترة (1997- 2015م)

القيمة : ألف دولار أمريكي

الماده / السنة	جملة الحبوب	القمح والدقيق	الذرة الشامية	الارز	الشعير	البطاطس	جملة البقوليات	جملة الخضر	جملة الفاكهة	السكر(مكرر)	الزيوت والشحوم	جملة اللحوم	لحوم حمراء	لحوم بيضاء	الاسماك	البض	الالبان ومنجاتها
1997	6678.23	3189.48	1010.54	1184.69	1158.93	149.34	324.98	687.55	903.62	1732.68	1727.45	1669.83	1004.21	5.97	420.74	57.15	2227.69
1998	6694.39	3714.48	1053.65	1159.84	685.40	166.63	342.99	685.92	982.47	1478.79	2015.48	1682.27	969.01	7.31	513.66	61.33	2250.76
1999	6205.31	1348.75	1348.75	1141.11	860.37	231.30	379.75	766.53	1030.89	1399.51	1853.96	1681.24	954.88	3.10	473.81	66.56	2158.82
2000	6701.38	2877.68	1330.49	1293.39	956.95	171.01	492.91	742.98	982.12	1221.41	1689.72	1529.32	934.11	595.21	472.19	55.98	2113.64
2001	7910.08	3985.10	1345.85	1140.89	860.18	176.24	432.20	432.20	1027.75	1406.76	2309.52	1417.58	834.69	582.89	443.09	46.33	2255.52
2002	781.08	4049.36	1533.55	1033.15	855.94	241.55	423.05	750.46	1208.55	1410.60	1771.64	1649.86	999.97	649.89	483.75	49.33	2377.41
2003	7518.80	3162.21	1437.02	1257.78	908.63	232.24	400.55	790.34	1034.52	1393.36	2061.79	1916.14	994.85	921.29	514.76	42.32	2513.43
2004	4845.44	4260.52	1474.44	1459.35	855.88	229.82	447.89	849.28	1150.36	1310.83	2851.75	2098.38	1091.66	1006.72	582.07	60.24	2947.62
2005	10185.70	4764.88	2102.15	1666.31	1401.03	230.53	523.34	783.89	1561.01	1759.66	3111.48	2726.96	1456.51	1270.45	711.64	87.63	3253.69
2006	9778.39	4577.81	1897.83	1656.66	1372.38	183.93	509.96	788.11	1551.00	2431.80	3295.52	2588.01	1388.05	1199.96	715.10	81.94	3533.72
2007	15381.58	7741.06	3137.34	2146.05	2066.34	457.39	570.64	773.20	1634.24	3355.79	3377.61	3155.51	1723.67	1431.84	951.70	156.39	4780.12
2008	19101.34	10542.91	3452.69	2621.40	2370.50	362.39	637.45	895.95	1687.71	3371.38	4168.85	3279.91	1833.02	1446.89	1017.50	170.28	5444.53
2009	25131.17	9863.08	3249.57	4653.10	2968.02	450.11	941.84	941.46	2217.60	3780.66	5968.74	5045.10	2176.13	2868.97	1399.09	335.24	5117.62
2010	20285.89	9405.39	3870.27	4560.56	2377.55	484.77	984.61	1796.10	3388.59	4018.63	6433.53	6353.41	3336.11	3017.30	1536.56	345.32	5513.31
2011	856	10826	5232.7	4167.1	2780.9	512.2	1226.9	1977.6	3870.5	6177.8	7274.1	8143.6	4332.6	3810.9	1595.8	249.1	5834
2012	22845.01	11033.12	4829.70	3590.06	3133.15	414.01	1113.96	1511.68	3882.18	5423.50	7805.02	8430.53	5009.23	3726.21	2353.47	280.59	5912.10
2013	24370.93	10715.61	5118.24	4165.54	4163.50	432.68	1086.59	1125.01	3725.40	4656.37	7790.25	8066.06	4706.38	3359.68	2076.94	310.39	5874.98
2014	24104.22	11964.62	4365.46	4233.46	2627.12	624.41	1260.87	1438.89	3517.70	5906.13	4636.35	8342.89	4667.37	3675.52	1868.77	468.07	7903.89
2015	21942.89	10628.32	4233.46	4100.89	2339.40	513.63	1344.67	1353.20	3658.75	5242.61	4646.09	8774.48	599.59	3932.14	1995.74	396.71	7340.60

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق

ملحق (5)

تطور الكميات المصدرة من السلع الغذائية في العالم العربي1997- 2015م

الكمية : ألف طن

العاده/ السنة	مجموعة الحبوب (جملة)	القمح والدقيق	الذرة الشامية	الارز	الشعير	البطاطس	جملة البقوليات	جملة الخضر	جملة الفاكهه	السكر _ مكرر	الزيوت والشحوم	جملة اللحوم	لحوم حمراء	لحوم بيضاء	الاسماك	البيض	الالبان ومنتجاتها
1997	2195.55	1489.13	4.88	367.36	310.10	407.41	257.85	1044.18	1298.97	284.42	536.58	75.10	36.04	0.21	413.43	19.08	818.00
1998	1548.60	853.53	7.31	445.01	0.07	369.46	130.78	1130.60	1037.18	135.30	520.18	73.78	34.34	0.52	430.60	20.91	573.48
1999	1432.42	581.17	6.90	515.83	4.49	464.85	193.12	1216.75	2177.61	216.01	540.28	56.34	36.51	0.57	591.62	15.88	434.44
2000	1555.42	797.16	44.64	553.20	5.54	353.59	143.83	1404.91	2237.14	209.91	526.59	50.53	24.78	25.75	626.17	19.95	574.67
2001	1954.98	726.97	71.94	899.90	39.78	373.90	167.56	167.56	2274.20	244.44	387.98	48.38	22.46	25.92	501.97	18.17	532.18
2002	2248.79	1330.03	79.70	688.97	100.95	483.75	483.75	1766.86	2884.61	96.90	505.27	46.64	21.61	25.03	628.06	15.14	652.28
2003	2852.78	1331.55	80.43	795.21	585.71	544.56	155.50	1769.37	2555.60	503.75	406.97	43.71	27.05	16.66	530.40	19.27	890.23
2004	2726.97	1315.13	79.72	1005.81	210.28	675.08	192.23	1841.05	3023.25	481.19	492.64	43.60	25.60	18.00	618.21	18.18	1038.43
2005	2625.81	1666.35	18.49	809.83	9.04	645.10	290.98	2123.54	3203.64	1185.30	754.76	58.95	20.88	38.07	719.72	23.86	1480.45
2006	3428.48	2314.04	24.91	1004.15	4.36	676.01	294.78	2144.76	3106.25	1136.85	753.77	88.46	35.19	53.27	725.70	19.67	1906.86
2007	3315.84	1569.38	40.10	1307.94	13.39	741.84	358.33	3271.67	2974.65	1401.61	823.47	96.07	43.71	52.36	818.15	48.98	1580.20
2008	2624.35	864.59	38.20	1313.19	13.43	831.42	153.14	3226.19	2898.12	1427.97	851.10	94.91	37.28	57.63	867.88	51.36	2315.53
2009	1753.69	680.35	79.16	638.86	28.98	717.95	224.46	3990.60	3411.64	1687.93	882.90	136.41	46.04	90.37	912.24	38.68	3436.07
2010	2120.55	970.28	95.25	617.20	50.49	644.36	364.48	4225.47	4791.56	1923.32	1022.05	200.60	108.46	92.14	849.97	82.24	4985.41
2011	1550.8	733.8	81.22	472.2	107.2	1219.4	142.7	4134.1	5340.6	1548.7	1609.1	169.9	91.5	78.8	689.4	89.8	3343
2012	1870.0	834.96	153.54	662.42	62.99	1253.87	317.62	5830.16	4715.78	2587.15	1516.66	337.46	167.28	69.51	784.18	84.45	4341.94
2013	2987.33	962.00	198.01	899.90	95.62	1447.43	414.36	5940.60	4514.15	2573.18	1759.12	251.18	139.63	111.55	934.07	99.62	4312.53
2014	1078.88	662.15	110.27	260.43	109.10	1064.65	284.21	3966.95	4831.96	2703.15	1135.65	134.60	40.11	94.49	980.98	103.75	3042.08
2015	1966.98	1072.99	110.27	612.08	30.99	904.50	231.76	3652.98	5079.29	2018.48	967.90	181.66	80.45	101.21	971.26	61.74	2655.68

المصدر : من اعداد الدارسة، بالاعتماد على الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية ، مصدر سابق.

ملحق (6)

تطور قيمة صادرات السلع الغذائية في العالم العربي

القيمة : مليون دولار امريكي

الماده/ السنة	مجموعة الحبوب (جملة)	القمح والدقيق	الذرة الشامية	الارز	الشعير	البطاطس	جملة البقوليات	جملة الخضر	جملة الفاكهه	السكر _ مكرر	الزيوت والشحوم	جملة اللحوم	لحوم حمراء	لحوم بيضاء	الاسماك	البيض	الالبان ومنتجاتها
1997	530.32	335.59	1.35	139.24	45.41	92.21	130.84	486.95	750.43	88.94	799.07	132.04	70.00	0.55	727.05	21.41	178.18
1998	426.94	194.24	1.04	216.00	0.85	83.36	122.22	569.79	700.67	38.66	673.20	132.77	67.24	1.15	965.83	23.17	155.11
1999	343.89	130.17	1.45	167.48	1.21	119.21	110.63	616.54	876.75	76.16	852.24	104.41	73.62	1.02	1139.64	18.91	101.13
2000	322.50	125.62	7.28	173.16	0.79	79.09	79.40	484.76	696.57	58.05	588.26	90.29	49.69	40.60	723.56	22.09	199.53
2001	355.81	129.13	11.59	203.78	6.67	70.29	79.21	79.21	603.50	71.07	445.98	83.48	42.19	41.29	567.81	20.40	255.26
2002	458.96	252.89	13.15	174.08	9.12	93.47	45.49	555.69	732.45	33.46	445.25	66.47	40.10	26.37	846.10	13.81	242.86
2003	522.03	226.62	14.49	210.15	51.55	91.94	60.00	672.96	734.56	123.30	493.04	71.12	51.17	19.95	828.48	27.92	302.80
2004	632.65	221.63	15.07	287.74	28.57	141.42	79.96	651.29	771.44	114.60	639.10	79.07	54.14	24.93	1479.84	26.68	344.31
2005	525.08	267.61	3.69	195.90	1.24	126.45	108.95	850.27	1113.04	401.02	1151.18	116.60	52.31	64.29	2054.60	30.45	397.42
2006	736.76	358.22	5.09	325.33	0.76	129.73	119.11	858.12	1127.51	396.58	1182.12	165.92	71.10	94.82	2107.55	22.10	519.30
2007	875.85	346.80	12.11	453.56	2.64	202.55	201.55	1820.82	1196.15	635.08	1515.23	176.29	78.88	97.41	2429.45	51.76	579.84
2008	803.78	279.61	9.79	458.07	2.66	229.24	135.14	1772.42	1269.13	648.97	1570.20	181.65	70.41	111.24	2596.03	58.47	1009.65
2009	697.73	242.65	28.15	433.64	9.80	253.17	195.68	2232.38	2494.06	754.40	1463.40	177.81	87.44	125.36	2290.61	72.26	1503.61
2010	1196.17	1196.17	31.69	386.84	16.41	235.48	318.82	2677.28	3107.23	1066.47	1395.54	431.58	262.80	168.78	2154.73	234.19	2010.79
2011	875.2	258.5	33.03	428.7	54.7	429.4	173.4	2646.3	3283.1	1593.3	2113.4	377.4	221.1	156.9	2089.9	193.2	1079
2012	1587.01	834.96	105.63	894.03	45.12	424.56	308.95	3757.43	4273.90	2095.82	2878.64	675.77	285.07	163.25	2435.67	204.69	4624.53
2013	2074.54	809.20	106.25	1042.31	69.20	558.42	356.91	3767.58	4675.60	2226.69	3203.54	696.05	412.49	283.56	2635.10	214.49	4745.51
2014	494.22	225.08	36.78	186.68	37.36	448.27	378.47	2977.69	3588.61	1534.90	1600.74	269.93	130.60	139.33	2948.47	143.02	2598.65
2015	821.77	330.48	36.87	309.50	11.11	353.02	271.77	2827.62	3501.36	1349.39	1866.31	472.70	221.01	251.69	2907.53	123.90	2142.51

المصدر : من اعداد الدارسة، بالاعتماد على الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية، مصدر سابق.